مطيع السمّان

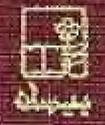


وطن وعسكر

قبل أن تدفن الحقيقة في التراب

مذكرات

٢٨ أيلول ١٩٦١ - ٨ آذار ١٩٦٣



بيسان

مطيع السمّان

وطن وعسكر

قبل ان تدفن الحقيقة في التراب

مذكرات

٢٨ ايلول ١٩٦١ - ٨ آذار ١٩٦٣





مطيع السمّان

وطن وعسكر

قبل ان تدفن الحقيقة في التراب

مذكرات

٢٨ ايلول ١٩٦١ - ٨ آذار ١٩٦٣



بيسان

• وطن وعسكر
• تأليف: مطيع السمّان
• الطبعة الأولى: كانون الثاني ١٩٩٥

• الناشر: بيسان للنشر والتوزيع

تقديم

بقلم الدكتور شاكر مصطفى

هل نشر المذكرات مجرد نزوة فكر لا تحمل أي معنى إلا لصاحبها؟ أم هي دفاع عن الذات وتبرير للمواقف؟ أم سجل للحقائق بما تحمل من المر والحلو؟ أم اعترافات متأخرة الزمن، من حق كل مواطن الاطلاع عليها؟ أم شهادة عصر من واجب الجميع طلبها من أهلها؟

تدافقت هذه الأسئلة في جبيني وأنا أقرأ هذه الصفحات بما فيها من مرير ومثير، وانضاف إليها سؤال عريض معتاد: هل التاريخ كله ليس أكثر من مجموعة ذكريات؟ إنه أصم أبكم أعمى، شأن القرود الهندية الثلاثة المعروفة لا يسمع ولا يرى ولا يتكلم. ومحبو التاريخ هم الذين ينطقون باسمه ويضعون الكلام على لسانه. فهل ينطقون عن الحقيقة أم عن الهوى؟ لا تاريخ إلا بالوثائق والروايات مع أصحابها هي التي تتكلم.

لا أريد هاهنا أن أذهب أبعد من هذا في التساؤل عن مصداقية الحكم التاريخي ولكني كمحب للتاريخ أفرح لكل ورقة تضاف إليه. لكل حرف يزيده تفصيلاً وعمقاً. وأرحب بكل حقيقة تنشر. كلما ازدادت المذكرات حول فترة من الفترات كلما تكثف النور حولها، واتضحت وجهات النظر التي تعطيها حجماً من زوايا مختلفة. فما قولك إن كانت الفترة التي تقرأ عنها من أقسى الفترات في تاريخ سورية الحديث؟ وكان كاتب المذكرات مسؤولاً كبير المكان من مسؤوليها؟ وقد عاشها بكيانه كله. وعرف الكثير من أسرارها؟

صاحب هذه المذكرات أخ قديم الأخوة وعسكري قديم. عرفته وآخيته منذ خمس وأربعين سنة. كنا فتياناً أغراراً. ومع ذلك فقد كنت أرى فيه ما كنت دوماً أرى من الرأي الحر، والصدق المتين في المواقف والصراحة المهذبة المعبرة، ومتانة الخلق الكريم. ولست أمدحه. إقرأ إن شئت بضع صفحات فقط من هذا الكتاب، أنى قرأت لترى وجهه، ولتجده فيها، ولتجده كما وصفته.

في السنوات الخمس والعشرين الأخيرة انقطع أحدنا عن الآخر. شالت بنا الأيام بين مشرق ومغرب، وأكلت الغربة من عمرنا ومن عنفوان الشباب ما لا يعوض. وسار كل في

طريق إلى أن التقينا أخيراً. فإذا هو كعهدي لأول مرة به، كأني فارقته أمس فقط، رأي صائب وحيوية فياضة وابتسامة من القلب ونفس حرة لم تزدها السنون إلا رزانة وخبرة. ما غيرت الأيام من مطيع السمان الذي أعرفه في الفتوة إلا شعره الذي اشتعل شيباً كما اشتعل رأسي....

وتبادلنا الذكريات طويلاً. «والذكريات صدى السنين الحاكي» وكثير من هذا الصدى كان مراً كالعلقم أو أشد مرارة. ومع ذلك فقد ضحكنا وثرثرنا وأخذنا بأطراف الأحاديث بيننا. وفُوجئت به ذات يوم يحمل إليّ بعض ذكرياته، مكتوبة، وهي ما تزال تحت أسنان المطبعة... قال:

- إقرأ إذا شئت. إنها نيف و٣٠٠ صفحة عشتها في فترة لا تزيد في المدى الزمني على ١٨ شهراً هي فترة الانفصال. ولكنها أغنتني عن تجارب سنين. كنت أستطيع أن أجعلها مجلدات. موقعي الذي كان بالمصادفة حيث يتخذ القرار وتنكشف الأستار كان يسمح لي أن أرى وأسمع ما لا يستطيع الآخرون رؤيته وسماعه. لقد كانت فترة عصيبة. وأفجع ما فيها أن الجميع كانوا يرون الانهيارات بكل فج. والجميع كانوا يدعون إيقافها أو يزعمون. والجميع كانوا يساهمون فيها عامدين أو غير عامدين... وما كتبت إذ كتبت لنفسي ولكن كتبت قبل أن تدفن الحقيقة في التراب. إنها شهادة إمام الله والحق.

كانت سورية قبل فترة الانفصال مجموعة الرأي وراء رجل واحد، وراء صوت ملهم واحد، وراء ساحر واحد. أحبته حتى الهوس. وفجأة وقع الانفصال لا يدري أحد كيف وقع. وأفلت الزمام كما لو انفرط العقد على الأرض. وانقطع الخيط الذي ينظمه. فصار لكل حبة منطلق. ولكل جماعة من الناس رأي ومذهب. ولكل مجموعة من العسكر مخطط وهدف. دخلت البلاد في دوار الضياع. وكل فيها يتلمس الطريق في الظلمة ويرى لنفسه الحق في تلمسه. وكل يتصور أنه وقع على طريق النجاة فيلحق بهذا الطريق. كأنما ثمانية ملايين نسمة، وقتها، صاروا بثمانية ملايين رأي. وإذا لم يكن المدنيون يحملون السلاح إلا الألسنة، فالعسكر كانوا يحملون مع الألسنة السلاح ويعتبرون أنهم بهذا السلاح وبالنجوم على الأكتاف أصحاب الحق في حمل البلاد على المسيرة التي يشاؤون. وكان بعض المدنيين يستعين بالعسكر، وبعض العسكر يستعين بالمدنيين، والدنيا فوضى. كما لو بعثر ما في القبور، وحُصل ما في الصدور. فهنا إضراب طلاب أو عمال أو معلمين وهناك قنبلة في مقهى وفي معسكر كذا مؤامرة انقلاب وفي بلدة كذا تظاهر وتراشق بالرصاص والحجارة، ومناشير تلصق في الليل وتجمعات تلتقي لتنفرط. وأعداء الأمس يشكلون أحلاف اليوم. ورئيس جمهورية يُنصّب ثم يُسجن ثم يُنصب كرة أخرى.

وحكومات تشكل اليوم ليستبدل بها بعد أيام. ونواب مزيفون بكل أنواع التزييف لا يستطيعون دخول قبة البرلمان. وضباط صغار يفرضون على البلاد قيادة الجيش فلا يعمل كبار القادة على إلجامهم. والمؤامرات من خارجية وداخلية تنتقل من بيت إلى بيت أشباحاً مريبة. وأموال سرية تنفق بلا حساب واعتقالات وتضارب صلاحيات وقتلى بالمجان. وحملات حربية تجهز وضرب للإذاعات بقنابل الطائرات. كأنما انفلتت الشياطين الزرق من مكامنها تضرب ذات اليمين وذات الشمال. ومن ذا الذي يكبح حبائل الشيطان؟

أحداث مريرة استمرت سنة ونصف السنة.وقد أتى على الفريق الانفصالي أكثر من ثلاثين سنة حتى الآن. وتصدت بعض المذكرات للحديث عنه. شهادة اعتبرتها واجبة. وجاء أخي مطيع يدلي بدوره بشهادته. وشهادته تلقي المزيد من النور على تلك الفترة. أهي تصطبغ بالصبغة الشخصية؟ كل المذكرات في أنحاء الدنيا كتب شخصية. ليست تاريخاً أبداً. ما من مؤرخ يأخذها على أنها الرأي الأخير. إنها وجهة نظر لا أكثر. ومشاهدات وممارسات حية عاشها. ومحكمة الناس معقودة دوماً. إنها عقولهم وأفهامهم ولا يجرؤ صاحب مذكرات أن يقول إنه عرف الحقيقة كلها أو رواها كلها، كما قال أخي مطيع، وإنما يروي كل امرىء ما عرف وما يريد أن يقدم بشهادته المادة الأولية للتاريخ و «لمحكمة» الناس أن تفصل الحق عن الباطل.

من هذا الباب. رحبت بالكاتب والكتاب أو لنقل إني تحمست له ولنشره. إنه كتاب مذكرات بلى! ولكنه فوق هذا كتاب تصحيح وأيضاح. صاحبه منذ أول كلمة فيه حتى الكلمة الأخيرة يحاول تصحيح صور الأحداث كما عاشها وشهدها. ويناقش الآخرين فيها. ويأتي بنصوص ما ذكر هؤلاء. ثم يذكر ما شهد وما عرف. ويحتكم للمنطق والقانون أكثر من احتكامه لما رأى ويشرك القارىء معه في رصد الأخطاء. لا تملك إلا أن تعطيه الحق في وجهة نظره. وأن تحترم فيه ما أخذه على نفسه من إعطاء كل ذي حق حقه. يمدح رئيس الجمهورية ولكنه لا يسكت عن نقده بالتردد. ويعجب بخالد العظم ولا ينسى مشاكله الخاصة المرهقة وما دفع من الثمن لقاءها. ويرفض أقاويل أوردها الرئيس الثاني بشير العظمة ولا يغفر له ضعفه وقلة خبرته. وينتقد الانتقاد المر قائد الجيش ويورد الأحاديث الطوال عن غروره وتجاوزه صلاحياته. ولعل أهم من كل ذلك أنه وهو العسكري القديم يندد بتسلط الجيش على الحكم ويشير إليه بإصبع الاتهام، باعتباره خرب البلاد والعباد. يبكي الوحدة، وينتقد عبد الناصر يوم الانفصال في إرسال مجموعة هزيلة من المظليين دون استعداد. ولا يرى كعسكري منضبط أي تناقض بين طلبه حين

سمع بالحركة الانفصالية، أوامر القيادة، وبين عمله بعد ذلك ضد المؤامرات الوحدوية. هذه في الروح من تلك. يرفض تزوير الانتخابات علناً ولو أدى به ذلك إلى الإبعاد والاغتراب. ويثور للكلام الطائفي الهزيل الذي نشره غيره زرعاً للفتن! ويذكر بالتفصيل حوادث حماه وجبل العرب وغيرها ودوره فيها دون مواربة. ما كتم شيئاً...

ولقد يخيل إليك أن شيئاً من النقمة يعتري قلمه وهو يتحدث عن بعض الأشخاص. إذن فلنذكر أنها أحداث مرت وانقضت قبل ثلاثين سنة. وهي مدة كافية لكي تذوب الأهواء والأحقاد والنقم. ولا يبقى إلا الإخلاص للذات وللحقيقة وللوطن، والصدق مع النفس، وإلا أن تكون الصورة كاملة سواء كانت له أو عليه. ولم تفاجئني شجاعته في كل ذلك فقد كان دوماً شجاع النفس والقلب وإن كنت لا أتفق معه في بعض آرائه. ولكني أنطلق من احترام الرأي الآخر أياً كان هذا الرأي. إنه في النهاية احترام للذات. وإذا عزمت بكل مودة أن أسبق صفحاته بكلمات مني فليس يعني ذلك أني أشاركه الرأي كله. فلا هو أنا ولا أنا هو. وفي الكتاب ما يلامس بالنقد بعض أصدقائي لكني لا أجيز لنفسي أن أغير حرفاً مما كتب بل أذبح وريدي لأمكنه من أن يقول رأيه الآخر بكل حرية «ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة». إن اختلاف الأفكار رحمة من الله ودليل على ربوبيته العظمى. وما قولك لو كان ملايين البشر بقياس واحد وعقل واحد كما لو أخرجت علب الكونسروة من المعمل؟ أليسوا يكونون خشباً مسندة وتنتهي إنسانية الإنسان؟

شيء آخر لا بد من التذكير به هو أن صاحب هذه المذكرات ليس بمؤرخ. ولا يدعي التاريخ. إنه إنما يكتب صوراً تاريخية. وعلى هذا الأساس يجب أن يقرأ ويفهم. لم يكتب الكتاب دفعة واحدة ولا وضع له مخططاً منتظماً. ولا اهتم كثيراً بالتسلسل الزمني الكرونولوجي. ترك القلم على سجيته. وترك للتنادي الفكري أن يقوده حيث يخطر. فالذكريات تنثال كما تشاء على الورق أمامه عفواً ورهواً. فالكتاب صحف وصور سياسية متفرقة يربطها أمران الأول أنها جرت بين أيلول سنة ٦١ وآذار سنة ٦٣ مع بعض الزيادات الإيضاحية للذكرى. والثاني أنها مقيدة بتواريخها فالكاتب حريص أشد الحرص على ذكر هذه التواريخ في مطلع كل صورة حرصه على ذكر الشهود بأسمائهم. فأنت واثق كل الثقة من التوقيت ومن صحة القول بما يأتي عليه من أسماء الشهود.

فلا ينتظر القارىء أن يشهد في الصفحات التالية ما يشبه الفيلم التاريخي المتصل، ولكن صوراً كما تتداول الصور العائلية بين الأيدي. ومع كل صورة ذكرى محددة. ومعنى ليس بالمجاني ولا بالذي ينسى. هل اختارها عامداً لتكون كذلك؟ لست أدري. ولكنه ـ فيما أتصور ـ أراد البرهان في النهاية على أن لعب العسكر ـ وهو منهم ـ على

حبال السياسة خطر مميت مدمر. إنه خروج على رسالتهم في حماية الوطن. كما أراد أن يقول إن ضعف السياسيين وقلة خبرتهم وترددهم ينحر الوطن في الصميم وهاتان العبرتان اللتان تخرج بهما من الكتاب. وما رأيك برئيس جمهورية يبكي قهراً من جيشه، ورئيس وزراء يتهم بلاده في وطنيتها وأخلاقها بكل بساطة كأنما يتحدث عن بلاد واق الواق. وبضباط صغار يعتصمون ويعتقدون أن من حقهم تعيين قائد الجيش وفرض الوزارات فيما يتآمر آخرون منهم وبعضهم على بعض ظهير؟

وقد لا يروق لبضعهم ما جرى به قلم الكاتب من المديح لمن أحسنوا وفادته واحتضانه يوم مرضه بمرض القلب وإجراء عملية جراحية له، يوم كان إلى الموت أقرب، هذا موقف وفاء ونبل «وهل جزاء الإحسان إلا الإحسان».

كما لا يروق لآخرين قسوته في نقد من نقد ومن حقه أن يسمعوا منه ما لا يحبون كما قالوا فيه ما يشتهون، والحكم العادل في النهاية للقارىء الكريم وللتاريخ.

بلى! كانت فترة عصيبة!

وقد تتنفس الصعداء وتحمد الله أنها انقضت بما حملت من العواصف ومزقت من الأشرعة. كانت عبوراً ضمن عاصفة سوداء. اختلط فيها الأبيض بالقاتم. والوطني بالمتآمر. اختلطت الأصوات والسيوف والأنياب. كأنما جناح أسود خيم فجأة على الأبصار. فالناس جميعاً كتل من التصادم والتوتر والمرارة. لا تملك وأنت تقرأ حولها إلا أن تغرق بالدموع!

شاكر مصطفى



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

ما أكثر المناسبات والمصادفات التي جمعتني بأصدقاء ومعارف، دار الحديث بيننا حول أهمّ الحوادث التي وقعت في الإقليم السوري من الجمهورية العربية المتحدة أثناء مسؤولياتي الوظيفية العسكرية المميزة، وبخاصة قبيل أيام عهد فصل سورية عن مصر، بعد وحدة دامت بينهما ثلاث سنوات وسبعة أشهر وأربعة أيام، من ٢٢ شباط/١٩٥٨ ولغاية ٢٨ أيلول/١٩٦١ للميلاد.

وكثيراً ما ظهر لي بأنَّ جوانب هامة من هذه الحقبة التاريخية الخطيرة، ما زالت مجهولة من كثيرين، أو غامضة على آخرين، فكنت أحرص على كشفها بصدق، أو تسليط الأضواء عليها بحق، بحدود إطلاعي ومعرفتي، وبقدر ما يسمح به الموقف.

لا يمكن أن أدعي معرفة كل شيء، وقد غاب عني كثير، رغم أنني كنت على صلة شبه يومية بحكم عملي مع كبار المسؤولين في الحكم والدولة، وحسبي معرفة الذي عشته، أو ساهمت فيه أو علمت به من موثوق.

وكثيراً ما سمعت من المتعطشين إلى معرفة حقائق تلك الفترة من تاريخنا المعاصر قولهم لي: لماذا لا تكتب؟ لماذا لم تنشر هذه الحقائق؟ التي لا يجوز أن تبقى حبيسة نفسك، لأنها ليست ملكك وحدك، وهي ملك جيلنا وملك الأجيال الصاعدة، والراغبين في كتابة تاريخ تلك الأيام، والباحثين عن حوادثها، سعياً وراء مستقبل أفضل خالٍ من عيوبها.

حيال ذلك لم أر بداً من الاستجابة لنداء الواجب وأداء شهادة التاريخ بأمانة، والشهادة ثقيلة تفرض قول الحق، دون محاباة لمستفيد أو متضرر.

وقد أتى الدكتور بشير العظمة أحد رؤساء وزراء عهد ما سمي بالانفصال، على ذكر اسمي بمذكراته بما لا يأتلف والواقع، واسم ضابط آخر فقط، دون باقي الضباط رغم كثرة المشاركين.

وكذلك ذكرني الأستاذ خالد العظم آخر رئيس وزراء ذاك العهد، والفريق عبد الكريم زهر الدين، قائد جيش الانفصال، في مذكراتهما أيضاً، وغيرهم ممن كتب ونشر نبذاً عن تلك الحقبة، مما ألقى على كاهلي ضرورة التصحيح والتصويب، وكشف ما غاب أو غُيِّب، لكي لا أجعل من الروايات المختلَقة أو المشوّهة هي الشائعة بين الناس والأجيال، والمرجع الوحيد لهم.

لهذا وجب عليَّ أن أكتب وأنشر، وقد عاهدت نفسي دوماً بأن أحافظ على الحقيقة بمعناها ومبناها ومداها، لأني لا أهدف لسواها، مع شعوري بأنني واحدٌ من أبناء هذا الجيل شاء القدر أن يفتح أمامي طريقاً سلكته دون سعي مني أو تخطيط من أجله، وحافظت أثناء عبوره، كما حرصت دوماً، على أن أكون جندياً لوطني، لا أهاب المدلهمات وأكافح بعناد من أجل نصرة الحق، حسب اعتقادي، لا أحابي أحداً مهما علا شأنه، ولا أتهاون بحقوق أحد مهما صغر مقامه وضعف حاله.

ولم يغب عن بالي، طرفة عين، أنني مؤتمن. وأن الوطن وطني كالآخرين المخلصين على السواء، وهو لأبنائنا من بعدنا كما كان لآبائنا من قبلنا، بصرف النظر عن الدور الذي قمنا به، لذلك لم أدخر تضحية، ولم أَهِن أمام الأخطار والأشخاص، ولم أسع إلى مغنم شخصي أو عائلي بدون حق، والله خير الشاهدين.

كما أني لم أرهن حياتي ونشاطي لحزب أو تكتل، ولم ألتفت إلى طائفة أو إقليم رغم أني لا أستطيع الخروج من جلدي.

أنا بشرٌ كباقي البشر، لست ملاكاً معصوماً، ولا أزعم الحصانة من بعض النقائص، إلا أني حرصت دوماً على أن أبتعد عن الهوى، وأن أحصن نفسي من الانزلاق، في جميع مسؤولياتي الوظيفية والاجتماعية، ليقبل إجراءاتي كل منصف صاحب عقل سليم، كما صدرت عن ضمير حيّ طاهر.

عندما عزمت على كتابة ما يجب نشره حاضراً، كنت أكتب وأشطب بدافع الدقة والحرص على الحقيقة ومدلولها، دون إفراط أو تفريط، ولكي لا ينالني بسببها ما لا أطيق اليوم، بعد أن بلغت كهولة العمر، وبعد ما أصابني وعيالي ظلم كثير، وتشريد طويل، عن الوطن الذي أحببته وخدمته.

وقد حرصت، ما استطعت على الابتعاد من الإفاضة بالحديث عن الشعارات المرفوعة والمبادىء البراقة والإسهاب بأمجاد التنظيم والأعمال، والغوص بتفاسير الحوادث السياسية المحلية والدولية لأنها كلها ليست غايتي، واكتفيت بالتنويه، عند اللزوم، بالضروري الضروري منها، استكمالاً للموضوع وسنداً للوقائع.

لذلك رأيت ضرورة تقسيم ما سأكشف عنه، من وجهة نظري، إلى قسمين رئيسيين: قسم أنشره الآن، وقسم لمستقبل أنشره بنفسي عندما ينتهي، أو بمن اعتمده من بعدي، وخاصة المتعلق منه بأواخر أيام عهد الإنفصال وما بعده، والله أسأل سداد الخطى وحسن الختام.

مطيع السمان



من الذكريات

ولدت في فجر الثاني والعشرين من كانون أول ١٩٢٦ في حي سوق ساروجة بدمشق، وكانت يومها مغطاة بالثلوج والثورة السورية الكبرى في الغوطتين ضد فرنسا على أشدها، كما قيل لي، والتنقل بين حاراتها غير يسير، مما أخر وصول مولّدتي (الداية) إلى ما بعد نزولي إلى هذه الدنيا بدقائق، وكنت الثاني بين أخوتي.

كانت ولادتي في الطابق الثاني من دارنا الدمشقية الفسيحة ذات البحرة الكبيرة، «والكاز» الرخامي في وسطها والسَبْعَيْن النحاسيين على جانبيها، وهي أكبر وأجمل دار في حارتنا للأشجار الموجودة في فنائها، من كبادة وليمونة وبرتقالة وعريشة عنب بيتموني على سطحها، وزريعة مختلفة الأشكال والألوان، وروائح العطر المتصاعدة من الياسمين الأبيض والأصفر والفل وعريشة الليلكي ذات العناقيد المتدلاة بدلال ولا أجمل، مما كان يغري سيدات الجوار بزيارتنا عصراً لشرب القهوة.

أنا من أسرة مقتنعة مادياً ومحافظة دينياً واجتماعياً اشتهرت بالتجارة والزراعة وكان لنا أراضٍ حسنة في حوش الدوير وغيرها في حرستاودوما وشارع بغداد عندما كان بساتين كلها إرث عن الأصول، باع والدي قسماً منها أيام الثورة السورية وبعدها وأقساماً أخرى بعد الحرب العالمية الثانية.

انتسب بعض أفراد من عائلتي إلى الخدمة العسكرية كضباط محترفين زمن الدولة العثمانية في منتصف القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، كما قصد أحد أفرادها الاسكندرية وأصاب فيها وفروعه تجارة واسعة ما زالوا عليها إلى الآن.

أصل الأسرة من المدينة المنورة، وجذورنا ما زالت معروفة فيها، ذهب أحد أجدادي إلى الموصل لتنشيط وتوسعة تجارة والده وأخوته، ومنها جاء إلى دمشق للغاية نفسها، وسكن مع عائلته في حي الشاغور، قريباً من جامع سنان باشا (باب الجابية) ولنا فيها دار جارية في ملكية أسرتي حتى الآن ومنذ ما يزيد على مئتين وخمسين سنة.

دخلتُ كُتّاب حيّنا في أول سنوات دراستي ثم انتقلت إلى مدرسة الملك الظاهر الابتدائية، وفي عطلة الصيف إلى المدرسة التجارية إلى أن حصلت على الشهادة الابتدائية، ومنهما إلى متوسطة الحلبوني فالكلية العلمية الوطنية حيث أنهيت دراستي الثانوية.

انتسبتُ إلى الكلية الحربية بحمص في ١٩٤٥/١٢/٢ وكنت في عداد طلاب ضباط دورة الاستقلال الأولى، كان مديرها المرحوم العقيد فوزي سلو الذي انتقانا واختارنا ورعانا بكل عناية وتوجيه وحزم.

بعد أيام قليلة حصل عصيان مسلح فيها، بسبب نقل قائد سرية خدماتها الملازم أول محمد ناصر إلى دير الزور.

لم نكد نتشرف على التخرج منها برتبة ملازم ثانٍ في نهاية عام ١٩٤٧ حين قررت هيئة الأمم المتحدة تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية وأخرى إسرائيلية.

في تلك الحقبة كانت وطنيتنا متطرفة وحماسنا شديداً من أجل خدمة الوطن، عندما أُعلن عن انتقاء ملازمين من دورتنا لاتباع دورات طيران حربي في بغداد والقاهرة ودمشق. كنت في عداد الناجحين للابتعاث إلى بغداد مع الزملاء برهان كيال ولويس دكر وبهجت الشلبي.

لم يمض على ابتعاثنا سوى أشهر قليلة حتى تقرر إخراجي من هذه الدورة بسبب عصبيتي الشديدة بعد طيران منفرد قارب من عشر ساعات كما عاد آخرون من بعثة مصر للسبب عينه أو لسبب آخر.

بعد عودتي خائباً، وكانت الحرب العربية الصهيونية على أشدها، عُينت ضابط ارتباط في القيادة العربية الموحدة في الزرقاء (الأردن) ومنها مدير دورة تدريب عسكري لطلاب ضباط صف طيارين من أجل حصولهم على شهادة آمر فئة، وقد وصل بعضهم إلى رتبة لواء فيما بعد، كما عين آخرون سفراء في وزارة الخارجية.

استلمت قيادة سرية مستقلة في حلب، وأثناء وجودي فيها قام الزعيم حسني الزعيم في ٤٩/٣/٣٠ بالانقلاب السوري الأول، وفيها عرفت العقيد أديب الشيشكلي، وكان مبعداً إليها لاعتراضه على تسليم أنطون سعادة وإعدامه، ومن ثم سرح من الجيش وفرضت عليه الإقامة الجبرية في داره بحماه كما أشيع.

بعد انقلاب سامي الحناوي على الزعيم وقتله في ٤٩/٨/١٤ أعيد الشيشكلي إلى الجيش واستلم قيادة اللواء الأول، وعندما عُيّنَ الرائد عمر قباني رئيساً لأركان هذا اللواء، نقلتُ إلى أركانه.

في ٤٩/١٢/١٩ قام العقيد الشيشكلي بانقلابه على الحناوي وسلّم العقيد أنور بنود رئاسة الأركان العامة ووضع نفسه معاوناً له، ونقل عمر قباني إلى رئاسة الشعبة الأولى في القيادة، كما نُقلت معاوناً لمدير عقود الجيش المقدم فيصل الأتاسي. وخلال هذه الفترة

اغتيل قائد سلاح الطيران العقيد محمد ناصر ومعه آخر من دير الزور من بيت عيروض، ثم استلم العقيد أديب الشيشكلي رئاسة الأركان العامة وعيِّنَ أنور بنود ملحقاً عسكرياً في أنقرة.

يوم استشهاد الملازم أول أسعد العميِّر وكثير من رجال سريته، من مرتبات فوج المشاة الأول، في معركة مع اليهود قرب الحاصل السوري، منطقة الشمالنة بالبطيحة، تقرر القيام بهجوم معاكس قبل تثبيت أقدام العدو في المواقع الجديدة، وقع الاختيار في هذه المهمة على سرية من مرتبات فوج المشاة الثاني، بقيادة الملازم أول سعيد رمضان، ولم تُكلف بها سرية البطيحة القريبة من المعركة وقائدها الملازم أول شهير الدريعي، وهذا من محازبي أكرم الحوراني المرضي عنه وقتها، ومركز البطيحة من أحسن مراكز الجبهة.

صدرت برقية فورية بنقل سعيد رمضان إلى دمشق وتسليمي قيادة سريته، والالتحاق فوراً مع وضع سيارة جيب تحت تصرفي لتأمين سرعة الالتحاق.

وصلت عصر يوم صدور هذه البرقية، ووجدت الضابط المعاون يقوم بتحضير السرية للحركة بعد تعزيزها بفئة هاون ٨١مم وفئة رشاش «هوتشكيس». وذلك تحت إشراف قائد الفوج المقدم فيصل نوري الحسيني، لأن قائد السرية رمضان كان قد غادرها قبل وصولي إليها.

استلمتُ قيادة هذه السرية والفصيلين فور وصولي، لتنفيذ هذه المهمة الخطيرة، وأنا لا أعرف شيئاً عن رجال السرية ولا عن الأرض التي سنتحرك منها ولا عن التي سنتمركز عليها للانطلاق، غير الذي سمعته نظرياً من قائد فوجي، بمساعدة خارطة كانت بيده، وأنه وضع عناصر لاستقبالنا، ولتحديد أمكنة التمركز الجديد، دون تمكيني من القيام بأيّ استطلاع، نظراً للسرعة. وختم أقواله بأنه سيكون عندي في الساعات الأولى من فجر الغد قبل البدء بالهجوم المعاكس، وأنه ذاهب الآن إلى قيادة اللواء لمعرفة ما استجد.

انتظرنا تمام غروب الشمس لأنها كانت خلف مراصد عدونا مما يساعده على رصد حركاتنا بسهولة ووضوح، كما كانت تحد من رؤيتنا، لأنها باتجاه عيوننا، والشمس صديقة من أصدقاء المقاتل إن استفاد منها، وعدو رهيب إن أساء في ذلك، وخاصة بالنسبة للطيار المقاتل، عند نزاله مع عدوه.

سرنا باتجاه الموقع المقرر، والمسافة إليه تزيد قليلاً على أربع كيلومترات، وأنا على رأس الرتل والبغالُ حملةُ الذخيرة والأسلحة الثقيلة تسير خلفنا، وأنا في ذهول مسيطر على كياني. وبعد سير كيلو مترين تقريباً، لحق بنا مراسل الفوج مسرعاً، وأعطاني مغلفاً فتحته وقرأته على ضوء بطارية جيب، وفيه أمر من قائد فوجي، بالاستناد على أمر من قائد اللواء،

بالعودة إلى مقر سريتي في تل مشنوق.

عدنا تلك الليلة وكأني في حلم واستلقيت على فراشي للهدوء والنوم فلم أتمكن منهما بسهولة، وقام الضابط المعاون بكل الإجراءات.

صباح اليوم الثاني بدأت الصورة تزداد وضوحاً وتتعاظم في مخيلتي، وكنت أكيل عبارات الإنتقاد لهذه القيادة وأساليبها... أمام الجميع بدون تحفظ.

بعد يومين دعاني رئيس أركان اللواء المقدم نبيه صباغ إلى غداء في مقر اللواء بقرية العليقة، وكنا نعرف بعضنا في السابق عندما كان هو معاوناً لمدير الكلية العسكرية وأنا طالباً فيها، ولما حاولت الاعتذار مع الإصرار على عدم تلبية هذه الدعوة لنقمتي، أفهمني بأن هذا تقليد متبع مع كل ضابط جديد للتعارف بجوٍ أخوي على طعام، وأنه لا يقبل الإعتذار وسيرسل سيارة لمجيئي ساعة الغذاء.

استأذنت قائد فوجي بالحضور، وجلس قائد اللواء العقيد أبو عساف على رأس طاولة الطعام والمقدم صباغ على يمينه وأنا على يساره باعتباري ضيفاً، وكان رئيس أطباء اللواء الدكتور شريف الشريف كثير الانتقاد أيضاً أثناء هذا الغذاء.

بعد الإنتهاء، جلست مع أقراني الضباط وكان الحديث يدور حول المهمة التي أُنتقيت لها، وسحب ضابط حموي قريب وصديق للشيشكلي، منها، ومغادرته السرية على جناح من السرعة قبل حضوري وتسليمي إياها، وساهمت بهذا الحديث مساهمة ناقمة وكررت رأيي منتقداً أمام كثيرين وأمام قائد فوجي فيما بعد، وقال لي بعضهم مازحاً بأنه قرأ الفاتحة وآخر أوصى على إكليل من الورد، وأن مراقبي الهدنة الدوليين هم الذين أوقفوا هذه العملية.

بعد أيام تبلغت برقية من قائد فوجي للذهاب إلى دمشق ومقابلة رئيس الأركان الشيشكلي الذي سألني عما يدور في الجبهة من أحاديث، انتقاداً للقيادة، قلت لا علم لي بشيء، ثم سألني عما جرى عند حضوري الغذاء في قيادة اللواء، قلت تناولت الطعام وعدت إلى مقر سريتي، وكانت أجوبتي جافة، قال: «اخرج من عندي».

لدى دخولي إلى غرفة مرافقه الملازم أول محمد آصف قباني، وهي على باب مدخل غرفته، طلب إلي المرافق الجلوس، وتشاغل بأوراق كانت أمامه، حتى قدوم مدير الشرطة العسكرية لموقع دمشق، الملازم أول محمود مهرخان، وهذا من دفعتي بالكلية العسكرية، وطلب إليّ مرافقته إلى سجن المزة العسكري، بناء على أمر من رئيس الأركان، حيث بقيت فيه أربعة عشر يوماً، دون أن أُسأل عن شيء خلالها، وبعدها اتصل بي هاتفياً إلى

السجن المقدم عمر قباني، الذي أصبح معاوناً لرئيس الأركان، وطلب إليّ الحضور إليه كما أمر مدير السجن بذلك.

عند مقابلتي له قال لي: «بأن رئيس الأركان أمر بإخلاء سبيلك وأمر بحضورك إليه، ولا ضرورة لأية كلمة، اذهب إليه». قابلني الشيشكلي بكل لطف وقال لي: «بأنه يعتمد عليّ وعلى عروبتي ووطنيتي وأنني بمعزة ابنه إحسان، وإنني أجهل حقيقة الصباغ وبشور وشحم». ثم ودعني بأحسن ما استقبلني به وقال: «إبق اليوم وغداً عند أهلك بدمشق والتحق بعد غد بسريتك».

استغربت ذكر أسماء الضباط الثلاثة على مسمعي، علمت بعدها بأنه نقل نبيه صباغ عقاباً إلى تدمر والمقدم بديع بشور إلى الرقة وسرح نوفل شحم من الجيش، لأنهم كانوا يتآمرون عليه مع بهيج كلاس. والذي أخبر عنهم هو النقيب زهير الصلح.

نقلت بعدها قائداً لسرية درعا في فوج المقدم كيلاجيان ومن ثم إلى أركان اللواء السادس بازرع وكان قائده العميد محمود شوكت، وخلال هذه الفترة وقعت كارثة طيران مروعة، في ١٧ كانون أول عام ١٩٥٢ كان أحد شهدائها شقيقي الكبير المرحوم ياسين وإلى جانبه الشهداء مفتش الدولة أديب المهايني وأديب الحلواني والملازم أول عمر عبارة وفؤاد شاغوري والمضيفة ابنة شقيقة اللواء فوزي سلو، دعد جزائري، وجورج قصار وجورج يمين وآخرون دون أن يصاب الطيار المدني المصري محمد غنيم بأذى يذكر.

جاء العميد أديب الشيشكلي لتعزيتنا في دارنا وعند وداعه همس بأذني بأنه نقلني إلى دمشق معاوناً إدارياً لقائد سلاح الطيران، المقدم عشي، دون أن يعرف بأني لا أطيق مشاهدة وجه المعاون الطيار لهذا الأخير، الذي كان سبباً بهذه الكارثة التي سآتي على ذكرها.

نقلت من سلاح الطيران إلى أركان الجبهة وكان قائدها العميد رسمي القدسي الذي كلف فيما بعد بالإضافة إليها بقيادة مجموعة القوى (عشرة أفواج تقريباً) في محافظة السويداء، لوضع حدّ لقلاقلها وكنت معه رئيساً لأركانه، وخلال هذه المهمة وفي ٢٥ شباط ١٩٥٤ وقع انقلاب عسكري، على أديب الشيشكلي، انطلاقاً من حلب بقيادة مجموعة من الضباط كان فيها أقدمهم العقيد فيصل أتاسي، رئيس أركان المنطقة الشمالية، يعاونه النقيب مصطفى كمال المالكي، وباتفاق سابق مع قائد المنطقة الوسطى العميد محمود شوكت وقائد المنطقة الشرقية العميد أمين أبو عساف، ولم يكن رئيس الأركان العامة شوكت شقير بعيداً وغريباً عنهم، والذي أذاع البلاغ رقم (١) من الإذاعة بحلب هو النقيب مصطفى حمدون وقد عرفناه من صوته.

ثم نقلت إلى قائد سرية فقائد فوج فمديراً لمصلحة عقود الجيش فمديراً عاماً لمؤسسة معامل الدفاع فإلى القيادة العامة بالقاهرة، في أول أيام الوحدة السورية المصرية، ومن ثم قائداً للمنطقة العسكرية الوسطى قبل فصل هذه الوحدة.

بعد الشهر الأول من الانفصال كُلِّفتُ، إبعاداً برئاسة لجنة للتفاوض مع الحكومة التشيكية من أجل تسليح الجيش، فرئيساً لديوان وزارة الدفاع، أي أميناً عاماً لها وأخيراً قائداً عاماً لقوى الأمن الداخلي في سورية، أميناً عاماً لشؤون الشرطة والأمن في وزارة الداخلية، التي صدر أمر بنقلي منها اعتباراً من ١٩٦٣/١/١ عن سلطة عسكرية غير مخولة ولا قادرة، ﴿أفمن يمشي مكباً على وجهه أهدى أم من يمشي سوياً على صراط مستقيم﴾. صدق الله العظيم.

ولم يُعين لي مركز جديد بعدها ولا خلف لتسليمه ما بعهدتي من مسؤوليات جسام، كما استنكر رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الداخلية هذا التصرف بالنقل وبالاعتداء على صلاحياتهم القانونية ورفضوا اصدار مرسوم بنقلي كما تقضي قانونية وظيفتي.

في ٨ آذار ١٩٦٣ انتزعت مني هذه الوظيفة كما انتزع غيرها من آخرين، ببلاغات عسكرية، ومن ثم أحلتُ على التقاعد مع مجموعة كبيرة من المسؤولين بعد قلب الأوضاع.

هذه هي سيرتي الوظيفية (العسكرية) خلال ١٨ سنة. وقد تقاعدت وأنا في السابعة والثلاثين.

بعض ذكرياتي في المنطقة الوسطى

قبل الانفصال:

في الساعات الأخيرة من ليل ١٨ أيلول ١٩٦١، على ما أذكر، رنَّ هاتف غرفة نومي في حمص على صوت قائد الجيش الأول، الفريق جمال فيصل، من دمشق، ليطلب إليّ بصفتي قائد المنطقة العسكرية الوسطى، محافظتي حمص وحماه، إرسال سرية ب.ت.ر بكامل رجالها وعتادها، وكانت مستنفرة، من اللواء الخامس المدرع، لتكون تحت تصرف قائد موقع حماه، قبل الساعة السادسة صباحاً، بمهمة تعزيز القوى والمحافظة على الأمن في هذه المدينة.

نفذت أمر قائد الجيش بإعطاء الأوامر والتعليمات اللازمة بالتفصيل إلى قائد اللواء المدرع الخامس العقيد تيسير طباع وإلى قائد موقع حماه العقيد عبد الملك عثمان، مع سهري على التنفيذ وإفهام هذا الأخير ضرورة الاتصال بي هاتفياً عند كل طارىء أو مستجد، بدون تأخير، لتوجيهه بما يلزم.

في نشرة أخبار الصباح الإذاعية أعلن راديو دمشق قبول استقالة السيد عبد الحميد السراج أحد نواب رئيس الجمهورية العربية المتحدة.

إنقضى ذلك اليوم وتواليه دون حصول ما يعكر الأمن، أو ما يستوجب الذكر، في مدينة حماه مسقط رأس السراج.

بعد ثلاثة أيام، وبعد الاتفاق مع قائد الجيش، أصدرت أمراً بإعادة هذه السرية إلى مقرها في حمص.

كان شهر أيلول عام ١٩٦١ في الإقليم السوري أكثر الأشهر قلاقلَ وأحداثاً من سوابقه، زاخراً بالإشاعات، والسحب السوداء تتكاثف في الأفق، وهمسات الانتقاد للوحدة وللرئيس عبد الناصر ومعاونيه على بعض الألسن وفي الآذان، وخاصة بعد تفوهه أثناء خطاب له في مدينة اللاذقية، بعبارات لا تليق برئيس جمهورية، كقوله: «بأنه سيدوس بعض رجال السياسة بجزمته».

كما كانت الخلافات المعلنة بين المشير عبد الحكيم عامر، مندوب عبد الناصر في

الأقليم السوري، وبين عبد الحميد السراج، حديث الأندية والمجتمعات، وأن كلاً منهما يريد ويسعى لتحجيم الآخر، لأنه هو الواحد الأحد في هذا الإقليم، ويُشهِّر بتجاوزات وسيئات منافسه.

وكان قد انتحر شنقاً، أو هكذا قيل، للتخلص من تعذيب مخابرات السراج، المواطن سعد الله الدروبي، كما حاول الضابط السابق (ن.م) الانتحار بقطع شريان يده اليسرى في أحد أقبية التعذيب، تخلصاً من الحياة، وقد أنقذ وهو في الرمق الأخير عندما شاهد حارسه دمه يسيل من تحت باب زنزانته، وقد أفرج السراج عنه بعد وساطتي عنده من أجله، وهو من دورتنا في الحربية، وكذلك الضابط السابق الفلسطيني (ع.ي) وهذا من ضباطي عندما كنا في الخطوط الأمامية بالجبهة، وغيرهم كثيرون عذبوا بيد المخابرات عذاباً لا يحتمله بنو البشر، ولا الحيوانات. وكانت حادثة تذويب الشيوعي فرج الله الحلو بالأسيد حديث المجتمعات المحلية والإذاعات والصحف الأجنبية.

زد على ذلك:

١ـ أنَّ قانون الإصلاح الزراعي، الذي صدر حديثاً قد أضرّ كثيراً بالزراعة والمزارعين وأن خلف صدوره كان فلان من الاشتراكيين بقصد الإضرار بخصومه، وأنَّ وزير الإصلاح الزراعي ينفذه بانتقام وحقد، وكان الناس يشبهون المشروع الواسع الناجح زراعياً، الذي أصابه الإصلاح، وأُنتزعت ملكيته من صاحبه ليوزع على آخرين، بالسجادة العجمية الفاخرة، التي تقاسمها ورثتها الجهلة بتقسيمها إلى قطع، ليأخذ كل واحد نصيبه من الإرث، وأن المُشرِّع لم يلتفت إلى أملاك الدولة الشاسعة الواسعة التي تحتاج فعلاً إلى إصلاح ولم يعرها أي تفكير أو انتباه.

٢ـ إن كثيراً من الصناعيين والتجار يُصفّون أعمالهم ويغلقون مصانعهم ويسحبون أموالهم من البنوك، استعداداً للرحيل بها إلى خارج الجمهورية العربية المتحدة، حيث يطمعنون إليها وإلى استثمارها، بعد صدور قرارات التأميم الارتجالية، بقصد التشفي والانتقام ممن أصابتهم هذه القرارات، كما كانت موضع انتقاد وتجريح وتندّر بعد أن ظهر بأنَّ عدد المساهمين، وجلّهم من النساء أو المعوزين، في بعض الشركات التي أممت، يزيد على عدد عمالها.

وأن وزير الاقتصاد السوري، هبطت عليه الثروة فجأة بعثوره على كنز في وزارته، يجنّبه العوز والفاقة مع وُلْيه وعياله، وأنه أسرَّ إلى بعض معارفه ببيع أسهمهم في الشركات المساهمة قبيل أيام من التأميم.

٣ـ اعتصم ممثلو نقابات العمال في ١٩٦١/٩/٢٠، بدار اتحادهم العام، وأسمعوا

وزير العمل المصري، كمال الدين رفعت، أعنف الكلام، لمماطلتهم وتسويفهم في طلباتهم وشكواهم مما يكابدون، وهددوه بإضراب عام في جميع مدن الإقليم، وحمّلوه رسالة إلى الرئيس عبد الناصر ليتدارك الموقف قبل فوات الأوان.

وفي اليوم نفسه التقى وفد منهم المشير عامر وصارحوه بما هم عازمون عليه، مما جعلهم ملاحقين مراقبين من رجال السلطة والمباحث.

٤- انتدب كثير من الضباط السوريين المرموقين وكذلك الحزبيين إلى الأقليم المصري للتخلص منهم تدريجياً بعد تعويدهم حياة الإهمال والهوان. وأن استقدام زملائهم من المصريين بدلاً عنهم كان لإحكام القبضة والسيطرة على الأحوال في هذا الإقليم.

هذه أمثلة عابرة على معاناة مواطني الإقليم السوري.

في ١٩٦١/٩/٢٢، على ما أذكر، زارني في مقر قيادتي بمدينة خالد بن الوليد (حمص) للسلام والإعلام، رئيس وبعض أعضاء لجنة مشكلة من ضباط سوريين ومصريين، برئاسة اللواء عبد الكريم زهر الدين، رئيس هيئة الإمداد والتموين، وأثناء الحديث علمت منه بأنهم مكلفون بزيارة مخافر الحدود، دون أن يقوموا بأية زيارة لمخافر حدود منطقتي، مع الأقطار المجاورة، ولم يجر بيني وبينهم حديث غير عادي، كما لم يشترك بعض الأعضاء المصريين بهذه الزيارة، لأنه كان مشغولاً عنها بزيارة جماعته في حمص.

والذي أظنه بعد حصول ما حدث بعد أيام، بأنَّ المهمة المعلنة كانت صورية لأنها كانت برئاسة شخص لا علاقة له وبوظيفته بهكذا مهمة، ولا يستطيع السيطرة على أعضائها أثناء التنقل والتجوال واستشفاف خلفيات تصرفاتهم واتصالاتهم، وأن المهمة الحقيقية كانت تمكين ضباط مصريين معتمدين من القيادة بدمشق، من الاتصال الشخصي بزملائهم المنتشرين في جميع مدن الإقليم الشمالي، لأغراض معينة مع تمويههم ببعض ضباط سوريين، وخاصة بعد أن ظهر بأن مؤامرة الانفصال والإعداد لها لم يكونا خافيين كلياً عن بعض المسؤولين في القيادة بدمشق.

في شهر أيلول ١٩٦١ سافر من دمشق إلى القاهرة، المشير عبد الحكيم عامر والعقيد عبد الحميد السراج، مُكْرهاً، وتحت ضغط من قادرين، يرافقهما عبد القادر حاتم، بطائرة واحدة لمقابلة الرئيس عبد الناصر، لحل خلافاتهما التي كانت معلنة ومعروفة من كثيرين.

إقالة عبد الحميد السراج:

بعد أيام عاد السراج مستقيلاً من وظائفه كما عاد عامر مزوداً بصلاحيات أوسع واعتماد أكبر بعد صراع مرير بينهما.

شُلّت يد عبد الحميد السراج الحديدية باستقالته، والتي كان قد رفعها في وجه السوريين قبل الوحدة، عندما كان رئيساً للشعبة الثانية في الجيش، والتي اشتدت خلالها بدعم كبير من رئيس الجمهورية العربية المتحدة عندما عينه وزيراً لداخلية الاقليم السوري، مطلق الصلاحية، بالإضافة إليها فيما بعد رئيساً للمجلس التنفيذي السوري ووزير دولة في الجمهورية المتحدة في آن واحد.

أسرع خصمه عبد الحكيم عامر إلى إحكام قبضته والسيطرة بدلاً عنه، دون نجاح يُذكر، وسعى لكسب ثقة المواطنين السوريين بعد تأخر، بإقدامه على:

١ـ حل أجهزة مخابرات السراج وختم مقارها بالشمع الأحمر ونقل ضباطها إلى الإقليم الجنوبي، وهم السباعي وأدهم والخطيب وحكيم وعبارة وحاج حسين والبيطار والجزماتي ودقاق والأحدب ومسوتي وشريتح وآخرون غيرهم، فمنهم من نفذ، ومنهم من عصى، كما اختفى رأسهم في أحد أديرة حمص.

٢ـ إعطاء الأوامر بإخلاء سبيل مساجين السراج الموقوفين بأوامر عرفية أو بدونها والذين لم يكن توقيفهم بموجب مذكرات قضائية أصولية، وكان لهذا الإجراء وقعه الحسن وتأثيره الطيب في نفوس المواطنين عامة، مما أثار غضب السراج وجماعته.

٣ـ استنفار بعض قطعات الجيش الضاربة وبخاصة المحيطة بدمشق وفيها، كما استنفر عناصر المخابرات المصرية المنتشرة في جميع أنحاء الإقليم السوري.

٤ـ استنفار ضباط قيادة الجيش وعلى رأسهم الفريق جمال فيصل وهو سوري، ورئيس أركانه المصري اللواء أنور القاضي، والسوري اللواء فيليب صوايا رئيس عمليات الجيش، وكل من العقداء المصريين النافذين أحمد زكي عبد الحميد وأحمد علوي وأحمد نافع وغيرهم وكذلك السوريين محمد استنبولي، رئيس شعبة المخابرات، وجاسم علوان قائد اللواء ٧٢ النموذجي المتمركز بقطنا، والذي كان لواؤه محطّ الآمال والرجاء في الوقوف في وجه الإنقلابات، والذي قام من خلف ظهره، ودون أن يدري، باحتلال دمشق قبل بزوغ الشمس، وتطويق قيادة الجيش بما فيها من المستنفرين، وكانوا الصيد السمين، لفرض إرادة الإنقلابيين الجدد، بقيادة رئيس أركانه المقدم مهيب الهندي.

وقد كان علوان وقتها في مكتب رئيس شعبة المخابرات الاستنبولي يتناولان طعام الإفطار معاً، كما كان داخل مقر قيادة الجيش المشير عامر وجميع أركانه ومعاونيه من المصريين والسوريين وجميع الوزراء الذين كانوا وما زالوا عسكراً باسم وزير وهم طعمه وحنيدي وصوفي وجادو.

ه- تشكيل جهاز مخابرات جديد بصورة مستعجلة برئاسة العقيد السوري راشد قطيني، وقيل يومئذ لأنه كان العميل السوري الرئيسي لجهاز المخابرات المصرية على الضباط السوريين وعلى قيادة الجيش الأول في الإقليم السوري.

لم تستسلم عناصر السراج أولاً وهو ثانياً لهذه الإجراءات، فتحركت عناصر من مخابراته وآخرون من الإتحاد القومي، وكان هو رئيسهم في الإقليم الشمالي، وبعض النقابات، بشكل تظاهرات وتجمعات، ووزعت صوره والتفت حوله مستنكرة إقالته، خوفاً على مكاسبها وعلى رقابها فيما بعد، مما أحنق المشير، وبدأت بإقناع السراج بأن عبد الناصر أقاله من وظيفته وليس بمقدوره إقالته من الاتحاد القومي لأنه منتخب.

وكان على رأس هذه الزمر اللواء محمد الجراح، قائدُ عام قوى الأمن الداخلي في سورية والدكتور شكري فيصل والمحاميان زهير الميداني ورشاد جنان والمهندس وليد ملحس وعدنان مبارك وممدوح رحمون من القوميين العرب، وعصام الدالاتي من جماعة فيصل العسلي سابقاً، وبكري المرادي، صاحب جريدة الشام سابقاً ورئيس المكتب الصحفي في الاتحاد القومي وغيرهم، وغيرهم كثيرون.

وللحقيقة فإنَّ السراج وقف في وجههم أولاً، ثم أضحى على شاكلتهم وعلى رأسهم إلى أن اعتقله الانفصاليون ظهر ١٩٦١/٩/٢٨، خوفاً منه على حركتهم، ثم أخلوا سبيله بطلب من حيدر كزبري ليعتقلوه ثانية بعد أربع وعشرين ساعة وكان مختبئاً في دار أحد أنسبائه ووضعوه في سجن المزة العسكري انتظاراً لمحاكمته.

كانت أياماً مزعجة للمشير وخلانه بسبب تصرفات السراج وجماعته، لذلك أخذ يعدّ العدّة لضربهم وإصدار القرارات للسيطرة على الوضع وإحكام قبضته إلى أن فوجىء بما هو أدهى وأمر.

اليوم الأول من الانفصال:

في ساعة مبكرة جداً من فجر ٢٨/أيلول/١٩٦١ أيقظني من نومي أيضاً هاتف من دمشق، لأتلقى أمراً من اللواء أنور القاضي بتسيير، كتيبة الدبابات المستنفرة من اللواء المدرع الخامس، بالسرعة الكلية، باتجاه دمشق، بكامل عتادها وسلاحها ورجالها، مع اتخاذ تدابير الحيطة والأمن منذ خروجها من معسكرها في حمص.

عند وصول طليعتها إلى مرتفعات عدرا، على مشارف دمشق شمالاً وعلى بعد ثلاثين كيلو متراً منها تقريباً، يتوجب على آمرها التوقف، والإتصال هاتفياً من مستودعات الجيش

فيها، لتلقي الأوامر اللاحقة من اللواء أنور القاضي، رئيس الأركان العامة، الذي أوصاني الإهتمام بالتنفيذ شخصياً.

هتفت إلى العقيد قائد اللواء المدرع، الذي يبيت في فندق رغدان حمص بصورة دائمة، وطلبت منه اللحاق بي فوراً إلى مقر لوائه (٣كيلو متر تقريباً جنوب مدنية حمص)، في ثكنة خالد بن الوليد، حيث أبلغته شفاهاً أمر رئيس الأركان العامة، ثم أتبعته بأمر خطي لأسجل عليه ساعة ودقيقة إصدار أمري إليه وذلك على ورقة من دفتر كان على طاولته التي كنت أجلس خلفها، ثم بدأ هو بإعطاء أوامره بالتنفيذ وعلى مشهد ومسمع مني.

إتصلتُ هاتفياً من مكان جلوسي بالفريق قائد الجيش الأول لأحيطه علماً بأوامر رئيس أركانه ولأستطلع الموقف منه، أمرني بتحريك كامل اللواء بسرعة أيضاً باتجاه دمشق، ولما أبلغته عدم وجود حاملات دبابات كافية، وأن معظم عناصر اللواء في بيوتهم.. قال: «أجمعهم وحرّك اللواء على السلاسل...» (مما يتلف أسفلت الطريق والسلاسل معاً، والمسافة بين حمص ودمشق ١٦٠كم تقريباً،...) ولفت انتباهي وجعلني بتفكير دائم. ولأستوضح عن الإجراءات الواجب اتخاذها في باقي القطعات الموجودة تحت أمرتي، وكانت تقدر بخمسة ألوية، ما دام الوضع بهذه الخطورة، وقد نتعرض لعمليات جوية وإنزال أو تخريب أو خرق عن طريق لبنان.

طلبت قائد الجيش على الهاتف مجدداً.. أبلغني عامل المقسم بأن خط الهاتف، مع دمشق، مشغول بين قائد الجيش وبين أحد ضباطي، هو العميد وهيب رفاعي مدير مدارس ضباط الصف، وبعد انتظار بسيط طلبت دمشق ثانية فقيل لي: بأنَّ الخط ما زال مشغولاً، وهذه المرة بين الوزير العقيد أحمد حنيدي والعميد وهيب رفاعي، وكلاهما من رفاقي ومن عداد دورتي في الكلية الحربية، والأول من أبناء محافظة دير الزور، والثاني وكذلك قائد الجيش من أبناء مدينة حمص.

شعرت بأنَّ الأمور غير طبيعية وأنها غير التي أخبرني عنها قائد الجيش، بوجود اشتباكات بسيطة على الحدود. طلبت إلى عامل المقسم، للأفضلية، قطع الإتصال الهاتفي عن شاغليه ووصلي بقائد الجيش... فقُطع الإتصال كلياً مع دمشق.

أمرت العقيد طباع بمتابعة التحضير دون البدء بالحركة والسير باتجاه دمشق قبل أمر جديد مني، وغادرت مكتبه إلى مقر قيادتي في مدينة حمص، بغية الإتصال لاسلكياً مع القيادة بدمشق، ولعدم تمكني من هذا الاتصال، استقدمتُ رئيس مخابرات المنطقة عندي، الرائد بسام عبد النور، لأستوضحه عما عنده، ولعدم وجود شيء لديه، طلبت إليه

الإتيان بعنصر جيد وذكي من عناصره لإرساله إلى دمشق للاستطلاع، (كما تقضي الأصول العسكرية، عندما تنقطع الإتصالات السلكية واللاسلكية مع القيادة العليا)، وأرى أن لا يكون ضابطاً لكي لا يلفت الانتباه.

زودت هذا العنصر، وهو المساعد محمود عسكر، بسيارة عسكرية جيب وأرفقته برقيب وجندي وأمر مهمة خطي، صوري، مآله تسليم جندي مطلوب من القضاء العسكري إلى سجن المزة بدمشق، وأمرته شفاهاً بالإستطلاع عما يدور في دمشق والإتصال إن أمكن مع قائد الجيش أو رئيس أركانه بواسطة رئيس الشرطة العسكرية، العقيد عبد المولى حجه، وهذا من حمص مدينة قائد الجيش، لاستطلاع الموقف من أحدهما، ولأتصرف على ضوئه في منطقتي.

سألت الرفاعي عن أخباره فقال لي: «بأن قائد الجيش سأله عن الوضع في حمص» فأجابه «بأن كل شيء عادي» وطلب إليه إخباره إن ظهر شيء غير ذلك، ثم تحدث معه الوزير أحمد حنيدي بالمعنى نفسه، عندما انقطع الإتصال الهاتفي بينهما.

قبل عودة هذا الموفد من مهمته، بدأت إذاعة دمشق تذيع الموسيقى العسكرية والأناشيد الحماسية ثم أذاعت البلاغ رقم (١) وهذا نصه:

بلاغ رقم واحد:

بسم الله الرحمن الرحيم

في صباح هذا اليوم قام جيشكم الذي كان دائماً وسيبقى أبداً دعامة وطنية راسخة، قام للحفاظ على أرض الوطن وسلامته وحريته وكرامته، قام لإزالة الفساد والطغيان ورد الحقوق الشرعية للشعب، وإننا نعلن أن هذه الانتفاضة لإزالة الفساد والطغيان ورد الحقوق الشرعية للشعب وإننا إذ نعلن أن هذه الانتفاضة الوطنية لا صلة لها بشخص أو فئة معينة، وإنما هي حركة هدفها تصحيح الأوضاع غير الشرعية.

فيا أيها الشعب العربي ثق بجيشك فإننا أقوياء بعون الله تعالى، وإننا قد طرقنا كل باب للإصلاح قبل أن تتفجر ولم نجد وسيلة للتحرر من المستغلين، واتباع طريق الحرية، إلا القوة لكي تعاد للشعب حريته وللجيش كرامته.

القيادة العربية الثورية العليا للقوات المسلحة

بعد سماع هدير الموسيقى العسكرية من راديو دمشق التي اعتدنا عليها تسبق كل انقلاب عسكري، وبعد سماع البلاغ رقم (١) الآنف الذكر، تيقنت بدون أدنى شك، بأن انقلاباً عسكرياً وقع في دمشق الأمر الذي فرض عليَّ ضرورة اتخاذ تدابير استثنائية، بما يتعلق بقيادتي وشخصي لكي لا أفقد الزمام من يدي وتدب الفوضى في منطقتي، لأني

مفاجأً بهذا الحدث الخطير ولأن عنصرين مسلحين من المتآمرين، وبمباغتة خاطفة يستطيعان عمل عملهما واعتقال أكبر الضباط رتبة ومركزاً وأكثرهم بأساً، وبخاصة لمن هو على غير علم مسبق بالحدث، وعلى غير اتفاق مع أحد، وهذا ما حصل مع كثير من القادة في حركات مماثلة، وكانوا ضحية تقصيرهم بعدم اتخاذ التدابير الضرورية والحيطة الواجبة.

حجز الضباط المصريين:

استدعيت ناظر موقع حمص، العقيد فيصل نوري الحسيني، وهو من الضباط القدامى المتمرسين بالعسكرية، وكان فيما مضى رئيسي وقائد فوجي عندما كنت آمراً لسرية مشاة في الجبهة السورية الفلسطينية، قطاع جسر بنات يعقوب ـ تل مشنوق، ومن أبناء دورة الفريق قائد الجيش في الكلية العسكرية، وأمرته بإحكام الحراسة على مقر قيادتي بواسطة مفرزة شرطتنا العسكرية، بعد تعزيزها بعناصر سميتها له، وتهيئة وحدة حراسة وخدمات قيادة المنطقة بكامل أسلحتها ووضعها بالقرب من مدخل مقر قيادتي، لتكونا جاهزتين لتلقي الأوامر مني مباشرة عن طريق ضابط خلوق أسندت قيادتهما إليه وهو الرائد كمال مقصوصة، وكان أحد مرؤوسيّ عندما كنت مديراً عاماً لمؤسسة معامل الدفاع، كما كلفت ضباطها بمهمات جديدة مقنعة، وأمرت بعدم اقتراب أو دخول أي شخص، عسكرياً أو مدنياً إلى مقر قيادتي قبل أخذ موافقتي بالذات، وبدون سلاح.

أمرت قادة الألوية والقطعات والوحدات المستقلة، الموجودين في موقع حمص، بالمجيء وجميع ضباطهم، ما عدا واحداً مناوباً في كل وحدة، إلى نادي ضباط الموقع، للتباحث بالحدث وأمور الساعة، (نادي الضباط وحديقته مجاوران لبناء قيادتي) وعند إبلاغي التئام شملهم، أمرت الرائد مقصوصة، الإحاطة بالنادي وحديقته بالقوة التي وضعتها تحت أمرته وبعدم السماح لأي ضابط من الإقليم الجنوبي، مهما كانت الأسباب بالمغادرة، دخلت النادي، بعد اتخاذ الإجراءات العسكرية المعتادة، وخاطبتهم بقولي:

«لقد سمعتم كما سمعتُ بأن أحداثاً مفاجئة وقعت في دمشق، ومنعاً لأية احتكاكات أو مضاعفات لا نريدها جميعاً، قررت فصل ضباط الاقليمين عن بعضهم، ريثما تتوضح الأمور، وأن نادي الضباط محاط بالجنود وأعطيت الأوامر خطياً بقمع كل مخالفة لأوامري بمنتهى الشدة. على ضباط الإقليم الشمالي العودة إلى قطعاتهم وعلى ضباط الإقليم الجنوبي ـ المصري ـ عدم مغادرة النادي، والكل يعرف بأنّ جميع ضباط الصف والأفراد في كل الوحدات هم من الإقليم السوري، وأن أي إخلال ليس في صالح أحد».

أراد أحدهم من الإقليم المصري، المقدم بسيوني على ما أتذكر، أن يسمعني صوته ويثبت وجوده، فقاطعته بقولي.... إنَّ أوامري لا تحتمل أي نقاش على الإطلاق ولا أسمح بغير تنفيذها، أنتم وعائلاتكم تحت مسؤوليتي وأمانة بعنقي، أطلب إلى الجميع الخلود إلى السكينة والهدوء، بمكنكم متابعة الأخبار من راديو النادي، آمل أن لا تضطروني إلى إجراء أشد، ثقوا بأنَّ قراراتي نابعة من مصلحة الجميع دون تفريق أو سابق تصميم.

تدابير استثنائية:

عدتُ إلى مكتبي وأصدرت الأوامر بالهاتف ومن ثم ثبتّها خطياً، بتشديد الحراسة على جميع ثكنات المنطقة وبمنع دخول ضباط الإقليم الجنوبي إليها أو الاقتراب منها، وأعلنت الاستنفار في قطعاتها وبمنع إعطاء الإجازات إلا في حدود ١٠٪ من التعداد وللحالات الاضطرارية فقط، والاتصال معي عند كل طارىء دون تأخير، ووضعت خطوط الهاتف، وبخاصة بين قطعات حمص والمنطقة، تحت الرقابة والتسجيل وقد كلفت بهذه المهمة الملازم زعيم وهو ضابط صف سابق ذكي وفهيم.

وضعت خطة طوارىء المنطقة موضع التنفيذ وسيّرت دوريات مختلطة من الشرطة العسكرية والمدنية في مدينتي حمص وحماه، وعسكرية في موقعي تدمر وتلكلخ، لمنع أي تظاهرة أو إخلال بالأمن العام قبل استفحاله.

كما ظهر لي بأنَّ رسولي إلى قائد الجيش قد أُوقف، عند مركز سوق المجندين بالقطيفة وهو في طريقه إلى دمشق، من قبل عناصر الضابط المستدعى للخدمة بعد تسريحه، العقيد فرحان الجرمقاني الذي حاول معرفة حقيقة مهمة رسولي فلم يفلح.

ثم أرسل لي الجرمقاني ضابطاً من عنده للتنسيق معي، حسب قوله، وأنه حاضر لتنفيذ أوامري دعماً للحركة فرددته رداً غير جميل وقلت له:

«بلغ رئيسك بأننا ما زلنا في جيش له قواعده وانضباطه وأنصحه بعدم ولوج هكذا أسلوب معي أو مع غيري».

على أثر صدور البلاغ التاسع الشهير، خففت بعض الإجراءات، وسمحت لبعض المصريين بالذهاب إلى دورهم على أن لا يخرجوا منها حتى إشعار آخر، أما الذين لهم شأن أو مراكز رئيسة فقد أبقيتهم بالنادي، إلى أن جرى ترحيلهم إلى دمشق، مع آخرين بقوافل منتظمة، ومنها إلى القاهرة عن طريق بيروت بحراً بإشراف عنصري الجامعة العربية بدمشق، الدكتور عبد الكريم العائدي والسيد سيد نوفل.

لقد كان عدد الضباط المصريين في المنطقة الوسطى، يقارب ثلث موجودها من جميع الضباط، وهم أكثر تواصلاً ويجمعهم عقد خاص من الارتباط والأوامر، ويشغلون مراكز مميزة مع تفاهم واضح فيما بينهم، ومع ذلك لا يستطيعون السيطرة أو تحريك قطعة عسكرية واحدة من خلف القادة السوريين، وبخاصة عند حصول قلاقل، لأنَّ جميع ضباط الصف والأفراد كانوا من الأقليم الشمالي.

سارت الأمور بشكل جيد في منطقتي، رغم خفايا بعض النفوس، ولم يعكرها حادث هام، ودون أن تطلق رصاصة واحدة ذات نتيجة، أو يقع قتيل أو جريح واحد ودون الاضطرار لاعتقال أو توقيف عنيف عندي.

الحادث الوحيد البسيط الذي حصل عندي هو اتفاق قائد فوج المدفعية المضادة للطائرات المتمركزة في موقع تدمر، النقيب ياسر تلاوي السوري، مع معاونه المصري، اللذين اتفقا فيما بينهما على قطع الاتصال مع خارج ثكنتهما وإغلاق مداخلها بانتظار تَبلْور الأحداث التي لا يرغبان المساهمة فيها.

أمرتُ قائد موقع تدمر، الذي أبلغني الخبر، بالمراقبة والحذر اليقظ وإخباري عن كل حركة تصدر عن هذا الفوج، (المسافة بين تدمر وحمص ١٧٠ كم تقريباً)، وبعد ثمان وأربعين ساعة انتهى هذا الحادث بدون ذيول، واتخذتُ الإجراء اللازم بما يتناسب مع هذا التصرف.

خواص المنطقة العسكرية الوسطى:

تتميز المنطقة الوسطى بموقعها الاستراتيجي بالنسبة لباقي المناطق العسكرية السورية، كما تتميز بما يوجد فيها عادة من قطعات عسكرية، نوعاً وكماً، ولها الكلمة الفصل على الغالب في الأحداث العسكرية الداخلية والانقلابية بخاصة، وقد ظهر ذلك جلياً في الانقلاب على العميد أديب الشيشكلي الذي قرر الرحيل عن سورية بعد قول قائد منطقتها له، وقتئذٍ العميد محمود شوكت: «أنصحك بالرحيل»، ورحل بعد أن كان قد هيأ بعض قطعات الجيش الموجودة في دمشق وفي السويداء للإتجاه بها إلى حلب بقيادة العميد رسمي القدسي، لضرب الذين أعلنوا الانقلاب عليه بدءاً من حلب، وبعد أن أبلغه بلغم جسر سد الرستن لنسفه بوجه القطعات عند قدومها من دمشق.

لا سبيل للوصول إلى المناطق الشمالية والساحلية والشرقية، إلا عن طريقها، وكذلك الوصول من هذه المناطق الثلاث إلى جنوب سورية عن غير محاورها وبعد موافقة قائدها.

أخذت الاتصالات الهاتفية منذ الصباح، بعد ذيوع خبر الإنقلاب، وكانت غير مقطوعة

مع الشمال والساحل، تنهال عليّ من قائد المنطقة الشمالية في حلب، العميد حكمت الداية ومن قائد المنطقة الشرقية، العميد صالح مغربية في دير الزور، ومن قائد المنطقة الساحلية بالوكالة في اللاذقية العقيد كاظم زيتونة، شارحين الموقف عندهم ويستفسرون عنه، عندي، وفي دمشق، وما هو موقفي من أحداثها؟ فكان جوابي الدائم أن الاتصال مع دمشق مقطوع وليس عندي أكثر من الذي نسمعه جميعاً من الراديو، وأني أعمل على تعزيز السيطرة على قطعاتي، لكوني فوجئت بما حدث، وأنني أجهل من هو مع، ومن هو ضد، أحاول أن أكون يقظاً إلى أبعد حد.

بعد إعلان راديو دمشق تسميةَ قادة المناطق، أعلى سلطة مدنية في مناطقهم بالإضافة إلى كونهم أصلاً أعلى سلطة عسكرية فيها، فُتح خط هاتف دمشق ليكلمني منه العميد عبد الغني دهمان مستفسراً عن الوضع عندي مع رجائه لي باعتقال السراج إن جاء إلى حمص بطريقه إلى حماه، مع طلب إعطاء برقية تأييد لهم على عملهم فانفجرت عليه بقولي:

«ليس عندي ما أستطيع بواسطته إعلان تأييد أو استنكار».

لقد قطعتم عني كل اتصال، فوعدني بإعادة الاتصالات المقطوعة، ثم أعقبه بالكلام العميد فيصل سري الحسيني طالباً إليّ إرسال كتيبة مشاة من عندي إلى اللاذقية تعزيزاً لقواتها، بوصفه رئيساً لعمليات الجيش، التي استلمها خلفاً للواء فيليب صوايا.

عاد الاتصال السلكي واللاسلكي بيني وبين مقر قيادة الجيش بدمشق، ولم تصدر عني إطلاقاً برقية تأييد أو استنكار، والقول غير ذلك هو محض اختلاق، وتسجيلات وزارة الإعلام السورية والإذاعات العالمية شاهدة على ذلك.

نشرتُ خمس دبابات على تقاطع طريق دمشق حمص وطريق تدمر ـ حمص لمراقبة ومعرفة القادمين من دمشق أو من تدمر، ولتقف في وجه فوج تدمر إن حاول المجيء إلى حمص أو فكر قائده بعمل شيء، رغم أن هذا مستبعد، أما الحيطة فضرورية دوماً، ولم يأت السراج ولم يتحرك عصفور ولا باز من تدمر.

كانت البلاغات الثورية تتلاحق وأكثرها شهرة البلاغ رقم (٩)، الذي كان عباءة بيضاء لتغطية نوايا سوداء، وهذا نصه:

البلاغ رقم (٩):

أيها الأخوة المواطنون، إن القيادة العربية الثورية العليا للقوات المسلحة التي دفعها الشعور بالخوفُ على وحدة الصف العربي وحماسُها للقومية العربية وتأييدها ودفاعها عن مقوماتها تعلن للشعب العربي الكريم أنها لا تنوي

المس بما أحرزته القومية العربية من انتصارات وتعلن أنها لمست عناصر مخربة انتهازية تمد يد الإساءة لقوميتنا، فقامت بحركتها المباركة تلبية لرغبة الشعب العربي وآماله وأهدافه.

وإنها عرضت قضايا الجيش وأهدافه على سيادة المشير عبد الحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة الذي تفهم أمور الجيش على حقيقتها واتخذ الإجراءات المناسبة لحلها، لصالح وحدة وقوة الجمهورية العربية المتحدة.

وقد عادت الأمور إلى مجراها الطبيعي اعتماداً على ثقتها بحكمة القائد العام للقوات المسلحة وقائد الجيش الأول اللذين يحققان أهداف القوات المسلحة والجمهورية العربية المتحدة.

أعقب صدور هذا البلاغ خلل كبير بين الصفوف، بابتهاج واضح من المستنكرين لحوادث يوم ٢٨/أيلول/١٩٦١، وشراسة أوضح من مؤيديها، فالبعض من العسكر بدمشق هدد بقصف القيادة على رؤوس من فيها إن استمروا على السير وفق البلاغ رقم (٩)، والبعض خرج بمظاهرات التأييد للوحدة وديمومتها، وآخرون أعادوا تعليق صور عبد الناصر بعد إنزالها.

إن إذاعة هذا البلاغ في ذاك الوقت بالذات وقبل الإتفاق الثابت المبرم مع المشير عامر والرئيس عبد الناصر، ليس فيه شيء من الحكمة والتعقل، ويدل على سطحية القيمين على الأمور، ولما استوضحتُ أسبابه وملابساته فيما بعد، قال لي أكثر من واحد منهم: بأن حركتهم لم تكن تستهدف انفصالاً على الإطلاق، وإنما إعادة الأمور إلى مسارها السليم، ورفع الحيف عن أبناء الإقليم السوري وعلى هذا جرى الحديث والإتفاق مع المشير قبل صدور هذا البلاغ، على أن يجري الإصلاح بهديه وإرشاده.

وعلى أن يبقى جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية بإقليميها، والمشير عبد الحكيم عامر قائداً عاماً لقواتها المسلحة، والفريق جمال فيصل قائداً للجيش الأول فيها، وأن تشكل قيادته من ضباط سوريين فقط.

وقد شكلت القيادة فعلاً من اللواء فيليب صوايا رئيساً لأركان الجيش الأول، والعقيد جاسم علوان رئيساً لشعبة العمليات، والعقيد حسين قاضي رئيساً لشعبة التنظيم والإدارة والعقيد راشد قطيني رئيساً لشعبة المخابرات، وهذا التشكيل اقترحه ضباط الحركة على المشير الذي وافق عليه، وليس بينهم ضابط دمشقي واحد.

كما جرى الإتفاق بين ضباط الحركة والمشير عامر على:

١ـ ترحيل قسم من الضباط المصريين إلى مصر، وإعادة قسم من الضباط السوريين إلى سورية بتنسيب من القيادة الجديدة.

٢ـ إسناد وظائف للضباط السوريين في مصر، وللضباط المصريين في سورية بالعدد

نفسه والمستوى والرتبة إن أمكن.

٣ـ إصدار بلاغ عن ضباط الحركة بدمشق ينهون بموجبه جميع الإجراءات التي أقدموا عليها وقد صدر البلاغ رقم (٩) من أجل ذلك.

٤ـ إصدار بلاغ من المشير يتعهد بموجبه أمام الرأي العام بطي صفحة هذه الأحداث مع تعهده بعدم مساءلة أحد عنها أبداً.

بعد صدور البلاغ رقم (٩) رفض عامر إصدار بلاغه قبل الإتصال مع الرئيس عبد الناصر وأخذ موافقته على كل ما اتفق عليه.

فُتح خط اللاسلكي بين المشير بدمشق وبين الرئيس عبد الناصر في القاهرة، الذي رفض رأساً الموافقة على أي شيء بانفعال شديد وقال له: «إزاي توافق؟ سنطبق الخطة».

وكان هذا الاتصال برقابة وتحت سمع أحد ضباط الحركة، لذلك تقرر ترحيل المشير من دمشق وقطع كل اتصال مع القاهرة وإصدار البلاغ رقم (١٠) الذي ألغى البلاغ السابق وهذا نصه:

البلاغ رقم (١٠):

إن القيادة العربية الثورية العليا للقوات المسلحة تعلن للشعب العربي أنها لدى اتصالها بالمشير عامر وعدها بالقضاء على الانتهازيين والمخربين مما دعاها لإذاعة بلاعها رقم (٩) ولكن ما لبث المشير أن نكث بوعده.

لذلك وحرصاً من القيادة الثورية على انتصارات الشعب العربي والقومية العربية تعلن للشعب اعتبار بلاعها رقم (٩) لاغياً وهي تعلن بأنها وضعت يدها على كافة الأمور وتعاهد الله والوطن على حماية سلامة الأمة وصيانة حقوقها والحفاظ على كرامتها والقيادة الثورية لها من الثقة بوعي الشعب ما يمنع المأجورين والانتهازيين أينما وجدوا أن يندسوا بين صفوفه، فالحركة من الشعب إلى الشعب.

قرار انفعالي أضاع نصف الجمهورية:

كثيراً ما تكون خطيئة رأس الدولة أكبر من الجريمة لما يترتب عليها من نتائج عاجلاً أم آجلاً على الوطن كله.

لقد كان جواب الرئيس عبد الناصر وقراره للمشير عامر، انفعالياً خالياً من الحكمة المنشودة والضرورية في شؤون الدولة والوطن المصيرية. وكان من المفروض في مثل هذه الأحوال السيطرة على الأعصاب والأهواء، ولو لدقائق وذلك:

١ـ بالسكوت أو طلب التريث بإعطاء الجواب ليكون سليماً بعد تفكير، ديمقراطياً بعد استشارة، لا ديكتاتورياً من واحد أحد.

٢ـ أو بالموافقة على عرض المشير وطلبه، بدون تردد، لأنه معتمده في الإقليم الشمالي وهو أدرى بما يجري فيه وقتئذ، أو بعد اتصال جديد، غير متأخر، ومن ثم يكون لكل حادث حديث.

٣ـ أو بطلب مجيء موفَد أو وفد إليه، بعد تطمينٍ إذا لزم والمشير عامر كان بدمشق، للتباحث ومن ثم إعطاء القرار بعد تأنٍّ وبعد الكشف عن النوايا والخلفيات.

٤ـ أو أعلان قراره بالمجيء شخصياً لمعالجة الحادث الخطير على أرض الواقع، مهما كانت النتائج الشخصية والعامة، لأنها مسؤوليته وهي على كاهله دون سواه، وللرئيس عبد الناصر آنئذ ما ليس لغيره على الإطلاق، على كل الأصعدة الإيجابية وبخاصة من محبة وتأييد لم يسبق لهما مثيل من الشعبية والمحبة.

٥ـ أو بجواب عسكري مسلح منتج وحاسم للمحافظة على أراضي الجمهورية العربية المتحدة، بَراً بِقَسَمِه وبيمينه، وهذا برأيي أسوأ الحلول وقتها، رغم أنها عملية جراحية خطيرة، كان لا بد منها ولا مناص من الإقدام عليها للمحافظة على حياة الجمهورية العربية المتحدة. وآخر الدواء الكي.

وليس كما فعل سيادته بقوات هزيلة عززت الانفصال بدلاً من القضاء عليه، وذلك عندما أرسل عدداً قليلاً من المظليين، دون متابعة، وقطعات عسكرية منقولة بحراً، استعادها من منتصف الطريق، لأسباب ما زالت حقيقتها مجهولة، قبل أداء مهمتها التي انتدبها لها.

لقد تساءلت يومها وما زلت، ماذا سيكون موقف الرئيس عبد الناصر لو أعلنت محافظة الاسكندرية أو محافظة أسوان الانفصال عن القاهرة؟ وهل سيكون موقفه عينه، كما فعل بالإقليم الشمالي من جمهوريته؟ أم أن هناك أموراً غائبة ليست بمستوى تفكيرنا ولا تدرك بعقولنا؟ لقد أضاع، رحمه الله، السودان فيما سبق، بتصرفات الصاغ صلاح سالم، كما أضاع الإقليم الشمالي بشخص المشير عبد الحكيم عامر.

باعتقادي المتواضع، كان قرار الرئيس عبد الناصر للمشير عامر أكبر خطيئة ارتكبها في حياته على صعيد الأمة العربية كلها وعلى صعيد آمالها، دونها جميع الأخطاء الأخرى، بدليل النتائج، ولو تصرف يومها بوعي مسؤول وببرودة أعصاب لما انتهى هذا الحادث الخطير في القوات المسلحة الشمالية إلى انفصال.

كم ألحقت وتلحق الديكتاتوريات، المكشوفة أو الساترة لعوراتها بثوب ديمقراطي خادع لصاحبه فقط، من بلاء بشعوبها في جميع الأحوال؟!؟

قد يقول قائل بأنَّ الانتقاد والتجريح بعد سنوات سهل يسير، ولهذا أجيب، بأن قرار عبد الناصر الذي رفعناه فوق جميع رجالات عصره من العرب بدون استثناء، وبايعناه مبايعة لم يسبق لها مثيل، لم يكن على المستوى الذي رفعناه إليه قومياً، وبأن عمق الجراح على قدر ضياع الآمال وما يسبب من أوجاع.

اتصال الملك حسين بالإنفصاليين:

أثناء اتصال المشير عامر بالرئيس عبد الناصر لاسلكياً وبينما كان بعض ضباط الانفصال مجتمعين في إحدى غرف مقر قيادة الجيش الأول، المحاصر من قبلهم وتحت سيطرتهم، رنَّ هاتف الغرفة فتناوله العميد موفق عصاصة وأجاب المتكلم بقوله:

«احتراماتي سيدي احتراماتي سيدي جلالة الملك».

وأغلق بيده اليسرى القسم الناقل للكلام من ساعد الهاتف، وقال للحاضرين:

«إنه الملك حسين ملك الأردن يعرض علينا مساعدته».

فأجابوه برفع الأيدي وبكلمات غير مسموعة بما معناه لا.... لا.... لا.... فأجابه:

«شكراً سيدي شكراً سيدي جلالة الملك».

وانتهت هذه المخابرة.

وقد روى لي هذه الحادثة العقيد عبد الله زيادة، مضيفاً إليها قوله بأنه كان حاضراً عند إجرائها، وذلك عند لقاءٍ بيننا، بوجود الصديق العقيد هشام العظم، كما رواها لي بمناسبة أخرى العميد عبد الغني دهمان، وأنه كان حاضراً عند حصول هذه المخابرة أيضاً.

كما سمعت رواية أخرى من الأستاذ صبري العسلي، نائب رئيس جمهورية الوحدة ورئيس وزراء سورية الأسبق، بحضور الأستاذ خالد العظم وصلاح الدين شيخ الأرض وظافر القاسمي، عندما كنا مدعوين عنده في داره على إفطار في رمضان المبارك، تتعلق بجلالة ملك الأردن وسورية والدكتور مأمون الكزبري وصبحي الحلبي، أثناء الوحدة وقبل فصلها وسآتي على ذكرها في الوقت المناسب.

ثم صدر عن ضباط الانفصال البلاغ رقم (١١) بمنع التجول ولحقه البلاغ رقم (١٢) الذي كان له المعنى والكلمة الفصل كما كان رصاصة الخلاص للوحدة ولأحداث يوم ٢٨ أيلول ١٩٦١، بإعلان قرار إبعاد المشير عن الأراضي السورية ونصه:

ترحيل المشير والفريق فيصل:

- غادر البلاد عائداً إلى القاهرة المشير عبد الحكيم عامر في الساعة الخامسة والدقيقة

العشرين من مساء هذا اليوم الثامن والعشرين من أيلول عام ١٩٦١ـ.

أبعد المشير ومعه طوعاً الفريق جمال فيصل، بطائرة واحدة ملتحقين بمن سبقوهما صباحاً من الضباط والوزراء الضباط الذين استمروا على الولاء الظاهر لغاية ٦١/٩/٢٨.

منذ صباح ٦١/٩/٢٨، أعلن قائد منطقة حلب العميد حكمت داية، من إذاعة حلب التي تبث من بلدة سراقب، شجبه لأحداث دمشق وعدم تأييدها وبأنه يحافظ على وحدة الجمهورية العربية المتحدة بإقليميها وبرئاسة جمال عبد الناصر لها، مع اتباع هذا الإعلان بأناشيد حماسية وموسيقى عسكرية.

ثم أذاع برقيتي تأييد له في هذا الموقف، أولا هما باسم محافظ حماه ياسين فرجاني، وأخرى باسم قائد شرطتها المدنية العقيد إسماعيل نابلسي.

أخذت اذاعة دمشق تستعطفه وتحمله مسؤولية انقسام الجيش بعد التأييد الذي تم من قطعات عسكرية كثيرة، كما وضعت القيادة الجديدة خطة لقصف محطة البث الإذاعي في سراقب وقد قصفت جواً وتم إسكاتها.

سقوط حلب بيد الانفصاليين:

بعد توقف إذاعة حلب عن البث، قامت مفرزة عسكرية مساءً بمهاجمة مقر قائد المنطقة الشمالية بغتة، واستولت عليه، بعد مقتل ما ينوف على أربعين عسكرياً وجرح المقدم حيدر شرقية جرحاً بليغاً أدى إلى قطع رجله ومن ثم إلى وفاته، كما اعتقل العميد قائد المنطقة الشمالية والعقيد ماجد ماميش ووضعا في الإقامة الجبرية الأول في داره والثاني في مدرسة ضباط الاحتياط، ثم جرى إخبار قيادة دمشق بهذه النتيجة من قبل الضابط المهاجم.

اتصل العميد حسيني بالعميد داية وهما من دورة واحدة في الكلية العسكرية، كما اتصل به اللواء زهر الدين في داره وطلبا إليه والعقيد ماميش المثول إلى دمشق لأنه تقرر إرسال الأول منهما على رأس وفد عسكري إلى القاهرة لإعادة وصل ما انقطع معها، وأن الاعتماد عليه في ذلك كبير لموقفه المؤيد لها وأن ضباط الحركة لم يستهدفوا الإنفصال عنها، وإنما تصحيح الأوضاع فقط.

كما أبلغه قرار ضباط الثورة بتعيين العقيد جورج محصل مكانه بالوكالة، ريثما يعود من مهمته إلى مصر، وكان جورج يستشفي في مشفى حلب العسكري فخرج منها واستلم عمله الجديد بعد إبلاغه ذلك.

استأذنني عصراً محافظ حمص السيد مصطفى رام حمداني، وكان يجلس طيلة النهار

في مكتبي، للذهاب إلى بيته للراحة وتناول طعام الغذاء، ثم تبين لي بأنه اتجه إلى حلب لينضم إلى حركتها، وكذلك فعل قبله معاون قائد الشرطة المدنية في محافظة حمص المقدم حيدر شرقية، الذي طار صوابه يومها، وفقد اتزانه، وركب سيارته واتجه أولاً نحو دمشق ثم قفل راجعاً باتجاه حلب، وقد فعل ذلك أكثر من مرة كالمكّوك ذهاباً وإياباً كأنه كان يفتش عن التحاق، بدون تصميم، إلى أن استقر قراره باتجاه حلب حيث أصيب في مقر قائد المنطقة الشمالية برصاص المهاجمين، كما تقدم، وهكذا سعى إلى حتفه بظلفه.

عند وصول رام حمداني إلى مشارف حلب وكان يسمع من راديو سيارته تهديد إذاعة دمشق للعميد داية، ومن ثم توقف إذاعة حلب عن البث، كما سمع عن أحداثها بعد سؤال الخارجين جزعاً منها، لذلك غيّر رأيه وقفل راجعاً إلى حمص، وعند وصول خبره إلى مسامعي كتمت أخباره وحركاته لكي لا يتعرض إلى مكروه.

عندما كانت تجري الإتصالات الهاتفية بيني وبين دمشق فيما بعد، وكان يجلس في مكتبي، كان يرجوني التحدث مع المتكلمين من ضباط القيادة الجدد ليهنئهم ويبارك لهم عملهم البطولي وجلهم من بعدي بسنة واحدة في الكلية العسكرية ومن رفاق دورته فيها، منهم عبد الغني دهمان وموفق عصاصة وزهير عقيل ونور الله حج إبراهيم ومحمد منصور وكان كلامه معهم رطباً طيباً ليضمن مستقبله والسؤدد في الأيام القادمة.

بعد أسابيع نقل رام حمداني من حمص وأقيم له حفل وداع اشتركتُ فيه، كما ألقى هو كلمة ترقرق الدمع من مآقيه خلالها لفراقه أهالي حمص الذين أحبهم وأحبوه، وللحقيقة فإن هذا المحافظ كان وما زال بمنتهى التهذيب مع نعومة مقبولة في عباراته، وقد أدى خدمات مشكورة في مدينة حمص ستبقى خالدة باسمه، منها تجميل وتوسيع مداخل المدينة من جهاتها الأربع، كما وسع حول مقام وجامع البطل العربي المسلم خالد بن الوليد ليظهر مقامه ومسجده بما هو جدير به من العناية والاحترام، مستفيداً من آليات ومساعدات شركتي التابلاين ونفط العراق، ومن الظروف السياسية التي ساعدت على إزالة المقابر والبيوت القديمة والمحلات التجارية المهلهلة بدون معارضة تعلن أو شكايات تُسمعْ.

وكذلك كان شأن محافظ حماه السيد ياسين فرجاني من حيث توسعة مداخل مدينة حماه وتجميلها، بفضل مساعدات هاتين الشركتين، وبموافقة ودعم من وزير الداخلية عبد الحميد السراج لهذين المحافظين اللذين انتقاهما من الجيش لمحافظتي حمص وحماه.



تعيين زهر الدين قائداً للجيش:

حدثني صديقي وابن دورتي العميد سمير جبور بأنه عند مجيئه إلى مقر قيادة الجيش بدمشق يوم ١٩٦١/٩/٢٨، وجد اللواء عبد الكريم زهر الدين واقفاً تحت تهديد السلاح وبوضع غير لائق، وأن أحد جنود العشائر المكلفين بمحاصرة وحراسة هذا المقر منعه من الدخول، وقد أشهرعليه السلاح لتطاوله وتلفظه بما لا يليق.

تدخل العميد سمير وأنقذ زهر الدين مما هو فيه وأدخله بصحبته إلى حيث كان بعض ضباط الحركة، وكانوا قلقين حيارى لأنَّ الأمور تطورت أكثر مما كانوا يريدون وأضحت البلاد بلا حكومة ولا قيادة عندما تقرر تسفير المشير، وهم لا يدرون ما سيعملون.

وفي هذه الجلسة وفي هذا الموقف القلق شديد الوطأة والمسؤولية اقترح العميد دهمان تشكيل قيادة تتحمل المسؤولية فطرح المقدم نحلاوي تشكيلها، دون اعتراض من أحد، على النحو التالي:

اللواء عبد الكريم زهر الدين قائداً للجيش لأنه كان حاضراً وبالمصادفة

اللواء نامق كمال رئيساً للأركان العامة لكفاءته وكان مبتعثاً في موسكو

العميد فيصل سري الحسيني رئيساً لشعبة العمليات وهو أحد ضباط الحركة وكان حاضراً

العقيد نور الله حج إبراهيم رئيساً لشعبة التنظيم والإدارة وهو أحد ضباط الحركة وكان حاضراً

المقدم برهان بولص رئيساً لشعبة المخابرات، كان في مصر وهو من جماعة النحلاوي.

المقدم عبد الكريم نحلاوي رئيساً لإدارة شؤون الضباط وكان معاوناً لرئيسها المصري.

كما اقترح المقدم نحلاوي استدعاء الضباط السوريين المتبعثين إلى روسيا، وكلهم من كبار الرتب العسكرية وعددهم اثنا عشر ضابطاً ومن بينهم اللواء نامق كمال واللواء وديع مقعبري والعميد مسلم صباغ وغيرهم، وذلك لإملاء المراكز التي شغرت بتسفير الضباط المصريين ومن هم بركابهم من السوريين.

كتب العميد سمير كتاباً باللغة الفرنسية التي يتقنها، وبعد طبعه وقعه اللواء زهر الدين وجرى إرساله إلى السفارة الروسية بدمشق ومن ثم قدم هؤلاء الضباط.

تابع العميد سمير قوله: بأنّه لا يجزم يومها فيما إذا كان تعيين اللواء زهر الدين من المقدم نحلاوي كان لقطع الطريق على غيره من كبار ضباط الحركة، رغم زهدهم الملموس في المناصب والرتب، أم ليقينه بأنَّ تسييره والسيطرة عليه أسهل من الآخرين،

لنقاط الضعف التي يعرفها فيه، وأن الأيام اللاحقة، رجحت الرأي الثاني بما لا يقبل الشك.

وقد أيد العميد سمير رأيي، بأنَّ هذا التعيين كان المسمار الأول في نعش ذاك العهد وأن تستر النحلاوي باسم زهر الدين، واستخدام مركزه عملياً دون اعتراض، مكنه من القضاء على جميع رفاقه بالحركة، وارتكاب كثير من الحماقات القاتلة للوطن وله.

يذكرني تعيين اللواء زهر الدين في منصب قائد للجيش، بتعيين العميد شوكت شقير قائد المنطقة العسكرية الوسطى الأسبق، في هذا المنصب مع الاعتراف بثقافة شقير وكفاءته، وذلك من قبل العميد أديب شيشكلي، عندما استلم رئاسة الجمهورية، وقد تجاوز بهذا التعيين ثلاثة ضباط أقدم منه، وهم العمداء توفيق البرهاني ورسمي القدسي وعمر خان تمر، ورابعهم معاونه العميد أمير شلاش ولما سُئل الشيشكلي عن أسباب هذا التجاوز قال:

«بأنَّ شقير بلا ماضٍ ولا مستقبل ولا أحد يسير خلفه لأنه درزي ولبناني أصلاً».

وقد حصل على الجنسية السورية يوم انقلاب حسني الزعيم على المرحوم شكري القوتلي.

فعلق وقتها أحد العارفين الأذكياء على هذا الكلام بقوله:

«بأنَّ من يستولي على البلاد والعباد بانقلاب يخشى من انقلاب عليه، وأن قائد جيش هزيلاً هو أكثر اطمئناناً له من آخر تتوفر فيه الاستقامة والكفاءة والشخصية والشجاعة».

وبالفعل يوم أمر الشيشكلي بضرب جبل الدروز عسكرياً كان العميد شقير قائداً للجيش ومنفذاً لأوامره بدون قدرة على رفض، أو اعتراض على ضرب أبناء عمومه وهو في أعلى المناصب العسكرية.

في هذه المناسبة تحضرني حادثة تتعلق بالطائفة الدرزية المحترمة ذكرها عبد الكريم زهر الدين في الصفحة رقم (٤٣) من مذكراته.

وهي أنهم ـ أي ضباط حركة الانفصال وزهر الدين:

«عثروا في جملة ما عثروا في مكتب المشير عامر وأعوانه على دراسات لتصفية الجيش السوري، تشير إلى وجوب التفتيش عن قائد جديد للجيش الأول بعد أن اتضح للقيادة العامة بأنَّ الفريق جمال فيصل قد استهلك استهلاكاً كاملاً، واقتراح اختيار العقيد جاد وعز الدين لهذا المنصب، ولكن هناك عقبات عديدة أهمها كونه من الطائفة الدرزية أي من الأقليات ولا يجوز أن يستلم قيادة الجيش درزي».

هذا ما ذكره زهر الدين بالذات، ومع ذلك أقدمت «شلة الشوام»، (حسب قوله) التي

عثرت على هذه الدراسة، على تعيينه قائداً للجيش رغم درزيته، وكان هذا خطأً أحمر، لا يجوز تجاوزه أثناء الوحدة، لأنَّ الشوام يرون عدم التفريق بين المواطنين والطوائف عند التعيين في المراكز الوظيفية، ويأتي زهر الدين فيما بعد، بكل سخف يتجنى عليهم بأقوال رعناء.

أرجو من الأعماق، بغية الوصول إلى الحقيقة، من الذين يودون كتابة أحداث سورية في هذه الحقبة بأسماء أصحابها أن يسألوا قبل تدوينها، القريبين والرؤساء والمرؤوسين عما تركه عبد الكريم زهر الدين من أعمال وممارسات يوم كان مديراً لمصلحة المهمات (ملابس الجنود) لسنوات كثيرة ورئيساً لهيئة الإمداد والتموين لفترة قصيرة وأخيراً قائداً لجيش الانفصال، الوظيفة التي عينه فيها الذين كان يدهم هذا التعيين (شلة الشوام حسب تعبيره) لتكون كتاباتهم مستندة على واقع، وأن يسألوا عن أعمال وممارسات أحد أفراد شلة الشوام كاتب هذه السطور، في جميع الوظائف التي شغلها وآخرها قائداً لقوى الأمن الداخلي في سورية، أيام الانفصال أيضاً، وكذلك عمن شاؤوا من الشوام الذين شغلوا قيادات عسكرية كبرى في عهود متعددة، وما أكثرهم، طالما كان الإعتراض عليهم بسبب شاميتهم من البعض حسب مذكرات زهر الدين، غير الصادقة، ليقارنوا بين مخلفات زهر الدين، غير الشامي وبين مخلفات شلة الشوام، مع الإعتراف بنبل وكفاءة وميزات كثير من القادة غير الدمشقيين الذين عرفناهم وتعرفنا عليهم بمناسبات كثيرة في حياتنا العسكرية، ولم يكن عبد الكريم زهر الدين منهم، بكل أسف.

رأي أحد السياسيين بتعيين زهر الدين

أصبحنا في اليوم الثالث من الانفصال السبت ٦١/٩/٣٠ على استنكار في حمص وقطعاتها من جراء تعيين اللواء زهر الدين قائداً للجيش، وقد ظننته في البدء لأن سلفه الفريق جمال فيصل هو من أبناء هذه المدينة، إلى أن أتاني رئيس مخابرات المنطقة الرائد بسام عبد النور ببعض العبارات التي كتبت على جدران المدينة، وكلها ليست في صالح قائد الجيش الجديد، ولا بد أن العقيد رسلان شطا مدير الشرطة المدنية في حمص، يتذكر الأوامر التي أعطيتها له، لتزويد الحراس الليليين بفراشي وأوعية فيها مادة سوداء لطمس تلك العبارات التي كانت على الجدران، واعتبرت كل تهاون أو عدم القبض على الفاعلين عند مشاهدتهم أو ترك أي أثر بعد كل صباح يعرض المسؤول عنه إلى عقوبة صارمة.

كما حمل إليّ الضابط، الملازم زعيم، مصنف الرقابة الهاتفية يومها، وفيه تسجيل

خطي لاتصال هاتفي جرى من حمص، بين النائب والوزير السابق هاني السباعي وبين دمشق مع النائب والوزير السابق رشاد جبري، والإثنان من حزب واحد، يقول فيه الأول للثاني:

«بلغ ضباط الحركة بلساني بأنهم يرتكبون جريمة بحق وطنهم وبحق أنفسهم إن أبقوا على تعيين زهر الدين في منصب قيادة الجيش لأنه.....». وقد اطلع على تسجيل هذه المخابرة كل من فيصل سري الحسيني وموفق عصاصة وزهير عقيل ومحمد منصور ونورالله حج إبراهيم وحيدر الكزبري وعبد الكريم النحلاوي ولا بد أنهم تبلغوا رسالة هاني السباعي إليهم بلسان رشاد جبري.

طَلبتْ إليّ القيادة الجديدة بدمشق دعوة الشخصيات السياسية والاجتماعية في حمص وحماه ونقباء الأطباء والمهندسين والمحامين فيهما لحثهم وإقناعهم بإرسال برقيات تأييد إلى دمشق، ففعل بعضهم فوراً وأحجم آخرون، دون أن ألجأ إلى ضغط أو إكراه.

ولا أنسى يومها موقف نقيب محامي حمص الأستاذ طرابلسي وهو من الطائفة المسيحية الكريمة، وأتذكر أن اسمه أنطون، عندما انهمرت دموعه رافضاً طلبي بقوله بأنه يحترم نفسه ولا يستطيع أن يظهر بهذا المظهر الجديد أمام الناس وأن يتلون بلون آخر بين عشية وضحاها بقضية وطنية من هذا الحجم وقال لي: «لن أفعل ما تطلب وأنا غير قانع» ولم يفعل وانصرف من عندي وأنا أشيعه بكل احترام وتقدير.

تقييد حرية محافظ حماه ومدير شرطتها:

على أثر إذاعة حلب لبرقيتي محافظ حماه ياسين فرجاني ومدير شرطتها المدنية العقيد اسماعيل نابلسي، تأييداً لموقف حلب، هتفت إلى العقيد عبد الملك عثمان، قائد موقع حماه، وطلبت إليه إرسال الفرجاني والنابلسي إلى حمص وبتفويضه بالإجراء الذي يراه مناسباً لضمان وصولهما إلى عندي.

لدى وصولهما قلت لهما بأنَّ دمشق طلبت إليّ سوقكما إليها وإني سأبقيكما عندي في حمص وعلى مسؤوليتي الشخصية ريثما تنقضي هذه الأزمة، لأن خروجكما من السجن أصعب من إدخالكما إليه في دمشق في مثل هذه الظروف.

وقد وضعت الأول في داره بحمص مع إفهامه بعدم خروجه منها أو القيام بأي اتصال غبي، كما وضعت الثاني في نادي ضباط حمص المحاصر، لوجود المصريين فيه، وهكذا سلما من أي إجراء آخر مزعج.

وانتهى هذا الحادث بدون مضاعفات، كما سرحتُ العقيد نابلسي من الخدمة بعد

سنة تقريباً من حدوثه عندما أصبحتُ قائداً عاماً لقوى الأمن الداخلي في سورية، وكان هو قائداً للشرطة المدنية في محافظة السويداء، لأنه ارتكب حماقات جسيمة فيها، رغم تحذيري له، ولأنه لم يستفد من دروس الماضي مستغلاً حِلم رؤسائه في السابق.

أرسلتُ العميد وهيب رفاعي من حمص إلى حماه وكلفته خطياً بتسيير أمور محافظتها وكذلك شرطتها المدنية مؤقتاً.

وهكذا سلمت المنطقة الوسطى بمحافظتيها من أي إخلال بالأمن ولم يقع فيها قتيل أو جريح واحد في الوقت الذي زاد فيه عدد قتلى حلب على الأربعين وجرحاها على المئة بينهم المقدم شرقية كما تقدم، وفي دير الزور وقع سبعة قتلى وعدد من الجرحى كما اعتقل محافظها عدنان عثمان، وقائد شرطتها، وكذلك في اللاذقية جرى توقيف محافظها عبد الله جسومة لخروجه عن طوره، والعقيد كاظم زيتونة لاتصاله مع القاهرة لاسلكياً، وطلب قوات منها لتعزيز وجوده، وأرسلا إلى سجن المزة العسكري بدمشق.

وفي المنطقة العسكرية الجنوبية (محافظتي درعا والسويداء) وقع خمسة قتلى واعتقل قائد شرطتها ومحافظها بالوكالة العميد عبد المجيد تجار، لخروجه عن حدوده، ووضع في داره مقيد الحرية لمدة عشرة أيام بأمر من قائد المنطقة العميد رفعت خيري، ثم نقل منها وحل محله العقيد اسماعيل نابلسي.

وفي دمشق وقع ستة قتلى وسبعة جرحى أمام بيت المشير عامر، كما جرح العقيد أكرم ديري برجله جرحاً بسيطاً برصاصة من المقدم حيدر الكزبري، عندما تطاول عليه بالكلام.

مساء ٦١/٩/٢٨ جاءني العقيد محمد منصور في طريق عودته إلى مقر وظيفته في اللاذقية، بعد أداء دوره بالإنفصال في دمشق، وسألني عن كتيبة المشاة التي طلبت القيادة إليّ إرسالها إلى اللاذقية فأعلمته بأنها في طريقها إليه إن لم تكن قد وصلت فعلاً.

مجيء العميد داية والعقيد ماميش

في ٦١/٩/٢٩ وحوالي الساعة الثانية ظهراً جاء إلى مكتبي العميد حكمت داية والعقيد ماجد ماميش في طريقهما إلى دمشق تنفيذاً لأوامر القيادة فيها، ولما رغبتُ إليهما في تناول طعام الغداء معاً اعتذرا لأنهما مدعوان عند الصيدلي خلوصي الأتاسي.

ثم عرضت عليهما البقاء في حمص ريثما تهدأ عاصفة الأحداث فشكراني وقال لي الأول بأن اللواء زهر الدين أبلغه بأنه سيوفده بمهمة إلى مصر من أجل الإبقاء على الوحدة فقلت له هل انطلت عليك هذه الخديعة؟

ولدى وصولهما مساء إلى مدخل مقر قيادة الجيش بدمشق وجدا مفرزة عسكرية برئاسة المقدم طلعت عبيد بانتظارهما للإعتقال، وبعد ممانعة شديدة منهما ومقابلة اللواء زهر الدين سيقا إلى سجن المزة وبقيا فيه ما ينوف على ثلاثة أشهر.

بعد سنوات قال لي العميد حكمت داية بأنه والعقيد واميش «شعرا بالخديعة من زهر الدين، ولكن بعد فوات الأوان، وكانا يذكراني بكل خير كلما تذكرا دعوتي لهما ورغبتي إليهما بالبقاء في حمص، وأنه كان بمقدورهما اللجوء إلى تركيا ومن ثم إلى القاهرة ولكنهما لم يفعلا ثقة بكلام القائد الجديد»، وللإنصاف لم يكن بيد زهر الدين من الأمر شيء، لكي لا نظلمه.

حجز المظليين المصريين في حمص:

يوم الجمعة ٦١/٩/٢٩ اتصل بي هاتفياً اللواء زهر الدين وسألني عن إمكانية سجن مجموعة المظليين المصريين في حمص الذين هبطوا ليلاً في مطار اللاذقية ـ حميميم ـ فأجبته بالإيجاب وهيأت المحلات اللازمة لها.

عصراً أتاني إلى حمص ثلاث سيارات كبيرة ـ باص ـ مدنية بحراسة مفرزة من الشرطة العسكرية، فاستقبلتها على مدخل مدينة حمص غرباً، وكان رجالها المظليين بأسلحتهم الفردية البسيطة التي هبطوا بها، أمرت بإنزالهم وتفتيشهم بدقة وجردتهم من أسلحتهم ومن خرائط كانت معهم، للحدود السورية التركية، والسورية اللبنانية من جهة العريضة، ومبالغ بسيطة من المال بالعملة التركية واللبنانية والسورية، لا يتجاوز مجموعها ستين ألف ليرة سورية إن لم يكن أقل، لا كما أذيع وقتها بالراديو والتلفزيون بأنها كانت بحدود مليون ليرة سورية بعملات مختلفة.

من الواضح والظاهر بشكل جلي بأن هذه المجموعة من المظليين أرسلت بصورة مستعجلة دون أي تحضير، وكانت غير قادرة على القتال لقلة عتادها وعددها وعدم وجود وسائل اتصال لديها، وإنها طليعة لقوات سترفدها.

ألفت لجنة لمصادرة وحصر موجودات رجالها، برئاسة العقيد فيصل نوري الحسيني وعضوية الرائد كمال مقصوصة وثالث مساعد من ضباط صف المنطقة.

وضعتْ اللجنة المبالغ في علبة بسكوت جبر، والأسلحة، مسدسات وسكاكين، في أكياس ختمتها بالشمع الأحمر، وأرسلتها كلها إلى دمشق بموجب كتاب أصولي.

كانت مجموعة المظليين مؤلفة حصراً من عشرين ضابطاً بمن فيهم رئيسهم الرائد جلال هريدي ومائة صف ضابط وجندي تحديداً.

عزلت الضباط التسعة عشر عن مرؤوسيهم بوضعهم شمال غرب حمص في سجن مدرسة ضباط الصف - بناء الكلية العسكرية سابقاً ولاحقاً - والجنود وضباط الصف في السجن البولوني باللواء المدرع الخامس - ثكنة خالد بن الوليد - جنوبي حمص.

استقدمتُ الرائد هريدي إلى مكتبي قبل إرساله إلى دمشق للتخفيف من روعه وأثناء تقديم الشاي له، وكان الطقس ليلاً وبارداً جداً، قال لي: بأنهم قدموا بناء على طلب العقيد زيتونة كطليعة لاحتلال مطار حميميم وتوطئة لهبوط آخرين ومن ثم احتلال ميناء اللاذقيه لتشكيل رقبة جسر تسهيلاً لعبور قوات مشاة مصرية منقولة بحراً، وأنه فوجىء باستقباله باللاذقية من قبل العقيد منصور بدلاً عن زيتونة، فقلت له: لقد جنَّ عبد الناصر بإرسالكم... لماذا لم يأت هو؟ وهو القادر على إخماد هذا الحدث الهائل...، وهو المسؤول عنه أولاً وأخيراً.

أرسلت الرائد هريدي إلى دمشق مكبلاً بناءً على طلبها، حيث أودع سجن المزة العسكري وكُلِّف العميد درويش الزوني، قاضي التحقيق العسكري، بالتحقيق معه، كما كُلِّف العقيد زهير غزال، مدير التوجيه المعنوي وقتها بالتحدث إليه، وتسجيل حديثه، دون انتباه منه، وقد سجل حديثه وأذيع بصوته من راديو دمشق مراراً، وفيه قوله بأنَّ قائد المنطقة الوسطى العميد السمان قال له: لقد جنَّ عبد الناصر بإرسالكم للقتال، لماذا لم يأت هو؟ والحديث مسجل ومن وثائق وزارة الإعلام السورية حتى اليوم على ما أظن.

رواية عبد المحسن أبو النور عن المظليين:

في العدد رقم ٢٧٨٥ تاريخ ٩ أيار ١٩٨٨، من مجلة آخر ساعة المصرية قال العميد عبد المحسن أبو النور - مصري - رئيس أركان الجيش السوري سابقاً ووزير لاحقاً «بأنه استدعي صباح ١٩٦١/٩/٢٨، من قبل الرئيس عبد الناصر وأنه اتصل هاتفياً مع العقيد زيتونة باللاذقية الذي قال له بأنه يرفض الانفصال، وأن المظاهرات تجوب اللاذقية وحلب وحمص وحماه (هذا غير صحيح عندي في حمص وحماه). وقد أعطى سماعة التلفون إلى الرئيس عبد الناصر الذي سمع الكلام عينه من زيتونة مقترحاً على الرئيس إمداده ببعض قوات من الصاعقة لدعم مواقفه ومواجهة قوات الانفصال.

جلس عبد المحسن مع الفريق محمد إبراهيم رئيس أركان الجيش المصري، واتفقا على إنزال مجموعة صاعقة مظليين في اللاذقية، وركب عبد المحسن وجماعته في الطائرة ومعه العقيد أحمد زكي (مصري) والعقيد محمد استنبولي (سوري) ليكونَ قائد العملية وركب في طيارة ثانية الرائد هريدي مع جماعته، الذين كانت التعليمات إليهم وضع

أنفسهم تحت تصرف زيتونة.

يتابع عبد المحسن كلامه: بأنه عند اقترابه من اللاذقية سمع من الراديو بسقوط اللاذقية وتأييدها للإنفصال. وعلى الفور أخذ قراراً بالعودة إلى القاهرة كما أبلغ جلال هريدي تسليم نفسه، واجتمع بالمشير عند الرئيس عبد الناصر فأيداه بقراره». انتهى كلام عبد المحسن.

إن كلام عبد المحسن الآنف الذكر غير مقنع وفيه كثير من الشوائب للأسباب التالية:

١ـ إن عودة عبد المحسن تلقائياً من هكذا مهمة، قبل تنفيذها، ودون موافقة رؤسائه مسبقاً على هذه العودة، وخاصة بعد نزول قسم من مرؤوسيه، مهما كانت الأسباب، ومع التسليم بصحتها، قرار غير سليم ويستوجب المحاكمة عسكرياً، ولو كان بينهم لكان أفضل له من العودة أو الفرار، على الشكل الذي رواه.

٢ـ من المؤكد بأن الرئيس عبد الناصر وجماعته كانوا يستمعون إلى راديو دمشق، لخطورة الحالة وأهميتها الفائقة، كعبد المحسن في طائرته، لذلك كان قرار العودة يجب أن يصدر عن رؤساء عبد المحسن وليس عنه أو يحصل على الموافقة على قرار العودة على الأقل قبل الإقدام عليها لاسلكياً من طائرته إن كان هذا الاتصال ميسَّراً، ولم يكن بحالة سكوت لاسلكي كما هو الأصول في هكذا مهمة.

٣ـ إن الذين هبطوا في اللاذقية ليلاً كانوا مدربين على الهبوط بالمظلات والكل يعرف بأن عبد المحسن وأحمد زكي ومحمد استنبولي ليسوا بمظليين أبداً فكيف السبيل لهبوطهم ليلاً بدون طائرتهم أو بها؟ ومطار اللاذقية غير معد وغير مجهز للطيران الليلي نزولاً وصعوداً في تلك الحقبة من تاريخه، مما يدل على عدم صدق هذه الأقوال.

٤ـ إن عبد المحسن واستنبولي ليس لهما أي رصيد إيجابي في الجيش السوري، وقد أخرجا من الباب وإعادتهما من الشباك بمثل هذه المهمة، إن صحت، فيها كثير من عدم الصواب.

٥ـ أسئلة كثيرة تطرح نفسها تعليقاً على أقوال عبد المحسن وتثبت عدم صحتها لذلك أقول بأنّ هذا الادعاء شطحة من شطحاته وأمثاله.

حدثني دولة الدكتور معروف الدواليبي بأنه كان والأستاذ مصطفى الزرقا في القاهرة يوم حدوث الانفصال في ٦١/٩/٢٨، وقد استدعاهما باكراً الرئيس عبد الناصر للتشاور فنصحاه بعدم إرسال قوات مصرية إلى سورية خوفاً من حصول مضاعفات خطيرة وجراحات عميقة بين الشعبين فلم يأخذ بنصيحتهما، وأرسل طلائع عسكرية جواً وبحراً،

وبعد تدخل جهات لها سلطة عليه أمر بإرجاعها، وكانت قوات الصاعقة المظلية أفلتت من يديه، أما البحرية فقد استعادها من عرض البحر، بعد سيرها نحو اللاذقية، لسبب دفن معه.

رواية عبد اللطيف البغدادي:

كما قال عبد اللطيف البغدادي نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة السابق، في مجلة آخر ساعة المصرية العدد ٢٧٨٣:

«بأنه تحدث مع عبد الناصر في ٦١/٩/٢٣، (أي قبل الانفصال بخمسة أيام) عن الإشاعات التي ترددها الإذاعات حول عامر والسراج، فقال له عبد الناصر، إن الخلاف بينهما نزل إلى الشارع السوري، وأنّ السراج كرر ما فعله محمد نجيب بإعلانه هذا الخلاف، وإن رجال السراج رفضوا تنفيذ أوامر المشير، ورفعوا المسدس في وجه من أبلغهم ذلك، واعتصموا في وزارة الداخلية، وإنه أي عبد الناصر اجتمع بعامر والسراج كما اجتمع مع طعمه وحنيدي، وقد أكدا له بأن السراج قال لهما إنه يستطيع قرع المشير بالبندورة - (طماطم) - وأن السراج كان مصراً على إلغاء قرارات نقل رجاله، وقد أخذ يبكي أثناء اجتماعه به، وبعد أن انصرف قدم استقالته.

يتابع البغداي كلامه في العدد نفسه، لم يكن أحد يفكر بانقلاب بحكم شعبية عبد الناصر هناك، كما أن الذين قاموا بالإنفصال حجمهم ضعيف وقليل، وكان لأي قوات سورية أن تواجه الموقف، ولو أن قوات المظلات وصلت في موعدها، ولو أن القوات التي تحركت بحراً وصلت اللاذقية في موعدها، لتغير كل شيء، كما أن خروج المشير من دمشق وقبوله مغادرة سورية مع الضباط سهل للإنفصاليين مهمتهم، كما أنه كان بالتالي تحذيراً للوحدويين، فلم يكن الكزبري أو النحلاوي بالحجم الذي يُنجح انقلاباً، ولم يستثمر أحد المظاهرات التي قامت في سورية بعد الانفصال، فحلب وحمص واللاذقية ودير الزور وغيرها لم تؤيد الانفصال إلا بعد أن تأكدت أن القاهرة لم تقاوم هؤلاء الانفصاليين». انتهى كلام البغدادي.

كلام البغدادي فيه كثير من الواقعية والمعقولية رغم أنه كان بعيداً عن هذه الأحداث عند وقوعها، إلا أنه لم يذكر ولم يعر انتباهاً إلى العقول التي كانت تعبث داخل القوات المسلحة السورية وخارجها في الإقليم الشمالي، وأعني الحزبيين ومن هم على شاكلتهم من الكتل، فقد كانوا مهيهين ومتعاطفين مع كل حدث يقوم في وجه الوحدة، وخاصة بعد إبعاد قادتهم عن المشاركة بالحكم، والذين كان ميزانهم في سلامة الوحدة من

عدمها مقدار بقائهم في الحكم وتحكمهم في شؤون الإقليم الشمالي، وأن أوامر حزبية عُممت عليهم، تقضي بالمشاركة وتأييد كل حركة تظهر ضد المصريين وزلمهم، وأن يؤيدوا كل حدث ضد الوحدة، ومن ثم تجري التصفيات الداخلية بين الذين جمعهم الهدف الجديد، وهذا ما حصل وتلاحق فعلاً وكان ملموساً بوضوح من أهازيجهم ورقصاتهم وأحاديثهم وتأييدهم ليوم الانفصال.

لماذا لم يأت رئيس الجمهورية إلى إقليمه الشمالي:

الوحدة كانت أكبر منهم جميعاً ولم يفهموها كما ينبغي، الحكام بطشوا بالمواطنين باسم الوحدة، والمواطنون انتقدوا الحكام باسم الوحدة، حتى أصبحت الوحدة ضحيتهم جميعاً.

إذا أراد الله سوءاً بأمة منحها الجدل ومنعها من العمل، فبعد أن دخل الانفصال مسافة زمنية غير قصيرة، وتوقفت جهود الوحدة حقيقة، وابتعدنا عن الأحداث العاطفية المؤلمة المتداخلة بين البعد القومي والبعد الشخصي، ظهرت لنا الرؤيا المفجعة.

لقد قلت أكثر من مرة قبل الانفصال ويوم كاشفني في مقر قيادتي بالمنطقة الوسطى، بحديث عابر، لسبر أعماقي، أحد الوزراء من رفاقي في الكلية الحربية، وهو العقيد طعمة العودة الله، وقلتها يوم الانفصال بالذات أمام جمع في مكتبي، وما زالت قناعاتي راسخة حتى اليوم بأن أخطاء رجال الحكم وحواشيهم وزلمهم، في عهد الوحدة مهما تعاظمت، لا تبرر الإنفصال، لأن المخطئين إلى إصلاح إن حسنت النيات، والرئاسات إلى زوال مع أصحابها وهذه هي سنة الحياة، أما الوحدة، فكان يجب أن لا تمس، وأن لا تُجرح، وأن تبقى سرمدية، لأن وجع الرأس لا يداوى بقطعه. والعلاج يجب أن لا يكون أسوأ من المرض.

كما قلتها يوم الانفصال أيضاً، لو أن الرئيس عبد الناصر مؤمن بالوحدة ويريد المحافظة عليها ويضحي من أجلها، كالأكثرية الساحقة من المواطنين السوريين الذين بايعوه من أجلها، لركب طائرته وجاء إلى دمشق أو إلى حلب أو إلى حمص صباح ٢٨/٩/٦١، وكانت كلها مع غيرها من المناطق السورية مؤمنة بالوحدة مضحية في سبيلها بكل غالٍ وثمين بشيبها وشبابها بمدنييها وعسكرييها ما عدا قلة قليلة بقلوبها مرض، وبوطنيتها شرخ، وبتفكيرها قصور، وعدد ضئيل من السياسيين والقادة الذين لهم ملاحظات على عبد الناصر وزلمه بسبب تصرفاتهم وتجاوزاتهم، وليس لهم أي اعتراض على الوحدة كوحدة، وآخرين الذين كوفئوا بنيابة الرئاسة أو بالوزارة لأنهم سلقوا وحدتنا سلقاً وأصبحوا

من ألد أعدائها عندما اكتشفوا بأن مكافآتهم كانت خلّبية، وأنهم أبعدوا عن مناصبهم، وأخذوا يخلطون خلطاً عجيباً بين الوحدة العربية هدفنا وبين أخطاء عبد الناصر وزلمه وزبانيته.

في حلب كدمشق إذاعة يستطيع منها إعلان مجيئه، وإسماع صوته ورأيه إلى الدنيا بأسرها، وإلى من هم بدمشق خاصة أصحاب الحدث الفظيع والمحيطين بهم عسكراً ومدنيين.

لنتصور بعمق، وبواقع سليم، موقف الأمة العربية والشعب السوري خاصة، وقواته المسلحة في كل بقعة من الإقليم السوري، الذي يعتمر قلوبهم الإيمان بالوحدة، لو وقف عبد الناصر خلف المذياع في الإقليم السوري بأي مدينة من مدنه وقال: إني بحكم مسؤوليتي مستنداً على مبايعتكم لي بقيام الجمهورية العربية المتحدة، قدمت إليكم للمحافظة على وحدتنا، والقضاء على أخطاء بعض رجالها السابقين والحاليين، آمُرُ بصفتي القائد الأعلى للقوات المسلحة، آمُرُ رجالها الشرفاء بالقبض على الذين يريدون فصمها والقضاء عليها خدمة لأعداء الأمة ولاسرائيل، الشيطان الأكبر... ماذا سيكون الموقف والحال؟

إن إعطاء هذا الأمر من على أرض من الإقليم الشمالي ومن مركز القيادة الصحيح المتقدم يختلف كثيراً عن إعطائه من خلف البحار، كما فعل عبد الناصر بوقت متأخر، وبعد تسفير المشير وأعوانه وبعد إحكام قبضة الانقلابيين على كل الأمور، وظهور بوادر نجاحهم، وذلك بإعلان تسريح بعضهم من خلف المذياع.

إن إعلان التسريح بحاجة إلى إجراءات إدارية خطية لتنفيذه من مرجع مخول بينما إعلان القبض هو أمر شامل عام للجميع بدون استثناء. لو فعل هذا، لقبض على الانفصاليين حراسُهم.

لو جاء عبد الناصر إلى الإقليم الشمالي في الساعات الأولى من يوم الانفصال لزلزلت الأرض زلزالها تحت أقدام الانقلابيين ولأخرجت حممها في وجوههم، ولسمعتهم يقولون ما لها؟ ولرأيتهم يتطايرون من متفجراتها، قتلاً أو انتحاراً، إن لم يولّوا الأدبار فراراً، ولتغير وجه التاريخ في سورية حتماً.

لو كلف هذا المجيء الرئيس عبد الناصر حياته، لكان أكرم له وأفضل من أن ينجح الانفصال وهو على قيد الحياة، بعد التأييد العارم الذي لاقاه من السواد الأعظم من السوريين، ومن معظم العرب في جميع أمصارهم أملاً في تحقيق وحدتهم وأحلامهم. أم ينطبق عليه قول الشاعر:

ومن دخل البلاد بغير حرب   يهون عليه تسليم البلاد

لقد بدأ بالهبوط قومياً منذ ٢٨/ أيلول/ ١٩٦١، من قمة تربع عليها لحين من الدهر، ثم نزل ونزل مع قرارات ليست من مستواه الماضي، فلم تفده حربه باليمن، التي ساهم برصاصتها الأولى عام ١٩٦٢، والتي امتدت لسنوات، بل زادت الطين بلة، رغم ضحاياها التي زادت على عشرين ألف شهيد من زهرة شباب الجيش المصري، كلهم عرب ليس بينهم إسرائيلي واحد، وعلى ما يزيد على عشرات ملايين الجنيهات المصرية، التي كانت ميزانية الدولة للتنمية بأمس الحاجة إلى كل مليم منها.

ما زلت أذكر، أثناءها، مقال الأستاذ محمد حسنين هيكل، في جريدة الأهرام، وهو الناطق باسم سيادة الرئيس، تحت عنوان «بصراحته» الأسبوعية، الذي ردّ فيه على منتقدي هذه الحرب، غير المقدسة، بأنها حرب ضرورية ولازمة لتدريب الجيش المصري وتعويده من أجل الحرب المقبلة مع «إسرائيل».

ثم جاءت هذه الحرب عام ١٩٦٧ التي عمقت وزادت من جراحات الرئيس «الضابط» ومن جراحات الأمة العربية جميعها، كما تكررت عليه ذكرى ٢٨/أيلول، التي كانت تهدّه نفسياً على تعاقب الذكرى، حتى جاءت ذكرى ٢٨/أيلول/ لعام ١٩٧٠، فكانت نهايته يومها، بعد تأخر دام تسع سنوات بالتمام والكمال، دون زيادة أو نقصان، بعد أن ملأ الدنيا وشغل أحياءها بأفعال وقرارات خلال عمر امتد لاثنين وخمسين عاماً فقط، رحمه الله وعوضه فسيح رضوانه وغفر له.

السلطة المطلقة تدهور أعقل الرجال، مهما بلغ من استقامة ورجحان مثلما تتدهور السيارة من قمم الجبال إلى أعماق الوديان عندما يصاب قائدها فجأة بعمى الألوان أو بخلل بالتصرفات لم يكن بالحسبان.

إني على يقين بأن القضاء على الانفصال في مهده يوم وقوعه كان بيد عبد الناصر بكل تأكيد، فلماذا لم يفعل؟ هذا الذي جعلني على الدوام في بحران من التفكير دون نتيجة.

وسيبقى هذا السؤال والجواب عليه جدلياً على تعاقب السنين بين المنظرين والمؤرخين والناس أجمعين، لقد كان استسلام الرئيس عبد الناصر للأمر الواقع استسلاماً عجيباً لا يليق بزعامته، ومعالجته بانقلاب مضاد، فيما بعد، حطّ من قدره لأنه عاد إلى أسلوب البكباشي (المقدم) جمال عبد الناصر.

ألا يستحق هذا الشعب من الرئيس عبد الناصر، الذي إئتمنه على وحدته بكل صدق

واطمئنان وانتخبه رئيساً لجمهوريته قبل أن يراه، ألا يستحق منه شيئاً من التضحية؟ بتجشمه عناء المجيء إلى سورية يوم أكبر حدث فاجأه كما فاجأ الأمة العربية بأسرها والعالم أجمع؟ أم أن الذي نطلب منه التضحية كان عاجزاً عن تقديمها؟ لأن هذه الوحدة الشهيدة أدّتْ أغراضها وحان موعد تشييعها إلى عالم الخلود؟ هل كان مقيد الحركة والقرار بهذه الأمور؟ أرسل جيشاً عرمرماً إلى اليمن واكتفى بعد تردد بإرسال مئة وعشرين مظلياً إلى اقليمه الشمالي لاسترداده، فجعل منهم كبش فداء، بعد التوقف عن إرسال آخرين، وبعد استعادة المرسلين بحراً، فطمس بذلك روحانية زعامته وجاذبية قيادته وقراره.

إن الكوارث تحل بالأوطان عند الإقدام على حلول صغيرة لقضايا كبيرة، وكنا بحاجة إلى امرأة حديدية لاستعادة «فوكلاند» العربية، من أجل استعادة الإقليم الشمالي إلى جمهوريتنا المتحدة، إن الأمة العربية واجهت يومها تحدياً لأهم قضية من قضاياها، وقد كافحت من أجلها سنوات طويلة، وحلمت بتحقيقها سنوات وسنوات، فأضاعها سيادته بموقف لم يكن موقف عظيم، ولا يليق بزعيم.

ما أصعب الوصول إلى الحقيقة في مثل هذه الأحوال؟ وهكذا وقع الانفصال وهيهات أن تعود الوحدة وأملنا أن تعود، رغم أنها أمست سراباً.

أكرر قولي دائماً بأن الرئيس عبد الناصر كان زعيم عرب عصره شعبياً بلا منازع، إلا أنه لم يكن رجل دولة على مستوى الضرورة والحاجة، وقد ارتكب أخطاء كان بعضها مدمراً بسبب ديكتاتوريته.

عبد الناصر لم يكن شخصاً عادياً ولا زعيماً كغيره..... كان فريداً من نوعه على صعيد الأمة العربية كلها، لا يماثله أحد من سابقيه ولاحقيه، منذ عشرات السنين، بحق أو بدون حق.

كان له تأثير السحرة في عواطف عرب عصره من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي، مستمعيه ومشاهديه ما عدا الذين اطلعوا على الخبايا والخفايا، وخاصة من اللاصقين به أو العالمين بحقائق أموره.

لقد تفرق الأشقاء والأخوة بسببه، والأبناء عن الآباء من أجله، والزوجات عن الأزواج بتأثيره، عندما اختلفت آراؤهم في مواقفه وأعماله.

إني سمعت عن السحرة والسحر ولم أكن يوماً مصدقاً لهم، فقد رأيتهم بشخص عبد الناصر لما له من تأثير على جموع أمته، وعلى عواطف الشعب السوري بخاصة، الذي كان يبيت في الطرقات مستخفاً بجميع الأنواء ليحظى برؤياه.

كما سمعت بالمعجزات وآمنت بها تسليماً، ولو لم يكن عصرها قد ولّى وانتهى، لقلت بأن فتنة الأمة العربية بعبد الناصر وسيرها خلفه، هي معجزته في الخمسينات والستينات من القرن العشرين، وقد ساهم بذلك، قامته المديدة، ولونه الأسمر الرجولي، ونبرة صوته العذبة، ولهجته المصرية المحببة، وخطاباته بيسر دون تكلّف، وكان يخاطب العواطف ولا يأبه بالعقول، لهجومه بكلمات غير طيبة على قادة وزعماء زمانه، بما يحاكي الشتائم، مما لم نعتده في السابق، ولم نسمع مثيلها من رئيس دولة، وكان هذا يروق لكثيرين، لعمق الجراح من الاستعمار «واسرائيل»، وكان يحمّلهم مع السابقين مسؤولية خلق «إسرائيل»، والمحافظة عليها، وأنه هو القادر الوحيد على محوها من الوجود، وكان الكل يصدق ويحلم... فماذا كانت الحصيلة والنتائج؟

بعد أشهر قليلة من وفاته، رحمه الله وغفر له، كنت مع آخرين في الرياض، على المائدة اليومية لعشاء أحد عظماء زمانه بحق، قبل أن يتفجر ويُسفك دمه، بسبب عقيدته المؤمنة الراسخة ومواقفه الوطنية الخالدة، إنه الملك فيصل بن عبد العزيز، عطر الله ترابه وعوضه فسيح جنانه، وهو واحد ممن تناولهم عبد الناصر بالباطل. بالشيء الكثير من خلف مذياعه ومن جرائده الصفراء، فتعرض له ذماً أحد المشاركين المرموقين بهذا العشاء.

ونظر إليه الملك نظرة جمّدتْ اللقمة في فمه، وقضت على الكلام من غيره وانتهى ذاك العشاء، وتفرق الحضور، ونحن على هذه الحال.

هذا هو الفرق بين ذاك الذي ركب موجة العواطف الثائرة وبين هذا الذي تبوأ عرش العقول الواعية. إن طغيان عواطف الشعوب على عقولها يتناسب طرداً مع تخلفها ويكون سبباً في تأليه أحد أفرادها.

كان الفيصل، ابن والده، قمة في العقلانية والوطنية والإيمان، قليلون هم الذين سمعوا عنه بأنه قال لوزير خارجية الولايات المتحدة «كيسنجر» بأن أمنيتي قبل مفارقة هذه الحياة، أن أصلي لربي في القدس الشريف وهي محررة من الاحتلال الإسرائيلي.... وكان جواب هذا الوزير «بأن كل شيء قابل للبحث والنقاش ما عدا القدس...» نهض الملك وأنهى ذاك اللقاء بقوله له: «بأنني استقبلتك بصفتك وزير خارجية أميركا ولم أستقبلك كصهيوني متعصب».... وشاع رأي «كيسنجر» فيما بعد بأن القضية الفلسطينية، لن تجد حلاً ما دام الفيصل على قيد الحياة...... ثم استشهد الفيصل، رحمه الله، بعد حين، برصاصة غادرة مرصودة له، ومعروفة المصدر.

وكان «كيسنجر» أول يهودي يدخل المملكة العربية السعودية منذ أنشأها الملك عبد

العزيز، رحمه الله، ولم يدخلها إلا بعد رجاء وإلحاح من رئيس جمهورية مصر «أنور السادات» لأنه وزير خارجية أميركا رسمياً والمهندس المعتمد لقضية الشرق الأوسط التي كانت من أكبر اهتمامات المملكة، ولأن رئيس الولايات المتحدة كان غائباً عنها بسبب همومه من استقالة نائبه سبيرو أغنيو ومثقلاً بمتاعب قضية «ووترغيب» التي كان ينتظر الإحالة إلى المحاكمة بسببها وهو على قمة أقوى دولة في العالم.

مظاهرة طلابية في حمص:

في عصر هذا اليوم ٦١/٩/٣٠، جاءني المهندس عبد الرحمن حورية، وزير الأشغال العامة في وزارة الدكتور كزبري، قادماً من اللاذقية في طريقه إلى دمشق لاستلام وزارته. أثناء تناول القهوة في مكتبي، سمعنا صياحاً «وتسقيطاً» لحركة الانفصال ورجاله، وتعييشاً لديمومة الوحدة وجمهوريتها ورئيسها جمال عبد الناصر، وعند إطلالنا من شرفة مكتبي، وجدنا جمهرة من الطلاب والطالبات، أمام مبنى قيادتي، هائجة مائجة وأصواتها تشق عنان السماء، مما اضطرني إلى القاء كلمة فيهم، قلت فيها بأن البلاد بأيدٍ وطنية أمينة وستبقى كذلك، وأن هذه الأحداث ما هي إلا سحابة صيف، وأن السوريين الذين صنعوا الوحدة سيعيدون صنعها دون شك، ولن يدوم الانفصال، وإني فوجئت بحدث أول من أمس كما فوجئتم، والأمة جاهزة للوقوف في وجه الإنفصال وستعود وحدتنا سريعاً، وسأنقل وجهة نظركم ونبيل عواطفكم إلى المسؤولين بدمشق، وإننا وحدويون منذ نعومة أظفارنا، مع رجائي الحكم بالإنصراف إلى دوركم بسلام والإهتمام بواجباتكم المدرسية، وأنتم رجال المستقبل وقادته بعلمكم وإخلاصكم لا بالمظاهرات، عاشت وحدة الأمة العربية وعاش رجالها المخلصون. سيروا على بركة الله. وهكذا انفض الجميع وتفرقوا بسلام وبدون حادث.

كان بالجهة المقابلة من الشارع لمقر قيادتي، وأمام بناء محافظة حمص، مفرزة من الشرطة المدنية برئاسة الملازم أول مهدي سلطان، مستنفرة ومكلفة خصيصاً لمنع هكذا مظاهرة أو تجمهر بناء على أمر سابق مني، ولأنه لم يقم بواجبه المطلوب منه، ولأنه كان فاتراً بارداً، والابتسامة تعلو شفتيه، ويداه متشابكتان على صدره ويتفرج وجماعته على هذه التظاهرة مع المتفرجين، كأنّ الأمر لا يعنيه من قريب أو بعيد، لذلك، وبعد انصراف جموع الطلبة، أشرت إلى الملازم سلطان بيدي للمجيء إلى مكتبي، فأسرع مهرولاً ولدى وصوله، أنبته بشدة وأمرت بسجنه، إلى أن أتى رئيسه مدير الشرطة المدنية، يرجوني من أجله، فقبلت الرجاء مع لفت نظره بأنه مسؤول عند عدم حسن أداء مرؤوسيه لواجباتهم كما آمل أن لا يتكرر هذا التراخي في تنفيذ أوامري من أحد سواه، وهكذا كان ولم يتكرر هذا الحادث أو مثيله في المنطقة الوسطى.

زهر الدين يفتح محفظتي بغيابي:

بعد أيام حضرت إلى دمشق لمعالجة بعض أمور قيادتي، دخلت على اللواء زهر الدين في مكتبه وكان يغصّ بضباط الحركة دخولاً وخروجاً، وبعد تبادل بعض الأحاديث، فتحت محفظة يدي وعرضت على القائد الجديد، بحضور ضباط الحركة، ما قَدِمْت من أجله، وكان بين وثائقي تسجيل مخابرة «سباعي - جبري» الهاتفية، ولكونها تمس زهر الدين، فإنني لم أكشف أمرها ووضعتها جانباً، فسألني عنها العميد فيصل حسيني، فقلت له ورقة خاصة وناولته إياها، فاطلع عليها وابتسم، ثم ناولها إلى المقدم نحلاوي، وهذا ناولها إلى العميد عقيل، فأعادها إليّ هذا الأخير وأعدتها إلى محفظتي.

بعد أحاديث شتى غادرنا هذا المكتب إلى مكتب النحلاوي، تاركاً محفظتي دون قصد مني في مكتب اللواء زهر الدين، وبعد فترة تذكرتها وعدت وجلبتها، ولما تفقدت محتوياتها، وجدت تسجيل المخابرة قد فقد، لذا قلت لقد لطشها زهر الدين وهممت بالعودة إلى مكتبه لطلبها منه، فحال دون ذلك مع الرجاء النحلاوي واعداً إياي بأنه سيأتيني بها.

وقد ذكّرني النحلاوي بهذه الحادثة بعد ما يقارب من ثلاثين سنة على حدوثها عندما زارني وأنا طريح الفراش في المستشفى العسكري بالرياض عام ١٩٩١ بسبب إجراء عملية فتح قلبي.

في هذه الجلسة أبلغت الحاضرين وهم الحسيني ودهمان وعصاصة وعقيل وحج إبراهيم ومنصور والنحلاوي والكزبري، خطأ وسوء إسناد منصب قيادة الجيش إلى زهر الدين، لأنه ليس على مستوى هذه المسؤولية، وأن كثرة النجوم التي على كتفيه لا تصنع منه قائداً مؤهلاً، وغداً ستكونون من النادمين يوم لا ينفع الندم. أجاب فيصل سري الحسيني، لا شك بأنها كانت خطيئة ثم قال:

١ـ لقد اتفقنا على عدم تحقيق أي مكسب شخصي لأحدنا.

٢ـ إن التنظيم المصري للجيش السوري أيام الوحدة لم يبق أمراً عسكرياً هاماً وفعالاً بيد قائد الجيش، وجعل منه شخصاً للمناسبات والمراسم فقط. وقد حصر جميع الأمور العسكرية المهمة في قبضة يد رئيس أركان الجيش، كما أن زهر الدين لا يقدم على عمل قبل عرضه علينا وأخذ موافقتنا.

وبالفعل فإن رئاسة أركان الجيش الأول في عهد الوحدة كانت بيد المصريين، فأولهم العميد عبد المحسن أبو النور وخلفه اللواء أنور القاضي، الذي حصل الإنفصال بزمانه.

خلاف مع عصاصة:

في هذه الجلسة أيضاً التفت نحوي موفق عصاصة وقال لي: هل لك أن تخبرنا يا حضرة المتقدم عن سبب عزمك على ضرب حركتنا يوم حدوثها؟ بإعطائك الأوامر بتحريك اللواء المدرع الخامس باتجاه دمشق، ولماذا أرسلتَ كتاباً إلى الفريق جمال فيصل تطلب منه الأوامر لتنفيذها؟ وكانت لهجته غير مهذبة ولا ودية، لذا كان جوابي حاداً وانفعالياً، لماذا هذه اللهجة يا موفق؟ فقال: نحن متفقون معك، وكنا ننتظر منك كل تأييد ودعم، فأجبته هذا غير صحيح وادعاء لا أقبل به، تدخل العقيد منصور وقال:

«الحقيقة أني متفق مع العقيد تيسير طباع، مرؤوس العميد مطيع الذي لا علم له بشيء مني».

فسكت موفق وتدخل الآخرون ولطفوا الجو رغم أنه بقي غير ذلك من طرفي.

أعتقد بأن العقيد منصور أبلغهم باتفاقه معي على الحركة، خلافاً للواقع، ولم يخبر جماعته بحقيقة اتفاقه مع الطباع، لكي لا يثبط هممهم فيها، بسبب هذا المعتمد في حمص، الذي اعتقله خلفي، قائد المنطقة الوسطى، العميد بدر أعسر، بسهولة فيما بعد.

كما أخفى منصور بذلك حلقة من حلقات مؤامرة الانفصال، حتى إذا ما فشلت الحركة وانكشف أمرها وأُلقي القبض على عناصرها ومعهم الذين لا علم لهم بها، نفى هؤلاء بصدق أي اتصال لمنصور معهم من أجلها، وهذا في صالحه حتماً. وبالمناسبة فإن منصور من أذكى أركان حركة الانفصال، على صعيد هذه الأعمال.

وينطبق عليه ما كنت أقوله دوماً، بأن كل انقلاب عسكري تقوم به فئتان صغيرتان، فئة ذكية مخططة حاقدة أو مدفوعة، وثانية متهورة منفذة، وتأتي بعدهما جماعة المطبلين والمزمرين لكل عمل مهما كان مشيناً، وهم الأخطر، ولولا هؤلاء لما عاش انقلاب ولما دام ظلم وباطل.

زهر الدين قائداً للجيش:

قلت لم يكن لإعلان خبر تعيين اللواء عبدالكريم زهر الدين قائداً للجيش ممن هم دونه رتبة ـ شلة الشوام ـ وفي غياب السلطات الدستورية، الوقعُ الحسن في نفوس جميع عارفيه، وكان لثمان سنوات متصلة مضت مديراً لمصلحة التجهيز، المصلحة المختصة بملابس الجند ووسائل نومهم، وهو برتبة مقدم وعقيد وعميد، وعندما رفع لرتبة لواء آلياً في الأشهر الأخيرة من هذه السنوات، عينه المصريون القيمون على شؤون الجيش السوري، رئيساً لهيئة الإمداد والتموين، ليصبح في الوقت نفسه عضواً في لجنة الضباط،

لأنهم ضامنون لصوته إلى جانبهم في هذه اللجنة، مهما كانت القضية المعروضة، خاصة عند عرض تصفية ضباط الجيش السوري والتصرف بأحوالهم والإسراع بإنهاء حياتهم العسكرية، وفق سياستهم التي أضحت معروفة وهم مستعجلون في تنفيذها.

بدأ عبدُ الكريم زهر الدين حياته العسكرية كجندي عادي في سرية خدمات الكلية العسكرية في حمص، بعد تركه بيت شاهين مدير مالية السويداء ومن ثم بيت مدام بيكان الفرنسية في السويداء أيضاً، التي زارته عندما مرّت بحمصَ وتكلمت من أجله مع مدير الكلية العسكرية الكومندان «بران»، وأفهمته ما لوالده، الذي كان قد توفي، من خدمات لصالحهم وخاصة مع الكابتين «كاربيه»، فوعدها بمساعدته وقبوله في عداد طلاب الضباط في أول دورة مقبلة، وقد قبله دون أن تتوافر لديه شروط الفحص والإنتساب وخاصة الشهادة الثانوية أسوة بجميع أقرانه من الطلاب.

تزوج عبد الكريم من عائلة خمصية مسيحية من بيت حنون وتكلل عليها بالكنيسة، كما عمّد ولديه فيها وهذا معروف من الجميع والذي اضطرني لذكر هذه الواقعة الشرر الذي يتطاير من مذكراته والفتنة التي استهدفها من عباراته التي دوّنها في الصفحتين رقم ٦٠ و ٦١ من مذكراته والتي نشرتها مجلة النهضة الكويتية في العدد رقم ١٣٣ لعام ١٩٧٠، عندما ادعى بدون أدنى حرج وصدق، بأن قيادة الجيش اسندت إليه لأن الضباط الذين قاموا بالإنفصال ـ «شلة الشوام حسب تعبيره» ـ لم يقبلوا تعيين أحد ضابطين مسيحيين لها بسبب طائفتهما الدينية، رغم أرجحية قدمهما عليه، مما اضطرني مرغماً للرد عليه وتسفيه أقواله السخيفة في العدد رقم ١٤٣ تاريخ ٢٣/أيار/١٩٧٠ من مجلة النهضة الكويتية نفسها والتي كانت تنشر مقتطفات من مذكراته.

وهذا بعض ما نشرتُه وقتئذ على الصفحات ٤٠ و ٤١ و ٦٥ من العدد المذكور رداً على أقواله: سيادة الأستاذ الكريم صاحب ورئيس تحرير مجلة النهضة الكويتية الغراء المحترم.

قرأت في العدد رقم ١٣٣ لعام ١٩٧٠ من مجلتكم الراقية الحلقة التاسعة من مذكرات الفريق عبد الكريم زهر الدين، وبدافع إطفاء الفتنة الطائفية التي تندلع من عبارات هذه الحلقة، عندما تحدث صاحبها مشوهاً لفترة عشتها بكل دقائقها، وأنا أشغل منصباً عسكرياً كبيراً، رأيت لزاماً أن أنشر الحقيقة التي أعرفها تفشيلاً لمخططه الضار بوطني.

أحب أن أعترف بكل صراحة بأن الذي لفتني إلى ما أنا بصدده، صديق يقرأ بانتظام اعداد مجلة النهضة، عرفته طبيباً بارعاً واسع الثقافة صادق الوطنية مرهف الحس من الطائفة المسيحية، زرته منذ أيام في عيادته، لمرض أصاب أحد أولادي، فإذا به يبادرني،

بلهجة تفيض بالألم والعتب قائلاً:

«أهكذا ترفضون في عهد الانفصال تعيين أحد ضابطين ممتازين لهما الرجحان من حيث القدم والكفاءة في منصب قائد جيش، لمجرد كونهما يدينان بالمسيحية؟ وهل أصبحت الديانة المسيحية في وطننا سبباً كافياً لإقصاء أبنائها عن المراكز التي يستحقونها؟»

قلت لصديقي في دهشة واستغراب: ومن هذا الذي افترى على الحقيقة التي أعرفها بهذه الفرية؟ أجاب اقرأ ما نشرته مجلة النهضة وناولني إياها. أجبته مهدئاً لو عرفت زهر الدين على حقيقته لما انفعلت لكلامه هذا الانفعال.

انتهى الطبيب من فحص ابني وسارعت إلى شراء مجلة النهضة برغبة لا تقل عن شراء الدواء لولدي، وقد صعقت حقاً من الأقاويل التي سطرها زهر الدين في مجلة النهضة الكويتية في العدد رقم ١٣٣ لعام ١٩٧٠، وقلت في نفسي هذا أول أغراضه على صفحات المجلات أيضاً إثارة النعرات الطائفية في وقت نحن بأحوج ما نكون فيه إلى جمع الصفوف.

وشعرت بأن من أقدس واجباتي وأنا المطلع العارف، ضرورة وضع النقاط على الحروف، بما يتعلق بهذه الحلقة من مذكراته إحباطاً لمخططه منها وأغراضه من ورائها، عندما ادعى بأن ضباط حركة الانفصال عرضوا عليه منصب قيادة الجيش بقولهم له:

«لقد أصبح الجيش بلا قائد وليس من تتوافر فيه الشروط لقيادته سواك، لأن درجتك من حيث الرتبة والأقدمية هي الرابعة، بعد الفريق جمال فيصل، إذ أن صاحب الدرجة الأولى هو اللواء باصيل صوايا وهو مسيحي ولا يمكن إسناد القيادة إليه (هكذا) وصاحب الدرجة الثانية هو اللواء فؤاد قربه، وهو ضابط صفوف وإداري وليس من خريجي الكلية الحربية، وضعيف الشخصية والإرادة والإمكانات، ولا يمكن إسناد هذا المركز الحساس إليه. أما صاحب الدرجة الثالثة، اللواء فيليب صوايا فهو مسيحي أيضاً ولا يمكن تقليده هذا المنصب (هكذا)».

هذا ما ذكره زهر الدين في الصفحة رقم ٦٠ من مذكراته - ثم يتابع ادعاءه بأنهم قالوا له:

«فالقيادة إذن مهيأة لك لكونك خريج الكلية الحربية ومؤهلاً عسكرياً وإدارياً بدورات عالية اتبعتها في الداخل والخارج، ونحن واثقون من أن القيادات التي سبق وزاولتها، أي عندما كنت استاذاً لمدة أربع سنوات تقريباً في الكلية الحربية، وعندما كنت رئيساً

لأركان أحد ألوية المشاة وأنت برتبة صغيرة - رئيس - قد أعطت جميعها البرهان تلو البرهان على الإمكانيات القوية المتوافرة فيك، هذا بالإضافة لكونك من الضباط المحبوبين من كافة المرؤوسين، بالنظر لسلوكك وحيادك المطلق. فلا نرى والحالة هذه من هو أصلح من زهر الدين لاستلام دفة السفينة بعد تخلي الفريق جمال فيصل عنها، لذلك فالخيار يقع عليكم حتماً».

يقول زهر الدين أيضاً:

«طلبت من ضباط الحركة مهلة للتفكير وخرجت من القاعة حيث إلتفّ حولي بعض الضباط الذين يكرهون الضباط الدمشقيين (هكذا) وألحّوا عليّ ضرورة استلام قيادة الجيش وإلا حسب قولهم فإن الدماء ستسيل، إذ لا يمكن أن يسمحوا لأحد من ضباط الحركة الذين أطلقوا عليهم شلة الضباط الشوام أن يستلم مركز القيادة، وذلك في سبيل المصلحة العامة وليس في سبيل مصلحتي، خاصة وأن القطعات المحاربة تعج بعناصر النحلاوي».

«سألت عن العناصر المؤيدة للحركة فقدموا برقيات تؤيد وقوف ٩٥ بالمئة على الأقل من عناصر الجيش إلى جانب الحركة، كما قدموا لي برقيات تأييد مدني تزيد عن هذه النسبة. سألت عن المراحل القادمة فقالوا لي... ...».

انتهى كلام زهر الدين المدون على الصفحتين ٦٠ و ٦١ من مذكراته.

عندما تتغلب الأوهام وتتدفق التفاهات يستكثر الصغير عندها من الأمجاد والإدعاءات والاختلاقات لأنها بالمجان، لذا فإني أسأل هذا الدعي إلى حد الهوس و... هل هذا كلام يقال؟ وإذا قيل... هل ينقل؟ وإذا نقل بدون إدراك... هل يسجل على صفحات كتاب بيد عاقل؟ وهل انحط بعض ضباط الجيش إلى هذا الدرك، بمجرد ظهور زهر الدين على السطح؟ كما أسأل من هو المستفيد من هذا الدس الرخيص، والكلام الأرخص المختلق؟ هذه أمثولة من أعمال وأقوال الذي أجلسوه على كرسي قيادة الجيش في ساعة.......... والكل يعرف بأني كنت أول المستنكرين لهذا التعيين حرصاً على جيشي ووطني.

أنا لا أقصد هنا الإطراء غير المتزن والبعيد عن الحقيقة الذي نسبه زهر الدين إلى ضباط الحركة ونسج منه ثوباً لشخصه ليظهر به أمام الناس بصفات انتحلها وهو المحروم منها، وإنما أقصد إسفين الفرقة الهدام ونار الفتنة الشنعاء والنعرة الطائفية البغيضة التي استهدفها في هذا الوقت بالذات، لغايات غير نبيلة عندما ادعى بدون حق بأن ضباط الحركة وضعوه على كرسي قيادة الجيش لأنهم لم يقبلوا لهذا المركز والمنصب بضابط مسيحي.

زهر الدين... و«كامل أمين ثابت»:

هل ضحالة التفكير أم الحظ الخارق هو الذي أتى باللواء زهر الدين إلى منصب قائد الجيش في اليوم الأول من الإنفصال؟ أم أن هناك أياد قادرة وعقولاً رهيبة مخططة كانت وراء هذا التعيين مع تجاوز آخرين أقدم وأكفأ وأرجح؟ بعد ما ظهر من محاكمات إلياهو شاؤول كوهين (كامل أمين ثابت) الجاسوس الإسرائيلي الشهير الذي زُرع في سورية، بأن له صديقاً اسمه الملازم أول معزى زهر الدين ابن حسيبة شقيقة اللواء قائد الجيش الجديد. كما تبيّن من مجريات المحاكمة التي انتهت عام ١٩٦٥ بأن كوهين كان يسرح ويمرح في سورية منذ الأيام الأخيرة للوحدة وأثناء عهد الإنفصال ولفترة بعده إلى أن اكتشفت أمره شعبة مخابرات الجيش بحكم اختصاصها ومسؤولياتها وقبضت عليه وعلى شركائه وأحالتهم إلى القضاء النزيه العادل الذي أصدر بحقهم أحكاماً أصبحت مقضية بعد ثبوت الاتصال بالعدو، وأعدم كوهين شنقاً بساحة المرجة بدمشق كما حكم على الآخرين ومنهم معزى بالسجن الطويل وقد نفّذ عقوبته.

من اللافت بأن الفريق زهر الدين لم يأت على ذكر هذه القضية، تصريحاً ولا تلميحاً، في مذكراته التي أصدرها عام ١٩٦٨ رغم أهميتها وعلاقتها بأيام العز والبأس وبالملازم أحد ضباطه، ابن شقيقته العزيز، الذي كان كوهين يركن إليه في أحاديثه وطلباته العسكرية ويزور معه الخطوط الأمامية من الجبهة السورية الفلسطينية، بتراخيص وأذونات عسكرية تصدر لهما إكراماً لابن الأخت الذي لا يُردّ له طلب ولا يغلق في وجهه باب، والذي كان يمضي بكل سهولة الساعات الطويلة في بيت الخال وفي المكتب أيام الأحداث ليطمئن على أحوال الوطن المفدى من صاحبها وموجهها.

لقد ظهر الفريق زهر الدين في مذكراته بأنه كان مدرسة في الوطنية والتضحية والنزاهة والتوجيه، كما نصّب نفسه وصياً على شؤون الدولة كلها وجميع رجالاتها وموجهاً لهم ومراقباً عليهم لكي يبعدهم عن العيوب ويضبط خطواتهم من الإنزلاق، وكان يُلقي عليهم الدروس والمواعظ بالإستقامة وحسن أداء الواجب، دون أن يستثني أحداً منهم من رئيس الجمهورية الدكتور ناظم القدسي ورؤساء الوزارات الكزبري والدواليبي والعظم وجميع الوزراء وكبار موظفي الدولة وقادة الجيش وأبسطهم قائد قوى الأمن الداخلي مطيع السمان. كما كان يضع للدولة وحكوماتها خططاً وبرامج بالاقتصاد والمالية والوطنية والوحدة والاشتراكية والتأميم ويعممها على القطعات العسكرية باسمه وتوقيعه.

أليس كان من الأجدر به، وبشعبة مخابراته وجميع رؤسائها الذين تعاقبوا عليها زمن الانفصال، القيام بواجباتهم والانصراف إلى مهامهم بدلاً من إدعاءات مختلقة، والإنشغال

والتلهّي بما لا يعنيهم ولا يخصهم وظيفياً، لكي يجنبوا أنفسهم هذا التقصير الفاضح.

مما لا شك فيه بأن شعبة مخابرات الجيش من أهم شعب القيادة، وخاصة زمن الانفصال لنوعية قلاقله وأحداثه العسكرية، وكان يجب أن تُعطى الأهمية بدلاً من شلّها، قصداً أو غباءً، بتعيين رئيس جديد لها كل شهرين من عمر الانفصال، كما كنا نسمع يومياً عن نقل ضباط منها وإليها.

هل كان هذا مصادفة أم تخطيطاً لإلغاء دورها في أداء واجبها الأول وهو مكافحة التجسس والتجسس المضاد؟ قد أجد العذر لرؤساء شعبة المخابرات في تلك الحقبة بسبب عدم استقرارهم، ولكنني لم أجده ولم أعثر عليه لقائد الجيش ورئيس أركانه ولكل من ساهم في هذه الأعمال، وأعني هنا عدم استقرار رئيس لشعبة مخابرات الجيش صاحبة المسؤولية الأولى عن أمن الجيش ومكافحة التجسس عليه.

إني أجزم، وأنا المطلع بأن أقوال زهر الدين، التي أوردها في مذكراته، في أسباب تعيينه قائداً للجيش، مختلقة كأكثر رواياته، لينفث السموم بقوله «بأن بعض الذين يكرهون الضباط الدمشقيين قد التفوا حوله لكي لا يسمحوا لأحد من ضباط الحركة من شلة الشوام أن يستلم قيادة الجيش وإلا فإن الدماء ستسيل».

هذا كلام لا يصدر عن عاقل أو مخلص، لأنه يثير العداوات بين أبناء الوطن الواحد، ويفرز الجيش إلى شلل، شلة شامية وشلة حموية وأخرى حلبية ورابعة حمصية و... و... وإلى شلل قروية و... مسيحية وإسلامية ودرزية إلى ما لا نهاية.

فماذا يبقى عندئذ من وحدة لهذا الجيش؟ كلام لا يصدر عن مخلص، إنه يدعو إلى الأسف لأني لم أسمعه ولم أقرأه في حياتي عن جيش من الجيوش أو أمة من الأمم. تباً لمفرق صف الأمة، وجيشها على هذا الشكل، هذه هي عقليةُ وأخلاق ووطنية قائد جيش الإنفصال..!!

هل سكان دمشق الشام، هم سكانها منذ الأزل، وقطنوا بها منذ بدء الخليقة دون قادمين أو طارئين؟ وهل دمشق الشام ملك لفئة من العرب السوريين دون سواهم؟ دمشق الشام للجميع، كما أن كل ذرة من ذرات هذا الوطن هي للجميع، لا يستطيع أحد احتكارها أو حجبها عن الآخرين من أبناء الوطن الواحد. إلا أن شعور الضعة ومركب النقص حمله على هذا الشعور وعلى هذه التقولات حقداً وصغاراً. إن لم يكن خلفها أهداف أخرى.

لقد كان عدد سكان دمشق الشام عام ١٩٦١ لا يتجاوز بضع مئات الألوف، والآن

ينوف عددهم على خمسة ملايين. فهل أبناء الساكنين الجدد يقبلون بصفة غير شوام؟ لا أظن...!! وإذا نسبهم أحد إلى مدينتهم أو قريتهم لأغضبهم هذا النسب واعتبروه تجريحاً.

حدثني كثير من الأصدقاء عن انزعاجهم لأن أولادهم ونساءهم يمتنعون عن مرافقتهم في زيارة الأهل في مدنهم وقراهم في المناسبات الاجتماعية والوطنية، ويقولون لهم، اذهبوا أنتم لوحدكمّ ونحن هنا مع أصدقائنا في الحي والمدرسة والعمل.

غفر الله لزهر الدين وأمثاله على أعماله وأقواله، لقد فتح أبواباً لا يفتحها عاقل وكان يجب أن لا تُفتح وتبقى مغلقة مع الماضي السحيق، وأنا أسأل زهر الدين أين يسكن هو اليوم وزوجه وأولاده وأحفاده؟

لو كان أعمق تفكيراً لاستنصح أحد العقلاء قبل تسطير ادعائه بحجب قيادة الجيش عن المسيحيين لإسنادها إليه، وقبل فرز أبناء الجيش والوطن إلى شلل، لكان قد جنب نفسه الذم والملامة. ودليل عقل المرء في أقواله ودليل أصله أفعالُه.

مرة دخلت على زهر الدين في مكتبه عندما استشرت الطائفية والإقليمية في زمانه الميمون، وكان هو وبعضهم من ورائها وقلت له:

«ألا يوجد مخلصون وأصحاب كفاءات من غير الشوام؟» قال لي: «طبعاً»، فأجبته: «إذن وسعّوا مجلس قيادتكم الثوري الذي تدعون، بآخرين من مختلف المحافظات والفئات و......... والطوائف واعلنوا ذلك بدلاً من الإبقاء على ما انتم عليه»، فسجل ملاحظتي على مفكرة كانت أمامه على الطاولة، ولم يفعل شيئاً فيما بعد، لعدم قدرة أم لعدم رغبة؟ والعلم عند علام الغيوب.

لقد وقفت في وجه من أثار النعرات البغيضة، سواء كانت اقليمية أو طائفية، وحملت تبعة ذلك ابعاداً وابتعاداً، كما مددت يدي، بحدود قدرتي، إلى الجميع دون تفريق وأنا مرتاح الضمير، حباً بوطني وبالكل، لا معاداة لفرد ولا محاباة لطائفة، لأن الله هو الخالق لهذا التنويع وليس لنا فيه مساهمة.

من أسس الاصلاح الوطني معالجة الطائفية والاقليمية والقضاء على مساوئهما ورافعي لوائهما في السر والعلن، ليكون الوطن واحداً لا أوطاناً متعددة، والشعب شعباً واحداً لا شعوباً.

والحقيقة التي لا مراء فيها بأن الخير والشر موجودان في كل مكان وزمان، وفي كل فئة وتخصيص إحداها بأحدهما خطأ فادح وعداوة معلنة أو ادعاء لا يؤيده واقع.

إن اللواء عبد الكريم زهر الدين لم يعين، ممن هم دونه رتبة عسكرية، في منصب

قيادة الجيش للكفاءات والمميزات التي أسهب في تعدادها على النحو الذي أراد، كما أن قيادة الجيش لم تحجب عن ضابط بسبب ديانته المسيحية، وأقولها بحق لو أن صفات زهر الدين الحقيقية توفرت بأحد الضباط الثلاثة الذين أتى على ذكرهم، وهم اللواء باصيل صوايا واللواء فؤاد قربه واللواء فيليب صوايا، لكان أحدهم قائداً للجيش، في تلك الحقبة دون ريب، بصرف النظر عن طائفته الدينية، كما إني على يقين بأنه لن يكون.... كما كان زهر الدين من ٢٨/أيلول/٦١ لغاية ٨/أذار/١٩٦٣.

إن كلام زهر الدين عن استبعاد آخرين عن منصب قيادة الجيش بسبب ديانتهم ومعتقداتهم السماوية غير صحيح والعاقل من يميز الخير عن الشر بكلامه.

إن الكرام والعقلاء من الشعب السوري عاشوا في أفراحهم وأتراحهم متآخين لا تفرق بينهم طائفة ولا مذهب ولا إقليم، في القضايا الوطنية والوظيفية، لأن جميع الوظائف والمناصب تسند في وطني للأشخاص وليس للديانات والمذاهب. فالكل يتذكر ويذكر بأن رئاسة مجلس الوزراء أسندت أكثر من مرة إلى أحد أبناء الطائفة المسيحية الكريمة، كما نتذكر بأن الشعب قد اختار بواسطة نوابه، بكل فخر واعتزاز، لأعلى منصب تشريعي في البلاد رجلاً من أبناء الطائفة المسيحية، هو المغفور له الأستاذ فارس الخوري، عندما انتخب رئيساً للمجلس النيابي السوري وكذلك سعيد حيدر دون أن تحول، طائفة الرجل، دون هذا الانتخاب، ودون أن يجرؤ صغير في وطني على نقد، أو يدعي مشبوه بأن المناصب الحساسة ينبغي أن يستبعد عنها من يدين بالنصرانية أو يُحرم منها شيعي وينبغي أن تبقى وقفاً على ديانة دون باقي الديانات أو على مذهب دون باقي المذاهب.

من الذكريات اللطيفة المعبرة، وقبل عودة الأستاذ فارس الخوري عام ١٩٤٥ من مؤتمر الأمم المتحدة بعد الدفاع عن القضية السورية، هتف لابنه الدكتور سهيل طالباً إليه إحضار طربوشه إلى المطار ليلبسه قبل النزول من الطائرة وقبل السلام على المستقبلين، وكان كل الرجال حريصين على لبسه وأن لا يظهروا بدونه، وعند النزول ظهر بأن سهيلا قد نسي إحضاره مما أربك الوالد، ولاحظ ذلك أحد مستقبليه صديقه الشيخ بهجت البيطار، وكان يلبسه مع العمة، شعار المسلمين (طربوش مع لفة بيضاء) فرفعه عن رأسه ووضعه على رأس الفارس بين الهتاف والتصفيق قائلاً بأنك جدير به.

ويزداد اعتزازنا بأن الدستور السوري الذي استلم العلاّمة الخوري رئاسة الوزارة في ظله أكثر من مرة، كان ينص بأن مجلس الوزراء يمارس صلاحيات رئيس الجمهورية إذا شغر منصب الرئاسة الأولى في البلاد لأي سبب من الأسباب، ولغاية عودة هذا الرئيس أو انتخاب رئيس جديد للجمهورية.

وقد حصل في ٧ تموز ١٩٣٩ أن تقدم رئيس الجمهورية السيد هاشم الأتاسي باستقالته إلى المجلس النيابي بشخص رئيسه السيد فارس الخوري، وذهب إلى حمص معتكفاً في داره محتجاً على تدخل المفوض السامي في أموره، مما فرض أن يضطلع برئاسة الجمهورية وكالة السيد فارس الخوري عملاً بمنطوق المادة رقم ٨٤ من الدستور السوري النافذ آنئذ. وقد مارسها دون اعتراض أو تقولات.

إن العقيدة الدينية شأن شخصي لا علاقة للآخرين بها ما دامت بين صاحبها ورب السموات والأرض، والعيب دوماً في ضحالة الأشخاص ودسّهم من مختلف الديانات والمذاهب، إن لعبوا بهذه الورقة الخاسرة وكل الدساتير السورية المكتوبة والتي اعتمدت لا تفرق بين الديانات والطوائف في الوظائف.

أما على صعيد الكفاءة لقيادة الجيش، فإن الجيش السوري غنيّ بأصحابها، وبخاصة بين المتقاعدين، آنئذ، الذين أخرجوا من الخدمة في عهود شتى، وهم في ريعان شبابهم وعطاءاتهم، لأسباب لا علاقة لها سوى بالأمور السياسية الموهومة، أو بالعداوة الشخصية أو الإقليمية في أكثر الأحيان، وكذلك بين الذين ما زالوا في الخدمة من الأكفاء.

ومن المؤسف في العهود الإنقلابية غير الشرعية، أن المناصب الكبرى كثيراً ما أسندت إلى غير أهلها على كل الأصعدة، ليسهل تسييرهم والسيطرة عليهم ،فكأنّ ميزتهم، بالنسبة إلى صاحب الشأن، في ضعفهم ونقائصهم.

إن القطر العربي السوري فيه من القوميات والطوائف الدينية، ما لا يوجد في غيره على العموم، وإنها أصبحت بحكم الزمن متحدة باللغة والتاريخ ماضيه وحاضره ومستقبله، وإن أثارة النعرات ليست في مصلحة أحد، وإن وجدت فهي من صنع الأعداء أو الأغبياء من بني البشر، والثرثرة لا توقف عربة الوطن ولا عربة التاريخ.

هكذا كانت علاقة كرام رجال جميع الطوائف وسكان المحافظات مع بعضها في بلدي.

وبهذه المناسبة أقول لقد أخطأ من كتب ونشر عندما ادعى بوجود «كتلة شامية» في الجيش السوري يترأسها العقيد أكرم الديري، لأن هذا الزعم لا يؤيده واقع ولا حقيقة. وليته دعم قوله بموقف متعسكر واحد؛ أو ذكر اسم أحد أعضاء هذا التكتل الإقليمي العسكري المزعوم مع قطعته أو مركزه.

إن الجيش لم يعرف كتلة دمشقية بمعنى التكتل والتساند في السراء والضراء على الإطلاق، وبخاصة قبل الانفصال، وعندما برز العقيد الشهيد عدنان المالكي، رحمه الله، اقتربت منه كتلة الشيشكلي السابقة، ومنها أحمد عبد الكريم وأحمد حنيدي وطعمة

العودة الله وجادو عز الدين وحسين حده وباقي جماعتهم، بما فيهم أمين النفوري صاحب المواقف المعروفة زمن الشيشكلي، منه ومن شقيقه رياض، عندما كانا يقاومان الديكتاتورية والتجاوزات على الصعيدين العسكري والمدني.

وكذلك كتلة البعثيين الاشتراكيين والتي لم يكن فيها سوى دمشقي واحد هو العقيد بشير صادق الذي كان بعثياً حزبياً ولم يكن فئوياً ولا إقليمياً، وكان إلى جانب هاتين الكتلتين العقيد عبد الحميد السراج ومعه العقيد أكرم الديري بمفردهما فقط.

ولم يخرج باقي الذين كانوا في الجيش، باستثناء باقي الحزبيين-عن حدود العسكرية السليمة والانضباط العام.

تشكيل وزارة الدكتور مأمون الكزبري:

أذاع راديو دمشق في ١٩٦١/٩/٢٩ البلاغ رقم - ١٧- وهذا نصه:

«تعلن القيادة الثورية العليا للقوات المسلحة أنها وفاء منها بالعهد الذي قطعته على نفسها للشعب بأن توكل أمور السياسة والإدارة إلى أبناء الشعب المختصين، قامت بتكليف الدكتور مأمون الكزبري بتشكيل وزارة يسند إليها أمر إدارة شؤون البلاد توطئة لإعادة الأوضاع الدستورية فيها. وقد قبل الدكتور الكزبري هذا التكليف وباشر فوراً باتصاله وسيعلن عليكم أسماء الوزراء بعد قليل».

ثم صدر البلاغان رقم ١٨ و ١٩ بتخويله سلطة تسمية الوزراء وسلطة إصدار المراسيم الاشتراعية فأصدر المرسوم رقم - ١- التالي:

إن رئيس مجلس الوزراء، استناداً إلى البلاغات ذات الأرقام ١٧ و ١٨ و ١٩ الصادرة عن مجلس قيادة الثورة العربية العليا للقوات المسلحة يرسم ما يلي:

مادة أولى: تشكل الوزارة الانتقالية على الوجه التالي:

الدكتور مأمون الكزبري رئيساً للوزراء ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع - الدكتور ليون زمريا وزيراً للمالية ووزيراً للتموين - الدكتور فرحان الجندلي وزيراً للصحة والإسعاف العام - الدكتور عدنان القوتلي وزيراً للداخلية - الدكتور عزت النص وزيراً للتربية والتعليم والإرشاد القومي - الدكتور عوض بركات وزيراً للاقتصاد ووزيراً للصناعة - الدكتور نعمان الأزهري وزيراً للتخطيط ووزيراً للشؤون البلدية والقروية - المهندس أمين ناصيف وزيراً للزراعة ووزيراً للإصلاح الزراعي - المهندس عبد الرحمن حورية وزيراً للأشغال العامة ووزيراً للمواصلات - المحامي الأستاذ أحمد سلطان وزيراً للعدل ووزيراً للأوقاف - الأستاذ فؤاد عادل وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل.

مادة ثانية: ينشر هذا المرسوم ويعمل به فور صدوره.

رئيس مجلس الوزراء

الدكتور مأمون الكزبري

لقد كان الإعلان عن تشكيل أول وزارة في عهد الإنفصال برئاسة الدكتور مأمون الكزبري من أكبر الأخطاء في ذاك العهد أيضاً، وليس بسبب عدم قدرة في الكزبري، والحق يقال بأنه نظيف اليد واللسان وطني الوجدان والضمير وقويم المسار، أستاذ جامعي مثقف، من بيت عرف بالأخلاق والتقوى والاستقامة في معاملة بني البشر، وهذا معروف من بعض المواطنين. في الوقت الذي اشتهر عنه بما لا يقبل النقاش بأنه من مخلفات ديكتاتورية بائدة، ديكتاتورية الشيشكلي، يوم ابتعد عنها كل السياسيين الأحرا ـ وقرروا القضاء عليها، وأنه وكيل وحريص على مصلحة بعض أثرياء الحرب بدون حق، وممالىء للرأسمالية الغبية والإقطاع المذموم، فكان هو عنواناً كبيراً لسياسة العهد المقبل، بعد القضاء على عهد رفع عناوين مغايرة بكل وضوح. وهذا ما خلق له معارضة واسعة من يوم ميلاد وزارته.

لذلك أقدمتُ باللاشعور، دقيقة سماعي هذا التكليف من راديو مكتبي، وكان عندي العقيد المتقاعد فيصل أتاسي، وهذا من رؤسائي السابقين، والعقيد مصطفى رام حمداني محافظ حمص، وآخرون، فبادرت فوراً إلى الاتصال هاتفياً بقائد الجيش اللواء زهر الدين لينقل رأيي إلى كل الآخرين، وخاطبته بقولي ألم تجدوا غير الدكتور كزبري لرئاسة الوزارة؟ فأجابني ما هو اعتراضك عليه؟ لم يقبل أحد غيره بحمل المسؤولية، فقلت له: لا اعتراض لي عليه شخصياً، لأني لا أريد نعته بشيء، لكن الذي أريد قوله بمنتهى الصراحة بأنكم أفجعتم المواطنين والرأي العام بهذا التعيين، لشخص لا يستطيع احتلال عرش القلوب الذي احتله عبد الناصر بحق أو بدون حق، لأنهما من طينتين مختلفتين تماماً، وعلى طرفي نقيض، وهذا الرأس الجديد لحكومتكم، لا يستطيع مناطحة ذاك الرأس جماهيرياً، والمستقبل أمامنا.

أثناء هذا الحديث نهض الأتاسي من مكانه وحاول وضع راحة كفه على ساعد التلفون ليحول دون وصول صوتي إلى مخاطبي مع قوله بأن هذا الكلام يضرك الآن، فحلت دون رغبته وتابعت كلامي، فما كان من مصطفى رام حمداني إلاّ أن قال لي على مسمع الجميع، وهو جالس في مكانه «غلطان يا مطيع بك إن مأمون الكزبري من السياسيين اللازمين والضروريين لهذا اليوم، وبعد نهاية المخابرة مع دمشق قلت: يا مصطفى متى ستقلع عن هذه الأساليب؟ فسكتَ وسكتُّ.

تأييد بعض السياسيين للإنفصال:

في ٢/١٠/٦١ عقد بعض رجال السياسة في سورية الموجودين في دمشق، اجتماعاً

في بيت الوزير السابق، المهندس أحمد الشراباتي، وأصدروا بياناً كتبه صلاح البيطار بيده بمساعدة السفير السابق نجيب الأرمنازي، وقد وقعه الحاضرون وهم أكرم الحوراني ، صلاح البيطار، بشير العظمة، هاني السباعي، أحمد الشراباتي، أسعد هارون، خالد العظم، أحمد قنبر، سهيل الخوري، حسن مراد، رشاد جبري، فؤاد قدري، صبري العسلي، محمد العايش، نجيب الأرمنازي، حامد الخوجه، أمين نفوري، أحمد عبد الكريم وغيرهم.

نص البيان:

«استعرض المجتمعون الوضع العربي العام والسوري بخاصة، فأجمعوا على تأييد القوات المسلحة السورية في ثورتها المباركة وعلى توجيه الشكر إليهم ضباطاً وصف ضباط وأفراداً، كما أجمع الرأي على أن حكم الطغيان والتسلط والانحراف الذي أقامه الرئيس جمال عبد الناصر في كل من سورية ومصر هو الذي أفقد الوحدة بنيتها ومعانيها السامية، فأبعدها عن أن تكون نواة للوحدة العربية الشاملة الصحيحة، التي آمن بها ويتوق إليها كل عربي، والتي لا تقوم إلا على المساواة والتكافؤ بين البلاد العربية.

كذلك أجمع الرأي على أن هذا الحكم الذي استهدف تشويه فكرة القومية العربية والوحدة العربية، وخنق الحياة السياسية الديمقراطية ووأد الحريات العامة بالرغم مما بذل من نصح وتنبيه وتحذير، هو الذي دفع إلى ثورة الجيش العربي في سورية، تلبية لنقمة الشعب، واستجابة لإرادته، بإقامة حياة ديمقراطية دستورية حرة، يمارس فيها سيادته ويتمتع بحرياته العامة في التنظيم السياسي والنقابي والاجتماعي. ويرى المجتمعون تحقيقاً للذلك، ضرورة الإسراع بإجراء انتخابات حيادية حرة، وأن يقتصر التشريع خلال الفترة الإنتقالية على ما تقتضيه هذه الفترة لتسيير الأمور.

وأن الشعب العربي في سورية، الذي دفعت عنه ثورة الجيش القومية، التسلط والطغيان، يمد يده إلى الشعب العربي الشقيق في مصر، الراسف في الأغلال، ليتخلص من الحكم الديكتاتوري الذي أوجد الفرقة بين مصر وسورية، حتى يلتقي الشعب في القطرين وفي كل قطر عربي على صعيد العمل المجدي لبلوغ الوحدة العربية المنشودة، ويدعو الشعب العربي في سورية، الأمة العربية في جميع أقطارها إلى أن تتبين موقفه وأن تدرك أهدافه القومية السامية بإقامة حكم دستوري ديمقراطي صحيح، يكفل للشعب سيادته وممارسته لحرياته، ويحقق الديمقراطية الاجتماعية والسياسية والاشتراكية الصحيحة والوحدة العربية الشاملة».

وقد نُشر هذا البيان في الصحف وأذيع مراراً وتكراراً في راديو دمشق لأيام عدّة، مؤازرة للحكام الجدد، كما أذيعت بيانات نقابية على اختلافها، وكلمات أخرى تأييدية لهم أشهرها كلمة الأستاذ علي الطنطاوي وكلمة الدكتور شكيب الجابري.

كما اتصل هاتفياً من إحدى مستشفيات سويسرا، آخر رئيس جمهورية سورية قبل الوحدة، المواطن العربي الأول، السيد شكري القوتلي، بأول رئيس وزراء الانفصال،

الدكتور مأمون الكزبري، للتهنئة والمباركة والتأييد، سائلاً المولى عز وجل أن يحفظ سورية وأن يحقق على يدها وحدة عربية صحيحة شاملة لا تسلط فيها ولا إكراه ولا تجاوزات.

تصرف شائن من القيادة في دمشق مع الأمير خالد بن عبد العزيز:

في يوم من أيام شهر تشرين الأول عام ١٩٦١، وكان الطقس عاصفاً ممطراً، اتصل بي هاتفياً قائد موقع تدمر، مخاطباً إياي، بعد تقديم واجبات التحية والاحترام والألم ظاهر على كلامه ولهجته، «هل نحن عرب أم أرباط؟» فقلت له: تمهل، لماذا هذه اللهجة وهذا الأسلوب، ما بك؟

أجابني بأن ضابط حرس البادية، عنده، تلقى أمراً من رئيسه بدمشق بأن يهدم خيماً ويطرد أصحابها القادمين للقنص في بادية الشام، القسم السوري، بعد عبورهم إليه عن طريق صحراء الأردن، وهم من التابعية السعودية، وعلى رأسهم الأمير خالد بن عبد العزيز (الملك خالد فيما بعد) تغمده الله برحمته ورضوانه. وهذه الحادثة يعرفها سفير السعودية في سورية وقتئذ السفير عبد الرحمن الحميدي.

اتصلت مع دمشق بالمسؤولين الجدد، وتكلمت مع أكثر من واحد منهم، من أجل هذا الموضوع، فكان الرفض بإصرار، لأنهم يخشون على حركتهم من النعت والوصم. ولا أريد تسمية الذين تكلمت معهم لكي لا تسوّد وجوههم وهم من المقيمين اليوم بالسعودية.

أغلقت الهاتف مع دمشق دون إقناع أو اقتناع، وعلى مسؤوليتي وبدافع الشهامة العربية والمروءة الإنسانية أمرت، وعلى مسؤوليتي، قائد موقع تدمر بما يريحني ويسعده.

بعد فترة ليست وجيزة، عاود الاتصال معي قائلاً: بأنه وجد الأمير خالد وجماعته تحت المطر الشديد والعاصفة الهوجاء، يجمعون خيامهم لأنهم قرروا الرحيل، ولم يُجد معه ومعهم الرجاء بالبقاء حتى تهدأ الأحوال الجوية على الأقل، رغم إبلاغهم بأن هذه هي رغبة قائد المنطقة العسكري. وكانت المسافة بيني وبينهم تزيد على مئتي كيلومتر.

ما أجمل الفلك عندما يدور. بعد ثلاثين سنة تقريباً من هذا الحادث، كنت مسجى بمنتهى العناية والإكرام، في المستشفى العسكري بالرياض، على فراش المرض بعد إجراء عملية جراحية لي بالقلب المفتوح، بموافقة وتوصية كريمة من أعلى السلطات في المملكة العربية السعودية، وبالطبع دون أي مقابل على الإطلاق، بعد أن افتقدت مكاناً آخر لاجرائها لأسباب شتى، وأصحاب الفضل بإجرائها، من بعد الله العزيز القدير، يرفضون

سماع كلمة شكر واحدة في مثل هذه الأحوال، وجوابهم الدائم، الشكر لله وحده.

وأنا لا أريد ذكر اسم صاحب هذا الفضل بصريح القول لكي لا أخالف رغباته وقد أمن الاستشفاء والتداوي لجميع رعاياه وضيوفه بالمجان، وبأرقى مستوى من العناية والاهتمام.

قدم لزيارتي بالمستشفى أحد السوريين الموجودين في الرياض قائلاً لي: «بأنه علم بوجودي من مكتب الدخول وبأنه مريض بالقلب أيضاً ويراجع أطباء هذا المستشفى من حين لحين».

فأجبته ما أكثر المفارقات بهذه الحياة، هل تذكر حادثة الملك خالد بن عبد العزيز، عندما قدم إلى بادية الشام للقنص؟ واتصالي بك من أجله وماذا كان جوابك؟ فقال لي: الله يلعن فلان، وقد سماه لي، لأنه كان السبب فيما تقول. فكان جوابي لهذا الزائر... لا... لا... إني أعرف الحقيقة وما أكثر أخطاءنا يا فلان، لأني أعرف بأنه كان وراء هذا العمل المشين.

أعمالنا وأعمالهم:

عندما حط بي الترحال بعدما أصابني من بني وطني ظلم كثير، واستقبلت في السعودية بكل تكريم، وحيث وجدت أهلاً لا ينقصون عن أهلي محبة وعناية، وأصحاباً ليس بأفضلهم أصحابي، كنت وبعض الرفاق أمثالي نزور بعض الأمراء بين الحين والآخر، تعبيراً عن شكرنا وعرفاننا. ومنهم الأمير خالد بن عبد العزيز وكان ولياً للعهد، ونلاقي منهم كل طيبة وشهامة وترحاب لا يعلوه ترحاب. كنت أشعر أحياناً بتبكيت الضمير وبألم شديد عندما أتذكر تصرف بعضنا نحوهم وأقارنه بتصرفاتهم نحونا، دون أن يعرف دوري فيما حصل له في ديارنا عام ١٩٦١، ودون أن أجرؤ على ذكر شيء لأني أخشى تذكيره بسوء تصرفاتنا نحوهم وهم يحطيونني وأمثالي بكريم أخلاقهم وحسن ضيافتهم ونبل مقاصدهم. وإني لم ولن أنسى مواقف الشهامة، بشتى المناسبات، نحوي ما حييت، من الملك فهد والأمير نايف بن عبد العزيز، فالحمد لله ولهم الشكر بدون حدود. واليد البيضاء لا أنكرها، سود الله وجوه المنكرين.

لوجود قانون سوري يعاقب الموظفين السوريين الذي يعملون لدى دولة أجنبية بدون إذن من السلطات السورية مهما كان اضطرارهم للعمل، فإن هذه الأخيرة طلبت إلى سفارتها بجدة التقصي عن بدء تاريخ عملي كموظف لدى السلطات السعودية لتطبيق القانون وعقوبته بحقي.

عندما علم بهذا الطلب سمو الأمير فهد بن عبد العزيز، الملك فهد حالياً، أطال الله عمره وأيده بقوة من عنده، أمر وزارة الخارجية السعودية بإجابة السفارة السورية بما يلي:

«بأن مطيع السمان تقدم إلى الجهات المختصة بطلب للتوظيف لديها، فقبلته ضيفاً».

وهذه هي الحقيقة بعينها، وكان هذا الجواب إلى السفارة السورية بجدة، بخطاب وزارة الخارجية السعودية، ذي الرقم ٢/٤١٠٣/٩/٢/٢٠٠ في ١٣٩٢/٣/١٧.

هل يوجد إكرام للاجىء أكثر من هذا الإكرام؟ وهل يوجد حماية لضيف أفضل من هذه الحماية؟ وهل بمقدور أرقى الدبلوماسيين أن يجيب بأفضل من هكذا جواب في مثل هذه الحال؟ هذه هي شيمتهم على الدوام مع ضيوفهم.

رغبة زهر الدين بزيارة حمص:

اتصل بي هاتفياً اللواء عبد الكريم زهر الدين بعد أيام من استلامه قيادة الجيش مبدياً رغبته بزيارة المنطقة الوسطى، مع بعض من الضباط، واستقبالهم شعبياً، طالباً التهيئة والتحضير، فأجبته بلباقة عدم امكانية ذلك في حمص، مدينة زوجته، دون الإفصاح عن الأسباب، وإمكانية ذلك في مدينة حماة.

استقبلته في ثكنة خالد بن الوليد في حمص، مع جمهرة من ضباط المنطقة الوسطى ومفارز رمزية من قطعاتها، واللواء المدرع الخامس بكامله، وألقيت من شرفة الثكنة كلمة ترحيبية به وبصحبه تعريفاً به، منوهاً بسعادتي واعتزازي بجميع عسكريي المنطقة ضباطاً وضباط صف وأفراداً لسلامة انضباطهم ووعيهم وخاصة في الأحداث التي مررنا بها من أيام قريبة، وفخرنا ومباهاتنا بأن منطقتنا هي المنطقة الوحيدة في كل سورية التي لم يقع فيها جريح واحد أو حادث ذو بال يوم ٢٨/أيلول/٦١ والأيام اللاحقة.

كما ألقى سيادة اللواء كلمة مناسبة في هذا الجمع منوهاً بكفاءاتي وقدرتي بالسيطرة على وحداتي في الأوقات الدقيقة والحرجة، مادحاً إياي بما يخجلني تكراره بقلمي.

ثم اتجهنا إلى مدينة حماه فكان الاستقبال شعبياً رائعاً وحاشداً بعد تحضير جيد من قبل قائد الموقع ومن قبلي، وألقيت كلمة أخرى من شرفة المحافظة قدمت بها إلى الجموع الغفيرة، قائد الجيش الجديد، ضمنتها تفاؤلي بالمستقبل الذي أرجو أن يكون على قدر تضحيات هذه الأمة وهذه المدينة صاحبة المواقف الخالدة في سبيل سيادتها وحريتها، كما نوهت برجالها البررة في سبيل مجد العرب في كل بقاعهم.

ثم تبعني اللواء زهر الدين بكلمة طيبة مناسبة لاقت الاستحسان والهتاف والتصفيق الحاد.

حديث من أجل الانتخابات:

ظهرَ يوم خميس من تشرين الثاني ١٩٦١ كنت في طريقي من حمص إلى دمشق، وعلى مسافة تقدر بثلاثين كيلومتراً منها، رأيت سيارة قادمة باتجاهنا تعطي لنا إشارة التمهل والوقوف، طلبت إلى سائق سيارتي الامتثال لها.

ترجل منها العميدان موفق عصاصة وزهير عقيل، بعد أداء تحياتهما قال لي موفق، بأنهما عرفا سيارتي من العلم الذي كان يرفرف في مقدمتها (كانت السيارات العسكرية الرسمية لقادة المناطق والأسلحة ولمن هم برتبة لواء فما فوق، تحمل علماً خاصاً في مقدمتها داخل مناطقهم). ثم أردف قائلاً «بأنهما قدما إليّ وإلى قائد المنطقة الشمالية، بتكليف من اللواء زهر الدين، من أجل الاتفاق على الانتخابات التي تقرر اجراؤها، وما دمت ذاهباً إلى دمشق فقد اغنيتنا عن الحديث، اتصل من أجلها مع قائد الجيش»، والطقس بارد لا يسمح بالإطالة، وأننا سنتكلم مع العقيد تيسير طباع، أجبتهما بأن وكيلي عند غيابي هو العميد وهيب رفاعي وليس العقيد طباع، وطلبت إليهما عدم بحث أي أمر يتعلق بقيادتي مع غير وكيلي.

افترقْنا بعد هذا الحديث العاجل، ولدى وصولي إلى قرية حسية، التي تبعد حوالى أربعين كيلو متراً عن حمص، اتصلت هاتفياً من مكتب مدير شرطتها بالرفاعي وطلبت إليه الإجتماع بهما وسماع ما جاءا من أجله مفصلاً.

قابلت اللواء زهر الدين مساءً مستوضحاً، فقال لي لقد قرر الأخوان إجراء انتخابات نيابية، فباركت الفكرة، ثم قال: كما تم الاتفاق على إخراج نواب جيدين، وذلك بتسهيل نجاح النظيفين والحيلولة دون نجاح القذرين، فقلت وكيف السبيل؟ قال: «سيتقدم كل قائد منطقة بأسماء ثلاثة أضعاف عدد نواب منطقته، وسنتفق معه على الذين سنعمل على إنجاحهم، وذلك بتزويد كل محافظة بعدد مضاعف من صناديق الانتخابات، نصفها ليضع الناخبون أوراقهم فيها، والنصف الثاني فيها أسماء الذين نرى إنجاحهم، والأمر متروك لكم في طريقة تبديل الصناديق وسنلبي كل طلباتكم لنجاح هذه الخطة».

غرقت في بحر من التفكير ولم أعط جواباً، لأني بالفعل كنت مفاجأ بهذا الحديث الذي لم أكن أتوقعه، وفي البلاد حكومة مدنية برئاسة مأمون الكزبري، الذي سبق أن أعلن ووعد بإجراء انتخابات نيابية حرة نزيهة.

زارني يوم الجمعة صديقان، هما هيثم الكيلاني وسالم أتاسي، وبعد تردد فتحت موضوع الإنتخابات وما جرى من حديث مع اللواء من أجلها، اتفقنا بأن الابتعاد عن هذا العمل أفضل، وعندنا في الجيش سابق تجربة في عهود مختلفة انعكست على أربابها بالقبض أو بالألم الدائم وبتبكيت الضمير لأنهم كانوا مطية في التزوير وفي إيصال أشخاص إلى المجلس النيابي دون مستوى تمثيل الشعب. وقد استعرضنا بعض أسمائهم وما أصاب البلاد بسببهم.

تعززت قناعتي وقوي تصميمي على الإبتعاد عن هذا المسار الذي لا يتمشى مع سلوكي ومفهومي وقناعتي.

صباح اليوم الثاني قابلت اللواء نامق كمال رئيس الأركان العامة، وهو استاذي في الكلية العسكرية ورجوته استدعاء العميد فيصل سري الحسيني وهذا أقدم مني عسكرياً بسنة واحدة، ورجوتهما أن يكونا معي في مقابلة اللواء زهر الدين من أجل موضوع خطير وهام.

دخلنا على قائد الجيش، وخاطبتهم بقولي: «أنتم الثلاثة أقدم مني عسكرياً وقد حدثني أول من أمس اللواء عبد الكريم بشأن الانتخابات النيابية، وعزمكم على إخراج نواب جيدين، وذلك بإبدال صناديق الاقتراع بصناديق مملوءة بمعرفتكم. وبعد تفكير طويل قررت عدم المساهمة بهذا العمل لما فيه من سيئات ستنعكس علينا جميعاً بما لا تحمد عقباه.

حاول زهرالدين إقناعي دون نتيجة ثم قال لي: «نحن لسنا قادرين على الحكم». أجبته أني أعرف ذلك، لذا أرى تركها حرة، أو لكي لا نرتكب أخطاءاً فادحة يصعب تداركها فإني اقترح عودة المجلس النيابي الذي حُل عند قيام الوحدة، وعودة الرئيس شكري القوتلي إلى الرئاسة الأولى في البلاد، وقد أرسل إليكم برقية من سويسرا بتأييدكم، حسب الإذاعة السورية، ورجال السياسة أدرى منا بالمعالجة، ولكم في ذلك تجربة سابقة وأسوة حسنة، يوم أُخرج أو خرج الشيشكلي من البلاد وقرر قادتها عودة الرئيس هاشم الأتاسي إلى الرئاسة الأولى لإتمام مدة رئاسته، والحؤول دون تنصيب الدكتور مأمون الكزبري نفسه رئيساً للجمهورية، وفق منطوق دستور الشيشكلي، وإلغاء مجلسه النيابي وعودة المجلس الذي سبقه.

تراءى لي بأني تمكنت من إقناعهم، طلب إليّ زهر الدين الإنتظار لدقائق في مكتب اللواء ألبير عرنوق المقابل لمكتبه.

بعد أقل من نصف ساعة، كانت أطول من ساعات بالنسبة لي، هتف إليّ زهر الدين

ودعاني إلى مكتبه، ولما دخلت عليه، وجدته جالساً على رأس طاولة اجتماعات مكتبه، وحوله اللواء نامق والضباط الحسيني وعصاصة وعقيل ودهمان وحج إبراهيم والنحلاوي والكزبري حيدر، وكرسياً شاغراً لجلوسي.

طلب إليّ زهر الدين إعادة أقوالي بصدد الانتخابات على مسامع الحاضرين فأعدتها كلها بإسهاب ووضوح وضمنتها بأني أرى ترك الانتخابات حرة أفضل بكثير من تزويرها لأننا لسنا ملائكة ولأن عيوب التزوير أكثر بلاءً علينا وعلى البلاد من حرية الانتخاب، أو أرى عودة رجال الحكم السابق، للوحدة بمجلسهم النيابي ورئاسة القوتلي لاستئناف مسؤولياتهم بعد فشل هذه الوحدة.

وهنا خبط حيدر الكزبري بيده على الطاولة كأن ثعباناً قد لدغه، صائحاً برعونة وبأعلى صوته: «هذا جبن نحنا حطّينا دمنا على أكفنا من أجل عودة القوتلي؟ ثم وقف محاولاً إشهار مسدسه، ولكوني أعزل أخذت صحن السيكارة الذي كان أمامي ورميته به وقلت له عبارة ليس من الأدب تكرارها احتراماً للقارىء، وأتبعتها بعبارة هذا جبن منك....... من الذي وضعكم أوصياء على هذه الأمة؟

هاج الجميع وماجوا فتدخل زهر الدين بقوله لي: «متى ستسافر»؟ قلت الآن، اعتقاداً مني بسفري إلى مقر قيادتي في حمص. فقال لي: «لقد تقرر إيفادك بمهمة إلى براغ لمتابعة اتفاقيات وعقود التسليح مع الحكومة التشيكية» ـ (وكان هذا متفقاً عليه قبل دخولي عليهم عند اصراري على موقفي) ـ.

كما كان سبب رد فعل حيدر الكزبري على كلامي السابق، وعلى النحو الذي أسلفت، أنه كان وبعض من يسير في ركابه يخططون وسائرين لإيصال الدكتور مأمون الكزبري إلى الرئاسة الأولى في البلاد.

غادرت هذا الاجتماع وعدت في اليوم التالي لمتابعة أمور سفري وقد استجاب اللواء زهر الدين لكل طلباتي ما عدا عودتي إلى حمص لإحضار بعض ملابسي ولوازم سفري، وأعلمني باستلام العميد سليم شرف وظيفتي بالوكالة ونقل بعض ضباطها وتعيين آخرين بدلاً عنهم.

بعد خروجي من مكتب قائد الجيش قابلت مصادفة في ممشى المكاتب المقدم حيدر الكزبري، فهرع إلى تحيتي وتقبيلي مع قوله: «لقد تخليت عنا بأحرج الساعات فأجبته «أنتم سائرون بطريق خاطىء وغداً ستندم يا حيدر».

ولم يمض سوى أيام قلائل على هذه الحادثة حتى كان حيدر ضيفاً على سجن المزة

العسكري بمؤامرة من رفاقه باتهامات باطلة لقبضه وعمالته للمملكة الأردنية الهاشمية، وكذلك كان حال العميد فيصل سري الحسيني.

وحيدر طيب القلب وكنا نجتمع على ودٍ ومحبة عندما كنت ضابطاً في أركان قيادة الجبهة السورية الفلسطينية وكان هو آمراً لسرية خدماتها.

ثم قابلني العقيد مروان قادري الذي أعلمني بإشاعة مفادها بأنه تقرر تسفيري إلى براغ لعدم موافقة القيادة على تلبية رغبتي بالانتقال إلى دمشق، والذي قال له هذا هو موفق عصاصة فقلت له: «هذا غير صحيح» ودخلت على موفق حيث كان في أحد المكاتب ومروان يتبعني فخاطبته عيب عليك يا موفق وأنت تعرف بأني مسافر لأني رفضت الإشتراك معكم بتزوير الانتخابات، فتدخل الموجودون لأنهم حريصون على عدم افتضاح أمرهم.

سارعتِ القيادة بإتمام لوازم سفري كلها، وخلال أربع وعشرين ساعة كنت في طريقي براً إلى مطار بيروت ومنه إلى براغ جواً.

مهمتي في براغ:

كان وصولي إلى مطار براغ في النصف الأول من تشرين الثاني ١٩٦١، وفوجئت بوجود الصديق العميد برهان كيال، ملحقنا العسكري، بانتظاري لاستقبالي وتسهيل إجراءات دخولي، ونقلني بسيارته إلى أحد أجمل فنادقها.

بعد أيام التحق بي عدد من الضباط الاختصاصيين يمثلون أسلحة الجيش ومصالحه من بينهم العقيد هشام شبيب، عن سلاح الإشارة، الذي أعدم مع آخرين يوم الهجوم الناصري على قيادة الجيش في ١٨/ تموز/ ١٩٦٣.

عقدنا اجتماعاً يتيماً ومختصراً مع المسؤول التشيكي عن تسليح الشرق الأوسط الذي أفاد بأن جميع العقود لدى حكومته هي باسم الجمهورية العربية المتحدة، وأنتم انفصلتم عنها، وقد وصلهم من المسؤولين فيها ما يفيد بتوريد كل ما اتفق عليه مع قادتها، إلى ميناء الاسكندرية وعدم شحن أي شيء إلى ميناء اللاذقية السوري لعدم وجود عقود باسم الجمهورية العربية السورية التي تمثلونها، فما عليكم سوى التقدم بلوائح طلباتكم، وجميع لوازمكم، ليصار إلى دراستها وإقرار ما ينبغي بصددها.

أثناء وضع اللوائح من المختصين كنت أمضي أيامي بزيارة الأماكن الجميلة في براغ رغم شدة البرد والثلوج المنهمرة لأني لم أكن أعرفها سابقاً كما ذهبت منها برفقة صديقي الملحق العسكري العميد طيار برهان كيال، إلى «شتوتغارت» بألمانيا الغربية،

وقضينا فيها أياماً لطيفة كانت تُعكّرها الأخبار المزعجة التي كنا نسمعها من الراديو بصعوبة في منتصف الليالي عن وطننا سورية وشتائم صوت العرب بلسان أحمد سعيد للحكام الجدد، كما سمعنا خبر اعتقال حيدر الكزبري وإجبار مأمون الكزبري رئيس الوزراء على الإستقالة، وتكليف الدكتور عزت النص برئاسة الوزارة لإنهاء مرحلة الانتخابات، وأخبار القبض والقابضين، والتآمر والمتآمرين على الوحدة، ورجالها، بمقالات حسنين هيكل الأسبوعية في جريدة الأهرام تحت عنوان «بصراحة».

العميد برهان من أطيب رفاقي في الكلية الحربية وزميلي في دورة الطيران الحربي التي اتبعناها في بغداد مع صديقي لويس دكر وبهجت شلبي. وكان موقف هؤلاء الثلاثة مني في ديارالغربة من أنبل المواقف يوم أصبت برصاصة من مسدسي وبخطأ وبإهمال مني، يوم أبلغني مدير كلية الطيران قرار فصلي عن الدورة بسبب عصبيتي الشديدة وقوله لي: «بأن الطيران الحربي خطر على حياتي لأنه يتطلب أعصاباً باردة وهادئة» وهذا ما كان يعوزني، فتحدثت عن ذلك مع رفاقي والألم يعصرني عصراً ونحن داخلون إلى مطعم المدرسة لتناول طعام الغذاء حوالى الساعة الثانية ظهراً، فلم استطع تناول لقمة واحدة، فحاولوا اقناعي دون طائل والتخفيف عني دون نتيجة، وكانوا يبقونني بجانبهم كلما هممت بالنهوض.

خرجنا من المطعم للذهاب إلى غرفنا للراحة والقيلولة وهي غرف أرضية متلاصقة وعلى صف واحد بيمين وبسار مدخل النادي، دخلت غرفتي وهي الأقرب من هذا المدخل، تناولت مسدسي من نطاقي وألقيت به على طول يدي على سريري وأنا أشلح ملابسي، فوقع على حافته ومن ثم على الأرض مما سبب انطلاق رصاصة واحدة منه أصابت يسار صدري، وكان رفاقي ما زالوا في الممشى يتحادثون فلفتهم صوت الرصاصة ففتحوا باب غرفتي فوجدوا الدماء تنزف بغزارة من صدري فأسعفني الصديق برهان كيال بسد الجرح بقماش وبضغط شديد من يده، وأسرع بنقلي وبمساعدة آخرين إلى مستشفى المعسكر حيث بقيت أياماً بسيطة كنت خلالها موضع اهتمام ورعاية قائد سلاح الطيران العراقي اللواء سامي فتاح وآخرين ومنهم رفاقي السوريون لويس وبهجت وبرهان الذي كشف لي عن محبة وأخوة وإنسانية أشكره عليها مدى حياتي وأرجو له دوام التوفيق والصحة الطيبة. ثم أتى من سورية العقيد صلاح خانكان قائد سلاح الطيران لزيارتنا والاطلاع على أحوالنا بعد زيارته لرفاقنا الطيارين في مصر. وقد حاول من أجل استمراري في هذه الدورة قبل أن يقنعه مدير كليتنا ومدربي بأن هذا يعني تعريض حياتي لخطر محقق لأني عصبي جداً.

ولما تماثلتُ للشفاء غادرت بغداد على إحدى سيارات شركة «نيرن» وعدت إلى وطني خائباً لفصلي عن دورة الطيران الحربي التي ابتعثت إليها، ومن ثم تقدمت إلى آمر سلاح الطيران السوري العقيد صلاح الدين خانكان فواساني بقوله لي بأن فلاناً وفلاناً من رفاقك الذين ابتعثوا لتعلم الطيران الحربي في مصر قد فصلوا عن دورتهم أيضاً للسبب نفسه أو لسبب آخر.

صدر أمر بتعييني ضابط ارتباط جوي في مقر قيادة القوات العربية في الزرقاء بالمملكة الأردنية الهاشمية، وكانت الحرب العربية الإسرائيلية على أشدها، وكان قائد الجيوش العربية فيها اللواء العراقي نور الدين محمود.

بعد توقف هذه الحرب عدت إلى مطار المزة وعُينت مديراً لدورة تدريب آمر فئة لضباط صف مدنيين طيارين، ومن ثم آمراً لسرية مستقلة في مطار النيرب بحلب واثناءها استشهد المرحوم عمر صفر بحادثة طيران فوق الملعب البلدي بحلب وكدت أن أكون معه. وذلك بعد أيام من انقلاب العميد حسني الزعيم عندما طلب إليه قائد المنطقة الشمالية العميد عمر خان تمر القيام بألعاب جوية بطائرته فوق هذا الملعب حيث تجمع الأهالي على مباراة بكرة القدم.

مذكرات زهر الدين:

كنت أنتظر من اللواء عبد الكريم زهر الدين عندما دون مذكراته وتعرض فيها للانتخابات النيابية وغيرها، أن يدون بصدق ما له وما لغيره. وما عليه وما على سواه بأمانة موضوعية بدلاً من تشويه الحقائق التي ما زال شهودها أحياء يرزقون.

لقد أخطأ كثيراً عندما رفع من شأنه كتابة وتجاوزاً، لشعوره بالنقص، وقلل من شأن الآخرين حقداً وحسداً.

عرفت زهر الدين عندما كنت مديراً لمصلحة العقود في قيادة الجيش، المكلفة بالتعاقد لتوفير كافة لوازم أسلحته الثلاثة البرية والبحرية والجوية، وكان هو رئيساً لمحاسبة الكلية العسكرية، ومدرساً لهذه المادة لطلابها، وقد نقل إلى مديرية مصلحة التجهيز كمدير لها، ولم أسمع باسمه أو يحصل لي شرف التعرف عليه من قبل، ثم عينت مديراً عاماً لمؤسسة معامل الدفاع وبقي هو في مكانه وكان بيننا بعض الاتصال بحكم العمل الوظيفي، وكذلك حسن الاستقبال والوداع ولطف الحديث، وكان بسيطاً طيب القلب خفيف الظل والحقيقة أني كنت آنسُ لحديثه.

كان يحب الإطراء لشعوره بالظلم لأنه ذو رتبة عالية ويشغل وظائف دونها على الدوام،

وكان يعزو ذلك إلى طائفته وعدم انصافه من أصحاب الشأن، وكنت أسمع له وأبدد من أوهامه وأقول له لا بد أن هناك أسباباً أخرى لأن بعضاً من جماعته يشغلون مناصب محترمة وقاموا بأدوار هامة كشوكت شقير وحمد الأطرش وأمين أبو عساف وجاد وعز الدين وسلمان الشعراني وغيرهم كثيرون.

وكان يرتاح لحديثي ويطلب إلي ذكره بالخير عند رفاقي أصحاب الشأن كعبد الحميد السراج وأحمد عبد الكريم وأكرم ديري وأحمد حنيدي ومصطفى حمدون وعبد الغني قنوت وغيرهم، إلى أن هبطت عليه السعادة من السماء في أواخر أيام الوحدة، وكانت طليعتها تعيينه مديراً لهيئة الأمداد والتموين، ثم كانت قمتها اسمياً وبدون قمة فعلية عندما عينه صغار الضباط قائداً لجيش الانفصال.

لذلك لم استغرب ما رأيت وقرأت في مذكراته من أنه قائد عظيم كيوسف العظمة ص ١٨١ وبأنه رئيس الدولة السورية ورئيس وزرائها المرتجى ص ١٩٢ باقتراح من ابن جلدته فريد زين الدين، واعتذر عنهما لأنه متواضع لا يريدهما، وثالثه بأنه حامي العروش ص ٣٩٦ ورابعه بأنه منقذ الرقاب من الاعدام، وخامسه بأنه يستدعي زعماء البلاد ورجال السياسة فيهرعون إليه منصاعين لاستدعاءاته لأنهم يخشون سلاحه وجنده. وسادسه... وسابعه.. الخ ذلك من ترهات كثيرة، ينطبق عليه قول الشاعر:

يهدد بالسلاح ويدعيه وما ملك الجنود ولا السلاحا

استكان إلى الذين عينوه من الضباط، وهو وهم ليسوا على مستوى سياسي وقيادة أمة، كالأكثرية الساحقة من العسكر، ما عدا الذين خصهم الله بالخوارق وجميع أولئك ليسوا منهم، كما أنهم لم يتركوا العمل لأربابه من أهل الخبرة والحنكة والتجربة، الذين تمرسوا بالرئاسات والوزارات والقيادات. وكانوا بتدخلاتهم يضعون العصي بعجلات الحكم.

لذا كانت البلوى والتصرفات الخرقاء على صعيد الوطن كله، تتساقط يومياً على الجميع حتى أضحى الإنفصال ينفرد بهذه الأهوال من بين غيره من العهود.

الجيش دوماً بقائده، فإن صلح القائد، صلحت القيادة والجيش، وإن فسد، فسد الجيش وأركانه وضباطه والدولة كلها. وهذا الذي حصل في عهد الإنفصال.

إن شرف الرجال منوط بحسن الأعمال، وقيمة العاقل بأفكاره، وأفكار الجاهل سبب بلائه وانهياره. فهل من مستغرب لانهيار الإنفصال وبلاياه؟

إن قيادة الشعوب والحفاظ على مصالحها وحقوقها وحدودها ليست من اختصاص

التافهين من بني البشر، ولا يجوز التخلي عنها لهم، أو للطارئين من الأشخاص، لذلك كانت الشورى أو الديمقراطية هي الحصن الحصين للأمة من أخطاء المصلحيين، وخير عون لاكتشاف وتعيين القادة الصالحين.

دولة الإسلام أو العرب تجاوزاً:

شيد العربُ المسلمون دولتهم الأولى على أساس الإسلام وتعاليم دينه الحنيف، لإنارة الدنيا والآخرة أمام البشرية جمعاء، بهدي من الله جل جلاله، ورسوله العظيم، فكانت دولة موحدة تنمو وتتعاظم في حياة الرسول الأعظم، وفي أيام الخلفاء الراشدين من بعده واستمراراً بدولة الأمويين العربية المسلمة بحق، وبالتالي دولة العباسيين المسلمة، والعربية تجاوزاً.

في الوقت الذي كان الغرب يغط في سبات عميق من الجهل والظلم والعبودية، ثم قُسمت دولة المسلمين وديارهم إلى دويلات وطوائف لتنهض على أشلائها ممالك شتى، بعضها فخر للإسلام والمسلمين.

أعقبها ظهور دولة المسلمين العثمانيين، الذين رفعوا راية الإسلام في القسطنطينية عام ١٤٥٣ للميلاد، بعد أن استعصت على من سبقهم في عبادة الواحد القهار، ثم نصبوها في فينا عام ١٦٨٣، وفي بلغراد عام ١٦٨٨، كما أعادوا جمع المسلمين، بعد شتات، تحت رايتهم ليكوِّنوا دولة عظمى مسلمة مرة أخرى على الكرة الأرضية، وبلاد العرب وأهلها جزؤها الأكبر، والدرة الثمينة في تاج بني عثمان، إلى أن أشرف القرن التاسع عشر الميلادي على لفظ أنفاسه الأخيرة مع أنفاس هذه الدولة، لطغيان القوميات فيها على الدين، بتخطيط من أعدائه للقضاء على الخلافة الإسلامية المتمثلة فيها، حتى لقِّبتْ برجل أوروبا المريض.

تهيأت دول الاستعمار لاقتسام مخلفاتها بعد أن عملت على تحطيم العالم الإسلامي تحطيماً يصعب القيام بعده، والحروب الدينية من أشرس الحروب في التاريخ، انتبهت الصهيونية العالمية إلى هذه الحال وقررت، بعد مؤتمرها الذي انعقد في بال بسويسرا عام ١٨٩٧ برئاسة الصهيوني تيودور هرتسل، أن تسهم بذلك، بالإعداد لقيام دولة عنصرية لها، في قلب العالم العربي المسلم، وعلى قسم عزيز من بلادهم، وفي منطقة من أهم مناطق العالم لموقعها وقدسيتها وثروتها وسعتها وتسكنها أمة عربية واحدة، أصبحت متناحرة ومقسمة، لذلك اختارتها، وعرضت إغراءاتها للوصول إليها على خليفة المسلمين، آنئذ، السلطان العثماني عبد الحميد الثاني، بشخص النائب اليهودي قرة صو زعيم يهود

سالونيك، مبلغ خمسة ملايين ليرة ذهبية عثمانية، تقدمها هدية إلى الخزينة الخاصة العثمانية، وعشرين مليوناً أخرى تُقرضها لحكومتها المفلسة، بدون فائدة، مقابل إقطاعها، على أرض الرسالات السماوية وفي قلب فلسطين العربية، منطقة لجمع شتات اليهود من مختلف الجنسيات والمشارب، وهذا ما أغضب السلطان العثماني المسلم من هذا العرض، فطرد حامله شر طردة، وقال كلمته المأثور:

«إن جميع بلاد المسلمين أمانة في أعناقنا».

كما أمر بوضع جواز سفر بلون أحمر لكل يهودي قادم إلى الديار الفلسطينية بقصد السياحة أو الزيارة لتنتبه السلطات المختصة إليه وتمنعه من التملك والإقامة الطويلة فيها. وكذلك قنّن سفر يهود السلطنة إليها تقنيناً كبيراً لكي لا يطغى عددهم على السكان الأصليين.

حنق اليهود على هذا السلطان، ولتحقيق أغراضهم تآمروا عليه وخلعوه عن عرشه بانقلاب عسكري عام ١٩٠٩، بواسطة أعضاء نافذين من جمعية الاتحاد والترقي التركية، وجلهم من ـ الدونمة ـ أحفاد يهود أسبانيا والأندلس. كما نكّلوا بأحرار العرب بشنق نخبة مسلمة ومسيحية من رجالهم في دمشق وبيروت، ليفتتوا دولة الإسلام وليجعلوا من العرب أعداءً لهذه الدولة المسلمة، بعد أن كانوا عضداً هاماً في كيانها وسؤددها.

أشهر العرب عداءهم وسيفهم في وجه دولة الترك، بعد هذه الجريمة النكراء على يد جمال باشا السفاح في ٦ أيار ١٩١٦، ثم قاموا بثورتهم الكبرى انطلاقاً من مكة المكرمة في ١٠/ حزيران/١٩١٦ لطرد الترك من بلادهم، بمؤازرة ودعم الحلفاء ـ الإنكليز والفرنسيين ـ ولما تحقق لهم ذلك أعلنوا دولتهم العربية في دمشق بعد غياب طويل.

غدر هؤلاء الحلفاء بالعرب، فاحتلوا ديارهم، وقضوا على دولتهم، وقسموها فيما بينهم بموجب معاهدة سايكس ـ بيكو، فكان جبل لبنان وجزء من سورية الطبيعية من قسمة الفرنسيين، والعراق والأردن وفلسطين من حصة الإنكليز، بعد أن سبق لهما السيطرة واحتلال بقية العالم العربي واستعماره.

استأنف العرب المسلمون نضالهم في وجه المحتل الجديد، بهدف استعادة استقلالهم ومجدهم وتوحيد ديارهم، فتوحدت نجد والحجاز عام ١٩٢٥، على يد المغفور له الملك عبد العزيز آل سعود، الذي حباه الله سبحانه وتعالى من المزايا والمواهب والشجاعة وبُعْد النظر والحكمة ما لم يمنحه لكثير من حكام العرب وقادتهم المثقفين مدنياً، وخريجي الجامعات والأكاديميات العسكرية وكليات أركان الحرب، فشيد دولة أصبحت في عهده وعهد أبنائه، قُبْلة العالم. ومناط آمال العرب والمسملين، وما زالت

أسرته ترعى هذه الوحدة بالنفس والنفيس، فكانوا خير خلف لخير سلف، حتى أصبح الإنسان فيها من أسعد سكان العالم الثالث من نواحٍ شتى، ولتبقى بلاده أرض سعادة وأمن وأمان، بفضل سياسة رشيدة وحكومة مدركة، في رقعة من الأرض تزيد مساحتها على مساحة أوروبا الغربية كلها، وأصبح المحظوظ من جميع أنحاء المعمورة من يحصل على إقامة وعمل فيها. ومن يجادل فليذهب إلى قنصليات المملكة العربية السعودية في العالم الثالث ليرى بعيني رأسه الجموع التي تسعى وتنتظر للحصول على تأشيرة من أجل هذه الغاية ولو فتحت أبوابها لدخلها ملايين الملايين ممن يضيق بهم المجال. والإنسان بطبعه يفر من الجحيم ويسعى إلى النعيم.

وتضم بين جنباتها ما يزيد على ستمائة ألف عربي يعملون بها لتأمين سبل حياتهم وسعادة أفراد أسرهم، والبلاء الأكبر لأمة العرب سعوديين ومقيمين على أرضها، المستفيدين من خيراتها، إن أصاب هذه الدولة، لا سمح الله، ما أصاب بعض الدول العربية من التقدمية المخادعة.

لقد عرفت المملكة العربية السعودية عن كثب منذ مطلع الستينات من هذا القرن وما زالت، وسمعت عن حالها السابق من ثقات، فقد تطورت إيجابياً نحو التقدم السليم على كل الأصعدة بشكل يدعو إلى الاعجاب، لمصلحة المواطن السعودي بشكل خاص والعالم العربي والإسلامي بشكل عام، وبخاصة في السنوات الحالية، أين منها كثير من الأمصار، وذلك بفضل من الله ومن ثم بسبب قيادة حكيمة وعزيمة صادقة تهدف باطراد الأفضل، والأحسن مطلوب دوماً، لأن العيوب لا تنتهي، والكمال لله وحده، وصراع الآراء والأقوال إن وجد، ينبغي أن لا يكون بغاية الوصول المستميت إلى السلطة، فقليل من الانصاف والوجدان عن التجريح، لأن الأعداء يريدون شراً ويتصيدون لستغلوا وليصنعوا مثلما صنعوا عند بعض الآخرين. والعاقل من اتعظ بغيره.

ولا يزعمن أحد ذلك بسبب البترول وحده، وخيراته العميمة، وينسى أو يتناسى ما للحكام السابقين واللاحقين من حكمة وحنكة ودور، قتل الإنسان ما أكفره.

ونحن نعيش نكبة قطر عربي من أغنى الأقطار العربية طراً، بترولاً ومياهاً وزراعة ومعادن وموقعاً، ولا ننسى عتباته المقدسة بالنسبة لبعض المسلمين، أعني به القطر العراقي الذي جعلت منه السياسة غير الحكيمة ثلاثة عراقات ـ عراق شمالي، وعراق وسط وعراق جنوبي ـ والقتال دائم بينها، كما أضحى مواطنوه من أتعس المواطنين، يستجدون الحماية والمساعدات من خارج الحدود، ولجان التفتيش الغربية تعمل عملها والكل

صاغر، ولا أريد ذكر الأسباب وأصحابها، لأنها جدلية، وكثيراً ما توزن الأعمال بخواتمها ونتائجها.

ثم قامت عا م١٩٥٨ وحدة ثالثة انفعالية، بعد الوحدة السورية المصرية بأسابيع، بين العراق والأردن فعاشت عمر الورد الذابل إلى أن قضي عليها في ١٤/تموز/١٩٥٨ بانقلاب عسكري في بغداد على يد العميد عبد الكريم قاسم والعقيد عبد السلام عارف.

لقد تخلصت جميع أقطارنا العربية دستورياً من الإستعمار منذ أكثر من نصف قرن، وليس في الأفق ما يبشر بوحدة عربية مقبلة عامرة، بين قطرين أو أكثر، للإنقسام والتفتت اللذين تمكنا من عقولنا، حتى أصبح العداء فيما بيننا أعمق وأشرس مما بيننا وبين أعدائنا، وأصابنا من أبناء جلدتنا ما لا يخطر على بال مستعمر، وما أكثر ضحايانا ونكباتنا بأيدينا.

واستطراداً لم أنس وحدة اليمنيين، التي نأمل لها العمر المديد، (وإن كنت أشك)*، والقيادة الواعية وأن لا يكون مصيرها كمصير الاتحاد بين العربية المتحدة واليمن السعيد، الذي كان نتاجه جعجعة دون طحن ثم الإنشطار بسبب تصرف القيادة المصرية الثورية ووعي إمام اليمن، الذي لم يُعر انتباهاً لإبنه البدر ذي العقل المظلم وناصريته العمياء، وجامعتنا العربية التي أقمناها عام ١٩٤٥، وقلنا فيها ما قلنا، تجريحاً وانتقاداً، دون قدرة على دفعها خطوة إلى الأمام، كما لم أنس مشروع سورية الكبرى والهلال الخصيب، اللذين لم يريا النور مع اتهامات كثيرة، وكذلك مشروع الوحدة الثلاثية بين سورية ومصر والعراق عام ١٩٦٣ التي فشلت على أيدي التقدمية العربية.

وقبلها وحدة بين الأردن والعراق جرى الحديث من أجلها في أوائل الخمسينات من هذا القرن بين الملك عبد الله ملك الأردن ورياض الصلح رئيس وزراء لبنان، اللذين قتلا، الأول في المسجد الأقصى على يد الفلسطيني مصطفى عشو في تموز ١٩٥١، والثاني قبله بثلاثة أيام فقط في عمان على يد ميخائيل الديك في طريق عودته إلى بلده.

وقد سمعت عن هذه الفكرة من السيد محمد شقير مستشار رئيس جمهورية لبنان، «أمين الجميل»، فيما بعد، بحضور السيدين تقي الدين الصلح وأكرم زعيتر، وهي أن رياضاً قدم إلى الأردن بطلب من الملك عبد الله، ليقول له: بأنه يشعر بدنو أجله المحتوم، وولي عهده طلال غير قادر وغير جدير بحمل مسؤولية الملك وأمور الرعية من بعده، لما عرف عنه...، وأن حفيده الحسين (الملك حسين فيما بعد) الذي يتوسم فيه كل خير

(*) (أثبتت الأحداث شكوكي)

ووعي ما زال صغيراً، لذا يفكر بضم الأردن إلى العراق تحت التاج الهاشمي ويخشى المعارضة من زعماء العرب، وتفسير خطوته تفسيراً لا يأتلف مع تفكيره، وحقيقة أمره، ويرجوه أن يقف بجانبه اقتناعاً وإقناعاً للآخرين، من أهل الحل والعقد في العالم العربي المسلم، فكان ما كان، وقُتل رياض، والملك عبد الله، على أرض الأردن، وقبل أن تظهر هذه الرغبة إلى الوجود وقبل أن ينتشر خبرها.

أما إلحاق الكويت بالعراق أو توحيدهما، إن شئنا التلطيف، فلهما تاريخ عرفت بعض خفاياه مما سجل في مذكرات توفيق السويدي، أحد رؤساء وزراء العراق، الذي أهداني اياها مشكوراً، عندما كنا لاجئين في بيروت، وكل غريب للغريب نسيب.

يقول السويدي في الصفحة ٣٢٦ من مذكراته ما ملخصه، بأنه التقى مرة المستر «تبلر» - وكيل وزارة الخارجية البريطانية الدائم، فأبدى له شكوى عنيفة من تصرفات الملك غازي ومن اذاعته، التي أهداه إياها السفير الألماني، والتي كان يوجهها إلى الكويت من قصر الزهور، كما قال بأن غازي لا يملك القدرة على تقدير موقفه، لبساطة تفكيره، ولاندفاعه وراء توجيهات من أشخاص عملاء للمحور، وأن الملك يلعب بالنار ويخشى أن يحرق أصابعه يوماً.

وقد حرقت اصابعه وغير أصابعه عام ١٩٣٨، عندما قتل نتيجة اصطدام سيارته بعمود كهربائي على طريق قصره، وضاعت أسرار هذه الجريمة النكراء وخاصة بعد اختفاء العبد الذي كان راكباً بجانبه عند وقوع الكارثة، ولم يعرف أحد مصيره، وقيل يومها بأنه كان القاتل الحقيقي للملك. فتش عن علاقة الإنكليز بها.

ثم تتابعت الأيام وحصل الاتحاد بين الأردن والعراق، كما تقدم، ورغب قادة هذا الاتحاد بشخص نوري السعيد الذي كان رئيساً لوزرائه، الإفادة من قوة الكويت المالية، بضمه إليه تخفيفاً للأعباء المالية بعد انضمام الأردن الفقير بالمال، واستمزَجَ السفير البريطاني في بغداد بذلك، فأعلن موافقة حكومته على هذا الضم، ولكن بعد استقلال الكويت، في اجتماع تدرس تفاصيله في لندن في ٢٤ تموز ١٩٥٨.

في ١٤ تموز ١٩٥٨ كان انقلاب عبد الكريم قاسم في بغداد الذي قضى على الأسرة الهاشمية في العراق قتلاً وعلى نوري السعيد سحلاً بعد الانتحار، وعلى توفيق السويدي كسياسي، مع بقائه في قيد الحياة. ويقول العارفون بأن الإنكليز غير أبرياء من هذا الإنقلاب.

ثم كرر عبد الكريم قاسم هذه الرغبة علناً وصياحاً، لاستعادة الكويت إلى العراق، فظن نفسه أنه القادر الوحيد، فأودت هذه الرغبة بحياته، ثم سار على خطوات ونهج السابقين

في هذا المضمار، صدام حسين، وبخطوات أوسع، وبعزم لا يعرف البصيرة والتعقل، وكان ما كان، وما زال كائناً، وكان الأجدر به، أن يقرأ تاريخ بلاده، وأن يسأل عنه من كان به خبيراً، ليسير بطريق معبد، لا يؤدي إلى هلاكه وتدميره، ليس له وحده بل لأمة العرب.

وكذلك الوحدة الثلاثية السورية المصرية الليبية لعام ١٩٧٠ التي لم تولد دستورياً.

هذه لمحة أعجل من عجالة وأقل من غيض من فيض، بما يتعلق بالرغبة بتوحيد العرب في هذا القرن، ما ظهر منها وما لم يظهر، ونحن أمة واحدة، تاريخاً وشعوراً ولغة ومصيراً، كابراً عن كابر، ولم نكن في يوم من الأيام بأمس الحاجة إلى توحيد ووحدة، كما نحن عليه اليوم، وهذه بعض نتائج غياب الديمقراطية عندنا، ونتاج قرن من الزمن، كله جهاد، لم تغب عنه الرغبة والسعي في سبيل الوحدة العربية، وهي الأهم لمقابلة ما ابتلينا به، بقيام دولة «اسرائيل» في ربوعنا.

دولة «إسرائيل»:

قامت دولة اسرائيل عام ١٩٤٨ بدعامات دولية قادرة، وتسلح جيشها بمعدات عسكرية حديثة ووفيرة، وتدرب رجاله على الأعمال القتالية بحماس شديد، وقام على قيادة شؤونها السياسية والعسكرية رجال يعرف كل واحد منهم دوره وحدوده، لا تعبث بعقولهم أمراض خبيثة، وألاعيب قاتلة للوطن والمواطنين، «فاسرائيل» أصبحت دولة بكل معنى، أرضاً وشعباً ومؤسسات وأحزاباً وقيادات وزعامات.

هكذا فهمها وعرفها أهلها، والعالم أجمع، في الوقت الذي تخلّف عنها معظم الأقطار العربية، بهذا المفهوم.

«اسرائيل» لم يقم فيها انقلاب عسكري واحد منذ نشأتها، وما أكثر ما قمنا به من انقلابات عسكرية، منها ما نجح وقضى على الكيان، ومنها ما فشل، وكلها تحت عنوان كبير، للقضاء على «إسرائيل» وتخليص فلسطين من براثن الصهيونية.

إسرائيل لم ينهض فيها مهووس يعلن بأنه قادر على تدمير العالم العربي أو أحد أقطاره بأيام، وبقدرته على إطعام سمك البحار، أساطيل الأعداء، وهي تزداد قوة ومناعة، ونحن نزداد فرقة وضعفاً بشكل لم نعرفه فيما سبق.

لقد كانت مساحة الأرض العربية التي احتلتها «إسرائيل» من فلسطين عام ١٩٤٨ تقدر بعشرين ألف وسبعمئة كيلومتر مربع وأصبحت بعد حرب ١٩٦٧ تسعة وثمانين ألفاً وثلاثمئة وخمسين كيلومتراً مربعاً.

كما استولت بنتيجتها بحرب خاطفة على صحراء سيناء وثرواتها وعلى الضفة الغربية من الأردن ومياهها وعلى مرتفعات الجولان وحصونها وسيطرت على منطقة شرم الشيخ وفتحت أمام ملاحتها وتجارتها مضائق تيران. وأصبح الطريق إلى شرق أفريقيا عن طريق خليج العقبة والبحر الأحمر لا يعترضه عائق.

وتحصنت حدودها بموانع طبيعية وتجذرت، بالضفة الشرقية لقناة السويس ونهر الأردن بكامله ومناعة الجولان ومرتفعاته وأصبح طول هذه الحدود أربعمئة وستين كيلومتراً بعد أن كان يزيد على ستمئة وخمسين كيلومتراً.

واقتربت أماكن تمركز قواتها المسلحة من العواصم العربية المحيطة بها، القاهرة وعمان ودمشق وبيروت وأصبحت تحت رحمة مدفعيتها.

«اسرائيل» تخطط وتستعد فعلاً وعملاً بدون جعجعة، وتتقدم من موقع إلى موقع أفضل، ونحن كذلك بالأقوال فقط وليس بالأفعال، ومن أجل ذرّ الرماد في عيون المبصرين، وكم أفواه العالمين المخلصين.

فلا كلمة العرب، الذين تعاديهم الصهيونية الدولية ويعادونها، مجتمعة، ولا جيوشهم موحدة، تحت قيادة مخلصة واعية، ولا هم عازمون على امتلاك وسائل الحرب للوقوف في وجه «اسرائيل»، وإنما لمقاتلة بعضهم بعضاً.

أما الخطب في المؤتمرات والتصريحات في المناسبات، والقرارات في الاجتماعات، ما هي إلا من قبيل التبجح والإلهاء، والكذب على الأحياء بعد الأموات.

ثم كانت حرب تشرين عام ١٩٧٣ التي أعادت إلى الأمة العربية بعض معنوياتها واعتباراتها، قضى عليه ذهاب السادات إلى القدس في ٧٧/١١/١٩ حيث اجتمع على وفاق مع الأعداء جهاراً نهاراً.

«إسرائيل» لم ينشر أحد منها وفيها خطة عسكرية للهجوم علينا كما فعل أحد «العباقرة» عندنا وأعلن خطته (هكذا) للهجوم عليها والقضاء على وجودها.

خطة قائد جيش الانفصال لتحرير فلسطين

في الصفحة رقم ٥١٧ من مذكرات الفريق عبد الكريم زهر الدين قال ما ملخصه، بأنه إذا تعذّر عليه، بعد التفتيش في كل الدول العربية، وجود شخصيات من مستواه فإنه سيقوم عندئذ بتطبيق خطته بمفرده وهي بالحرف الواحد. «فلا يبقى إلا تطبيق الخطة التي كنتُ (أي زهرالدين) أنوي تطبيقها ألا وهي القيام بهجوم فجائي صاعق يشن من سورية، وهي قلب العروبة النابض، باتجاه فلسطين. وهكذا توضع الأمة العربية أمام مسؤولياتها

وترى نفسها مضطرة لخوض المعركة مهما كلفها الأمر. وإني متأكد (أي زهرالدين) من أن الجيوش العربية بكاملها ستخوض المعركة مع سورية وتتمرد على كل رئاسة متقاعسة في بعض البلاد العربية. كنتُ مصمماً على القيام بهذه الحركة الانتحارية غير أن تأخير ورود الصفقة الكبيرة من الأسلحة التي تعاقدت عليها، وزوال عهدي حال دون ذلك» انتهى كلام زهرالدين الذي سجله بقلمه وهو بكامل عقله وتفكيره وعبقريته و....

القضية الفلسطينية:

إن القضية الفلسطينية هي قضية العرب الأولى والأهم، بل هي العروبة والإسلام ممزوجتين معاً، وكل فرز لهما مغشوش، لا كرامة ولا حياة لنا بوجود دولة إسرائيلية على أرضنا، اليوم في فلسطين وغداً على أجزاء أخرى، إلى أن تأتي على معظمها أو كلها.

هدف الصهيونية العالمية إنشاء دولة قوية على معظم أراضينا، وغايتنا نحن العرب المحافظة على كل ترابنا وإقامة دولتنا الوحيدة الموحدة، لذا من المستحيل أن تتعايش عليه، بآن واحد، دولتان غريبتان عن بعضهما في كل شيء، لأن هذا يعني حروباً طاحنة دائمة على هذه الرقعة من الكرة الأرضية، إلى أن تقضي إحداهما على الأخرى وهو ما يفرض علينا الانتباه والإستعداد على الدوام لكي لا ينال من وطننا الأعداء.

قضية فلسطين يجب أن لا تموت، وأن لا تحنط إلى مجاهل التاريخ، يجب أن لا تمحى من عقولنا وأن لا تهن في نفوسنا، وأن لا تستأصل من حياتنا، ما دامت الدماء العربية تجري في عروقنا، ودين الحق ديننا، وأن تورث حية نشيطة من جيل إلى جيل، ما دامت دولة «إسرائيل» قابعة في خاصرتنا، وكل تخدير لنا فيها هو جريمة لا تغتفر.

للقضاء على هذا الداء الوبيل من حياتنا ومن حياة أولادنا من بعدنا، يجب تحقيق هدفين بآن واحد:

أولاً: ظروف دولية مواتية ومساعدة لانتزاع حقنا بأيدينا.

ثانياً: إمتلاك قوة حربية متفوقة على عدونا، محررة من كل قيد، بدون تبجح أو غرور أو الكشف عنها قبل استخدامها.

من أجل تحقيق الهدف الأول يجب العمل بوعي وإدراك ضمن دوائر ثلاث بتخطيط علمي متفوق وبأيد مخلصة وعقول واعية.

أ ـ دائرة العالم الأجنبي:

يجب إفهام العالم الأجنبي بحقيقة الصراع العربي الصهيوني الإسرائيلي، بأنه صراع

وطني مقدس، بين حق وباطل وبين مظلوم وظالم وبين معتدى عليه ومعتدٍ، وليس بين دين إسلامي ودين يهودي، والإسلام والمسلمون يعترفون بالديانة اليهودية كما يعترفون بالديانة النصرانية ويؤمنون بهما.

إن مقاومة العرب للصهيونية على أرضهم خالية من أي تعصب ديني، كما أنها ليست حرباً بين أكثرية وأقلية، وهي بين سكان أصليين وطنيين أصحاب أرض، وبين غزات غرباء قادمين من مختلف بقاع المعمورة، واليهود العرب موضع عناية ورعاية من أبناء عرقهم المسلمين والمسيحيين على السواء، تجمعهم أخوة الأصل والمنبت والوطن. والديانة اليهودية عند الأجانب غير العرب ليست سند ملكية في أرض فلسطين ولا هوية عربية تبرر دخولهم إليها والعيش على ترابها لامتصاص خيراتنا والقضاء علينا.

إن أرض فلسطين العربية يجب أن لا تكون لدين واحد دون باقي الديانات، لأن وطننا ليس مفروزاً على هذا الأساس، وكل فرز ديني عليه، معناه حروب دائمة، والحروب الدينية شرسة وكثيرة البلاء على الإنسانية.

ويجب أن لا تكون تعويضاً، لفئات يهودية غربية، اضطهدت في وطنها وديارها، تدفعه أمة عربية عزيزة، لا يد ولا رأي لها في هذا الاضطهاد بل هي تستنكره أشد الاستنكار مع المستنكرين.

يجب ولوج جميع الأبواب والتوجه إلى جميع العقول لإسماع صوت الحق، بقضيتنا العادلة لتحريرها من الضلالات المتعشعشة في مختلف العقول، وذلك بجميع وسائل الإعلام الفاعلة.

٢ـ دائرة العالم الإسلامي:

إن قضية فلسطين هي قضية إسلامية أيضاً، استهدفتها الصهيونية المتعصبة دينياً في جملة ما استهدفت، للقضاء على الإسلام ومقدساته، روحاً ومادة ومعالم، لذلك يجب استنهاض همم جميع المسلمين، لمساعدة إخوانهم العرب في الدين للقضاء على هذا الاعتداء الأثيم.

٣ـ دائرة العالم العربي وهي بيت القصيد:

إن قضيتنا في فلسطين هي قضية عادلة لا تعصب فيها، يجب أن يعرفها أبناء العرب معرفة نقية دون شوائب، وأن لا يطغى عليها إعلام يقلل من شأنها ويوجه العقول إلى غيرها، وأن مقتلنا فيها ومنها إن لم نحسن المعالجة والسير على دروب التحرير لكامل

التربة العربية الفلسطينية.

يجب تنوير عقول الأجيال من أجل أداء الواجب الوطني للكفاح بروح قتالية عالية جاهزة على الدوام، لا تعرف الفتور والتراخي ضد عدو غريب غازٍ لا يعرف الرحمة، لكي لا يجعل منا لاجئين جدداً في أنحاء الدنيا كما فعل بسكان فلسطين من قبلنا.

تسلسل الأحداث العسكرية الخطيرة قبل الوحدة

في شباط ٥٤ وقع انقلاب عسكري على الشيشكلي، في نيسان ٥٥ اغتيل العقيد عدنان المالكي، في أول تموز ٥٦ استقال العميد شقير فراراً وعين بدلاً عنه نظام الدين، في هذا الشهر أممت قناة السويس، في تشرين حصل العدوان الثلاثي على مصر ونسفت أنابيب البترول في سورية، في هذا الشهر اكتشفت حركة القوميين الاجتماعيين بالاشتراك مع بعض السياسيين للقيام بانقلاب عسكري، في أول ٥٧ ترأس البزري محكمة عرفية في الجامعة السورية. في هذا العام نفسه حصل عصيان عسكري في قطنا ثم اكتشفت مؤامرة ستون الاميركية بالتعاون مع الشيشكلي والحسيني، وتسريح توفيق نظام الدين مع عدد من كبار الضباط وتعيين البزري رئيساً للأركان العامة قفزاً، الحشود التركية على الحدود السورية، وفي كانون ثاني ٥٨ سافر عدد من الضباط إلى القاهرة لعمل وحدة معها بدون علم الحكومة، في ٥٨/٢/٢٢ أعلنت الوحدة السورية المصرية.

كيف حصلت الوحدة السورية المصرية:

لا شك أن الشعب العربي السوري بجماعه وتكتلاته، وحدوي العقيدة والتفكير، يسعى إليها بكل إخلاص وحماس مع جميع الأقطار العربية بدون استثناء، والخلاف إن وجد بين بعضهم، فهو بالأسبقية والأسلوب والنهج، وهكذا استمرت الأحوال، إلى أن استلم رئاسة الأركان العامة للجيش السوري، العقيد عفيف البزري، بعد قفزه إلى رتبة لواء، خلفاً للواء توفيق نظام الدين، يسانده أحد الضباط هو العقيد أمين نفوري، الذي قفز أيضاً إلى رتبة عميد، ليستلم منصب معاون رئيس الأركان، خلفاً للواء عزيز عبد الكريم.

ونظام الدين من أنبل ضباط الجيش، وعزيز من أكفئهم وأقومهم خلقاً وعملاً، ولو قبلا السير في الركاب ولو وقفت حكومة العسلي الموقف الصحيح، لما استبدلا بهما، بانقلاب أبيض، إثر الإعلان عن مؤامرة أميركية، بقيادة الثلاثي، ستون أحد موظفي السفارة الأميركية بدمشق، وأديب الشيشكلي المبعد في ديار الاغتراب، والعقيد إبراهيم الحسيني الملحق العسكري في السفارة السورية في روما. هذه المؤامرة التي عُلّق على حبالها ادعاءات كثيرة، وأُطيح استغلالاً لها يوم الإعلان عنها بخيرة ضباط الجيش، الذين هم

أقدم من البزري والنفوري، ليصفو الجو لمجموعات متناحرة فيما بينها، غير واثقة من بعضها، وغير قادرة على الإطاحة إحداها بالأخرى، ليطيب لها المقام، جمعتها مصالح موقتة ورغبات في أداء أدوار مقررة.

من اللافت بأن الذين اكتشفوا وأعلنوا عن مؤامرة الشيشكلي الأميركية هم من صنائعه وأعوانه يوم كان صاحب السلطة والصولجان، ومن مخلفاته بعد رحيله، وأن الذين أطيح بهم لاتهامهم به، هم من خصومه ومنتقديه عندما كان على رأس الحكم، لذلك لم يُقدَّم أحدهم إلى محكمة، لينال جزاءه العادل على تآمره، المزعوم طبعاً، في الوقت الذي حُكم فيه على الشيشكلي والحسيني غيابياً، بأقصى الأحكام بتدبير وتخطيط من أعوانهما السابقين، بعد نعتهما بالعميلين الحقيرين اللذين قبضا ملايين الدولارات من أميركا.

وكان باكورة القيادة الجديدة، تشكيل مجلس عسكري سري، من ثلاث وعشرين ضابطاً، بعضهم قادر فاعل والبعض الآخر زيادة في العدد، ليشرف على أمور الجيش وعلى سياسة الدولة خلافاً لكل انضباط وأصول وتسلسل عسكري أو قانون.

كما كان قد برز آنئذ اسم الرئيس عبد الناصر كزعيم عربي يجسد آمال الأمة ويكافح أعداءها ويقارع الدنيا صوناً لكرامتها، من خلف المذياع وبالصحف والمجلات بأساليب لم نعرف لها سابقة، وكان يوليها كل عنايته، كما ترك العناية بالقوات المسلحة إلى المشير عامر وجماعته، وكان مفهومه بأن الدعاية والإعلام أهم من الجيش ومعداته في وجه أعداء الأمة و«إسرائيل».

تطلع الشعب العربي السوري إلى الرئيس عبد الناصر كقائد منقذ من الويلات التي اصابته على تعاقب الأيام من دول الاستعمار وأعوانها بمختلف العهود، وأخذت الوفودُ الشعبية والنيابية والحزبية تسعى إليه، يشرف على تشكيلها وتوجيهها وإكرامها سفيره بدمشق، العقيد السابق محمود رياض، حتى إذا ما عادت من القاهرة، كان المدح والثناء على ألسنتها في كل المجتمعات والتجمعات وتدعو إلى اتحاد الاقليمين.

في الذكرى الخامسة لثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ دعا سفير جمهورية مصر في دمشق، العقيد السابق محمود رياض، عدداً من النواب السوريين، فذهبوا إلى مصر برئاسة الدكتور معروف الدواليبي، وشاركوا بأعيادها وحضروا احتفالاتها الرسمية والشعبية وشاهدوا عرضاً عسكرياً في البر والبحر والجو، تحت رعاية الرئيس عبد الناصر مما أخذ بلبهم وبمجامع قلوبهم وجعلهم يغتبطون ويلهجون بالثناء على كل ما رأوه.

في المساء حضروا مأدبة عشاء أولمها الرئيس في قصره بالاسكندرية احتفاء بالأخوة السوريين المدعوين وكان محورالحديث يدور حول ضرورة إقامة اتحاد بين الدولتين

العربيتين المحررتين من كل قيد أجنبي، جمهورية مصر وجمهورية سورية.

ثم دُعي هذا الوفد إلى حضور إحدى جلسات مجلس الأمة وجلس أعضاؤه في شرفة الضيوف وسمعوا الكلمات التي ألقاها زملاؤهم المصريون تمجيداً بالثورة والثوار وقائدهم المغوار وأصحابه الميامين دون تلميح أو تصريح بوحدة أو اتحاد.

بعد حين قام وفد نيابي مصري برد هذه الزيارة برئاسة أحد أعضاء مجلس الثورة، رئيس مجلس الأمة، محمد أنور السادات.

في ١٩٥٧/١١/١٨ تحديداً حضروا جلسةً لمجلس النواب السوريين وجلسوا بين صفوفهم وعلى مقاعدهم، ورحب بهم رئيس المجلس أكرم الحوراني، وكثير غيره، وسمعوا كلمات الترحيب التي تفيض بالأخوة العميقة والوطنية الصادقة.

ثم ترأس الجلسة المشتركة أنور السادات، كما اتخذ جميع الحضور قراراً تاريخياً دعوا فيه الحكومتين السورية والمصرية للقيام فوراً بخطوات جادة لتشكيل اتحاد فدرالي بين الجمهوريتين مع التأييد الكامل لكل ما سبق في هذا الاتجاه والمضمار.

في ٥ شباط ١٩٥٨ عقد مجلس النواب السوري جلسة حضرها رئيس الجمهورية السد شكري القوتلي وألقى كلمة قومية وطنية طالب فيها بقيام جمهورية عربية توحد القطرين برئاسة جمال عبد الناصر.

في هذا الجو المشحون بالوطنية الصادقة، والعاطفة الجياشة، والعمل الجدي الموزون لتحقيق الوحدة أو الاتحاد بين القطرين، والحكومة السورية تسيطر عليه وتسير به بكل أمانة ووعي، أقدم المجلس العسكري إياه، على اجتماع في منتصف ليل، بدعوة من رئيسه، وبدون تكليف من سلطة مدنية مسؤولة ومخولة، ودون علم من أحد، ومن باب المزايدات على رئيس الدولة السيد شكري القوتلي وعلى حكومته ونواب الأمة الشرعيين، وعلى جميع الأحزاب والقيادات الوطنية وعلى جميع أفراد الشعب، بوضع مذكرة، فيما يلي نصها، وطار بها بعض أعضائه إلى سيد القاهرة.

مذكرة الضباط إلى عبد الناصر:

الأسباب الموجبة:

منذ أن عرف التاريخ شعباً باسم العرب في الجزيرة العربية كان للعرب في التاريخ القديم خصائصُ طبعت مختلف الدول التي تكلمت العربية بطابع واحد هو النضال والتحرر والاستقلال عن الامبراطوريات القديمة.

وكانت الدفعة التي خرجت من الجزيرة العربية بعد توحدها بدولة واحدة وعقيدة

إنسانية واحدة، والتي امتدت خلال قرون طويلة عبر الجزيرة العربية واستقرت ما بين الخليج العربي وجبال فارس شرقاً والأطلسي غرباً وما بين طوروس شمالاً والمحيط الهندي جنوباً قد رسخت أصول هذه الأمة ترسيخاً أبدياً وخطّت في تاريخ البشرية صحائف بارزة عن حضارة إنسانية أبدعتها هذه الأمة وقدمتها دانية القطوف لمختلف الشعوب.

وتعاقبت موجات همجية متعددة، وتكالبت لتحطيم هذه الحضارة الإنسانية وإزالة كيانها خلال عشرة قرون، وكان بفعل ذلك أن تمزقت هذه الأمة إلى دويلات كثيرة مختلفة ولكن بقيت حضارتها في نفس كل فرد من أبنائها على اختلاف سويتهم الفكرية والاجتماعية وبقيت في وجدان كل منهم فكرة ثابتة لا تمحى عن ذاتيتها الماضية وأمانيها المقبلة.

وقد كان للنضال والتحرر في تاريخ العرب الحديث أثر فعال في تحقيق هذه الفكرة في نفوس الملايين من العرب، وكان استقلال وتحرر بعض الشعوب العربية تحرراً كاملاً حافزاً لانتفاضات عربية في أماكن أخرى من الوطن العربي وباعثاً على النضال لشعوب أخرى تنشد الاستقلال والتحرر تحقيقاً لتلك الفكرة المستقرة في وجدان كل عربي.

مما سبق تبين أن الوحدة بين مصر وسورية هي ضرورة قومية مستمدة من ماضٍ وحاضر ومستقبل مشترك ما بين أفراد أمة واحدة وأرض واحدة وحضارة عربية تحقيقاً لوحدة شاملة في العصر الحديث ومساهمة في القضاء على الاستعمار في العالم لبناء الإنسانية وترسيخاً لرسالتها. وقد عبرا عن إرادتهما في الوحدة الكاملة في شتى المناسبات القومية وخاضا في سبيل ذلك معارك ضارية ضد الرجعية الداخلية والاستعمار الخارجي حتى توصلا إلى هذه المرحلة التي تمكنا فيها من إعلان إرادتهما رسمياً على لسان ممثليهما في كلا القطرين في الجلسة التاريخية المنعقدة في دمشق بتاريخ ١٨ تشرين الثاني عام ١٩٥٧.

وكان هذا النصر للقومية العربية بعد صراع رهيب دام مع الاستعمار وخاصة الشعب العربي أثناء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وخلال الخطة الاستعمارية الأميركية التركية الصهيونية على سوريا عام ١٩٥٧.

وقد زلزل هذا القرار التاريخي كيان الاستعمار فأخذ يجمع شمله في مؤتمرات متتابعة عقدها مع أحلافه في أنقرة وباريس وبغداد وطهران ويجند عملاءه وأعوانه ويكتلهم ويضع الخطط لهم للحيلولة دون تنفيذ هذا القرار.

ولما كانت الظروف الحالية التي نشأت من جراء انتصار شعبنا العربي في مصر

وسورية، ربطت بين قضيتنا العربية وبين السلم العالمي إلى حد بعيد وأفسحت المجال أمامنا لكي نخطو خطوات إيجابية سريعة تتناسب وأهمية انتصاراتنا ونظراً لاحتمال تغيير هذه الظروف والمناسبات وخاصة إذا تمكن الاستعمار من إنهاء استعداداته للمجازفة بخوض حرب شاملة أو محلية بسبب تعرض مصالحه التي يعتمد عليها في حياته الأساسية في وطننا العربي إلى الزوال، فإننا ندعو إلى ضرورة الإسراع بإقرار البناء الأساسي للوحدة الشاملة مع مصر والمباشرة بتنفيذه فوراً وتخطي جميع العقبات المصطنعة من دستورية أو سياسية أو اقتصادية ونحن نعتبر أن كل استمرار للأوضاع المحلية أصبح أمراً غير طبيعي لا يعتمد في بقائه إلا على المبررات الاستعمارية الموروثة، والامتيازات الرجعية والانتهازية التي لا يمكن الاعتراف بها بعد أن أقر الشعب بأجمعه الوحدة غير المنقوصة.

شكل الوحدة:

من أجل ذلك نرى أن تكون الدولة الموحدة بالخطوط الكبرى التالية:

١ـ دستور واحد يعلن إنشاء الجمهورية العربية الجديدة ويرسم نظام الحكم فيها ويفسح المجال لانضمام بقية الشعوب العربية التي ستحرر.

٢ـ رئيس دولة واحدة.

٣ـ سلطة تشريعية واحدة.

٤ـ سلطة تنفيذية واحدة.

٥ـ سلطة قضائية واحدة.

٦ـ علم واحد وعاصمة واحدة للدولة العربية.

٧ـ تُسن القوانين المنظمة لحقوق المواطنين وواجباتهم في الدولة الجديدة استناداً إلى هذا الدستور الواحد.

الوحدة الدفاعية:

أما فيما يتعلق بالوحدة العسكرية فنرى أن تقوم على الأسس التالية:

١ـ مجلس دفاع أعلى.

٢ـ قيادة عامة للقوات المسلحة.

٣ـ قوات مسلحة برية، بحرية، جوية، موحدةُ التنظيم والتسليح والتدريب والتجهيز

توزع حسب متطلبات الدفاع والخطط الدفاعية المقررة إلى مسارح العمليات في أرض الدولة الاتحادية.

موازنة موحدة:

والقيادة العامة للجيش والقوات المسلحة السورية شعوراً منها بمسؤولياتها القومية ودورها التاريخي ووفائها للشعب العربي في سورية الذي حملها مسؤولية الدفاع عن بقائه وسلامته، لتعلن أن كل وحدة لا تبنى على هذه الأسس المارة الذكر ليست إلا تحالفاً بين جيشين تابعين لدولتين منفصلتين، ذلك لأن متطلبات الدفاع وسلامة الأمة وحفظ كيانها في عصرنا الحاضر تقتضي دمج الشعوب المتحررة في كيان واحد لتساهم في تحرير بقية الوطن العربي وتقوم بواجباتها لصون السلم العالمي. كما تعلن القيادة العامة باسم جميع القوات المسلحة أنها على أتم استعداد لتحمل جميع الواجبات الدفاعية التي تقتضيها الوحدة الفورية وتعتبر نفسها منذ الآن ملزمة بتنفيذ كل ما تتلقاه من أوامر وتوجيهات تعطى إليها من القيادة العامة الموحدة مهما ترتب على هذا التنفيذ.

القائد العام للجيش والقوات المسلحة

اللواء عفيف البزري

دمشق في ١٩٥٨/١/١١

وقد وقع هذه المذكرة عشرون ضابطاً، من أعضاء المجلس العسكري، لغياب الآخرين، وسافر بها فوراً وليلاً عشرة منهم إلى القاهرة، وعلى رأسهم اللواء عفيف البزري، وقدموها إلى الرئيس عبد الناصر.

إبلاغ اثنين من الحكومة بها:

في صباح اليوم التالي ذهب اثنان من الباقين في دمشق وقدما نسخة عنها إلى كل من رئيس الوزراء صبري العسلي وإلى وزير الدفاع خالد العظم اللذين بهتا من هذا التصرف غير المسؤول، كما قال لهما الثاني «ألم تستعجلوا...!!؟».

صعد العسلي والعظم إلى القصر الجمهوري وبعد التداول مع الرئيس القوتلي قرروا إرسال صلاح البيطار، وزير الخارجية البعثي، إلى مصر، ليكون على مقربة من هذا العمل الخطير، بدون علم من الحكومة أو إذن منها.

كان بعض من أعضائها، صبري العسلي وخالد العظم ومأمون الكزبري وصلاح البيطار وفاخر الكيالي بالإضافة إلى أكرم الحوراني، رئيس المجلس النيابي، وخالد بكداش،

النائب الشيوعي الوحيد في هذا المجلس، وخمسة من الضباط هم عفيف البزري وأمين نفوري وعبد الحميد السراج وأحمد عبد الكريم ومصطفى حمدون يجتمعون أسبوعياً في دار خالد العظم للتداول بأمور الدولة الطارئة. ولم يفصح أو يكاشف أحد من هؤلاء الضباط أحداً من أولئك الوزراء أثناء أو بعد انتهاء آخر اجتماع انعقد بينهم قبل يومين من كتابة هذه المذكرة والطيران بها إلى دولة أخرى بدون جوازات سفر أو إذن من مسؤول فيها، مما يدعو إلى التساؤل، عمن كان حقيقة وراء هذا العمل الخطير ودوافعه من غير أربابه، بالقوة المتمثلة أو المبطنة بلباس العسكر وسلاحهم، دون جرأة على التدخل من أصحابه الشرعيين ليحولوا دون تجريع الأمة كأساً يجهلون ما خالط شرابها، أو اطعامها ثمرة قبل نضجها، طالما حلمت بها، أو توليد الوليد قبل إتمام تكوينه، بأيدٍ غير مختصة وبعضها غير معقم.

هل هذا بسبب صوفيتهم ووطنيتهم ومن ثم الإرتجال؟ أم بسبب عدم ثقتهم بحكومتهم بجميع أركانها؟ أم هي إرادةُ المخرج؟ وصدق من قال: من استعجل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه.

أميلُ إلى الاعتقاد بأن عمل بعض هؤلاء كان بدافع الاخلاص للوحدة الذي لا تشوبه شائبة، حسب معرفتي بهم، وكان هدفهم دوماً تحقيقها، والعيش في وارف ظلها كالآخرين، ولكن من غير قدرة على تلمس طريقها السليم، بسبب عواطفهم التي طغت على عقولهم. لذلك أقول، والحق يقال، بأن عملهم يستحق التهنئة من العاطفيين، والإحالة أمام القضاء من قبل العاقلين، المؤتمنين على الوطن وشؤون الدولة ومصالح رعاياها، لأن هذه الحفنة من الضباط ليست وصية على شؤون الأمة وعلى أمانيها الوطنية والقومية، وليست أكثر إخلاصاً ووطنية من السواد الأعظم من هذا الشعب وممثليه.

وعندما سألت الفريق عفيف البزري وكذلك العقيد أحمد عبد الكريم كلاً على حدة عن الأسباب التي دعتهم إلى إرسال وفدهم العسكري إلى مصر مع المذكرة العتيدة إلى الرئيس عبد الناصر، رغم سلامة الخطوات والمواقف الحكومية، أجاباني لأن الرئيس كان يعتقد بأن الفئة النافذة بالجيش كانت تمانع ولا توافق على وحدة أو اتحاد مع مصر.

مشهد من مباحثات الوحدة

حدثني الصديق العقيد والسفير جودت أتاسي بأنه عندما كان عضواً بالقيادة المشتركة في القاهرة: «يوم وصول مجموعة الضباط الذين حملوا مذكرة الوحدة إلى الرئيس عبد الناصر، بأن المشير استدعاه إلى قصر القبة ليحضر اجتماعه معهم».

«جلس المشير على رأس طاولة الاجتماعات وعن يمينه اللواء عفيف البزري الذي لفّ رجلاً على رجل، وبيده سبحة يستعين بها على رصف الكلمات، ولم يكن بينهم السراج كما أشيع، كما لم يكن النفوري وعبد الكريم.

«خاطب البزري عامر بقوله بأننا قدمنا إلى القاهرة من أجل عمل وحدة ولا نوافق على الاتحاد أبداً، ولا نعود إلى دمشق قبل إقرار وحدة الجمهوريتين والموافقة عليها، والكل مستمع ومؤيد.

«وأجاب المشير: يا أخ عفيف إن تركيبة جمهوريتكم تختلف عن جمهوريتنا، عندكم رئيس جمهورية القوتلي ومجلس نيابي، منتخبان، ومجلس وزراء يرأسه العسلي نال ثقة الشعب بلسان نوابه، وعندكم أحزاب وطنية وعلى رأسها الكيخيا والقدسي والدواليبي والعسلي والحوراني وعفلق والبيطار و..... هؤلاء ناضلوا ضد الإفرنسيين وقاوموا الاستعمار بكل أشكاله حتى حصلوا على الاستقلال بينما الأمر عندنا يختلف كل الاختلاف».

أجاب البزري «كل هؤلاء ليس لهم قيمة على صعيد الواقع والقرار، وإنني أستطيع نسفهم وتوقيفهم ساعة أشاء و....» سكت المشير ورفع الجلسة للاجتماع فيما بعد مع الرئيس عبد الناصر.

في الاجتماع اللاحق لم يدع الأتاسي للحضور، وكان قد جاء البيطار من دمشق وانضم إلى مجموعة الضباط للاجتماع بالرئيس، وتم الاتفاق على قيام الوحدة العتيدة.

عاد البيطار وعادوا

بعد عودة صلاح البيطار، وزير الخارجية السورية، من مصر التي سافر إليها في ١٣/١/ ٥٨ ليكون على مقربة من الضباط أصحاب المذكرة إلى عبد الناصر عاد وبيده محضر اتفاق بينه وبين الرئيس عبد الناصر، بدون أي تفويض له سابق من حكومته، باركه الضباط السوريون الموجودون معه في مصر. وقد تضمن من أجل توليد هذه الوحدة النقاط التالية:

١ـ يكون نظام الحكم في الدولة العربية المتحدة، جمهورياً رئاسياً، ويتولى السلطة التنفيذية فيها رئيس دولة يعاونه وزراء معينون من قبله.

٢ـ يتولى السلطة التشريعية فيها مجلس تشريعي واحد، ينتخب انتخاباً مباشراً من قبل الشعب.

٣ـ يُعقد اجتماع بين الرئيسين القوتلي وعبد الناصر وممثلين عن الحكومتين لإعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة.

يجتمع المجلسان النيابيان في وقت واحد في القاهرة ودمشق لإصدار القرارات التالية:

أ ـ قيام الدولة العربية المتحدة

ب ـ ترشيح رئيس الدولة.

ج ـ تفويض رئيس الدولة بإصدار دستور موقت لممارسة سلطاته لحين صدور دستور اتحادي دائم.

٤ـ استفتاء الشعب في مصر وسورية على القرارات التي يصدرهما المجلسان التشريعيان.

٥ـ اثر ظهور نتيجة الاستفتاء يعلن الرئيس الدستور الموقت ويباشر سلطاته فوراً.

ثم تقرر تنفيذاً لبنود هذا المحضر، سفر رئيس الجمهورية، السيد شكري القوتلي، وحكومته إلى القاهرة صباح ٥٨/١/٣١ لإعلان المباركة والتأييد، قبل أن يعرض شيء من هذا المحضر على المجلس النيابي، ليكون نواب الأمة الشرعيون على علم بالأحداث المستجدة ودون أن يلتئم هذا المجلس بدعوة من رئيسه الحوراني أو بمبادرة من أكثرية أعضائه.

القوتلي كان يريد وحدة راسخة الجذور:

بينما كان خالد العظم عند رئيس الجمهورية في ذاك الصباح للتوجه معاً إلى مطار المزة للسفر إلى القاهرة، جاء أكرم الحوراني، رئيس المجلس النيابي، للغرض نفسه، وبعد التحية والترحيب قال القوتلي:

«يا أكرم بك أنا الرئيس الأول في هذا البلد، وأنت الرئيس الثاني فيه، نحن ذاهبون الآن مع أخواننا لتنفيذ عمل من أخطر الأعمال قطعاً، تنطّح لصنعه أناس غير قادرين ولا مؤهلين وغير مسؤولين، لتحقيق أقدس أمل عشنا من أجله، وحلمنا به طوال حياتنا، والآباء من قبلنا، فإن أحسنا الصنع ونزعنا الألغام من بنيانه، نكون قد أدينا الأمانة وسجلناها بأحرف من نور لتبقى مضيئة للأبناء والأحفاد من بعدنا، وإن أسأنا التصرف لعنتنا الأجيال على التعاقب، ونكون بتقصيرنا وضعف بصيرتنا قد وأدنا وحدتنا العتيدة بأيدينا لعشرات السنين على أقل تقدير، لذلك أطلب منك أن تضع يدك بيدي لنحسن العمل ونسير في الطريق القويم، من أجل سلامة البناء وحسن الأداء، وإني أعرف القيمين على الأمور في مصر، حق المعرفة، كما أعرف الجماعة هنا، لأني عشت على مقربة من أحداثهم وأعمالهم، فهم عسكر لا يختلفون عن بعضهم أبداً».

أجاب الأستاذ الحوراني: «أنا ليس عندي قيد ولا شرط» نهض الحضور ونهض القوتلي قائلاً: «إلى المطار على بركات الله، الله يبارك لك يا عبد الناصر» وذهب وذهبوا جميعاً إلى القاهرة يتقدمهم ويشرف على خطواتهم اللواء البزري، وكان ما كان.

هذه رواية رواها لي خالد العظم بالذات، ولم يأت على ذكرها بمذكراته وأنا لا أدري اليوم هل سبب ذلك هو النسيان؟ أم التجاوز كما تجاوز غيرها كثيراً مما أعرف شخصياً لأغراض في نفسه؟ أم للطواف والتجوال التي قامت بها مذكراته؟ وهي على أوراق طيارة، بعد وفاته، بين بيروت والقاهرة وعمان، تناولتها أيادي كثيرة قبل أن يصدرها السيد عمر المدني الملحق العسكري الأردني في دمشق أيام الانفصال والسفير في بيروت فيما بعد، والذي انشأ دار نشر من أجل هذه المذكرات.

كما ذكر لي سفير سورية في مصر قبيل الوحدة، السيد عبد الرحمن العظم، حادثة جديرة بالتسجيل وهي أن رئيس الجمهورية وأعضاء حكومته عندما ذهبوا إلى القاهرة بدون وزير التربية والتعليم السيد هاني السباعي، من غير قصد من أحد، بسبب وجود هذا الأخير في حمص كعادته في آخر أيام الأسبوع، سمع من الإذاعات بسفر الحكومة بجميع وزرائها، وهو وزير فيها، فأرسل برقية إلى سفير سورية في مصر السيد عبد الرحمن العظم طالباً إليه إبلاغ رئيس الوزراء السيد صبري العسلي بنبأ استقالته، لأن هذا السفر بدونه، ليس له تفسير سوى الرغبة بإقصائه عن أمر عاش وعمل من أجله طوال حياته.

عندما تبلغها العسلي قال: «استدعوه مع الاعتذار لأن تسارع الأحداث جعلنا أن ننسى حتى أنفسنا». ولما حضر، كتب اسمه في سجل محضر المباحثات على رأس سهم إمتدّ من مكان ترتيب اسمه بين الوزراء إلى هامش الصفحة، وسجل عبارة في يوم كذا في ساعة كذا حضر وزير التربية هاني السباعي وبارك وأيد هذه الوحدة. ولم ينس طبعاً توقيعه عليها كما نسيه رئيسه يوم السفر.

وكان على رأس منتقدي هذه الوحدة فيما بعد وينعتها بالإرتجالية، ومعه كل الحق.

من المفارقات أيضاً أن معظم الذين تحمسوا لهذه الوحدة أكثر من غيرهم وتقدموا الصفوف في صنعها وادعوا بأنهم ربان سفينتها، وخاصة من العسكر الذين نالوا الأوسمة من أجلها وتبوؤوا الوزارات بسببها أصبحوا من ألد أعدائها.

وكذلك الذين قاموا بفصلها في ٢٨/أيلول/١٩٦١، من العسكر طبعاً، ندموا على عملهم وقاموا بانقلاب على أنفسهم في ٢٨/آذار/٦٢ من أجل إعادتها كما سيأتي ذلك مفصلاً فيما بعد. هذه هي لعبة الأوطان وحالها بين أيدي العسكر.

مؤامرة المشير على الوحدة:

من غريب ما قرأت في الصفحة ٣٠٢ من كتاب - «ذكريات على درب الكفاح والهزيمة» - للصديق المحامي الأستاذ رياض المالكي، وزير الثقافة والإرشاد في عهد الوحدة، وهو من الرجال الخلوقين الصادقين، عندما قال:

«لقد سبقت حركة الانقلاب، الانفصال، حادثة ذات أهمية خاصة يجدر الإتيان على ذكرها، لأنها تساعد على إلقاء الضوء على حقيقة موقف القادة المصريين من حركة الإنفصال ودورهم فيها.

فقد أعدّ نائب رئيس الجمهورية والقائد العام للجيش والقوات المسلحة، المشير عبد الحكيم عامر، بالإتفاق مع السيد ميشيل عفلق في بحر عام ١٩٥٩ خطة تستهدف القيام بحركة عصيان في الإقليم السوري، بزعم الضغط على السيد رئيس الجمهورية - الرئيس عبد الناصر - لتنفيذ إصلاحات سياسية دستورية.

وكان صلة الوصل بين القائد العسكري والرجل السياسي، ضابط مصري، اسمه السيد داوود عويس. لكن نائب رئيس الجمهورية السيد أكرم الحوراني، حذّر زميله السيد ميشيل عفلق من مغبة الاسترسال في متابعة الخطة لسببين، الأول هو الخشية من أن تكون الخطة المعدة مقلباً من مقالب المخابرات العامة، والثاني الحرص على كيان الجمهورية العربية المتحدة ووحدة إقليميها، وإثر ذلك قابل السيد الحوراني السيد رئيس الجمهورية، وانتقد الأسلوب الذي يتبعه أعوانه. وربما بتوجيه منه، للإيقاع بقائد سياسي وحزب منحل، عن طريق تلفيق مؤامرة سيكون ضحيتها الشعب نفسه ووحدة جمهوريته.

لكن السيد الرئيس فوجيء بالخبر، وأبدى أن المفاجأة جاءت قاسية على نفسه لجهله حقيقة الموضوع الذي فاتحه به نائبه.

وقد اضطر السيد عفلق لمغادرة أراضي الجمهورية العربية المتحدة، قاصداً البرازيل حيث ظل بعيداً عن موطنه وأهله لحين وقوع الانفصال. في حينْ أوفد المشير عبد الحكيم عامر بعد ذلك، معتمداً من قبل السيد رئيس الجمهورية لإدارة شؤون الإقليم الشمالي».

إني أميل بأن الغرض من هذه الخطة كان الإيقاع بحزب البعث وقادته للقضاء عليهم كما حصل للإخوان المسلمين في مصر وتعليق قادتهم على أعواد المشانق وسجن الآخرين لمدد طويلة.

الحقيقة التي لا تقبل التجريح بأن وحدة الإقليمين التي طبخت بأيدٍ غير خبيرة في

٥٨/١/١١ وتم تناولها قبل أن تنضج في ٥٨/٢/٢٢ والانفصال الذي ظهر للوجود صباح ٦١/٩/٢٨ ومحاولة اعادتها في ٦٢/٣/٢٨ كانت من صنع حفنات من العسكر، بصرف النظر عن العواطف المخفية في بعض نفوس الآخرين، على اختلاف مشاربهم، وصاحب المصلحة الحقيقية، الشعب كل الشعب، وزعماؤه وقادته وأحزابه، غائبون أو مغيبون، وكأنّ الأمر لا يعنيهم، ولا يخصهم، ثم جرى انتزاع التأييد منهم، لغسل الأيدي مما علق بها، دون تمكينهم من الإدلاء برأيهم الحر في الوحدة أو الإنفصال، ونتائج الإقتراع والإستفتاء هي دوماً رغبة المسيطرين ولا عبرة لرقم ٩٩,٩٠٪ في جميع الأحوال. والكل يعرف كيف تحور النتائجُ العددية وتعلن في بلادنا، لا حول ولا قوة إلا بالله.

رأي البعض بدوافع هذه الوحدة

بعيد أيام من توحيد الجمهوريتين السورية والمصرية وقبيل مغادرته سورية صرح عضو المجلس النيابي، زعيم الحزبي الشيوعي، خالد بكداش قوطرش:

«بأن هذه الوحدة لم تكن مفاجئة لأميركا والدول الغربية، وإنما هي بموافقتها، لأنها الوسيلة التي يمكن بواسطتها القضاء على الحركة التقدمية في سورية، وإخماد صوتها في الأوساط الدولية، بعد أن عجز الاستعمار عن الوصول إلى ذلك عن طريق المؤامرات والضغط والعدوان».

من المعروف بأن للاتحاد السوفياتي (السابق) عملاء ومخابرات نشيطة في سورية، كما لغيره فيها، وأن خالد بكداش رجله الأول، لذا فهو ينطق بإيحاء منه وعن علم، وبتقديري قد يكون هذا صحيحاً، إلا أنه برأيي أيضاً، هدف مرحلي، تسعى إليه أميركا والاتحاد السوفياتي على قدم المساواة، لأن هذا الأخير لم يحافظ عليهما لدى شعوبه، أما الهدف الأهم بالنسبة لأميركا فهو تكبيل الإرادة الشعبية السورية في قضيتها الأولى، وهي القضية الفلسطينية، لأنها كانت رأس الحربة فيها من سائر البلاد العربية، في وجه «إسرائيل» ومسانديها. وخاصة مواقف جيشها في الجبهة السورية الفلسطينية.

وقد نحا الرأي العام السوري في أموره الوطنية أيام الوحدة منحىً يختلف عن منحاه قبلها، وذلك تحت تأثير القيادة والزعامة الجديدة وتوجيهاتها، التي تؤمن بأن معظم خيوط السياسة في منطقتنا بيد أميركا دون غيرها، ويدعم ذلك، الأعمال التي مورست والتي تبين منها بأن الوحدة خدمت، في الأيام الكثيرة من عمرها، الاستراتيجية الأميركية أكثر من خدمتها لقضايانا العربية.

كما نشرت وسائل الإعلام في الجمهورية العربية المتحدة بإقليميها، نص الحديث

الصحفي، الذي أدلى به الرئيس عبد الناصر، إلى الصحفي الهندي . «كرانجيا» . الذي تعرض فيه إلى موقف الاتحاد السوفياتي من انقلاب عبد الكريم قاسم في العراق، وإلى موقفه أيضاً من الوحدة السورية المصرية، وقد أرجع أسباب ودوافع الإسراع بهذه الوحدة إلى وجود مؤامرة شيوعية كانت تستهدف السيطرة على سورية، وجعل منها كوبا رقم (٢)، خلف حلف بغداد، وقد تجلى ذلك من الحشود التركية على حدودها عام ١٩٥٧.

يقول الصديق العقيد أحمد عبد الكريم (وزير في عهد الوحدة) وهو أحد أعضاء المجلس العسكري الذي وضع مذكرة الضباط إلى الرئيس عبد الناصر، وذلك في الصفحة رقم ٢٥٠ من كتابه ـ «أضواء على تجربة الوحدة» ـ بأن الرئيس عبد الناصر اتصل بالصاغ صلاح سالم، المشرف على إدارة الصحف والمجلات المصرية، وقال له: «اسمع... إن السوريين أثاروا مشكلة تحويل نهر الأردن، ويصرون على طرحها أمام الرأي العام العربي بواسطة الصحافة وجميع وسائل الدعاية، ولذا لا بد من التعرض لها، ولكن يجب أن تعلم بأننا **لا نقبل أن يتحول الرأي العام إلى السخط على أميركا، التي تساند «إسرائيل»، كما كان بعد العدوان الثلاثي وبعد كارثة فلسطين.**

ويجب أن تنتبه إلى هذا الوضع الذي سيحمل الرأي العام العربي على العطف على الاتحاد السوفياتي لأنه سيبادر إلى مساندة العرب بهذه القضية، وهذا لا يجوز السماح به، فعليك إذن أن تكتب عن القضية، ولكن ضمن هذه الحدود».

قدرنا نحن العرب المسلمين، كلما ضعف إيماننا، أن نعيش بين وحشين أو وحوش شرقية وغربية كاسرة، قد تصبح هزيلة عندما نعود إلى الطريق القويم بجميع أمورنا وأعمالنا.

لقد قضينا على الظروف المواتية لوحدتنا السليمة بأعمالنا وأساليبنا والتأريخ لا يعيد ذاته أبداً، وقد تتشابه حوادثه، لكنها لا تتطابق تماماً على الإطلاق.

بعض الذكريات أثناء رئاسة ديوان وزارة الدفاع

عودتي من براغ:

قبيل نهاية شهر كانون الأول عام ١٩٦١ أَرسلتْ قيادة الجيش العربي السوري برقية إلى العميد برهان كيال، ملحقنا العسكري في براغ، تطلب فيها استدعائي إلى سورية.

رغب إليّ العميد برهان إرسال برقية جوابية أُضمنها عدم إنهاء مهمتي، علّ القيادة تبقي على إيفادي، فقلت له لا لزوم لذلك، لأني أتيت بمهمة صورية بسبب عدم موافقتي على تزوير الانتخابات والإشتراك بهذا التزوير، وإني أبعدت عن سورية لكي لا أبوح بسرها قبل إجرائها، وحيث إنها قد انتهت فلم يعد ضرورة لبقائي، عندها أخبرني بأنه استلم برقية من القيادة قبل وصولي إليه، تطلب إليه فيها الإحتفاظ بجواز سفري عند قدومي ليقيد حركتي وأن لا يعيده إليّ حتى يوم طلب عودتي.

حجزت مقعداً على أول طائرة مغادرة إلى دمشق، وشعرت بأن روحي قد عادت إليّ عند صعودي على متنها لأني سئمت حياة الإبعاد في براغ بدون عمل، كما أزعجني بردها الشديد وحنيني إلى وطني الذي غادرته وأنا بحال غير مريحة، واشتياقي إلى عائلتي التي تركتها بدون وداع.

وصلت دمشق متعباً وحالتي النفسية قلقة لما لاقيته من أجواء عاصفة ورياح عاتية أثناء هذه العودة.

صباح اليوم الثاني من وصولي إلى دمشق اتصلت هاتفياً بصديقي العقيد هشام العظم، مدير مكتب مقاطعة اسرائيل، وطلبت إليه الحضور لأستطلع منه الأخبار قبل الذهاب إلى قيادة الجيش.

هرع إليّ مشكوراً كما زارني غيره للسلام والترحيب، سمعت منهم الروايات الكثيرة عن تردي الأوضاع بحوادثها، وأن الأمور لا تبشر بخير، كما حدثوني عن الإشاعات المنتشرة في صفوف الجيش وعن التناحر والنظرات المريبة بين المسؤولين الجدد، وعن سيطرة صغار الضباط على قائد الجيش ورئيس أركانه اللذين لا حول لهما ولا قوة.

كما حدثوني عن اعتقال حيدر الكزبري بخديعة وإدخاله سجن المزة العسكري. وعن

إجبار الدكتور مأمون الكزبري، أول رئيس وزراء عهد الإنفصال، على الإستقالة، وعن نتائج الإنتخابات المزرية، وصوروا لي الحالة بأنها حالة غليان دائم وترحموا على الأيام الماضية ومشاكلها وخاصة أيام الوحدة التي تهون معاناتها أمام المعاناة الحاضرة بسبب تصرفات بعض الضباط.

تقدمت إلى قائد الجيش اللواء زهر الدين، فرحب بي وطلب إليّ المجيء في اليوم الثاني، كما زرت اللواء نامق كمال، رئيس أركان الجيش، فاستقبلني استقبالاً حاراً نبيلاً مع الطلب بعدم التحدث عن الماضي لأن الماضي مضى حسب تعبيره.

في اليوم الثاني تبلغت قرار تعييني رئيساً لديوان وزارة الدفاع، أي أميناً عاماً لها، خلفاً للواء ألبير عرنوق، استلمت منه عملي الجديد واستدعيت أحد المرؤوسين في هذه الوظيفة السيد يوسف خباز، وكنت أعرفه في السابق، وطلبت إليه تبليغ كبار الموظفين ورؤساء الفروع المجيء للتعرف بهم، والاطلاع منهم على سير الأمور كل في اختصاصه ومسؤولياته، ثم أعطيتهم التوجيهات في أسلوب عملي. وكان بينهم القاضي المحترم المحامي الكبير الأستاذ عبد الجواد السرميني، مستشار وزارة الدفاع.

كانت غرفة وظيفتي مقابلة تماماً لغرفة قائد الجيش، وصلتي بوزير الدفاع الأستاذ رشاد برمدا تكاد تكون يومية، بحكم طبيعة العمل الجديد، وكنت على علاقة حميمة مع هذا الوزير الطيب من السابق.

زارني مسلمين مرحبين مدراء المؤسسات ذات الارتباط بوظيفتي وهم مدير مؤسسة معامل الدفاع العميد شطا، ومدير الطيران المدني المهندس دملج، ومدير مؤسسة الطيران السورية العميد كراوي، ومدير المؤسسة التعاونية العسكرية العميد سيد درويش، ومدير الموانىء والمنائر العقيد لوستان، ومدير مكتب مقاطعة «اسرائيل» العقيد هشام العظم.

كما قَدِم إليّ العميد زهير عقيل بناء على طلبي، وكان من ضباط الثورة، وأعطيته رسالة رجاني تسليمها إليه العميد كيال، وهما زميلان في سلاح الطيران، ليسعى إلى نقله من وزارة الدفاع إلى وزارة الخارجية، وقد نال مراده، وبقي في محله بالسفارة السورية ببراغ كدبلوماسي بعد أن كان ملحقاً عسكرياً فيها.

وكثيراً ما أتاني بعض الرفاق والأصدقاء إلى داري أو أثناء الدوام إلى مكتبي وسمعت منهم العجب العجاب عما يدور في مقر قيادة الجيش وفي القطعات المحاربة مما لا يسر ولا يسعد، وينذر بشر مستطير، فكنت أسمع ولا أجيب لاعتبارات خاصة.

بعد أيام من عودتي واستلامي منصبي الجديد توفي السياسي السوري العربي العظيم

فارس الخوري، اشتركت بتشييعه باسم وزارة الدفاع، وكان ذلك في الأيام الأولى من كانون الثاني عام ١٩٦٢، وكان مأتماً حافلاً ضم كرام الشخصيات السورية لما للفقيد من مكانة علمية وسياسية ووطنية.

بعض الذي سمعته من ثقات:

كانت حكومة الإنفصال الأولى برئاسة الدكتور مأمون الكزبري قررت إجراء انتخابات نيابية واستفتاء على دستور جديد للجمهورية العربية السورية، وحددت لذلك اليوم الأول من شهر كانون الأول عام ١٩٦١، وذلك لإضفاء الصفة الشرعية على العهد الجديد وعلى الحكم والأوضاع السياسية بعد فصل سورية عن الجمهورية العربية المتحدة. على أن يتقدم الراغبون بالترشيح لها اعتباراً من ٦١/١١/١٥ لغاية ٦١/١١/٢١.

كان اختصار هذه المدة مدعاة للتساؤل وكان مديرُ هذه الانتخابات موفق عصاصة يساعده زهير عقيل وعبد الكريم النحلاوي وحيدر الكزبري وعاطف برقاوي مدير الدعاية والأنباء وبإشراف وتوجيه من الدكتور الكزبري الذي كان يساير ويخطط للوصول إلى رئاسة الجمهورية.

بينما كان ضباط الثورة وبعض رجال الحكم والناس في معركة الانتخابات، تقدم إلى مجلس «قيادة الثورة»، أحد ضباط شعبة المخابرات، (العقيد شرف زعبلاوي)، بتقرير يتهم فيه المقدم حيدر الكزبري بأنه قبض أموالاً من ملك الأردن من أجل هذا الانفصال.

ألقي القبض على حيدر وأودع السجن مساء ٦١/١١/٢٠ انتظاراً لمحاكمته، وهدمت خيامه التي كان قد نصبها في ساحة الأمويين بدمشق بالقرب من مقر قيادة الجيش لحراسته من أي غادر وليهرع إلى حضور مجلس قيادة الثورة بدون تأخير عند كل طلب. وليقدم القهوة المرة إلى كل زائر ومُبارِك.

تمكن حيدر من حراسة هذا المقر إلى حين، دون أن يتمكن من حراسة نفسه من أعماله ومن رفاقه الثوريين.

ثم أُلقي القبض على شقيقه خلوصي وآخرين بالتهمة عينها دون اعتراض أو التفوه بكلمة واحدة من دولة الرئيس أو من أحد الرفاق الثوريين.

كيفية اعتقال حيدر الكزبري:

مساء ٦١/١١/٢٠ دخل رئيس الشرطة العسكرية المقدم فخري عمر نادي الشرق بدمشق حيث يقضي وجهاء القوم القدامى والجدد ليالي أنسهم وسمرهم، وكان بينهم

ليلتقذ، المقدم حيدر الكزبري. تقدم منه النادل وأبلغه رغبة المقدم عمر بالتحدث إليه، الذي أبلغه همساً بأن عبد الحميدالسراج نزيل سجن المزة العسكري مشرف على الهلاك بسبب إضرابه عن الطعام منذ أيام، ويخشون على حياته، وأنه الوحيد الذي يستطيع إقناعه باستئناف تناول الطعام.

تأثر حيدر لهذا الخبر، وكان مفعول ما تناوله من أقداح قد لعب برأسه، لذلك تحمس وطلب إلى توفيق الحبوباتي، صاحب هذا النادي، أن يُحضِّر له طعاماً مختاراً وفواكه ممتازة وشراباً روحياً يليق بالصديق العزيز، والحبوباتي مشهود له بهذا المجال، فوضعها بالسيارة التي كان يقودها فخري عمر وصعد حيدر إلى جانبه، دون نسيان إخبار رفاق الأنس بأنه سيعود بعد قليل.

اتجها معاً إلى سجن المزة، ذي الأنوار الداخلية الضعيفة والأبواب الحديدية العملاقة الموصدة تحت الحراسة، دونها أية حراسة أخرى. وسارت خلفهما سيارة مليئة بالحراس المدججين بالسلاح لأن الأبطال الميامين زعماء الوطن المخلصين، بحاجة دوماً إلى حراس من أبناء الشعب الغادر، وأن عناية الله ولطفه غير كافية بالنسبة لهم.

وقفت السيارات أمام المدخل الرئيسي لسجن المزة وترجل من أحداها البطلان، وحملة الطعام والشراب، وفتحت الأبواب، وباب يفتح وآخر يغلق إلى أن وصلوا إلى زنزانة - غرفة مفردة صغيرة - قيل للكزبري بأن السراج قابع في إحدى زواياها بدون حراك.

تقدم الزعيم الطيب وبلهفة لا تعادلها لهفة لإنقاذ المشرف على الموت، ولما أصبح داخل الغرفة، وعيناه لا تريان شيئاً مما بداخلها من تأثير النشوة والفرحة بالمهمة الإنسانية، أغلق فخري الباب خلف حيدر وعاد، وعاد معه المرافقون، والسعادة تغمر نفسه لأداء مهمته بنجاح وأبلغ قائد الجيش الهمام والرفاق المخلصين، بأن الكزبري الصغير أصبح رهين المحبسين سجنه وأعماله.

طارت النشوة اللعينة وعاد سلطان العقل، وبدأ الصياح وعلت الشتائم تشق جو السجن الرهيب، دون مستجيب، فتقدم مدير السجن من ضيفه الجديد العزيز طالباً إليه التقيد بانضباط السجن لكي لا يُعرِّض شخصه لما لا يروق له، فأذعن لأنه عسكري قديم، وهكذا انتهى دوره في مجلس قيادة الثورة بخديعة من رفاق الأمس وأصبح عضواً في هيئة سجناء اليوم.

اعتقال الكزبري في مذكرات قائد الجيش:

قال زهر الدين في الصفحتين رقم ١٤٤ و ١٤٥ من مذكراته «قرر عبد الكريم

النحلاوي التخلص من حيدر الكزبري مهما كلفه الأمر. لذا عقد اجتماعاً في بيت اللواء نامق كمال حضره كل من عبد الكريم النحلاوي وموفق عصاصة ونامق كمال وعبد الغني دهمان وفيصل سري الحسيني وهشام عبد ربه ومهيب الهندي وشرف زعبلاوي وغيرهم.

إلى أن قال: «وقد ذهبت لهذا الإجتماع بصورة فجائية، عندما أخبرني أحد سائقي سيارتي في القيادة بأن مجموعة من سيارات القيادة، تقف أمام منزل اللواء نامق كمال. دخلت إلى المنزل فوجدت طاولة كبيرة تعج بأطباق الحلوى والفواكه. ولدى السؤال عن المقصود من هذا الاجتماع أفادوا بأنه يتعلق بدراسة وضع المقدم حيدر الكزبري (كان قد اعتقل) كما قالوا بأن قراراً اتخذ بخصوصه. ويتلخص هذا القرار بتكليف رئيس الشرطة العسكرية بالطلب إلى حيدر الكزبري بالذهاب إلى سجن المزة بحجة مقابلة عبد الحميد السراج المعتقل هناك وذلك بناء على رغبة هذا الأخير، ثم إيقاع الكزبري في الفخ بمجرد دخوله الغرفة التي قال له بأن السراج محجوز فيها، حيث يكمن خلف بابها ضابطان من الشرطة العسكرية، ويتوليان أمر تجريده من سلاحه واعتقاله.

ثم قال زهر الدين: «وأعلنتُ احتجاجي على هذه الطريقة وقلت: إذا كان هذا الضابط هو فعلاً خائن فما علينا إلا محاكمته علنياً، وذلك على الصعيد العسكري أو على الصعيد المدني. إذ إن اللجوء إلى الحيلة من أجل اعتقال ضابط أمر يدمغُ عناصر الثورة بالضعف والجبن، وطلبت تشكيل لجنة لهذه الغاية، تضم كافة عناصر القيادة، يُطلب إليها استدعاء حيدر إلى قاعة الاجتماع، ومواجهته بالتهم المسندة إليه ثم اتخاذ التدابير الزجرية بحقه بالإستناد إلى نتيجة التحقيق أو إحالته إلى المحكمة لتتولى أمره... مانع الحاضرون بتطبيق ما اقترحتُ وأعلموني بأن قرارهم قد نُفذ وأصبح المقدم حيدر الكزبري في سجن المزة.

«بعد اعتقال المقدم الكزبري دعا المقدم نحلاوي إلى اجتماع عقده في القيادة، وضم كافة قادة المناطق والقطعات، وتولى العقيد شرف زعبلاوي رئيس شعبة المخابرات شرح الأسباب المؤدية لاعتقال حيدر الكزبري، وقد وصفه بالخائن المتآمر مع الملك حسين من أجل القيام بحركة ٢٨/أيلول/٦١ وفصل عُرى الوحدة، كما اتهمه بقبض الأموال الطائلة لهذه الغاية.

«خرج الضباط من الاجتماع وكان منهم من صدّق ومنهم من كذّب، ولكن لم يعترض أحد على الإجراءات المتخذة من قبل القيادة». انتهى كلام زهر الدين.

هذه صورة رسمها قائد الجيش بقلمه وأهدانا إياها ليكشف لنا عن عبقريته ومكانته بين ضباطه.

١ـ قرر المقدم عبد الكريم النحلاوي أن يتخلص من المقدم كزبري أحد ضباط جيش يجلس على قمة هرمه ويقوده اللواء عبد الكريم زهر الدين، وقد نفذ النحلاوي قراره دون علم أو أذن من هذا القائد.

٢ـ عقد النحلاوي اجتماعاً حضره مع العميد عصاصة واللواء نامق والعميد دهمان والعميد حسيني والعقيد عبد ربه والعقيد هندي والعقيد زعبلاوي، حسب ما ذكر وتذكر زهر الدين.

ضابط برتبة مقدم دعا إلى اجتماع ضم بعض كبار الضباط وكلهم أكبر منه رتبة وأعلى مركزاً ليتخذ قراراً خطيراً وقد اتخذه، والسؤال الذي يطرح نفسه من هو قائد هذا الجيش النحلاوي المقدم، أم زهر الدين اللواء؟

كيف يجوز لزهر الدين، بعد هذه الأقوال التي صدرت عنه، بأن يقول عن نفسه بأنه كان قائداً للجيش؟ لماذا لم يسم الأشياء باسمائها؟ ويقول عن شخصه بأنه كان ورقة تين.

٣ـ قائد جيش دخل بيتاً لم يُدع إليه، ووجد طاولة تعج بأطباق الحلوى والفواكه، وسأل عن سبب الاجتماع لأن ما شاهده لم يُفهمه بأنه على طعام، وبعد أن تمتع بما لذّ وطاب، أخبروه بما اتخذوه ونفذوه بحق أحد ضباط جيشه.

أليست هذه صورة تعيسة من صور ذلك الجيش؟

٤ـ يقول زهر الدين بأنه أعلن احتجاجه على الأسلوب الذي اتبع وطلب تشكيل لجنة لبحث أمر الكزبري وقد مانع الحاضرون اقتراحه، وأعلموه بأن قرارهم قد نُفِّذ (هكذا).

قائد جيش لم يلتفت ضباطه إلى احتجاجه ولم يأبهوا بطلبه، ومانعوا في اقتراحه، وأعلموه بتنفيذ ما قرروا تنفيذه قبل مجيئه وإعلامه. فهل هذا هو قائد جيش بنظر هؤلاء المرؤوسين؟

٥ـ دعا النحلاوي بعد اعتقال الكزبري إلى اجتماع في مقر قيادة الجيش، ضم كافة قادة المناطق وقطعات الجيش وتولى الزعبلاوي الشرح، ووصف المعتقل، قبل إدانته والحكم عليه، بأنه خائن متآمر قبض الأموال من الخارج، ثمناً للقضاء على وحدة الأمة.

إذاصحت هذه الأقوال التي سطرها زهر الدين بيده ونشرها بمذكراته، ألا تدل على مدى تردي أمور الجيش في زمانه؟

إنني أعتقد بأنه جانب الحقيقة في معظم ما ادعى وقال، وغايته الحصول على براءة

من حيدر الكزبري الذي له عليه أيادٍ بيضاء في زمن الضراء.

في الصفحة ١٤٧ من المذكرات يقول زهر الدين:

«بعد استجواب المقدم حيدر الكزبري بصورة قانونية في سجن المزة اتضح بأنه بريء من كافة التهم التي وجهت إليه. وطلب قاضي التحقيق إخلاء سبيله، غير أن النحلاوي لم يوافق على هذا الإخلاء إلا بعد انتهاء الانتخابات. كما أقنع لجنة الضباط بوجوب تسريح حيدر الكزبري من الجيش وكان ذلك».

كلام يتطلب الإحالة إلى القضاء ولا أجد له جواباً سوى أن قائد الجيش يعترف بأنه ولجنة الضباط كانوا ألعوبة بيد النحلاوي يوم حادثة سجن حيدر، باتهام أثبت التحقيق القضائي بطلانه، وبقي في السجن رغم قرار إخلاء سبيله، لأن النحلاوي لم يوافق على تنفيذ قرار قاضي التحقيق.

فما هي الإجراءات التي اتخذها قائد الجيش، بحق هؤلاء الأخيار أو الأشرار وعلى رأسهم الزعبلاوي والنحلاوي اللذين قاما بهذه الأعمال؟

إن حيدر حسب أقوال زهر الدين سُجن غدراً خلافاًلكل قانون، ثم صدر أمر بالإفراج عنه، ومع ذلك لم يفرج عنه، لأن النحلاوي رفض هذا الإفراج إلا بعد انتهاء الانتخابات، فمن هو المسؤول عن كل هذه الجرائم في الجيش؟ من يقرأ مذكرات زهر الدين بهدوء، يجد أن صاحبها ارتكب كثيراً من الجرائم، ثم استصدر غير مرة، قوانين عفو مستغلاً منصب قيادة الجيش وبزته العسكرية، لينأى عن المحاسبة، وزجه بالسجن على جرائمه المعروفة والتي أعلن بنفسه عنها أو عن بعضها بقلمه بالذات.

وأرجو أن لا يعتقد أحد بأن جميع قادة الجيش السابقين كانوا على هذا المستوى، أذكر عند الإعلان عن مؤامرة ستوت شيشكلي حسيني، أن الضباط المهيمنين على الجيش طلبوا من قائد الجيش اللواء توفيق نظام الدين ومعاونه اللواء عزيز عبد الكريم، تسريح خصومهم من الضباط استغلالاً لهذه المناسبة، فرفضا بإصرار دون تحقيق ومحاكمة، وفضلا الاستقالة والذهاب إلى داريهما، احتراماً لشخصيهما، لكي لا يرتكبا مثل هذه الأعمال، واستلم من بعدهما فوراً قيادة الجيش اللواء عفيف البزري يعاونه العميد أمين نفوري، ثم تم تسريح الخصوم بدون محاكمة أو تحقيق.

إقالة مأمون الكزبري وجزاء سنمّار:

في اليوم التالي لاعتقال حيدر أي في ٦١/١١/٢١ استدعى اللواء زهر الدين الدكتور مأمون وأجبره على تقديم استقالته من رئاسة الوزارة تحت التهديد بالقتل، وأنه غير مسؤول

إن حصل، وفق ما جاء في الصفحة ١٤٧ من مذكرات زهر الدين، واستلم رئاسة الوزارة من بعده الدكتور عزت النص، لمتابعة الإنتخابات وإنهائها حسب الخطة الجديدة.

استلم الكزبري الوزارة في اليوم الثاني من الإنفصال، واستطاع أن يُعيد بناء القطر السوري سياسياً بيد خبيرة، بعد أن عملت به فترة الوحدة تذويباً في الكيان المصري، كما تمكن من تفجير آمال الشعب بعودة الحياة الديمقراطية والحصول على تأييد الزعماء بعد الوعد بإجراء انتخابات نزيهة، وقد نجح بمقدار، ثم دفع الغُرم الذي فرضته عليه طغمة ضباط الإنفصال، بتدخلها بكل أمور الدولة، وهو في منتصف الطريق، أقدم مؤيدوه بالأمس على إقالته وسحب البساط من تحته في ٦١/١١/٢١، بعد شهر واحد واثنين وعشرين يوماً من تسليمه الحكم.

سير عملية الانتخابات النيابية:

صباح ١٩٦١/١٢/١ أقبل المواطنون على صناديق الانتخابات للإدلاء بأصواتهم للمرشحين والتصويت على الدستور المطروح. ثم أرسلت إلى مراكز المحافظات ليجري حصرها بأسماء المحظوظين. وقد استمرت هذه العملية بين الفتح والعدّ ثلاثة أيام بلياليها، مما أحنق بعض المرشحين وعلت أصواتهم بأن بعض الصناديق قد بُدّل وكذلك أوراق الإقتراع، وأن مبالغة حصلت في تعداد بعض الأصوات لصالح الموعودين بدخول الندوة النيابية وتقليل في عدد أصوات الذين محظور عليهم تخطّي عتباتها وأن المغريات المادية قد لعبت دورها.

أخذ المواطنون يرددون أسماء المدعومين أو المرضي عنهم من ضباط الثورة، وأن بعضهم فاز بعدد من الأصوات يزيد على عشرات الأضعاف من أصوات الذين يعرفونهم أو سمعوا بأسمائهم من ذي قبل، وكانت النتائج فيها نشاز وتناقض، وتحاكي الغرابة والاستهجان. وإني لا أستطيع حصر أسماء الذين جرى التزوير لصالحهم أو ضدهم، لأني كنت بعيداً عن سورية يوم الانتخابات، ولكني أجزم بحصول تزوير فيها لأنني فوتحت به من كبار المسؤولين عنها، ورفضت المشاركة والموافقة عليه، كما أن خطة التزوير شابها كثير من الفشل، لما طرأ عليها قبل أيام وخاصة بعد إقالة الكزبري الكبير وسجن الكزبري الصغير، وقد اعترف به اللواء زهر الدين بأنه علم به مؤخراً رغم أنه كان من أركانه وبمعرفته منذ الساعات الأولى التي تقرر فيها هذا التزوير وإني شاهد عليه.

كانت فوضى هذه الانتخابات بشكل لم يسبق له مثيل في سورية، فقد اختلطت صناديق الناخبين بالصناديق التي ملأها المزورون في بعض المحافظات، (دمشق وحمص

وحلب)، ولم يعد التفريق بينها ممكناً، كما صوت الأموات قبل الأحياء في غيرها، عندما ظهر أن عدد أوراق الانتخاب يزيد على عدد الأحياء المعلن عنهم في الجداول الانتخابية، واستبدلت الصناديق بين صياح الممثلين فكانت مهزلة المهازل.

كما اعترف زهر الدين في الصفحة ١٥٢ من مذكراته عندما قال: «اجتمع مجلس القيادة واستعرض شخصيات البلاد لانتقاء (هكذا بكل بساطة) الصالح منهم لتبوء مراكز الرئاسات الثلاثة وهي: رئاسة الجمهورية، ورئاسة المجلس النيابي ورئاسة الوزارة الدستورية الأولى.

«بالنسبة لرئاسة الجمهورية قررت القيادة إسنادها إلى الأستاذ رشدي كيخيا، وفي حال اعتذاره فإلى الدكتور ناظم القدسي، أما لرئاسة المجلس النيابي فقد رشحتْ (كذا) الأستاذ سعيد الغزي، وفيما يتعلق برئاسة مجلس الوزراء فلم تحدد شخصاً معيناً، وإنما وضعت ڤيتو على كل من صبري العسلي ومعروف الدواليبي ومأمون الكزبري وخالد العظم».

مجلس القيادة العسكري كان يتألف من رئيس (شكلي) هو اللواء زهر الدين ومن العمداء فيصل سري الحسيني وعبد الغني دهمان وموفق عصاصة وزهير عقيل ونور الله حج إبراهيم ومن العقيدين محمد منصور وعبد الكريم النحلاوي، الذي كان الكل بالكل، ليس بسبب عبقريته وشخصيته، بل بسبب الدعم الذي كان يلقاه من صغار الضباط، رفاق دورته، ومن المقدم حيدر الكزبري (قبل سجنه)، وأعضاء هذا المجلس ليسوا على وفاق بشيء، وهم من مشارب شتى وتفكير مختلف لذلك قضى بعضهم على بعضهم الآخر.

تصور أيها القارىء الدرجة التي هبطت إليها أخطر أمور الدولة أيام الإنفصال. فهذه المجموعة:

١ـ أشرفتْ على الإنتخابات وأخرجتها بالتزوير من دون توفيق باعترافها.

٢ـ قررت إسناد رئاسة الجمهورية إلى السيد رشدي كيخيا وإن لم يكن فليكن بديله الدكتور ناظم القدسي رغم الفوارق الكبيرة بينهما، فتولاها الثاني ليس بسبب بأس هذه المجموعة وسلامة تخطيطها بل بسبب أصوات النواب الحرة يوم الانتخاب التي صوتت له.

٣ـ رشحتْ السيد سعيد الغزي لرئاسة المجلس النيابي وذلك بفرضه على نواب الأمة بلسان مندوبها موفق عصاصة، فلم يعيروا كلامه اهتماماً وانتخبوا الدكتور مأمون الكزبري بدلاً عنه.

٤ـ لم تحدد شخصاً معيناً لرئاسة الوزارة واكتفت بوضع (ڤيتو) اعتراض على أن

يتسلمها أحد أربعة من كبار رجال الدولة والرئاسة والسياسة فاستلمها أحدهم وهو الدكتور معروف الدواليبي رغم اعتراضهم عليه.

ومعروف دستورياً بأن هذه الرئاسات الثلاث لا تتطلب ترشيحاً من أحد لذاته، لأن المجلس النيابي هو سيد نفسه في انتخاب الصالح من المواطنين لها.

سبق لزهر الدين أن نفى عن نفسه الإشتراك بتزوير هذه الانتخابات، ثم دمغ نفسه به من حيث لا يعي، عندما ترأس مجلس القيادة لانتقاء أشخاص للرئاسات الثلاث في البلاد، ولكن بدون توفيق أو نجاح، أليس هذا دليلاً على التدخل والتزوير؟

يتابع زهر الدين كلامه في الصفحة ١٥٣ من مذكراته بقوله:

«قررت القيادة إيفاد موفق عصاصة وسهيل عشي إلى حلب لمفاوضة السيد رشدي كيخيا أو ناظم القدسي باسم القيادة، من أجل تسلم رئاسة الجمهورية وذهب المذكوران وانضم إليهما العميد مسلم صباغ قائد منطقة حلب.

«اعتذر رشدي كيخيا عن قبول أي منصب حكومي ورشح الدكتور ناظم القدسي للرئاسة الأولى، الذي أبدى إستعداده وموافقته التامة، على تسلم رئاسة الجمهورية العربية السورية في هذا العهد».

قال لي السيد رشدي كيخيا شخصياً بأنه رفض منصب رئاسة الجمهورية في عهدين، فقلت له لو قبلت لغيرت مجرى التاريخ السوري، فقال لي:

«ليس عندي حد وسط إما أن أكون رئيساً بكل ما في الكلمة من معنى، وسلطتي لا تخضع لهيمنة أحد، وسلطة دستورية مستقلة تامة، وإلا فلا، وتدخل العسكر في شؤون الدولة، مرفوض عندي، لذا ابتعدت عن أعلى سلطة بالدولة غير آسف عليها».

لقد كان رحمه الله صلباً عنيداً مستقيماً، وبعد نضال طويل عاش آخر أيامه في لبنان مشرداً عن وطنه، وكان في قبرص عندما وافته المنية ودفن فيها.

يتابع زهر الدين كلامه في مذكراته بقوله:

«عادت اللجنة وأطلعتني على الموضوع، اتصلتُ بالعميد مسلم وطلبت إليه أن يرجو القدسي الحضور إلى دمشق لمقابلتنا بالقيادة وذلك حتماً قبل انعقاد الجلسة الأولى للمجلس النيابي المنتخب.

«أتى الدكتور قدسي إلى دمشق في الوقت المناسب، ونزل في أحد فنادقها، ثم اتصل بنا مبدياً استعداده للمقابلة، أرسلنا سيارة أتت به، وقد حضر هذه الجلسة أكثر عناصر القيادة أذكر منهم عصاصة والنحلاوي ونامق... وافق الدكتور قدسي على اقتراحنا بالرئاسة

الثانية والثالثة... ثم انصرف وباشر بالنشاط الذي وعد به. كما قررت القيادة دعوة أعضاء مجلس النواب إلى حفلة تقام بنادي الضباط لتتمكن فئة من الضباط من الاتصال إفرادياً بالنواب من أجل الإجماع على انتخاب القدسي لرئاسة الجمهورية وسعيد الغزي لمنصب رئاسة مجلس النواب».

«كُلف العميد عصاصة بمهمة الدعاية في نادي الضباط وتُرك له حق اختيار من يود التعاون معهم من الضباط في هذه المهمة».

التأم المجلس النيابي بجميع أعضائه في ٦١/١٢/١٢ برئاسة أكبرهم سناً، النائب سعيد الغزي وحضر أعضاء القيادة العسكرية هذه الجلسة.

جرت الانتخابات ففاز برئاسة المجلس «الدكتور مأمون الكزبري» بـ ١١٤ صوتاً ونال السيد «سعيد السيد» ٤٧ صوتاً كما نال مرشح القيادة العسكرية السيد «سعيد الغزي» ثمانية أصوات فقط. وهكذا أعلن فوز الكزبري برئاسة السلطة التشريعية في البلاد رغم الفيتو عليه من العسكر أصحاب البأس الشديد.

يعلق زهر الدين على هذه النتيجة في الصفحة ١٥٩ من مذكراته بأنه شم رائحةَ الغدرِ والطعنة الأولى من القدسي وأنه انسحب من هذه الجلسة غاضباً ولا يوفر في هذا الاتهام شريكه موفق عصاصة دون جرأةٍ على محاسبته وهو قائد جيش، وعصاصة أحد ضباطه.

كما برهنت هذه النتيجة على حرية ضمير النواب، وعدم تأثرهم بصغار العقول، وعلى فشل موفق عصاصة في الدعاية، والتبشير.

مساء ٦١/١٢/١٣ حضر إلى بيت خالد العظم السادة النواب معروف الدواليبي، مأمون الكزبري، أكرم الحوراني وغيرهم ليقنعوه بإعلان عزوفه عن منصب رئاسة الجمهورية وأن ينادي به للدكتور ناظم القدسي، قبل البدء بالتصويت الذي تقرر أن يكون صباح الغد في ٦١/١٢/١٤ ليفوز القدسي بشبه إجماع حفاظاً على سلامة العهد، المهدد من خصوم كثيرين، فوافقهم.

صباح ٦١/١٢/١٤ حضر الدكتور دواليبي إلى بيت العظم واصطحبه إلى الندوة النيابية حيث جرت انتخابات الرئاسة الأولى في البلاد ففاز بها الدكتور قدسي بـ ١٥٣ صوتاً من أصل ١٧٠ صوتاً.

انتخاب الدكتور ناظم القدسي رئيساً للجمهورية

وهكذا أصبح الدكتور ناظم القدسي أول رئيس للجمهورية العربية السورية في عهد الإنفصال بدءاً من ٦١/١٢/١٤ وبقي فيها لغاية ٨/أذار/٦٣ سجن خلالها من ٦٢/٣/٢٨

إلى ٦٢/٤/١٢ بغدر من بعض ضباط الانفصال الذين كانوا متسلطين على أمور الدولة. ثم سجن ثانية بعدها بأيدي غيرهم.

وزارة الدكتور معروف الدواليبي:

ابتدأ فخامةُ رئيس الجمهورية الدكتور ناظم القدسي بعد انتخابه بإجراء المشاورات النيابية مع رؤساء الكتل وأعضائها لتشكيل أول وزارة دستورية في عهد الإنفصال، تردد اسم الأستاذ سعيد الغزي مدعوماً من العسكر وقيادة الجيش بعد فشله برئاسة مجلس النواب، كما ورد اسم الأستاذ ليون زمريا مؤيداً من بعض النواب، والدكتور معروف الدواليبي مؤيداً من أكثريتهم، وعليه فيتو من الجيش.

تجاه الأمر الواقع والإصرار من النواب عليه لم يجد رئيس الجمهورية مناصاً من تكليفه بتشكيل الوزارة التي شكلها في ١٩٦١/١٢/٢٢ على النحو التالي:

الدكتور معروف الدواليبي للرئاسة والخارجية، جلال السيد نائباً للرئيس ووزيراً للزراعة، رشاد برمدا للدفاع والتربية والتعليم، عدنان القوتلي للاقتصاد، رشيد الدقر للمالية، أحمد قنبر للداخلية، محمد بكري قباني للإصلاح الزراعي، محمد عابدين للعمل والشؤون الاجتماعية، سهيل الخوري للبلدية والقروية، أحمد علي كامل للمواصلات، فؤاد عادل للثقافة والإرشاد والإعلام، عبد الرحمن الهندي للصناعة، محمود العظم للصحة.

تقدمت هذه الوزارة ببيانها الوزاري إلى المجلس النيابي ونالت الثقة بـ ١٣١ صوتاً. وقد اعتبر اللواء زهر الدين مدفوعاً من صغار الضباط بأن هذا التشكيل والثقة طعن لرغبة الجيش وأخذ يردد عبارات لا تصدر عن عاقل واع لمسؤلياته ومقامه.

لتوقف الاتحاد السوفييتي عن توريد المعدات العسكرية وقِطَعِ غيارها إلى سورية، بناء على طلب الجمهورية العربية المتحدة، لأن جميع ما خصّنا كان متعاقداً عليه باسمها، ولأني لم أصل إلى نتيجة ايجابية عندما ذهبت إلى براغ من أجل هذا الغرض، فقد استطاع الدكتور دواليبي بعد لأي اقناع الحكومة السوفيتية بشخص سفيرها باستقبال وفد سوري لهذه الغاية، وقد سافر وزيرُ الدفاع الأستاذ برمدا ورئيس أركان الجيش اللواء نامق مع عدد من الضباط الاختصاصيين.

تقدم هذا الوفد بطلبات كثيرة تضاهي ما يعتقدونه موجوداً عند عدوهم، ولما سئل اللواء نامق من المسؤول السوفييتي عن أسباب طلب هذه الكميات أجاب: «لأننا عازمون على الوقوف بمفردنا عند اللزوم في وجه «إسرائيل».

في المساء أقام الرئيس نيكيتا خروشوف حفلةً على شرف الوفد، وبعد عدد من أقداح

«الفوتكا» التفت إلى الأستاذ رشاد برمدا وقال له: «تسلحوا بما يضمن المحافظة على أوضاعكم الداخلية وهذا يكفي».

وقد كانت هذه العبارة موضع تساؤل واستفسار عن المقصود منها عند استقبال هذا الوفد من قبل رئيس الجمهورية في قصر الضيافة بدمشق بعد عودته من مهمته.

والدواليبي ذكي بتفكيره وتصرفاته فهو أحد أعضاء حزب الشعب البارزين، ولكنه لا يميل إلى الهاشميين، على خلاف الأكثرية من حزبه، وقد نادى بالإصلاح الزراعي من أجل الفائدة العامة لا من باب المزايدات، كما تبنى توسيع التسهيلات التربوية، وإعادة توزيع الثروة، وهذا ما جعله في طليعة التقدميين بعقل، ورفع شعار الحياد بين المعسكرين، وكان شعاره مزيداً من الأصدقاء، وفي داخل الوطن، عارض تدخل الجيش في السياسة لا كرهاً بالجيش، وإنما بدافعِ مصلحة الحكم والدولة.

الانتخابات النيابية ومطيع السمان في مذكرات زهر الدين:

في الصفحة ١٤٩ من مذكرات «زهر الدين» قال:

«جرت الإنتخاباتُ النيابية والإستفتاء على الدستور الموقت، في الموعد المحدد لهما، وتمت في جو هادىء من أي معكر للأمن، وكنت أعتقد بأن تلك الإنتخابات مثالية من حيث النزاهة والترتيب، غير أنني بعد مضي فترة بسيطة على قيام المجلس النيابي، علمت بأن تدخلاً سرياً من الجيش ومن خارجه قد لعب دوراً هاماً بالموضوع. وإني لم أتمكن من كشف هذا التدخل، لأن المخابرات لم تقدم لي شيئاً من معلوماتها كما أنني أجهل الأكثرية الساحقة من العناصر التي أتت إلي هذا المجلس».

كما قال في الصفحتين ٣٩٠ و ٣٩١ من مذكراته:

«عندما كانت القيادة تدرس موضوع الإنتخابات النيابية، اصطدم العميد مطيع السمان مع كل من عبد الكريم النحلاوي وعبد الغني دهمان وحيدر الكزبري حول بعض الأمور المتعلقة بأسلوب الإنتخابات، وهنا عادت قصة الرسالة التي بعثها السمان إلى الفريق جمال فيصل، فطلبوا إقالةَ السمان من الجيش ومحاكمته بتهمة الغش والخيانة. رفضتُ هذا الطلب وقررتُ إيفاد السمان بمهمة خارج البلاد بانتظار هدوء العاصفة.

«أُوفد السمان بمهمة ملاحقة العقود العسكرية المبرمة مع الحكومة التشيكية... ثم أوعزت للنحلاوي بإعادته... تباطأ النحلاوي بإعادة السمان... إذ لا يرغب أحد من ضباط الجيش السوري التعاون معه، وهنا قلت للنحلاوي: أرجعه وعيّنه كرئيس لديوان وزارة الدفاع... عاد السمان لاستلام مركزه الجديد مع أن فكرة تسريحه كانت شبه مختمرة.

«وعندما لاحظت القيادة ضعف اللواء فاتح باقر قائد عام قوى الأمن الداخلي، الذي عُين خلفاً للواء محمد الجراح، وعدم أهليته لإشغال هذا المركز، أخذتْ تفتش عن ضابط من الجيش لتسند إليه المنصب المذكور. فقررتْ حينئذ إسناد هذه الوظيفة إلى العميد مطيع السمان، رغماً عن أن ضباط الثورة أظهروا عدم الرضى والإرتياح لهذا الانتقاء». انتهى كلام اللواء زهر الدين.

عندما تطغى الأهواء غيرُ المتزنة على الكاتب أو المتحدث هجوماً أو دفاعاً، فإن كلامه يفقد معناه ومبناه ويهبط إلى درجة السخف والهذيان.

عرفت زهر الدين مريضاً بمرض الحقد والحسد، وبمركب النقص لعوامل كثيرة بحياته، والسعي وراء الفوائد المادية، ولو على حساب المواقف التي لا تليق بمقام، فكنت انصحه بالإبتعاد عن هذه المزالق ليطيب له العيش، وأن يكون موضوعياً، ولكن مع الأسف، لم أصل معه إلى نتيجة، وهذه أمثلة من خبايا نفسه ومن طباعه ومن تناقضاته، وكثيراً ما كان يتهم الناس، الذين يحسدهم، لينزل بهم ولكن بدون قدرة أو تحقيق غرض.

وكثيراً ما شاهدته يتودد إلى بعض الناس ويسمعهم حلو الكلام وأطيبه ثم يشتمهم ويصمهم بما ليس فيهم، بمجرد الإبتعاد عنهم، ومن يرد الوقوف على ذلك فليقرأ مذكراته ويسأل عنه وعنها المعارف وهذه أمثلة من عدوانياته وتناقضاته.

١ـ لقد عرفته المزور الأول للإنتخابات وشاهدته يجلس على رأس طاولة المزورين، وأُبعدتُ عن سورية بحضوره وبمعرفته، لكي لا أفشي سرّ تزويرها قبل إجرائها.

كيف سمح لنفسه القول بأنها كانت مثالية من حيث النزاهة، ولم يعلم بتزويرها إلا بعد قيام المجلس النيابي؟ رغم أن التخطيط للتدخل والتزوير كانا من الجيش الذي هو قائده وكانا بحضوره وقبل إجرائها.

٢ـ ادعى عدم تمكنه من كشف هذا التدخل لأن مخابراته لم تقدم له شيئاً من معلوماتها، وهذا اعتراف منه بأنه كان غير موجود دائماً بالنسبة لمرؤوسيه، يقدمون له ما يريدون ويحجبون عنه ما يشاؤون، دون اهتمام أو شعور به، رغم أهمية وخطورة ما تدخلوا به وما أخفوه عنه.

والسؤال الذي يطرح نفسه على هذا القائد، إن كان صادقاً، ما هي الإجراءات التي اتخذها فيما بعد بحق المسؤول عن هذا التدخل وبحق المسؤول الذي كتم الأخبار عنه من المخابرات، لكي لا يتكرر هذا العمل وأمثاله؟ طبعاً لا إجراء لأنه عالم بهذا التدخل

والتزوير منذ بدايته حتى نهايته، وأنه لا يجرؤ على اتخاذ موقف في وجه المتدخلين.

٣ـ ينفي عن نفسه معرفة الأكثرية الساحقة من نواب هذا المجلس، وكان الأجدر بأن ينفي معرفته بالذين دفعوا وقدموا الهدايا، والذين تم التزوير لصالحهم، لأن التزوير لا يتم بالمجان ولسواد العيون.

٤ـ عندما كانت القيادة، وهو على رأسها، تدرس موضوع الإنتخابات، اصطدم مطيع السمان مع النحلاوي والكزبري والدهمان.

الإنتخابات النيابية شأن مدني، ومسؤولية حكومة مدنية قائمة، تعهدت بإجرائها بحرية ونزاهة، والصادم والمصدوم عسكر، لا علاقة لهم بها من قريب أو بعيد، فلماذا إذن دراستهم لها وتصادمهم من أجلها؟ أليس هذا تدخلاً بها منذ البدء على خلاف ما قاله الصادق الأمين قائد الجيش بأنه علم به بعد قيام المجلس؟

ولماذا لم يكشف عن أسباب هذا الاصطدام ونوعه، فهل كان للسمان مرشحون يريد إنجاحهم؟ أم كان له خصوم يريد إسقاطهم؟ لماذا لم يتكلم اللواء زهر الدين بوضوح؟ ألأن الكلام الصريح يدينه وأمثاله من المزورين؟.

مطيع السمان لم يدخل سجن المزة بسبب الانتخابات ولا بسبب غيرها وقتها، وقد دخله اثنان من المجلس الثوري الذي كان يترأسه بعد هذا الاصطدام، وهما الكزبري والحسيني، بتهمة القبض من أجله.

٥ـ إن الرسالة التي بعث بها السمان صبيحة انقلاب الانفصال في ٦١/٩/٢٨ إلى الفريق جمال فيصل قائد الجيش الأول، ضرورية عسكرياً، وواجبة قيادياً، وهذا ما لا يعرفه اللواء زهر الدين وأمثاله، رغم النجوم التي على كتفيه وأكتافهم. وهذا دليل مادي بأني لم أكن متآمراً ولا على اتفاق مسبق مع الذين نفذوا الإنفصال.

إن من أولى مسؤوليات القائد المحافظة على الإتصال مع قائده الذي يليه، وإن كل قطع له والمحافظة على هذا القطع يعني الإستقلال والخروج على القائد الأعلى وعلى قيادته.

لقد أيقظني، كما تقدم، رئيس أركان الجيش اللواء القاضي، وطلب إليّ تحريك قطعات عسكرية كانت بأمرتي، وكذلك الفريق فيصل قائد الجيش، ثم قُطعتْ الاتصالات السلكية واللاسلكية التي كانت بيني وبينهما في ساعات خطيرة كنت أتلقى خلالها الأوامر العسكرية من أعلى مستوياتها، وأنا غريب عن أحداث دمشق، وما يجري فيها، ولم أكن من المتآمرين الانفصاليين، وهل يوجد عندي أو عند غيري طريقة للإتصال مع رؤسائي

غيرُ الإتصال الشخصي؟ أم كان عليّ الجمود دون القيام بواجبي؟

٦ـ يقول زهر الدين بأنهم طلبوا إقالتي من الجيش ومحاكمتي بتهمة الغش والخيانة، وأنه رفض هذا الطلب وقرر إيفادي بمهمة خارج البلاد.

هل هذا كلام صادق ودقيق؟ لماذا لم يرفض سجن المقدم حيدر الكزبري ومحاكمته؟ ولماذا لم يرفض سجن العميد فيصل سري الحسيني ومحاكمته؟ ولماذا لم يرسلهما بمهمة إلى الخارج لإنقاذهما كما أنقذني؟ ولماذا لم يرفض إقالة وتسريح وتشتيت أكثر من ستين ضابطاً أيام الانفصال ـ وهم في ريعان الشباب والعطاء؟

إنه يدعي الفضلَ والمنّة عليّ وهو لا يعرفهما، وإني أتألم كثيراً كلما تذكرت بأني كنت يوماً ضابطاً بجيش يجلس على قمته ضابط من هذا النوع.

٧ـ أوعز اللواء زهر الدين للنحلاوي بإعادتي من مهمتي، فتباطأ هذا، لأن أحداً لا يرغب التعاون معي لذا عيّنني رئيساً لديوان وزارة الدفاع لأكون على صلة به فقط وتحت إشرافه.

أليس هذا ما يدعو إلى الأسف لأنه لا يصدر عن عاقل يزن كلامه؟ إني على يقين بأن هذا الكلام من اختراع زهر الدين كعادته، لأني أعرف كيف كانت مواقف النحلاوي على الدوام أمامي، الذي لم يكن قادراً على خداعي، ولا على التجاوز معي، وأن هذا الكلام لإذكاء نار الفرقة والكره بين الناس.

ثم عينني رئيساً لديوان الوزارة، ـ المستودع حسب تفكيره ـ دون أن يعي بأن هذا المركز من المراكز المرموقة في العسكرية والجيش، وقد شغله من قبلي ضباط كرام أذكر منهم اللواء فوزي سلو واللواء البير عرنوق واللواء راشد كيلاني.

٨ـ لقد حماني من الإقالة والتسريح من الجيش، ومن المحاكمة بتهمة الغش والخيانة، لأني قمت بواجبي القيادي برسالتي إلى الفريق قائد الجيش الأول صباح يوم الإنفصال، دون أن يدرك بأن الذي يحمي الغشاش والخائن هو غشاش وخائن مثله.

أهكذا بكل هذه البساطة يتهمني بالغش والخيانة؟ لماذا لم يحاكموني؟ ليتهم فعلوا، لكنت رفعت البرقع عن وجوههم وكشفت للرأي العام أمرهم، ولنزعت عن أجسامهم أثواب النزاهة التي ارتدوها بالباطل يوم الانفصال وبعده.

يتهمني القائد «الشريف» على صفحات مذكراته بالغش والخيانة، وأنا وجميع أهلي بدون استثناء لم نرفع يداً تحية لمستعمر ولراياته، ولم نخدم في صفوف قواته المسلحة

مثله. ولم يقلع أحد الثوار الدروز الشجعان عين والدي، كما قلع عين... بعد إحدى معارك البطولة في جبل الدروز في الثورة السورية الكبرى عام ٢٥ـ ١٩٢٧، لأنه كان عيناً من عيون الفرنسيين على الثوار الميامين وهذا معروف من كثيرين. واسألوا أهل الذكر...

كما أن ابن شقيقتي لم تحاكمه محكمة أمن الدولة السورية كما حاكمت ابنَ شقيقته حسيبه، الملازم أول معزّى زهر الدين، وحكمت عليه لأنه كان شريكاً لإلياهو شاؤول كوهين (كامل أمين ثابت) الجاسوس الإسرائيلي الشهير، على وطني وعلى جيشي وعلى أمتي.

ولم أعط كوهين وصديقه معزى زهر الدين تصاريح لزيارة الجبهة السورية، مما مكّنه من جمع معلومات طلبتها منه «اسرائيل» بعد معركة تل النيرب في ٦٢/٣/١٧. لقد رباني والداي واحسنا تربيتي واخوتي جزاهما الله كل خير.

ومع هذا يتجرأ عليّ اللواء زهر الدين بوصمي بالغش والخيانة، وأنا من أسرة ومن محيط لا يقترفهما أبداً، مما دفعني دفعاً لأفهمه بكل تواضع، مع شديد الاعتزاز والافتخار، بأني من أسرة وعائلة ليس فيها أحد كمثل من ذكرت من محيطه، أنا من أسرة فيها عمُ والدي مصطفى وصفي باشا بنُ أبي الخير السمان القائدُ العام للثورة السورية في غوطتَيْ دمشق عام ٢٥ـ ١٩٢٧ (ص ٥٥٨ تاريخ الثورات السورية للجندي وص ٦٩ عبد الرحمن الشهبندر للدكتور عبد الله حنا وغيرهما) وأحد كبار الضباط العرب أركان حرب في الجيش العثماني وأحد مؤسسي جمعية العهد العربية زمن الترك، وكذلك شقيقه اليوزباشي محمود حمدي بن أبي الخير السمان الذي استشهد في هذه الثورة في معركة الجامع الشهيرة بقرية كفربطنا ودفن بقرية الحتيته (ص ٤٢٢ للجندي) وقد شارك معهما في هذه الثورة، شقيقُ زوجة الدكتور شهبندر، المجاهد المجلي. نزيه المؤيد، وصديقهما شقيق زوجتيهما الضابط الباسل آصف السفرجلاني.

إن القائد مصطفى وصفي السمان دفع من ماله الخاص (الأيام الحمراء الصادر عام ١٩٢٩ ص ٢٤ و٣٦ للبطل المجاهد سعيد العاص) لشراء هواتف وبعض البنادق والذخائر، كما أعطى مكافآت مالية لبعض رجاله في الثورة تخفيفاً لأعبائهم ومسؤولياتهم المادية.

كما أن صهره، زوج شقيقته الدكتور أحمد عبد الواحد، طبيب المسلخ البلدي بدمشق، والد الأستاذ عدنان، كان يرسل الخراف المذبوحة من ماله الخاص، ومعتمد بعض أهلي وكثير من كرام الدمشقيين الميسورين في إيصال تبرعاتهم وزكاة أموالهم،

لتوزيعها على بعض الثوار المحتاجين وكان هذا الدكتور يتحمل الكثير من المخاطر فداء للوطن الذي أحببناه وحلمنا بتحريره من الفرنسيين.

هذا هو البيت والمحيط الذي تربى فيه مطيع السمان الذي يتهمه عبد الكريم زهر الدين بالغش والخيانة، كما اتهم غيره على صفحات مذكراته بما ليس فيهم...، لأنني أعرفهم وما أكثر أبناء وطني الذين تربوا وعاشوا في أمثال هذا المحيط.. ولا ضرورة لمزيد.

وإذا رفت الغصون اخضراراً   فالذي أبدع الغصونَ الجذورُ

٩ـ عندما لاحظت القيادة العتيدة واللواء زهر الدين ضعف اللواء فاتح باقر وعدم أهليته لمنصب قائد عام قوى الأمن الداخلي لسورية كلها، فتشت على من يحل محله ويسدّ ثغراته، فلم تجد ويجد بين جميع ضباط الجيش وجميع ضباط قوى الأمن غير العميد مطيع السمان «الغشاش الخائن» الذي كانت فكرة تسريحه مختمرة، والذي لا يرغب أحد بالتعاون معه من رؤساء ومرؤوسين (هكذا).

فرمى قيادة قوى الأمن الداخلي بي، رغم عدم اختصاصي بها وبُعدي عنها، لأن بينها وبين اللواء زهر الدين عداوة، وأنها تليق بي لأنها تافهة، كما أشكره لأنه وقف في وجه ضباط الثورة عندما تقرر إسناد هذه الوظيفة لي ولكن متى؟ بعد أن تشتت شملهم بعد سجن الكزبري والحسيني، وإبعاد خارج البلاد، للدهمان والنحلاوي والهندي والرفاعي والعسلي وغيرهم، وتحجيم عصاصة وعقيل وحج إبراهيم. بعد أن نكبوا البلاد والعباد بسيئات أعمالهم، منها اعتقال رئيس الجمهورية الدكتور قدسي ورئيس المجلس النيابي الدكتور كزبري ورئيس الوزراء الدكتور دواليبي وآخرين زاد عددهم على خمس وثلاثين من كرام شخصيات الوطن وزعمائه ووضعوهم جميعاً في سجن المزة مع رؤساء الوزراء السابقين صبري العسلي ورشدي كيخيا ولطفي الحفار وخالد العظم لإعادة سورية إلى حكم عبد الناصر. يقول المثل يا سيادة اللواء: «إذا كنت كذوباً فكن ذكوراً».

لقد ملأ عبد الكريم زهر الدين مذكراته بعبارات وروايات لا تصدر عن قائد لأنه نعت رؤساءه جميعهم ومرؤوسيه بدون استثناء بعبارات لا تصدر عن متزن ولم يستثن قادة الأسلحة والمناطق وكبار الضباط وحتى صغارهم الذين هم بحق قادة الجيش فعلياً.

ومردّ ذلك لأنهم كانوا ينظرون إليه نظرة غير ذات مستوى وهو يعرفها ويشعر بها دون

قدرة على تبديدها أو تحسينها. لذلك ظهر حقده الدفين في مذكراته على الجميع.

مساعدة المظلومين المسرحين من الضباط:

خلال ممارساتي الوظيفية في رئاسة ديوان وزارة الدفاع كنت أمدّ يد العون قدر المستطاع بدون تردد إلى كل طالب. وقد سعيت إلى تعيين بعض الذين أصابهم ظلم التسريح من غير حق وهم في ريعان الشباب والقدرة على الإنتاج والعطاء وخاصة الطيارين منهم، فقد عينتهم في شركة الطيران السورية والآخرين في باقي مؤسسات وزارة الدفاع وغيرها من الوزارات، لكي لا يصبحوا من رواد المقاهي أو من المتسكعين في الشوارع والمنبوذين في بيوتهم عند عيالهم.

وسمحت بإذن مني وعلى مسؤوليتي بدخولهم إلى مقر قيادة الجيش لملاحقة معاملات تسريحهم وحل كثير من مشاكلهم، شعوراً مني بأداء واجب نحو زملاء كدت أن أكون بينهم، كما جاء في مذكرات زهر الدين، وقد ظلموا من صغار الضباط في عهد كان كبارهم متناحرين لا قدرة لهم على الوقوف في وجه المتسلطين.

نيهت الذين كانوا موضع تخطيط بمؤامرات غيرهم للاقصاء عن وظائفهم ومراكزهم واستبدالهم بالأصحاب والأنصار.

ولا أرى ضرورة لذكر الحوادث بأسماء أصحابها لكي لا يخطر على بال بأني أمنّ على أصحابها بما قمت به ويكفيني الشعور بالغبطة والسعادة بأداء هذا الواجب.

بعض سلوكيات زهر الدين:

١ـ جاء إلى مكتبي العميد جودت جورج معاون مدير المحاسبة ورجاني توقيع أمر صرف بمبلغ ثمانية آلاف ليرة سورية، (كان هذا من صلاحيتي كأمين عام للوزارة)، باسم اللواء زهر الدين، وكان يصرف سابقاً باسم الفريق جمال فيصل بدل إيجار سكنه ومتمماته، بموجب ثبوتيات، رفضت التوقيع لعدم وجود مستندات ولأن دار اللواء زهر الدين لا تساوي غير جزء بسيط من هذا المبلغ، وهي ملكه، وقلت له بأني على استعداد لتوقيع أمر صرف بقيمة تحاكي أجرة داره التي يسكنها، سواء كانت جارية بملكه أو مستأجرة، كلمني زهر الدين بشأنها فرفضت التوقيع بأسلوب ناعم وهو حانق.

يدعي زهر الدين في مذكراته بأنه من باب التواضع بقي في داره البسيطة عندما أصبح قائداً للجيش، ولم ينتقل إلى دار فخمة كسلفه، ولم يذكر بأن يده أو جيبه لم تكن متواضعة كداره.

وحقيقته بأنه كان يمني النفس بالإنتقال إلى دارة (ڤيلا) كان اشتراها الجيش لكبار ضيوفه في حي القصور، وكانت زوجته تأتي إليها يومياً لإعطاء التعليمات برغباتها بإنهاء عمارها بسرعة وفرشها بأفخر الأثاث لسكنهما السعيد مع نجليهما، غير أن حركة ٨/آذار/ ٦٣ كانت أسرع من تحقيق هذه الأمنية.

ب ـ زارني في داري الدكتور أحمد السمان رئيس الجامعة السورية ليطلب إليّ إقناع اللواء عبد الكريم زهر الدين بالإبتعاد عن سلوك لا يرضاه لقائد جيش، الذي أقدم على نقل نفوس ابنه فؤاد إلى محافظة الرقة النائية، التي لإبنائها ومثيلاتها تسهيلات خاصة في دخول الجامعة السورية لرفع مستوى شبابها ومساعدتهم، والذي رُفض طلب قبوله في كلية الهندسة لعدم حصوله على العلامات اللازمة ولكي لا يحتل مقعد غيره من أبناء محافظة الرقة بدون حق.

اعتذرت عن هذا التدخل وقلت له: هذا هين بسيط إذا ما قيس بغيره، وانصرف من عندي وهو يقول لا يجوز هذا التعدي على حقوق الآخرين، وخاصة الضعفاء، وكان يشفق عليهم.

ودخل ابنه فؤاد الجامعة السورية ـ كلية الهندسة ـ بدون أن تتوفر لديه شروط الدخول، واحتل مقعد أحد أبناء محافظة الرقة، وهو ليس منها أصلاً. ويقود سيارة الجيش في المجيء والانصراف من الجامعة، وكثير غيره من الطلاب ليس في جيبه إجرة سيارة باص.

ج ـ خلال وظيفتي في قوى الأمن الداخلي، زارني في مكتبي بسراي الحكومة، الأمين العام لوزارة الشؤون البلدية والقروية، السيد كمال نورالله، ليغريني بشراء قطعة أرض في منطقة المزة ـ ڤيلات ـ أطلعني عليها في خريطة كانت بيده، وأنها من عشرين مقسماً حكومياً إختص بها بعض كبار المسؤولين النافذين في الدولة، مقابل أسعار رمزية، وقد اشترى بعضها اللواء زهرالدين وفلان وفلان.... وسماهم لي، وهم من النافذين حقاً. كما كان بينهم الأمين العام «المحترم»، وشقيقه وأحد أقربائه، ولم يبق من هذه المحاضر سوى ثلاثة، وقد جاء لزيارتي حرصاً على مصلحتي ورغبة في منفعتي، لكي لا يفوتني القطار وأنا في غفلة، وأن أمثالها بيع بالمزاد العلني ورسا على كبار المتمولين والأعيان بأسعار مضاعفة أكثر من مرة.

قلت لسيادته: لماذا هذا المقسم؟

قال: لإعماره وسكنه أو بيعه.

قلت: ليس عندي مال ولا وقت من أجله.

قال: ستقوم مؤسسة الإسكان ومديرها المهندس نزير مسمار بإيجاد متعهد يقوم بالواجب.... والدفع عندما تتيسر الأمور.

قلت: شكراً شكراً على هذه الالتفاتة من الجميع.

قال: سأسجل هذا المقسم على اسمك مقابل دفعة بسيطة، وإني على يقين بوجود من سيأتي لشرائه منك مع ربح محترم بأسرع مما تتخيل.

قلت: إني أشكرك، لو كنتُ في غير هذا المكان لما فكرتَ بي ولما عرضته عليَّ.... وقد أسعى إليك من أجله، دون التفاتة منك نحوي. وإني لا أريد اليوم أن أزيد من عيوبي وأعطي سلاحاً بحق لخصومي، وقفتُ أشعاراً بانتهاء الزيارة، كما وقف هو مودعاً. وأنا أردد في سري.

ولا يقيم على ضيم يراد به   إلا الأذلان عير الحي والوتد

لدى خروجه أمرتُ بموافاتي مفصلاً عن هذه القضية ومن ثم أمرت بفتح تحقيق بها للوقوف على تفاصيلها، ومن المؤسف أنه لم يتته بوجودي.

في الصفحة ٤٥٠ من مذكرات الفريق عبد الكريم زهرالدين سأله المحقق وهو في سجن المزة.

س ٢- «لماذا استعملت سلطتك من أجل الحصول على مقسم أرض في منطقة المزة باسمك واسم كل من موفق عصاصة وخليل كلاس وأمين نفوري بأسعار رمزية؟».

ج ٢: «.... وصل طلبي إلى وزارة الشؤون البلدية والقروية التي أقرت مبدأ تخصيص المقسم المذكور... وهكذا وافقت مديرية الإسكان على تخصيص المقسم الذي أملكه والذي حددتْ سعر المتر المربع فيه بستة وثلاثين ليرة سورية. كلفت مرافقي العسكري الملازم نبيه السلطجي بملاحقة وإنجاز معاملة الدفع بعد أن أستدنت مبلغ ١٥ ألف ليرة سورية من المؤسسة التعاونية وهذا حق من حقوقي أيضاً. أما ... إذا اعتبرتم بأن السعر هو رمزي فارجوكم إعادة المبلغ واعتبار البيع لاغياً». انتهى سؤال المحقق وجواب زهر الدين عليه.

١- تقدم بالطلب بعد تخصيص المقسم له لا قبله ومن أجل تسجيله على اسمه وفق المتبع.

٢- إن الضابط المرافق العسكري ليس معقب معاملات ومقامه أرفع من هكذا تكليف.

٣- لا يحق لمن يملك داراً أخذ سلفة خمسة عشر ألف ليرة من المؤسسة التعاونية

وزهر الدين كان يملك داراً، يسكنها في حي القصاع برج الروس.

٤ـ السلفة تعطى مرة واحدة للضابط وقد أخذها يوم شراء هذه الدار التي يسكنها لكي لا يفوته ركبها.

٥ـ لا أدري السبب الذي جعله يدعي استدانة هذا المبلغ من المؤسسة مرة ثانية وخلافاً للواقع.

٦ـ من كلامه وجوابه يتضح بأنه يعرف بأن هذا السعر كان رمزياً وأراد التخلص من ورطته بطلب اعتبار البيع لاغياً ولم يخبرنا بالمصير.

ذكرني ادعاء اللواء زهر الدين تكليف مرافقه العسكري، بما هو ممنوع ومحظور، وأن له مرافق عسكري من الضباط بقصد التباهي، بحادثة قديمة وهي:

كان للعميد عبد الله عطفه، أول رئيس لأركان الجيش السوري، مرافق عسكري هو الملازم أول (العقيد الشهيد) عدنان المالكي، عند عودتهما من مهمة تفتيشية للمنطقة الوسطى والكلية العسكرية فيها، وأثناء مرورهما في مدينة النبك، طلب رئيس الأركان العامة إلى سائق سيارته الوقوف قرب بائع بطاطا، يبرودية الشهيرة، وكان على يسار سيارتهما، وعند وقوفها بالقرب منه، طلب إلى مرافقه الذي كان يجلس بجانبه وعلى يساره، إنزال زجاج باب السيارة الذي يجلس بقربه، وسأل عن سعر كيس البطاطه واشترى واحداً.

تعاون البائع والسائق العسكري ووضعاه في صندوق السيارة الحكومية.

في اليوم الثاني صباحاً تقدم المرافق العسكري بطلب نقل من هذه الوظيفة لتكليفه بفتح زجاج الباب والوقوف من أجل شراء كيس بطاطا، وكذلك تكليف السائق العسكري وهو بلباسه الرسمي بمعاونة البائع بوضع ونقل الكيس في سيارة الجيش ومن ثم إدخاله إلى بيت العميد.

قد تتراءى هذه القصة بأنها من نسج الخيال أو من المبالغة بمكان، والحقيقة أن هذا الذي حصل فعلاً ومعظم ضباط صدر الاستقلال والجلاء يعرفون هذه الحادثة.

كما تقدم الملازم مالكي إياه باقتراح إلى رئاسة الأركان العامة ـ الشعبة الأولى ـ بإلغاء وظيفة عسكري وصيف عند ضباط الجيش الوطني والتعويض عليهم مادياً بما يساعدهم على استبداله بمساعدة بيتية (خادمة) لمن يشاء، مع قوله بأن علاقة الضباط والجنود السوريين مع رؤسائهم هي أعلى مستوى وأكرم مما قد يظن بعضهم. وأن الإنضباط العام يمنع الضابط من استخدام سيارة الحكومة وكذلك جنوده لأمور خاصة

مهما كان شأنه ومقامه. ومن باب أولى عدم تكليف الضابط المرافق بهكذا أمر.

أصيب الدكتور العميد عزت الميداني بمرض وتفاقم وهدد اطفاء نور عينيه مما تطلب ابتعاثه على حساب وزارة الدفاع، إلى إنكلترا للتداوي، وقبل عودته تبدلت بعض القيادات وقويت كلمة قائد الجيش، ولانتهاء مدة الإبتعاث، المحددة بأمر الإيفاد، قبل انتهاء المعالجة، طلب المريض تمديدها بموجب ثبوتيات من طبيبه لمواصلة التداوي، رفض زهر الدين الاستجابة لضغائن سابقة بينهما نعرفها، واستمر المريض بالتداوي على نفقته بتدبر، رغم أن هذا القائد أرسل والد فلان من الضباط، وزوجة علان ووالدة ثالث للتداوي على حساب الجيش حسب مذكراته، ليمنّ عليهم بمعرض عقوقهم له في مذكراته وقد ذكر اسماءهم في الصفحة رقم ٤٥٠ من مذكراته.

وفي خلال استلامي لديوان وزارة الدفاع، وقبل أن أسمع بهذه القضية، دخل عليّ في مكتبي العميد الطبيب الميداني وهو يستهدي لسيره على عصا، ويسحبه من يده أحد أحفاده الأمر الذي آلمني.

عرضت خدماتي عليه، فطلب مساعدته بمقابلة اللواء زهر الدين، الذي سبق له رفض هذا الطلب، فاعتذرت لأن هذا عملُ غيري، ولما أَلْحف مع الشرح والرجاء تدخلت عند قائد الجيش الذي رفض مجدداً وهو يصفه بعبارات غير ذات مستوى.

انصرف العميد الطبيب فاقد البصر من عندي، وأنا أعده بمعاودة الوساطة، ولعدم وصولي إلى نتيجة إيجابية، طلبت إلى شقيقه العقيد الطبيب تحسين أن يتدبر المبلغ، وقدره بضعة آلاف من الليرات السورية، مع أخويه محمد وموفق، الميسوري الحال، وأن يدفعوه منهم لأخيهم باسم وزارة الدفاع حفاظاً على معنويات شقيقهم الأكبر وإشعاراً بأن خدماته في الجيش كانت مشكورة ولم تصطدم بجاحد.

خلاف مع رئيس مخابرات:

١ـ قيام الموظف بمأمورية خارج الحدود ومنها إلى لبنان، بحاجة إلى أمر مهمة موقع من الوزير المختص أو ممن هو مكلف بالتوقيع عنه، وذلك لحفظ حقوق الموظف عند حصول حادث ولصرف التعويض المقرر له عند عودته.

اعتادت شعبة المخابرات إرسال أوامر مهمة إيفاد لموظفيها بالعشرات إلى الوزارة لتوقيعها على بياض، وهي فارغة من ذكر اسم الموظف الموفد وجهة السفر وتاريخه وواسطة النقل وغيرها، مما قد ينجم عنه ما قد يسيء.

أعدتُ هذه الأوامر إلى مرجعها دون توقيع وبعبارة «للتقيد بالأصول»، جاءني رئيس

شعبة المخابرات العقيد محمد منصور محتجاً، فأفهمته بأني لا أوقع على بياض.

كلمني زهر الدين بالموضوع... فقلت له أين السرية؟ ما دام الإسمُ وجميع توابعه تسجل على أمر المهمة عند السفر بعد توقيعي.... لماذا لا تسجل قبله كما يقضي الأصول... والسرية على من؟ وتطلع عليها مخافر الحدود السورية واللبنانية في الذهاب والإياب، ويجري تسجيلها على سجلاتها باسم صاحبها وبعد التأكد من هويته.

قال لي: هكذا اعتادوا...!! قلت له تأكد بأن رئيس المخابرات وجميع عناصره ليسوا هم بنظري أناساً فوق البشر (سوبر مان) وتأكد بأن بعضهم بنظري دونهم بمراحل. وأنا أنظر إلى الضابط بشخصه ولا أنظر إليه من زاوية مركزه الذي لا يعنيني أبداً... ولا أوقع على بياض إطلاقاً.

٢ـ شاهدت العقيد عدنان لوستان مدير الموانيء والمنائر، ومقر عمله في اللاذقية، في ممر مكاتب قيادة الجيش، فأرسلت في طلبه وسألته عمن سمح له بمغادرة مقر عمله ومجيئه إلى دمشق، قال لي: بناء على طلب العقيد منصور. قلت له عدّ إلى عملك واستأذن بالحضور من مرجعك ولا تلجأ إلى غيره.

أتاني العقيد منصور صديقُه، ليبرر لي حضوره، وأنه يسعى لنقله إلى دمشق أميناً عاماً لوزارة البلديات تخليصاً له من وضع عائلي شائك مع عائلة موظف كبير في جمارك اللاذقية، استغربت هذه الحجة وقلت إنه سبب وجيه...!؟ وسافر ولم تتحقق الأمنية.

العقيد منصور صديقي قبل العسكرية وأثناءها وله عندي مكانة محببة وقد جاءني كصديق بزيارة بعد تركه رئاسة المخابرات وعند عودته من براغ كملحق عسكري فيها، عندما كنت قائداً للأمن الداخلي، وكنت سعيداً به كما هو، ولا أدري الأسباب التي دفعت زهر الدين إلى القول في مذكراته بأنني اختلفت مع محمد منصور، مع أنه طبيعة العمل، واختلاف الرأي لا يفسد في الودقضية، من عادة زهر الدين الاصطياد في المياه العكرة. ولكنه لم ولن ينجح معي.

جيش الأشرار محنة الأخيار والأوطان ـ سجن رئيس الجمهورية والحكومة:

صباح الأربعاء ٢٨/آذار/٦٢ أذاع راديو دمشق عملاً أحط من الخيانة وأفظع من الانتحار عندما أعلن البلاغ العسكري رقم ٢٦ وتواليه، وكان هذا الرقم لاحقاً لأرقام البلاغات التي وقفت عند آخر رقم لبلاغات أيام الانفصال الأولى وهذا نصه:

«إن القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة تحقيقاً لرغبات الشعب وحفاظاً على مكاسبه وأمنه واستقراره وحرياته التي حققها الجيش في ثورة الثامن والعشرين من أيلول سنة ١٩٦١ تعلن بأن الجيش استمراراً لهذه

الثورة قد استلم زمام الأمور في البلاد اعتباراً من صباح هذا اليوم، وهي إذ تطلب من المواطنين الخلود إلى الهدوء والسكينة والإنصراف إلى أعمالهم تحذر أن كل محاولة للإخلال بالأمن وإثارة الشغب ستقمع بمنتهى الشدة والحزم».

عند صدور هذا البلاغ كان القائد العام للجيش ما زال في داره لذا لم يصدر هذا البلاغ باسمه الشخصي أو باسمه المعنوي (القائد العام) وإنما صدر عن الهيئة المسيطرة عليه وعلى القيادة العامة للجيش.

لقد حققت قيادة الإنفصال حسب بلاغاتها السابقة كل رغبات الشعب ومكاسبه وأمنه واستقراره وحريته بواسطة جيش ثورتها في ٦١/٩/٢٨ فمن أين أتت بالجديد منها ليومهم هذا؟!

إن استمرار حفنة من الجيش بثورتها واستلام أمور البلاد وسجن المدنيين «الأشرار» يتطلب من المواطنين الفرح والأهازيج، لا الخلود إلى الهدوء والسكينة وبالتالي انصرافهم إلى أعمالهم تحت التهديد والوعيد والتحذير بالقمع الشديد.

أذاع راديو دمشق بياناً لقيادة الجيش نددت فيه بما أقدمت عليه حكومة الدكتور معروف الدواليبي والمجلس النيابي التأسيسي من تآمر واستغلال وسوء استعمال، الأمر الذي اضطرها إلى إقصاء المسؤولين عن الحكم وإبعاد العناصر المتآمرة عن السلطة (حسب منطوق البيان) وإحالتها إلى القضاء ليقول كلمته فيها، وتسليم زمام الأمور إلى حكومة موقتة تؤلف من عناصر مخلصة أمينة تحقيقاً لرغبات الشعب وحفاظاً على مكاسب الثورة ونأياً بها عن الانحراف من الإستغلال من أي كان وحماية لسورية العربية وأمانيها في الوحدة.

ثم أذاع البلاغ رقم ٢٧، ونصه:

«تغلق الحدود والمطارات والموانىء في كافة أنحاء الجمهورية العربية السورية وذلك حتى إشعار آخر».

ومن ثم البلاغات التالية:

رقم ٢٨: «لما كان المجلس التأسيسي والنيابي لم يقم بالمهمة الموكولة إليه وقد عجز عجزاً تاماً عن تحمل مسؤوليته وتوجيه الحكم، وكان همه تأمين مصالح أعضائه الشخصية (حسب البلاغ) ولم يسع سعياً صادقاً لتحقيق أهداف ثورة الثامن والعشرين من أيلول سنة ١٩٦١ التي هي أهداف ومصدر السلطات لذلك فإن القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة تعلن حل المجلس التأسيسي والنيابي اعتباراً من صدور هذا البلاغ».

رقم ٢٩: «قدم رئيس الجمهورية استقالته التالية وهذا نصها، إلى القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة، لأسباب صحية تمنعني من الاستمرار بمهام رئاسة الجمهورية، لذلك استقيل من مهام هذا المنصب دمشق في ٢٨/آذار/١٩٦٢ التوقيع ناظم القدسي. وقد قبلت هذه الاستقالة.

بلاغ رقم ٣٠ـ قدم السادة رئيس وأعضاء مجلس الوزراء استقالاتهم من مناصبهم وقد قبلت منهم جميعاً.

بلاغ رقم ٣١ـ بعد أن تم حل المجلس التأسيسي والنيابي وقبلت استقالة رئيس الجمهورية والسادة رئيس مجلس الوزراء وأعضاء مجلس الوزراء ريثما يتم تشكيل حكومة انتقالية تتولى زمام الأمور في البلاد، فإن القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة تعلن أنها تولت مهام السلطتين التشريعية والتنفيذية فيها.

بالإستناد إلى البلاغ رقم ٣١ أصدرت القيادة العامة للجيش المرسوم التالي:

مرسوم رقم (١) يؤازر القيادة العامة (ليس القائد العام) في ممارسة السلطات التنفيذية، الأمناء العامون للوزارات، ويتولى كل منهم سلطات واختصاصات الوزير في إدارة شؤون وزارته، وفقاً للأحكام النافذة وذلك بالإضافة إلى صلاحياته واختصاصاته كأمين عام لوزارته.

يعمل بهذا المرسوم ريثما يتم تشكيل الحكومة الإنتقالية وتُلغى جميع الأحكام المخالفة له.

ينشر هذا المرسوم ويبلغ من يلزم لتنفيذ أحكامه فور صدوره.

مرسم رقم (٢) إن القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة استناداً إلى البلاغ رقم ٣١ المتضمن توليها السلطتين التشريعية والتنفيذية في البلاد ولمقتضيات المصلحة ترسم ما يلي:

أولاً: يتولى قادة المناطق كافة السلطات العسكرية والمدنية في مناطقهم ويخضع لسلطتهم كافة الموظفين.

ثانياً: يُنشر هذا المرسوم ويبلغ من يلزم لتنفيذ أحكامه فور صدوره.

وكان قد تم خلال الساعات الأولى من فجر هذا اليوم الأربعاء ٦٢/٣/٢٨ اعتقال رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء وعدد كبير من كرام شخصيات القطر العاملين في السياسة والحكم الذين أفنوا زهرة شبابهم وراحتهم في خدمة أمتهم وبلادهم في أقسى ظروف الجهاد والنضال والبناء.

وبينما كانت هذه الشرذمة العسكرية ومستشارُها فريد زين الدين وأضرابه تسعى لتأليف حكومة انتقالية، يذهب وفد منها برئاسة ضابط، إلى القاهرة لتقديم الولاء والطاعة العمياء والندم على ما فات وإعلان عودة الوحدة وجمهوريتها العربية المتحدة. قام قادة المناطق العسكرية في كل من حمص وحلب واللاذقية بعصيان عسكري، خرجوا به على السلطة المتمادية في دمشق، دون معرفة نواياها، وما بيتته من أعمال واجراء.

هذه لمحة سريعة موجزة عن أحوال البلاد والعباد وتردّيها في الثامن والعشرين من آذار

وقائد الجيش، المسؤول الأول قانوناً وأصولاً عن أعمال هذه الزمرة، مسرور بما يرى ويسمع ويتقبل التهاني من المنافقين الدجالين وبينهم عملاء أتوا إليه بلسان التأييد والمباركة ليسمعوا منه ما هم بحاجة إليه لينقلوه إلى مراجعهم وحكوماتهم.

كم من الجرائم ارتكبت بحق وطننا وأمتنا بغلاف ممزق من الكذب والضحالة من بعض الصغار بتغطية من مسؤولين كبار تافهين؟

وكان معظم الذين في مقر قيادة الجيش يتحدثون ويتهامسون عما وقع ليلاً من اعتقالات وتجاوزات ويعددون اسماء المعتقلين ويسألون عن آخرين ومصيرهم، وعن الأسباب والدوافع لهذه الأحداث، فظهر بأن الإتصالات السرية والمعلنة التي جرت بين دمشق والقاهرة والتي قام بها العميد زهير عقيل والعقيد محمد منصور والرائد فائز الرفاعي ومن ثم الدكتور فريد زين الدين ونهاد القاسم وجماعته وفريق من القوميين العرب وآخرون، قد فعلت فعلتها واقنعت مَنْ بيدهم الأمر بحكم تكتلهم، وتمسك غيرهم بعسكريتهم وانضباتهم، على القيام بانقلاب عسكري يطيح بالعهد، الذي كانوا وراء قيامه وبنيانه، ليعيدوا الوحدة مع مصر من جديد، والذي وضع الخطة لهذا الحدث الخطير، فريد زين الدين، وهو درزي لبناني أصلاً وقد حصل على الجنسية السورية كما حصل على وظائف كبيرة وهامة فيها، في وزارة الإعاشة منذ أول شبابه في عهد الانتداب، وفي وزارة الخارجية قبل تمام الإستقلال، وكانت خطته بالاتفاق مع القاهرة والنحلاوي وبعض من رفاقه هي:

١ـ الإطاحة بالأوضاع الدستورية في البلاد واعتقال جميع ممثليها والقائمين عليها ومسانديهم.

٢ـ حل المجلس النيابي واعتقال النافذين من اشخاصه والبارزين من رجاله، لكي لا يتكتلوا ويقفوا داخل البلاد أو خارجها مستنكرين هذه الأعمال ويعلنوا للرأي العام العربي والعالمي شجبهم لها والوقوف في وجهها.

٣ـ تشكيل حكومة ثورية يذهب وفد منها مع ممثلين للقيادة العسكرية، إلى القاهرة حيث يعلنون إعادة الوحدة معها.

جلست في مكتبي لأتابع أعمالي وراديو الترانزيستور أمامي فلم تساعدني أعصابي. لذا ذهبت إلى مكتب اللواء نامق كمال فوجدت عنده العميد مسلم صباغ والعميد سمير جبور والعقيد عبد الكريم النحلاوي فبادرت هذا الأخير بقولي:

«إلى متى هذه المهازل؟ خربت البلد بتصرفاتك الرعناء، قمت بالانفصال دون علم أو

موافقة أحد من أصحاب الشأن، واليوم تريد إعادة الوحدة بنزوة من رأسك، فما هو مصير سجنائك من المدنيين والعسكريين إن جاء عبد الناصر؟ وباسم من تتصرف هذه التصرفات الخرقاء؟»

فانبرى له العميد مسلم بكلام جارح جداً أقله يا خائن.. يا مجرم... فتدخل اللواء نامق والعميد سمير جبور ولطفا الجو وخرج النحلاوي من الغرفة مهزوماً محبطاً، وعلى عينيه نظارته السوداء كتفكيره، وهو يهز برأسه دون اكتراث من أحد.

قال العميد سمير لا يجوز استمرار هذه الحال وهذه التصرفات بالجيش وبالوطن من قبل مجرمين يتسترون خلف قائد جيش ضعيف ولا وجود له من حيث العمل والإيجابية.

انفرط عقدنا وعدت إلى مكتبي والاذاعات العالمية تتابع أخبار سورية عن عصيان عسكري في كل من حمص وحلب واللاذقية وكانت ساعات أحلك من السواد.

وضع طائرة تحت تصرفي وسفري إلى اللاذقية:

دخل عليّ اللواء زهر الدين وطلب إليّ الذهاب إلى اللاذقية، ومعي العميد دهمان والعميد صبري السيد كما كان قد طلب إلى العميد صباغ الذهاب إلى حلب مع العميد عصاصة وضابط آخر، لاستطلاع الموقف فيهما لأن عصياناً عسكرياً وقع فيهما وفي حمص أيضاً. وقد وضُعتْ طائرتان عسكريتان تحت تصرفنا لأداء هذه المهمة.

غادرت مطار المزة بدمشق وبرفقتي العميد عبد الغني دهمان والعميد محمود صبري السيد وعند وصولنا إلى اللاذقية وبعد حديث عاجل مع قائد منطقتها العميد صالح مغربية، طلبتُ إليه جمع الضباط الموجودين في اللاذقية فوقفت فيهم متكلماً بالاتفاق مع زميليّ وقلت لهم بأننا أتينا إليكم بصفتنا ضباط قادة بهذا الجيش وليس بصفة أخرى على الإطلاق، وقد بلغ القيادة ما أنتم عليه فجئنا إليكم لاستطلاع الأسباب وسننقلها بأمانة دون ذكر الأسماء لمعالجتها بدافع الحرص على جيشنا ووطننا الذي أصبح تعيساً من تصرفات بعضنا.

فكان ملخص شكواهم بأننا لم نعد بجيش، وقد تسلطت فئة مارقة على شؤونه، في ظل قيادة ضعيفة، قامت بالانفصال دون علم أو تأييد من أحد بالداخل، ومارست أعمالاً كأننا في غابة، اعتقلت بالأمس رؤساء البلاد وقادتها بنزوة من رؤوس أعضائها، دون معرفة أهدافهم ودوافعهم وما يعلن دوماً هو لذر الرماد في العيون فقط، فإما عودة إلى الشرعية أو نحن على هذه الحال مع باقي المناطق إلى أن يقضي الله أمراً كان مفعولاً.

ولما سألت مع زميلي، قائد المنطقة على انفراد، عن ميول وأهواء القيمين على

العصيان، أجاب بأنهم عناصر ناصرية وبعثية واشتراكية يجمع بينهم كرههم لقيادة الجيش والنافذين فيها، وقد تعززت هذه الفكرة عندي عندما ذهبتُ إلى حمص للغرض نفسه كما أن القاهرة كانت متفقة بآن واحد، مع عبد الكريم النحلاوي على هذه الحركة، ومع جاسم علوان، الذي ضرب ضربته أيضاً دون علم أحدهما بالآخر الأمر الذي سبب فشَلَهما.

عدنا إلى دمشق وكان في الطائرة ضابط برتبة ملازم أول مقيد اليدين بالحديد اسمه (ر.ق) ولما أعترضتُ على هذا التقييد قال لي قائد المنطقة، هذا بطلب من النحلاوي، ولكوني لم أستجب إلى طلبه فقد اتصل بي زهر الدين وطلب إليّ الطلب نفسه، وأنا لا أعرف لهذا سبباً حتى الآن.

كما عاد العميد مسلم يرافقه العميد عصاصة من مهمته، واجتمعنا مساءً في مكتب قائد الجيش بحضور اللواء نامق واللواء وديع، وكانت نتيجة استطلاعاتنا واحدة تحديداً ولم يأنس بها قائدا الجيش ورئيس الأركان العامة.

وفي هذا اليوم بالذات سبق أن قام عاطف برقاوي مدير الدعاية والأنباء بكتابة بيان بالأحداث، تلاه اللواء عبد الكريم زهر الدين في مؤتمر صحفي عقده في نادي الضباط بدمشق. وبعد تلاوته أخذ الحاضرون يرثون لحال هذا الوطن بهذا الجيش.

رغب بعض الصحفيين بتوجيه أسئلة إلى قائد الجيش فاعتذر البرقاوي عنه وأومأ إليه بالإنسحاب وخرجا أمام الحاضرين.

لاستفحال أمر العصيان وانتشاره إلى باقي المناطق فقد اقترح اللواء مقعبري عقد اجتماع عام في قاعة المالكي لسماع نتيجة الإستطلاع وإيجاد حل بدلاً من الجمود، فعقد، وقد حضره اللواء قائد الجيش والألوية نامق كمال وديع مقعبري ومخائيل ورد وألبير عرنوق وأنور مصري ومن العمداء مسلم صباغ وسمير جبور ومحمود صبري السيد وموفق عصاصة وعبد الغني دهمان وزهير عقيل وممدوح جابر وهاشم هاشم آغا ووهيب رفاعي ومطيع السمان وكثير من العقداء والمقدمين، وقد زاد عدد الحضور على الستين من الضباط وجلّهم لا قطعات محاربة بأمرتهم وجميعهم من حامية دمشق.

الدعوة إلى مؤتمر حمص:

اعتلى منصة الاجتماع قائد الجيش وجلس في الصف الأول الألوية وخلفهم العمداء والعقداء وهكذا... ثم أعلن اللواء زهر الدين بأن هذا الاجتماع لمعالجة الموقف ولسماع نتيجة الاستطلاع في المناطق ووضع الحلول للخلاص مما نحن فيه.

رويت أنا نتيجة مهمتنا في اللاذقية بحضور زميلي كما روى العميد صباغ نتيجة مهمته فرد علينا زهر الدين بقوله: «بأن العصيان في كل من حمص وحلب واللاذقية بتحريض ودفع تآمري من عبد الحميد غالب سفير عبد الناصر في بيروت»، ولما طال الجدل والنقاش استأذنتُ الكلام مجدداً بقولي: «إننا لم ننف تآمر مَنْ قلت على كياننا، كما أن الاتصال من خلف الحكومة المدنية، بين بعض من الضباط وبين القاهرة معروف من الجميع، وهذا ما أضعف الحكومة والقيادة العسكرية معاً، وشجع الآخرين على التحرك والتآمر منذ حين، كما أن التجاوزات من صغار الضباط على كبارهم في ظل قيادة غير حكيمة أوجدت في النفوس الضغائن، وأن الذي فجر عصيان اليوم هو اعتقال رجال الدولة والحكومة وزجهم في السجون من قبل هؤلاء القلة والصغار، دون معرفة الأسباب الحقيقية أو وجود مبرر لها.

لهذا وقبل أن نخطو خطوة غير حكيمة، ولأن هذا الشعب أمسى لا يملك من أمره شيئاً، مع الأسف الشديد، وأصبح كلام الفصل في كل أموره، بأفواه الذين بيدهم الأسلحة، بعد أن ارتدوا بزاتهم العسكرية ووضعوا النجوم على أكتافهم، وأخذوا ينظرون إلى الناس كأنهم قطيع من الغنم، وإلى الوطن كأنه مزرعة من مخلفات آبائهم، هم أصحاب الحق والشأن فيه دون الغير، فإني اقترح بعد أن خرج الأمر من يدنا نحن الجالسين في هذا المبنى، عقد مؤتمر عسكري عام لقادة المناطق والقطعات المسلحة الفعالة الذين يستطيعون فرض ارادتهم ودعم رأيهم بسلاحهم، وفرض قرارهم بدباباتهم وإسماع أصواتهم بمدافعهم وطياراتهم، وليكن عقده في مدينة حمص، لتوسطها في سورية، لنقف فيه على أسباب هذه العصيانات ونتصرف على هديها وعلى ضوء ما سيظهر، لكي لا تتفاقم الأخطار أكثر مما هي عليه. ويكون قرارنا بالإجماع ومن يخرج عليه يكون خروجه على الأكثرية وعلاجه بأيديها.

رفعت الأيدي وترددت كلمات التأييد فقال زهر الدين: «تفضل» وهو يشير بيده إلى هاتف الغرفة الموجود في زاوية الصالة من خلفنا، من أجل الدعوة بالهاتف إلى الاجتماع الذي اقترحته.

كان النحلاوي يجلس خلفي تماماً، ولم أنتبه إليه سابقاً، فسحب بلطف طرف سترتي ليلفتني إليه مع قوله: «لقد دمرتنا يا سيدي» فدفعتُ يده بيدي دون جواب مني.

قمت إلى الهاتف، أمام الجميع وبحضورهم، وطلبت من عامل المقسم وصلي بقادة المناطق تباعاً وأبلغتهم اجتماعاً يعقد لممثليهم غداً مساء في الساعة الخامسة بنادي ضباط حمص، للتداول في أمور الجيش وتنفيذ قرار الإجماع

إن قول زهر الدين في الصفحة ٢١٢ من مذكراته بأنه اتصل هاتفياً بقائد منطقة حمص وأنه أبلغه بأنه سيوعز بعقد مؤتمر عسكري فيها، هو ادعاء باطل لا يؤيده واقع مع الأسف، والحقيقة كما تقدم ولم يكن له من مؤتمر حمص، سوى شرف توقيع الأوامر الخطية فيه، وتسجيل أسماء ممثلي المناطق والقطعات والأسلحة فيه بناء على اقتراح رؤسائهم هاتفياً وكان ذلك في مكتبه وأمامنا. والذي قام بدور رئيسي في اعداده وإدارته وانجاحه هو اللواء وديع مقعبري دون غيره.

وقد حضره لواءان وعشرة عمداء وتسعة عشر عقيداً وأربعة مقدمين وثلاثة رواد ونقيب واحد وقد مثلتْ فيه وزارة الدفاع وقيادة منطقة دمشق بآن واحد.

ظهر الأحد في ٦٢/٤/١ سافرت إلى حمص لحضور هذا المؤتمر وقد صادفت وجود العقيد المسرح جاسم علوان عند قائد المنطقة الوسطى العميد بدر أعسر كما كان عنده العميد طه نور الله، ملحقنا العسكري في موسكو، فقلت للعميد أعسر لماذا جاسم علوان عندك وهو مطلوب؟ فنهض الأعسر وكلم جاسماً كلمات بأذنه فغادر المكان إلى حلب وقد زاد من أوارها فيما بعد كما فعل العقيد لؤي أتاسي أيضاً بعد حضوره مؤتمر حمص.

أبلغني يومها العميد بدر أعسر قائد المنطقة الوسطى بأنه اعتقل قائد اللواء المدرع الخامس العقيد تيسير طباع بواسطة مفرزة من لوائه عند عودته من دمشق إلى حمص، رجوته عدم الإساءة إليه، فقال لي: «هذا ضابط لا يعرف حدوده، وقد أصبح من المغرورين».

كما سمعت عن المجزرة الرهيبة التي حصلت عنده في ٦٢/٣/٢٩ في اللواء المدرع الخامس التي ذهب ضحيتها عدد من الجنود وضباط الصف والملازم كنفاني على يد الملازم بديع من اللواء المدرع الخامس.

وأن المغدور الكنفاني قال وهو يلفظ أنفاسه الأخيرة: «أين أنت يا مطيع السمان لتنقذنا من هذه الوحشية والإجرام».

وكان وما زال يذكر كل مطلع بأن المنطقة العسكرية الوسطى هي الوحيدة في كل سورية التي لم يقع فيها جريح واحد في ٦١/٩/٢٨ يوم الانفصال عندما كنت قائدها وعندما سال دم العسكر بسلاح العسكر في باقي المناطق العسكرية السورية بدون استثناء.

نتائج مؤتمر حمص:

عقد المؤتمر في الساعة الخامسة من مساء الأحد ٦٢/٤/١ في نادي ضباط موقع حمص برئاسة قائد القوات الجوية اللواء وديع مقعبري وقد حضره عدد غير قليل من

الضباط الفاعلين وقد انتهينا بالتوصيات التالية:

أولاً: إبعاد الضباط عبد الغني دهمان، عبد الكريم نحلاوي، مهيب الهندي، هشام عبد ربه، بسام العسلي، عادل حج علي وممدوح حناوي عن سورية، وكلهم من ضباط حركتي ٢٨ أيلول ٦١ و٢٨ آذار ٦٢.

ثانياً: إعادة تشكيل قيادة الجيش.

ثالثاً: دراسة خطوات عودة الوحدة مع مصر.

رابعاً: تشكيل حكومة جديدة.

خامساً: النظر في وضع الضباط الذين احالهم النحلاوي على التقاعد أو أخرجهم من الجيش (بتوقيع قائد الجيش ولجنة الضباط الصورية).

سادساً: إصدار عفو عن الذين اشتركوا في الحوادث حتى ٦٢/٣/٣١ والتعويض على قتلاها وجرحاها.

وقد طالبت يومها باسم وزارة الدفاع وقيادة منطقة دمشق بإبعاد الضباط الذين اشتركوا في عصيان حلب واللاذقية وحمص تنقية للجو من بعض أدرانه، وقد تأيد هذا الاقتراح بإبعاد لؤي أتاسي وبدر أعسر فيما بعد، كما كان أكثر المشتركين بالعصيان من الضباط المسرحين سابقاً وقد اختفوا يومها ومنهم مصطفى شربا وعدنان دباغ اللذان فرا بسيارة صغيرة (ڤولس ڤاكن) من حلب باتجاه اللاذقية، وقد ألقي القبض عليهما من قبل مفرزة جيش بعد إصابة الدباغ بطلق ناري برجله في جسر الشغور.

بعد شيوع مقررات مؤتمر حمص وفي مساء اليوم الثاني، دخل علينا في مكتب قائد الجيش، العقيد مهيب الهندي، وتكلم بكل تهذيب ورجولة معترضاً على قرار إبعاده وأنه ضحى في سبيل هذا الجيش بكل إخلاص وانضباط وأقسم بالله العظيم بأنه كان لا ينام الليل شعوراً بذنب الإنفصال وأنه ورفاقه قاموا بالإعتقالات الجديدة لأعضاء الحكومة وكبار رجال السياسة بالاتفاق مع القاهرة من أجل إعادة الوحدة معها، وأنه كان عازماً على إعادة رفع علم الوحدة مجدداً في قلب العاصمة السورية. وكان محتداً صادقاً والألم يعصر قلبه عصراً ثم قال: «هكذا يكون مصير الشرفاء»؟ وأخرج مسدسه من جيبه وكاد أن يطلق رصاصة منه على رأسه بقصد الانتحار في هذا الاجتماع، وكنت أقرب الموجودين إليه، فحلت دون تهوره بتدخلي بكلتا يدي لانتزاع مسدسه من يده، فلم استطع لضعف قوتي بالنسبة لقوته، فتدخل الموجودون للغرض نفسه وانتزعنا مسدسه واحتفظت به موقتاً، وكانت هذه الحادثة بوجود اللواء زهر الدين وفي مكتبه وبوجود اللواءين نامق كمال

ووديع مقعبري ومحمد التل وهشام عبد ربه وغيرهم.

ثم أدخلته إلى مكتبي لتهدئته وتطييب خاطره، وقلت له فيما قلت: «لقد استطعتم يا مهيب فصل الوحدة، والجيش يعج بالضباط المصريين، أما اليوم وأنتم أقوى من ذاك اليوم ومع ذلك فانتم أعجز من العجزة في إعادتها لأن هناك أيدي خفية وعقولاً مخططة تلعب في مقدرات هذا الوطن وأنت وأنا وكثير غيرنا لا يعرفها ولا يملك من الأمر شيئاً وكل ما نراه ونسمعه أكثره من باب المزايدات والادعاءات.

وبينما كانت الترتيبات والإجراءات تسير على قدم وساق لتنفيذ البند الأول من مقررات حمص بتسفير النحلاوي وجماعته إلى خارج البلاد. تجمع في حلب الذين كانوا على ارتباط وتآمر مع سفارة مصر في بيروت، وعلى رأسهم العقيد المسرح جاسم علوان والعقيد لؤي أتاسي قائد منطقة دير الزور يساندهما ضباط ناصريون وحزبيون معظمهم من المسرحين، وهجموا على مقر قيادة المنطقة الشمالية فسقط أربعة ضباط قتلى وكاد أن يكون العميد هشام ميداني، قائد المنطقة الشمالية، الخامس، ثم استولوا على اذاعة حلب التي تبث من سراقب، وأجهروا بمتابعة عصيانهم وأعلنوا إذاعياً عودة الجمهورية العربية المتحدة بإقليميها، برئاسة الرئيس عبد الناصر، وتعيين جاسم علوان قائداً للجيش الأول في الأقليم السوري، واستنفروا قطعات المنطقة واستدعوا لواء مشاة احتياط إلى الخدمة، ووزعوا الأسلحة على بعض المدنيين، واتصلوا هاتفياً مع عبد الحميد غالب في لبنان وطلبوا إليه إرسال المدد والعون العسكري لهم من مصر «الحبيبة»، شداً لأزرهم وتعزيزاً لموقفهم مع قولهم إذاعياً على الهواء مباشرة بأن مطار النيرب في حلب بيدهم وعلى استعداد لاستقبال الطيران والمظليين القادمين من الإقليم الجنوبي.

كانت فكرة التمرد على قرار الإبعاد تدور في رأس عبد الكريم نحلاوي، لذا أعلن التمرد على إبعاده دون قدرة على التنفيذ، لأن سيئات تصرفاته أفقدته كل عطف ودعم، كما حث العقيد هندي زميله في الإبعاد، على تحضير لوائه للسير به باتجاه حلب، غير أن مهيباً تهيب من هذا العمل، وإنني على يقين بأنه كان لا يملك السيطرة على لوائه في هكذا مهمة، مع تقدير شجاعته وحسن قيادته ونظافة طويته، كما ضغط جميع الضباط الموجودون في دمشق على النحلاوي وجماعته، بإفهامهم ضرورة السفر والابتعاد وترك معالجة الأمور المستجدة لغيرهم، لأنهم غير قادرين على وضع حد لها وأن كل تدخل منهم فيها سيزيد في تعقيدها، وكان بين الذين لعبوا دوراً طيباً في هذا الصدد، العقيد جودت أتاسي، سفير سورية في موسكو يومئذ، وكان في دمشق، عندما قال للنحلاوي يجب عليك أن تسافر وتبتعد يا عبد الكريم، وأن لا تفكر باقتتال الجيش بدون طائل، أفلا

تخشى تدخل جيش الأردن عند أول اشتباك بين قطعات جيشنا؟ أجابه النحلاوي... هل تضمن وتؤمن لي ذلك؟ بلهجة ولغة التمني والرغبة في تدخل الجيش الأردني... وهو يعلم بأن للعقيد جودت أدبيات عالية في الأردن عندما كان ملحقاً عسكرياً سورياً فيه... عندئذ طلب منه السفر والإنصياع للمقررات والمغادرة وأن يتصرف بعقل ومسؤولية.

من المفارقات أن عبد الكريم النحلاوي يوم كانت التدابير تتخذ لأبعاده عن الوطن، الذي عمل به تخريباً وتهديماً لفترة من الزمن، التمس طريق الاستنجاد بقوات أردنية لتفشيل أبعاده، وهو الذي سبق له أن تآمر في سجن حيدر الكزبري واجْبَرَ مأمون الكزبري على الاستقالة ومن ثم سجن كلاً من العميد فيصل الحسيني وشقيقيه زهير وهشام وكذلك خلوصي الكزبري، لأنهم اتصلوا مع الأردن من أجل الانفصال وهو يرجو اليوم الاستعانة بقوات منه للبقاء في سورية المنفصلة.

كان عمل النحلاوي ومن سار في ركابه يوم ٦٢/٣/٢٨ كالحجر الذي يلقيه غير مدرك في مستنقع ماء راكدآسن، هو الذي أفسده بيده، فسبب بعمله الطائش تصاعد الروائح الكريهة وتطاير الذباب والبرغش المعشش على سطح مياهه الفاسدة، فتنشقها هو وجماعته وعلق ذبابها وبرغشها بوجهه ووجوههم، وبملابسه وملابسهم، وعقصته وعقصتهم لتذيقه وتذيقهم سموم ما صنعت أياديهم، وسمع وسمعوا نقيق ضفادعه، مما جعلهم يفرون من الذي سببه قصر عقولهم وضحالة تفكيرهم، ويندمون على عملهم يوم لا ينفع الندم.

بعد تسفير النحلاوي ورفاقه:

بعد سفر الذين تقرر إبعادهم ولاستمرار عصاة حلب في عصيانهم وتماديهم في غيهم والكشف عن نواياهم بقلب الأوضاع السورية، أكثر مما هي مقلوبة، بدليل نداءاتهم الصريحة في الإذاعة من حلب وطلب العون والمدد العسكري من خارج الحدود، قررت القيادة العسكرية بشخص رئيس الأركان العامة للجيش والقوات المسلحة، اللواء نامق كمال المسؤول عن العمليات الحربية، تأديبهم ووضع أمر عمليات بمهاجمتهم براً وجواً للتخلص من شرورهم والقضاء عليهم.

لا شك بأن موقف قيادة المنطقة الوسطى العسكرية الجديد، الذي أصبح مؤيداً للقيادة العامة بدمشق وشجب الاستمرار بعصيان حلب هو الذي مكّن من الخطة والأمل والرجاء في نجاحها، وكانت الخطة هي التالية:

١ـ يتحرك اللواء المدرع الخامس بعد تعزيزه بكتيبة مشاة، من حمص باتجاه حلب

في الساعة الثانية فجر يوم... بمهمة تنظيف مدينة حلب من عصاتها والإستيلاء عليها وإعادة فرض سيادة القيادة فيها.

٢ـ يكون هذا الرتل بأمرة العميد مسلم صباغ قائد منطقة حلب السابق لماله من أدبيات وتأييد في قطعات حلب، كما يكون على رأس اللواء المدرع قائده الجديد العقيد صبحي الشربجي بعد تنحية العقيد تيسير طباع عن قيادته وسجنه كما تقدم.

٣ـ يسعى قائد الرتل أن تكون طلائعه على مشارف حلب، دون الدخول إليها، في الساعة... من يوم... وعند الإخلال بالتوقيت لأي سبب يتوجب على قائده إعلام القيادة بدمشق.

٤ـ عندما تصبح الطليعة على مشارف المدينة يقوم سرب طيران بطلعة من مطار الضمير لإسكات البث في إذاعة حلب بضرب محطة سراقب بأقل خسائر ممكنة.

٥ـ وفي الوقت نفسه يقوم سرب طيران آخر بالطيران الواطىء فوق مدينة حلب وخاصة فوق مقر قيادة المنطقة وتجمع الجند في أماكن وجودهم لإدخال الهلع في نفوس العصاة ومؤازريهم، يشاركه في هذه المهمة السرب الأول أيضاً بعد تنفيذ مهمته الأولى الأساسية.

٦ـ تتابع محطة الإذاعة بدمشق تحذير العصاة في حلب ووضعهم أمام مسؤولياتهم.

قام سلاح الطيران بواجبه خير قيام وكان يشرف على عملياته اللواء مقعبري قائد السلاح كما دخل الرتل الأرضي مدينة حلب دون أية مقاومة بين أهازيج المواطنين وسرورهم للخلاص من البلاء الذي كان ينتظرهم.

استلم العميد مسلم صباغ قيادة المنطقة الشمالية مجدداً بعد فرار واختفاء الذين اشتركوا في حوادثها، كما أرسل العقيد لؤي أتاسي بالطائرة موجوداً إلى دمشق للأعمال التي اقترفها وهي:

١ـ مغادرته مقر عمله في دير الزور ومجيئه إلى حلب على رأس إحدى قطعاته بدون أمر من رؤسائه.

٢ـ عودته إلى حلب ومكوثه فيها بدلاً من إلتحاقه بمقر عمله في دير الزور بعد اشتراكه بمؤتمر حمص.

٣ـ اشتراكه بعصيان حلب ضد قيادة الجيش والدولة من بدئه حتى نهايته.

غادر حلب العميد هشام الميداني قائد منطقتها السابق بعد أن سلّمها إلى القائد الجديد، وهو بحالة نفسية ومرضية تعيسة لمشاهدة مقتل أربعة ضباط من خيرة ضباطه

وهم ينحرون ودماؤهم تسيل ويسقطون على الأرض إلى جانب بعضهم بعضاً كالخراف وهم نصوح نعال وتوفيق عرنوس وجميل القباني ورابع لم أعد أتذكر اسمه.

ويقيني بأن حركة ٦٢/٣/٢٨ التي كانت بهدف الانتهاء من الانفصال وإعادة الوحدة، وكذلك كان أول أهداف عصيان المناطق السورية، من ٦٢/٣/٣١ لغاية ٦٢/٤/٦، وكلاهما من تخطيط جهة واحدة، واعني بها القاهرة وعناصرها القدماء والجدد، ولعدم تحقيق الهدف الرئيسي الذي قامت من أجله كل هذه الأعمال، تعززت عندي القناعة بأن الهدف الخفي لهما، كان زعزعة الأوضاع في قطر من أهم الأقطار العربية، ليفيد منها الأعداء، وأن عودة الوحدة أصبحتْ ممنوعة علينا، وقد رسخت الأيام هذا الرأي عندي، إلى أن تتغير المعادلة وتركيبها ومن هم خلفها.

عندما كان اللواء نامق كمال، رئيس الأركان العامة، يضع الخطة العسكرية وعناصرها، ويصدر الأوامر للقضاء على عصيان حلب، كنت أجلس قرب الهاتف في مقر قيادة الجيش، مع بعض الزملاء نطلب الدعم والتأييد لنتائج مؤتمر حمص من الجميع واستنكار ما تقوم به بعض العناصر في حلب، ونعطيها فوراً للإذاعة بأسماء أصحابها، لإذاعتها على الهواء مباشرة لإضعاف مقاومة ومعنويات العصاة، اتصل بي هاتفياً مصطفى حمدون وطلب إلي السعي للسماح له ولبعض من جماعته المسرحين لارتداء ملابسهم العسكرية والذهاب إلى حلب للوقوف في وجه المتمردين لأن حركتهم ناصرية واضحة الأهداف، فرفضت طلبه ولم أتبناه.

كما وصل لعلمنا يومها بأن الضابط المدفعي المقدم سباعي، وأعتقد اسمه سامح، وهو ناصري الميول والتفكير، كان يعد العدة لقصف مقر قيادة الجيش، لذا ألقي القبض عليه وجرى التحقيق معه من قبل العقيد طارق اليوسفي.

اللعب بالوطن:

لقد كانت الوحدة العربية بين بعض اقطارها في الأربعينات من هذا القرن خطاً أحمر لا يجوز تجاوزه، رغم كثرة الطروحات، وأضحت ممنوعة بإصرار بعد قيام «اسرائيل»، وبدأ عهد الانقلابات العسكرية في المشرق العربي المحيط «باسرائيل»، للقضاء على المخلصين وعلى العاملين للوحدة العربية، بصدق وعقل، والمكافحين للوقوف في وجه «اسرائيل» بإخلاص، رغم قلة إمكاناتهم.

ثم تمت وحدة الإقليمين السوري والمصري عام ١٩٥٨ بدفع مشهور من العسكر المهووسين، الذين ليس لهم هذا الحق دستورياً وغيرْ مفوضين شعبياً، وفي ظل حكومة

وطنية فوق الشبهات وقيادة شعبية واعية ليس فيها مطعن، مع من يملك الرقاب في مصر، بدعمٍ من خارج مصر، لإطفاء جذوة الوحدة السورية المتقدة بحماس ولتحقيق أغراض ليستْ كلها سليمة، منها إجهاض هذه الوحدة، التي كان يعمل لها المخصلون الواعون بصدق وأمانة بحكم زعاماتهم ومواقعهم الدستورية والشعبية لتحقيقها بدون شوائب.

تحققت الأغراض الخفية تحت تاج الوحدة، لذا أصبح فصلها أمراً منشوداً وهدفاً مقصوداً يسعى إليه المغرضون، بدليل فصلها بأهون الطرق وأيسر السبل وبأيدٍ لم تكن في العير ولا في النفير.

قام حكم الانفصال الذي انقلب أركانه على بعضهم، بقيادة عسكرية «واجهة» عاجزة مترنحة الأمر الذي أوقع الشحناء والبغضاء وخلق الأهوال على كل المستويات، وخاصة بين أهل الجنوب الحاكمين بدمشق، بدون قدرة ولا بصيرة، وبين بقية المناطق المحكومة عسكرياً على مضض. والأخطاء تتراكم يوماً بعد يوم إلى أن انفجرت الأوضاع في ٦٢/٣/٢٨ بغباء لا يعاد له غباء، بأيدي بعض العاملين في دمشق. وتبعها عصيان واستنكار في باقي المناطق. والجميع رفعوا شعار إعادة الوحدة بزعامة الرئيس عبد الناصر بالذات ودام هذا التناغي لأيام كانت كافية لإعادتها، ومع ذلك لم تعد، لأن عودتها ممنوعة كما تقدم.

ومن كان في دمشق وفي موقع يمكنه من الاطلاع على نشاط سفيري الدولتين العظميين وأركانهما والمطالبة منهم جميعاً بالمحافظة على الأوضاع (ستاتيكو) الإنفصالية لكي لا يغادروا هذا البلد ولكي لا تلجأ حكومتاهما إلى سحبهما منه، يلمس هذا المنع وتتشكل عنده القناعة التي تشكلت عند كثيرين، وأعتقد بأن زميليهما في القاهرة قاما بالنشاط عينه مع المسؤولين فيها.

ومن شاهد وسمع عن القنصل العام للسفارة الأميركية في حلب، طيب الذكر «مورفي» وهو يوزع صور الرئيس «عبد الناصر» بسيارته الرسمية، لإثارة المسلمين والمسيحيين على بعضهم بعضاً، وكانوا في موقعين متقابلين من أجل سيادة الرئيس عبد الناصر، يعرف الدور والنشاط اللذين قام بهما رجال السفارات الأجنبية يومئذ تنفيذاً لتعليمات حكوماتهم.

حدثني السيدّ خالد العظم آخر رئيس وزارات عهد الانفصال عن هذه الحادثة التي حصلت قبل أشهر من استلامه الحكم، وقد رغب بأسلوبه الخاص، دون إصرار أو طلب خطي، بنقل هذا القنصل من سورية بسبب هذا التصرف، غير أن مرجعه لم يستجب لهذه الرغبة، كما أن رئيس الوزراء السابق لم يستطع تدبر هذا الأمر.

رغم اضطراب الأحوال العسكرية السورية، في ظل غياب الحكم المدني، في الأيام الأخيرة من آذار والأيام الأولى من نيسان ١٩٦٢.

ورغم الاتصالات والمؤامرات المعلنة والمستورة والنداءات الإذاعية المكشوفة التي وجهت إلى عبد الناصر وسفيره في بيروت عبد الحميد غالب.

ورغم الطلب منهما، بظروف ميسرة، إرسالُ العون والمدد لاستعادة الإقليم الشمالي إلى الجمهورية المتحدة، فإن عبد الناصر لم يستجب ولم يرسل شيئاً إلى اقليمه الشمالي الذي لم يعترفْ بانفصاله ولم يرسل قطعات عسكرية لهذا الغرض، كما فعل بعد أشهر قليلة جداً دعماً لسلال اليمن. واليمن ليس اقليمه والسلال ليس سلاّله رسمياً.

كما لم تُثمر وحدةُ الأقطار العربية الثلاثة، مصر والعراق وسورية، بعد ٨ آذار ١٩٦٣ رغم الشعارات المعلنة ورغم الحزب الواحد الحاكم في قطرين منها، ورغم الظروف الضرورية والميسرة بوضوح مهما قيل فيها من تجريح... لماذا؟ لأن عودة الوحدة أصبحت ممنوعة.

أسئلة تخطر على البال لا يجد لها الإنسان جواباً مقنعاً ولا رأياً سديداً، وتبقى جدلية... وهل للدولتين العملاقتين (وقتئذ) علاقة بها؟ دون نسيان «اسرائيل» بالطبع.

لقد كان الإنقلاب على الوحدة انقلاب كارثة كبرى، على أماني الأمة العربية في جميع أقطارها، وعلى الجمهورية العربية المتحدة بشقيها، مهما غلفناه بالنوايا الحسنة، وعددنا سيئات أعمال القيمين عليها والمسؤولين فيها. بدءاً من رئيسها المسؤول عنها زعامة ودستوراً، ومروراً بجميع المخططين فيها، كما كان كذلك انقلاب ٢٨/آذار/١٩٦٢ الذي قام به الانفصاليون على الدولة التي شيدوها، وعلى أنفسهم بآن، بدون وعي أو إدراك، بقصد إعادة الوحدة مع الذي اتهموه حقاً أو باطلاً بأبشع التهم من طغيان وعِمالةٍ وإجرام.

إن أخطاء المسؤولين ليست حجة على الوحدة، والوحدة هي الحجة على المسؤولين فيها، لقد كان انقلاب الإنفصال في ليلة ليلاء وكذلك انقلابُ ٢٨/آذار/٦٢ على الحكم الدستوري الشرعي الجديد. إنهما جريمتان لا تستحقان الغفران، أما العصيانات العسكرية التي وقعت في مختلف المناطق العسكرية، بعد ثمان وأربعين ساعة، من هذا الأخير الأرعن، كانت في وضح النهار وبشبه إجماع من قادة الجيش بسبب فساد أعمال الانفصاليين الذين فرقوا جمعهم بأيديهم.

لقد كانت الجمهورية السورية بعد إنشاء «إسرائيل» كرة قدم بين أرجل بعض

العسكريين السوريين، اللاعبين على ملعب الأحداث، إلى أن قذفوها في ملعب الرئيس عبد الناصر، ثم استعادوها منه في ٦١/٩/٢٨ ليقذفوها من جديد أكثر من مرة، دون نجاح، ومديرُ اللعبة كان دوماً مواطنٌ شرف غير معروف الجنسية الأصلية، والسوريون أصحاب المصلحة الحقيقية وقادتهم المخلصون هم المشاهدون ليس لهم سوى الهتاف والتصفيق، وإذا استعملوا عقولهم وخرجوا عن الطوق كان نصيبهم السجن الذي يستحقون.

توقيف رجال الدولة والسياسة:

حدثني دولة لطفي الحفار، عم والد زوجتي، عندما زرته في داره بعد خروجه من السجن بمسعى مني في نيسان ١٩٦٢، وكان قد هجر السياسة وطلقها بالثلاثة، منذ أمد طويل، بأنه سُجن ونفي أيام الانتداب الفرنسي مراراً بدءاً من عام ١٩٢٦ يوم كان وزيراً مع فارس الخوري وحسني البرازي يمثلون الوطنيين في وزارة الداماد، أحمد نامي، وأنهم استقالوا من هذه الوزارة بعد وقوفهم في وجه المفوض السامي الفرنسي «دي جوڤنيل» الذي نفاهم إلى الحسكة شمال سورية بأنه لم يلاق من أعداء البلاد والعباد، الفرنسيين، ما لاقاه من سوء معاملة ومن تجاوزات الحكام والسجانين الذين كانوا يضعون النجوم على أكتافهم ويحملون الهوية السورية ويتكلمون العربية بدون لكْنة.

كما حدثني دولة خالد العظم عن سجنه وقد ذكره في مذكراته أيضاً بقوله «بأنه في أواخر شهر آذار عام ١٩٦٢ اشتد هجوم المتسلطين من العسكر على وزارة الدكتور معروف الدواليبي ونعتوه بشتى النعوت، لذلك استقال من الوزارة وجرى الاتفاق مع رئيس الجمهورية على تكليف الأستاذ سعيد الغزي بتشكيل وزارة جديدة.

«وقبل أن يولد هذا التشكيل، قام رهط من العسكريين باعتقال رجال الدولة وسياسييها وألقوا بنا في سجن المزة العسكري، وقد جاء إلى داري في الساعة الثانية من صباح ٢٨/آذار/٦٢ ضابط بدون رتبة عسكرية وخمسة جنود واقتادوني بسيارة كميون عسكرية كبيرة إلى مقر الشرطة العسكرية في حي البرامكة وكان البرد شديداً والمطر مدراراً.

في ساحة إدارة الشرطة وقفتْ بي السيارة ونزلتُ منها وكنتُ إلى جانب سائقها، فرأيتُ شخصاً بين اثنين من الجنود المسلحين، وقد التفَّ بعباءته ويصيح بأعلى صوته المتهدج، أنا مريض أنا بردان ارحمونا يا ناس، ولما أوقفوني بجانبه عرفته بأنه لطفي الحفار، وقد تجاوز السبعين من عمره، ينوء بالأمراض التي كان يعاني منها، وأنا لست أحسن صحة منه.

وبعد دقائق أصعدونا إلى سيارة جيب عسكرية، غطاؤها من قماش ممزق، لا يفيد في المطر والرياح، وساروا بنا إلى سجن المزة العسكري، حيث أصبحنا ضيوفاً عليه مع القتلة والمجرمين، وأدخلونا في غرفة طويلة كبيرة، يجتازها مجرى واطىء لسيلان المياه الوسخة وفي آخرها غرفة صغيرة ذات باب خشبي مكسور وحنفية ماء، لقضاء الحاجة فيها، وشرب الماء منها، ولم نستطع الإفادة منها قبل الحصول على كرسي واطىء من القش، وقد نزعنا القش عنه، ليساعدنا على الجلوس عند قضاء الحاجة، وما أكثرها يومياً للمسنين.

استقبلنا الرفاقُ الذين سبقونا إليها وهم مأمون الكزبري ومعروف الدواليبي ورشدي كيخيا ومصطفى الزرقا وجلال السيد وصبري العسلي و....

وبعد فترة سمعنا من راديو السجن، إعلان البشرى من الميكروفانات الموزعة في أنحائه لإعطاء التعليمات إلى السجناء المجرمين وإسماعهم ما تريد إدارته إسماعهم إياه، وكان بلاغ استقالة رئيس الجمهورية وقبولها، وكذلك رئيس المجلس النيابي وحلّه، وأن الجيش قام بحركته الوطنية المباركة واستولى على الحكم في البلاد لينقذ الشعب من العملاء والخونة أعوان الاستعمار.

زاد عدد المعتقلين على خمسة وثلاثين شخصاً من مختلف الفعاليات السياسية والنيابية والاقتصادية. ثم فرقوا جمعنا، ونقلتُ وأربعة من زملاء السجن، إلى غرفة صغيرة فيها أفرشة من القش على الأرض، وفوق كل فرشة وسادة وحرام واحد ليقينا البرد الشديد.

في التاسعة صباحاً أعطونا إبريق شاي وكيلات من المعدن وخبزاً وزيتوناً مقنناً مما أدخل السرور علينا، وتكررت المعاملة الحسنة بإعطائنا حوالى الثانية ظهراً صحناً صفيحاً فيه مرق ورز وخضرة، دون ملاعق، لأنها ممنوعة، وقد التهمنا طعامنا بأيدينا لفرط جوعنا. وقد داومنا على هذا الحال إلى أن سعدنا بالإفراج عن زميلنا حنين صحناوي، وكان أول المحظوظين بهذا الإفراج، أما المسنون والمرضى الذين كان لهم السهام في مقارعة الاستعمار والانتداب والذين طلقوا السياسة والأعمال الوطنية بعد أن أصبحت البلاد بأيدي أبنائها «البررة المخلصين»، فقد تأخر الإفراج عنهم لأنهم يستحقون طول العقاب وشدة العذاب على سابق أعمالهم».

الخطة الخطيرة وانتخابات ديمقراطية بالجيش:

نصت الفقرة الثانية من محضر اجتماع مؤتمر حمص على إعادة تشكيل هيئة قيادة الجيش بقصد التخلص من الذين كانوا ستارة لأعمال النحلاوي ورفاقه.

بعد تسفير الضباط الستة الذين تقرر إبعادهم بالفقرة الأولى من هذا المؤتمر، دعا اللواء زهر الدين إلى اجتماع برئاسته في قاعة اجتماعات العقيد الشهيد عدنان مالكي، من أجل تشكيل قيادة جديدة.

دعيت لهذا الاجتماع وأنا لست عضواً في لجنة الضباط، لكوني أشغل منصب رئيس ديوان وزارة الدفاع، مما دفعني إلى الاستفسار من اللواء زهر الدين عن أسماء المدعوين، فعدد لي أسماء كثيرة من ورقة كانت بيده، فقلت له:

«لماذا هذا العدد والجمع؟ والعمل كله من اختصاص لجنة الضباط حصراً بموجب قانون الجيش ٢٣٢ بمادته الرابعة، وقال: «أحسن وأضمن، لكي يكون الانتخاب والتعيين برأي وموافقة أكبر عدد من الضباط» قلت له: هذه سابقة خطيرة، جيش وانتخاب وسوق عكاظ...!!؟».

انصرفت والاستغراب يعلو قسمات وجهي، دخلت على اللواء نامق الذي كرر ما سمعته من الأول، عندها قلت:

«وإذا حصل ما ليس بالحسبان، وسقط اللواء زهر الدين وأنت في الإنتخابات، وهذا يضعف موقفكما، والبلد ليس فيه حكومة، ورئيسا السلطتين التنفيذية والتشريعية ومساعدوهما قيد الاعتقال في سجن المزة العسكري...!!».

دخلت مع اللواء نامق على اللواء زهر الدين ثانية، وأعدت الكلام عن المخاوف من حصول فراغ في الجيش أيضاً واقترحت عليهما أن يكون منصباهما ومنصب قائد القوات الجوية وأشخاصهم بمنأى عن هذه اللعبة الخطيرة وانتخاباتها، فلم أصل إلى نتيجة، لذا قلت:

«إذا نُحي ضابط عن مركزه الحالي، فالمجال أمامه مفتوح في مركز آخر، وإذا صرف من الخدمة، فإنه لا يقدم ولا يؤخر على مسرح الأحداث الحاضرة، أما إذا نُحي قائد الجيش عن الجيش، بتصويت من ضباط الجيش، عن مركزه، في هذا الظرف العصيب، فليس أمامه سوى داره، وما مصير البلد عندئذ؟ وما مصير تَرِكة النحلاوي الثقيلة التي خلّفها بسيئات أعماله؟ وجديدها:

١ـ بلاغه رقم ٢٦: الذي أعلن بموجبه استلام الجيش لمقدرات الوطن والدولة ونحن نيام.

٢ـ بلاغه رقم ٢٨: الذي أعلن بموجبه حل المجلس النيابي.

٣ـ بلاغه رقم ٢٩: الذي أعلن بموجبه استقالة رئيس الجمهورية وقبولها.

٤ـ بلاغه رقم ٣٠: الذي أعلن بموجبه قبول استقالة مجلس الوزراء ورئيسه.

فوضى ما بعدها فوضى حلت بالوطن دون تقدير للعواقب والعدو متمركز على الحدود... هذه هي أحوال الوطن في ٢٨/آذار والأيام الأولى من نيسان لعام ١٩٦٢... والدهمان والنحلاوي ورفاقهما أصبحوا خارج الحدود.

عندئذ رُفعت الغشاوة عن العيون ولاحت مدلهمات الأخطار وتغيرت الخطة وجرت التطبيقات وتم الاتفاق بالابتعاد عن الهاوية، وما أدراك ما هي؟ نار حامية..... ولقطع هذه المرحلة تقرر الإبقاء على ما يمكن الإبقاء عليه من الضباط في مراكزهم، وخاصة قائد الجيش ورئيس الأركان العامة وقائد القوات الجوية لتجنيب البلد زلزالاً جديداً، ثم جرت الانتخابات العسكرية، فكانت حصيلتها:

١ ـ الإبقاء على اللواء عبد الكريم زهر الدين	في مكانه قائداً للجيش.
٢ ـ الإبقاء على اللواء نامق كمال	في مكانه رئيساً لهيئة الأركان العامة.
٣ ـ الإبقاء على اللواء وديع مقعبري	في مكانه قائداً للقوات الجوية.
٤ ـ الإبقاء على اللواء البير عرنوق	في مكانه رئيساً لهيئة الإمداد والتموين.
٥ ـ الإبقاء على اللواء ميخائيل ورد	في مكانه رئيساً لهيئة التدريب.
٦ ـ الإبقاء على العميد محمود صبري السيد	في مكانه رئيساً لهيئة العمليات.
٧ ـ الإبقاء على المقدم هشام أورفلي	في مكانه قائداً لسلاح البحرية.
٨ ـ انتخاب العميد أكرم الخطيب	رئيساً لشعبة التنظيم والإدارة بدلاً عن العميد مسلم صباغ الموجود في حلب للضرورة
٩ ـ انتخاب العميد هاشم هاشم آغا	رئيساً لشعبة مخابرات الجيش بدلاً عن العميد ممدوح جابر الذي عينه النحلاوي فيها.
١٠ـ انتخاب العميد خليل موصلي	رئيساً لإدارة شؤون الضباط بدلاً عن العقيد عبد الكريم نحلاوي، المبعد.

وهكذا جرت الانتخابات العسكرية لتوزيع المناصب التي شغرت، بالتصويت العلني، بين الحاضرين فقط، الذين دعاهم زهرالدين، والذين لا ينص عليهم قانون، كما لا أعتقد بأن لها سابقة في أي جيش من جيوش العالم مهما تردت أحواله.

وهؤلاء الثلاثة الجدد في قيادة الجيش هم من دورة واحدة ومن دورة العميد موفق

عصاصة في الكلية العسكرية وعصاصة والموصلي يمثلان الأفكار السياسية اليسارية نفسها.

أثناء الانتخابات وبعدها، تكشفت الخطة التي كان قد أعدها وسعى لتنفيذها العميد موفق عصاصة ومؤيدوه من بعض رفاق دورته وخاصة العمداء زهير عقيل ونور الله حج إبراهيم ولؤي شطي ودري جمران وخليل موصلي وغيرهم وهي:

١ـ العمل على إغراء وزحلقة اللواء وديع مقعبري من قيادة القوات الجوية وتسليمه منصب قائد الجيش وهو من مؤيديهم، مع العلم بأن اللواء وديع أقدم من اللواء نامق وهما من دورة واحدة في الكلية العسكرية.

٢ـ إبعاد بقية الضباط الطيارين الأقدم منه، والذين لا يقبلون أن يكونوا بأمرته، عن القوى الجوية، ليستلم قيادتها بعد أن أبعد عنها العميد هيثم كيلاني إلى وزارة الإعلام والعميد توفيق كراوي إلى شركة الطيران السورية، وهذه خطوة تتبعها خطوات لتحقيق الأغراض في السيطرة على الجيش.

٣ـ عند ظهور خطورة إبعاد اللواء زهر الدين عن قيادة الجيش في هذا الظرف، للمسؤوليات الجسام التي تركها له النحلاوي بعد سفره، وللحالة التي عليها البلد، فقد تقرر تأجيل إبعاده، رغم أنه من البقايا، واستبداله بإبعاد اللواء نامق عن منصب رئاسة الأركان العامة ليحل فيها اللواء وديع بدءاً في تنفيذ الخطة، وهذا ما أثار غضب ونقمة اللواء نامق عند التصويت على مركزه، وتعاطف معه الذين لم يكونوا على وفاق وتأييد لهذه الخطة، وتوزعت الأصوات بينهما، وبقي اللواء نامق في مركزه وكذلك اللواء وديع.

إن قول اللواء زهر الدين في الصفحة ٢١٦ من مذكراته بمعرض كلامه عن مؤتمر حمص «قرر المؤتمرون بالإجماع التمسك باللواء زهر الدين القائد الحالي ليكون قائداً عاماً للجيش والقوات المسلحة». إن هذا الإدعاء لا يؤيده الواقع، وكان حرياً به أن ينشر مقررات حمص بالزنكوغراف وبخط يد اللواء وديع وتواقيعنا عليها، كما فعل ببعض الوثائق، لا أن ينشرها طباعة فقط ليدخل عليها ما يشاء من تحوير وتحريف وادعاءات، بما لا يتمشى مع الأمانة في المذكرات، وإذا كان هذا المؤتمر الموسع الذي يمثل الجيش كله قد تمسك به بالإجماع ليبقى قائداً للجيش بعد رحيل النحلاوي، لماذا اذن طرح قضية بقائه في منصبه، ثانية في اجتماع محدود، وقبل انقضاء ثمان وأربعين ساعة من الإجماع المنتحل؟ ومؤتمر حمص يمثل الجيش كله بينما هذا الانتخاب محدود ولا يؤيده قانون أيضاً.

في اليوم الثاني لسفر النحلاوي هجم الملازم أول احسان سامي، وهو من جماعته، على مكاتب شعبة المخابرات في مقر قيادة الجيش شاهراً مدفعاً رشاشاً بيده وبحالة مهورة جداً، وبحث فيها عن أشخاص لم يجدهم، وكان ينوي شراً بهم، فلم يجد سوى المقدم توفيق الأسود، الذي صدمه هذا المشهد الرهيب صدمة عنيفة وهرب من جرائها هائماً على وجهه، وبعد طول تفتيش عنه، عُثر عليه في دير الزور وهو بحالة عصبية غير طبيعية.

كنت ما زلت في وظيفتي بديوان وزارة الدفاع عندما دخل عليّ رئيس شعبة المخابرات المنقول أو الساقط بالانتخاب العميد ممدوح جابر، الذي أصبح وزيراً فيما بعد في وزارة أمين الحافظ الثانية ومن ثم في وزارة يوسف زعين الأولى، وبعد أداء التحية لي واستقباله، عاد إلى باب غرفتي وقفله من الداخل وقال لي: «جئتك بعد نقلي من شعبة المخابرات لأضع أمانة في عنقك وأخبرك بالأوضاع التي استجدتْ وهي أن الشيوعيين من ضباط الجيش ظهر تكتلهم من جديد، وعادوا إلى السيطرة على الأمور في القيادة وهم اللواء... والعمداء... و... و... و.... العقيد... فوجدت من أولى واجباتي وأنا أغادر مقر وظيفتي السابقة أن أضعك بهذه الصورة لتكون على بينة من الأمور المستجدة، علك تستطيع مع آخرين من إحباط أعمالهم والوقوف في وجوههم لكي لا يستفحل أمرهم وشرورهم. وقد أبدت رأيه بالنسبة لبعضهم واستغربته في الآخرين، فأكده لي بما لديه من معلومات وثبوتيات لا يرقى شك إليها حسب تعبيره، فوعدته خيراً وأن لا نبتعد عن بعضنا.

تكليفي بقيادة قوى الأمن الداخلي:

بعد يوم واحد من الانتخابات العسكرية «المهزلة» وتوزيع المناصب الشاغرة بين الحاضرين مما أحنق الغائبين فضلاً عن بعض الموجودين، كثرت الطلبات وإعطاء الوعود بالمغريات أقلها مركز ملحق عسكري في العواصم البارزة، وتواترت أخبار البلد وما يجري فيها من تخطيط وترتيب للإخلال بالأمن على كل الأصعدة.

استدعاني اللواء نامق هاتفياً إلى مكتبه، فور وصولي إلى مكتبي، وقال لي: «سيطلبك اللواء زهر الدين لتكليفك بقيادة قوى الأمن الداخلي في سورية، وقد وقع الاختيار عليك، بعد طول بحث للحالة الأمنية المتردية، بترشيح وإصرار مني فلا تعارض ولا ترفض».

قلت: «وما علاقتي وشأني بها» قال: «المصلحة العامة تقضي هذا التعيين لأن حالة الأمن في سورية تعيسة ومضطربة جداً ونخشى تفاقمها والأخبار مزعجة جداً، وليس في البلاد حكومة».

ثم امتدحني بعبارات مشجعة لا أستحقها، وأرى من السخف تردادها وتسجيلها بقلمي أيضاً، ومع ذلك حاولت التملص لأني لا أريدها وغيرُ قادر على النهوض بها، ولم يسبق لي العمل في مثيلاتها، وأنا غريب عنها تمام الغربة، واعتبرتها فخاً لي.

كرر أقواله على مسمعي «بأن الأمر خطير ولا نقبل منك اعتذاراً وإني أعدك بأن لا يطول بقاؤك فيها بعيداً عن جيشك وعنا».

وحقيقة أمري، بأنه خطر على بالي بأنهم يريدون إقصائي أيضاً عن الجيش لغاية في

النفوس، كما كنت أخشى الفشل لأن الفكرة الراسخة عند أكثر ضباط الجيش، وأنا منهم، لم تكن في مصلحة بعض ضباط منسوبي الدرك والشرطة والأمن العام وهذه القيادة.

ثم طلبني اللواء زهر الدين وكرر أقوال اللواء نامق جميعها تقريباً مع مبالغة بالمدح والإطراء وختم أقواله: «بأننا نعهد فيك القدرة على القيام بالمسؤوليات الكبيرة وأن الواجب يقضي منك الإقدام لا الإحجام وبصورة خاصة بهذا الظرف بالذات».

إنصعتُ للطلب وأنا على مضض وتوكلت على الله لأني لا أملك الرفض في النهاية وأنا عسكري قبل كل شيء وموظف في دولة، والوظيفة فيها ملك للأمة والضرورة لها أحكامها.

بعض الذكريات في قوى الأمن الداخلي

استلمتُ قيادة قوى الأمن الداخلي في سورية، أميناً عاماً لوزارة الداخلية لشؤون الشرطة والأمن في ٦٢/٤/٥، منتدباً من وزارة الدفاع، وكانت وزارة الداخلية من أخطر الوزارات، ولم يكن وزير موجوداً على رأسها، بظروف أمنية مضطربة منذ فجر ٢٨ آذار ١٩٦٢، لم تعرف الأيام الماضية مثيلاً لها وكان:

- رئيس الجمهورية الدكتور ناظم القدسي قيد الإعتقال في سجن المستشفى العسكري بالمزة.

- رئيس السلطة التشريعية الدكتور مأمون الكزبري وبعض أركانها سجناء في سجن المزة العسكري.

- رئيس الوزراء الدكتور معروف الدواليبي وكثير من وزرائه سجناء في سجن المزة العسكري.

- رؤساء الوزارات السابقين لطفي الحفار وخالد العظم وصبري العسلي سجناء في سجن المزة العسكري.

- رئيس حزب الشعب رشدي كيخيا وكثير من الوزراء السابقين والنواب وبعض الفعاليات الاقتصادية سجناء في السجن العسكري أيضاً.

- العصيانات المسلحة في المناطق العسكرية الهامة على قدم وساق.

- الضباط الذين قاموا بالإنفصال في ٢٨/أيلول/١٩٦١ والذين قاموا بهذه الاعتقالات في ٢٨/آذار/١٩٦٢ أضحوا بين مبعد خارج البلاد، وبين سجين غدراً، وبين متهم مركون لنقائصه أو لضآلة فعاليته.

- قيادة عسكرية في القمة غير مسيطرة وغير موحدة الأركان، ورأساها عند الاقتضاء ليس لهما من الأمر شيء وليسا على وفاق.

هذه صورة سريعة وإن كانت فظيعة، لحال الجمهورية العربية السورية آنئذ، وأوضاعها الحكومية والسياسية والعسكرية والأمنية، بسبب أعمال مَنْ تنطحوا لإنقاذها من ظلماتها الناصرية ومن ثم الانفصالية.

في تلك الأيام كان أمين عام الوزارة هو الوزير الاخصائي الفعّال والدائم، كما يقولون، والوزير السياسي، غالباً ما يكون غير فني، لأنه رأس طارىء لحين، بقدومه وذهابه لا يتغير شيء جوهري، على الغالب، على الصعيدين الفني والعملي، وليس لقراراته ومشاريع مراسيمه أن ترى النور أو تحظى بتصديق السلطات المختصة وبخاصة من ديوان المحاسبة بدون تأشيرها من أمين عام الوزارة أو بتذييلها بعبارة «على مسؤولية الوزير السياسية» وهذه إشارة على أن الأمين العام غير موافق عليها، وكثيراً ما كانت تتعثر في مثل هذه الحال.

توجيهاتي إلى قادة رجال الأمن:

يوم التحاقي بعملي الجديد، جاء المدراء العامّون وضباطهم للترحيب بقدومي واستلامي قيادتهم، وكان أولهم مدير التفتيش العام في قوى الأمن الداخلي اللواء زيد الأطرش وضباطه، فشكرتهم على جميل عواطفهم وطلبت إلى رئيسهم البقاء عندي، بعد وداعي لضباطه، وكذلك كان الحال مع مدير السجون العام العميد أحمد بيلوني وضباطه، ومع مدير الشرطة العام العميد عز الدين كرمان وضباطه، ومع مدير الأمن العام العقيد برهان بولص وضباطه، ومع مدير شرطة مدينة دمشق العقيد بهاء الدين الداغستاني وضباطه، ومدير شرطة ريف دمشق العقيد فيصل شيشكلي وضباطه، ومدير هيئة الإمداد والتموين العقيد محمد معراوي وضباطه، ومدير المكافحة العقيد عبد الله جبريني وضباطه، ومدير الأمن الجنائي المقدم بهاء الخجة وضباطه، ومدير الدائرة السياسية الرائد منيب الرفاعي وضباطه.

إنفردتُ بالجمع من كبار المسؤولين في قوى الأمن الداخلي الموجودين بدمشق بعد صرف ضباطهم وقلت لهم: قدمت إلى هذه القيادة تكليفاً لا تشريفاً، دون رغبة أو سعي مني، وقد وقع الاختيار عليّ لها بسبب الظروف الأمنية المتردية والحالة الاستثنائية التي تعرفون، وإني عازم على النهوض بأعبائها، كما نهضت بغيرها حسب تفكيري واعتقادي.

أنتم أجنحتي وأعواني في خدمة وطننا ومواطنينا، فمن آنستُ منه التعاون، كان له الشكر والتأييد والدعم، ومن اعتاد الإنحراف أو العرقلة أو الإهمال فليجرب حظه التعيس بوجودي.

لا حزبية ولا إقليمية ولا طائفية عند القيام بأداء واجب الوظيفة العامة، لأنها ملك الأمة دون تمييز، فإذا انحرفتُ درجة واحدة، فلكم أن تنحرفوا مئة وثمانين درجة.

إني اعتدت على محاسبة نفسي والمرؤوسين بدون تردد، فالممنوع عليكم، ممنوع عليّ من قبلكم، والمسموح به لي، مسموح به لكم من قبلي وهذا من حقكم عندئذ.

بعضكم أعرفه ويعرفني من قبل، والآخرون هذا أول لقاء بيننا، باب مكتبي مفتوح أمامكم دون عائق في سبيل خدمة الوظيفة العامة، لن تلاقوا مني سوى العون والتأييد في كل عمل سليم، وللعميد بيلوني درجة مميزة عندي، (وقد أنجزت ما وعدت. وكان البيلوني قد أوجس خيفة من استلامي هذه القيادة، لسبق حصول حادث ذي شأن كبير بيننا، عندما كنت قائداً عسكرياً للمنطقة الوسطى وكان هو مديراً للأمن العام أيام الوحدة، وقد أعطيته وقتها درساً لم يتعلمه من قبل، وقد علم به مني العقيد بهاء الداغستاني مدير شرطة دمشق، وأنهاه وزير الداخلية وقتها عبد الحميد السراج لمصلحتي، عندما قنع بها).

سارت أمور الوظيفة بيني وبين جميع المرؤوسين بشكل طيب ومُرضٍ، فوجدت منهم كل تعاون ووجدوا مني التوجيه والمساندة في كل طريق مستقيم.

حقوق رجال قوى الأمن:

أجهدت نفسي ووقفت في وجه كثيرين من أجل إيصالهم إلى جميع حقوقهم التي قنعت بها، وإن لم يكن، فإلى جلّها، كما أني جابهت بحزم كل من حاول التجاوز عليهم، وقد حصل، وكانت دروساً لم يسبق لها مثيل، ولم أتهاون في ضبط تصرفاتهم وحسن اداء واجباتهم، اذا لزم.

وقد حققت لهم أشياء طيّبة، أسعدتني، ولم يطل بي الزمان لتحقيق غيرها وكانت في برامجي، حزنت وما زلت بسبب عدم تحقيقها وإنجازها.

كان عامَ عسل غير مغشوش، رغم مشاقّه وأتعابه، كما كان قصيراً على طموحاتي، وانتهى بالتفريق بيننا بفعلٍ من الغادرين.

كسوت ضباط الصف والأفراد كسوة الضباط بعد أن كانت كسوتهم غير لائقة بنظري وحافظت على مظهرهم بتقديمات شتى وبرقابة وترشيد دائم، لأنهم صورة الدولة وموظفيها أمام المواطنين والزائرين على حد سواء، لقناعتي بتأثير اللباس إيجابياً على المعنويات والتصرفات، عندما يكون لائقاً ونظيفاً وهو مرآة عاكسة لنفس مرتديه.

حرصت على جودة ونظافة أماكن وجودهم المشتركة في المبيت والعمل، دون تساهل أو إهمال وبتفتيش دوري ومفاجيء ورقابة صحية مستمرة.

استصدرتُ القانون رقم ٧ تاريخ ٦٢/٥/٢١ بجواز إلحاق بعض المكلفين بخدمة العلم من حملة الشهادة الإبتدائية، لأداء خدمتهم الإلزامية في قوى الأمن الداخلي، عوضاً عن الجيش، وكان للمرحوم العميد أكرم خطيب يد بيضاء في ذلك، لتخفيف أعباء الخدمة عن رجال الأمن، لأنهم كانوا مرهقين في أدائها، لقلة عددهم بالنسبة للحاجة،

ولعدم وجود أموال كافية في ميزانية قوى الأمن لزيادة عددهم تطوعاً.

وحدّثُ التعويض العائلي لضباط الصف والأفراد وأصبح مساوياً للتعويض العائلي للضباط في قوى الأمن الداخلي دون تفريق، وذلك بالمرسوم التشريعي رقم ٣٥ تاريخ ٦٢/٦/١٨. وقبل أن يشمل باقي موظفي الدولة عسكريين ومدنيين بأربعة أشهر.

كان ضابط الصف والشرطي الفرد يتناولان نصف ما كان يتناوله الضابط عن كل فرد من أفراد أسرته، وفي هذا إجحاف ما بعده إجحاف، وظلم اجتماعي لصغار الموظفين من كبارهم.

ثم أصدرت الحكومة السورية القانون رقم ١٠ تاريخ ٦٢/١٠/١٨ في عهد الرئيس خالد العظم بتوحيد التعويض العائلي لسائر موظفي الدولة لا فرق بين صغيرهم وكبيرهم، أسوة بمنسوبي قوى الأمن الداخلي.

زدتُ رواتب جميع الحراس الليليين وأفراد الشرطة والأمن العام وضباط الصف جميعاً زيادة تسعد حياتهم وترفع عنهم سيف العوز، وذلك بالمرسوم التشريعي رقم ٦٢ تاريخ ٦٢/٧/١٠.

كان التعويض العائلي عن كل فرد من أفراد العائلة، سبع ليرات لصغار الموظفين وأربع عشرة لكبارهم، على ما أذكر.

كما أذكر بأن زيادة الرواتب لضباط الصف والأفراد كانت بين ثلاثين ليرة وخمس وسبعين لكل شخص شهرياً حسب قدمه ورتبته، لكي لا تتراكب هذه الرواتب ويصبح الأصغر رتبة والأقل قدماً أكثر راتباً.

وكان على ما أذكر أيضاً، بأن سعر كيلو غرام من لحم الغنم بليرتين ونصف الليرة، وكيلو السمن العربي غير المغشوش، والذي يندر وجوده في هذا الزمان، بخمس ليرات سورية إلا قليلاً. وأجرة دار السكن في الأحياء والشوارع المعقولة بين خمسمائة وألف وخمسمائة ليرة سورية سنوياً و......

أتيتُ بهذه الشواهد لأشير إلى القيمة الشرائية لليرة السورية وقتئذ، لندرك ونلمس مقدار هذه الزيادات وما أدخلت على أصحابها من سعادة ورفع مستوى من الناحية المادية.

حصلت على تواقيع الوزراء على بعض مشاريع هذه المراسيم باليد بعد تأييد وموافقة من أكثرهم ومعارضةٍ من آخرين الذين وضعتهم أمام الأمر الواقع، وعندما رجوت رئيس الجمهورية بالإسراع بالتوقيع قال لي إنه عمل عظيم، لقد مضى علينا سنوات ونحن في المعارضة وفي الحكم ولم يخطر على بالنا وتفكيرنا ما أنت أقدمت عليه من حيث توحيد

التعويض العائلي للجميع بدون تفريق. لقد أحسنت إليهم مادياً وأحسنت إلينا عملاً سيُذكَر لنا جميعاً.

تحسين وسائل الخدمة في قوى الأمن:

افتتحتُ في القابون كلية خاصة لتخريج ضباط الأمن، بعد أن جرى إغلاقها زمن الوحدة، وتوحيدها مع الكلية العسكرية في حمص في بدء الانفصال.

على أثر قيام طلاب ضباط الأمن في كلية حمص بإضراب، وكان مديرها العميد عدنان دقر، نقلتهم إلى القابون وأخضعتهم إلى دورة مكثفة وشديدة وخرجتهم منها بعد أن أصبحوا على مستوى جيد مسلكياً وانضباطياً وثقافياً وكان الأول فيهم عند التخرج أحد وزراء الداخلية فيما بعد. كما كان منهم وزراء في وزارات أخرى.

ابتعثتُ عدداً من الضباط للدراسة والاطلاع في الخارج بأميركا وفرنسا، كما ألحقتُ عدداً جيداً من ضباط الصف الأكفياء بكلية الشرطة وتخرجوا منها ضباطاً، فتحققت بذلك أحلامهم وأفادوا الخدمة العامّة وأغنوها بخبراتهم بعد أن كان هذا الإلحاق تعترضه الصعاب والعوائق والمساومات.

استصدرتُ قانوناً بشمول ضباط الأمن بكافة القوانين والأنظمة التي صدرت والتي ستصدر لصالح ضباط الجيش تحسيناً لأوضاعهم سواء بسواء، لأن هؤلاء كانوا أكثر عناية من الدولة من أولئك (ولم أعثر على هذا القانون فيما بعد).

وسعت وعززت الخدمات الطبية لتحسين أدائها لجميع منسوبي قوى الأمن وعائلاتهم وكذلك صرف الأدوية وإجراء التحاليل المخبرية والجرثومية على اختلافها بالمجان أي على حساب الدولة.

اتفقتُ مع قيادةِ الجيش وخدماتها الطبية على قبول بعض مرضى رجال الأمن وعائلاتهم في مشافيها وخاصة دار التوليد وكان للواء زهر الدين تأييدُ ومساعدة في ذلك.

عززتُ وسائل ومخابر الكشف عن الجريمة لتحاكي بل لتسبق تطورها في مجتمعنا.

نظمت المرور في أمهات المدن السورية وعينت مديراً عاماً لها يتصف بالكفاءة والنشاط، «المقدم بشير شاهين»، وأعطيته صلاحية انتقاء الشرطة الصالحين ثقافياً واجتماعياً ومظهراً من جميع المحافظات لإلحاقهم بمديريته.

استقدمتُ خبير مرور من إيطاليا بواسطة سفيرها بدمشق، نظم المرور وحسّن أداءه ونظامه.

حسنت أوضاع السجون والمساجين، والأحداث بخاصة، لتكون السجون دار إصلاح وتهذيب لا دار انتقام وتعذيب، وأسرعت في إنجاز سجن عدره المركزي وتوسيعه ليكون البديل لسجن القلعة لإنقاذ السجناء من سجن بني في القرون الماضية.

دعمت برامج محو الأمية في السجون وكذلك ورشات التعليم المهني ليفيد منها السجناء عند خروجهم من السجن بعد انتهاء محكوميتهم. وعينت موجهين اجتماعيين ودينيين لإلقاء الدروس والعبر لرفع الروح المعنوية وترشيد الخطوات.

وضعتُ برنامجاً كاملاً لتحديث أسلحة قوى الأمن ووسائل الانتقال والاتصالات السلكية واللاسلكية، وإنشاء لواء مصفحات مع ناقلات شرطة مصفحة تتمركز قيادته في دمشق وكتيبة منه في حمص وأخرى في حلب لتعزيز القدرات الذاتية في قمع الفوضى والإخلال بالأمن في جميع أنحاء الإقليم، مهما كان شأنها وحجمها، للاستغناء عن احتمال طلب مساعدات الجيش وتدخله في جميع الأحوال وفي كل ما يتعلق بالمحافظة على أمن البلاد داخلياً. ولتصبح وحدات قوى الأمن العائدة لوزارة الداخلية قادرة على القيام بواجباتها وأداء مهامها في الخطوط الخلفية، مما هو متعارف عليه عند حدوث حرب مع العدو.

سعيت بكل ما أوتيت للاتفاق مع القوى الجوية على تأمين ووضع طائرة طوّافة (هيلوكوبتر) تستجيب لطلبي مباشرة عندما تدعو الحاجة إلى استخدامها لنقل مصابين مخطرين في حوادث المرور على الطرقات الدولية، الذين لا تسمح إصابتهم بالانتظار، أو بنقلهم بواسطة أخرى، وذلك لإنقاذ حياتهم قبل فوات الأوان.

والذي دعاني إلى التفكير والتقدم بهذا الطلب حادثة الطيران الفاجعة، لعائلات الضحايا وأصدقائهم، التي سبقت إشارتي إليها، لإحدى طائرات السفرات المدنية، لشركة الطيران السورية، عندما كانت بإدارة سلاح الطيران وتحت إشرافه، عندما أمر الطيار المعاون لقائد هذا السلاح، خلافاً لكل قانون وأصول لعدم معرفته لحدوده في أوامره، ربان هذه الطائرة المتعاقد المصري المدني، قبيل قيامه برحلته المأجورة المقررة أسبوعياً بين دمشق وحلب، بالتفتيش عن طائرة انكليزية مفقودة تخص شركة بترول أجنبية، مما أدى إلى اصطدامها بقمة جبل مغطاة بالغيوم، عندما هبط ربانها عن طيرانه وبعيداً عن طريقه، لتنفيذ ما امر به، دون مراعاة للارتفاعات الجبلية التي كانت على خط مساره غير المرئي.

فوقعت الكارثة المنكرة لعشرة من المسافرين، ضحايا، وعشرة آخرين، جرحى، لو وصلت إليهم يد الإسعاف اللازم في الوقت المناسب، لخفضت من عدد القتلى ومن معاناة الجرحى.

من المؤسف أنه لم يحاسب أحد عليها ولما يُسأل مسبب من أجلها رغم المسؤولية الواضحة، وعندما جنحنا إلى إقامة الدعوى على كل مسبب ومتدخل استدعاني رئيس الأركان، العميد الشيشكلي رحمه الله، وهو من مدينة أحدهم، وقال لي: «هل هذا الذي حصل كان مقصوداً» قلت لا، قال: «إذن هذه إرادة الله ولا مرد لقضائه ولو أن الادعاء يعيد لنا الضحايا لشجعتكم عليه» وكان على جانب كبير من الإيمان والإنسانية في هذا الموقف... لذا طوينا الموضوع رغم أنه ما زال عالقاً في جبيننا وجرحه ينزف في نفس والدته.

لقد ظهر فيما بعد بأن هذه الحادثة الفظيعة، التي يتّمتْ أطفالاً وأثكلت أمهات وأحزنت كل صاحب ضمير ووجدان على جميع ضحاياها الأبرياء، لا تستحق من صاحبها ومسببها أكثر من ثلاثة سطور خالية من شعور بالذنب أو من بارقة إنسانية عندما تعرض لها، وهو فرح فرحة غير كاملة، في الصفحة رقم ١٢٧ من مذكراته «عسكرياً ودبلوماسياً» بقوله: «سقوط طائرة داكوتا... لم تكتمل فرحتنا بولادة ابنتنا غيداء في ٢٢/ ٥٢/١٢ والتي لم يكن بينها وبين أخيها سمير (توفي فيما بعد بحادث اصطدام سيارة حكومية، موضوعة تحت تصرف والده للأعمال الرسمية، حين كان يقودها..... رحمه الله وكان بعون والديه) سوى أحد عشر شهراً فقد فوجئنا بحادث طائرة الركاب المدنية طراز داكوتا التي سقطت قرب النبك وكان يقودها الطيار المصري محمود دغيم، وقد ذهب ضحيتها عشرة ركاب والطيار المساعد عمر عبارة، الذي حزنت عليه حزناً شديداً (عليه فقط)، فبالإضافة إلى أنه كان طياراً جيداً فهو على خلق عظيم». ولم يذكر أسماء باقي الشهداء الذين ذكرت بعض أسمائهم وأسماء الجرحي الذين كان منهم زهير الصلح، ونوري كبه وار، وعوني خنشت.. وآخرون.

وحيث إن هؤلاء الضحايا كانوا مؤمّنين بموجب جزء من ثمن بطاقة ركوبهم عند شركة لويدز الانكليزية للتأمين، فقد وقف ممثلها في سورية المحامي الفلسطيني هنري كتن، بكل صلافة محاولاً اعفاء شركته من التزاماتها المادية تجاه الضحايا وعائلاتهم، بحجة أن الطائرة لم تكن تقوم بعملها الذي جرى التأمين من أجله، وقد خرجت عن مسارها للتفتيش عن طائرة مفقودة، يسانده في ذلك أحد الضباط المعنيين ومكتب محاماة شهير، ولما وصل علم ذلك إلى رئيس الأركان العميد شيشكلي استدعى هذا الممثل وهدده بإلغاء عقود شركته وعقود الشركات المتعاونة معها في كل سورية إن لم تدفع الحقوق لأصحابها. ورضخت هذه الشركة أمام هذا التهديد.

عززت علاقاتي واتصالاتي مع كثير من أصحاب النشاطات الاجتماعية والنقابية والسياسية والحزبية والصحافية وأحسنت الصّلات معهم، وأديت لهم خدمات محقّة،

للنهوض بأعباء وظيفتي الجديدة لقناعتي بأن تعزيز الأمن والاستقرار في البلاد يكون بقناعة الناس بسلامة الأوضاع وثقتهم بالمسؤولين لا بالبطش والإرهاب، ولأن الإخلال بالأمن لا تعالجه تكنولوجيا القمع بقدر ما تعالجه سرعة المعرفة والتدخل في الوقت المناسب بدون تأخير، للحد من الاستفحال والتدهور، ومعرفة الأسباب ومعالجتها بأسلوب عقلاني حيادي لا يشوبه الضعف والتراخي والانحياز.

وكان كثيرون ممن يغارون على وطنهم ويحافظون على كيانه وقانعون بحكامه هم الأعوان الشرفاء لنا في ترشيد الخطوات ولفت الانتباه إلى كل عيب وتآمر، أما الذين في قلوبهم مرض وفي تفكيرهم التواء، فكانوا بعيدين عنا كما كنا قادرين على الحد من شرورهم بالوسائل الفاعلة والطرق القانونية المجدية، لأن التساهل في أمور الوطن والتغاضي عن المهدمين والمخربين هما من أكبر الجرائم ومشاركة فيها من بعض المسؤولين.

كما كانت قناعتي وما زالت بأن الحكام الشرفاء يجب أن يكونوا الخدام الأمناء للشعب ومصالحه، لا الشعب هو الخادم الذليل لحكامه.

لقد فُسرتْ هذه الآراء والتحسينات والدراسات والاقتراحات تفسيراً بعيداً جداً عن دوافعها وحقيقتها، من قبل أصحاب العقول المحدودة في الجيش وخارجه، واتهموني بأني عازم على إنشاء قوى خاصّة في وزارة الداخلية، لتحقيق أغراض خاصّة غير معلنة، للحد من فاعلية الجيش عندما يعزم ويقدم على التدخل في الأوضاع الداخلية السياسية.

وحسبي الآن أن أقف عند هذا الحد وقد رحل عن هذه الدنيا الفانية كثيرون وبقي آخرون يلعقون الجراح ويتحدثون عن أعمالهم وأعمال غيرهم حسنة كانت أم سيئة لتأخذ منها الأجيال المقبلة دروساً وعبراً، وكيف أن الخلافات القائمة على التحاسد والتباغض هي أسلحة فتاكة أكثر من أسلحة العدو التي يشهرها في وجوهنا، وكل ما أرجوه من كل ما تقدم وتأخر، أن نلمس الجراحات في صفوفنا لنتجنب تكرارها والمزيد منها.

الإفراج عن رئيس الجمهورية وتشكيل وزارة العظمة:

بعد فشل إعادة الوحدة بانقلاب ٢٨/٣/٦٢ على أيدي الذين فصلوها، رغم التخطيط الطويل والدقيق لهذه الإعادة بالاتفاق مع القاهرة وسيدها.

وبعد فشل إعادتها على أيدي الناصريين الذين قاموا، في الوقت نفسه بعصيان في حلب، وأرسلوا نداءاتهم العلنية بالإذاعة، بطلب المدد والعون من سفارة الجمهورية العربية المتحدة في بيروت، دون فائدة أو مستجيب رغم أنها كانت وراء الوعود والتخطيط،

نشطت السفاراتُ الأجنبية ورجالها وخاصة الأميركية والسوفياتية نشاطاً ملحوظاً لم نعهده في السابق، وكذلك السياسيون السوريون غير المسجونين، باتجاه اعادة الأوضاع السابقة وبضرورة الإفراج عن رئيس الجمهورية، كما قام الأستاذ رشاد برمدا، وزير الدفاع في حكومة الدكتور دواليبي، بدور توفيقي بين السياسيين وبين بعض الضباط وفي مقدمتهم الألوية زهر الدين ونامق كمال ووديع مقعبري، وجنح الجميع إلى عودة الدكتور قدسي إلى الرئاسة الذي اشترط:

١ـ استقالة النواب.

٢ـ ممارسته بصورة مؤقتة ولفترة محدودة مع مجلس وزراء جديد، السلطتين التشريعية والتنفيذية لحين إجراء انتخابات نيابية جديدة.

٣ـ إخلاء سبيل جميع المعتقلين السياسيين الموقوفين بدون حق أو مبرر.

اتفقت آراءُ القدسي والحوراني والبيطار والعظمة دون اتفاق بينهم، على حل المجلس النيابي، وقد قام رشاد برمدا بجهد للحصول على تواقيع النواب لاستقالتهم، دون نجاح، وكان أصلب النواب في وجهه الأستاذ ليون زمريا، نائبُ حلب.

كان الدكتور القدسي يسعى لحل المجلس تخلصاً منه ومن ذيوله، والحوراني لكثرة مناوئيه فيه، والبيطار والعظمة لفشلهما في أن يكونا في عداد نوابه.

تقييداً للشرط الثاني الذي اشترطه رئيس الجمهورية، أصرّ الحوراني والبيطار وبرمدا وآخرون من السياسيين وقسم من الضباط على أن يتعهد الرئيس بعدم العودة إلى الوراء بقانوني الإصلاح الزراعي والتأميم، وإلغاء ما اتخذه النواب من تعديلاتٍ عليهما، وقد أصرّ البيطار أيضاً وأوحى بنص كتاب، ووقّعه القدسي وزهر الدين بامضائيهما، بحكم صفتهما الرسمية لأنه كان مطلباً مدنياً وعسكرياً تقدمياً.

صوّر اللواء زهر الدين أربع مواد فقط من هذا التعهد بالزنكوغراف في الصفحة ٢٤٤ من مذكراته ولم يصور باقي مواده، ونشرها كلها طباعة، ليعمل بها تحريفاً وانتحل الفضل لشخصه بمفرده وهذا غير صحيح أبداً ونحن على اطلاع بالحقيقة.

ذهب وفد محدود إلى سجن المستشفى العسكري بالمزة، حيث كان القدسي محجوز الحرية، ورافقناه مساء الجمعة ٦٢/٤/١٣ إلى قصر الضيافة، ثم ألقى بياناً بالإذاعة والتلفاز ضمنه تمسكه بالوحدة العربية المدروسة، الخالية من أخطاء الماضي وشوائبه، مع جميع البلاد العربية المتحررة، وخاصة مصر. كما ألقى الدكتور عظمة بياناً مماثلاً بعد تشكيل وزارته.

تشكيل وزارة العظمة:

وخلال ثلاثة أيام أجرى رئيس الجمهورية مشاوراته لتشكيل وزارة انتقالية كلف بها الدكتور بشير العظمة الذي شكلها على النحو التالي:

الدكتور بشير العظمة	للرئاسة.
الأستاذ رشاد برمدا	نائباً للرئيس ووزيراً للتربية والزراعة.
الأستاذ رياض ميداني	وزيراً للشؤون البلدية والقروية والتموين.
المهندس صبحي كحالة	وزيراً للمواصلات والتخطيط
الأستاذ عبد الحليم قدور	وزيراً للداخلية.
المهندس روبير الياس	وزيراً للاشغال العامة.
الأستاذ أحمد عبد الكريم	وزيراً للإصلاح الزراعي والعمل والشؤون الاجتماعية.
الأستاذ عدنان الأزهري	وزيراً للخارجية
الأستاذ رشيد حميدان	وزيراً للعدلية
الأستاذ جورج خوري	وزيراً للمالية
الأستاذ نهاد سباعي	وزيراً للاقتصاد
الأستاذ إحسان رفاعي	وزيراً للصحة والإسعاف العام
الدكتور عبد السلام العجيلي	وزيراً للثقافة والإرشاد
الدكتور عبد الله عبد الدايم	وزيراً للإعلام
اللواء عبد الكريم زهر الدين	مكلفاً بتسيير أمور وزارة الدفاع

ثم عدلت هذه الوزارة بخروج السادة، عبد الحليم قدور وعدنان الأزهري ونهاد السباعي وعبدالله عبد الدائم منها.

وأضيف إليها في ٢٠/ حزيران/ ١٩٦٢ السادة جمال الفرا للخارجية وعزيز عبد الكريم للداخلية وعمر شخاشيرو للثقافة والإرشاد وعبد الوهاب العقاد للزراعة والتموين ورفعت زريق للشؤون الاجتماعية والعمل.

كما أصبح الدكتور عبد السلام العجيلي وزيراً للإعلام وجورج خوري وزيراً للاقتصاد إلى جانب وزارة المالية.

وقع الاختيار على الدكتور بشير العظمة في تشكيل هذه الوزارة للمرة الأولى في حياته لكونه لم يكن معتقلاً يوم تشكيلها وبتنسيب من السياسيين الطليقين وهو يساري الاتجاه ومن أصدقاء أنصار السلام، وكان وزيراً مركزياً فنياً للصحة، للمرة الأولى أيضاً في عهد الوحدة، مقبولاً ومرضياً عليه من الرئيس عبد الناصر، البعبع الأكبر أيام الانفصال، ولأنه لا يتقن ألاعيب السياسيين، بعيداً عن أساليبهم وهو ليس عضواً في ناديهم، ترشح للانتخابات النيابية عن مدينة دمشق زمن الانفصال ولم ينجح، كان نقيباً لأطباء سورية في عهد الوحدة، ليّن العريكة لطيف المعشر مهذباً يحب المال حباً جماً ميالاً للتهكم ببعض أحاديثه وروایاته، دخل الوزارة من باب وخرج منها من باب آخر، دون أن يعي ما بينهما.

قبل صدور مذكراته بمدة طويلة تلاقينا مصادفة، واتفقنا على أن أقوم بزيارته في داره بحي القصور بدمشق، وقد قمت بما وعدت، وكانت بالنسبة لي زيارة لطيفة تخللتها أحاديث حلوة وذكريات من الماضي، حضرها أحد أبنائه الكرام، وبعد مدة تلطف برد الزيارة وسألني عن الذي كان وراء تكليفه بالوزارة، فأجبته بأن الظروف السائدة هي التي كانت وراء ذاك التكليف وقد ذكرتها له على النحو الذي تقدم ذكره، فجاء بمذكراته بأن مؤتمر حمص هو الذي انتقاه لها، والحقيقة كما قلت أن مؤتمر حمص لم يستنسب شخصاً معيناً بالذات لتشكيل وزارة تخلف وزارة الدكتور دواليبي المستقيلة.

عاشت البلاد بدون حكومة شرعية من ٦٢/٣/٢٨ لغاية تشكيل وزارة العظمة بتاريخ ٦٢/٤/١٦ بالمرسوم رقم ٦٨٠، وكانت الأكثرية الساحقة من السياسيين الفاعلين ما زالوا خلف القضبان الحديدية ما عدا خالد العظم الذي أفرج عنه لمرضه الشديد في ٤/١٠/ ٦٢، وقد غادر البلاد وقتها إلى لبنان بترخيص استثنائي مني، حيث دخل مستشفى الدكتور خالد للمعالجة الملحة.

ثم جرى الإفراج عن الباقين تدريجياً، أما الذين طال التحفظ عليهم أكثر من غيرهم، فهم الدكتور معروف الدواليبي والدكتور مأمون الكزبري والنائب عبد الكريم دباح الدندشي.

انقلاب في موقف فريد زين الدين:

ومن أغرب المواقف في تلك الآونة، موقف الدكتور فريد زين الدين، الذي كان قبل ٦٢/٣/٢٨ يجتمع مع الضباط، النحلاوي والدهمان والهندي وزهر الدين ونامق وآخرين، ليحضهم ويشجعهم على الإطاحة بالعهد والقيام بانقلاب يعيد الوحدة السورية المصرية، وذلك باعتقال رجال الدولة ومسؤوليها السياسيين بدءاً من رئيس الجمهورية ورئيس

المجلس النيابي ورئيس الوزراء، وبالتالي تشكيل حكومة عسكرية موقتة برئاسة ابن جلدته زهر الدين، أو أحد غيره منهم، والسفر إلى القاهرة، لتقديم سورية من جديد إلى الرئيس عبد الناصر، وبين موقفه الجديد بعد القيام بالإعتقالات، وعصيان المناطق العسكرية، وانعقاد مؤتمر حمص، وتسفير الذين نفذوها وكانوا من أسبابها، وبعد قلب ظهر المجن من القاهرة للذين كانوا على اتفاق معها بإعادة الوحدة، وطلبوا مساعدة قواتها المسلحة، على المكشوف، من إذاعة حلب لتعزيز صمودهم في وجه من تبقى من مناوئيهم، وبعد زيارة له إلى بيروت والعودة منها، إذ أخذ يكثر من زياراته إلى اللواء زهر الدين، وهو ذو تأثير عليه، وإلى الضباط الباقين والنافذين وأصبح مع المنادين بإعادة الشرعية إلى الجمهورية العربية السورية، بالإفراج عن رئيسها الدكتور القدسي، وإعادته إلى سدة رئاستها، وكان هذا منه موقفاً غريباً عجيباً جديداً لاختلافه بوضوح عن مواقفه السابقة، كما كان هذا ما ينادي به بعض الدبلوماسيين من الأجانب المعتمدين في دمشق.

وكانت تأتيني التقارير من الدائرة السياسية التابعة لقوى الأمن ومن غيرها فكنت استغرب هذا التبديل الفجائي في المواقف، فبعد أن كانت كلها تهدف إلى إعادة الوحدة فوراً، أصبحت تنادي بالبقاء على الإنفصال والحفاظ على شرعيته ومن ثم السعي لوحدة متأنية مدروسة خالية من الشوائب حسب التعابير الجديدة المطّاطة.

وكان فريد زين الدين يأتي لعندي برفقة والد زوجته جواد العظم الذي كنت أعرفه سابقاً، ليحصل مني على إذن خاص للسفر إلى لبنان، وكانت الحدود مغلقة، ليعود بعد ساعات لا تزيد على أربع وعشرين ساعة، وقد تكرر هذا أكثر من مرة، مما لفت نظري دون أن أكتشف، يقيناً، ما وراء هذه السفرات القصيرة المتلاحقة إلا بعد حين.

والذي أدركته فيما بعد بأنه كان يذهب للتشاور وتلقي التعليمات من جهات، ونقلها إلى أشخاص معينين في دمشق لإقناعهم بها وتبنيهم لها.

كلّف رئيس الجمهورية الدكتور قدسي الدكتور بشير العظمة بتشكيل وزارة في ظل مجلس نيابي مُغيّب ببلاغ عسكري، ولم يصدر مرسوم بحله. وكان رئيس الوزراء والوزراء يعتقدون بأن هذا التغييب موقت وسيعود إلى ممارسة صلاحياته كما عاد رئيس الجمهورية، أو سيحل وفق الأعراف الدستورية.

لا العودة تمت ولا الحل حصل وبقي الحال على ما هو عليه معلقاً إلى أن أتى السيد خالد العظم وحله بالاستناد إلى قرار مجلس الوزراء رقم ٧٠١ تاريخ ٦٢/٩/٢٣ وباستصدار المرسوم رقم ٢٧٣٢ تاريخ ٦٢/٩/٢٤ وذلك بعد أن اجتمع أعضاء هذا

المجلس في داره، وعدلوا بعض مواد الدستور، وأعطوه ثقة مسبقة بشخصه في تشكيل وزارة دستورية، ثم حلوا مجلسهم بأنفسهم، وهم أسياد أعمالهم وإجراءاتهم.

من مواقف اللواء عبد الكريم زهرالدين:

بعد يوم واحد من تشكيل وزارة العظمة وفي ١٧/نيسان/١٩٦٢ أقام الجيش عرضاً عسكرياً في شارع الرئيس القوتلي، احتفالاً بذكرى جلاء الفرنسيين وقطعاتهم العسكرية عن القطر السوري، بإصرار من اللواء نامق كمال رئيس الأركان العامة.

تحرك الموكب الرسمي لرئيس الجمهورية من قصر الضيافة في شارع الجلاء تتقدمه الدراجات النارية للحرس الجمهوري فسيارتي بصفتي قائداً لقوى الأمن الداخلي، ومن ثم سيارة فخامة الرئيس القائد الأعلى للقوات المسلحة فباقي السيارات الرسمية ولدى وصولنا إلى ساحة العرض توقفت سياراتنا في المكان المعد وترجلنا منها ووقفنا خلف رئيس الجمهورية في الوقت الذي تقدم عليه اللواء زهر الدين (أنظر الصورة)، كما وقف جميع الوزراء والسفراء والرسميون والمدعوون الجالسون بالسرادق، إحتراماً وتحية للنشيد الوطني السوري ولرئيس البلاد الذي رد على تحيتهم فيما بعد برفع يديه شاكراً ومحيياً، كما فعل سيادة اللواء الحركة ذاتها وهو سائر أمام الرئيس ملوحاً بيديه من أعلى رأسه، خلافاً للمراسم والأصول، كأن وقوف الجميع وتحيتهم كانا من أجله ولا يحق للدكتور القدسي أن ينفرد بهما، لأنه كان قبل أربعة أيام على التحديد محجوز الحرية في سجن المشفى العسكري بالمزة الذي أخرجه منه الضابط زهر الدين، وإمكانية إعادته إليه أو إبقائه خارجه وفي القصر الجمهوري مرهون بإرادة هذا الضابط أو غيره، حسب الاعتقاد، تباً للغباء ولتلك الأيام ولما حصل فيها.

سبق هذا التصرف تصرف آخر عندما شيّعنا شهيد معركة تل النيرب، البطل الملازم محمود دباس، وقد اشترك بهذا التشييع رئيس المجلس النيابي، وقتئذ الدكتور مأمون الكزبري، تكريماً للشهادة والشهيد، ولأن أفرادَ عائلته من مؤيديه وناخبيه، ولما تجاوزنا حي الحلبوني مبتعدين عن بيت الدباس الكرام، وعند وصولنا أمام محطة الحجاز، ونحن سائرون على الأرجل، باتجاه مثواه الأخير، وكان يسير في مقدمة المشيّعين أهله وبينهم الدكتور، تقدم اللواء وأبعد الدكتور بحركة من يده، وسار في مكانه، لأن الشهيد شهيده، وهو الذي قاد معركة تل النيرب، عندما ترك فراشه في دمشق وذهب إليها مسرعاً في بدء اشتعالها، بسيارة «فولكس واغن» صغيرة، لمسافة تزيد على مئة وخمسين كيلو متراً، بغياب رئيس الأركان العامة، وقائد الجبهة السورية الفلسطينية ورئيس أركانه وقائد القطاع

الجنوبي - قطاع المعركة - فقد كان هو قائدها لوحده، كما كان يوسف العظمة في معركة ميسلون، لا فرق بينهما أبداً، حسب ما جاء في الصفحة ١٨١ من مذكراته، فكيف يجوز لأحد أن يتقدم عليه في هذا التشبيع؟ والحقيقة بأن الذي قاد هذه المعركة هو العميد رفعت خيري قائد الجبهة ورئيس أركانه العميد مصطفى الدواليبي، يشرف عليهما رئيس الأركان العامة اللواء نامق كمال المسؤول الأول عن سير العمليات الحربية.

قبل أيام من انتهاء عهد الإنفصال في ٨/آذار/٦٣ وبمناسبة العيد، ذهبت كما تقضي المراسم، بمعية رئيس الجمهورية لأداء صلاة العيد، برفقته في الجامع الأموي.

وكانت المراسم تقضي بوقوف رئيس البلاد للصلاة في السدة الرئيسة، وعن يساره عميد السلك الدبلوماسي المسلم المعتمد في دمشق، وعن يمينه رئيس الوزراء المسلم أيضاً، وكان يومها الأستاذ خالد العظم مريضاً وقد حضر نيابة عنه رئيس الوزراء بالوكالة، الأستاذ أسعد الكوراني، وعندما حاول هذا الأخير أن يقف في مكانه، أبعده اللواء زهر الدين بيده وكتفه واحتل مكانه، على يمين الرئيس، الذي كنت خلفه تماماً، إبتعد رئيس الوزراء بالوكالة عن مكانه بكل أدب ليحتله هذا الضابط، عند البدء بأداء الصلاة وضع اللواء يده اليسرى على اليمنى خلافاً للأصول المعتادة، وبعد البدء بالصلاة وللتأكد من الصواب، التفت التفاتة خاطفة نحو يساره ويمينه، فانتبه إلى خطئه، وأصلحه، بوضع اليمنى على اليسرى بسرعة خاطفة.

في المساء عند عرض الصلاة بالتلفاز، في نشرة الأخبار، شاهدت كما شاهد الجمهور السوري هذه الحادثة، فكانت موضع استهجان واستغراب من هذه التصرفات، وقد اتصلت يومها بالمسؤول عن البث، ورجوته إجراء اللازم، لعدم تكرار هذا المشهد المستهجن.

وبعد يومين اجتمعت بمناسبة في نادي الشرق، بالقاضي الكبير الأستاذ عبد القادر الأسود أطال الله عمره، وأثناء الحديث قال لي: أطلبْ منه أن يلزم حدوده - (يعني اللواء) - فأجبته أليس من الأفضل والأوفق أن يُطلب ذلك من رئيسه؟ أعني الأستاذ الكوراني أو الدكتور القدسي.

لقد مر على قيادة الجيش من قبل، اللواء عبد الله عطفة، فالعميد حسني الزعيم، فاللواء سامي الحناوي، فاللواء أنور بنود فالعميد أديب شيشكلي، فالعميد شوكت شقير، فاللواء توفيق نظام الدين، فالفريق عفيف البزري، فالفريق جمال فيصل ولم يُسجل على أحدهم مثل هذه التصرفات، إذا استثنينا بعض تصرفات حسني الزعيم المزاجية، أما مع رؤسائه فكان على جانب كبير من التهذيب ككل الآخرين قبل الإنفصال.

مع بعض المرؤوسين:

كان البعض وخاصة من ضباط الجيش يتجاوز حدوده كثيراً مع ضباط الشرطة والدرك ورجالهما، وما أكثر الحوادث التي نتذكرها، وكان النصر فيها دوماً للأولين والغرم على الآخرين.

مرة استأذن بالدخول إلى مكتبي المقدم بهاء الخجة مدير المباحث الجنائية، ولما نظرت إليه وجدته بحال لا تسر والماء على بزته، وخدوش دامية على وجهه، ولما سألته عن السبب قال: أتاني الرائد حيدر سليمان ليتوسط من أجل فتح دار أغلقناها وفق الأصول، لأسباب اخلاقية، ولما اعتذرت عن الإستجابة، تطاول عليّ دون أن يستفيد من حلمي، ثم تطورت الأمور بين قال وقلت إلى أن أخذ إبريق ماء من الزجاج كان بجانبه، ورماه باتجاهي، ولولا رد فعلي السريع بإبعاد رأسي عن مساره لكان الأمر أخطر مما ترى، فأصاب الحائط الذي خلفي وتطاير الماء وقطع الزجاج على وجهي وملابسي.

قلت: وماذا عملت به قال: إنه تحت الحراسة في مكتبي بانتظار أوامرك سيدي، قلت عامله بما يستحق ونظم به ضبطاً وأرسله إلى السجن إلى عند العقيد وجيه برازي ريثما يرسل إلى المحكمة.

بعد أقل من ساعة من هذه الحادثة أتاني الصديق العميد عدنان جراح يتوسط من أجله، وهما صديقان، فلم ألتفت إلى وساطته رغم قدره عندي، لأن الحادثة كانت ساخنة كما يقولون.

وفي اليوم الثاني صباحاً طلب مقابلتي مدير الخط الحديدي الحجازي الأستاذ فؤاد الحلبي يرافقه معاونه السيد نديم الصواف، وهما من الكرام، وتوسطا من أجله لأنه موظف عندهما بعد تسريحه من الجيش، فقلت لهما بأن الأمر ليس بيدي وإنه بيد صاحبه المقدم خجه، الذي استدعيتُه بناء على طلبهما واعتذرا منه عن الحادثة، قلت لهما: رغم مكانتكما الرفيعة عندي وعند غيري فإن الإعتذار يجب أن يصدر عن المذنب ويقبله المعتدى عليه.

استدعيت الرائد حيدر سليمان إلى مكتبي إكراماً للوسيطين، وكانت حالته غير طيبة ويستحقها، فاعتذر من المعتدى عليه اعتذاراً مقبولاً وقلت له إياك الإعادة لأني أعتبر كل اعتداء على أي من جماعتي هو اعتداء عليّ بالذات ما دمت أنا قائدهم، وإني لا أستكين لأي اعتداء مهما كان مصدره وسنده.

ما أكثر الحوادث المشابهة وقد ذكرت هذه الحادثة بالذات لموقفي من المعتدى عليه

موقفاً آخر وكان هذا وذاك موقفاً بحق، لأني كنت حريصاً على أن يكون ما لقيصر لقيصر، وما لله لله على الدوام. وأن رجال قوى الأمن هم كغيرهم سواء بسواء من كرام المواطنين والموظفين وليسوا دون غيرهم أبداً.

إنتشر الخبر وأمثاله بين ضباط قوى الأمن ورجالها وكان له الوقع الحسن وهو ما رفع المعنويات وجعل أداء الواجبات دون تردد وعلى أحسن ما يكون من أداء.

أتاني مرة العقيد المتقاعد حسن الخير وهو من ضباط الدرك القدامى ومن معارفي ومن أصدقاء وزير الداخلية وطلب إليّ نقل رئيس مخفر في منطقته... لأنه كيت وكيت حسب أقواله.

أجبته، تقدم بطلب خطي وإذا شئت بدون توقيعك ولا ذكر اسمك، وسلّمه لي بيدي لأحيله إلى مدير التفتيش عندي، بغية وضع الأمور في نصابها بدون إهمال أو تأخير.

قال: ألا تثق وتصدق أقوالي؟ قلت ليس هذا تفكيري، وغرضي أن لا أرمي به غيرك، وغير أهلك وغير منطقتك بنقائصه وعيوبه... ولكي لا أظلمه وأظلم عياله بالنقل في وقت غير مناسب دراسياً بالنسبة لأولاده وبما قد يسيء لاستقرار حياته وحياة أسرته وأنا مسؤول عنهم أمام الله لكونه مرؤوسي وأمورهم أمانة بعنقي وأنت صديقي... أما عند ثبوت ما ادعيت وأسمعتني إياه، عندئذ يكون هو المسبب لما قد يناله نتيجة لأفعاله ومن جراء شكواك.

انصرف من عندي وهو حانق، ودون أن يفعل ودون أن أستجيب لطلبه ولآخرين مثله.

ما أكثر المرات التي لم أتلفت فيها إلى طلبات الرؤساء والأصدقاء والنافذين عندما تكون على حساب الإضرار بالوظيفة العامة أو بالمرؤوسين، لأني حريص عليها وعليهم من كل تجاوز مهما كان مصدره، خلافاً لما كان يجري في السابق.

تعيين محافظ للجزيرة:

استدعاني رئيس الجمهورية وسألني عن أحوال محافظة الجزيرة، (شمال سورية)، فكررت على مسامعه الواقع الذي كانت تعاني منه هذه المحافظة والذي أتت على تفصيله تقارير الأمن المرفوعة إليه، وملخصها أن كثيراً من الأكراد الأتراك في القرى المجاورة أتوا إليها وطالبوا بالهوية السورية بدعوى أنهم من المكتومين وبشهادة من شاهدين وبمساعدة من مختار القرية أو المحلة وبدعم من زعمائهم، وكانوا يحصلون على مرادهم ويستفيدون من توزيع الأراضي إنفاذاً لقانون الإصلاح الزراعي.

بعد المداولة ارتأى تعيين محافظ نشيط وكفء يكون على معرفة من هذا الواقع ووقع

اختياره على العميد من الدرك عادل ميري، وكنت لا أعرفه جيداً من حيث الخدمة لأني من الجيش، وطلب إليّ استدعاءه من محافظة اللاذقية وتنسيب تعيين بدلاً عنه العميد عز الدين كرمان، وهذا أيضاً من ضباط الدرك ومن رفاقي في الصف المتقدم بالكلية الحربية.

استدعيتُ العميد ميري وأفهمته الغاية من استدعائه ثم جرى اجتماع بقصر الضيافة برئاسة رئيس الجمهورية وحضور وزير الداخلية الأستاذ عبد الحليم قدور وحضوري وحضور الضابط المستدعى، وأعاد الرئيس الموضوع مجدداً بشكل مفصل وأضفى عليه معرفته الواسعة وأبلغ الميري تعيينه محافظاً للجزيرة بالوكالة ومديراً لشرطتها بالأصالة، على أن نسافر إليها نحن الثلاثة غداً للإطلاع على أحوالها ولإعطاء الرأي على ضوء المشاهدة لمساعدتها مادياً وكانت قد أعلنت محافظة منكوبة بسبب السيول التي اجتاحت كثيراً من قراها ومزارعها.

في هذا الإجتماع وبناء على طلبي تقرر إنهاء ندب العميد محمد السمان من وزارة التموين - مكتب الحبوب - وإعادته إلى مرتبات قوى الأمن الداخلي وتعيينه مديراً لشرطة حلب ونقل مدير شرطتها العقيد بهاء داغستاني وتعيينه مديراً لشرطة مدينة دمشق، واقترحتُ تعيين العميد المتقاعد عبد المجيد تجار مديراً لمكتب الحبوب وكان قد سرح، بعد توقيفه في بدء أيام الإنفصال، من شرطة محافظة السويداء وكان يراجعني لإعادته إلى الوظيفة، فأبدى العميد ميري رأياً وحركة ببعض أصابع يده اليمنى كمن يعد ويدفع نقوداً، مما لا يتناسب مع مستوى هذا الاجتماع ويجرح اقتراحي، ويطعن استقامة العميد تجّار لذا إلتفتُ إليه بعنف وقلت له بأن عليك أن تسكت بوجودي إن لم أسألك، أو أحد سواي، رأيك، ولو أني أعرتُ اهتماماً لمثل هذه التقولات لما كان من سمعت عنه مثيلاً لها في عداد ضباط قوى الأمن الداخلي بعدما استلمتُ قيادتها.

ثم رطبتُ الجو بعبارات لطيفة احتراماً لرئيس الجمهورية بقولي بأن القرار قرار فخامتك أولاً وأخيراً ونحن لا نملك سوى الإنصياع والتنفيذ، ولسبب آخر، لأني كنت قد دعوت وزير الداخلية والعميد القادم من محافظة اللاذقية على طعام غداء، بعد ساعة في نادي الشرق، وقد حضرناه فيما بعد.

صباح اليوم الثاني استقلينا طائرة إلى محافظة الجزيرة، نحن الثلاثة وزير الداخلية وأنا والمحافظ الوكيل، وبعد أداء الغرض من هذه الزيارة وزيارة السيد حسن حاجو وهو زعيم من زعماء الأكراد وآخرين أيضاً، جمعت ضباط المحافظة ومن ثم ضباط الصف والأفراد، كعادتي في كل زيارة، وأعطيتهم التوجيهات اللازمة وسألتهم عن أحوالهم وعن طلباتهم، فلبيت بعضها ووعدت بالإستجابة للباقي، الذي قنعت به، فور عودتي إلى مقري بدمشق.

في اجتماع الضباط رجاني العقيد طويق عز الدين نقله إلى إحدى محافظتي حلب أو دمشق لمعالجة ابنه المريض جداً لكي لا يتفاقم مرضه المستعصي، لافتقار مكان عمله إلى طبيب أخصائي، سألته عن المدينة التي يفضلها فقال دمشق، فنقلته إليها فوراً.

لم يظهر من العميد ميري المستوى المأمول منه والمطلوب لهذه المحافظة وانصرف إلى غيره مما اضطر مجلس الوزراء إلى تعيين السيد سعيد السيد محافظاً أصيلاً لها بدلاً عنه، والذي طلب إليّ تعيين العميد أحمد بيلوني مديراً لشرطتها والمقدم كمال الحافظ وضباط آخرين وموظفي أمن عام، فاستجبت لكل طلباته تسهيلاً لمهمته وحرصاً على نجاحه.

استدعيتُ العميد ميري برقياً إلى دمشق دون تعيين مركز جديد له، قبل مغادرته مقر عمله لأنه أعطى تصريحاً نشرته له إحدى الصحف وادّعى فيه بأنه نقل معاوناً لقائد قوى الأمن الداخلي في سورية، مما لا يأتلف مع الحقيقة والواقع.

لهذا ولأسباب سابقة هامة رفضت استقباله وجنحتُ إلى تسريحه فنسب رئيس الجمهورية عدم تسريحه وندبه رئيساً لبلدية حلب، إن كنت لا أريد إبقاءه حالياً في عداد ضباطي، وذلك مكان اللواء المتقاعد نعيم وفائي الذي كان قد سبق لمحافظ حلب أن طلب الاستغناء عن خدماته.

تهديد مليارديو:

للملياردير السعودي حسن الشربتلي قصر في مصيف الزبداني، تعرض لسرقة جهاز بوتوغاز صغير ذي ثلاثة رؤوس وسجادتين افرنجيتين، قيمتها وهي جديدة لا تتجاوز مئتي ليرة سورية في أسعار تلك الأيام.

أرسل هذا الغني برقية إلى وكيله بدمشق السيد بدر الدين الشلاح، ـ أبي راتب ـ، يطلب إليه فيها التوقف عن متابعة بناء أرض البلدية في ساحة المرجة بدمشق، التي كان قد اشتراها من المجلس البلدي، مع قوله بأن بلداً فيه سرقات غير جدير بإقامة المشاريع فيه.

زارني أبو راتب، أطال الله عمره وعافاه، في مكتبي بالسراي وأطلعني على هذه البرقية، ابتسمتُ وقلت له لقد وصلتني صورة عنها. ولموكلك الخيار في شؤونه الخاصة التي لا نتدخل بها. أما المسروقات فإني مهتم بها وهي من واجبي، واتصلت هاتفياً أمامه بمدير منطقة الزبداني المقدم منير المصري وسألته عن نتيجة تحرياته بصدد هذه السرقة، أجابني بأنه توصل إلى الفاعلين، وهما فلان وفلان، وقد هربا إلى دمشق ولجأا إلى قريبهما المقدم

بهاء الخجه مدير الأمن الجنائي بدمشق.

استدعيتُ هذا المدير، بحضور أبي راتب، وكان من أصحاب البأس والنشاط، وقد ابتدأ حياته كشرطي عادي إلى أن وصل إلى رتبته ومركزه عن جدارة واستحقاق، وسألته عن سرقتين وقعتا حديثاً، وكانت الأيام أيام معرض دمشق الدولي وكثيراً ما كان يغيب أصحاب الدور عن دورهم لزيارة المعرض، إحداها في بيت منير المهايني وثانيهما في بيت محمد الميداني، فقال إنه جاد وراءهما ثم سألته عن سرقة قصر الشربتلي أجابني: وما علاقته بها؟ فهي بالزبداني. فأجبته صحيح ليس لك علاقة بها، لو لم يلجأ الحرامية إلى دارك وهم من أنسبائك. والآن ثبت لدي بعض الإشاعات التي تقول بأنكم شركاء في بعضها. غداً صباحاً إن لم تكن كل المسروقات وجميع فاعليها بقبضة يدنا فليس لك مكان في قوى الأمن الداخلي. نحن نقبض الرواتب من ضرائب هذا الشعب لخدمته والمحافظة على أمنه وأمواله لا لمشاركة اللصوص والمجرمين في جرائمهم والتستر عليهم. إخرج ولا تريني وجهك قبل أداء الواجب كاملاً بما يرضينا جميعاً، وقد تمت الإجراءات على أتم ما يكون من أداء. وفكرت بتدبر أمره، ولم يكن من السهل أبداً الإستعاضة عنه بآخر بالخبرة نفسها والكفاءة عينها.

ثم دارت الأيام ولجأتُ إلى المملكة العربية السعودية التي أذكرها وأهلها بكل خير لما لاقيت فيها من الإكرام والإعتبار. كنت مرة في مصيف الطائف عندما زارني القاضي السوري برهان الدين الأسطواني لأخذ رأيي بقضية معروضة أمامه بوصفه أحد مستشاري ديوان المظالم في المملكة، وهي أن الشاعر المعروف حسن القرشي وضع ديواناً من الشعر وسعى إلى طبعه لبيعه، فساقته الأقدار إلى معالي الشيخ حسن الشربتلي الذي تبرع للشاعر بطبعه في مطبعته، وهي أحد أعماله، بدون مقابل.

وبعد أيام أخذت الاتصالات الهاتفية تنهال على الشاعر لتهنئته على شاعريته، فاستغرب الأمر لأنه لم يكن قد علم بانتهاء طبعه، والبدء بتوزيعه. ولما حصل على نسخة منه وجد على غلافها «طبع على نفقة المحسن الكبير معالي الشيخ حسن الشربتلي ويوزع مجاناً» الأمر الذي طيّر صوابه وهزّ اتزانه وتقدم بشكوى أمام ديوان المظالم.

وبعد التداول والتشاور اتفقنا على حل قنع به المستشار الأسطواني واعتمده في تقريره.

كنت معتاداً بين الحين والآخر على القيام بزيارة لسمو الأمير عبد الله بن عبد الرحمن شقيق جلالة الملك عبد العزيز تغمدهما الله برحمته، وكان يحيطني بكرم لطفه وأنسه، وساقني الحديث إلى قصة الشاعر والشربتلي كما رويت له قصة أرض البلدية بدمشق، فروى لي رحمه الله، قصة أخرى تتعلق بتعهد للشربتلي في المنطقة الشرقية من المملكة

عندما كان الأمير عبد العزيز بن جلوي أميراً عليها وذلك بتجهيز مساجدها وجوامعها بمراوح سقفية كهربائية كبيرة للتخفيف من شدة الحر على المصلين فيها، وكيف أصبحت عند الإستلام والتسليم مراوح من القش يدوية. ولما جاء موعد قبض الثمن تنبه أمير المنطقة إلى الحال واتخذ ما يضمن بإعادة الأمور إلى نصابها وصوابها.

ما لا أنساه:

جاءني شخص من عائلة السفرجلاني الأسطواني برفقة ضابط من عندي وكنت أعرف أخاه الذي كان شرطياً قبل أن يتوظف في وزارة العدلية ككاتب. وهو من المتعاطفين، وقال لي بأن فلاناً... ... قليلات، وهذا من غلاة الناصريين اللبنانيين الذين كانوا يعملون بتوجيه من السفير المصري بلبنان السيد عبد الحميد غالب، طلب إليه موافاته بمعلومات دقيقة عن حركة وتنقلات واتصالات كل من خالد العظم وأكرم الحوراني، وفوضه باختيار من يشاء في مساعدته بذلك، لقاء الأجر الذي يطلبه ويدفعه.

بعد الاستماع إليه طلبت إليه المتابعة بمعرفتي وعرضت عليه المصاريف التي يحتاجها فاعتذر عن استلام شيء، وأبدى استعداده للإستجابة إلى طلبي وغاب عني ولم أعد أرى وجهه.

استقدمته وسألته عن الأسباب فقال لي بعد تردد بأن الأمر خطير وليس من السهل السير به لأن صاحبنا مجرم، ونحن غير مستقرين، قلت لماذا؟ قال: لعدم وجود استقرار في صفوف الجيش وهذا على لسان العموم. حاولتُ ثنيه عن عزمه بشتى المقنعات والمغريات فلم أوفق وشعرت بتراجعه وندمه.

وبالفعل فقد قيل بعد سنوات بأن طالب المعلومات نفسه وجماعته كانوا وراء اغتيال صاحب جريدة لبنانية مشهورة، بدفع ناصري.

كلفت غيره من أجل أن لا أهمل هذه المعلومات ومعرفة صاحبها بدقة وعن المتصلين به وخاصة من السوريين، لأراقب دخولهم وخروجهم من دمشق ونشاطهم فيها، وكان الأمر أصعب من كل تصور، كمن يريد أن يعثر على قطعة نقود في قعر بحر، ولم يهن عليّ إهمالها، وكنت قد وضعت حراسات مشددة على العظم والحوراني بمعرفتهما، فتبين لي في جملة ما ظهر، بأن أحد موظفي سفارة أجنبية معتمدة في دمشق كان يذهب مرة أو مرتين في الأسبوع إلى بيروت بسيارته ذات اللوحة الدبلوماسية، ويدخل السفارة المصرية، وكثيراً ما خرج منها برفقة أحد موظفيها، المدعو محمد نسيم، وهذا معروف من قبلنا بأعماله ومؤامراته علينا، ليتصلا بآخرين في أماكن مختلفة ومنهم قليلات إياه على

المكشوف، دون أن نصل إلى غور الأسباب.

أمرتُ بجمع معلومات عن هذا الشخص الأجنبي ومراقبته بالداخل، فلم نلاحظ عليه ما يهدينا إلى شيء، غير أن عنده خادماً من السودان، ينتقل معه في عواصم عمله، أعزب كمخدومه، وله نزوات وتحرشات نسائية.

ارتأى عنصرنا دخول داره، بغيابه طبعاً، علنا نجد فيها ما عجزنا عنه خارجها ويهدينا إلى ما قد يفيدنا في غايتنا. استقدمتُ المقدم (ب.خ) وطلبت إليه إيجاد امرأة ذات دلال وإغراء، لتكون وسيلتنا في دخول الدار، وتحضيرها لحين الطلب، وأن يشرف هذا المقدم على جميع الخطوات.

انتظر فرصة سفره إلى لبنان حتى إذا ما تأكد لنا اجتيازه الحدود السورية، صدرت الأوامر بإعاقة عودته إلى دمشق بافتعال حادث مرور على الحدود لسيارته ثم فتح تحقيق طويل، لا ينتهي قبل إعطاء الضوء الأخضر بعودته.

جيء بالإمرأة وقرعت الباب للسؤال عن خيّاطة في الحي، تاهت عن دارها، واستأذنت في استعمال الهاتف للوصول إلى مبتغاها المعلن.

دخلت الدار وأغلقت الباب خلفها، حسب التعليمات، فكانت على الرحب والسعة وجاءت الخطوة الثانية فوراً، بقرع الباب ثانية وعند فتحه شغل الخادم عن سبب استعمال هذه الدار في استقبال غير الحصينات، وسيق معها إلى التحقيق، حيث جُرّد من كل ما في جيوبه ومنها مفاتيح الدار.

التحقيق يجري وتفتيش الدار يجري في آن واحد، وعُثر في الدار على عدد من البزات المرقطة (أعتقد أنها استعملت فيما بعد بعمل لاحق في...) كما وجدنا ثلاثة قطع سلاح آلي فردي، ولائحتين على منضدة صاحب الدار، إحداها بتمركز بعض قطعات الجبهة مع إحداثياتها وأسماء قادتها، والثانية بأسماء أشخاص إلى جانب اسم كل منهم رقمه الرمزي (كودي) من أجل كتابة التقارير وإعطاء معلومات.

أخذنا صورة (فوتوكوبي) للائحتين فقط وانتهى التحقيق مع الخادم على أن لا يعود إلى فعلته المرفوضة بإدخال النساء إلى بيت أؤتمن عليه، وعاد إلى داره ليعيد ترتيبها إذا وجد ما يستوجب ذلك، لكي لا يتعرض إلى سؤال من مخدومه، وعاد المعلم دون إعاقة لعدم الحاجة إليها.

أطلعتُ وزير الداخلية اللواء عزيز على هاتين اللائحتين وأنّا عثرنا عليهما مع أحد الأشخاص، وكان عنده بالمصادفة أمين النفوري الذي اطلع عليهما أيضاً، وتم الاتفاق

على تسليمهما إلى المرجع المختص بالجيش (شعبة المخابرات وشعبة العمليات) من أجل الأسماء بحكم الإختصاص ومن أجل تغيير أماكن التمركز إن صحّت المعلومات التي فيها والتنبه إلى خلفياتها.

وحقيقة أمري اليوم بأني نادم على عدم الاحتفاظ بنسخة عن لائحة الأسماء كما أعترفُ بأن أجهزتي بعد موافقتي قد تجاوزت حدودها بهذا العمل في سبيل مصلحة الأمن كما تجاوزها هذا الأجنبي في سبيل الشيطان وزعزعة الإستقرار في قطرنا.

في قصر الضيافة:

استدعاني مرة فخامة رئيس الجمهورية الدكتور القدسي إلى داره، أطال الله عمره وسألني:

«هل تعرف الشيخ محمد؟ قلت: ومن هو هذا الشيخ الذي تسألني عنه؟ قال هو المسؤول عن صيانة وتشغيل جهاز التدفئة المركزية في قصر الضيافة، قلت: لا، قال بأن شخصاً ثم شخصين اتصلا به وأعطياه بعض المال لتوزيعه على الفقراء، وهو رجل صاحب دين ومؤتمن، وكررا هذا الأمر أكثر من مرة إلى أن حدثاه مساء ليلة عند ذهابه إلى داره، عن حال المسلمين المتردية وخلافاتهم وأنهما فكرا بوضع حد لهذا المصاب وذلك بالقضاء على الكفرة من الحكام أمثال خالد العظم وناظم القدسي و... و... فقال لهما بأنه يعرف الدكتور القدسي حق المعرفة وإنه من الصالحين ويصلي ويصوم ويمارس جميع واجباته الدينية، فقال له أحدهما بأن هذا خداع، وإنه وقع عليك الاختيار ولا يجوز ولا نقبل منك أن ترفض وأنت رجل مسلم، وسنأتيك بسلّة نطلب منك أن تضعها تحت طاولة الاجتماعات عند اجتماع لمجلس الوزراء، وهذا هو كل المطلوب، ولك فيه الأجر والثواب من رب السماء مع كل إكرام، فخاف منهما وتركهما وانصرف وجاء لعندي بروايته التي أسمعتك إياها. فأرى استدعاءه وسؤاله».

قلت لا يا فخامة الرئيس أفضل إعطاء الأوامر بمراقبته بدون علمه، لنقف على حركاته ونتعرف على اللذين اتصلا أو سيتصلون به مستقبلاً. ومن المحتمل أن يكون تحت رقابة منهما بغية المتابعة أو صرف النظر عنها بعد الذي حصل بينه وبينهما بسبب رد فعله، أرجو أن توافق على ترك الموضوع لمعالجته بطريقتي.

وكنت بين أن أبقي الحراسات على حالها لأصل أولاً إلى الذي خطط للجريمة، بالمراقبة والمتابعة فقط، أو العمل على تعزيزها وتشديدها دون تأخير على ضوء ما استجد، وخاصة في القصر الجمهوري وقصر الضيافة وبيت الرئيس والسراي وأماكن تجمع

المسؤولين، فرجحتُ الإقدام على الأمر الثاني وهو الأهم، واعتبرت موضوع قصر الضيافة، وما سبقه إنذاراً يجب النظر إليه بكل جدية، فأمرت بتعزيز الحراسات فوراً كما وضعت ملاكاً لإنشاء وحدة حراسات، حسنة التدريب والتأهيل والتسليح، رغم ضعف الإمكانات بهذا الأخير، بدلاً من وحدة الحراسة الحالية. وجرى اتخاذ كل ما يجب على هذا الصعيد بحدود الزمن الذي أتيح لي.

كم كانت آمالي عريضة في التحسين والتطوير... وكم كانت العوائق أمامي كثيرة...!! من الأقرب لي من رفاق السلاح الذي كان يفسر كل عمل حسن بأنه للتغلب عليه وإطفاء لمعان النجوم التي كانت على كتفيه، فقضى على نفسه بيده وبالحسد الذي كان يغلي في صدره عليّ وعلى غيري دون أن يدرك بأن قوة القائد بأركانه الذين يحيطون به، لا بأعدائه، الذين يوجدهم بأعماله وبعقله المحدود.

لم يتابع أحد الإتصال بالشيخ محمد وقد يكون السبب رد فعله معهما وعدم تجاوبه مع مطلبهما أو بسبب تدابير الأمن التي أمرت باتخاذها حديثاً والتي لا يمكن إخفاؤها.

ما أكثر المؤامرات والخطط التي كانت تحاك ضد ذاك العهد، وكان رأسها قريباً منا في بيروت، السفارة المصرية، وأعوانها في سورية كثيرون، لكثرة التقديمات النقدية والمغريات المقبلة أقلها الوزارة وعودة الحبيبة (الوحدة).

مجيء بكداش الأول إلى سورية:

في يوم من الأيام الأولى لوزارة الدكتور بشير العظمة هتف إليّ الرائد منيب الرفاعي رئيس الدائرة السياسية في قوى الأمن الداخلي، وأخبرني بأن خالد بكداش، الزعيم الشيوعي المعروف سيصل إلى مطار المزة بدمشق على متن الطائرة التشيكية، وأن جمهرة من محازبيه مجتمعة الآن في المطار لاستقباله، طالباً توجيهه بما يتوجب عليه أن يفعل، قبل أن تحط الطائرة وينزل منها بكداش.

كان جوابي الفوري والحازم إليه بأن يطلب إلى برج مراقبة المطار، الإتصال بالطيار وإبلاغه بوجوب التوقف في آخر مدرج الهبوط انتظاراً للتعليمات.

توجهت فوراً إلى مكتب وزير الداخلية، المقابل لمكتبي، فلم أجده في مكتبه ولا في داره ولم يترك خبراً عن مكان وجوده.

دخلت مكتب رئيس الوزراء المجاور لمكتبي في سراي الحكومة، وأخبرته بالموضوع وطلبت إليه التوجيه، فكان جوابه أنت أدرى بهذه الأمور، ولما ألححتُ عليه كرر العبارة نفسها، ولم يعط تلميحاً أو تصريحاً بتوجيهاته أو بحقيقة رغباته، كأنه كان يريد الإبتعاد

عن هذا الموضوع الحساس وما يترتب عليه. وهو من أنصار الشيوعيين ومن رفاق بكداش في الابتدائية والثانوية والتقدمية المعلنة.

إن هذا الموقف فرض علي ضرورة الإتصال هاتفياً من مكتبي برئيس الجمهورية الدكتور ناظم القدسي لإحاطته وتلقي أوامره التي كانت بالحرف الواحد «شو جابو الآن؟ تصرف كما عهدتك».

إن مجيء بكداش إلى سورية في تلك الآونة له دلالة بحرص الحكم على أن لا يُدمغ بها وأن يبتعد عنها، كما تبينت من موقف رئيس الوزراء بالتهرب من القرار ومن كلام رئيس الجمهورية بأن الرجل غير مرغوب فيه في الوقت الحاضر.

لذا اتخذت قراري وأمرت رئيس الدائرة السياسية الرفاعي الذي كان ينتظر في المطار بإبلاغ السيد خالد بكداش، بأن مجيئه الآن إلى سورية ليس في مصلحتها ولا في مصلحته للأحوال الاستثنائية التي نعيشها، ونفضل متابعة سفره على الطائرة نفسها دون نزوله منها، (وفي قناعتي بأن هذا القرار كان لمصلحة الحكم واستقراره، وأن مصلحة الوطن تتقدم على مصلحة الفرد وخاصة في المواقف المعقولة).

من كان يعيش حقيقة الأوضاع الأمنية والسياسية في تلك الحقبة من تاريخ سورية، ويعرف الظروف العصيبة التي كانت تعاني منها البلاد، يجد المبرر لهذا القرار وسلامة هذا الإجراء، وتكفي الإشارة إلى أنه لم يكن قد مضى على تسلُّم الدكتور عظمة رئاسة الوزارة، وإخراج رئيس الجمهورية من المعتقل، سوى فترة قصيرة سبقها إبعاد بعض رؤوس الإنفصال عن سورية، بعد أن وضعوها على فوهة بركان لتهديم أركان الدولة التي أقاموها وتركوها تعاني انقسامات حادّة في صفوفها بسبب الوحدة ومؤيديها والإنفصال وأنصاره من الشيوعيين خاصة.

في هذه الأجواء عاد خالد بكداش، رئيس الحزب الشيوعي وهو حزب غير مرخص وقتئذ، إلى سورية بعد أن هجرها عند قيام الوحدة السورية المصرية، وهو نائب في المجلس النيابي، والذي لم يفكر بالعودة أو على الأصح لم يأت إليها في وزارات الانفصال الثلاث الأولى، وزارة الكزبري ووزارة النحس ووزارة الدواليبي.

بإيحاء من رئيس الدائرة السياسية، طلب برج المراقبة إلى الطيار، الذي كان ينتظر في آخر مدرج الهبوط، التوجه بطائرته إلى المكان المعد لنزول وصعود المسافرين، حيث صعد إليها رئيس هذه الدائرة وأبلغ خالد بكداش القرار، وطلب إليه متابعة السفر على متنها، فأذعن دون ممانعة أو احتجاج.

مع العلم بأن جميع القوانين النافذة والسلطات جميعها لا تجيز منع دخول مواطن إلى وطنه فالأصل هو السماح له بالدخول في مطلق الأحوال، ولها إجراءاتها فيما بعد، إن كان هناك من ضرورة أو مبرر لاتخاذ أي إجراء وهذا ما لا يغيب عن معرفة بكداش.

غادر السيد بكداش مجدداً مطار المزة على المقعد نفسه والطائرة التي جاء عليها للمرة الأولى زمن الإنفصال، وهو يلوح بيده من نافذتها شاكراً الرفاق الذين جاءوا لإستقباله، كما كانوا هم يلوحون له بأيديهم لوداعه مجدداً.

ذكر الدكتور عظمة هذه الحادثة باقتضاب مشوّه في الصفحة رقم ٢٣٦ من مذكراته عندما قال: «رفضت قيادة أجهزة الأمن السماح بدخول بكداش (إلى البلاد) فأعادته من حيث أتى». كما استطرد بذكر اثنتين غيرها في الصفحة رقم ٢٣٤ واللذين لم أعلم بهما إلا من مذكراته عندما قال:

أولاً:

«راجعني بعض الأطباء بشأن زميلةٍ تزوجت في بيروت عضواً في الحزب الشيوعي اللبناني، وتوفي زوجها وقد منعها مخفر الحدود من العودة إلى بلدها. أخبرتُ العميد مطيع السمان قائد جهاز الأمن الداخلي والخارجي في سورية، فوعدني بإنهاء الإشكال فوراً، ولم يفعل».

ثانياً:

«كذلك جرى مع وفد من المعلمين المسرّحين أيام الوحدة، فقد اتخذنا قراراً في مجلس الوزراء بدراسة أضابيرهم وإعادة الأبرياء الذين سُرِّحوا بسبب معتقداتهم السياسية كما تحددها تقارير الدس».

«اتصلتُ برئيسِ الجمهورية واتفقتُ معه على أن يتوجه الوفد إلى القصر الجمهوري ليستمع إليهم. بعد دقائق من مغادرتهم السراي وعلى بعد أمتار من رئاسة مجلس الوزراء شاهدت من نافذة غرفتي، عصيّ الشرطة تلهب ظهورهم بدعوى التجمهر والتظاهر الممنوع قانونياً.

«اعتكفتُ بالدار ثلاثة أيام متمارضاً واخبرت الرئيس بأن يتدبر أموره وأني مستقيل، زارني أربعة من ضباط القيادة وسردت عليهم ما ذكرت مع العديد من الحوادث التافهة مع تصرفات الأمن وتحديات العميد المعتمد مفوضاً سامياً مشرفاً وموجهاً للوزارة.

«عادوا إلى مجلس الديمقراطية العسكرية ويبدو أن استبدال العميد السمان لم يحصل على أكثرية المقترعين بينهم، وعدت إلى العمل بعد أن أدركت بأن الوضع في الجيش

ليس بأفضل من واقع الساحة السياسية». انتهى كلام الدكتور عظمة.

ومع ذلك فإني أرد عليها:

١ـ لماذا لم يتكلم الدكتور عظمة من أجل هذه الحوادث مع وزير الداخلية؟ وإذا تكلم معه فماذا كان جوابه وماذا كانت إجراءاته؟ لماذا لم يضع مشروع مرسوم بالإتفاق معه للتخلص من اعمالي؟

٢ـ إن مخفر الحدود ليس له سلطة وليس عنده صلاحية منع دخول مواطنة سورية إلى بلدها في جميع الأحوال.

٣ـ إن إلهاب ظهور وفد المعلمين المسرحين في عهد الوحدة، بعصي الشرطة، بُعيد استقبال رئيس الوزراء لهم، وعلى مرأى منه، وقُبيل استقبال رئيس الجمهورية لهم حسب الاتفاق، حادثة مختلقة لسبب ما، وإن صحّت فهي اعتداء على غير المعلمين، وإني أربأ بنفسي بها، لأنها تعني اعتداء معنوياً صريحاً على الذي استقبلهم وعلى الذي وعد بمقابلتهم.

٤ـ الدكتور عظمة رئيس الوزراء لم يتمارض ولم يقدم استقالته شفهياً أو خطياً، حسب علمي، احتجاجاً على منع دخول صديقه، خالد بكداش، إلى سورية، أو لسبب آخر يومئذ، وإن قدمها حسب قوله في مذكراته، فإنه لم يتمسك بها، ولم يصل إلى غايته منها، كما أنه لم يستصدر مرسوماً بفصل قائد قوى الأمن من وظيفته لأنه لا يعرف حدوده، وهي من صلاحياته، دون ريب، بدلاً من لجوئه إلى التمارض بما لا يتناسب مع المقام الذي يشغله السيد رئيس الوزراء.

كما أنه لم يشعرني طوال عهده بالوزارة وحتى مغادرته لها، بأنه كان معارضاً أو غير موافق على أي إجراء اتخذته، بل كان «لسمو تهذيبه» يشجعني ويسمعني الكثير من الإطراء، ونحن على صلة شبه يومية لدواعي الخدمة. ولم أشعر بأن هذا كان خداعاً منه.

ما زلت أذكر حتى هذا التاريخ ترحيبه الذي خصني به، مما لفت الحضور، يوم دعاني مشكوراً، في يوم عيد، لحضور وليمة أقامها على شرف رئيس الجمهورية، لعدد محدود من الوزارة والأصدقاء، في مزرعة آل زوجته بجسرين، في غوطة دمشق، وقد عللتُ ذلك يومئذ بديمقراطيته، لأنه يحتفي بضيوفه البسطاء، أمثالي، كما يحتفي بأصحاب المقامات، ولم يخطر ببالي سبب آخر، وأنه كان في الخفاء يسعى للتخلص مني، ويتمارض بسببي لشعوره بوطأتي إلى درجة تعني بأني كنت عميداً معتمداً مفوضاً سامياً مشرفاً وموجهاً للوزارة، بأسلوب شبّ عليه وشاب، لا شأن لي به لأنه من صميم طباعه.

إن هذا الاتهام لم أشعر به أبداً ولا يرقى إلى الحقيقة إطلاقاً ولا يليق برئيس وزراء أن يذكره في مذكراته تقديراً لمنصبه ولشخصه المحترم.

٥- أما روايته عن اعتكافه في البيت متمارضاً بانتظار أن يتدبر رئيس الجمهورية الأمور، وأنه مستقيل، وأن أربعة ضباط، زاروه، وسرد عليهم العديد من الحوادث التافهة (هكذا...!!) لا أريد التوسع بالتعليق على هذا الكلام بما يستحق، وأكتفي بأن الأمر قد اختلط على دولته وأن الذين زاروه لمرضه الفعلي، ثلاثة ضباط هم تحديداً قائد الجيش ورئيس الأركان العامة وقائد قوى الأمن، مطيع السمان، وقد استقبلنا يومها بلباس النوم (البيجامه) وهو على فراش المرض وإلى جانبه بعض العقاقير. كما أرسلت له قبل فترة وجيزة من هذه الزيارة، باقة ورد حمراء لأنه يحب اللون الأحمر، وإشعاراً بقرب قدومنا.

وقد خرجنا من عنده بمثل ما استُقبلنا به من حفاوة وشكر، لزيارتنا وتمنياتنا له بالشفاء العاجل، ولم يجر بيننا أي حديث خارج عن المناسبة، أما قوله: بأن الضباط الذين زاروه عادوا إلى مجلس الديمقراطية العسكرية، وبدا أن استبدال العميد السمان لم يحصل على أكثرية المقترعين بينهم، وأنه عاد إلى العمل بعد إدراك بأن الوضع في الجيش ليس بأفضل من واقع السياسة، فإن هذه الأقوال لا تعتبر مبرراً للعودة عن الإستقالة، إذا كانت قد قُدمت، ولا مقبولة بكل المقاييس من رئيسِ وزراء ورجل دولة، بل كانت أدعى للتمسك بها إن كان لديه شعور بأنه على حق.

كما أن دولة الرئيس العظمة لم يُخبرنا بمذكراته عن قرار رئيس الجمهورية بصددها وماذا كان جوابه عليها، مكتفياً بأنه عاد إلى العمل، وبدون نتيجة من تمثيليته المرضية، أليس هذا يعني من كلامه بأن أحداً لم يؤيده بأوهامه واتهاماته؟ وأن الذي قدم له استقالته وكذلك الذين اشتكى إليهم أمره لم يعيروه التفاتاً...!!؟ أم الذي ذكره بمذكراته أخيراً لم يكن له سابق.

هذه أمثولة بسيطة لتصرفات الدكتور عظمة في رئاسة الوزارة وكيفية معالجة أمورها.

عودة بكداش الثانية إلى سورية:

في الأيام الأخيرة من عام ١٩٦٢ وفي وزارة الأستاذ خالد العظم، وصلني خبر عودة خالد بكداش إلى دمشق ثانية، وبصورة غير رسمية، وبعد التأكد من صحة الخبر أبلغتُ عنه وزير الداخلية اللواء عزيز عبد الكريم ورئيس الوزراء الذي وقع عليه الخبر برداً وسلاماً، فلم أستغرب ذلك منه، لمعرفتي بصداقتهما، ولدي الشيء الكثير عنها، لهذا كان جوابه بأن بكداش عاد إلى بلده، قاطعاً عليّ كل قول.

لمعرفتي برأي رئيس الجمهورية، الدكتور قدسي، من هذه العودة بالظرف الحاضر، وجدت من الأمانة والواجب إحاطته علماً بها، ولدى إخباره قال: «لا أعتقد أن الخبر صحيح لأن خالد بكداش رجل عاقل وحذر»، ولما رجحت له صحة الخبر، وأنه من داخل الأسرة الحزبية، ومن المخبر (ر....)، استنكره لأن دخوله كان بشكل غير مشروع.

فكر قليلاً ثم سألني، هل رئيس الوزراء على علم به؟ فلم أعطه جواباً شافياً، لكي لا أكون سبباً في خلاف جديد بينهما، ولم يكونا على وفاق في معظم الأمور، لذا اكتفيت بالقول بأن الذي أعرفه بأنهما صديقان، وأن فخامتك أعلم مني بذلك فقال: «ما الذي ستفعله الآن»؟ قلت لا أدري...

عدت إلى مكتبي وأنا مستغرق في إيجاد حل سليم ووفاقي بين الرئيسين القدسي والعظم، فكان أن استدعيتُ إلى مكتبي المحامي الدكتور مصطفى أمين، وهو شيوعي بارز من جماعة بكداش، فقلت له: لقد بلغني دخول بكداش إلى سورية بصورة غير قانونية، وأنا لا أريد أن أعمل منها مشكلة، والذي أطلبه منك أن تبلغه عن لساني بأن لا يظهر علناً بأي شكل من الأشكال، وأنت تعرف ما يترتب على دخول البلاد بصورة غير مشروعة.

أخبرت بهذا الاستدعاء، وبالرسالة الشفوية إلى بكداش، كلاً من وزير الداخلية ورئيس الوزراء ورئيس الجمهورية دون اعتراض من أحدهم. انتحل العظم هذا الحل في الصفحة رقم ٣٨٧ من مذكراته وادعى بأنه صاحبه دون غيره.

لقد أراد بكداش أن يرد لي التحية بصورة غير حسنة فيما بعد، عندما انتهز فرصة إقامتي في بلد عربي، يكافح الشيوعية والشيوعيين، بقوله في مؤتمر صحفي نشرته له وقتئذ جريدة النهار البيروتية في عددها رقم ٩٣١٢ تاريخ ٦٦/٤/١٣:

«إن حزبي اليوم ممثل في حكومة الدكتور يوسف زعين، بوزير المواصلات سميح عطية، وإني (أي بكداش) طيلة السنوات السبع الماضية التي قضيتها خارج البلاد جئت إلى سورية مرة واحدة في السر وكان ذلك في أواخر عام ١٩٦٢ وبقيت فترة طويلة ثم غادرت دمشق عقب ثورة ٨ آذار. والرسمي الوحيد الذي علم بوصولي كان العميد مطيع السمان قائد قوى الأمن الداخلي في سورية».

دون أن يذكر شيئاً عن كيفية دخوله السري وعن رسالتي الشفوية إليه في مخبئه بواسطة المحامي الدكتور مصطفى أمين، ودون أن يذكر شيئاً عن مجيئه الأول علناً إلى مطار المزة بدمشق على الطائرة التشيكية، في وزارة الدكتور عظمة، وإعادته فوراً من حيث أتى، دون الترحيب به عند النزول من الطائرة، ودون أن تلامس قدماه أرض المطار.

لو كان المرحوم خالد العظم حياً واطلع على ما نشره بكداش عن عودته إلى سورية سراً، أو لو اطلع بكداش على مذكرات العظم قبل مؤتمره الصحفي، لما وقعا في هذا التناقض. فالعظم يدعي بأنه الوحيد فيها أباً وأماً، وأنه أطلع عليها رئيس الجمهورية فقط. وخاف هذا الأخير أن يصل خبرها إلى السفير الأميركي، كما اعتقد العظم حسب مذكراته بأن هذه العودة كانت سبباً في الانقلاب عليه والتعجيل به. ولغضب كثيراً من صديقه بكداش الذي اعتبر قائد قوى الأمن، مطيع السمان، المسؤول الوحيد في سورية الذي علم بها، كأن رئيس الوزراء في نظر بكداش غير مسؤول، إن كان قد علم بها، أو يعني بأن رواية العظم في مذكراته غير صحيحة.

عودة بكداش في مذكرات العظم:

في الصفحة رقم ٣٨٧ من الجزء الثالث لمذكرات خالد العظم قال: «....أريد الإشارة إلى قضية لست أدري في الواقع مدى علاقتها بانقلاب ٨ آذار:

«كان خالد بكداش زعيم الشيوعيين في سورية قد غادرها قبيل إعلان الوحدة. فمكث في روسيا وتشيكوسلوفاكيا، ثم عاد إلى سورية في السنة التالية، لكنه بارحها مجدداً في مطلع ١٩٦٠، حينما نكل رجال الوحدة بالشيوعيين ولم يعد إليها حتى وقع الانفصال. وبعد استلامي الحكم جاء عدد كبير من أنصاره وطلبوا مني أن تسمح الحكومة بعودته إلى دمشق، فسردت لهم المضاعفات التي قد تخلقها عودته ويثيرها تجدد نشاطه، سواء لدى الأوساط السياسية أو الأوساط العسكرية أو الأوساط الأجنبية لكنني وعدتهم باستطلاع الأمر فوجدت مقاومة شديدة وتخوفاً من أن يؤدي رجوعه إلى أن ينظر الأجانب إلينا نظرة الظن بأننا عدنا إلى فسح المجال أمام التوسع الشيوعي.

فنقلت نتيجة استطلاعاتي إلى أصدقاء بكداش. وتجاه إصرارهم، اضطررت إلى التصريح بأني أخشى أن يناله أذى لا تعادله أية فائدة ترتجى من مكوثه في دمشق. فقالوا سيدعم الحكومة، فأجبتهم بأنه إذا كان يريد دعم الحكومة فعلاً، فليبعد عنها المشاكل التي سيحدثها رجوعه، وكان هؤلاء يقبلون مني الوعد بالنظر في الأمر عندما تساعد الظروف. وظل الحال على هذا المنوال إلى أن أتاني أحدهم ذات يوم وأخبرني بأن بكداش وصل خفية إلى دمشق. فسألته عن كيفية ذلك. فأكد لي جهله الأمر. فأبديت له مجدداً المضاعفات السيئة التي أخشى حصولها إذا عُرف بوصوله، وأصررت على ضرورة إخفاء ذلك حتى تيسر الظروف. وبالفعل امتثل بكداش ورفاقه لنصيحتي وظل أمر عودته مجهولاً. غير أنني تمسكاً بمصارحة رئيس الجمهورية بكل ما يصل إلى علمي حتى يتم

التعاون بيننا على أحسن وجه، بحث لناظم بك بأمر عودة بكداش. فأطرق رأسه وقال «كيف عاد؟» فقلت «لا أعلم» فكرّر لي ما سبق أن أبداه وهو عدم استحسان عودة زعيم الشيوعيين إلى الميدان السياسي......... فهل وصل أمر عودة بكداش إلى السفير الأميركي؟ وهل اتخذته الحكومة الأميركية دليلاً على أننا لا نزال نميل إلى الشيوعية؟ وهل لانقلاب ٨ آذار، الذي لم تغضب منه الولايات المتحدة، علاقة بهذا الأمر؟.....؟».

قال زهر الدين في الصفحة ٣٩٥ من مذكراته:

«بأن مطيع السمان كان يساعد الكثيرين من المبعدين السياسيين على دخول البلاد دون علم أو معرفة من أية سلطة من السلطات المدنية والعسكرية».

بالفعل فإني كنت أساعدهم وأُدخل الاطمئنان إلى قلوبهم، لماذا لا؟ ما داموا هم مواطنين غير ملاحقين جرمياً ولا ضرر من عودتهم، وأن الظروف الإرهابية التي كانوا يعانون منها واضطرتهم للفرار من وطنهم تخلصاً منها، قد زالت، والكلمة الفصل في مثل هذه الحال هي للقضاء لا للمتسلطين على الأوضاع، إن كان هناك ملاحقات وارتكابات، لا كما فعل زهر الدين لشخصه ولشلة من شركائه عندما استصدر قوانين عفو خاصة بالعسكريين فقط ليتخلص من جرائمه في أعماله وممارساته، منها قانون عفو رقم (٩) تاريخ ٦٢/٣/٢٧ في وزارة الدكتور معروف الدواليبي، والثاني مرسوم عفو تشريعي رقم (٧٩) تاريخ ٦٣/٣/٤ في وزارة الأستاذ خالد العظم ووكيله الأستاذ أسعد الكوراني.

فَكِّرْ أيها القارىء وتَصورْ كم من الجرائم ارتكبها زهر الدين لتجعله يلهث وراء استصدار مرسومي عفو خاص عن أعماله وأعمال أمثاله خلال سنة واحدة من الزمن لينأى بجلده عن المحاكمات والتحقيقات التي كان يعرف بأنها كانت تنتظره، ومن يستغرب مني هذه الأقوال فليقرأ صفحات مذكراته ذات الأرقام ٤٠٨ و ٤٠٩ و ٤١٠.

ومع ذلك فإنه يعيب عليّ في المذكرات عينها بأني كنت أساعد المبعدين السياسيين في العودة إلى وطنهم، الذين لم يرتكبوا الجرائم وليسوا بحاجة إلى قانون عفو ليتخلصوا من أوزار أعمالهم.

لقد سمحتُ وشجعت المبعدين السياسيين الذين ليس لهم ارتباطات عقائدية مع الخارج بالعودة إلى وطنهم مع إعطائهم الأمان والضمان بأن لا يتعرضوا إلى ما لا تطيقه كراماتهم عند رجوعهم إليه، لأن عهد الإيقاع بهم قد انتهى، وهذا حق من حقوقهم الذي كان قد اغتصبه الحاكم الظالم المهيمن بالباطل.

وهذه مناسبة لا أدعها تفوتني بدون أن أكرر شكري وامتناني إلى الرئيس حافظ

الأسد، بعد أن سبق لي أن ذكرتها مراراً وعرفاناً وسجلتها في سجل تشريفات القصر الجمهوري يوم سمح لي بالعودة إلى وطني معززاً مكرماً، بعد أن ابتعدت عنه قهراً وقسراً لمدة قاربت ثمانية عشرة عاماً من غير سبب مني أو تجاوز في أعمالي بل بسبب حرصي على أداء واجباتي برجولة وأمانة واخلاص.

كما أني على يقين بأن جنة الوطن لا أوسع منها ولا أرحب، غير جنة الخلد، لذا فإني من أنصار أن تكون الأبواب مفتوحة بحق لكل رجل يعمل لبلده بإخلاص وشرف ولا يغلقها في وجههم غير العاق أو قصير النظر، لأن أكبر الخسائر تلحق بالأوطان عند رحيل رجالها عنها وفرار علمائها منها لأنهم أعظم ثرواتها التي لا تنضب إن بقوا في رحابها، بدون قيد أو قهر.

لقد ساعدتُ ورحبت في عودة شاعر العرب الكبير إلى وطنه الأستاذ أحمد سليمان الأحمد (بدوي الجبل)، بعد أن ابتعد عنه خوفاً من الظلم والإعتقال، وقد عرضت على ابنه منير بوجود وزير الداخلية اللواء عزيز عبد الكريم، استعدادي للذهاب إلى الحدود السورية اللبنانية لإدخاله دمشق بسيارتي الخاصة، بكل إكرام واحترام.

ولما جاء مع ابنه لزيارتي بمكتبي صباح اليوم الثاني من عودته ممتناً شاكراً على ما لا استحق عليه الشكر، روى لي بعض أشعار الغربة والحنين إلى الوطن عندما كان في «فينا» بدون أنس لياليها وهو طريح مشافيها والتقارير الكاذبة كانت ترسل للإيقاع به.

كما سمحتُ بدخول الحاج أمين الحسيني مفتي الديار الفلسطينية بناءً على أمر من رئيس الجمهورية بعدما ألغيت بلاغات منع الدخول بحقه، وقد زارني أيضاً زيارة أسعدتني.

وكذلك بناء على رجاء من الدكتور عبد الكريم العائدي سمحتُ بدخول محمد شقير أحد المقربين إلى الزعيم اللبناني رياض الصلح والذي اغتيل على باب داره بعد تعيينه مستشاراً للرئيس أمين الجميل فيما بعد، لأنه سعى للتوفيق بين جميع الطوائف في وطنه.

وكذلك طمأنت أهل المجاهد عبد الهادي المعصراني وزميله محيي الدين رسلان بالدخول بدون إزعاج، وكثيرون غيرهم ومنهم الرفاق الضباط ولا لزوم لمزيد من التعداد.

وهؤلاء وكل من ساعدتهم لم يكن عليهم ملاحقات ولا ارتكابات، ولو كان الأمر غير ذلك، لما استطعت إنقاذهم من أفعالهم، ولما سمحتُ النيابة العامة مني بالكف عن ملاحقاتهم، وتنفيذ العقوبات بحقهم عند وجودها. لذلك دخلوا أوطانهم وعاشوا فيها وسافروا منها ثم عادوا إليها كسائر الكرام في بلاد الأكرمين.

كذلك رفعتُ الحيف والضيم عن عائلات المحكومين السياسيين منير العجلاني

وعدنان الأتاسي ورفاقهما، الذين نقلوا من سجن القلعة بدمشق إلى مدينتي القاهرة والإسكندرية بدون إصدار مراسيم عفو عنهم لممانعة أحدهم في ذلك. فاجتمع شملهم وكان هذا من الممنوعات وسبيلاً من سبل القهر والإنتقام. وكذلك في حلحلة كثير من شؤونهم المالية والاجتماعية.

ولم أغلق الباب في وجه صاحب حاجة وهذا من أولى واجباتي، والوظيفة العامة هي تكليف من أصحابها، والسعيد من ينأى بأهوائه ونقائصه عنها، والشقي من ينغمس في مفاتنها وغنائمها ويسهى عن واجباته فيها. إنها ليست مزرعة من مخلّفات الأقربين لقطف الثمار والتعالي على الآخرين. لذلك يجب أن يولّى عليها مستحقوها وأن تعطى من الجهد والإخلاص ما يرفع من شأنها وأن يكون صاحبها خادماً للجميع بحق، لا مخدوماً منهم بالباطل والإكراه، ولا يعتقدن أحدٌ بأني ألعق عيوب نفسي وأتسربل بزي النُسّاك، وأني أعرف ذاتي فإن لي عيوباً ونقائص وللناس ألسناً وعيوناً وآذاناً. وهذا بعض الذي قدرت عليه وأنا سعيد به لأنه من واجبي ولا منّة لي به على أحد وسامح الله زهر الدين الذي انتقدني عليه وعلى غيره بدون أمانة أو صدق.

توقيف أحمد جبريل:

وصلتني أخبار في أواخر عام ١٩٦٢ بوجود مجموعة من الشباب تتدرب على أعمال القتال بالسلاح بين الحين والآخر في ضواحي مدينة دمشق.

أمرت الجهاز المختص بتشكيل مفارز أمنية محدودة للرقابة في تلك الأمكنة إلى أن استطاعت إحداها من العثور عليهم وهم يتدربون على القتال الليلي، فساقتهم ليلاً وأتت بزعيمهم إلى مقر قيادتي.

لدى سؤاله عن اسمه وغرضه أفادني بأنه الملازم أحمد جبريل فلسطيني من الجيش، وأنه تعاهد مع إخوان مدنيين من المنشأ نفسه على التدريب العسكري ليوم يستطيعون به القيام بواجبهم من أجل وطنهم المغتصب، ولهم في ذلك قدوة حسنة بثوار حركة التحرير الجزائرية، (وكان القطر الجزائري قد استقل حديثاً، وانتزع أبطاله الاستقلال انتزاعاً من حكام فرنسا الذين كانوا يعتبرونه وطناً فرنسياً في أفريقيا، وامتداداً لفرنسا الأوروبية).

وكان كلامه ينم عن وطنية صادقة ويتدفق من قلب مخلص، ودخل في نفسي وضميري بالمستوى نفسه، لذا كان جوابي، أرجو لكم التوفيق وإني أمدّ لكم يد المساعدة عندما تطلبون وتريدون، على أن تعلموني بأسمائكم وعن أمكنة وأوقات تدريبكم وصافحته واستودعته مكبراً فيه هذه الرجولة والعزيمة والوطنية.

كان هذا هو اللقاء الأول والأخير، ولم يصل لعلمي بعده شيء إلى مطلع السبعينات من أعوام القرن العشرين، وكنت في بيروت، قادماً إليها لأيام من المملكة العربية السعودية، بزيارة الصديق العقيد هشام العظم، الذي كان يشرف على التحصينات العسكرية لجبهة التحرير الفلسطينية، فدعاني في اليوم التالي لتناول طعام الغداء في داره مع إخوان سبق دعوتهم، منهم أحمد جبريل زعيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة ـ فشكرته واعتذرت لأني مدعو في اليوم نفسه على غداء عند آخر وعدته بالحضور، وطلبت إليه نقل سلامي إلى مدعوّيه.

وبعد أيام زارني صديقي هشام وأثناء تبادل بعض الأحاديث سألني:

«هل صحيح بأنك عاقبت أحمد جبريل بالتوقيف لمدة خمسة وعشرين يوماً؟ لأنه كان يقوم بتدريبات عسكرية لبعض رجاله».

استغربت هذه الأقوال التي سمعتها للمرة الأولى وقلت له: بأني لا أملك صلاحية معاقبته وقتها لأني كنت بعيداً عن الجيش وهو من عداده، ومع ذلك فإني لا أهتم بهذا الإدعاء، ويؤسفني أن يفهم موقفي الطيب معه، بهذا الشكل، بعد أن استطاع إقناعي بنبل مقصده وصدق وطنيته، وكنت أملك يومها التصرف بغير الأسلوب الذي عاملته به، ويشهد الله بأني لم أخبر عنه أحداً، وقد كتمت السر، وخاصة عن رؤسائه في الجيش، خلافاً لظنه واعتقاده، وأنتَ تعرفني أكثر من غيرك، بأني بعيد عن هذه الإزدواجية وتأكد بأني لا أبالي به في كل الأحوال وله أن يعتقد ما يشاء.

استقالة وزراء الداخلية والخارجية والاقتصاد:

الأستاذ عبد الحليم قدور، وزير الداخلية، من أرقّ الناس شعوراً وألطفهم معشراً وطنيّ مخلص، كنا على وفاق إلى أن طلب إليّ نقل أحد الضباط إلى قيادة قوى الأمن، عزمت على الإستجابة لطلبه، ولكوني لا أعرف ذاك الضابط، فقد طلبت إضبارته الشخصية، للوقوف على أوضاعه قبل تعيينه في مقر قيادتي، فتبين لي بأنه حزبي، وليس من ضباط الشرطة أصلاً ولا متخرج من كليتها، وهو موظف مدني، مدير ناحية، وقد جرت عسكرته مع أمثاله عندما جرت عسكرة الجهاز الإداري لوزارة الداخلية في عهد الوحدة، يتصف بالسلوك الحسن، مثقف، غير أنه يعمل لحزبيته أكثر مما يعمل لواجبه الوظيفي العام.

أطلعتُ الوزير على إضبارته، لألمس رد فعله وقراره، وإذا به يتغير لونه دون أن ينبث ببنت شفة، ولم يتم نقله ولا تعيينه في مقر قيادة قوى الأمن ـ وزارة الداخلية ـ للأسباب المذكورة.

بعد أيام وكان الوضع قلقاً، أيقظني هاتف بعد منتصف الليل من حارس داري، وقال لي بأن وزير الداخلية بالباب ويريد مقابلتي لأمر هام، فلما استقبلته، وكان منتشياً، قال لي: بأنه علم من مصدر موثوق بأن انقلاباً عسكرياً متوقع الحدوث هذه الليلة، وأن القطعات العسكرية المعنية تتهيأ للحركة لدخول دمشق، واحتلال مرافقها الرئيسية وقلب الأوضاع فيها.

اتصلتُ بوجوده هاتفياً مع جهات عدة فلم أجد شيئاً من هذه الأوهام، ولما أصر على روايته وثقته بالمصدر، ركبنا سيارتي الخاصة، التي كانت أمام داري، وذهبنا معاً إلى المعسكرات المحيطة بدمشق، فلم نجد ولم نلاحظ شيئاً غير عادي، وعدنا إلى دارينا مع خيوط الفجر، وكان وهمُ قرب وقوع انقلاب مسيطراً عليه وهو المعروف بمتانة أعصابه. كما كانت الإشاعات تملأ الأجواء، بدون سند، بأن وزيرَ الداخلية هو مطيع السمان وليس الأستاذ عبد الحليم، وهذا محض افتراء وتشويه.

بعد يومين استقال الأستاذ عبد الحليم من الوزارة والأستاذ عدنان الأزهري وزير الخارجية الذي عاد من القاهرة خائباً من أجل إعادة الوحدة معها، فقُبلت استقالتهما بالمرسوم رقم ٨٥٩ تاريخ ٦٢/٥/٢٢ وأُسنِدت وزارة الداخلية وكالةً إلى الأستاذ رشاد برمدا، وزير التربية والتعليم كما أُسنِدت وزارة الخارجية وكالة إلى الدكتور عبد السلام العجيلي، وزير الثقافة والإرشاد، وذلك بالمرسوم رقم ٨٦٠ تاريخ ١٩٦٢/٥/٢٢.

كان الوزير رشاد برمدا لا يداوم في وزارة الداخلية أبداً، وعند وجود شيء للتوقيع كنا نرسله إليه في وزارة التربية مع المراسل، كما كنت حريصاً على أخذ موافقته بكل أمور وزارة الداخلية إلى أن استلمها اللواء عزيز عبد الكريم رئيسي الأسبق.

وفي ٦٢/٥/٢٧ استقال وزير الاقتصاد الأستاذ نهاد السباعي بالمرسوم ٩٢١ واستلمها وكالة الأستاذ جورج خوري بالإضافة إلى وزارة المالية وذلك بالمرسوم ٩٢٢ تاريخ ٢٧/ ١٩٦٢/٥.

استقالة وزير الإعلام:

هتف لي اللواء زهر الدين، ولما قدمتُ إليه في مكتبه وكان عنده اللواء نامق كمال رئيس الأركان العامة، ناولني عدداً من الجرائد والمجلات المصرية مع سؤالي هل لك علم بها؟ وقد جمعت من أيادي الجند في معسكر اللواء المدرع سبعين بالكسوة ومن معسكرات قطنا، ولما أجبت بالنفي، قال: خذها وأطلع عليها رئيس الوزراء الدكتور عظمة، وهي تباع بالطرقات وعند بائعي الصحف والمجلات.

تصفحتها وكانت تحمل عناوين بارزة مثيرة تضج بأكاذيب ونعوت فظيعة لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وقائد الجيش ورئيس الأركان العامة وقائد قوى الأمن الداخلي.

دخلت على رئيس الوزارة وأطلعته عليها مع قولي بأن قائد الجيش ورئيس الأركان العامّة أعطياني إياها، وقد جُمِعتْ من أيدي الجند في المعسكرات، ابتسم الرئيس ابتسامة باردة وقال: «الله يصلحك يا عبد الله»، يقصد عبد الله عبد الدايم وزير الإعلام، نصحته فلم ينتصح وعمل الذي بفكره، ثم قال: اتصلْ به وأعلمْه بالذي حصل.

اتصلت به هاتفياً من مكتب رئيس الوزراء وعلى مسمعه، وإذا به يتشبث برأيه ويقول: شعبنا واعٍ، عنده قدرة على المحاكمة والتمييز بين الصدق والإختلاق، قلتُ له: أنت لا تعرف عناصر الجيش، وعنهم تصدر الفوضى، وبهم يتأمن الإستقرار، ونحن لسنا بحالة أمنية مثالية، وأنت تعلم ذلك، وأن أي تحريض ينعكس على الأمن، وأني مسؤول عنه في كل سورية، وكان من الحكمة الإستئناس برأي المسؤولين عنه، بدءاً من وزير الداخلية ووزير الدفاع، قبل الذي فعلتَه، فهذا لا يجوز استمراره بدون نزع صفحات الشتم والتحريض، فقال لا... لا... إني أُدرك هذه الأمور، وإني مسؤول عنها سياسياً، وإذا مُنعت أو نزعت فإني مستقيل، أجبته إن هذا شأنك، وانتهت المخابرة.

التفتُّ إلى رئيس الوزراء، الذي كان يسمع كلامي بكل انتباه، وقلت: أرجو أن تتدبر الأمر، فوجدته مرتاحاً بحركة من يده وفمه، واتفقتُ معه على إعطاء أوامري إلى رؤساء مخافر الحدود، بمنع دخول الصحف والمطبوعات المصرية المحرِّضة، إلى أن يعالج الأمر مع وزير الإعلام بنزع الصفحات التي تحمل الأكاذيب والتحريض، قبل توزيعها وبيعها كما تفعل الحكومات مثيلاتنا، درءاً للفتنة وللحفاظ على الإستقرار.

وحيث إن هذه الصحف كانت تنقل إلينا بواسطة سيارات الأجرة القادمة من لبنان بالمسافرين، ولكي لا يرجع بها السائق مع الركاب، وهو غير عالم بالذي حصل، أو يتركهم على قارعة الطريق، فقد جرى إنزالها وحرقها على الحدود، لمرة واحدة، والتنبيه عليه، بعدم المجيء بها مرة أخرى قبل إشعار آخر.

كان زملاء الدكتور عبد الله عبد الدائم وزير إعلام الإنفصال، الذي ترتبط به مديرية الدعاية والأنباء المكلفة برقابة الصحف والمطبوعات، يصفونه بأنه القنبلة الموقوتة في الوزارة، وهو من جماعة الأستاذ صلاح البيطار، وكان هذا الأخير وراء دخوله الوزراة، كما كان الأستاذ ميشال عفلق وراء ابتعاثه للدراسة في فرنسا، مع اثنين آخرين من حزبه، دون غيرهم، يوم استلم وزارة المعارف بعد خروجه من السجن، بعد أن شفع له بيانه المشهور تقرباً من حسني الزعيم، رأس الانقلاب العسكري الأول في سورية.

استقال عبد الله عبد الدائم وقُبلتْ استقالته بالمرسوم رقم ١٢٨٢ تاريخ ٢٠/٦/٦٢ وعهد بوزارة الإعلام وكالةً إلى الدكتور عبد السلام العجيلي بالإضافة إلى وزارتي الثقافة والخارجية.

حدثني مرة الدكتور عبد السلام العجيلي عندما كان وزيراً للإعلام بالوكالة في وزارة الدكتور العظمة وعندما أقدمت سلطات الأمن على مصادرة جريدة البعث الدمشقية، بدون علمه، بأنه احتج إلى وزير الداخلية بسبب هذا التصرف من قوى الأمن، ابتسم هذا الوزير وقال له: بناء على أوامر رئيس الوزراء الدكتور عظمة، لأن فيها هجوماً عنيفاً عليه، مما دفع الدكتور العجيلي إلى تقديم استقالته إلى رئيس الجمهورية احتجاجاً على تصرف العظمة من خلفه، بموضوع يتعلق بوزارته، لطّف الدكتور القدسي الجو بينهما ووعده العظمة بعدم العودة إلى مثلها مرة أخرى.

استقالة القدور وعبد الدايم في مذكرات العظمة:

قال الدكتور العظمة في الصفحة ٢٣٨ من مذكراته:

«تحركت مطامع الضباط والسياسيين معاً، لملء الفراغ وازدادت مواجهات التحدي للحكومة، وخاصة بعد السماح لصحف القاهرة بدخول سورية، لا يمكن أن تكون الصحف أسوأ أو أكثر إثارة من الإذاعة التي لا تستأذن في العبور مخافر الحدود. إشتّد نقد العسكريين في مجلس الأمن لحرية الصحافة، ثم للسماح بدخول المطبوعات المصرية».

«تحدى العسكريون وزير الإعلام، فصادرت مخافر الحدود المطبوعات المصرية كما صودرت الصحف السورية قبل توزيعها إذا كان فيها ما يزعج مزاج الحكام الأشباح».

استقال وزير الإعلام ووزير الداخلية وهما يمثلان جناح حزب البعث في الوزارة، وجرت محاولات لإقناعي بالإستقالة أيضاً، وإنهاء الوزارة.

«زارني بهذه الفترة أحد أبناء العمومة، ممن أعرف صلاته مع جهاز السراج والسفارة المصرية في بيروت وعرض عليّ أن استقيل متضامناً مع الوزراء الحزبيين».

الخلاصة:

«حاول ابن العم، الموفد، إقناعي أن استقالتي موقف وطني يستحق التقدير، فلما شرحت له الأهداف التخريبية وراء هذا الطلب، كشف أوراقه وقال: **إن القاهرة مستعدة لضمان مستقبلك برصيد رقمه على بياض في مصرف سويسري**، وصممت على الإستمرار رغم أجواء التكالب والتهافت عليها بين المستوزرين المستعجلين». انتهى كلام الدكتور بشير العظمة.

١ـ حقاً لقد كان الحكم أثناء وزارة الدكتور العظمة بفراغ، حسب اعترافه بالذات، لأن تاج الحكم كان كبيراً على رأسه، والألغام مزروعة في مجلسه، وهو غير قادر على انتزاعها، وطبيعي أن تتحرك المعارضة، لملء الفراغ، لأن الوطن وطن الجميع.

٢ـ إن السماح بدخول صحف القاهرة، المحرضة على قلب الأوضاع والمسّ بالذات، كان قراراً انفرادياً من السيد وزير الإعلام الحزبي، لغاية في نفسه، وهو يدرك خطورة قراره وتأثيره السلبي على الإستقرار. ولو عرض هذا الأمر على مجلس الوزراء قبل الإقدام عليه، لعارضه بالتأكيد وزير الداخلية وأيضاً اللواء المكلف بتسيير أمور وزارة الدفاع، لأنهما يدركان مدى مفاعيله في القوات المسلحة، يشاركهما بذلك الوزراء الواعون، الذين ليس في قلوبهم مرض أو في عقولهم أهواء ومخططات. وهل من المعقول والممكن أن يقف موظف بمفرده بوجه قرار يؤيده مجلس الوزراء بجمّاعه، وتكون كلمة الموظف هي النافذة؟ أم هذا دليل على أن قرار وزير الإعلام غير مؤيد من أحد؟ وليس أمامه سوى التهديد بالإستقالة لدعم غرضه، وقد قُبلت استقالته بدون أسف.

٣ـ إن تحدي وزير الأعلام السيد عبد الدائم، بالحقيقة، لم يكن من أحد العسكر بمفرده، وإنما بمشاركة وبتأييد من سيادة دولة الرئيس وآخرين.

كما انفرد دولته بتحدي وزير الإعلام الجديد الدكتور العجيلي، عندما أمر من خلفه بمصادرة جريدة البعث التي هاجمته، وقد قدم هذا الوزير استقالته احتجاجاً على تصرف رئيسه بالمصادرة بدون علمه وبرهن الدكتور عظمة بأنه ليس أكثر ديمقراطية من العسكر، الحكام الأشباح، عندما إنزعج مزاجه من هجوم إحدى الصحف عليه وأمرنا بمصادرتها دون اللجوء إلى القضاء.

٤ـ كان من الأمانة أن يسجل الدكتور عظمة في مذكراته كيف فشلت أمامه وعلى مسمعه محاولاتي في إقناع السيد عبد الدائم من أجل العدول عن قراره وفي قبوله لنزع الصفحات، التي كانت تحمل الشتائم والأكاذيب الهادفة إلى تسميم العقول، من الصحف المصرية قبل عرضها للبيع والتوزيع، في ظروف استثنائية كنا نعيشها، بدليل قانون الطوارىء الذي كنا نعيش في ظله، والذي حافظ الدكتور عظمة مع وزير إعلامه عبد الدايم على سريان مفعوله، ولم يفكرا بإلغائه إلى أن ألغاه خالد العظم اعتباراً من ١/١/١٩٦٣.

٥ـ من المفارقات أن يكون الدكتور عظمة متعاطفاً في مذكراته مع وزير الإعلام عبد الدايم عندما سمح بدخول الجرائد المصرية وبيعها على حالها ومؤيداً لوزير الإعلام الجديد العجيلي عندما ألغى قرار دخولها بدون تبديل في الأوضاع.

٦- ومن المفارقات أيضاً أن يأمر رئيس الوزراء بتزويد وفده، الناطق بلسان حكومته في مؤتمر شتورا، بنسخ من هذه الصحف لدعم شكوى حكومته على القاهرة، التي كانت تتدخل بشؤون سورية الداخلية، وتحض شعبها على العصيان، وقواتها المسلحة على قلب الأوضاع، ولا يقف في وجه وصولها وانتشارها بين الجند وفي المعسكرات في السابق.

٧- من الصور المحزنة لوجه ذاك الحكم، نعت الأستاذ خليل كلاس، عضو وفد الحكومة السورية الناطق باسمها في مؤتمر شتورا، الرئيس عبد الناصر بأنه أبو رغال القرن العشرين، ووصفه من دولة الرئيس بالذات، بمؤتمره الصحفي الذي عقده فور فرط عقد مؤتمر الجامعة العربية، بأنه الزعيم العربي الأول، مما خلق له مشكلة مع وزير إعلامه الجديد على هذا التناقض، تهون أمامها المواقف السابقة مع وزير الإعلام السلف.

كما تهون أسباب استقالة السيد عبد الدائم من وزارة العظمة وأسبابها، أمام استقالته من وزارة الأستاذ صلاح البيطار فيما بعد وأسبابها، مما أجبره على مغادرة سورية إلى لبنان فوراً. ولا لزوم للإفاضة وأمره مع سليم حاطوم معروف.

الناجح باختصاصه ليس بالضرورة أن يكون وزيراً ناجحاً، وكم من وزارات كانت سبباً في كشف عيوب أصحابها...!! لأنهم لم يخلقوا لها، ولم تخلق لهم، ولا يصلحون لها ولا تصلح لهم.

ما أكثر الأدباء وحتى العلماء الذين خسرهم حقلهم ولم تربحهم السياسة عندما أصبحوا أعضاء في ناديها أو في نادي الوزراء والمستوزرين.

لقد كان الحكم في وزارة العظمة بفراغ، كما اعترف هو في مذكراته، وكانت المعاناة كبيرة بسبب هذا الفراغ، كما كانت العقول المخربة والأيدي الخبيثة، في الداخل والخارج، التي استغلت هذا الفراغ، تحرض القوات المسلحة، وبعض فئات الشعب، للعمل على نسف الحكم والحاكم بشتى الوسائل، خدمةً للشيطان مستعملة عملاءها الذين كانت تُعبّد لهم الطرق وترسم لهم الخطط وتُقدم لهم المغريات التي يعبدونها، حتى أصبحوا أطوع من البنان ولا يرون أبعد من رؤوس أنوفهم.

إن الإستقالات التي قُدمت من بعضهم لم تكن للأسباب المعلنة، وكانت لخفايا أطلعنا الدكتور العظمة على بعضها، في الصفحة رقم ٢٣٨ من مذكراته، بأنها كانت بعد ضمان مستقبل المستقيل برصيد يوضع باسمه في مصرف سويسري.

هكذا كانت سياسة القاهرة حسب أقوال دولة رئيس وزراء سورية الدكتور بشير العظمة بالذات.

الحكم رجولة وإقدام ووعي وتضحية قبل كل شيء، وتحمّل مسؤوليات وإخلاص لها وليس اختفاءً أو تستراً بالباطل، لقد شاءت الظروف لدواعي القيام بأداء الواجب أن أكون على صلة حميمة مع بعض رؤساء الوزارات، في عهد الإنفصال، وكذلك مع غيرهم من أصحاب المسؤوليات والمقامات الهامة.

علمتني التجربة بأن الرجال، كل الرجال كالمعادن، منها الثمينة ومنها الرخيصة، فمنهم من هو كالنحاس على أنواعه ومنهم من هو كالذهب ومنهم من هو دونهما بكثير... الأمر الذي جعلت معه قناعتي مطلقة، بأن الذين أتاحت لهم الظروف بتبوؤ المسؤوليات ودست الحكم ليسوا بالضرورة أفضل من كل الذين لم تسنح لهم الفرص ذلك، فكثير من هؤلاء حُرم الوطن من قدراتهم وإمكاناتهم، ورزىء ببعض أولئك، فالدنيا وجوه وأعتاب وحظوظ ومقادير.

ما أكثر الأوطان التي ابتليت وذبحت بأعمال بعض المسؤولين من أبنائها، عندما فرضوا عليها فرضاً، وحُرمت من كفايات الآخرين من رجالها، والشعب يرى ويسمع محترقاً من الآلام، لأنه لا حول له ولا قدرة على تبديل، في غياب الديمقراطيات.

إن أخطاء القادة لا تقتصر نتائجها على أشخاصهم فحسب، بل تتعداهم إلى شعوبهم، لذلك كانت هذه تضحي بكل غال ونفيس وتعضّ على النواجز لتحافظ على حقها في اختيار قادتها ورؤسائها، ومع ذلك كانت تقيدهم بنصوص دستورية وقانونية لأنهم ليسوا معصومين، وخطأ الفرد موجود دائماً أكثر من عند الجماعة، وعند الجماعة أكثر من عند الجميع، لذلك يجب تجنيب الوطن حكومات غير دستورية وغير ديمقراطية صحيحة.

إلقاء القبض على السراج وهروبه من السجن:

أُقصي عبد الحميد السراج في بدء العشر الأخير من شهر أيلول عام ١٩٦١ عن جميع مناصبه الحكومية في الجمهورية العربية المتحدة، بعد صراع مرير بينه وبين المشير عامر، وبعد أن كان الرجل الأقوى في الإقليم السوري، وقد إلتفّ حوله يوم إقالته أو استقالته لفيف من الشباب، مستنكراً في وجه عبد الناصر إبعاده عن مسؤولياته.

في هذه الآونة وقع انفصال ٢٨/أيلول/١٩٦١ فخشي عليه أصحابه من حركة من السراج وجماعته، وخاصة بعد توزيع صوره، لذلك اعتقلوه ثم أفرجوا عنه بعد ساعات عندما أعلن لهم كل تأييد ومباركة، وأظهر استعداده لإلقاء كلمة بالراديو والتلفاز تأييداً لحركتهم، ومع ذلك وضعوه في الإقامة الجبرية في داره اتقاءً لنشاطه وحركات جماعته.

ثم تسلل في اليوم الثاني من مكان إقامته فاراً، وقد ترجاني يومها العميد عبد الغني

دهمان لأني كنت قائداً للمنطقة الوسطى (حمص وحماه) اتخاذ ما يحول دون وصوله إلى مدينة حماه، مسقط رأسه، وكنت قد نشرتُ سابقاً عدداً من الدبابات على تقاطع طريق دمشق حمص حماه وطريق حمص تدمر، لسبب آخر كما سبق ذكره، وكان هذان المحوران مراقبين من حيث العبور عليهما في الغدو والرواح.

ثم عُثر على السراج، نتيجة إخبار، بدمشق في مخبئه الجديد بشارع الحواكير في بيت روشن إبنة جلادت بدرخان أحد رؤوس الأكراد ووالد زوجة زهير زلفو شقيق زوجة السراج.

اقتحمتْ مخبأه مفرزة عسكرية وأُخرج منه وهو رافع اليدين إلى الأعلى، ثم جرى تفتيشه وسوقه إلى سجن المزة العسكري وهو صامت، والجوار يشاهدونه من النوافذ وكذلك المارة، وكانت ساعة تفوق سلبياً كل ما تمتع به من سلطة وبأس في ما مضى.

مكث في سجنه إلى منتصف شهر حزيران عام ١٩٦٢ إلى أن تمكن من الخروج منه بمساعدة أحد حراس السجن من رجال الشرطة العسكرية. وأثناء سجنه جرت محاولات وخطرت أفكار لبعض المسؤولين لمحاكمته كما جرت تحقيقات معه من أجل هذه الغاية، وكلها باءت بالفشل ولم تقترن بنتيجة إيجابية لأسباب متعددة.

بعد إبعاد الدهمان والنحلاوي والهندي ورفاقهم عن سورية، استمرت عناصر كثيرة وفئات متعددة بالتآمر للقيام بانقلاب يطيح بعهد الإنفصال من أجل إعادة الوحدة مع مصر، إلى أن أتى رسول من القاهرة إلى دمشق، هو الضابط السابق المغربي الأصل خريج الكلية العسكرية في حمص، والدبلوماسي بسفارة المغرب في القاهرة يومها، المدعو رشيد الخطابي والذي قام بزيارتي في داري وحدثني حديثاً مستفيضاً عن الأخطاء أيام الوحدة وأصحابها وأن الرئيس عبد الناصر لا علم له بأغلبها وأن خطأ الإنفصال أخطر وأدهى على القضية العربية وأبنائها، وسألني عن شروط إعادتها، فنصحته أن يتكلم بهذه الأمور مع اللواء زهر الدين ومع اللواء نامق، لأني الآن في وزارة الداخلية ووعدته بمفاتحتهما بها عند الاقتضاء.

ثم حدثني عن قضية عبد الحميد السراج وضرورة إخلاء سبيله لأنه يمثل وجهاً وحدوياً عربياً وأن أمره يهم سيادة الرئيس عبد الناصر بالذات، وأنه أي الرئيس لن ينسى من يمد له يد الإنقاذ كما يهم جميع الرفاق الموجودين في القاهرة (كنت أرسلت لهم بعضاً من أنسبائهم ورفاقهم لفتح طريق عودتهم إلى وطنهم بكل اطمئنان وسلام)، فأجبته بأن عبد الحميد موجود الآن بسجن عسكري وأنه جاءني بوقت غير مناسب ولا أستسيغ التكلم حالياً من أجله مع زهر الدين لوصول كلام إلى هذا الأخير عن لسانه قوله: «بأنه

لم يكن ليتخيل بأن الأمور في سورية تتدهور إلى هذا المستوى من التردي بحيث يصبح هو (أي السراج) سجيناً وشخص من مستوى عبد الكريم زهر الدين قائداً لجيش البلاد لأنه معروف بكيت وكيت...». كما أن الحديث مع غيره من أجله غير مفيد لأن أحداً لا يريد التدخل بهذه القضية وأعني رئيس الجمهورية الدكتور القدسي ورئيس الوزراء الدكتور العظمة.

وقد سبق أن طُلب إلي ترؤس محكمة عسكرية لمحاكمته (قبل صدور المرسوم التشريعي رقم ٣١ تاريخ ٦١/١٠/١٦ بتشكيل مجلس عدلي لمحاكمته وآخرين)، فرفضتُ وكنتُ يومها على خلاف مع بعضهم لعدم موافقتي على الإشتراك بتزوير الإنتخابات النيابية، وقلت لهم يومئذ بأني على استعداد للقيام بهذا التكليف بعد إجراء تحقيقات قضائية وصدور قرار عن قاضي تحقيق بلزوم محاكمته على أفعال وارتكابات لها سند قانوني. أما من أجل محكمة كمحكمة المهداوي (العراقية) فإني غير قادر عليها وأرى أن يقوم بها أحد أعضاء المجلس الثوري، وبعد يومين كنت مبعداً خارج سورية من أجل الإنتخابات.

وقيل عني يومها همساً «بأني رفضت محاكمته عطفاً عليه لأنه من رفاقي في الكلية العسكرية وأحد أفراد صفي وتربطني به صداقة ما زالت قائمة».

لذا فإنني أنصح بالكلام من أجله مع اللواء نامق رئيس أركان الجيش، وهذا استاذنا في الكلية، وزهر الدين يتحسّب من رفض طلبه إذا أصرّ عليه. وعند عدم التوصل إلى الإفراج عنه فليكن البديل تحسين معاملته في سجنه.

بعد مضي زمن على هذه المقابلة وحوالى النصف الثاني من شهر حزيران ١٩٦٢ سمعت كما سمع غيري بأن السراج فرّ من سجنه ووصل إلى القاهرة ومعه أحد حراس السجن الرقيب منصور الرواشده الذي كافأه الرئيس بترفيعه إلى رتبة ملازم. مما كشف بأن الرتبة العسكرية عند البكباشي عبد الناصر هي مكافأة على عمل لا يمت بصلة إلى الكفاءة العسكرية.

سجن المزة منيع وما أحسب أحداً يستطيع الخروج منه بدون فتح الأبواب بمؤامرة، والشخص الوحيد الذي أعرفه سابقاً عند ما كان عندي في الجبهة وقد فرّ منه ومن زنزانته من على الأسوار هو الملازم أول محمود نعمة، من الطائفة المسيحية الكريمة، وكان قد سجن فيه مع كثير من القوميين الاجتماعيين على أثر اغتيال الشهيد العقيد عدنان المالكي، وقد اتخذت تدابير شديدة واحتياطات كثيرة وقتها لكي لا يتكرر هذا الفرار وله قصة طريفة وخطة بمنتهى الذكاء لست بصدد روايتها وكان صاحبها من شياطين الأرض.

لما سألت اللواء زهر الدين بوجود اللواء نامق عن كيفية فرار السراج من سجنه أتهم به مدير الشرطة العسكرية عثمان الجيرودي بالتواطؤ والتقصير، لذا قلت لهما إذا كان الأمر كما تقول يجب سجنه في زنزانة السراج عينها، وإذا كان هذا اتهاماً ظنياً ولا يستند على دليل، فإني أرى عدم مسه بسوء الآن، ويجب فتح تحقيق فوراً بدءاً من مدير السجن والمناوبين ليلة الفرار، وعلى ضوء النتائج يجب اتخاذ التدابير وفرض العقوبات بحق كل المسؤولين مهما علا مقامهم.

وسألت بعدها المقدم عثمان الجيرودي عن حادثة الفرار فقال لي: «بأن زهر الدين قال له خلصتنا منه» أي أن زهر الدين تخلص من وطأة السراج عليه وهو في السجن، كما قيل لي يوم انتشر خبر فراره بأن زوجته حضرت إلى مدخل سجن المزة وأخذت تبكي وتصيح اعتقاداً منها بأن بعلها أفسح له مجال الفرار ليجري اغتياله خارج أسوار السجن بحجة الهروب .

ثم أمرتُ مدير الأمن العام لتزويدها بكل ما يلزم للسفر إليه إلى القاهرة عندما علمنا بوصوله إليها.

والغريب العجيب، الذي أعلمه، بأنه لم يجر تحقيق من أجل هذا الفرار ولم يُحاسب أحد عليه أبداً، كما أن زهر الدين لم يتعرض له ولم يذكره في مذكراته سوى بكلمة ثم أتت زوج السراج إلى دمشق لأخذ بعض متاعها من بيتها. وقد اتصلتْ بي هاتفياً وذهبت إليها يرافقني المقدم محمود شوقي أبو سمرة، ولما شاهدته معي سألتني عنه فقلت لها هذا فلان ولما سمعتْ باسمه أسمعته قارص الكلام ووصمته بما أعتقد بصحته، ولم يفه هو بكلمة واحدة لوجودي.

بعد سنوات من حادثة الهروب كنت في مدينة الرياض أتناول طعام الغذاء مع الدكتور معروف الدواليبي في فندق صحاري بالاس وكنا من نزلائه، وإذ بالسيد رشيد الخطابي، وكان وقتها موظفاً دبلوماسياً مغربياً في الهند أو الباكستان، يدخل إلى قاعة الطعام فأرسلت إليه، بعد الاستئذان من الدكتور، من يدعوه إلى مائدتنا وبعد الانتهاء خرجنا إلى الصالة لشرب القهوة.

جرت أحاديث كثيرة بيننا ولما سألته عن أحوال عبد الحميد السراج قال لي:

«هل تذكر زيارتي لك في دارك من أجله؟ قمت بعدها بزيارة اللواء نامق، بناء على توجيهاتك، وقد رجوته التخفيف من القيود عليه وتقديم له ما يخفف من وطأة السجن ومعاملته معاملة حسنة، لأنه يستحقها فوعدني، ثم عملنا على خطوط كثيرة من أجله منها دفع مبلغ مئة ألف ليرة لبنانية في بيروت إلى المحامي محمد الجيرودي (سوري) لأنه قريب مدير الشرطة العسكرية، المقدم عثمان الجيرودي، ليتصرف بها حسب معرفته من

أجل عبد الحميد، وهو مبلغ مغرٍ ويفتح الشهية (بقياس ذاك الوقت). كما كثفتْ القاهرة اتصالاتها ومغرياتها بواسطة سفيرها في لبنان عبد الحميد غالب، وكذلك مع كمال جنبلاط وشوكت شقير من أجل عبد الكريم زهر الدين لكونهم من طائفة واحدة وهذا الأخير لا يجرؤ على مخالفتهما».

«وهكذا فتحت أبواب سجن المزة العسكري أمام عبد الحميد السراج وهو يرتدي بزة شرطي عسكري ومعه أحد المولجين بحراسة السجن وحراسته، وأمتطيا سيارة من دمشق المزة إلى ميسلون فقرية دير العشائر اللبنانية المتاخمة للحدود السورية، وصاحبها النائب الاشتراكي شبلي العريان من محازبي كمال جنبلاط ومن طائفته أيضاً، ومن ثم ركبا سيارة إلى داخل مطار بيروت الدولي بعد ترتيب كل الأمور، حيث كانت محركات إحدى طيارات شركة مصر للطيران تدور استعداداً للإقلاع، فصعدا على متنها بدون ثبوتيات رسمية وطارت بهما إلى القاهرة، وعلى الطائر الميمون».

لا يعقل بشكل من الأشكال أن يكون وراء هذا الإنقاذ شخص واحد بدرجة رقيب. كما لم يجر تحقيق ولا محاسبة أحد عن هذا الهروب أو التهريب.

سجن المزة حصين جداً بناه الفرنسيون على هضبة عالية مشرفة على دمشق وعلى بعد أربعة كيلومترات من مركزها غرباً، ويحيط بهذا السجن وديان جرداء عميقة، وأسوار عالية محاطة بأسلاك شائكة، وبحقول من الألغام (سابقاً)، وله عدة أبواب حديدية وباب رئيسي عال وحصين.

بعد أيام من وصول السراج إلى القاهرة حان موعد احتفالات عيد ثورة ٢٣ يوليو، فأجلسه الرئيس عبد الناصر على يمينه في المنصة الرئيسية، في الوقت الذي لم يجلس سواه من السوريين في الصفوف المتقدمة.

كان للسراج قبل الوحدة وأثناءها وبعدها أيضاً علاقات مع عبد الناصر لم يبلغها أحد من السوريين على الإطلاق. وقيل بسببها الكلام الكثير، وقد سماه السوريون أثناء الوحدة «بالسلطان عبد الحميد» لما بلغه من درجة في السلطة والسلطان والمخابرات تشبيهاً له بالسلطان العثماني عبد الحميد الثاني.

ولما سألت الخطابي عن حالة السراج الصحية، وكنت سمعت بأنه يعاني من الطنين المؤلم في إحدى أذنيه قال لي:

«بأنه مصاب بالصرع أيضاً وقد كانا بسيارة واحدة في القاهرة عندما فاجأته إحدى النوبات، وقد أرسله الرئيس إلى أميركا للمعالجة وكان رأي الأطباء ضرورة تكليفه بعمل،

ولا يجوز تركه بدونه، لأنه اعتاد بحياته على عمل شبه متواصل، لذا أصدر قراراً بتعيينه رئيساً لمجلس إدارة شركات التأمين المؤممة».

كما سرت إشاعات في دمشق وبيروت بأنه أدخل مستشفى دير الصليب لأسباب مرضية، ولما سألت عن ذلك الصديق رئيس أطباء هذا المستشفى الطبيب البروفسور هنري أيوب نفاه نفياً قاطعاً، كما قال بأن الصحافي حنا غصن، مراسل مجلة الأسبوع العربي الأسبق، سأله السؤال نفسه فنفاه له أيضاً لأنه غير واقعي ولا صحيح.

وبهذه المناسبة فإني أشيد بذكر هذا الطبيب الصديق الإنسان العظيم لكفاءته ونبله وعندما كنت استوصيه بأحد المرضى فكان يمد يد العناية له والاهتمام به بدون مقابل وكثيراً ما قدم له العلاج أيضاً وكل مساعدة يطلبها.

لقد كان الرئيس عبد الناصر حريصاً كل الحرص على إنقاذ عبد الحميد السراج من سجنه للأسباب التالية:

١ـ لكونه كان يحبه ويثق به ويقدره.

٢ـ لاعتقاده، على ما أظن، بأن السراج لو بقي في سلطاته لما وقع انقلاب ناجح عليه.

٣ـ عند عبد الحميد السراج أسرار كثيرة وهامّة ينفرد بها بالتأكيد، منها ما يتعلق بعبد الناصر بالذات ومنها ما يتعلق بالوحدة السورية المصرية، غير التي أُعلنت حتى الآن، حريص على أن تبقى محبوسة في صدره وخلف لسانه، وأنا أدعوه من خلف هذه الكلمات أن يفرج عنها.

٤ـ لذا عامله منذ وصوله إليه لاجئاً، معاملة جد كريمة وما زالت هذه المعاملة على أحسن ما يكون حتى هذه الساعة من خليفتَيه السادات ومن ثم المبارك. وهل هذا الاستمرار بسبب الوفاء أم لأسباب أخرى؟ في لقاء حديث مع عبد الحميد السراج قال بأنه هو الذي خطط بمفرده للتخلص من سجنه بمساعدة مرافقه الرواشده فقط (دون أن يدري ما كان قد جرى من أجله وقتها) وأنهما غادراه إلى ساحة المرجة بدمشق حيث استقلا سيارة أجرة إلى ميسلون فقرية حلوة على الحدود السورية اللبنانية ومن ثم إلى قرية دير العشائر ومنها إلى القاهرة بترتيب من رئيس الجمهورية اللبنانية وقتها المرحوم اللواء فؤاد شهاب (لقد كان عبد الحميد غالب وكمال جنبلاط وراء هذا الترتيب مع شهاب).

كما روى لمحدثه بذاكرة حاضرة، حوادث كثيرة مهمة جداً خافية عن كثيرين.

متفجرة بحماه في وزارة العظمة:

سكان مدينة حماه في صراع معلن ودائم، بين الاشتراكيين من محازبي أكرم الحوراني من جهة، وبين المنعمين نسبياً، والمتدينين من جهة أخرى، وكانوا دوماً في خندقين متقابلين، وكثيراً ما انقلب هذا التقابل إلى نزال وتراشق، وخاصة في عهد الانفصال، عندما أعلن الحورانيون الاشتراكيون عداءهم لعبد الناصر والناصريين، مما دفع الآخرين لمقابلتهم بإعلان الولاء له، ليس إيماناً به بل استقواء عليهم به، إلى أن أصبحوا من أعوانه لكثرة الوعود والتقديمات.

كانت السلطات الأمنية في زمن الانفصال تكافح عناصر الشغب والفوضى والعابثين بالأمن عند توزيع النشرات وإلقاء المتفجرات، وزرعها بين جموع الناس وكان جلّهم من الناصريين ليظهروا الحكومة بالضعف، وبعدم القدرة على ضبط الأمن والمحافظة على حياة الناس بعد زوال حكم الرئيس عبد الناصر.

تفتق تفكير الحورانيين للكيد بخصومهم عن صنع متفجرة، ووضعها في مكان مزدحم، واتهام خصومهم بها عندما تنفجر، لتنكل السلطات بهم وتحاسبهم على إجرامهم.

في مساء يوم من شهر آب اللهاب كنت عائداً قبل دقائق إلى داري هتف إلي رئيس الجمهورية من مصيفه بالزبداني وأمرني بالسفر إلى مدينة حماه الليلة، للإشراف ومعالجة أحوال الأمن التي أصبحت مضطربة فيها، بسبب انفجار حصل قبل الغروب في أحد مقاهيها الشعبية، ونجم عنه عدد من الضحايا.

لم يمض على هذا الأمر سوى دقائق معدودة، حتى هتف إليّ ثانية وطلب بأن يكون سفري برفقة اللواء عزيز عبد الكريم وزير الداخلية. وتكرر هذا الإتصال ثالثة ليخبرني بأن يكون السفر مع وزير الداخلية ومع وزير العدل الأستاذ رشيد حميدان الصمصام، وسيخبرهما بهذه الرغبة. (وزير العدل من أبناء مدينة حماه ومن جماعة الأستاذ أكرم الحوراني).

اتفقنا نحن الثلاثة على السفر صباح اليوم الثاني بتأجيل من وزير العدل. كما اتصلت هاتفياً بمحافظ حماه، القاضي عدنان منصور، وهذا من خيرة الشباب استقامة وشهامة ومن المؤيدين للحوراني وجماعته، لأقف منه بحكم مسؤوليتي الأمنية، على التفاصيل وحقيقة الوضع ولشد أزره ومده بما قد يطلب، فأعطيت التعليمات لمحافظ حمص وقائد شرطتها بإرسال قوة من رجال الشرطة عندهما، وأخرى من احتياط دمشق لتكون تحت

تصرف سلطات حماه تعزيزاً لقوى الأمن فيها واحتياطاً لكل مستجد.

علمت فيما بعد بأن الحوراني كان عند رئيس الجمهورية في مصيفه عندما أعطاني هذا الأخير أوامره، وأنه هو الذي أخبر الرئيس، وأن الحوراني هو الذي اقترح عليه سفرنا ثلاثتنا معاً لعدم اطمئنانه إلى وزير الداخلية وقائد قوى الأمن، لأننا لسنا من جماعته، وأن محافظ حماه الشاب النبيل قليل الخبرة، فلا بد إذن من مرافقتنا بوزير العدل، صاحب الباع الطويل في حماة ومن أصحاب التجارب والحزبيات.

ومبدأ الحوراني المعروف بأن الذي لا ينتسب إليه فهو من خصومه، لا وسط ولا حياد بين الموقفين من وجهة نظره.

وصلنا حماه نحن الثلاثة وتوجهنا رأساً إلى مكتب المحافظ فوجدناه غاصّاً بالناس من الجماعتين، لذا رجوته إخراج الجميع من مكتبه وبقينا نحن الأربعة، الثلاثة القادمون من دمشق والمحافظ الذي شرح لنا الحادث والتدابير المتخذة من قبله وخلاصتها، في مغرب أمس وفي مدخل مقهى... الصيفي على نهر العاصي الذي يؤمه شباب حماه من مختلف الفئات، وكان من المعتاد أن يجلس الاشتراكيون أمام الطاولات المنضّدة في المقدمة والآخرون أمام الطاولات الخلفية. ويومها بكّر الاشتراكيون واحتلوا الطاولات الخلفية وتركوا الأمامية لغيرهم.

وبعد حين من جلوس الرواد حصل انفجار في مقدمة المقهى، أصاب أكثرهم بجروح متفاوتة منها البليغ جداً، ومنها الطفيف، وكان بين الجرحى الأستاذ علي عدي، وكان يجلس في الخلف وهو من جماعة الحوراني وكان عائداً من الخارج حديثاً.

وفور وقوع الإنفجار تجمهر الاشتراكيون وقاموا بمظاهرة كان متفقاً عليها مسبقاً، وهتفوا خلالها هتافات معادية للناصريين والإخوان، واتهموهم بزرع المتفجرات بين الناس في مختلف المدن السورية، وأن هذا الحادث الأخير من صنعهم أيضاً.

كُلف القاضي المختص بحماه بالبدء بالتحقيق فاستناب رجال الشرطة الجنائية بذلك وإلى الآن لم يظهر شيء يدل على الفاعلين.

بعد التداول، اتفقنا نحن الأربعة على استقدام محقق، كفء وحيادي، من دمشق، لم يسبق له الإنغماس في مشاكل حماه وتحزباتها وهو المحقق الأمني الضابط محمد تنير.

أعطيتُ التعليمات المشددة والصريحة إلى المحقق المستقدم بوجود الجميع بقولي له بأننا نريد الحقيقة وليس غيرها مهما يكن لون وصفة من تطاله، لا سلطان عليك غير ضميرك النقي ووجدانك الطاهر، واعتمادنا عليك للوصول إلى الحقيقة كبير، والمحقق

الناجح هو الذي يصل إلى الحقيقة بذكائه وليس بالوسائل المرفوضة.

مرت أيام معدودة على مغادرتنا حماه وكان عددُ الموقوفين خلالها غير قليل، والمراجعات من أجلهم كثيرة، دون مستجيب، إلى أن اتصل بي المحقق طالباً السماح له بالمجيء إلى دمشق، لاطلاعي على ما وصل إليه، وأنه عثر على أدلة وقرائن تشير إلى الفاعلين بوضوح دون اعترافات صريحة منهم، وهم بين الموقوفين.

ولما حضر أطلعني على ضبوط التحقيق، وبينها شريط تسجيل، ولقناعتي بها، أطلعت عليها وزير الداخلية ومن ثم رئيس الجمهورية، الذي فوجيء بها لأنها تطال ممن عُرفوا بانتمائهم للحوراني، لذا قال لي: «إذهب لعند أكرم الحوراني وأطلعه عليها» وكان الحوراني يومها ركناً رئيساً في الحكم والعهد. وأن كشف فاعليها وانتمائهم هو تبرئة وتشكيك بما أعلناه سابقاً من جرائم ناصرية.

هتفت من هاتف رئيس الجمهورية ومن غرفته إلى السيد اكرم الحوراني وطلبت إليه استقبالي لأمر هام، وكان هذا أول اتصال بيننا، ولما شخصت إلى داره في حي القصور بدمشق وأطلعته على ما أنا قدمت من أجله، قال لي:

«الأمر مختلط عليكم أنا أعرف جماعتي وأثق بهم وليس من الممكن أن يقدموا على عمل من هذا النوع، أرى القيام بالتحقيق بنفسك».

أجبته عندي محققون أثق بهم، ولما كرر عبارته وأصر على رأيه قلت له:

«إن الفاعلين كانوا من جماعتك قبل هذا العمل أما بعده فهم خرجوا عن إرادتك لأسباب سيكشف عنها التحقيق» واتبعت القول: «بأن الذي عنده عشي لا يزفر يديه بالطبخ».

تباحثت بالموضوع مع وزير الداخلية فطلب إلي استقدام الموقوفين الذين طالتهم الأدلة والتحقيقات وما زالوا مصرّين على الإنكار، ولما قدموا استقبلتهم ليلاً مع المحقق في مكتبي وكانت حالتهم غير سارة، وبعد مصافحتهم سألتهم عن طلباتهم بكل أنس، فطلبوا ماء بارداً فأستجبت لطلبهم، وقلت للمحقق قدموا لهم كل طلباتهم من الماء وأحسن الطعام وتوفير الراحة قدر المستطاع.

ثم التفت اليهم وقلت: لقد حصل ما حصل ونحن لا نملك تبديله، أو الرجوع به، تأكدوا بأن أحداً لا يستطيع إنقاذكم، مما أوقعتم أنفسكم فيه، مهما كان شأنه، وإني أعدكم بكل شرف بأن أكون إلى جانبكم، ومساعداً لكم، وأن أخفف عنكم ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، شفقة على أهليكم وعيالكم، وذلك عندما تُصْدقونني بأقوالكم وتُعلمونني

بالحقيقة، انفجر أحدهم باكياً وهو من بيت كزكز على ما أذكر قائلاً الله يخرب بيتك يا فلان... ... (وقد سماه وهو من أكبر سياسيي حماه) ثم روى روايته بأنه أستقدم مع آخرين إلى مقر حزبهم وطُلب إليه عمل متفجرة لوضعها في مدخل المقهى الذي يتواجد فيه الشباب، وعند انفجارها يقومون بتظاهرة ويتهمون بها الناصريين والأخوان لتكون سبباً لبطش السلطة بهم، وتابع كلامه على النحو الذي رواه لنا المحافظ. وكرت الاعترافات وكان ملخصها بأنه:

قبل أيام من حادث المتفجرة ذهبوا إلى أحد البساتين على نهر العاصي، وقد أخذوا معهم في جملة ما أخذوا، صحن حمص مطحون، من عند أحد البائعين، لقاء رهن، وبعد تناول محتواه احتفظوا به ولم يعيدوه إلى صاحبه، ولإنفاذ الأمر الحزبي وضعوا فيه مقداراً من مادة ت.ن.ت المتفجرة التي تستعمل في قلع الصخور، وأضافوا إليها قطعاً صغيرة من الزجاج وقليلاً من المسامير وبرادة الحديد، ولفوا الصحن ومحتواه بقطع ورق من كيس اسمنت، وأدخلوا في هذا الصحن، من خلال فتحة من ورقة اللف، فتيلاً طويلاً بطيء الإشتعال، من نوع الذي يستخدم عادة للأمان عن بُعد، لقلع الصخور ومدّوه على جانب الطريق بعيداً عن الصحن الذي وضع في مقدمة المقهى، وفي الوقت المتفق عليه، أشعلوا الفتيل بعود ثقاب، فاشتعل بطيئاً إلى أن وصلت الشعلة إلى المحتويات داخل الصحن، مما أدى إلى انفجارها وكان ما كان من إصابات.

من جراء هذا الإنفجار انفصل قعر الصحن عن الدائرة (الترس) التي تحيط به من الأعلى، وكان صحناً من الألمنيوم المضغوط أو المصبوب، ولدى العثور على هذا الدليل، والتفتيش والسؤال عن مصدره، تعرف عليه الحمصاني البائع وهو مطابق للصحون التي بحوزته في دكانه تمام المطابقة، وأفاد بأن الذي أخذه من عنده لقاء رهن، شخص من بيت العوير، وقد وعد بإعادته لاستعادة رهنه، فلم يعده ولم يستعد الرهن، لأن الصحن كان بحوزة المحقق، أنكر العوير معرفته بالصحن، وبعد مقابلته بصاحبه، تلعثم ولم يعترف بالواقعة وادعى بأنه كلف أحد أصحابه بإعادته إلى الحمصاني، أنكر المكلف هذا التكليف، ثم تعرف المحقق على مصدر المادة المتفجرة وشريط اشتعالها وعن مسلمها، فجابه الموقوفين به، ومع ذلك أصروا على الإنكار أولاً، ثم كرت الاعترافات أمامي وتبادل الاتهامات، فجرى تدوينها بأسماء أصحابها فوق تواقيعهم.

أطلعتُ وزير الداخلية على ما وصلنا إليه من تحقيقات فطلب أن نذهب معاً إلى سجنهم في مخفر الشيخ حسن بدمشق، ودخلنا عليهم، ومعنا مدير السجن الذي عرّفهم علينا وخاصة وزير الداخلية، الذي قال لهم بأنه أتى خصيصاً ليسمع الحقيقة منكم

بالذات، أومأت إلى مدير السجن بإشارة لترك الوزير بمفرده معهم ليتحدثوا إليه بدون حضورنا وبراحة وبدون حرج.

بعد فترة انتظار في غرفة مدير السجن، أتى اللواء عزيز إلينا، غادرتُ السجن معه وأثناء الطريق قال لي: بأنهم اعترفوا اعترافاً كاملاً بعملهم وأنهم نادمون وناقمون على الذين ورطوهم بهذه الورطة.

في هذه الأيام كانت وزارة الدكتور العظمة تلفظ أنفاسها الأخيرة والمشاورات تجري لتشكيل وزارة جديدة، برئاسة الأستاذ خالد العظم، وكان الاشتراكيون وخاصة أكرم الحوراني يضع شرطاً أساسياً لأشتراكهم بالحكومة العتيدة هو اقصائي عن هذه الوظيفة، بدون علمي، وكان خالد العظم الذي كنت على اتصال معه، يُصر على بقائي حرصاً على العهد، وعلى مصلحته في النهوض بأعباء الحكم، وكانت الظروف الأمنية هي من الأوليات الرئيسة يومئذ.

اتصل بي الأستاذ خالد العظم قبل تشكيل وزارته ودعاني إلى داره بدمر لتناول فنجان من القهوة بحضور أكرم الحوراني وخليل كلاس. ولدى مفاتحتنا بأسباب هذه الجلسة قال أن المصلحة العامة تقضي عدم الاختلاف وتصفية الأجواء.

استأذنت خالد بك الكلام بقولي: دولة الرئيس أنا موظف ليس لي خلفيات سياسية أبداً استلمت هذه الوظيفة كرهاً عني، ولضرورات الأمن، وتضحية في سبيل وطني دون رغبة فيها أو مسعى إليها، وأنا بعيد عنها أصلاً، ولا يدعمني فيها حزب أو طائفة أو عائلة أو إقليم أو تكتل، وساعة أغادرها أكون غير آسف عليها، وسأعود إلى جيشي الذي أعتز أن أكون بين صفوف رجاله، ولن أحيد عن الخط السوي أثناء وجودي فيها.

لقد توفي أحد الجرحى والمصابون كثيرون وبعضهم ما زال في المستشفى أو في داره يعاني من إصابته وأن إخلاء سبيل الموقوفين الذين اعترفوا بجريمتهم سيجر عليّ وعلى غيري ما لا يحمد عقباه، هذا ما قلته لهم عندما راجعوني من أجلهم وتمنوا عليّ إخلاء سبيلهم، والحل الوحيد هو تسليمهم إلى القضاء ليقول كلمته فيهم وبأعمالهم.

اضرابات العمال في وزارة العظمة:

عند تشكيل وزارة الدكتور بشير العظمة، أسندت وزارة الإصلاح الزراعي أصالة، ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وكالة إلى السيد أحمد عبد الكريم. وبعد مدة من هذا التشكيل ولانشغال هذا الوزير في وزارة الإصلاح الزراعي تنظيماً وتوزيعاً للأراضي على الفلاحين، كان يرجو ويلح للتخلص من الوزارة الثانية المسندة إليه وكالة، إلى أن

استجيب إلى طلبه، وعيّن لها السيد رفعت زريق محافظ حلب.

كان باكورة عمل هذا الوزير الجديد استصدار مرسوم تشريعي برقم ٤٩ تاريخ ٣/٧/ ٦٢ لتعديل قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٩١ لعام ٥٩ وتعديله القانون رقم ١٣٢ لعام ١٩٦٠ يتعلق بتنظيم شؤون العمال، الذين يعملون في القطاع الخاص والقطاع المشترك.

استغلّت رئاسة نقابات العمال، المسيّسة ناصرياً، هذه المناسبة رغم حالة الطوارىء المعلنة منذ عهد الوحدة، وأعلنت إضراباً عاماً في أمهات المدن السورية، دون إنذار أو إعلام أو مقابلة أي مسؤول، وقامت بمظاهرات عمالية وحاولت إشعال الحرائق في أماكن عملها. ونادت بسقوط حكومة الإنفصال العميل، الأمر الذي أجبر قوات الأمن على التدخل للحيلولة دون ارتكاب الجرائم وتفاقمها.

وكان منذ حين قد وصل إلى علمنا، عن طريق ضابطين سوريين يتظاهران بالناصرية، كانا على إتصال مزدوج معنا ومع السكرتير الأول في السفارة المصرية في بيروت المدعو محمد نسيم المكلف بإرسال متفجرات وطبع مناشير وعمل قلاقل في سورية، أو خطته الحديثة بعد أن فشلت غيرها في السابق هي:

١ـ القيام بإضرابات عمالية عنيفة في دمشق وحلب، تتطور إلى اضطرابات عامة، تعجز قوى الأمن الداخلي عن وضع حد لها لضعف وسائلها أمام أحداث من هذا الوزن.

٢ـ إشعال حرائق في بعض المرافق العامة باستعمال البنزين والكاز وإطارات الكوتشوك. ووضع عراقيل وعوائق وصعوبات في وصول سيارات إطفاء الحريق والإسعاف العام.

٣ـ الإعتداء على المحلات التجارية وإجبارها على الإغلاق بشكل ينشر الفوضى والعصيان في كل مرفق.

٤ـ إيجاد قيادات بديلة للمتابعة والاستمرار عند اعتقال الأولى الحالية.

بحيث تكون هذه الأعمال عنيفة ومستمرة لا هوادة فيها مما يضطر الحكومة إلى الاستعانة بالجيش للتدخل من أجل إعادة الأمن إلى نصابه، وعند استلامه الأمن في البلد، يسيطر على المرافق العامة وخاصة دار الإذاعة والتلفاز ويعلن إعادة الوحدة، على اعتبار أن جميع الأفراد وضباط الصف ومعظم الضباط ناصريون وحدويون ينتظرون فرصة للتنفيس عن كربهم بالقضاء على الإنفصال ورجاله وإعلان عودة حكم الرئيس عبد الناصر.

وفي اليوم الثاني من بدء الأحداث وبعد الإتفاق مع الحكومة، قررتُ القيام بدون تأخير

بوضع حد لها قبل تفاقمها وذلك باعتقال أعضاء نقابات العمال من مقر نقابتهم في دمشق وفرعها في حلب ومن دورهم وأماكن وجودهم.

أصدرتُ الأوامر التفصيلية إلى قائدي شرطة دمشق وحلب وإلى رئاسة الدائرة السياسية في كل منهما بالآتي:

١ـ استنفار كافة عناصر الأمن بكل هدوء دون الإعلان عن الهدف والغاية.

٢ـ اعتقال رؤساء نقابات العمال ورؤوس الشغب بدءاً من منتصف الليل من مقارهم وبيوتهم وسوقهم جميعاً إلى قلعة دمشق.

٣ـ الإحاطة وتطويق المعامل الرئيسية والسماح بخروج الذين يعملون ليلاً عند نهاية دوامهم وعدم السماح لغيرهم بالدخول إليها صباحاً وإغلاقها تحت الحراسة المشددة.

٤ـ تنظيم دوريات في المدينة مجهزة بالوسائل الفاعلة دون التساهل بأي حادث أو تجمع مريب.

٥ـ تكليفُ مدير قلعة دمشق وسجنها بالتحضير لاستقبال الموقوفين.

٦ـ إيقاف الاتصال الهاتفي المدني بين دمشق وحلب اعتباراً من الساعة الواحدة فجراً من يوم الاعتقالات لغاية الخامسة صباحاً.

السيطرة على معامل النسيج بدمشق:

في الساعة الثامنة كنتُ في محيط الشركة الخماسية، بعد أن أشرفت على السيطرة على معمل المغازل والمناسج، وكان اللواء عزيز عبد الكريم، وزير الداخلية قد سبقني إليها، كعادته في الحوادث المهمة، فوجدتها مطوقة برجال الشرطة، وعمالها الليليون ما زالوا بداخلها، والفئة الثانية ما زالت خارجها (الوردية الثانية) والجميع يتبادلون رشق الحجارة، وبما وصل إلى أياديهم، مع الشرطة.

أعطيتُ الأوامر بتوسيع حلقة إحاطة المعمل، لتكون بمنأى عن الإصابة من داخل المعمل، كما أمرت بعمل حلقة ثانية مفتوحة نحو الخارج لتدبر الأمر مع العمال الموجودين في الخارج وفي البساتين.

رفعتُ يديّ فوق رأسي، إشارة الإستسلام، وتقدمت بخطى ثابتة عادية نحو المدخل الرئيسي للمعمل فتبعني وزير الداخلية (مع كل احترام لشخصه الكريم وهو رئيسي يومها وفي أيام سابقة وكان أمثولتي في كثير من أعمالي الحسنة، ومن سوء حظ سورية عدم استلامه منصب قيادة الجيش، لا سيما يوم الإنفصال وكانت البلاد بحاجة إلى قائد من

وزنه عسكرياً وكفاءة ووطنية ونظافة يد وضمير، ولا يخطىء أحد بتفسير هذه الأقوال لأسباب غير التي ذكرتها أبداً، وهو معروف من جميع ضباط الجيش، وما ذكرته أقل من حقيقته). ثم تبعنا مدير شرطة دمشق العميد بهاء داغستاني ومعاونه الضابط الشجاع عدنان شققه.

وكانت الأحجار وزجاجات المرطبات تُرمى علينا، وبعض عبارات نارية، تافهة، تُطلق باتجاهنا، ونحن على الخطوات نفسها والتصميم حتى دخلنا المعمل ووصلنا إلى جمعهم.

قلت للعمال بصوت عال، الله يسعد صباحكم...، أنا قائد قوى الأمن، إني مسؤول عن أمنكم وأمن معملكم، أتيت لأسمع منكم سبب إضرابكم، في معمل لكم فيه نسبة كبيرة بعد تأميمه، لماذا هذه المشاهدات، الآلات واقفة عن الإنتاج، والزيت مدلوق على ربطات الغزل وعلى القماش المصنوع مما يسبب الخسارة والتلف.. لماذا توقفتم عن الإنتاج؟ أليس هذا تخريباً وبإيحاء من أعداء؟

إن عملكم لا يعمله عاقل. هل راجعتم وأُغلقت الأبواب في وجوهكم؟ إن هذه الأعمال وراءها عقول لا تريد منكم في وطنكم خيراً. ولن أتسامح مع المجرمين مهما كان شأنهم ودوافعهم.

من يرد الكلام وإسماعي الأسباب فأنا جاهز، قال أحدهم المرسوم ٤٩ سيف على لقمة عيش أولادنا يقطعها متى شاء ويحرمنا منها عندما يريد قلت تأكدوا بأن أمره سيكون موضع دراسة ومعالجة والآن أطلب إليكم، الخروج والإنصراف من أبنية المعمل بسلام وهدوء وسأغلقها ولن أسمح بالدخول إليها حتى نسمع حقيقة الشكوى، فإن كان فيها ما يتطلب التعديل بعد دراسة متأنية، سأكون وراءه بكل عزم وحزم. وإذا لم يُلتفت إلى كلامي، سأترك هذه الوظيفة غير نادم، وسأعود إلى قواعدي في الجيش، وإن لم نجد ما يتطلب هذا التعديل فلن يُلتفتْ إلى هذه الاضرابات منكم والحساب دوماً موجود. ثم طلبت إليهم الإنصراف فخرجوا من المعمل بسلام ولم نتعرض لأحدهم بسؤال وأغلق المعمل وتأمنت حراسته.

وكان الحل نفسه والأسلوب عينيه مع معمل شركة المغازل والمناسج صباحاً مع مديره الأستاذ هنري رعد أحد كبار موظفي وزارة المالية السابقين.

ثم اتجهنا إلى معمل الدبس بالكسوة، وزير الداخلية وأنا ومدير شرطة دمشق فوجدنا أصحابه في غرفتهم بحالة من القلق والخوف والعمال متوقفون عن العمل يهددون ويتوعدون. والذي أدخل شيئاً من الاطمئنان في النفوس والخوف من الحساب والمسؤولية، وجود مفرزة قوية من الشرطة محيطة بالمعمل لا تسمح لأحد بالدخول أو الخروج.

دخلنا على أصحاب المعمل وهم قلقون وكان الوقت عصراً، ثم دخلت بمفردي إلى مكان تجمع العمال يتبعني مدير شرطة دمشق فكلمتهم بنفس الكلمات والأسلوب بأن الأسباب ستكون موضع دراسة وطلبت إليهم الإنصراف مع وعدي بعدم التعرض لهم بمكروه من قوة الأمن المحيطة بهم وبالمعمل وانصرفوا بأمان وأمرت بإغلاق المعمل ووضعت قوة عليه تمنع الدخول إليه.

في اليوم الثاني قامت مظاهرة قوية وعنيفة جابت بعض شوارع دمشق فتعرضت لها الشرطة وألقي القبض على ما يزيد على المائتين من العمال، كان مصيرهم السجن في القلعة. ثم اتخذنا كثيراً من الاحتياطات لعدم التكرار، كما أمرت بكبس البيوت لدب الرهبة في النفوس وإلقاء القبض على الرؤوس النشيطين من العمال والمحرضين، فتوارى أكثرهم وتمكنا من بعضهم وتلاشى نشاط الآخرين.

في اليوم التالي أمرتُ مدير السجن العقيد وجيه برازي بتحضير رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال طلعت التغلبي ورؤوساء النقابات المسجونين معه، لنقلهم من عنده عصراً واستدعيتُه وأعطيته الأوامر بالذات بعد تعيين ثلاث سيارات كبيرة (كميون) لتنفيذ المهمة ومفرزة برئاسة مساعد قدير وموثوق وعدد من ضباط الصف والأفراد للحراسة والمرافقة.

قلت له: تغادر هذه المفرزة بمساجينها ساحة قلعة دمشق في الساعة الرابعة عصراً باتجاه الشمال مستعملة طريق دمشق دوما وأعطيته ثلاثة مغلفات، وعند وصولها شمال قرية القصير بكيلو متر واحد، يفتح المغلف المغلق رقم (١) وفيه كل التعليمات وبعد الوصول إلى نهاية الرحلة يفتح المغلف المغلق رقم (٢) وفيه أيضاً الأوامر اللاحقة.

ففي المغلف رقم (١) الأمر بمتابعة السير إلى اللاذقية دون التوقف إطلاقاً أثناء الطريق وخاصة في المدن أو القرى ودون التحدث مع أحد من غير رجال المفرزة والمساجين، وإذا تعطلت إحدى السيارات الثلاث ينتقل ركابها إلى السيارتين الأخريين لمتابعة السير وتترك السيارة مع سائقها لمعالجة شؤونها. وقبل مدخل اللاذقية بخمسة كيلومترات يفتح المغلف رقم (٢) وفيه التعليمات بالتقدم إلى مدير شرطة اللاذقية العميد كرمان وتسليمه المغلف رقم (٣) وفي هذا الأخير الأمر بوضع القادمين إليه في سجن اللاذقية تحت حراسة المفرزة التي أتت بهم دون تمكين أحد منهم من الاتصال مع غيره بدمشق أو إرسال خبر بهذا الخصوص إليها وخاصة بمكان وجودهم وسجنهم.

في اليوم التالي بدأت الوساطات والاستعلام عن مكان وجود المسجونين للسعي لإخلاء سبيلهم وعلى الأقل إيصال بعض الملابس والطعام إليهم فكان جواب الجميع

بأنهم لا يعرفون شيئاً، وحقيقة الأمر لا يعرفها سوى وزير الداخلية وأنا. ولدى سؤالنا من رئيس الوزراء الدكتور عظمة كان جوابنا بأنهم بأمان ولا نريد التحدث عن مكان وجودهم لكي لا نفقد الغرض من هذا الإجراء، فكان يبتسم واهتمامه محصور بفريد العابد رئيس نقابة البترول دون سواه لصلته به.

وقد سرت الإشاعات وانتشرت بأنهم سيقدمون إلى محاكمة صورية سريعة، ونحن لم ننفها ولم نعلق عليها، وسيحكم عليهم ويتم تعليقهم على أبواب المعامل كما فعل الرئيس عبد الناصر بعمال النسيج الذين أضربوا في كفر الدوار بالمحلة الكبرى بمصر، وحكم على رؤوسهم وزعمائهم وعلق بعضهم على أبواب معاملهم ليشاهدهم بقية العمال في الدخول والخروج، وبذلك قضى على الحركات العمالية وإضراباتها أثناء فترة حكمه كلها كما قضى من قبل أو من بعد على الإخوان المسلمين وتنظيماتهم بشنق قادتهم الذين تمكن منهم وهرب الآخرون وكان واحدهم أمة في رجل.

اتصلت مع مدراء المعامل العقيد زهير غزال مدير معمل الشركة الخماسية المعين من الجيش والسيد هنري رعد مدير معمل المغازل والمناسج والسيد محمد الدبس مدير معمل الدبس للنسيج وأفهمتهم ضرورة دفع الأجور لجميع العمال أثناء أيام الإغلاق، وطلبت اعطائي لائحة بأسماء رؤوس الشغب منهم كما كانت عندنا لوائح بهم من الدائرة السياسية - قسم العمال - ليصار إلى نقلهم من معاملهم وإبعادهم عن مراكز زعاماتهم ومشاكلهم. فقبل الأولان بدفع هذه الأجور أما الثالث فقد رفض بعناد مما اضطرني إلى إسماعه كلاماً كنت لا أريد التفوه به وأعتقد بأنه لا يحب سماعه وأجبرته على تنفيذ ما قررت، وكذلك كان الحالُ بواسطة مدير شرطة حلب من أجل معمل صابيم الدهر الذي لم يمانع أبداً بدفع أجور أيام البطالة.

استقبلت في مكتبي أثناء هذه الاعتقالات نائب دمشق السيد نوري الحليم، وهو صديق ووجيه من حي الميدان بدمشق، ومعه عدد من كرام الناس، ليرجوني الكف عن ملاحقة أحد العمال من أبناء محلتهم، فقلت أنتم تطلبون ما لا أستجيب له، ولا بد من سجنه لينال جزاءه، فأجابني بأنهم أتوا به لينال جزاءه وقد أحضروه مع فراشه، والتفتُ إليه وكان بينهم، وأنا لا أعرفه، وقال له اذهب مع السائق وسلم نفسك للسجن، وذهب إلى السجن ودخله كالآخرين، وفي الليلة نفسها وقبل أن يبيت ليلته أمرت بإخلاء سبيله إكراماً للذين جاءوا به، لقناعتي بأن معظم جميع العمال من أطيب طينة البشر، ولولا الدسائس الخبيثة التي تعبث بأحوالهم وتستغلّهم أبشع استغلال لغايات ليست دوماً في اتجاه سليم، لما وقعت كل هذه الأحداث.

كما جاء الأستاذ المحامي رشاد جنان، ومعه آنستان في مقتبل العمر من مدينة حلب، لمعالجة شؤون خطيب أحداهما وشقيق الثانية، وهو من عائلة القولي الحلبية، والموقوف بسبب هذه الإضرابات، وهو عضو بارز في نقابة النقل المشترك في حلب، فتألمت لحالهما وخاصة عندما سمعت بأنها بأحد فنادق دمشق بدون رجل، لذا طلبت منهما العودة فوراً بدون تأخير وأن رجلهما سيكون عندهما إن لم يكن الليلة فغداً، وقلت لهما بأن المحامي في مثل هذه الأمور لا يقدم ولا يؤخر شيئاً.

استقدمت الموقوف القولي وأفهمته سبب إخلاء سبيله بهذه السرعة، وأننا كلنا أبناء وطن واحد نعمل في سبيل سؤدده ولكن من مواقع مختلفة وبأفكار قد تكون متباينة، وأملت منه أن لا تتكرر هذه التصرفات.

دخلت على العمال المسجونين في قلعة دمشق وكان الوقتُ أصيلَ يوم خميس وجمعتهم في الباحة وقلت لهم أنتم اليوم بالسجن بدون رغبة منا، وإن أعمالكم هي التي ساقتكم إلى ما أنتم عليه. في مثل هذه الساعة من أيام الخميس اعتادت عائلاتكم على استقبالكم وبأياديكم كل ما يلزم وأنتم قادرون على شرائه وإحضاره. أما اليوم وأنتم بعيدون دون قدرة على القيام بالأعباء وكثيرون بحالة من القلق عليكم، ولكي لا تطول هذه الحال ولكي لا أحرمكم من وسيلة شراء سبل العيش فقد جئت لإخلاء سبيلكم كما أعطيت الأوامر بدفع الأجور عن أيام سجنكم ولن تخسروا منها شيئاً وستستلمونها غداً بأيديكم من معاملكم رغم أن الغد هو نهار جمعة. فعلت هتافاتهم تشق سماء ساحة السجن شكراً وتعييشاً.

وأعطيتُ لائحة بأسماء المنقولين من معاملهم مع أسماء المعامل التي نقلوا إليها ليداوموا فيها ويتناولوا أجورهم مستقبلاً منها. فكانت حلولاً مقبولة ليس فيها إفراط ولا تفريط.

ثم فتحت المعامل أبوابها تدريجياً في دمشق وحلب بدءاً من معمل الخماسية بدمشق وهو أكبرها لأرى رد الفعل فيه ثم تتابع الفتح وسارت الأمور بانتظام.

كما أفرجتُ عن سجناء اللاذقية بعد أيام وهكذا انتهت هذه الإضرابات بأسهل سبيل ودون تحقيق ما خطط بالظلام للنيل من الحكم.

وجرى توزيع رؤوس العمال المشاغبين في معمل الخماسية على معملي المغازل والدبس، وأقرانهم في معمل المغازل على معملي الخماسية والدبس، ومن هم على شاكلتهم في معمل الدبس على معملي الخماسية والمغازل، وهكذا تفرق جمعهم وانتهت قلاقلهم. وقُضي على كل هذه الإضرابات وأسبابها المدعاة.

اجماعي على الحدود مع وفيق اسماعيل:

بعد حديث مفصل مع وزير الداخلية، اللواء عزيز عبد الكريم، عن حالة الأمن في سورية وعن أوضاع رفاقي الضباط الوزراء، الذين لجأوا إلى مصر بعد الإنفصال، وكلهم أصدقاء لي ومن عداد دورتي في الكلية الحربية، وهم عبد الحميد السراج وأكرم ديري وطعمة العودة الله، وجمال صوفي وجادو عز الدين وأحمد حنيدي ووفيق اسماعيل وكان أهلوهم ورفاقهم يقصدونني في مساعدتهم لحلحلة بعض مشاكلهم، وكنت أقدم لهم كل عون بروح طيبة وأخوة صادقة وشعور بواجب يجب أن أقوم به نحوهم، والكل كان بجانبي بالماضي.

اتفقت مع وزير الداخلية على سحب ورقتهم من يد الرئيس عبد الناصر بفتح طريق العودة إلى من يريد منهم المجيء إلى وطنه سورية، بكل تكريم وإعزاز، لمعرفتي بحقيقة نفوسهم وتفضيلهم الحياة في بلدهم، محترمين مكرمين على العيش في سواه وهم بحالة لجوء.

وإن اتصالهم في بون مع الضباط الذين أبعدوا عن سورية، ومع بعض الذين ما زالوا فيها بالرسائل، التي كانوا يرسلونها إليهم، كانت كلها في سبيل هذه الغاية، ولقناعتي بأن استخدامهم من القاهرة ورضوخهم لها في حبك المؤامرات وتعكير الأجواء ليس في مصلحة أحد، وهم على الغالب مكرهون عليها.

ثم تكلمت بهذا الموضوع مع اللواء زهر الدين ومع اللواء نامق ومن ثم مع رئيس الجمهورية، الدكتور ناظم القدسي، فوافقوني على الفكرة وأطلقوا يدي في تحقيقها، كما قال لي رئيس الجمهورية بأنه سيعين الذي يرغب منهم، في السلك الخارجي وفي وظائف مدنية لائقة بهم، كما أثنى عليهم جميعاً.

استدعيت السيد تيسير الديري، شقيق أكرم، وكان هذا أنشطهم ومعتمد القاهرة أكثر من غيره في أمور كثيرة لا محل لذكرها في هذا المجال، وعملت على تسفير تيسير إلى أخيه أكرم في القاهرة، وحملته رسالة شفوية إليه بهذا المعنى، وعاد منها على أحسن ما يكون من النتائج.

وكذلك كان الحال مع طعمة بإرسال والد زوجته إليه، تركي الرفاعي، ومع جمال الصوفي بإرسال أحد أصدقائه من بيت ماميش وآخرين. كانت جميع هذه الخطوات مشجعة للمتابعة لتحقيقها إلى أن تلقيت هاتفاً، أثناء الدوام الوظيفي في مكتبي من بيروت من صديقي وابن دورتي وفيق اسماعيل، الذي رجاني الحضور إليها للتباحث بمعالجة أوضاعهم والاتفاق على المرحلة اللاحقة، وبعد حديث اتفقنا على الاجتماع على الحدود

السورية اللبنانية في العاشرة من صباح يوم بعد غد.

أخبرتُ الجهات المعنية بهذا الإتفاق وذهبت في طريقي إلى مكتب اللواء زهر الدين لمعالجة بعض الأمور، وبعد انصرافي من عنده، وعند محاولة إدارة محرك سيارتي التي كانت بقيادتي بدون سائق لم تستجب رغم التكرار، لذا دخلت مكتب معاون رئيس شعبة المخابرات العقيد عدنان عقيل، لأطلب هاتفياً، كهربائياً من ورشة قوى الأمن لإصلاحها، ولكي لا أتأخر عن الموعد قبلت مع الشكر عرضه باستخدام سيارته الرسمية.

وصلتُ الحدود السورية اللبنانية فوجدت بانتظاري وفيق اسماعيل بعد مسافة قليلة من مخافر الحدود اللبنانية من جهة سورية، وبعد مقدمات بالسؤال عن الصحة وعن أحوال الأخوان قلت له:

«أخي وفيق أنا أعرف حقيقة وضعكم ومعاناتكم في مصر ورغباتكم بالعودة إلى وطنكم بكل احترام للعيش فيه، وهذا من حقكم، وإني أشعر بشعوركم، ولو كنت مكانكم لسعيت إلى هذا بواسطة الأصدقاء والأخوان الفاعلين، لذلك قمت بنفسي وتباحثت بالأمر مع أصحاب الشأن، بدون تكليف منكم، فوجدت منهم كل قبول واستعداد لتقديم كل خير لكم جميعاً لا فرق بين واحد وآخر، وليس من الضروري أو المحتّم قدومكم جميعاً دفعة واحدة، وإني أعرض أن يأتي من يشاء منكم أولاً، ثم يكون الثاني حسب رغبته وهكذا، وكل قادم سيكون في داري ضيفاً وأخاً كريماً حتى يأنس بالذهاب إلى داره وعلى مسؤوليتي وإني سأستقبله من الحدود بسيارتي الخاصة وسأرافقه إلى داخل الوطن».

لاقى هذا الحديث في نفس وفيق الشكر والقبول الحسن مع قوله لي والوطن... والوحدة...!!؟ فأجبته، تأكد يا وفيق، بأن للبيت رباً يحميه، وللوطن رجالاً يفتدونه دوماً من قبلنا ومن بعدنا وهو اليوم بأيدٍ أمينة، والأقوال الفارغة والنعوت الكاذبة هي أقوال انفعالية ومزايدات مرفوضة، أما الوحدة فنحن السوريين روادها ورافعو لوائها قبل غيرنا في جميع الأقطار العربية، دون طعن بهم أو انتقاص بوطنيتهم، إنها نشأة وتربية، وتأكد بأن الجميع بدون استثناء يعمل لها ولكن بمفاهيم مختلفة وبأساليب قد تكون متباينة، لا كرهاً فيها ولكن حرصاً عليها من الانحراف عن هدفها، والتسلط من خلالها وهذا ما حصل بالأمس القريب.

فنحن بانتظار عودتكم إن رغبتم لتعملوا مع العاملين، مع الشعور بأن الوطن وطن الجميع على قدم المساواة ليس لأحد أن يدعي فضلاً على أحد إلا بقدر ما يقدمه لبلاده وأمته من خير بدون تبجح، ويراه الآخرون ويقدرونه، وستكونون بوطنكم كغيركم تعملون مع العاملين بإخلاص، وقل إعملوا فسيرى الله عملكم والمؤمنون.

كان لقاءاً طيباً ومثمراً حسب اعتقادي. طلب إمهاله ليتكلم مع إخوانه كما طلب مساعدته في موضوعين:

١ـ السماح لأخيه معين بالسفر إلى بيروت للإجتماع به والاطمئنان منه عن أحوال عائلته وبخاصة والده الذي كان مريضاً.

٢ـ مساعدة أخيه في استلام عشرة آلاف ليرة سورية كان قد ادخرها في البنك العربي بدمشق. وافترقنا على أحسن ما يكون من وداع.

عدت إلى عملي وحملت صورة عن هذا اللقاء إلى من يجب فكانت مؤيدة مقبولة، كما اتصل وزير الداخلية بشقيق رفيق السيد معين اسماعيل وبالسيد واصف كمال مدير البنك العربي، فحضرا إلى مكتب وزير الداخلية، واستلم معين مبلغ عشرة آلاف ليرة من مدير البنك بالذات وبحضورنا كما أعطيته إجازة للسفر إلى لبنان لملاقاة أخيه.

في اليوم الثاني حوالى الساعة الرابعة عصراً اتصل بي هاتفياً وزير الداخلية وطلب إليّ موافاته بالسراي ولدى وصولي إليها وجدت على مدخلها السيد معين اسماعيل بحالة نفسية مؤلمة، وروى لي بأنه لدى وصوله بسيارة أجرة مع آخرين إلى الحدود السورية تقدم منه أحد أفراد الشرطة العسكرية وإلى جانبه آخر بلباس مدني وفتشا السيارة وطلبوا الهويات الشخصية من ركابها، وأخذوا معين من بينهم وساقوه موجوداً إلى الشرطة العسكرية بدمشق بوضعية غير لائقة أبداً (لا تنقص من كرامة معين وأمثاله وتدل على انحطاط الذين أمروا بهذه المعاملة)، وكلمني ودمعة الكرامة تترقرق في عينيه.

تأثرت لهذا الحادث وانفعلت كثيراً من أجله ونحن على هذه الحال، جاء وزير الداخلية الذي أخبرني بأنه هو الذي اتصل بالشرطة العسكرية عند ما بلغه الخبر وأمر بإخلاء طرف معين.

اتصلت هاتفياً بمدير الشرطة العسكرية وكلمته بانفعال واضح فاعتذر مني وقال لي بأنه لا علم له بالحادث إلا مؤخراً، وبسؤال مخفر الحدود تبين بأن الذي أمر بهذا الإجراء هو أحد ضباط الشعبة الثانية واسمه محمود شوقي أبو سمرة، ولدى البحث عن هذا الأخير أُعلمت بأنه يحضر حفلة غناء في قصر العظم بدمشق، فطلبته على الهاتف وأسمعته كلاماً يليق به وبأمثاله فاعتذر مني اعتذاراً شديداً وأسف لالتباس وقع بين شخصين يحملان الاسم نفسه، وأن المقصود هو رقيب فار من الجيش اسمه أيضاً معين اسماعيل، فقلت له هذه الأكاذيب لا تخدعني وكررت على مسامعه عباراتي السابقة مع قولي بأني سأرسل له الآن من سيقبض عليه لوجود مجرم فار مطلوب من قبل قوى الأمن يحمل اسمه نفسه، وأغلقت الهاتف في وجهه وقد علمت فيما بعد بأنه غادر حفلته فوراً وخوفاً.

وكانت هذه المكالمة الهاتفية على مسمع ومرأى من اللواء عزيز عبد الكريم وزير الداخلية وعلى مسمع ومرأى معين اسماعيل الذي رفض السفر ثانية في اليوم الثاني رغم رجائي له ثم انصاع بعد إصراري عليه، وهكذا كان ولكن بعد خراب البصرة وفشل خطة سحب السوريين تدريجياً من مصر لاعادتهم إلى وطنهم بكل تكريم واحترام وكان زهرُ الدين والعقيل ليسا بعيدين عنها.

هذه أمثولة من تخريب بعض الذين عملوا في الشعبة الثانية في عهد الإنفصال.

رويت الذي حصل إلى اللواء نامق كمال فأرغى وأزبد وشتم زهر الدين مع قوله بأن هذا مخرب، فأجبته، ليس وحده بل الذين خلفه أيضاً من الصغار لأنه لا يملك من الأمر شيئاً ورجوته فتح تحقيق لمعاقبة المسؤول، ووعدني بذلك ثم انتهت هذه الحادثة بعقوبة الشرطي العسكري ورفيقه من الشعبة الثانية اللذين لم يتأكدا من الشخص المطلوب قبل أن يتصرفا بهذا التصرف غير اللائق.

قرأت في الصفحة ٢٧٢ من مذكرات زهر الدين قوله بأن سيارتي كانت مجهزة بآلة تسجيل عند هذه المقابلة، وهذا محض اختلاق لأني لم أذهب بسيارتي أو بسيارة من قوى الأمن وذهبت دون تحضير بسيارة أحد ضباط شعبة المخابرات (العقيد عدنان عقيل) كما تقدم، ولو علمت بأن الذي حصل لسيارتي كان من أجل استعمال سيارة مجهزة بآلة تسجيل عليّ، لكان لي موقف قد لا يسر زهر الدين في وقتها، غير أني أرجح بأن زهر الدين غير صادق بهذا الإدعاء كما كان في غيره معي ومع غيري، لأن آلة التسجيل بحاجة إلى تشغيل، وإذا هيئت للتسجيل قبل مغادرتي دمشق، فإن القسم الأكبر من شريط التسجيل يذهب سدى وإذا بقي منه شيء كان لا يكفي للسؤال عن الصحة والحال.

أما قوله: «بأنه اطلع على الشريط الكامل للمباحثات التي تمت، واطلع على السموم التي كان وفيق اسماعيل ينفثها متنكراً بذلك لجيشه وطاعنا القومية العربية وفكرة الوحدة...» فهذا كلام لا يصل إلى مرتبة الحقيقة، وأن اتهام وفيق بأنه تنكر لجيشه وطعن القومية العربية وفكرة الوحدة، فإني أنصح زهر الدين بعدم ترديد مثل هذه الأقوال وأن يحتفظ بها لنفسه لأنها تنعكس عليه ولا تترك أثراً إيجابياً عند الذين يعرفون وفيق اسماعيل ويعرفون عبد الكريم زهر الدين.

كما أني لم أجد سيارتي عند عودتي في المكان الذي تركتها فيه، وقد أتى رئيس رحبة آليات قوى الأمن الداخلي بناء على إخباره من العقيد عدنان عقيل ولدى سؤالي عمّا كان بها وقتئذ، قيل لي بأن العيب كان «بالبلاتين» وقد جرى تبديله.

آلات التسجيل على القادة في عهد الوحدة:

بعدما يزيد على ثلاث وثلاثين سنة على غروب شمس الوحدة السورية المصرية، وبعد خروجنا من المسجد بعد أداء الفريضة، تقدم مني الضابط السابق عارف الجاجة، لصيق زياد الحريري، والقائم بأعمال السفارة السورية بكوبا فيما بعد، محيياً، وعندما لم يأنس مني برد التحية قال: «بأنه يحفظ لي كل تقدير واحترام، وأن الأيدي القذرة والعقول المخربة هي التي فرقت الصفوف ودفعت الكثيرين إلى الإنحراف» إلى أن حدثني عن استدعائه يوماً، مع آلة تسجيل جيب صغيرة للتجسس (كان يعمل في شعبة المخابرات) من قبل رئيس أركان الجيش الأول، أحد غرسات المشير عامر في الإقليم السوري، وكان عنده أحد رفاق دورتي في الكلية الحربية، رئيس الشعبة الثانية الأسبق الضابط المسرح المدعو مطيع الجابي، وطلب إليه تدريب الجابي عليها الذي كُلّف بحضوره القيام بزيارتي في مقري بقيادة المنطقة العسكرية الوسطى، بعد إعطائه حديثاً وأسئلة لاستدراجي في الإجابة والتعليق عليها، ليعرف موقفي من المصريين عامة والمشير عامر والرئيس عبد الناصر خاصة، وقد كرر لي الجاجة هذا الإستدعاء وهذا التكليف أمام الصديق العميد المتقاعد محمد التل. وقد ألبستُها عند الجواب له لباساً ينقذ أدبيات المرحوم الجابي، وحمّلت كل وزرها لأساليب قادة المصريين التي اتبعوها في ديارنا الوحدوية.

كما كان جوابي بأني لا آبه ولا أهتم بهذه الصغائر لأني لا أعرف التآمر وليس عندي في كل حياتي سلوك أحرص على إخفائه أو أخشى كشفه، وكنت دوماً أُخلص إلى عملي ومسؤولياتي بكل أمانة، بعيداً عن الأحزاب والتكتلات غير مؤمن بأسلوبها ولا بزعمائها مادمت أرتدي بزتي العسكرية.

من المؤسف أن تكون هذه أحد أساليبهم مع أحد قادة الجيش ومع من يشغل منصباً يُعتبر بحق أحد أهم مناصب العسكرية في ظل وحدة كنا نرعاها ونحافظ عليها بإخلاص.

وقد كان يزورني في أثناء قيادتي للمنطقة الوسطى وفي غيرها كثير من الرفاق والمعارف، على اختلاف ميولهم وانتماءاتهم، وكانت تدور بيني وبينهم أحاديث شتى، وكانت مني في إطار سلوكي العام الذي لا يمكن أن يَقلق بذيوله أثر بكشف غير الذي عُرف عني وأعلنه بدون حذر. «كل نفس بما كسبت رهينة» صدق الله العظيم.

مؤامرات لم تنضج

بعد فشل إعادة الوحدة بانقلاب ٢٨/آذار/٦٢ التي قامت بها الزمرة العسكرية نفسها التي قامت بفصلها في ٢٨/أيلول/٦١ وأعني بهم الدهمان والنحلاوي والهندي والرفاعي ورفاقهم، وبعد فشل إعادتها أيضاً، في الأيام الأولى من نيسان ١٩٦٢ بعد مؤتمر حمص، على أيدي عسكريين آخرين قاموا بعصيان عسكري في كل من اللاذقية وحمص وحلب، وأعني بهم الأعسر والأتاسي وعلوان ودباغ والعلي وعبيد، وكثيرين غيرهم، يوم طلبوا العون والمدد العسكري، على أمواج الأثير، من سفير مصر في لبنان عبد الحميد غالب، تكتل أفراد ومجموعات أخرى من مختلف المشارب والتنظيمات، تضم مدنيين وعسكريين متقاعدين ومسرحين، قاسمهم المشترك القيام بانقلاب يطيح بالجمهورية العربية السورية، تساندهم السفارة المصرية في بيروت، مادياً ومعنوياً بشخص أحد دبلوماسييها المدعو محمد نسيم وشريكه نجيب جويفل أبو عاصم، وبتخطيط ومؤازرة من شقير وباغي والعريان وآخرين من حزب جنبلاط في لبنان.

خطة انقلاب ناصري:

١ـ يتم الإتصال والاتفاق على عمل عسكري، يعيد وحدة الجمهورية العربية المتحدة، مع عناصر منتقاة تعمل في وحدات وقطعات أمن دمشق وفي الشرطة العسكرية وشعبة مخابرات الجيش، مع إعطائهم الوعود والضمانات المغرية عند نجاح العملية أو فشلها.

٢ـ يلتحق عسكريون متقاعدون ومسرحون، جرى الاتفاق معهم، بهذه الوحدات ساعة البدء بالتنفيذ للمساعدة في قيادتها واحتلال الأهداف المخصصة لكل منها.

٣ـ يُقطع الاتصال الهاتفي عن دور المدينة ويستعاض عنه بالاتصالات اللاسلكية إن أمكن مع الجهات المنفذة فقط صبيحة يوم التنفيذ.

٤ـ يتم الاستيلاء والسيطرة على مبنى الإذاعة والتلفزيون ومقر قيادة الجيش وسراي الحكومة بواسطة الوحدات الموالية ويمنع الوصول إليها وإلى غيرها على الآخرين.

٥ـ يجري اعتقال بعض القادة العسكريين وبعض الشخصيات المدنية (بعد تسميتهم)،

وشل حركة الآخرين ومنع وصولهم إلى مقارهم، ويستثنى من ذلك من يسمح لهم بالتنقل بترخيص من قيادة الحركة.

٦ـ يذاع بلاغ رقم ـ (١) ـ بعد إعداده، على أمواج الأثير ويعلن عودة الجمهورية العربية المتحدة بشقيها مع إعلان القضاء على عهد الانفصال العميل في الإقليم السوري.

٧ـ تُغلق جميع الموانىء البرية والبحرية والجوية أمام الجميع حتى إشعار آخر.

٨ـ يمنع التجمع والتجول في الشوارع والتنقل على الجميع من غير عناصر الحركة.

٩ـ تذاع برقيات تأييد ودعم للحركة (المباركة) بأسماء الذين يؤيدونها، والذين لا يؤيدونها لخلق البلبلة بين صفوف الخصوم ولإظهار الحركة بأنها مؤيدة من الجميع.

١٠ـ تستجيب العناصر المتفق معها والمتعاطفة مع هذه الحركة في أماكن وجودها في باقي المناطق والمحافظات بالمساهمة والمشاركة في إنجاحها والقضاء على خصومها.

١١ـ تشكل حكومة من عناصر متفق معها ويذهب وفد يمثلها إلى القاهرة لإعلان عودة الجمهورية العربية المتحدة حيث تستجيب حكومتها إلى هذا الطلب.

إخباري بهذه المؤامرة:

في أوائل تموز ١٩٦٢ زارني مساء في داري الضابطان، عينا القيادة في هذه المؤامرة، واللذان جرى ربطهما مع شعبة مخابرات الجيش، لينقلا إليها تطور مراحلها أولاً بأول، وحدثاني عنها وطلبا إليّ التهيؤ والعلم بها بتكليف من القيادة ولكي لا أقوم بعمل قد يفشّل الخطة العامة.

ومساء اليوم الثاني دعيت لحضور جلسة مجلس الأمن السوري المشكل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء الدكتور عظمة ووزراء الداخلية والخارجية والمالية وقائد الجيش ورئيس الأركان ورؤساء شعب القيادة وشؤون الضباط.

وبعد مقدمة موجزة من الرئيس تكلم رئيس المخابرات عن الأوضاع الأمنية وخطورتها وذكر أسماء بعض الذين يتآمرون للقيام بعمل عسكري يطيح بالوضع وكان الوهم كبيراً والتوتر عظيماً لأن المؤامرة استكملت عناصرها ولم يبق سوى إعطاء ساعة الصفر أو ساعة البدء بالتنفيذ، وكان قد جرى اعتقال عدد غير قليل ممن وصفوا بالمتآمرين منهم محمد عمران ومناف الهندي وحمج مراد والسباعي والدايه والشيشكلي وعبد الكريم الجندي وأنور حمادة والحافي وغيرهم.

وإن آخرين حسب تقارير شعبة المخابرات ما زالوا يتآمرون وهم على رأس قطعاتهم، وهذا هو الأخطر، مثل جلاغي وصيادي وشويكاني والجسري ومخلوف وشيخ عطية وقاضي ريحه وتركاوي والغطاسي والجاجه والقطيني والجهني والزعبي ويزبك وهلال وبركات والرفاعي واليماني وغيرهم كثيرون.

كما جرى اجتماع في ألمانيا بين النحلاوي والرفاعي والهندي وفخري عمر وبين موفدي القاهرة وهم جادو والديري ووفيق اسماعيل لإعطاء التطمينات وتوحيد العمل لعمل انقلاب لمصلحة الرئيس عبد الناصر، وقد أرسل هؤلاء رسائل إلى معتمديهم في الجيش ليتكتلوا بهذا الاتجاه وقد اطلعنا على بعضها. وأوصوا بالاعتماد على يوسف مزاحم في التخطيط والتعاون وهو موثوق من القاهرة، كما انتقدوا عدم الاستفادة من اضرابات العمال وتوسيعها وإشراك الأهالي بها لتلجأ قوى الأمن إلى الاستعانة بالجيش في قمعها، وعند الاستعانة به يحتل البلد ويعلن إعادة الوحدة إليه.

قلت: ماذا تنتظرون بعد كل هذه المعلومات والأحداث؟ قال أحدهم وأظنه اللواء نامق بأننا نفتش عن معتمديهم مزاحم وجاسم وهذا الأخير في حمص فقلت له بأنهما بدمشق وتحت يدي، فقال لي اللواء زهر الدين هل يمكن اعتقالهما؟ فقلت له غداً سيكونان في قبضة يدك.

من يقوم بالإنقلاب؟

ثم قلت للجميع، إن جميع الانقلابات العسكرية في بلدنا تقوم بها عناصر من الجيش وقد تساعدها عناصر متقاعدة أو مسرحة، فإذا كان هناك عناصر في صفوف الجيش تتآمر وتخطط للقيام بانقلاب يجب مراقبتها بشكل فعال وإلقاء القبض عليها قبل فوات الأوان وتقديمها للمحاكمة والحكم عليها بحق، بدون شفقة أو رحمة، لأن رحمة الأوطان والمحافظة عليها مقدمة على الأفراد. وإذا كان الجيش سليماً فكل هذه الأمور تبقى جعجعة بدون طحن، وهذا لا يعني تركها بدون حساب. لقد بلغت الميوعة من هذا القبيل، في الجيش شكلاً لم نعرفه في السابق على الإطلاق، وهذا ما لا يجوز استمراره لأن نتائجه ستكون خطيرة على الجميع.

وقد أيد رئيس الجمهورية ومعظم الحاضرين ذلك وانفض الاجتماع على اتفاق اعتقال مزاحم وعلوان من قبل قوات الأمن الداخلي، وإجراء اللازم في صفوف الجيش بالسرعة اللازمة قبل تفاقمها.

اعتقال يوسف مزاحم من قبل رجال الأمن الداخلي:

صباح اليوم الثاني استدعيت القاضي المقدم سهيل شرقية، رئيس الدائرة السياسية، الذي وقع عليه اختياري في اعتقال مزاحم وعلوان وطلبت إليه تحضير مفرزتين مسلحتين، كل مفرزة مؤلفة من فئتين لأننا سنداهم بيتين في مدينة دمشق، فئة تقوم باعتقال المطلوب ومن معه إذا لزم، وفئة تبقى في مكان الإعتقال لتقوم بتفتيشه وتكون فخاً لكل قادم لمعرفته وسوقه إذا لزم، على أن يكون التنفيذ بكل هدوء وبدون ضجيج أو تظاهر.

تواعدنا على لقاء في الرابعة عصراً، ولما جاء بعد تمام التحضير، رسمت له مخططاً للمكانين وعنوانهما مفصلاً وقدت السيارة بنفسي وأطلعته عليهما، وأعطيته أمرين عرفيين موقعين من الجهة المسؤولة لتنفيذ المهمة.

١ـ بيت في طلعة شورى الجادة الثانية بدمشق وفيه يوسف مزاحم.

٢ـ بيت في شارع خالد بن الوليد فوق عيادة الدكتور شريف نابلسي وفيه جاسم علوان.

ذهبت إلى قيادة الجيش فوجدت بعض الزملاء جالسين حول طاولة اجتماعات يتدارسون بعض الشؤون الأمنية، جلست بينهم وشاركت معهم (لم يكن اللواء زهر الدين حاضراً هذا الاجتماع وكان في القصر الجمهوري مع رئيس الوزراء والوزراء في حفلة تكريم المجاهدين) وإذ برنين الهاتف، فتناوله رئس شعبة المخابرات وكان بقربه وأجاب المتكلم بكلمة طيب.. طيب ثم سأل وين من طلعة شورى؟ عندها تدخلت وقلت يا هاشم، إذا كان المقصود بيت يوسف مزاحم، وكررتها ثانية إذا كان المقصود بيت يوسف مزاحم... وأغلق الهاتف قبل أن يعي ويجيب، فقلت له ثالثة يا هاشم شو القصة؟ قال: وصلتنا معلومات بوجود تجمعات ودخول دار في طلعة شورى، قلت له وما علاقتكم بهذا الموضوع وبأمن المدينة؟ إنهم من قوى الأمن الداخلي ومن الدائرة السياسية أرسلناهم لاعتقال يوسف مزاحم.

أدار هاشم قرص الهاتف الرباعي وقال يا شوقي، هؤلاء من رجال قوى الأمن الداخلي لا ترسل أحداً، أجابه المقدم محمود شوقي أبو سمرة، جواباً لم نسمعه وأغلق الهاتف.

مضى وقت ليس بالطويل على هذه المخابرة، وإذ بهاتف من رئيس الدائرة السياسية في قوى الأمن الداخلي، المقدم سهيل شرقية، يطلبني من مكان وجودي ليخبرني بأن مفرزة من شعبة مخابرات الجيش، قرعت باب البيت الذي اعتقل منه يوسف مزاحم، ولدى فتحه من مراقب الأمن إحسان شوقي، أطلق عليه الطارق النار فجأة من سلاح كان بيده،

فارداه قتيلاً، قلت له توقف عن الاعتقالات وأنا قادم إلى طلعة شورى.

غادرت مقر قيادة الجيش بين ذهول الحاضرين واتجهت إلى مكان الحادث، فوجدت على الأرض بقعة دم كبيرة من دم الشهيد، وأنه نقل الى المستشفى وقد فارقته الحياة أثناء نقله، وكاد رفاقه أن يجهزوا على القاتل، الذي هرب أولاً ثم ألقي القبض عليه، فتدخل زملاؤه وأعلنوا أسفهم ولطفوا الجو بقولهم بأنه القضاء والقدر.

اعتقل القاتل وسيق إلى مركز الدائرة السياسية وهو فاقد السيطرة على أعصابه وأقواله وبحالة هذيان، ثم أتت مفرزة من الشرطة العسكرية واستلمته وفق الأصول، وأحيل إلى قاضي التحقيق العسكري الذي أمر بايداعه سجن المزة العسكري لمتابعة التحقيق معه ومع سواه.

اشتركتُ في اليوم الثاني بتشييع الشهيد إلى دار البقاء وأصدر رئيس الجمهورية عدة مراسيم وقرارات بإعطاء عائلة الفقيد منحة مالية وخصص لها راتباً تقاعدياً كاملاً وأمر بتدريس أولاده على نفقة الدولة في جميع المراحل.

كل هذه الإجراءات خففت من المصاب ولكنها لم تُعد رب العائلة المغدور إلى زوجه وأولاده وأهله.

كيف قتل مراقب الأمن؟

بعد اعتقال يوسف مزاحم وسوقه إلى مقر الدائرة السياسية من قبل إحدى الفئتين ومكوث الفئة الثانية في الدار لتفتيشها وإلقاء القبض على كل قادم له علاقة، جاء من طرق الباب ففتحه مراقب الأمن المغدور، وكان بيده سلاحه، فما كان من الطارق، الملازم قدسي، من عناصر مخابرات الجيش، الذي فوجيء بالمشهد، أن بادر بإطلاق النار على فاتح الباب، من سلاحه الذي كان بيده أيضاً، فأرداه قتيلاً. وهكذا وقعت الجريمة بسبب تدخل مخابرات الجيش بأمور لا تعنيها وليس لها الحق بالتدخل فيها.

الحادث وقع في المدينة وفي بيت من بيوتها وصاحب البيت والمعتقل من المدنيين، والمسؤولون عن الأمن فيها هم رجال قوى الأمن الداخلي، الشرطة المدنية وتفرعاتها، دون غيرهم مهما علا كعبهم بنظرهم، وشعبة مخابرات الجيش وجميع منسوبيها لا علاقة لهم بالأمن الداخلي أبداً، وخاصة دخول البيوت واقتحامها، وهي مصانة بموجب الدستور، عندما يكون محترماً، ولها قواعد وأصول وإجراءات.

وإذا كان لشعبة المخابرات غرض من الأغراض أو لغيرها، فمن الواجب على رؤسائها طلب الموافقة والمرافقة من المسؤولين عن أمن البلد بما يرغبون الإقدام عليه قانوناً.

إن في كل حي من أحياء المدينة وفي كل قرية من القرى وفي كل بقعة من البقاع السورية مخفر شرطة مدنية مسؤول عن الأمن في حدوده وله سلطة مكانية جغرافية لا يجوز تخطيها أو التعدي عليها من أي جهة من الجهات عندما تكون الأمور سليمة. وهذا من مصلحة أمن الوطن والمواطن والدولة ككل، لكي لا تلجأ عناصر غير منضبطة أو مجرمه إلى الإقدام على مداهمة البيوت والاعتداء على الناس بأي قصد من المقاصد تحت ستار بأنها من عناصر المخابرات، ولكي لا يحصل ما حصل في مقتل مراقب الأمن المرحوم إحسان شوقي.

إن مهمة شعبة المخابرات محصورة بأمن الجيش فقط ومكافحة التجسس والتجسس المضاد، وعند وجود تداخل، فعلى الجهة الأساسية الأصلية إعلام الجهة الفرعية للتنسيق معها دون طغيان عليها أو إهمال لشأنها ليقوم كل بدوره بحدود مسؤوليته القانونية.

حادثة مقتل مراقب الأمن في مذكرات زهر الدين:

ذكر اللواء زهر الدين هذه الحادثة في الأسطر الأخيرة من الصفحة رقم ٣٩٣ من مذكراته بقوله:

«كانت قيادة قوى الأمن تسعى لاعتقاله (يوسف مزاحم) وشعبة المخابرات تسعى لنفس المهمة. وذلك بدون أي ارتباط أو تنسيق بالعمل. وهذا ما جعل عناصر المخابرات التي كانت ترابط في منزل مزاحم تطلق النار على عناصر اقتحمت المنزل وحطمت الباب، دون أن تعلم أن الفئة التي داهمت المنزل إنما كانت تنتمي لقيادة قوى الأمن الداخلي، وكانت مكلفة بنفس المهمة التي تقوم بها عناصر شعبة المخابرات».

١ـ إن هذا الكلام غير صحيح، ومع ذلك فبأي حق وبأي سند تدخل عناصر من مخابرات الجيش البيوت في المدينة وترابط بها بدون اعلام ومرافقة أصحاب السلطة والصلاحية بذلك قانوناً ومنها قوى الأمن الداخلي ـ قسم شرطة الحي؟ دون غيرها على الإطلاق.

٢ـ عندما تريد شعبة المخابرات ورؤوسها أن تضرب بجميع السلطات عرض الحائط، وتدوس على سلطات الأمن الداخلي كأنها في غابة، فهذا لن يكون وعلى رأس قوى الأمن قائد يرفض هذه التجاوزات ويقف في وجهها بصلابة مهما كانت النتائج ومهما كان مقترفها.

٣ـ إن العميد قائد قوى الأمن الداخلي وقتها هو أقدم من العميد رئيس شعبة

المخابرات، وإن مركز الأول يفوق مركز الثاني في جميع البلاد التي تعرف فيها السلطات حدودها ومسؤولياتها. ولو قدر لهما أن يجتمعا في قطعة أو إدارة واحدة لكان الأول رئيساً للثاني.

مع القوميين العرب:

من الكتل التي لعبت دوراً هاماً في تغيير مواقف الضباط الذين قاموا بالإنفصال، لجعلهم بالإتجاه المضاد، كتلة القوميين العرب، ومن أعضائها الشقيقان هاني ومناف الهندي، اللذان كان لهما تأثير قوي وفعال على قريبهما المقدم مهيب الهندي ونسيبه المقدم عبد الكريم النحلاوي.

وقد لعبت هذه الكتلة، بأشخاصها جورج حبش والحكم دروزه ومنيب الرفاعي (الذي كان رئيساً للدائرة السياسية في قوى الأمن الداخلي وأبعدتُه عنها عندما اكتشفت ارتباطه) وجهاد ضاحي ووديع حداد وممدوح رحمون وعدنان عناية وثابت مهايني ومأمون الطباع ومحمد خليفة (أبو عبد الله) وآخرين في هذا التنظيم، أدواراً أدت مع غيرها من تنظيمات أخرى إلى وضع عبد الغني دهمان وفايز الرفاعي ومهيب الهندي وعبد الكريم النحلاوي، خارج الحدود السورية.

بعد إبعاد هؤلاء وآخرين معهم، ممن سعوا إلى حتفهم بأيديهم، استمر أعضاء هذه الكتلة بالتآمر إلى أن رفعتْ إليّ مديرية الأمن العام تقريراً ضمنته بعض تصرفات وأعمال المدعو محمد خليفة، ولما قنعت به أوعزت بفتح تحقيق معه وتوقيفه بسجن القلعة بغية المتابعة.

استدعاني رئيس الوزراء الدكتور عظمة وسألني عن هذا الموقوف، أوجزت الإجابة مع قولي بأن التحقيق لم ينته... ومع ذلك طلب إليّ إخلاء سبيله، ولكوني لم أرتح إلى طلبه فقد قلت له هذا لا يجوز، وكل موقوف لا يعدم واسطة لإطلاقه.

ثم قال بعصبية: «أنقذني من هذا الموقف أرجوك أن تنقذني» (علمت فيما بعد بأن صلاح البيطار كان وراء هذا الموقف والطلب) وكان كلام الرئيس كالصاعقة على أذني وصفعة قاسية على حدودي لأني موظف وهو رئيس وزارة لذا أجبته بهدوء متعمد: «أنت تأمر يا دولة الرئيس وأنا ليس عندي غير الإطاعة وتنفيذ أمرك بدون تردد لو أن الموضوع يتعلق بشخصي فقط، وحيث إنه يتجاوزني إلى أمن البلد وحياة المواطنين وأنا مسؤول عنهما من بعدك، وحيث إن هذا الموقوف فلسطيني ويعبث في وطننا ويتآمر على استقراره الهش، وله إقامة وعلاقات مالية وتجارية في دولة الكويت فإني أرضخ لطلبك بإخلاء سبيله

وطي موضوعه على أن يغادر سورية دون عودة إليها ما دمتُ أنا هنا... قال: «سأعطيك الجواب غداً» وصباح اليوم الثاني استدعاني قائلاً: لا بأس... وقد غادر محمد خليفة سورية إلى الكويت دون عودة.

ومن قبل، طلبَ مقابلتي مأمون الطباع وكلمني من أجله، فسألته وما علاقتك به؟ قال: ترجاني به أحد المعارف... فنصحته عدم التدخل بهكذا موضوع، دون أن أشعره بأنني أعرفه وغيره في التنظيم نفسه وأنهم تحت الرقابة وكان أحدهم يأتيني بأخبارهم وأحاديثهم غير السارّة.

من المعتاد تصوير الموقوفين والمساجين بأوضاع مختلفة وتسجيل بصماتهم وهوياتهم بالتفصيل، لذا أمرت بالإتيان بصورة له، لأرى وجهه بعد هذه الوساطات، وكانت مفاجأتي كبيرة عندما عرفته وتذكرت حادثة سابقة تتعلق بشخصه وهي:

في أيام الوحدة العتيدة كان في الإقليم الشمالي ضابط مصري اسمه العقيد أحمد علوي، مدير شؤون الضباط في الجيش الأول، من أقرب المقربين للمشير عامر وموضع ثقته، وقد اختلفتُ معه اختلافاً عنيفاً بسبب أحد الضباط المصريين من مرؤوسيي، وقد جاء لعنده مصادفة أثناء هذا الخلاف مفيد الكيلاني وياسين رهونجي، اللذان شاهدا هذه الحادثة وتعاطفا معي كما قال لي أحدهما فيما بعد بأن علوي قادر على إلحاق الضرر بي لذا يجب الحذر منه.

بعد مدة أخذ هذا العقيد يمد جسوراً كثيرة بيني وبينه إلى أن دعاني على عشاء في مقهى ومطعم «لوازيس» بناية «روكسي» بمناسبة قدومي من حمص ومجيء كبير مرافقي الرئيس عبد الناصر من القاهرة إلى دمشق، اللواء أو الفريق... (لم أعد أتذكر اسمه) وعند المباشرة بتناول الطعام دخل المدعو محمد خليفة إياه وكنت لا أعرفه ولم أسمع باسمه، فانقلب الجو اللطيف الهادىء إلى سرعة بالأكل والسعي بالمغادرة بدون تأخير وأومأ إلينا مضيفنا بإشارة ناعمة بأننا مراقبون وطلب عدم الإفاضة بأي حديث، ولما خرجنا سألني عن معرفتي بالذي جلس أمام طاولة بجوارنا، قلت لا أعرفه، قال هذا من أعوان السراج ومن أخطرهم جاء خصيصاً لمراقبتنا.

بعد تعرفي عليه من صوره تذكرته وطلبت موافاتي بتقرير مفصل عنه، وكانت دهشتي كبيرة عندما علمت بأنه قام بأعمال رهيبة أثناء ثورة لبنان عام ١٩٥٨ على الرئيس كميل شمعون، وكان أحد المخططين مع ضابط سوري لكثير من المتفجرات والاغتيالات وقد نفذها كلها تنفيذاً لأوامر السراج. وأن هذا الأخير أقام له حفلة قرانه في بيته وعلى نفقته وقدم له هدية ثمينة كما حذا حذوه آخرون إرضاءً وتقرباً من معلمه. وأنه كان يخطط

حالياً إلى كثير من المتفجرات والاغتيالات بناء على توجيهات جديدة من السراج الذي أصبح بالقاهرة بعد فراره من سجنه.

مما لا شك فيه بأن محمد خليفة كان من أقدر الموجودين في سورية وقتها على ذلك لخبرته وكثرة أعوانه ودوافعه وهو من أعنف جماعته الفلسطينيين.

المطربة الجاسوسة:

تقدم السيد توفيق حبوباتي متعهد أوتيل بلودان الكبير بطلب إلى مديرية الأمن العام للحصول على تأشيرة دخول إلى الأراضي السورية باسم المطربة، سميرة توفيق، لإقامة حفلة غنائية ليلية في هذا الفندق بمناسبة افتتاح موسمه الصيفي. فرُفِضَ طلبه.

قابلني في اليوم نفسه وزير الدولة السابق محمود العظم، أبو عبد الله، وبرفقته السيد الحبوباتي من أجل هذا الموضوع.

هتفتُ إلى مدير الأمن العام مستوضحاً السبب، فقال لي: «لوجود بلاغ قديم صادر عن شعبة مخابرات الجيش بمنع دخولها». أمرته بإرسال هذا البلاغ لأطلع عليه.

استغربت هذا المنع لأنه كان بسبب نعتها بأنها جاسوسة انكليزية... دون زيادة.

هتفتُ إليه ثانية وأمرته بإعطائها تأشيرة دخول محدودة الزمن دون تأخير مع مراقبتها. كما قلت له ما هذه الأساليب..!!؟ قبل أيام حصلت على تأشيرة دخول وأحيَتْ حفلة غنائية في.... وبحضور عدد كبير من العسكريين، ولم تكن جاسوسة وقتها، واليوم بين عشية وضحاها أصبحت جاسوسة ببلاغ قديم، من أجل إقامة حفلة غنائية في فندق عام.

هتف إليّ العميد هاشم هاشم آغا، رئيس شعبة مخابرات الجيش، محتجاً ومعترضاً على الأمر بإعطائها تأشيرة دخول، فقلت له:

«اشتغل شغلك ولا تتدخل بعمل غيرك، أنا أعطيت الأمر بإعطائها تأشيرة، وأنت أرسل من يراقبها من دقيقة دخولها حتى ثانية خروجها وألقي القبض عليها، إذا لزم، بالجرم المشهود مع أعوانها، وهذا فخ لها إن صح بلاغ شعبتك».

كلمني بالموضوع نفسه اللواء زهر الدين قائد الجيش، فقلت له جاسوسة من أجل حفلة عامة، وغير جاسوسة في حفلة عسكرية، والبلاغ من عهد سابق...!!؟ أنا لا أفهم هذه السخافات ، فقنع مني وأجابني بكلمات ليست بصالح غيري.

دخلت المطربة سميرة توفيق الأراضي السورية ثانية وأقامت حفلة في فندق بلودان الكبير صيف عام ١٩٦٢، رغم اعتراض رئيس شعبة المخابرات، وأخذت الألسن تلوك

هذا الدخول وأنها على علاقة مع فلان المسؤول من السوريين لجمالها واغراءاتها، وكلها اختلاق.

ليت شعبة المخابرات زمن الإنفصال وقبله تتبعت كوهين واكتشفت أمره كما تتبعت صلات هذه المغنية التي اكتشفت أمرها وعلاقتها بدولة أجنبية، عندما سمحت لها بدخول سورية لإحياء حفلة واحدة.

لفتني اتصال رئيس مخابرات الجيش، الفوري هاتفياً بي، وفهمت منه بوضوح بأن مرؤوسي العقيد بولص أخبره بما أمرته به، دون ذكاء أو انتظار، مما جرح ثقتي به أكثر مما هي مجروحة، كما كان هذا كثير التناحر والتحاسد، البعيد عن مصلحة العمل، مع العقيد المتقاعد من الدرك، رئيس المكتب الخاص، حيدر الفرا، الذي قبلت به للعمل عندي بناء على ترشيح وتوصية من اللواء زهرالدين. لأني لم أكن أعرفه بالسابق. كما عرفت فيما بعد بأن زوجتيهما صديقتان وأنهما من طائفة واحدة.

كان الفرا ينعت بولص بشتى النعوت ويحاول أن يوغر صدري عليه، وقد أسكته أكثر من مرة، كما كان الثاني يصف الفرا بكلمات تنطبق على قائلها أكثر من انطباقها على المقصود بها، فلم أعره التفاتاً. لتفاقم الأمور بينهما وتراكمها بشكل لم يعد محتملاً قررت التخلص منهما بالتتابع، ولما فاتحت زهرالدين بالموضوع كانت الأسبقية على بولص، لأنه كان غير منتج وكانت طبيعة الوظيفة تتطلب كفاءة وإخلاصاً أكثر من رصيده منهما فضلاً عن نقص بالمرونة واضح، وآراء بتحليل الأحداث والأخبار غير سليمة وكثيراً ما كانت ضبابية ومشوهة.

لذا تخلصت منه بيسر وبكلمة واحدة مع قيادة الجيش لأنه معار منه فأعدته إليه. مما دفعه إلى التآمر فكان من جناح الحريري أخيراً كما كان أحد أعوان النحلاوي سابقاً.

من الملاحظ بأن المتآمرين هم أنفسهم بكل المؤامرات مهما كان لونها وهدفها وعلى استعداد دوماً لنقل البندقية من كتف إلى كتف بدون وجل أو حرج.

حادثة هذه المغنية في مذكرات خالد العظم:

يقول خالد العظم في الصفحة رقم ١٤٦ من مذكراته ـ الجزء الأول ـ في معرض تحدثه عن الفن والأصوات الجميلة:

وأما سميرة توفيق ذات الوجه الحلو، فمع قلة التنويع في أغانيها، فهي تلاقي استحسان الجمهور من المسنين والشباب لجمالها أكثر من فنها الموسيقي. وأذكر بهذه المناسبة أن ضابطين من أصحاب المقام الرفيع، تزاحما على هذه المغنية، فسمح لها أحدهما بدخول

سورية، لإحياء حفلة في بلودان. لكن الثاني أصدر أمره بمنعها. وكادت تحصل مشاجرة بينهما. إلا أن أصدقاء الطرفين تدخلا في الأمر فسوي. ودخلت المغنية إلى سورية، لكن الجفاء والحقد بقيا في قلب الضابطين حتى تمكن أحدهما من إزاحة الآخر عن منصبه».

رحم الله المعظم على ظرفه وأحياناً على عدم دقة رواياته. وكثيراً ما كان يبتسم لي، ويغمز من طرفي في سهراتنا بداره في بيروت، فيما بعد، عندما كانت تظهر هذه المغنية بالتلفاز، ويقول لي: اسمع وشوف.

حادثة ثانية في فندق بلودان:

في صيف عام ١٩٦٢ وفي إحدى ليالي الميسر المرخص رسمياً من الوزارة المختصة، لهذا الفندق، وقع خلاف بين اللاعبين، فأشهر أحدهم مسدسه على غريمه مهدداً إياه بالقتل، وتدخل الموجودون بين الصياح والشتائم والوعد والوعيد.

كما تدخل الرقيب أول رئيس مخفر شرطة بلودان الذي كان في باحة الفندق وحل الخلاف بينهما حبياً إكراماً لمستثمر الفندق، توفيق حبوباتي، الذي طلب طيّ الموضوع رغم أهميته.

أعلم رئيس المخفر مدير منطقة الزبداني المقدم فوزي مسمار، فوافق على إجراء رئيس مخفره للسبب ذاته.

علمت بهذا الحادث في اليوم الثاني... استدعيت العقيد قائد شرطة محافظة دمشق فيصل الشيشكلي وسألته عن الحادث فنفى علمه به، وقلت له استدع قائد المنطقة ورئيس المخفر غداً لمقابلتي وأنت معهما.

لدى حضورهم ادعى المقدم بأنه وافق على هذا الحل حبياً لأن ليس فيه ما يستوجب غير ذلك. قلت له: إشهار سلاح ناري في مكان عام وتهديد بالقتل وأقداح المسكر تدور بين اللاعبين على طاولة الميسر وتوعد ووعيد، وحل إداري؟ سألته وهل هذا السلاح مرخص؟ قال: لا. عندها أمرت:

١ـ بإلقاء القبض على الذي أشهر السلاح ومصادرته منه، وإحالته أمام القضاء.

٢ـ إنذار قائد شرطة ريف دمشق لأنه غير دائم الحضور بنظر مرؤوسيه.

٣ـ معاقبة رئيس مخفر بلودان ونقله فوراً لعدم توفيقه في حلوله.

٤ـ بنقل مدير المنطقة إلى منطقة القطيفة مع عقوبة وتعيين المقدم منير المصري بدلاً منه.

تدخل كثيرون من أجل عدم تنفيذ هذه الإجراءات أو بعضها، دون نتيجة، وخاصة من متعهد هذا الفندق.

نقل رئيس شعبة المخابرات:

في الصفحة ٣٩٢ من مذكرات اللواء زهر الدين صورة بالزنكوغراف لكتاب خطي مكتوب باليد تقدم به رئيس شعبة مخابرات الجيش في الساعة ١٨ من تاريخ ٦٢/٧/١٢ إلى اللواء قائد الجيش، يطلب فيه صاحبه إعفاءه من هذه الشعبة، إن لم يُعيَّن قائدُ قوى أمن داخلي جديد، وأن كل أمر يحصل اعتباراً من هذا التاريخ يبرىء نفسه مع جميع عناصره من المسؤولية... طبعاً بلسانه فقط.

هذا الكتاب:

١- لم أسمع به ولم يخبرني عنه أحد، قبل مشاهدة صورته في مذكرات اللواء زهر الدين المطبوعة في ١٩٦٨/٣/٣٠.

٢- لم أشاهد على هذه الصورة ما يشير إلى تسجيله رسمياً في البريد الوارد واعطائه رقماً وتاريخاً كما لم أشاهد عليه رقم تسجيل صادر... بمعنى أنه أضحى ورقة عادية لا قيمة لها رسمياً.

٣- لا أدري السبب الذي جعل زهر الدين يحتفظ به لنفسه خلافاً لكل أصول، ولماذا لم يسلمه للمختص لتسجيله وتصنيفه بعد إجراء الإيجاب بشأنه.

٤- كما يحمل في أعلاه عبارة تدل على انفعال صاحبه عندما كتبه بخط يده وهي «الجيش الأول» دون أن يعي كاتبه، وهو ركن من أركان القيادة، بأن هذه التسمية قد ألغيت منذ نيف وتسعة أشهر، واستبدلت بعبارة «الجيش العربي السوري»، وأن من يهملها من الصغار كان يُعرض نفسه للعقاب.

٥- سُجل عليه توقيت كلمة، «سعت ١٨٠٠»، وهذا خلاف للمألوف، وهي تعني بأن صاحبه تقدم به في الساعة السادسة من مساء يوم تقديمه، لغاية في نفسه، وقد اطلعنا جميعاً على طلبات نقل، وتقديم استقالات مكتوبة لرؤساء جمهوريات، ووزارات، ولشخصيات مهمة فلم نجد فيها، «سعت» إياها، التي تستخدم عادة في أوامر عمليات الحروب، في تحديد ساعة ودقيقة الهجوم أو التراجع، وللمرة الأولى في تاريخها استعملها صاحبنا للهروب مع جميع عناصره من المسؤولية، لأنه كتب هذا الكتاب بعد مقتل مراقب الأمن الشهيد ووضع عليه توقيعاً يتقدم على ساعة ودقيقة الموت الموعود، بساعة واحدة وبضع دقائق. وللتخلص من مسؤوليات أخرى... ومع ذلك فإن الملازم قدسي القاتل لم ينج من مسؤوليته.

٦ـ إن هذا الكتاب تضمن عبارات تدل على عدم معرفة كاتبه لمسؤولياته وحدوده، ولمسؤوليات غيره وحدوده أيضاً، فخلط بينها خلطاً عجيباً.

إن المسؤول عن الأمن المدني، غير العسكري، في سورية كلها، أمام وزير الداخلية واستطراداً أمام الحكومة، هو قائد قوى الأمن الداخلي وأجهزته، لا رئيس شعبة مخابرات الجيش، لو اطلعت على هذا الكتاب في حينه لنصحته مخلصاً بالإهتمام بأمن الجيش، الذي كان بأمس الحاجة إلى من يهتم به، وهذه هي مسؤوليته أولاً وأخيراً، لا أن يتدخل بما لا يعنيه وهو ما يؤدي إلى إهمال في مسؤولياته.

لا شك بأن رئاسة شعبة مخابرات الجيش وظيفة هامة، فإن نهض بها شاغلها يكون قد قام بواجب عظيم، وإن ناء تحت عبئها عجزاً أو انشغالاً بغيرها، يكون قد قصّر بأداء أخطر واجب نُدب له.

عندما نقل صاحبنا من هذه الوظيفة فور تقديم كتابه، دون انتظار، أسفت لهذا النقل وراجعت القيادة من أجله لأنه عزيز، فقيل لي كلام ليس بصالحه، وكان جوابي بأننا بشر ومن منا بلا خطيئة؟ وأنا لا أدري بهذا الكتاب ولا علم لي به.

لقد أخطأ عندما وضع القيادة بمفاضلة بيني وبينه بإعفائه من شعبة المخابرات إن لم يُعيَّن قائدُ قوى أمن غيري، فوقع الاختيار عليه دون تعيين قائد قوى أمن جديد ودون الإلتفات إلى رأيه السديد.

خلال سنة ونصف وهي عمر الانفصال، تعاقب على رئاسة شعبة مخابرات الجيش ثمانية ضباط، بالوكالة دون وجود رئيس أصيل لها، أو بالأصالة، وهم الزعبلاوي وبولص ومنصور وعقيل وجابر وهاشم آغا والشربجي وآخرهم القطيني... ووقع في زمان هذا الأخير انقلاب وكان شريكاً فيه لأنه منْ المخلصين* في أداء واجباته.

كما تعاقب على رئاسة الشعبة الثانية أو رئاسة مخابرات الجيش قبل عهد الوحدة ضباط كثيرون كان آخرهم وأبرزهم دون شك عبد الحميد السراج بسبب إمكاناته الذاتية وبسبب ظروفه الموضوعية والزمانية، وقد صعد منها إلى وظائف مدنية هامة آخرها نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة. ولا أريد أن أتعرض للأسباب.

استلم نظرياً شعبة المخابرات من بعده في أيام الوحدة ضابط سوري جديد، وكان معاونه المصري هو المسيطر، وفي عهد الانفصال ضباط كثيرون كما تقدم، وكل واحد منهم كان يعتقد بنفسه بأنه أصبح السلطان عبد الحميد الجديد، أو السراج مكرراً، وكان هذا سبب فشله، ولأنه لا يعرف السبيل للنهوض بأعباء وظيفته، ويحاول تقمص شخصية

السراج دون نجاح، ودون أن يعي بأن الظروف مختلفة، وأن الأشخاص ليسوا سواء، ولا يوجد أحد في الدنيا تنطبق إمكاناته وزمانه ومحيطه على آخر تمام الإنطباق مئة بالمئة.

للملك كانت المشاكل تلاحقهم ولم يعمر أطولهم عمراً أكثر من شهرين، ولا أحد يشعر بمجيئه ولا برحيله من غير اللاصقين به، ليأتي غيره إلى شعبة المخابرات السعيد بها وليست سعيدة به.

إن فعالية المراكز وبريقها كثيراً ما تكون مستمدة من أشخاص شاغليها ومؤهلاتهم وليست من قيمتها المجردة، وكثيراً ما ظهرت ضحالة الشاغل لها بالمقارنة مع السلف أو مع الخلف بسبب أعماله وتصوراته.

مجيء النحلاوي إلى سورية بعد إبعاده عنها:

نتيجة مؤتمر حمص جرى إبعاد، بعض الذين قاموا بالإنفصال ومن ثم بانقلاب ٢٨ آذار ١٩٦٢، إلى خارج البلاد، وعينوا ملحقين عسكريين في سفاراتنا بالخارج.

بعد شهرين تقريباً، وكان الوقت متأخراً من الليل، هتف إليّ مدير الأمن العام العقيد بولص، وهو من جماعة النحلاوي سابقاً، يوم كان له شأن، وأخبرني بوصول النحلاوي على إحدى شركات الطيران إلى مطار المزة، فأمرته بإحضاره إلى مكتبي دون تمكينه من الإفلات، وسأكون فيه بعد دقائق.

حضر العقيدان بولص والنحلاوي ثم قدم اللواء نامق كمال ومعه العميد موفق عصاصة، سألت النحلاوي أمامهم من سمح لك بهذا المجيء؟ ولماذا أتيت؟ قال: «الطقس حار جداً في كراتشي وليس عندي ملابس صيفية ولا نقود لشرائها لذا أتيت من أجلها» فقلت له: أهذا كلام يقال؟ وأنت عقيد وملحق عسكري و...!!

التفت إليه موفق عصاصة وقال له: «خربت البلد بتصرفاتك ونحن نحصد الشوك الذي زرعته وخلّفته و.....» وقبل أن يتطور الحديث إلى ما لا فائدة منه وقتها، أومأت إلى اللواء نامق وخرجت وإياه إلى مكتب مجاور وسألته عن الذي أخبر وأتى بعصاصة إلى هنا؟ قال لي: «اجتمعت به عند مدخل السراي»، فاستغربت هذا الكلام واحتراماً له لم أعلق عليه.

هتفت إلى اللواء زهر الدين وأخبرته بالموضوع، وقال لي: «أوقفه وقيد حركته بمعرفتك» فقلت: «لا لزوم لتطوير الموضوع وسأعمل على تسفيره غداً مع إفهامه درساً كافياً».

عدنا إلى مكتبي، اللواء نامق وأنا، وكان الكلام غير ليّن بين عصاصة والنحلاوي، قلت:

«يا موفق إما أن تسكت أو تخرج من هذا المكتب...! ثم خاطبت النحلاوي ثانية، من المؤسف أن تغادر عملك وتجيء بدون إعلام أو موافقة رؤسائك لسبب تافه، سأرسلك الآن إلى دارك لقضاء الليل فيها، لكي لا أرسلك إلى مكان آخر، وستغادر دمشق غداً وأنصحك أن لا تتصرف تصرفاً يجر عليك ما يزعجك، ومحظور عليك مغادرة دارك أو الاتصال هاتفياً أو يأتي أحد لزيارتك حتى تسفيرك».

وهكذا كان بالتمام، وجرى تسفيره مساء اليوم الثاني بحضوري وتحت إشرافي وهو بين بكاء أهله وأولاده وكان الموقف حزيناً.

مواقف الزهد والأمثولة في مذكرات العظمة:

قال الدكتور بشير العظمة في الصفحتين رقم ٢٣٥ ورقم ٢٣٦ من أوراقه:

«انتخب زهرالدين قائداً للجيش بالاتفاق بين الأجنحة والنجوم بعد أن احتدم الصراع الحاد بين الطامعين، كان ضابطاً إدارياً لم يمارس قيادات ميدانية في سلاح الدبابات أو الطائرات أو الوحدات المقاتلة....» إلى أن يقول: «بصدق وصراحة كان الفريق زهرالدين كما تعاملت معه إنساناً مدركاً واقعياً يعرف حدوده، إحيلت إلي معاملة شراء سيارة مستعملة باسم الفريق ولاحظت بأن القيمة غير حقيقية فاتصلت به وقلت له: لست أرضى لك صفقة مشبوهة، فهل تصر على إتمامها؟ أجاب تصرف بما تعتقده صحيحاً، ورفضت الموافقة».

أي أن هذا القائد تنازل عن الصفقة المشبوهة بعد أن اكتشف رئيس الوزراء أمرها، كما سعى للتخلص من أرض المزة أثناء التحقيق معه وهو في السجن.

هذه حادثة وحيدة ويتيمة في كل ما جاءت بها مذكرات رئيس الوزراء، الدكتور عظمة، عن قائد جيش الانفصال، الفريق زهرالدين، الذين كان يعتقد بنفسه بأنه كان الكل بالكل في الجمهورية العربية السورية، أثناء عهد الانفصال، ولم يجد له سواها أو أحسن منها تستحق الذكر والتدوين لاطلاع الأجيال الصاعدة، تأييداً لكلامه وتنويهاً بعظمة قائد جيشه.

لقد غاب عني قصده منها بشكل دقيق، مدحه أولاً بقوله عنه بأنه كان إنساناً مدركاً يعرف حدوده ثم قدحه بقوله بأنه كان وراء صفقة مشبوهة لشخصه، لولا انتباه دولته لها ورفضها لفاز بها هذا القائد.

كما أني استغرب من شخص كالدكتور عظمة بأن يكتب في مذكراته ويأتي بوظائف وحوادث مختلفة ليستند عليها في معرض أقواله وتحليلاته منها قوله:

١ـ بأن الفريق زهر الدين انتخب انتخاباً في ٦١/٩/٢٨ لمنصب قيادة الجيش، وهذا غير صحيح وأن صاحبه وغيره لم يدعيه أبداً، وقد تعرضت لتعيينه مفصلاً فيما سبق.

٢ـ في الصفحة رقم ٢٢٩ من المذكرات قال بأن العقيد جاسم علوان كان قائداً للمنطقة الشمالية في ٦٢/٣/٢٨ وهذا غير صحيح أيضاً، وقد كان وقتها العميد هشام الميداني ومن قبله كان بالوكالة العقيد جورج محصل، ولم يشغل جاسم علوان هذا المنصب إطلاقاً.

كما قال في الصفحة رقم ٢٣٥ من مذكراته:

وعرض علي العميد المعتمد السمان شراء سيارة لرئاسة مجلس الوزراء، رفضت الفكرة قائلاً: بأن مهمتي موقوتة، وتعطل السيارة العتيقة حادث طارىء واستيراد السيارات ممنوع».

«لم تكن مواقف الزهد والأمثولة كافية لتمنع قائد قوى الأمن، بعد أسبوع، من شراء سيارة من بيروت، وايقافها أمام السراي بانتظاره تتحدى من لا يعجبه ذلك».

الحديث عني فيما يتعلق بشراء سيارة لرئاسة مجلس الوزراء غير دقيق، لعدم علاقتي بذلك من قريب أو بعيد، رغم نعتي من سيادة الرئيس بأني كنت مشرفاً على مجلس وزرائه.

وحيث إن الأمور قد تداخلت وتشابكت على رئيس الوزراء، الدكتور عظمة، لعدم خبرته بها، وغابت عنه الأمانة عند سردها، وكثيراً ما جعل عاليها سافلها، وإذا كان يقصد بأني اشتريت سيارة لقيادة قوى الأمن، وأنه حشر اسم مجلس الوزراء حشراً عند التحدث عنها بتأثير من عقله الباطن، إرضاء لرغبته بالتعرض لي، فإني أشرح تفاصيلها بأمانة لتصحيح وقائعها.

في يوم من الأيام السعيدة في وزارة العظمة، جاءني العقيد عبد الغني جمال، محافظ درعا، لأغراض الخدمة العامة، وبعد حديث قال لي بأن سيارته الرسمية تتعطل على الدوام رغم اصلاحها المتكرر، ورئيس رحبة آليات قوى الأمن على علم بذلك. ولثقتي بكلام السيد عبد الغني، استقدمت المسؤول وطلبت منه شراء سيارة لمحافظة درعا. أجابني بأن بند الآليات في ميزانيتنا أشرف على الانتهاء، وشراء سيارة بحاجة إلى مناقلة ووقت، أوعزت إليه بإجراء اللازم، كما أمرت سائق سيارتي الرسمية بتسليمها إلى سائق سيارة المحافظ، ليتمكن المحافظ من العودة إلى عمله باطمئنان والقيام بواجباته.

بقيت ما يقارب من عشرة أيام وأنا استخدم سيارتي الخاصة في تنقلاتي بين البيت ومقر عملي، إلى أن تم شراء سيارة عادية بمبلغ لا يتجاوز سبعة آلاف ليرة سورية، لأن

قوى الأمن معفاة من الجمارك، والسيارة الجديدة دون مستوى السابقة من حيث الراحة والوجاهة وسيارتي الخاصة أفضل منهما.

ألا يعتقد معي دولة رئيس الوزراء العظمة بأن القارىء لمذكراته سوف يستغرب كيف تم شراء سيارة لم يوافق دولته على شرائها؟ وكيف تم استيرادها والاستيراد ممنوع؟ وكيف سكت على هذا التحدي له من موظف، وهو يركب السيارة الحكومية رقم - ٣- (رقم السيارة الرسمية لرئيس مجلس الوزراء).

دولة الدكتور عظمة يتكلم عن مواقف الزهد والأمثولة معي ليته استطاع أن يريني أحدها لأحذو حذوه واقتدي بأعماله وأفعاله.

يؤسفني القول بأن الدكتور عظمة لم يخلق لأن يكون رجل دولة وسياسة، وقد سُيِّس عندما أسندت إليه رئاسة الوزارة وعندما كلف بالحكم وبإدارة شؤون البلاد في عهد كان يحتاج إلى رجل أكثر خبرة منه وقدرة. فضلاً عن كونه حاقداً على كل شيء، حاقداً على والديه، حاقداً على مجتمعه، حاقداً على أقربائه، حاقداً على كل من تعامل معه أو تعرف عليه، والحاقد قلما يأتي خيراً أو يقول خيراً بحق الآخرين، لأن الحقد لا عقل له ولا ضمير. ومن يستنكر مني هذه الأقوال فإني أحيله على مذكراته وخاصة ما سجله على والديه ومواطنيه.

الشهيد يوسف العظمة بمذكرات الدكتور العظمة:

لقد فكرت كثيراً قبل الرد عليه إلى أن تغلبت عليّ مقولة، الساكت عن الحق شيطان أخرس، لقد أفزعتني رواياته، وهالني ما سرد من حوادث عن والديه، وعن طفولته وذكريات شبابه حتى بت أتساءل عن الغرض وهل هذه حقائق أم خيال؟ لذا تركت ما خصه منها وعزمت على تصحيح ما يخصنا جميعاً.

في الصفحة ٥٢ من مذكراته قال:

«لا أتذكر شيئاً (كان عمره عشر سنوات) عن استشهاد ابن عم العائلة الشهيد يوسف العظمة وزير الحربية، سمعت في فترة متأخرة أن الشقيق الأكبر حاول مع بعض الأقارب نصح الضابط المتهور عساه يعود لنفسه وأهله».

لماذا تشويه حقيقة شهيد الوطن، يوم النزال مع الأعداء، في عين الأمة؟ بعد أن تربعت ونُقشتْ في ضميرها وعقولها لسبعين سنة خلت أو يزيد، ما هو الغرض من هذا التشويه اليوم؟ كيف يبيح الدكتور عظمة لنفسه نعت شهيد الوطن والشرف والأمثولة بالتضحية، بالضابط المتهور؟ لذلك رأيت أن أسمعه وغيره، وأن أسجل إلى جانب كلامه، ما قاله عن

الشهيد يوسف العظمة زميله وصديقه وأقرب الناس إليه يوم نزاله مع الأعداء ويوم استشهاده في ميسلون، وأعني به مصطفى وصفي السمان، زميل الضابط الشهيد في الجيش العثماني، والجيش العربي الفيصلي، ورفيقه في جمعية العهد في تلك الحقبة، وما أدرى الدكتور عظمة بجمعية العهد ورجالها الأبرار؟ ورئيس عمليات الجيش العربي الفيصلي، وواضع خطة الدفاع عن الوطن لملاقاة الجيش الفرنسي في عنجر، قبل حل الجيش وتسريح رجاله في ١٩٢٠/٧/١٩، وأحد الشهود القلائل العارف بالتفاصيل وبحقيقة معركة ميسلون البديلة عن معركة عنجر، وشهيدها البطل يوسف العظمة.

يقول المرحوم مصطفى وصفي السمان في الصفحة ١٢٥ من مذكراته:

«لقد كانت محنتنا يوم ميسلون كبيرة، وخسارتنا فادحة بالوطن الحر المستقل، الذي حلمنا به وجاهدنا من أجله، وعُلّق بعض من رفاقنا على أعواد المشانق في سبيله، كما كان استشهاد الزميل والرفيق والصديق البطل يوسف العظمة موجعاً ومؤلماً، لأنه كان من أعاظم رجال زمانه ومن أخلصهم وطنية وأكثرهم تضحية. قلَّ نظيره عسكرياً، فقد كان مثقفاً شجاعاً مقداماً لا يرضى الهوان ولا ينام على ضيم. رحمك الله يا أخي يوسف، وأسكنك فسيح رضوانه وإنّا على العهد سائرون».

هكذا تكون شهادة الرجال بالرجال وهكذا يكون ذكر الرجال من الرجال، فهم رفاق درب وزملاء سلاح وبناة وطن والرجل أعرف بالرجل.

مصطفى وصفي السمان والثورة السورية الكبرى عام ١٩٢٥ - ١٩٢٧

وفيما أنا بمراحل هذا الكتاب أطلعني أخ كريم على كتاب «جيل الشجاعة» للأستاذ المحامي نجاة قصاب حسن. فلفتني ما قرأته في الصفحة رقم ١٢٠، ولأن كل كتابة سيتناقلها آخرون بأنها عن مصدر موثوق وبخاصة عندما تكون بقلم محامي مثقف ومتتبع وحريص على ذكر حقائق الماضي لوطنه ورجاله.

قال الأستاذ قصاب حسن «وحين التقى من كانوا سيصيرون زعماء الثورة (٩٢٥- ٩٢٧) في قرية «بالا» بحضور فوزي القاوقجي وسعيد العاص وشوكة العائدي وأحمد مريود ونسيب البكري وعبد الرحمن الشهبندر وديب الشيخ وصبري العسلي وأحمد الشهابي وغيرهم كثيرون، أعلن الشهبندر أن سلطان الأطرش ولاه قيادة الثورة. وكان عبد الرحمن الشهبندر رجلاً شهيراً ومؤثراً وفعالاً ولكن مجادلاً فيه».

«هناك من ضخموا زعامته (زعامة الشهبندر) وهناك من شككوا به، والاجتماع الذي أعلن فيه أنه تولى القيادة بقرار من سلطان، حدثت فيه بلبلة، ورفض سعيد العاص هذا التعيين،

وأراد القاوقجي الرئاسة له لأنه عسكري وجازف بحياته ومستقبله. فانفرط الاجتماع ثم عاد الجميع فالتقوا في قرية «سقبا» وتوزعوا قيادات المناطق وهكذا حل الخلاف» انتهى ما أردت كتابته عن قلم الأستاذ نجاة.

١ـ لقد سمعت عن الأستاذ نجاة بأنه دقيق العبارة والقول لذا كنت أتمنى عليه لو أشار إلى مصدر معلوماته لنعود إليه ويكون التصويب من أجله.

٢ـ لو اطلع الأستاذ نجاة على مذكرات الدكتور شهبندر للناشر الأستاذ ظبيان عام ٩٣٣ لوجد في الصفحة ٩٨، وكذلك لو أتيح له الاطلاع على الصفحة رقم ٣٦ من الأيام الحمراء للقائد سعيد العاص التي صدرت عام ٩٢٩، لوجد فيهما بأن قائد الثورة في الغوطة والجهات الشمالية هو مصطفى وصفي (ابن أبي الخير السمان) وليس غيره أبداً كما أن الشهبندر بلسانه أو بلسان العاص أو بلسان غيرهما لم يدع بأن الأطرش قد ولاه قيادتها لأن الولاية كانت لمصطفى وصفي والشهبندر أول العارفين.

٣ـ إن البلبلة التي عناها الأستاذ قصاب حسن حصلت بين مصطفى وصفي السمان وبين نسيب البكري، لأن الأول كان يريد للثورة التنظيم المنضبط والخلاص من الفوضى لإنجاحها لأنه ضابط متمرس في الحروب وقائد أركان حرب خريج أعلى معاهدها في ألمانيا وتركيا ومشهود له بالكفاءة العسكرية والتواضع برجوله.

ونسب البكري كان يريد منها زعامة شعبية لم يفكر بها غيره، ولم تخطر على بال من التحق بالثورة من أجل الجهاد والوقوف في وجه أعداء البلاد.

٤ـ إن مصطفى وصفي السمان هو الذي وزع القيادة وجعلها قيادات مناطق فيما بعد، وبقيادة ضباط أكفياء حرصاً على مصلحة الثورة، وقبل بكل رضى أن يكون المفتش العام لجميع المناطق بحكم اختصاصه وكفاءته ورتبته العسكرية بالنسبة لكل العسكريين الآخرين المتواجدين في ربوعها، لأن هذه الثورة ثورة وطن وليست ثورة أشخاص محدودين، ولم يُعين من قبله ومن بعده قائد عام لها في الغوطة وكل يدعي وصلا بليلى.

٥ـ إن القيادة العسكرية لا تكون مكافأة وتعويضاً لمن جازف بحياته ومستقبله فهي معقودة اللواء لمن هو جدير بها، وتأتي إليه ولا يسعى إليها، حرصاً على حياة الرجال، وصوناً للأهداف التي قامت من أجلها، وهي تكليف لا تشريف...... ومن هو من الثوار الذي لم يجازف بحياته ومستقبله؟

٦ـ لو تتبعنا أسباب فشل أكبر ثورة وأعمها قامت في البلاد، بقيادة رجالها المتنورين والمثقفين، الذين أطلق عليهم فيما بعد كلمة البورجوازيين، وجميع طبقات الشعب

أجمعين، في وجه الانتداب الفرنسي المبطن بالاستعمار، لوجدنا أن هذا الخلاف كان سبباً رئيساً من أسباب فشلها، لأنه حصل بين القائد العسكري المثقف، بشهادة كل من عرفه وسمع باسمه، وبين أحد المتزعمين شعبياً.

وفشلت الثورة وذهبت ريحها وتشتت قادتها ورجالها في الأقطار والأمصار وصدق جل جلاله بقوله في محكم كتابه «ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم واصبروا إن الله مع الصابرين».

في مذكرات المجاهد العظيم القائد سعيد العاص الصادرة في عمان في ٩ أيلول عام ١٩٢٩ تحت عنوان صفحة من الأيام الحمراء عام ١٩٢٥- ١٩٢٧.

جاء في الصفحات ٢٩ و٣٠ و٣٣ و٣٦ و٣٨ و٣٩ بكل وضوح لا لبس به على الإطلاق بأن القائد العام للغوطة والجهات الشمالية إبان الثورة السورية الكبرى عام ٢٥- ٢٧ كان مصطفى وصفي ابن أبي الخير السمان.

وفي منتصف الصفحة رقم ٣٨ قال العاص: «ولما تعين مصطفى بك قائداً لغوطة دمشق والجهات الشمالية بتنسيب الهيئات العاملة السياسية وفي طليعتهم الزعيم السياسي الشهبندر وبتصديق سلطان باشا القائد العام للثورة السورية وبتأييد أخوانه الثوار، اتخذ «الحتيتة» (أي قرية الحتيتة) مركزاً لأعماله وقام بالتنظيمات الفنية. فمد الأسلاك الهاتفية ونظم الاستعلامات الداخلية والخارجية وسعى للاستفادة من الألغام الفنية بقدر الإمكان، كما حضّر المتاريس وحصّن بعض نقاط الجهات الضعيفة وأدخل التحسينات على الثورة وكان لوجوده تأثير كبير في موقف الإفرنسيين الحربي لعلمهم أن إخوانه من الضباط والقواد المدربين والرؤساء البواسل على رأس عصابات تستعذب الموت في سبيل استقلال البلاد وتحريرها من أيدي المستعمرين. وكان هدفه الأوحد تأليف القوة التنفيذية التي هي مطمع كل قائد ولكن فقدان المال حال دون ذلك. وخدمة للحقيقة والتاريخ ننشر بياناً بما ورد على مصطفى بك من المال مدة قيادته في الغوطة.

١٠٠ل.عثمانية تسلمت للجنة المخصوصة على أن تصرف على الإعاشة العامة.

٥٠ل.عثمانية بقيت لدى الخازن السيد نسيب شهاب ويدعي هذا بأنه صرف هذا المبلغ بتأثير رئيس المجلس حينما فر قرن الخلاف بين القائد (مصطفى وصفي) ورئيس المجلس (نسيب البكري) من أصل المبلغ.

٢٠٠مصرية وردت باسم قائد الغوطة فلم يسلموه منها سوى ١٠٠ ليرة عثمانية فقط وذلك بواسطة معلومة في دمشق.

وقد اشترى من ماله تلفونات وبنادق وصرف مبلغاً لا يستهان به وبقي له مبالغ ذاتية بذمة اللجنة ومصدق على صرفها من القائد العام فلم يلب له ولم تسدد............ ضم مركز قيادة مصطفى بك رجالاً أكفاء من خيرة الرجال وكلهم ضباط مدربون وشبان متنورون سنأتي على أسمائهم. وخطة مصطفى بك الحكيمة هي ردع شذاذ الآفاق من النفعيين والسعي لمنعهم عن التعدي على الآمنين وزجرهم عن دخول البيوت والتعرض على اختلاف نحلهم ولكن فقدان المال لم يمكنه من تأسيس قوة تنفيذية مرهوبة الجانب مع أن المال كان يتدفق كالسيل المنحدر من المهجر، ولم يعط له من الألف جنيه التي وعد بها سوى مئة جنيه فقط.

فلو ورد مال يكفي لتأليف هذه القوة لاستطاع جباية أعشار الغوطة وحصرها وعدم تسربها لجيوب فئة جاهلة من النفعيين وضمن احتياج الثورة من هذا المورد الثمين.

ومما يؤسف له أن رئيس المجلس الملي قد شاكس مصطفى بك فشبت نار الخلاف بينهما واستند نسيب بك (البكري) على بعض من أصحاب الطموح مما أدى لإلغاء القيادة، فلم تهن عزيمة مصطفى بك بل رضي بأن يكون قائد عصابة بسيط يخدم وطنه فألف عصابة العهد بالاتفاق مع الشهيدين الجليلين عارف بك نكد وشقيقه (كان مصطفى وصفي السمّان أحد مؤسسي جمعية العهد العسكرية زمن العثمانيين) وانضم إليه أخوانه من الضباط أمثال آصف بك (السفرجلاني) وعبدالله بك (الترك) ومنير وسعيد (التلفونجي) وشقيقه محمود حمدي (السمان) و.... وغيرهم وقد جرح آصف بك في جوار «الشبعا» واستشهد شقيقه محمود حمدي بك (ابن أبي الخير السمان) في وقعة كفربطنا حيث كان فريق من القوة الإفرنسية انفصل عن الجيش في كفربطنا فحاصر القوة مع جماعة من عصابة العهد وقوى الثوار وكان أول من أطلق النار الشهيد محمود حمدي فقتل واحداً منهم وأعلم أخاه أنه أصابه في جبهته ولم تمض نصف دقيقة حتى وقع شهيداً بين يدي أخيه وعلى مقربة خمسة أمتار من العدو، فاستخلص جثته تحت وابل الرصاص بمعونة المجاهدين آصف السفرجلاني والسيد صالح سلو وأبو محي الدين شعبان ودفنوه في الحتيتة...... وبعد أيام استشهد عادل بك نكد في جرمانا......... ولأن القيادة أصبحت اسماً بلا مسمى فالتداخل العسكري لا يجوز من قبل الهيئات العاملة خارج منطقة الثورة أصلاً.

ورغماً عن انحلال الثورة فإنه ما برح يراقب حوادث البلاد وحالة الأمة، غير آيس من النجاح. ولما تألفت اللجنة العسكرية العليا قبل بالمفتشية العامة....... وهو من خيرة القواد الذين هم خاضوا غمار المعامع ولو خدم كل ضابط أركان حرب أمته كمصطفى

بك لوجدنا وجه الثورة المكفهر باسماً.»

هذا ما ورد بالحرف الواحد بقلم المجاهد سعيد العاص في مذكراته وهو أحد أبطال الثورة السورية الكبرى وشهودها في غوطتي دمشق والجهات الشمالية.

كما جاء في الصفحة ٩٨ من مذكرات الدكتور عبد الرحمن الشهبندر لناشرها الأستاذ تيسير ظبيان في دمشق عام ١٣٥٢ هجرية و١٩٣٣ ميلادية.

«من أوائل الأشياء التي تم الاتفاق عليها في اللجاة تعيين مصطفى بك وصفي (ابن أبي الخير السمان) الأمير الأي أركان حرب قائداً عامّاً للغوطة....... وكان معي في تلك الرحلة إلى اللّجاة الأخ مصطفى وصفي بك وكان قد جاءنا متطوعاً من الشام بطريق مصر فعمان، وكانت غايتي من التعريج على قرية «جدل» في اللجاة الاجتماع بسلطان باشا وتوحيد الخطط الحربية بين الغوطة والجبل لأني رأيت الفوضى أكبر الأسباب التي جعلت أهم المساعي تذهب عبثاً. وكانت نيتي من الذهاب إلى الغوطة في تلك الأيام العصيبة التي انتشرت فيها الدعايات الممزقة إيصال الأخ مصطفى بك إلى الغوطة وتعيينه قائداً عاماً لتلك المنطقة.....».

..... وفي الصفحة رقم ١٠٢ يتابع أقواله «بأنهم قضوا ليلتهم في «قرحتا» وفي الصباح وصلوا «زبدين» فاجتمعوا ببعض المجاهدين أمثال سعيد بك العاص ومنير أفندي الريس وسعيد أفندي الترمانيني وغيرهم. وفي اليوم الخامس عشر من نيسان ألفوا مجلساً وطنياً كبيراً ضم جميع الممثلين عن المجاهدين في منطقة الشمال وقرروا فيه تعيين مصطفى بك وصفي قائداً عاماً لأن المنطقة كانت في أشد الحاجة إلى التنظيم».

هذا بعض ما جاء بمذكرات المتنورين من الذين اشتركوا بهذه الثورة ونشروا عنها، مع الصور الناطقة الشاهدة، وعند نشرها كان كل من أتت على ذكرهم أحياء يرزقون ولم يكن قد مضى عليها سوى أقل من خمس سنين، وهي تحت أيدينا مع غيرها من الوثائق. «فبأي آلاء ربكما تكذبان» صدق الله العظيم.

وجهاء حي العظمة وجيرانه في مذكراته:

في الصفحة رقم ٥٧ من مذكرات الدكتور قال:

«رغم أن فرنسا اجتاحت سورية بعد حرب استشهد فيها الكثيرون، فقد شهدت بأم عيني بعد مرور شهرين تقريباً على الاحتلال الفرنسي، شاهدت في حي القنوات، قرب دارنا تهافت وتزاحم وجهاء الحي من أبناء العائلات وأزلامهم من الزعران، يستبدلون خيول مركبة الفاتح غورو ويسحبونها بدلاً عن الخيل ويهزجون بالتحية والترحيب».



في ساحة العرض بمناسبة عيد الجلاء في ١٧ / ٤ / ١٩٦٢ أثناء أداء التحية للنشيد الوطني السوري من اليمين اللواء عبدالكريم زهرالدين متقدماً ـ فرئيس الجمهورية الدكتور ناظم القدسي وقد ظهر خلفه اللواء نامق كمال والعميد مطيع السمان



السيد رئيس الجمهورية الدكتور ناظم القدسي يلقي كلمة بمناسبة تخريج دورة ضباط قوى الأمن وعن يساره العميد مطيع السمان وعن يمينه رئيس الوزراء الدكتور بشير العظمه



العميد مطيع السمان يلقي كلمة بمناسبة الاحتفال بتخريج دورة ضباط الأمن
وظهر من اليمين القاضي اسماعيل القولي فرئيس الوزراء الدكتور بشير العظمه
فوزير البلديات الاستاذ رياض الميداني فقائد الجيش اللواء زهرالدين



في إحدى المناسبات فخامة رئيس الجمهورية الدكتور ناظم القدسي واقفاً تحية للنشيد الوطني السوري ويظهر خلفه من اليمين العميد مطيع السمان ـ اللواء عزيز عبدالكريم الدكتور بشير العظمه ـ اللواء زيد الاطرش



تنكيس العلم السوري عند مرور رئيس الجمهورية القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة الدكتور ناظم القدسي ويظهر خلفه رئيس الوزراء الدكتور بشير العظمه وقائد قوى الأمن العميد مطيع السمان



فخامة رئيس الجمهورية يسلم شهادة التخرج إلى أحد الضباط الناجحين وعن
يساره يساعده قائد قوى الأمن العميد مطيع السمان



بمناسبة تخريج دورة ضباط أمن

من اليمين وزير الثقافة الدكتور عبدالسلام العجيلي - وزير الخارجية الدكتور جمال الفرار - العميد مطيع السمان - رئيس الوزراء الدكتور بشير العظمه فوزير البلديات الاستاذ رياض الميداني



اللواء عبدالكريم زهرالدين والعميد مطيع السمان
يستعرضان طلاب ضباط قوى الأمن الداخلي



صورة تذكارية لتخريج مئة وعشرة ضباط لقوى الامن وقوفاً وجلس في الصف الأول الخامس من اليمين العميد مطيع السمان قائد عام قوى الأمن الداخلي وعن يساره وعن يمينه جلس المدربون



رئيس الوزراء السيد خالد العظمه يستعرض حرس الشرف عند وصوله إلى اللاذقية ويشاهد عن يمينه محافظ اللاذقية السيد هشام السمان وعن يساره العميد مطيع السمان قائد قوى الأمن الداخلي



مصطفى وصفي السمان بلباس أمير الاي في الجيش العثماني



محمود حمدي السمان بلباس يوزباشي في الجيش العثماني استشهد برصاص الفرنسيين
اثناء الثورة السورية الكبرى في ٢٦ تموز ١٩٢٦ في معركه كفربطنا ودفن في قرية الحتيتة
في غوطه دمشق



قائد عام الثورة السورية في غوطتي دمشق والأقاليم الشمالية سنة ١٩٢٧-٢٥ مصطفى وصفي السمان



القائد العام في غوطتي دمشق لثورة (١٩٢٥ـ١٩٢٧) مصطفى وصفي السمان
وإلى يساره شقيق زوجته الضابط آصف السفرجلاني



صورة للقائد المجاهد مصطفى وصفي السمان

باللباس المدني

MARCH ARABESQUE

by

EMILE BUSTANI

ILLUSTRATED AND WITH MAPS

To H.E. General [illegible] Bey [illegible]
with my compliments
[illegible]

26.
12.
62

LONDON
ROBERT HALE LIMITED
63 Old Brompton Road, S.W.7

الحقيقة الثابتة المعروفة، يا حضرة رئيس وزراء سورية، إن فرنسا لم تجتح سورية حرباً كما قلت، وإنما اجتاحتها غدراً ولؤماً من حليف متغطرس، لوطن حليف ضعيف مستضعف لم يُرحب بالمستعمر.

لقد كانت المنازلة في ميسلون بين الذئب والحمل، بين جيش حليف قبل حين، أصبح عدواً لدوداً بطرفة عين، يملك أعتى الأسلحة وأحدثها من طيارات ودبابات ومدفعية ثقيلة وجميع وسائل الحرب، وبين شعب لا جيش له ولا يملك سوى الإيمان، ولم يهنأ بعد بالإستقلال.

كانت حكومته قد حلّت جيشها الفتي كرهاً، وتخلت عن مواقع دفاعها اضطراراً، واستقال قائد جبهتها ياسين باشا الهاشمي قهراً، (رئيس وزراء العراق فيما بعد والذي لجأ إلى دمشق ومات فيها ودفن إلى جانب البطل صلاح الدين الأيوبي)، كل ذلك استجابة لانذارات لئيمة غادرة، لكي لا تسجل على نفسها وعلى شعبها حرباً غير متكافئة، معروفة النتائج مسبقاً، وهزيمة عسكرية منكرة، كما كان يريد عدوها ويسعى، وجنحت لمعالجة المصيبة سياسياً ودولياً بواسطة حلفائها الآخرين الذين نصحوها بذلك، كما نصحوها بتفويت الفرصة على من عزم على احتلال البلاد عسكرياً وهو قادر.

غير أن نافخي الكور أشعلوها كما كان يريد العدو، دون وعي أو دراية، وهذا ما كان يسعى إليه هذا العدو، ليدخل بلاد صلاح الدين من جديد حرباً ولو كانت غادرة، بعد أن سبق طرد أجداده منها شر طردة، بعد حرب شريفة بشهادة الصادقين من المؤرخين.

دخل الجيش الفرنساوي دمشق، عاصمة أول دولة عربية بالتاريخ، عاصمة الأمويين، عصر يوم أحد مشؤوم تاريخه ٢٥/تموز/١٩٢٠ بقيادة الجنرال «غوابيه» بعد ذبح عدد من المدنيين والعسكريين، كلهم متطوعون حماسياً، تجمعوا في ميسلون دون تنظيم يذكر، أو سلاح ينفع، وعلى رأسهم ضابط مغوار بطل، قرر أن يفوز بشرف الشهادة، بعد أن فات على أمته الفوز بشرف المعركة، هو وزير دفاعها «يوسف العظمة» الذي فضل أن يموت بساحة المعركة على العيش في قصور تحرسها حراب المستعمر وزبانيته.

فرض المحتل الغاشم على الأهالي غرامات حرب باهظة وأصدر على الغياب حكماً عسكرياً عرفياً قضى بإعدام واعتقال ومصادرة أموال ما يزيد على سبعين شخصية مرموقة مدنية وعسكرية من رجال ذلك العهد.

أُلقي القبض على بعضهم وسيقوا مكبلين إلى جزيرة أرواد، وهام الآخرون على وجوههم في أنحاء البلاد مختبئين متنكرين لا يدرون ما يفعلون.

جاء «الجنرال غورو» إلى دمشق في ٧/آب/١٩٢٠ بعد احتلال الجيش الفرنسي لها

باثني عشرة يوماً، وسرت الاشاعات، وما أكثرها، عن قرب تنفيذ الأحكام بالمعتقلين، والجد والسعي لإلقاء القبض على الآخرين، وأن دمشق ستستباح للعسكر، بقصد النهب والسلب والاعتداء على الحرمات والعبث بالمقدسات، وكانت صور شهداء ٦ أيار الذين أعدمهم السفاح جمال ما زالت ماثلة للعيان وعالقة بالأذهان، وكان الناس كل الناس يخشون تكرارها بابنائهم ورجالهم على يد المحتل الجديد، والذين هم بأمس الحاجة إليهم تحضيراً ليوم موعود.

بعد أيام كان أول ما فعله الجنرال «غورو» أن زار ضريح قائد معركة حطين السلطان العادل، محرر الوطن والمواطنين من الصليبيين، رجل التاريخ الإسلامي الكبير، السلطان صلاح الدين الأيوبي، الراقد كالطود بجوار جامع بني أمية الكبير، في حي الكلاسة بدمشق، لا من أجل أن يضع على قبره إكليلاً من الورد كما يفعل الشرفاء الكبار، بل من أجل أن يشهر سيفه ويضع رجله على ترابه كما يفعل الصغار من البشر، ليخاطبه بكل جبروت قائلاً: «قم ها قد دخلناها يا صلاح الدين» وهو يعني بأنهم دخلوا مدينة دمشق، عاصمة صلاح الدين، بعد أن استعصت على الصليبيين فلم يتمكنوا من دخولها خلال مئتي سنة من الحروب مع العرب المسلمين.

وهكذا سجل غورو على نفسه وعلى أمته بأنه مستعمر رخيص ودنيء لا يتورع عن أبشع الأعمال وأحط الوسائل لإظهار جبروته على الأموات، فكانت له هذه الحادثة مذلة وعاراً بعد أن كان يقصد منها تكبراً وافتخاراً، وكانت له مدار إنتقاد واحتقار من الجميع.

بعد مدة بينما كانت عربته مارة من أحد شوارع دمشق الجريحة قام بعض الأوغاد بفك خيولها وسحبها بدلاً عن الحيوانات، وقيل عنها بأنها كانت بترتيب من غورو نفسه انتقاماً من منتقديه من أهل المدينة على فعلته الشنعاء كما قيل بأنها لإنقاذ حياة بعض الرجال، المعتقلين والملاحقين، من لؤم المستعمر وبطشه.

الحادثة صحيحة لا خلاف فيها وقد سمعتها شخصياً من أكثر من مصدر وعاها وعاشها، ولم أسمع عنها أبداً بأنها كانت تحية وترحيباً بالمستعمر، كما جاء في مذكرات الدكتور المثقف، وسجل بخط يده وبمذكراته، بما يسعد المستعمر وأعوانه، وينعت أهل بلده بما عجز عنه الأعداء، بدافع حقده عليهم، دمشق الحقيقية معروفة ومشهورة بمواقفها الوطنية، وإن كره الحاسدون.

منذ سنوات قرأت في جريدة الشرق الأوسط تعقيباً على ما نشره الأستاذ زهير الشلق في الجريدة نفسها بالعدد رقم ٣٤٤٩ الصادر في ٨٨/٥/٨ من كتابه «أوراق الإنتداب» لكاتب قال:

«بأنه تقصى هذا الموضوع (موضوع عربة غورو) ممن عاصروه منهم فخري البارودي ونسيب البكري ومحمود العيسى، فأكدوا له بأن هذا العمل كان فداء لدمشق وصيانة لحرمتها وشرف مقدساتها وحفاظاً على حياة بعض أبنائها».

إن هذه الحادثة مهما كانت بواعثها ودوافعها، مهما يكن أصحابها، فإنها لا تمثل دمشق التاريخ الوطني، ولا تمثل وجه دمشق المنير، وإنما تشير إلى دونية وحقارة أصحاب العربة، وهم مسؤولون عنها ولا يمثلون فيها غير أنفسهم، وأن وصفهم بقلم الدكتور عظمة بأنهم وجهاء وعائلات، فعملهم يدلل على أنهم ليسوا وجهاء وليسوا عائلات، وقديماً قيل تموت الحرة ولا تأكل بثدييها. كما أن نبل المقصد لا يبرر دناءة العمل.

لا أدري ما هي دوافع الدكتور عظمة من تسجيل هذه الحادثة في مذكراته بشكل يتنافى مع أخلاق الأمة وعنفوانها، ولم يذكر أسماء أصحابها، وهم من أبناء حيه، لتكون على مسؤوليتهم، وعالقة بأذيالهم، وهذه فئة موجودة في كل زمان ومكان، ونحن رجال عقيدة، ولا تزر وزرة وزر أخرى. وكل مسؤول عن عمله.

سامح الله الدكتور بشير عظمة ليته سجل وذكر إلى جانب حادثة عربة غورو، حادثة اطلاق النار على غورو في ٢٣/حزيران سنة ١٩٢١ لقتله وهو في طريقه من دمشق إلى القنيطرة، وإصابته في كم يده اليمنى المقطوعة ومقتل مرافقه الضابط الفرنساوي وجرح رفيقه رئيس دولة دمشق، حقي المظم، في شقته وذراعه وفخذه.

وبمناسبة تصرف الجنرال غورو المشين على قبر البطل المسلم صلاح الدين الأيوبي عام ١٩٢٠، أذكر عام ١٩٥٦ ان كنت بجامع بني أمية بدمشق لأداء فريضة صلاة يوم جمعة، وإذ بقدوم رئيس الجمهورية المغفور له شكري القوتلي وبرفقته جلالة الملك حسين عاهل المملكة الأردنية الهاشمية لاداء هذه الفريضة أيضاً، دون أية مقدمات ولا ترتيبات ولا مراسم ورسميات.

بعد الانتهاء من الصلاة اتجهنا إلى زيارة ضريح صلاح الدين المجاور لهذا الجامع، وبعد تلاوة الفاتحة على روحه الطاهرة قال المرحوم القوتلي بصوت واضح مسموع بأن جلالة الملك حسين وأنا نعاهد الله، ومن ثم صلاح الدين، أن نندافع عن الأماكن المقدسة في فلسطين وعن الوطن العربي والأمة العربية بكل ما يمكننا من قوة وعزم وأن لا نستكين لجميع الأعداء وسنحررها بإذن الله.

وقد مضى على هذه الحادثة نيف وستة وثلاثون سنة، دون أن تتحقق هذه الأمنية، كما أذكر في حرب حزيران ١٩٦٧، وقد كنت بزيارة المغفور له القوتلي في بيته في بئر حسن ببيروت للاطمئنان على صحته، بعد أن زرته أكثر من مرة في مرضه الأخير في

مستشفى خوري بشارع الحمراء في بيروت أيضاً، وكنا نستمع للبلاغات العسكرية وأخبار الحرب من الراديو وإذ بأغنية القدس لفيروز.

أجهش القوتلي بالبكاء المؤثر وكان مريضاً بحنجرته بمرض خبيث قائلاً بصعوبة «لقد أصبحت القدس أغنية بالراديو فقط»، وكان الجيش الأردني قد انسحب من جميع الضفة الغربية بأمر من قائده المصري اللواء عبد المنعم رياض الذي استلم قيادته قبل أيام من هذه الحرب، باتفاق وبطلب من الرئيس عبد الناصر.

وبعد أيام قليلة انتقل المرحوم القوتلي إلى جوار ربه، تغمده الله برحمته ورضوانه وأكرم مثواه ودفن في دمشق باحتفال شعبي عريض، بعد أن أفنى معظم حياته في الجهاد والنضال والحصول على الاستقلال مع الرعيل الأول من أحرار البلاد وأشرافهم. هذا وجه من وجوه دمشق وما أكثرهم.

الشيء بالشيء يذكر:

في عام ١٩٦٤ على ما أذكر ذهبت برفقة الدكتور معروف الدواليبي إلى مستشفى الجامعة الأميركية لعيادة زعيم الشباب السيد فخري البارودي الذي اشتهر عنه قوله: «اشتموا معي كل من ضرب حجراً في وجه المستعمر بعد أن أوصلنا الوطن بعهد الاستقلال إلى هذه الحال»، ونحن نهم بالخروج من غرفته لحقتْ بنا شقيقته ورجتنا توسيط اللواء فؤاد شهاب، رئيس الجمهورية اللبنانية مع إدارة المستشفى لتخفيف النفقات لأن حقيقة الحال لا يعلمها إلا الله.

سألني الدكتور هل تعرف اللواء شهاب؟ قلت لا، قال لا حول ولا قوة إلا بالله، هذا حال أحد الكرام في وطننا، وفيما نحن في حيرة من أمرنا، سألته ما رأيك بزيارة الأستاذ كامل مروة، صاحب جريدة الحياة؟ وقد أتاني أكثر من مرة إلى دمشق بتكليف من اللواء شهاب لاستطلاع الأوضاع عندنا، وهو قريب منه، ذهبنا إليه، ووعدنا بتدبر الأمر عن غير طريق، لأن اللواء غير إيجابي في مثل هذه الطلبات.

وفي اليوم الثاني عصراً هتف إليّ الأستاذ مروة وقال لي بأنه اتصل بالدكتور فلم يجده ويرجو قدومنا معاً.

جئنا إليه وفتح درج طاولته وأخرج منه خمسة آلاف ليرة لبنانية وقال هذه من فلان لفخري بك، وسماه لنا وهو عربي وليس سورياً ولا لبنانياً، رفض الدكتور استلام المبلغ منه واقترح عليه زيارة المريض وتسليمه المبلغ إياه بيده.

بعد انتهاء الزيارة ومحاولة إعطائه المبلغ، قال فخري بك «لم أعد بحاجة إليه، قبل

ساعة أرسل لي فلان»، وقد سماه لنا وهو سوري مسؤول من حلب، المبلغ اللازم، وأقترح عليكم إعطاء هذا المبلغ إلى خالد بك، لأن مطيع قال لي «بأن خالد العظم خرج من المستشفى الألماني بالفياضية قبل تمام شفائه اختصاراً للنفقات التي يخشى أن ينوء تحت أعبائها إن استمرت هذه الأحوال».

أعيد المبلغ إلى مصدره من مستلمه لأن الذي أُرسل إليه لم يعد له به حاجة، من أجل مصاريف الاستشفاء.

عيد بأية حال عدت باعيد:

كاد شهر رمضان أن ينقضي ويأتي العيد وبعض الرفاق الفارين من الوطن السعيد إلى لبنان، بحال من البؤس والعوز، لا لجريمة ارتكبوها، بل لجرائم اتهموا بها، وهم منها أبرياء، وقد أكرهوا على الفرار من وطن الآباء والأجداد.

كنا ثلاثة تواعدنا على لقاء ونحن رشاد جبري وبكري المرادي ومطيع السمان، ودرنا على أصحاب الشهامة والمروءة من السوريين وجمعنا ما تيسر ووزعناه على من هو بحاجة، تخفيفاً من صعوبات الحياة ليكون العيد سعيداً في الغربة بعد مصادرة القرش الأبيض الذي جرى ادخاره لليوم الأسود الذي عرفناه وعشناه.

من فم صبري العسلي:

حدثني الأستاذ صبري العسلي، أحد رؤساء وزراء سورية، للعديد من المرات، وأحد النواب السابقين لرئيس الجمهورية العربية المتحدة، أثناء وليمة في داره بحضور خالد العظم وظافر القاسمي وصلاح شيخ الأرض بقوله:

«جاء إلى سورية من الأردن، قبل الإنفصال، وبُعيد استقالتي من نيابة رئاسة الجمهورية العربية المتحدة، المدعو صبحي الحلبي، أبو ياسين، وهو من السوريين الأوائل الذين قطنوا في عمان، وكان على صلة طيبة مع المرحوم الملك عبد الله، ومن بعده مع حفيده الملك حسين بن طلال، ومتزوج من عائلة الحفار الدمشقية، ابنة أخ السيد لطفي الحفار»، وقال لي: «بأن سيدنا يرغب بمقابلتك، ولي دعوى أمام القضاء الأردني وسأوكلك بها»، اعتذرت عن الاستجابة، وقلت: «بأن الرئيس عبد الناصر له أفضال ويد بيضاء عندي، يوم سعى أكرم الحوراني، انتهاز فرصة الإتيان على ذكر اسمي في محاكمات بغداد، (محكمة المهداوي) للانتقام مني بدون حق أو سند، ووقف الرئيس وقفة كريمة في وجهه من أجلي ولم يلتفت إلى انتهازيته».

«ومرت الأيام، وجاء أبو ياسين مرة إلى دمشق، وقام بزيارتي كعادته، سألته عن مصير دعواه» فقال لي: «بأنه وكّل بها الدكتور المحامي مأمون الكزبري، وأنه، أي هذا المحامي يسافر بين الحين والآخر إلى عمان، لحضور جلسات المحاكمة»، فقلت له: «هذا أحسن محامٍ لهذه المناسبات»، ثم وقع الإنفصال «وكان الدكتور أول رئيس لوزراء العهد الجديد». إلى أن أجبر على الإستقالة منها في ٦١/١١/٢١، ثم انتخب أول رئيس لمجلس نواب ذاك العهد بتاريخ ١٩٦١/١٢/١٢، ثم اعتقل في ٦٢/٣/٢٨ مع عدد كبير من المسؤولين والسياسيين السوريين. وكان الحلبي في دمشق، فاعتقل معهم رغم أنه ليس منهم. وكان هذا بسبب كلام من عبد الكريم دباح الدندشي. ثم أفرج عنه بكفالة إلى أن غادر سورية إلى الأردن بدون عودة.

مع بعض المحامين:

في الأيام الأولى من شهر نيسان عام ١٩٦٢ وبعد مؤتمر حمص وقع عصيان عسكري في حلب وفي غيرها. عندما داهمت فئة عسكرية مقر قيادة المنطقة الشمالية وقائدها العميد هشام المهداني وهي تطلق النار بغزارة بدون سيطرة، وقع أربعة قتلى من الضباط وهم توفيق عرنوس ونصوح نعال وجميل قباني ورابع... وبعد تحقيقات عدلية، أحيل المتهمون بهذه الجريمة إلى محكمة عسكرية بدمشق، رئسها القاضي النزيه الأستاذ أحمد الراشد وعضوية آخرين ممن اشتهروا بالحياد والإستقامة. وقاموا بواجبهم على خير ما يكون القيام ومع ذلك «كوفيء» رئيسهم بالعزل المدني عندما انقلبت الأوضاع. لأنه قاضٍ مدني حرّ الضمير.

قبل البدء بإحدى الجلسات اتصل بي هاتفياً محامي الدفاع الأستاذ عدنان مجركش، وهو صديقي، وكلمني باسمه وباسم زملائه، وشكا لي تعرض بعض الرعاع له ولرفاقه عند دخولهم إلى المحكمة العسكرية لأداء واجب الدفاع المقدس، وأسمعوهم شائن العبارات. وأعطاني اسمين من أسماء هذه الفئة المارقة وهم ـ خليل.ظ ومحمد ج ـ سألت عنهما رئيس المكتب الخاص العقيد حيدر الفرا ورئيس الدائرة السياسية المقدم سهيل شرقية، فنفيا علمهما بالحادث ومعرفتهما بأصحابه، عندها سألت عنه وعنهم رئيس مخابرات الجيش بالوكالة العقيد عدنان عقيل فقال لي: بأن قائد الجيش ورئيس أركانه على علم بذلك، فقلت له: اسمع يا عدنان، إما أن تقوموا الآن بما يؤدي إلى الإقلاع عن هذه الأساليب والأعمال وسحب هؤلاء الأوغاد، أو سأرسل من يقوم بها بأوامر مني، وسأرميهم في السجن بسبب أعمالهم. إن هذه التصرفات تسيء لنا جميعاً ولا تعلقونا مع المحامين ونقاباتهم.

اتصل بي اللواء زهر الدين وسألني عما نقله إليه ضابط مخابراته، فقلت له نعم هذا صحيح، فما هو موقفكم إن أعلنت نقابة المحامين الإضراب، وطيرت البرقيات، وامتنع المحامون عن الدفاع؟ بسبب هذه التصرفات، ألا يكفينا إضرابات العمال وإضرابات الطلاب وأخيراً إضرابات الأساتذة والمعلمين؟ وأن رجال قوى الأمن هم وحدهم الذين يكتوون بنارها على الدوام.

قاعة المحكمة العسكرية وما يجري فيها هو من مسؤوليات قضاتكم ورجال شرطتكم ويمكنكم أن تتصرفوا بداخلها بما يحلو لكم، أما خارجها والشوارع المؤدية لها فهي تحت مسؤوليتي، وكل اعتداء يحصل فيها على المدنيين من محامين وغيرهم فمن واجبي أن أقف في وجه مرتكبيه، كما لا يجوز أن يجري بتخطيط منا وبمسبق علمنا لكي لا نصبح شركاء به ونحاسب عليه إن لم يكن اليوم فغداً.

وهكذا جرى سحبهم من الطرقات من قبل رؤسائهم ولم يعودوا إلى مثلها، وقد سبق مثل هذه الأعمال بأوامر الشعبة الثانية في محاكمات مماثلة، منها محاكمة سياسية على مدرج الجامعة السورية للدكاترة العجلاني والأتاسي وكبارة والعائدي ورفاقهم، وكان لها رد فعل سيىء جداً في نفوس أصحاب الضمير والعدل.

مع نقابة المحامين:

وحادثة ثانية جرت عند ملاحقة المحامي الأستاذ ياسين عقيل، من قبل الدائرة السياسية في قوى الأمن الداخلي، لاتهامه بأعمال ناصرية مخلة بأمن البلاد، تتطلب سؤاله عنها.

زارني وفد من نقابة المحامين برئاسة النقيب الأستاذ مكرم قوتلي والأستاذ مظهر العنبري وآخرين من أعضاء النقابة، ليتوسطوا من أجل عضو نقابتهم، فقلت لهم: عليه أن يسلم نفسه ليُسأل عما اتهم به، فقالوا: إنه يخشى أن يتعرض إلى ما لا يجوز، فقلت: هذا غير وارد أبداً ما دمت أنا هنا، ومع ذلك فإني أعدكم إن سلم نفسه، أو أتيتم به، بأن يجري التحقيق معه بحضوركم، أو بحضور من تعتمدونه من نقابتكم، فإن ظهر ما يستوجب التوقيف، وبالتالي ما يستوجب الإحالة إلى المحاكمة، فسوف يتم ذلك، وإن لم يظهر فسيُخلى سبيله معززاً مكرماً، كما سيكون هذا أثناء التحقيق أيضاً. وأن الذي سيشرف على التحقيق معه عندي هو رئيس الدائرة السياسية بالذات، المقدم سهيل شرقية، وهذا من خيرة القضاة العسكريين ومعروف باستقامته، وابتسمت وقلت: وله ميول ناصرية كما يقولون.

ومع ذلك فإني أعتمد عليه كقاضٍ شريف في أداء واجبه الوظيفي وأستبعد عنه أن يخون الأمانة التي انتدبته إليها، إن كان ناصرياً. وإذا فعل فسيسقط من عيني.

ودّعتهم وأنا على هذا الوعد وأنهم سيأتون به أو سيطلبون إليه تسليم نفسه، لكنهم لم يفعلوا ولم يفعل هو أيضاً لأنه يعرف حقيقة أمره وبقي متوارياً وملاحقاً.

أول اتصال مع خالد العظم وتشكيل وزارته:

لا شك بأن الأستاذ خالد العظم من رجالات دولة سورية المعدودين في عصره، ولا يوجد سوري واع لم يسمع باسمه وتطلع إليه بشتى المواقف الانتخابية والسياسية والاقتصادية.

كان العظم معتقلاً بين السياسيين الذين اعتقلوا في ٦٢/٣/٢٨، بتخطيط من بعض ضباط الوطن العاقين والمهووسين، دون جريمة ارتكبوها أو خيانة اقترفوها، إلى أن أفرج عنه في العاشر من نيسان ١٩٦٢، كما أفرج عن آخرين من قبله ومن بعده دون محاكمة أو مساءلة.

كنت في داري عندما أتاني السيد سعيد المالكي ليرجو إعطاء السيد خالد العظم وعائلته تصاريح بالسفر إلى لبنان للإستشفاء، وكان هذا الأمر ليس مُيسَّراً للجميع.

اتصلت هاتفياً بالمناوب في مديرية الأمن العام، وأمرته بإرسال ثلاثة تصاريح سفر فارغة، كتبتها بخط يدي وناولتها إلى الزائر، وفي اليوم الثاني صباحاً غادر السيد العظم وعائلته دمشق إلى بيروت ودخل مستشفى الدكتور خالد للمعالجة والإستشفاء.

بعد مدة ليست قصيرة، رن هاتف داري مساءً وكان مخاطبي خالد بك من دمشق، ليشكرني على تلبية الطلب، فأجبته: بأن هذا أقل خدمة يمكن إسداؤها إلى رجل كبير أحمل له وكثيرون غيري كل تقدير واحترام.

كانت الحياة السياسية السورية في هذه الفترة على أشد ما تكون من اضطراب، والمؤامرات الناصرية على قدم وساق، وإضرابات العمال عمت أمهات المدن، والمناشير التي كانت تهاجم الحكم والحكومة تدس تحت الأبواب وتلصق على الجدران في الليالي الظلماء، والمتفجرات تزرع في أماكن التجمعات، وقنبلة حماه وضحاياها من الأبرياء، ومؤتمر شتورا وذيوله حديث المنتديات، ووزارة الدكتور بشير العظمة تنوء تحت هذه الأعباء بشكل واضح لكل متتبع ومطلع.

نشط السياسيون وقادة البلاد للحدّ من هذا التدهور الخطير وكان من أنشطهم خالد العظم وأكرم الحوراني ومعروف الدواليبي ومأمون الكزبري وليون زمريا ورشاد برمدا

وعصام العطار ورفيق بشور وغيرهم كثيرون.

قدم السيد مالكي لزيارتي ثانية واستمزج رأيي بالإجتماع مع خالد العظم بناء على رغبة من هذا الأخير، على أن يكون في مزرعته ـ القواص ـ في غوطة دمشق. فأبلغته موافقتي.

اللقاء الأول:

عند استقبالي كرر شكره وأثنى عليّ بعبارات أخجلت تواضعي، ثم استعرض الأوضاع السياسية في البلاد وما يحاك حولها من مؤامرات والتي تنذر بأوخم العواقب إن لم يتضافر الجميع للحد من شرورها والوقوف في وجهها، وأن تركها على هذا المنوال يهدد البلاد بما هو أدهى وأمر.

كنت من رأيه بكثير من عرضه، دون إبداء رأي أو تعليق أو معارضة لبعضها، وهو يتفرس في ملامحي وردّ الفعل عندي، ليستطلع مقدار تأثير حديثه في نفسي، والذي كان بهزّ الرأس حيناً والسكوت أحياناً، وانتهى هذا اللقاء بوداع كله لطف وتكريم.

ومن ثم أعطيت الأوامر إلى الأجهزة المختصة بتتبع خطواته واتصالاته وموافاتي بها تباعاً، كما أخبرت رئيس الجمهورية الدكتور قدسي عن هذا الاجتماع بالعظم مفصلاً وكذلك رئيس الوزراء.

اجتماع في القصر الجمهوري:

دعيت إلى اجتماع عقد برئاسة رئيس الجمهورية حضره لفيف من الوزراء على رأسهم رئيسهم الدكتور بشير العظمة، كما حضره لفيف من الضباط وفي المقدمة قائد الجيش اللواء زهر الدين.

ابتدأ رئيس الجمهورية الحديث مستعرضاً الأوضاع وحالها المضطربة وأسبابها، ومنها تغييب المجلس النيابي ببلاغ عسكري مما أضعف الوضع الداخلي، وأنه يرى وضع حد لهذا الغياب ليتحمل المجلس مسؤولياته إلى جانب السلطة التنفيذية ورقابته عليها وقيامه بدوره التشريعي.

ثم استلم الدكتور عظمة الكلام بقوله «بأنه تعب وتحمل أكثر من طاقته وأنه يريد العودة إلى عيادته وأنه عازم على الاستقالة، وأن عودة المجلس النيابي لها محاذير شتى ولم يذكر واحداً منها». وكان يحمل أعباءً لا تُطاق لتردي الحكم كثيراً، في الآونة الأخيرة بعد مؤتمر شتورا، وللهجوم عليه من شتى السياسيين وأصبح ضائعاً بينهم، لا يستطيع التوفيق بين يساريته وبين رغبات الآخرين المعتدلين والمنظرين للمستقبل

السياسي، وبين معاداته للناصرية بخوف وتردد، وبين وقوف الآخرين في وجهها بحزم.

ثم أدلى اللواء زهر الدين برأيه وتوّجه بقوله بأن الجيش لا يوافق على إعادة المجلس النيابي لممارسة سلطاته وأنه لا يوافق على استقالة رئيس الوزراء، وجعل من شخصه سلطة فوق السلطات دون وجل، لذا كتبتُ ورقة وناولته إياها، راجياً فيها ترك هذه الأمور إلى المسؤول الأول عنها وهو فخامة الرئيس وإلى السياسيين المدنيين، لأنهم أقدر منا على معالجتها، فما كان منه سوى تقطيب الوجه ثم الانسحاب بحجة وجود أشغال ضرورية تنتظره. يلاحقه استغراب الحضور وانفراط جمعهم.

وقد ذكر اللواء هذه الحادثة بمذكراته في الصفحة ٣٢٣ مع التشويه عندما قال:

«بعد إعلان شروطي على رئيس الجمهورية وعلى رئيس وزرائه، نظر مطيع السمان إليّ - (أي إلى زهر الدين) - ثم ناولني ورقة كتب عليها ما يلي:

«سيدي: أرى أن لا تبحث هذا الموضوع بهذا الشكل وإظهار الجيش بأنه كتلة تمردت، لأن الأمر محلول بفرض وزراء تقدميين بنتقيهم قائد الجيش. وأن خالد العظم لن يقبل بهم حتماً».

ثم يقول:

«نظر رئيس الجمهورية إليّ - (إلى زهر الدين) - منفعلاً بأعلى صوته: أنا لا أرضى بهذه الشروط أبداً... ثم نهضتُ واقفاً - (أي زهر الدين) - وقلت لرئيس الجمهورية، اعذرني يا سيدي فإني مُنْسحِب من الجلسة، وسأنسحب من قيادة الجيش، وأرجو أن تحمل مسؤولية العمل الذي تسعى إليه - (هكذا) -... ثم قدمت استقالتي».

لم نسمع بهذه الاستقالة من غير صفحات مذكراته، وبعد يومين اجتمعت به بناء على طلبه فقال لي: يجب أن نظهر بمظهر متحد لأن المدنيين لا يريدون خيراً لنا. قلت له: بأني لست ضدك ولا ضد أحد وإنني ما زلت عند رأيي بقناعة، بأننا غير قادرين على الحكم، ولا أرى التدخل بأموره، ولا وضع العصي في عجلاته، لندع هذه الأمور لأصحابها لأننا لسنا أكثر وطنية منهم ولا أوصياء عليهم، لنتفرغ إلى أداء واجباتنا ومسؤولياتنا وهذا أقصى مهامنا الوطنية. وذكرته بيوم إبعادي عن سورية إلى براغ بسبب عدم موافقتي على تزوير الانتخابات النيابية والإشتراك به والتدخل بشأنها، وأن رأيي كان بتركها إلى حكومة تعهدت بنزاهتها. أو العمل على تيسير عودة الرئيس القوتلي إلى سدة رئاسة الجمهورية وكذلك المجلس النيابي لإتمام مدة ولايتهما واستئناف قيادة البلاد بأيدي وآراء زعمائها الحقيقيين، وهم أقدر منا في كل ذلك. فماذا كانت النتائج عندما سلكتم

طريقكم واتبعتم هواكم ولم تستمعوا إلى رأيي المتواضع؟

إني أعود وأقول بإخلاص للذي يريد منا الإشتغال بالسياسة أن يتخلى عن بزته العسكرية وعن أسلحة الجيش وسلطاته، ويعمل مع العاملين المدنيين في حقلها، لنرى محصوله... ألا يكفي ما أصاب البلاد من بلاء يوم ٢٨/آذار/١٩٦٢؟

سفر الدواليبي إلى حلب:

إنتشرت أقوالي وموقفي بين كثير من السياسيين والعسكريين، وإني لم أنفها بل كررتها لأني مقتنع بها، فلاقت تأييداً من كثيرين وهجوماً من قلة، وبعد أيام قلائل زارني في مكتبي بسراي الحكومة، الدكتور معروف الدواليبي، وحدثني حديثاً مستفيضاً عن سوء الأوضاع واستفحال الأخطار إن استمرت على هذا المنوال، مظهراً كل استعداد للعمل والتضحية، وأبدى رغبة بالسفر إلى مدينة حلب لمعالجة أوضاعها، لما له من أدبيات ومكانة شخصية بين جماهيرها.

وكانت هذه هي الزيارة الأولى التي يقوم بها إلى مسقط رأسه بعد تشكيل وزارته الدستورية واعتقاله والإفراج عنه مع الإقامة الجبرية في داره بدمشق، لفترة محدودة.

بعد انصرافه إتصلتُ بمحافظ حلب وبمدير شرطتها، وأبلغتهما مجيء الدكتور دواليبي إلى حلب، والرغبة بعدم إزعاجه وجماعته ومناصريه من الأهلين، لأننا بحاجة إلى جهوده وإلى جمع الصف الذي تصدع بسبب الأحداث الأخيرة.

ثم وافتني التقارير بأنه أُستقبل من الأهالي على مشارف حلب استقبالاً حاشداً من جموع غفيرة مرحبة بقدوم رجل كبير من السياسيين الشعبيين، وخرجت مئات السيارات من أجل ذلك ودخلت وأياه المدينة دخول المنتصرين، رداً على الذين قاموا باعتقاله. ولم استغرب ذلك له منهم، وهو الذي كان يفوز بأكثر من ثلاثين ألف صوت في كل انتخابات نيابية حُرة؛ ثم وقف فيهم وبآخرين كانوا ينتظرون، خطيباً داعياً إلى التآخي ونبذ الأحقاد للتغلب على الصعاب في بناء وطن بحاجة إلى جميع أبنائه، وكان لخطابه ولهذه الزيارة الوقع الحسن في نفوس الجميع.

غداء في بيت رشدي الحامد:

قلت انتشر خبر اجتماع القصر وما دار به مما حدا بالأستاذ خالد العظم إلى الاتصال بي ودعوتي إلى اجتماع على غداء في قرية منين في دار السيد رشدي الحامد، ولما اعتذرت برغبتي على عدم تلبية هذه الدعوة، لكوني لم أكن أعرف صاحبها، اضطر إلى

إبلاغي بأنه هو صاحبها وأنها محدودة، في مكان يحبه لطيب هوائه ونقاء مائه وكان الطقس حاراً صيفاً.

حضرتُ هذه الدعوة بترحيب كريم من صاحب الدار ولم يحضرها سوى خالد بك وزوجته ومحمود العظم وزير الصحة السابق وصاحب الدار وزوجته.

انفرد بي خالد بك وحدثني حديثاً مستفيضاً عن المراحل التي وصلت إليها جهوده ومساعي جميع السياسيين، وما استقر عليه الوفاق مع القصر للخلاص من هذه الأوضاع الخطيرة التي تعاني منها البلاد، وأنهم أجمعوا على تسليمه الحكم، وكان هو يرشح له الدكتور عزت طرابلسي لأنه من أقدر وأفهم رجال المال والإقتصاد في سورية، والحالة تستدعي وجود شخصية من هذا الوزن على رأس الحكومة على أن يقف جميع رجال السياسة من خلفه داعمين ومؤيدين له، ليشرف على انتخابات نيابية جديدة لكونه حيادياً وللخلاص من نواب كثر الإعتراض عليهم وقنع الرأي العام بأن تزويراً حصل من أجلهم.

وبقي الحال على هذا المنوال بين رأي ورأي مضاد إلى أن استقر بترجيح الرأي الأول وهو بتكليف العظم بتشكيل الحكومة المقبلة.

في اليوم الثاني من هذه الدعوة، دخلت على اللواء زهر الدين في مكتبه، لغرض فشاهدت دون قصد مني، على تقويم طاولة مكتبه، الكتابة التالية:

- خالد العظم
- مطيع السمان
- محمود العظم
- رشدي الحامد

- الملازم عبد المنعم ياسين

خرجت من مكتب قائد الجيش بعد إنهاء ما قدمت من أجله، ثم استعلمت عمن يكون الملازم عبد المنعم ياسين؟ وإذا به أحد ضباط المباحث الجنائية في جهازي، لذا استدعيته واستقبلته وأنا واقف في منتصف غرفة مكتبي، وصافحته بكل شدة، وبضربة من يدي على يده، وقلت له بأني منذ مدة وأنا أفتش عن ضابط شريف مخلص لرؤسائه أمين في أداء واجباته نحوهم، فلم أعثر على سواك، فأجابني بأنه خادم لي، فقلت له بأني أحب الخادم المخلص، لذا قررت تعيينك رئيساً للدائرة السياسية في الرقة (وكانت تُشغل عادة من رقيب أو رقيب أول) وعليك الالتحاق، بعملك الذي اخترتك له، غداً وإياك التأخير، وإني أنتظر برقية من رئيسك قائد شرطة الرقة بالتحاقك.

وقع هذا التعيين وقع الصاعقة عليه وكان درساً له ولأمثاله الذين يسلكون هذا المسلك مع رؤسائهم، ويكونون مخبرين عليهم. وقد علمت مؤخراً بأنه أحيل على التقاعد برتبة لواء، التي أشك بأنه يستحقها ما دام على هذا السلوك.

نشاط خالد العظم والنواب:

نشط خالد العظم نشاطاً كبيراً في هذه الآونة لتجميع السياسيين باتجاه واحد وعلى رأي واحد لينأى بالوطن عما يتهدده، والغريب بخالد بك، المعروف بأمراضه الصحية منذ سنوات، بأن النشاط يعود إليه، وتدب الحيوية فيه، وينسى كل أمراضه وأوجاعه عندما يتصدى للمدلهمات السياسية ويُدعى لحمل المسؤولية تلبية لنداء الوطن.

كما نشطت الصحافة بتوجيه منه في المطالبة بإعادة الحياة الديمقراطية إلى البلاد بعد أن افتقدتها منذ سنوات.

قلت سافر الدكتور الدواليبي إلى حلب حيث اتصل بنواب الشمال ووضعهم في المسار وعاد، وعادوا إلى دمشق ووضعوا مذكرة بالاتفاق مع معظم زملائهم، يطالبون فيها بعودة الحياة الديمقراطية وتشكيل حكومة دستورية وعودة السلطة التشريعية لممارسة واجباتها.

حمل هذه المذكرة إلى رئيس الجمهورية، نائب رئيس المجلس النيابي الأستاذ رفيق بشور - (لأن رئيس المجلس الدكتور كزبري كان عليه اعتراض) يرافقه أعضاء مكتب المجلس، فلم يأنس الدكتور القدسي بها، ولا بأسلوبها، وكان له عليها ملاحظات، وحقيقة أمره أنه كان بين نارين، إن لم يكن أكثر، نار رجال السياسة ونواب الأمة ومطاليبهم من جهة، ونار جيش لا انضباط فيه ولا تسلسل، كل ضابط منه يعتقد بنفسه القدرة على رسم سياسة الوطن والنهوض به من تردياته، ويعطي دروساً بالوطنية والإخلاص، إلى كل من عداه، والسياسيين بشكل خاص، وقائد جيش ظهر فجأة على مسرح الحياة الوطنية والسياسية وحتى العسكرية دون جذور أو قدرة على النهوض بهذه الأعباء ولجم الضباط، كل ذلك في دولة مفككة الأوصال، والعسكر في معظمها هم الأسباب.

اجتماع المجلس وتشكيل وزارة خالد العظم:

بعد طول جدال ومباحثات استقر الرأي على أن يجتمع المجلس النيابي في دار خالد العظم لجلستين أو ثلاث، يتم تعديل الدستور خلالها، بما يتماشى والحاجة، ويكلف

رئيس الجمهورية شخصاً لرئاسة الوزارة، وينال ثقة المجلس بشخصه قبل تشكيلها وتقديم بيانها، ثم يجري تأليفها باتفاق الرئيسين أي رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة المكلف، وتعطى هذه الحكومة مجتمعة حق حل المجلس وحق التشريع، وأن تدعو إلى انتخابات برلمانية جديدة خلال سنة واحدة من هذا الحل الذي كان محظوراً دستورياً قبل انقضاء سنة ونصف السنة على انتخابه وتشكيله.

في اليوم المقرر لتجمع النواب في بيت خالد العظم، اتصل بي رئيس الجمهورية، وكان يخشى أن يقتحم النواب دار البرلمان، والعصيان به والمناداة بطلباتهم، وقد خطط لهذا الأمر بعضهم، وأمرني بالوقوف في وجه ذلك بكل شدة.

استنفرت عناصري بدمشق، وأمرتُ قائد شرطتها بإقفال أبواب المجلس والإتيان بمفاتيحها إلى مكتبي والإحاطة به ومنع وصول النواب إليه، وكذلك منع وقوف السيارات على جانبي الطريق من بوابة الصالحية حتى منطقة الشهداء، وبعدم توقف حافلات الترام - (خط مرجه مهاجرين وخط مرجه شيخ محيي الدين) - في الغدو والرواح، ابتداء من موقف جسر فيكتوريا حتى موقف عرنوس. وبمنع تجمع الناس وخاصة النواب بالأماكن المحيطة بالمجلس، بناية كسم وقباني، وزارة المواصلات، شارع العابد، نادي الضباط، رئاسة الأركان العامة (القديمة).

اتصل بي خالد العظم وقال لي بأن رجال الشعبة الثانية والشرطة العسكرية يمنعون النواب من الوصول إلى داره - في أبي رمانة - وحضّهم على عدم الحضور، وكنا متفقين على عدم منعهم، اتصلتُ برئيس الشعبة الثانية للسؤال عن الجهة التي أمرت بهذا الإجراء فقال لي: بناء على أمر قائد الجيش، فقلت له بأن الاجتماع في بيت العظم كان بتنسيب وموافقة رئيس الجمهورية، لماذا هذه الإزدواجية؟

اتصلت برئيس الجمهورية وأخبرته بالذي تم وحصل، فانفعل وقال: الله يخلصني من هذا الجيش وأغلق الهاتف.

ثم علمت بأنه أعطى أوامره مهدداً بسبب هذه التصرفات، التي تلاشت فوراً وتم الإجتماع بمن حضر في بيت العظم، وأنه عنّفَ اللواء زهر الدين عليها وقال له: سأعلن ذلك على الرأي العام بمختلف السبل وليكن ما يكون، وسأحملك نتائج أعمالك التي لا تدرك خطورتها، كفاكم تهديماً، وأغلق الهاتف في وجهه أيضاً.

كان رئيس الجمهورية يسعى للتخلص من هذا المجلس النيابي، لكثرة عيوبه، بطريقة دستورية، وكذلك من حكومة غير شرعية وتشكيل وزارة دستورية تتحمل الأعباء. وكان منصب رئاسة الجمهورية في تلك الأيام لا يُحسد عليه شاغلُه، وعبئاً عليه ليس كمثله شيء.

تمت الاجتماعات في بيت العظم وجرى تعديل الدستور وحُل المجلس النيابي، وكنا ننتظر إعلان قبول استقالة وزارة الدكتور العظمة، وتشكيل وزارة الأستاذ العظم لتحل محلها، بين ساعة وساعة، وهكذا مضت أيام سبعة كانت من أثقل الأيام والوضع يراوح في مكانه، قطعه هاتف من رئيس الجمهورية يأمرني بالحضور إليه.

مقابلتي للعظم بتكليف من الرئيس القدسي:

شخصت بين يدي الرئيس وسألني عن الأحوال الأمنية، فأعطيته صورة حقيقية وإن كانت غير مطمئنة، مما دعاه إلى تكليفي بنقل هذه الصورة إلى الرئيس المكلف.

اتصلت هاتفياً من مكتب رئيس الجمهورية بالأستاذ العظم واستأذنته الحضور إليه بتكليف من فخامة الرئيس، فرحب بي.

استقبلني بكل لطف وأنس وسألني عن الحال فقلت له غير طيبة لأنها في الواقع بدون حكومة، وجميع أمور الدولة مشلولة تقريباً، والبعض يتنبأ بفشلكم بتشكيل وزارة جديدة، بعد أن كان ينتظرها منكم خلال ساعات، من تكليفكم بها من رئيس الجمهورية، والثقة التي نلتموها مسبقاً من المجلس بشخصكم من أجل تشكيلها.

بدأ يُنحي باللائمة على الرئيس لأنه يخلق الصعاب أمامه، ويشترط شروطاً لا يمكن القبول بها، ويريد أن يكون أكثر الوزراء من خارج المجلس أو من جماعته، بقصد إضعاف سلطة رئيس الوزراء فيها والتصرف بشؤونها حسب هواه متى يشاء.

أجبته هذا وضع لا يعرفه أحد سواك، هل قدمت أسماء الوزراء الذين ترغب بالتعاون معهم وامتنع هو عن إصدار المراسيم؟ فقال لا: قلت له: أليس من الممكن أن يكون هذا وهماً؟

نهض العظم من مكانه واتجه إلى علاّقة ملابس كانت في إحدى زوايا الغرفة، وأخرج من جيب سترته مفكرة، ثم عاد إلى مقعده، ونزع النظارة عن عينيه، وأغمض إحداهما وأبقى على الثانية مفتوحة، وأخذ يقلب بين صفحاتها (كأنه جالس أمامي وأنا أصف هذا المشهد) إلى أن أخرج منها ورقة صغيرة مطوية، وقال ما رأيك بهذه الأسماء؟

لقد فاجأتني هذا الطلب الذي لم أكن أنتظره ولم أكلف به، لذلك أجبته معتذراً، فأصرّ إصراراً جعلني أستجيب، باطلاعي على الأسماء، وقلت له طيب وارجو أن يكون فيهم كل خير، وعلى كل فالأمر يعود لكم وللرئيس، فقال: «أريد رأيك بصراحة حول كل واحد منهم وأنت لست غريباً عنا» فانصعت لطلبه بعد إلحاح بقولي:

١- يوجد بين هذه الأسماء سبعة من الأخوة المسيحيين من أصل عشرين وهذا عدد

كبير نسبياً على ما أعتقد. والناس سيأخذون ذلك عليك، مع أنهم من الكرام والكفايات الهامة.

٢ـ إن فيها الدكتور معروف الدواليبي والسيد رشاد جبري، الأول وقع عليه انقلاب ٢٨/آذار/لأسباب أنت تعرفها وهذا ما يثير الخواطر، والثاني يتناول اللواء زهر الدين في نادي الشرق وبعض المجتمعات بعبارات غير لائقة، مما لا يناسب المقامات ويفقد الهيبة في مجلس الوزراء، وقد وصل بعضها عن لسانه إلى مسامع زهر الدين وعاتبت رشاد جبري على ذلك بحدودي.

بدأ العظم بشرح وجهة نظره قائلاً:

نحن لا نأخذ طائفة الوزير بعين الاعتبار أبداً، إن رفيق بشور نائب في المجلس النيابي وارتاح إليه مع كثيرين، حنين صحناوي صديقي ودعامة اقتصادية ونحن بحاجة إلى هذه النوعية لما عليه البلاد، ليون زمريا نائب حلب ومن الحزب الوطني، قلت للعظم هذا صحيح ولكن خلافه مع رئيس الجمهورية معلن، بسبب اعتقاده بأن النواب أجمعوا عليه في تشكيل أول وزارة دستورية في الانفصال، ناور الدكتور قدسي عليه وكلف بها الدكتور دواليبي لأنهما من حزب واحد (حزب الشعب) قال العظم:

«وبهذا أضمن صوته إلى جانبي، أجبت: بأني لست من هذا الرأي وأني على يقين بأن الرئيس لن يوافق عليه.

ثم تابع كلامه بقوله: الدكتور جورج شلهوب صديقي وصوته على الدوام معي، وروبير الياس يتمتع بكفاءة عالية باختصاصه كمهندس، وجورج خوري ممتاز ووعدته بالعودة إلى الوزارة (كان وزيراً في وزارة الدكتور عظمة) وخليل كلاس نائب ومرشح أكرم الحوراني فضلاً عن امكاناته».

ثم نهضت مستأذناً بالإنصراف، وإذ به يقول لي: بأنه على موعد في الخامسة مساء مع الأستاذين الحوراني والعطار للتداول معهما من أجل تشكيل هذه الوزارة، عندها قلت له: يا دولة الرئيس كفاك سبر غور هؤلاء وغيرهم، ليست هذه هي المرة الأولى التي تشكل فيها وزارة وإنك تعرف آراء الجميع وطروحاتهم، فكلما زدت سبراً زدت غوصاً، وأوضاع البلد على بركان لا تتحمل التأخير. قلت قولي هذا وأنا متجه نحو سيارتي وهو واقف أمام باب قصره لوداعي.

فكر قليلاً ثم قال: «توكلنا على الله، بلغ رئيس الجمهورية بأني سأكون عنده في السادسة مساءً لتقديم أسماء الوزراء»، مما دعاني إلى القول ثانية: لي رجاء عندك يا دولة

الرئيس، أن تتصل هاتفياً ببعض مراسلي الصحف ووكالات الأنباء وتطلب إليهم انتظارك أمام مدخل القصر الجمهوري لتخبرهم عند دخولك إليه بما أنت قدمت من أجله، فإن تم الاتفاق بينك وبين الرئيس على أسماء الوزراء وإصدار المراسيم أخبرتهم بذلك عند خروجك، وإن لم تتفقا أبلغتهم بأنك قدَّمتَ أسماء الوزراء الذين ترغب بالتعاون معهم وأن الأمر متروك للرئيس بإصدار المراسيم. وبذلك تكون قد حملّته مسؤولية التأخير ومضاعفاته ودمغته بالذي اتهمك هو والناس به.

نظر إليّ الأستاذ خالد العظم نظرة إعجاب وهو يهزّ برأسه وكأنه يتكلم مع نفسه.

ودعت العظم وأنا مرتاح البال والضمير، فرحاً بما حققت، وأنا على يقين بأنه لم يأنس مني استبعاد شخص معين من وزارته وخاصة الذين ذكرهم في مذكراته، وكانت نصيحة بسيطة مني، أدليت بها، لأنه أحرجني واستنصحني.

يقول العظم في الصفحة رقم ٣٠٣ من مذكراته الجزء الثالث.

«فكرت في الانسحاب وإعادة الأمانة إلى مجلس النواب (كان لم يصدر مرسوم بحله) عندما جاءني العميد مطيع السمان وأبلغني بأن اللعب بدأ بالقيادة وبأن الضرورة تقضي بالإسراع في تأليف الحكومة، ولما أطلعته على أسباب خلافي مع الرئيس قال ضع قائمتك وسلمها للرئيس، فإن قبل كان به، وإلا اعتذرت، ولكنه لم يخف عني أن الجيش يرفض التعاون مع وزارة تضم من تسميهم بالرجعيين، كالدواليبي والكزبري وجبري».

أراد الأستاذ خالد العظم من هذه الرواية أن يحملني عتب النواب الثلاثة الذين استبعدهم عن وزارته وهم الدواليبي والكزبري وجبري، وأن يحمّل رئيس الجمهورية عتب باقي النواب الذين استبعدوا عنها أيضاً لأنه كان يريد أكثريتها منهم ورئيس الجمهورية كان يريدها من غيرهم.

لم يكن في عداد الأسماء التي أطلعني عليها العظم، أسماء السادة نهاد إبراهيم باشا - (نائب في المجلس وابن شقيقة رئيس الجمهورية) - والأستاذ مظهر العظمة وأمين نفوري ومأمون الكزبري وقد عين الثلاثة الأوائل في وزارته أما الرابع فكان غير وارد إطلاقاً لأسباب لا محل لذكرها رغم أنه حمل مسؤولية كبرى في ٢٨/أيلول/١٩٦١.

واستبعد عند تشكيلها السادة حنين صحناوي وليون زمريا والدكتور جورج شلهوب.

أعود لمتابعة سرد مراحل تشكيل وزارة العظم بقولي: بأني غادرتُ دارته بدمر بعد الثالثة عصراً قاصداً مسكن رئيس الجمهورية، حيث أبلغتُ بأنه نائم، تركت له خبراً بضرورة الاتصال بي عند استيقاظه، أو ضرورة إيقاظه في الخامسة والاتصال بي هاتفياً في

هذا الموعد لأمر هام جداً.

ثم ذهبت إلى بيت قائد الجيش فوجدته يشرب قهوة بعد الطعام مع أحد أصدقائه وابن شقيقته معزى زهر الدين، فأخبرته بصورة خاصة عن المهمة التي كلفني بها رئيس الجمهورية، لأني كنت على علاقة طيبة معه ولم أكن أخفي عنه أمراً كنت لا أرى ضرراً من اطلاعه عليه. وكان يقول هو «لولا مطيع السمان لكنت أعشى وأصم»، مما أثار عليّ حفيظة كثيرين وخاصة ضباط مخابراته.

عدت إلى داري وأنا تعب، وحوالى الخامسة إلا ربعاً، اتصل بي رئيس الجمهورية، فأبلغته نتيجة المهمة التي كلفني بها وأن خالد بك سيكون عنده في القصر الجمهوري في السادسة مساءً لتقديم لائحة بأسماء الوزراء الذين سيتعاون معهم.

فرح الدكتور قدسي لهذه النتيجة فرحاً واضحاً، وردد أكثر من مرة قوله: «الله يجزيك كل خير، لقد خلصتنا من أزمة مستعصية» عندها شعرت بأن الأستاذ خالد العظم ظلم رئيس الجمهورية، أطال الله عمره، باعتقاد بأنه كان يعيق تشكيل الحكومة لغرض في نفسه.

حضور العظم إلى القصر وتقديم الأسماء:

حضر الأستاذ العظم إلى القصر في الموعد المتفق عليه، وبعد مدة خرج منه هاشاً باشاً وأخبر المراسلين نبأ تشكيل الوزارة وأن المراسيم ستذاع في أول نشرة للأخبار، وأنها وزارة استنفار نظراً للأحوال الإستثنائية وأن تعيين الوزراء وتوزيع الحقائب عليهم تم بالإتفاق بينه وبين فخامة الرئيس فقط دون أحد غيرهما ودون الاتفاق مع رؤساء أحزاب الحزبين منهم.

ولم تمض دقائق على تصريح العظم حتى أتاني هاتف من أحد المراسلين يعلمني النبأ السار فشكرته.

أذيعت مراسيم استقالة وزارة الدكتور العظمة وتشكيل وزارة الأستاذ العظم مساء ١٧/ أيلول/١٩٦٢.

نام الجميع في تلك الليلة متفائلين مستبشرين لما لخالد العظم من رصيد كبير عند المواطنين، وفي الصباح هتف لي رئيس الوزراء الأستاذ العظم وأعلمني بأن الأستاذ الحوراني مستاء من تشكيل هذه الوزارة وأنه رفض إشراك وزيريه، القدور والكلاس، فيها وكذلك الحال بالنسبة لمنصور الأطرش الذي رفض الإشتراك بها أيضاً.

اتصلت بالأستاذ الحوراني ورجوته استقبالي، وعند لقائه استقبلني استقبالاً حاراً وطيباً،

عرضت عليه سبب زيارتي فأبدى استياءه من الأسماء والتوزيع وخاصة إسناد وزارة الإعلام إلى محازبه الأستاذ قدور، كما أظهر امتعاضه من توزير الدكتور نهاد إبراهيم باشا لأنه لا يمثل وجهاً تقدمياً، حسب تعبيره، وليس له من ميزة سوى أنه ابن شقيقة رئيس الجمهورية، وكان الأفضل منه لوجه حلب أحد شخصين عبد الفتاح الزلط أو الصقال، فقلت له بأني لم آت من أجل المفاضلة بين الأشخاص، وإنما لرجائك المساعدة بعدم وضع الصعاب أمام هذه الوزارة منذ الساعات الأولى من تشكيلها وولادتها، وأن هذه المواقف تسعد أعداء البلاد وأعداءك الذين يستهدفون العهد كله، وأنت ركن أساسي من أركانه وأنت أعلم مني بالحال الحاضرة وبتقدير المواقف والنتائج إن أبقيت على سحب وزيريك منها، وهي ليست بالأخيرة (أصبحت الأخيرة) وأن العمل للإصلاح من داخل الحكم أيسر وأقوى من خارجه، والكل يأمل منك الإنقاذ من هذه الورطة، فهز رأسه وهو يقول خير، خير، طيب طيب، بلغ خالد بك بأني سأتكلم مع إخواني، وهو يشعر بأني قدمت إليه بتكليف منه ويعرف علاقتي به منذ اجتماعنا بوجود الكلاس في دار العظم، كما كان يريد حلاً عاجلاً لذيول قنبلة حماه إنقاذاً لجماعته، ثم نهضتُ وانصرفتُ بعد قولي له بأني أرجو منك حلاً إيجابياً، فقال: «إن شاء الله سيحصل خير». وخرجت من عنده وأنا واثق بأنه لن يخيب رجائي.

ثم اتصلت بدار الأستاذ منصور الأطرش فقيل لي بأنه عند قائد الجيش، ذهبت تواً إلى مكتب اللواء زهر الدين فوجدته عنده وقائد الجيش يحاول إقناعه في الإشتراك بالوزارة فلم يوفق، لذا أدليت بدلوي فلم أصل معه إلى نتيجة أفضل، ثم قال لنا ثقوا بأني قنعت منكما إلا أن أعمالي الحزبية تحول دون تحمل واجباتي في الوزارة، كما أني لا أستطيع مخالفة مرجعي الحزبي الذي قرر عدم الإشتراك بهذه الوزارة.

عاد الأستاذان الكلاس والقدور عن قرارهما الأول، واشتركا بحضور جلسات الوزارة، أما الأستاذ الأطرش فقد بقي خارجها وهكذا بقيت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بدون وزير أصيل وأسندت فيما بعد وكالة إلى الأستاذ قدور ترضية له وللأستاذ الحوراني.

شاع خبر إعتذار الأطرش عن وزارة العمل كما صدر مرسوم بقبول استقالته مما دفع الأستاذ عبد الوهاب الأزرق وكذلك الأستاذ نصوح بابيل والسيد نوري الحكيم، لزيارتي كل واحد منهم على انفراد، طالباً إليّ التوسط له مع رئيس الوزراء لتعيينه في الوزارة الشاغرة باستقالة الأطرش منها، فكنت أعتذر لعدم قبول الأستاذ خالد العظم التدخل مني في مثل هذه الأمور، وفي الحقيقة فإني نقلت إليه رغباتهم التي لم تلاق تأييداً ولا قبولاً

في نفسه على الإطلاق. وكنت أريد لها أحمد عبد الكريم فلم يستجب خالد العظم لهذه الإرادة لأسباب عميقة في نفسه.

وهكذا تشكلت وزارة الأستاذ خالد العظم الأخيرة بعد مقابلتي له بتكليف من رئيس الجمهورية، وظهر اعتقاده بأن الرئيس كان يضع العراقيل أمامها بأنه وهم بدون سند وكان تأليفها على النحو التالي:

الأستاذ خالد العظم (نائب) رئيساً للوزارة، ومن النواب، الأستاذ رشاد برمدا وزيراً للتربية والتعليم، الدكتور اسعد الكوراني وزيراً للعدلية، الأستاذ رفيق بشور وزيراً للثقافة، الدكتور فرحان الجندلي وزيراً للبلديات، الأستاذ عمر عودة الخطيب وزيراً للتموين، الدكتور نهاد إبراهيم باشا وزيراً للتخطيط، الأستاذ مظهر العظمة وزيراً للزراعة، العميد المتقاعد أمين نفوري وزيراً للإصلاح الزراعي الأستاذ خليل كلاس وزيراً للمالية، الدكتور نبيل الطويل وزيراً للصحة.

ومن الوزراء غير النواب: الدكتور بشير العظمة نائباً لرئيس مجلس الوزراء، الدكتور عزت طرابلس وزيراً للإقتصاد الوطني، المهندس صبحي كحالة وزيراً للمواصلات، اللواء المتقاعد عزيز عبد الكريم وزيراً للداخلية، الدكتور أسعد محاسن وزيراً للخارجية، الأستاذ عبد الحليم قدور وزيراً للإعلام، الأستاذ منصور الأطرش وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل، المهندس روبير الياس وزيراً للأشغال العامة، الأستاذ جورج خوري وزيراً للصناعة، اللواء عبد الكريم زهر الدين مكلفاً بتسيير أمور وزارة الدفاع.

وبعد سبعة أيام من هذا التشكيل صدر المرسوم رقم ٢٧٣٢ في ٦٢/٩/٢٤ بحل المجلس النيابي وبعد تسعة أيام منه صدر المرسوم رقم ٢٧٣٥ تاريخ ٦٢/٩/٢٦ بإسناد وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وكالة إلى الأستاذ عبد الحليم قدور بالإضافة إلى وزارة الإعلام.

وكان باكورة عمل رئيس الوزارة العظم أن شكل لجنة ثلاثية من ثلاث وزارات هي العدلية والداخلية والدفاع للتحقيق بقضية قنبلة حماه.

وقد استدعاني يومها وأطلعني على فكرته التي استصوبتها ورجوته أن نطلع خليل كلاس وزير المالية على أسماء الممثلين قبل تعيينهم وتكليفهم، لكي لا يعترض مع أكرم الحوراني عليهم بعد أداء عملهم كعادتهما إن لم تأتِ النتيجة حسب رغبتيهما.

أخذت لائحة بالأسماء إلى وزارة المالية وأطلعت الكلاس عليها وكان عنده مصادفة أكرم الحوراني، اعترض على ممثل وزارة العدل رئيس اللجنة، ومن مكتبه اتصلت هاتفياً

بوزير العدلية الأستاذ أسعد الكوراني راجياً تبديله، استجاب الوزير لطلبي وأعطاني ثلاثة أسماء اختار خليل الكلاس أحدهم بعد عرضهم عليه وكان التشكيل على النحو التالي:

الأستاذ هشام الخجة مفتش في وزارة العدلية رئيساً.

العقيد عز الدين الحفار قاضي عسكري من وزارة الدفاع عضواً.

الملازم أول محمد القاروسي محقق قضائي من وزارة الداخلية عضواً.

بعد صدور قرار التعيين والتكليف، هتف لي الأستاذ هشام الخجة وطلب موعداً لزيارتي فاعتذرت منه مع قولي له، بأن زيارتك تسعدني وقت تشاء، بعد انهاء عملكم الذي كلفتم به واني أعتذر عن عدم الاستجابة لها قبل ذلك. وأجبته بأني سأعطي الأوامر بإيصال اضبارة التحقيقات مع الأدلة الثبوتية إليكم، ثم طلب إليّ وضع سيارة تحت تصرف اللجنة فاعتذرت بقولي استأجروا سيارة عمومية إلى حماه وأخرى لتكون تحت تصرفكم طيلة قيامكم بهذه المهمة وسنصرف أجرة هذه السيارات وفق الأصول.

وضعت اللجنة تقريرها ورفعته إلى المرجع المختص مؤيدة جميع التحقيقات السابقة دون أي نقض أو اعتراض أو جديد.

كان على رأس أوليات وزارة خالد العظم تعليق مفعول قانون الطوارىء الذي مضى على سريان مفعوله سنوات، وكان يسير من أجل تحقيق هذه الغاية بتؤدة لمعارضة الجيش في هذا الإلغاء وسآتي على ذكر إلغائه ومحاولة إعادته فيما بعد.

وعند بحث هذا الموضوع تصارعت الآراء في مجلس الوزراء بين مؤيد ومعارض فالاشتراكيان القدور والكلاس كانا بين المؤيدين وبسرعة، لإخلاء سبيل موقوفيهم بموجبه، لذا اقترح اللواء عزيز وزير الداخلية حلاً وسطاً وتوفيقاً بأن يكون هذا التعليق اعتباراً من ٦٣/١/١ أي بعد عشرة أيام من جلسة التصويت على إنهاء حالة الطوارىء فوافق الجميع.

وخلال هذه المدة الباقية أكثر الوزير كلاس زياراته لي في مكتبي، وكنت آتي إليه ليلياً لانجاز أعمالي التي لم يكن لدي متسع من الوقت لانجازها خلال ساعات الدوام الرسمي لكثرة المراجعات، وكان يأتيني بمجرد وصولي إلى مكتبي وإشعال نور الكهرباء فيه، وقد لاحظت عليه ذلك فقلت له مرة: «كيف تعلم بوصولي»؟ فتبسم قائلاً: «نحن نجلس في مكتب أحد معارفنا «الصبان» الموجود في بناية الخجة القريبة والمطلة على السراي، ومنه نشاهد نور مكتبك.

وكان أتى مراراً إلى مكتبي وطلب إليّ عدم تسليم الموقوفين إلى القضاء قبل تعليق

قانون الطوارىء ويرجو إخلاء سبيلهم لأربع وعشرين ساعة قبل هذا التعليق، وأنهم لن ينسوا لي هذه الاستجابة، فكنت أقول له ومن يضمن عدم فرارهم؟

كنت مصراً على تسليمهم إلى القضاء، قبل إنهاء حالة الطوارىء، وهكذا كان، وانتهى ذاك العهد، وانقضت شهور وشهور وهم بيد القضاء العادل ولم يخل سبيلهم ولا أعرف مصيرهم، لأني غير معني بهم بعد إحالتهم للقضاء وبعد تركي الوظيفة.

اضرابات المعلمين والطلاب

أولاً ـ اضرابات المعلمين:

بعد الانتهاء من اضرابات العمال ونقاباتهم في وزارة الدكتور بشير العظمة وتفشيل مخططاتهم، تنطحت نقابة المعلمين للإدلاء بدلوها من أجل الإخلال بالأمن، وذلك في الأيام الأولى من تشكيل وزارة الاستاذ خالد العظم، عندما تقدمت بطلبات بعضها محق عادل، وبعضها فيه شطط، وهددت بإعلان الإضراب العام والتوقف عن التدريس في كل سورية إن لم تستجب الحكومة لجميع مطاليبها. وقبل أن تتمكن الحكومة من دراسة هذه المطالب واتخاذ قرار بشأنها، أعلنت نقابة المعلمين الإضرابات العامة، وكانت مسيّسة كإضرابات العمال سواء بسواء.

لتعيين نقيب المعلمين الأصيل، الأستاذ عمر عودة الخطيب، وهو من الإخوان المسلمين فرع عصام العطار، وزيراً للتموين في وزارة العظم، أسندت رئاسة نقابة المعلمين وكالة إلى الأستاذ نعيم الحمصي، وهذا معروف بناصريته المتطرفة ومن أنسبائي.

ألف رئيس مجلس الوزراء لجنة لدراسة المطالب، من السيدين خليل كلاس وزير المالية وعمر عودة الخطيب وزير التموين، لتقديم توصية إلى الحكومة، فأقرت بعض المطالب، منها توحيد التعويض العائلي للجميع ورفعه إلى الحد الأعلى دون تفريق بين جميع موظفي التعليم، وزيادة رواتبهم بنسب مجزية. ورفضت باقي الطلبات التي فيها شطط وتلبيتها غير متيسرة.

وافق مجلس الوزراء على هذه الدراسة وأقرها، كما قرر شمول جميع موظفي الدولة بهذه الزيادات المادية تحقيقاً للعدالة الوظيفية.

لم تعجب هذه الزيادة نقابة المعلمين المسيّسة لأنها ليست هي الهدف والغاية، لذا استمرت بالإضرابات بحجة باقي الطلبات وهي:

١ـ المطالبة بإعطاء المعلمين تعويض اختصاص كالمهندسين تماماً، لجميع المختصين بمادة الرياضيات والفيزياء والجغرافيا والتاريخ واللغات العربية والفرنسية والانكليزية والكيمياء وغيرها. الأمر الذي يجعل الجميع تقريباً مستحقين لهذا التعويض

وقدره خمسون بالمائة من الراتب، وهو ما ينوء تحت أعبائه صندوق الخزينة ويفتح أبواباً أمام باقي الموظفين يستحيل إغلاقها.

دون ملاحظة بأن عدد المهندسين في الجمهورية العربية السورية وقتئذ كان محدوداً جداً، وأن ميدانهم في الأعمال الحرة كان واسعاً ومجزياً، وهذا ما حرم وظائف الدولة من معظمهم، وهي بأمس الحاجة إلى خدماتهم في كثير من أعمالها، فكان لا بد من إغرائهم بهذا التعويض لاستجلابهم، أما الأساتذة الأكارم فأمورهم مختلفة وعددهم يتجاوز آلاف المرات عدد المهندسين عام ١٩٦٢.

٢ـ المطالبة بإنقاص عدد ساعات التدريس الأسبوعية لكثير من الإختصاصات أو إعطاء تعويض عنها، دون اعتبار العطلة الصيفية الطويلة التي يتمتع بها هؤلاء من غير سائر موظفي الدولة.

أصرت النقابة على موقفها وتعذر على الحكومة الإستجابة لباقي المطالب، كما استمر الأساتذة على تعليق الدروس في جميع أراضي الجمهورية.

حاول رئيس الوزراء ثنيهم عن هذا المسلك الوعر فلم يصغوا إليه ولم يركنوا إلى نصائحه، وكانوا يريدون أن تلجأ الحكومة إلى اعتقال بعضهم، بموجب قانون الطوارىء المعلن في البلاد منذ سنوات، لتتفاقم الأمور وتتعزز الزعامات وتظهر التضحيات، وأنتخبوا نقابة بديلة لنقابتهم استعداداً للطوارىء، فلم تمكنهم الحكومة من رغباتهم ما دام الإضراب بقي في حده المقبول.

استدعى رئيس الوزراء أصحاب الصحف وكشف أمامهم عن الغاية الحقيقية من الإضراب، التي ظهرت للعيان بوضوح بعد تلبية المطالب المحقة، وعدم القدرة على الإستجابة لغيرها، لأن الميزانية ميزانية الجميع وليست لنقابة المعلمين بمفردها.

خرجت الصحف بمقالات وبأخبار قلّبتْ الرأي العام ضدهم. وفتحت الحكومة باب التوظيف للتدريس. وحصرت مسؤولية معالجة شؤونهم بوزير التربية والتعليم الأستاذ رشاد برمدا، بحكم اختصاص وزارته، وحظرت على الآخرين من الوزراء استقبالهم أو الإستماع إلى مطالبهم في أوقات الدوام حرصاً على أوقاتهم.

ابتدأ وزير التربية باستقبال وفودهم والإستماع إليهم فلم يصل معهم إلى نتيجة. ثم تصدع صفهم وأصبح الهجوم المعنوي عليهم، وخاصة من الآباء وربات البيوت، بدون هوادة، لأن أولادهم أصبحوا في الشوارع والطرقات بدون مبررات، بدلاً من قاعات الدرس والمحاضرات.

وهكذا فشل هذا الإضراب وساهم بهذا الفشل كثير من الأساتذة، الذين انصاعوا فيما بعد إلى العقل السليم واستأنفوا القيام بواجباتهم ورفضوا أن يكونوا مطية للناصرية والناصريين ولأصحاب الأغراض الخاصة المسيئة من هذه الإضرابات.

وكان قد وصل إلى علمي إقدام الأستاذ عاصم البيطار على إلقاء كلمة عنيفة في دار نقابة المعلمين في حي الحلبوني، هاجم فيها الحكومة وسياستها وخاصة رئيس وزرائها هجوماً غير لائق، فاستقدمته واستقبلته، وهو صديقي، استقبالاً يليق بصداقتنا وبرجل محترم من وزنه واستوضحته الحقيقة التي أنبأني بها بصدقه المعروف عنه على الدوام، ثم طلب إليّ التوسط مع رئيس الوزراء في استقبال وفد من المعلمين ونقابتهم لإنهاء الإضراب مع الحفاظ على ماء الوجه.

استقبل رئيس الوزراء وفدهم وأسمعهم حلو الكلام بأنه يتمنى كل سعادة وخير للجميع وخاصة الأساتذة الكرام الذين يفنون زهرة شبابهم في تربية الأجيال الصالحة المتعلمة للوطن وقال لهم، (وكنت حاضراً) فمن حقكم علينا أن نقدم كل ممكن لأن الأستاذ الكريم بالمعنى الصحيح ينشيء جيلاً كريماً نحن بأمس الحاجة إليه وحريصون عليه، والذي يحد من بعض طموحاتنا هو امكانات الدولة المحدودة، ووضعية المكلف في الوقت الحاضر التي لا تسمح أوضاعه بزيادة الضرائب لتلبية كل طلباتكم التي سيعقبها مطالب من غيركم من العاملين في حقل الوظيفة، والحكومة هي للجميع دون استعداد لمحاباة أو تمييز.

وهكذا أعلنت نقابة المعلمين إنتهاء الإضراب واستأنف الأساتذة القيام بأعباء مسؤولياتهم الوطنية والوظيفية، دون أن يقع حادث واحد.

ثانياً ـ اضرابات الطلاب:

لم تكد إضرابات المعلمين تنتهي حتى فاجأتنا إضرابات الطلاب في بعض المحافظات، ابتداءً من مدينة السلمية في محافظة حماه، بسبب عدم توزيع الكتب المدرسية المجانية على طلابها بتخطيط أو بتقصير من القيمين عليها في وزارة التعليم، فقام الإضراب فيها وهجم الطلاب على دور الحكومة مما استدعى تدخل رجال الأمن، الذي نجم عنه بعض الإصابات في صفوف الجماعتين ثم تبعتها أخرى في السويداء ودرعا خاصة.

طلب وزير التربية تسريح عدد من الأساتذة المسؤولين والمحرضين على الإخلال بالأمن، فاستجابت الحكومة لطلبه وصدرت الأوامر بذلك ثم عمد هو بالذات لطلب

إغفالها بحجة الأخطاء فيها، والعودة عن الخطأ فضيلة، الأمر الذي أظهر الحكومة بوضع لا تحسد عليه وتفاقم الخلاف من أجل هذا السبب، بين الوزراء الإشتراكيين وبين الوزراء من الإخوان المسلمين.

مهاجمة رئيس الوزراء في درعا:

عند زيارتنا لمحافظة درعا وأثناء خطاب كان يلقيه رئيس الوزراء في جمع من الأهالي من على شرفة مقر محافظتها، قام بعض الطلاب من الناصريين والحزبيين برمي ما وصل إلى أياديهم من الحجارة وغيرها، على رئيس الوزراء وصحبه، وعلى المستمعين من الأهلين أجابهم خالد العظم عليها «يا أولادي إن كانت هذه الضربات باتجاهها الصحيح فإني أؤيدكم عليها ولو كنت بينكم لشاركتكم بها، وحيث إنكم مُغَرَّرون وغير مدركين لحقيقة الأمور فإني على يقين سوف يأتي يوم لن تستطيعوا تكرارها والوطن بحاجة لها فلن تجدوا أمامكم سوى التحدث عنها بالسر لخواصكم مع الندم عليها وطلب الغفران من أجلها، «ربي اغفر لقومي فإنهم لا يفقهون».

كان خلف رئيس الحكومة الوزراء وغيرهم وبينهم محافظ درعا السيد عبد الغني جمال وقائد شرطة المحافظة العقيد عبد المنعم عبسي، وهما المسؤولان عن الأمن فيها. أمام قائد قوى الأمن، الأمين العام لشؤون الشرطة والأمن في وزارة الداخلية. لذا قلت لهما ماذا تفعلان هنا؟ انزلا وقوما بواجبكما. فنزلا وتحمس رجال الأمن في أداء واجباتهم وبتوجيه منهما تم إلقاء القبض على قسم كبير من الفاعلين.

لدى مغادرتنا المحافظة ووداعنا عند آخر حدودها وفي قرية الصنمين، تداولتُ الرأي مع وزير الداخلية وبعد اتفاق، قلت للمحافظ وقائد شرطتها وعلى مسمع من رئيس الوزراء، أخلو اليوم سبيل الموقوفين بعد تسجيل أسمائهم وعناوين مساكنهم واتصلوا بي بعد يومين، فقال الرئيس لماذا؟ قلتُ سأخبرك فيما بعد يا دولة الرئيس، ثم أخبرته بأن توقيفهم اليوم سينتشر وستتناوله الصحف والإذاعات مع التطبيل والتزمير والمبالغة إن أبقينا على توقيفهم.

في اليوم الموعود أمرتُ بتوقيفهم ثانية وسوق البالغين منهم إلى القضاء لينالوا جزاءهم، والقاصرين بأخذ التعهد من أوليائهم تحت طائلة المسؤولية إن تكرر منهم عمل مشابه، هذا بالنسبة للسوريين أما من أجل الآخرين فينبغي إبطال تصاريح إقامتهم وتسليمهم إلى الحدود ليعودوا إلى وطنهم ليعبثوا بالأمن فيه ما طاب لهم العبث، إن سمحت لهم سلطاتهم بذلك.

أتاني سفير المملكة الأردنية الهاشمية الصديق المحترم الأستاذ أكرم زعيتر يتوسط ويرجو إلغاء هذا التدبير، كما رجاني الملحق العسكري الأردني السيد عمر المدني تسليم المطلوبين منهم إلى حكومته، وبعد طول نقاش وللمكانة المرموقة في نفسي للسفير المذكور، قبلت وساطته على أن لا تتكرر هذه الأعمال منهم، ولم يُبعد ولم يُسلم أحد منهم على الإطلاق.

إضرابات الطلاب في الجامعة السورية:

بعد مدة ليست بالطويلة وقعت مناوشات بين طلاب الجامعة السورية بدمشق واشتباكات بين فئاتهم الحزبية. استدعاني رئيس الوزراء، فوجدت عنده وزير الداخلية ووزير التربية والتعليم وطلب إليّ إرسال الشرطة إلى الجامعة لتحول دون استمرار التقاتل والتظاهر، فقلت له بحضورهما، أبلغني رئيس الجامعة السورية هاتفياً الدكتور أحمد السمان بالذي حصل، وهو قادم إلينا مع المشرف على شؤون الطلبة الدكتور اسماعيل عزت وأعلمني بالحاصل مفصلاً، وهو تصادم بين الاشتراكيين والبعثيين والشيوعيين من جهة وبين الناصريين والإخوان المسلمين من جهة أخرى.

دخلا علينا في مكتب رئيس الوزراء وقد طلب الأربعة إليّ التدخل، فقلت لهم بأني حاضر لتنفيذ الأوامر، ولكن بعد سماع رأيي ولكم القرار. سبق هذا التصادم صدامات متعددة واحدها في زمن الشيشكلي، ولما تدخلت الشرطة للتفريق بين الطلاب، توحدت صفوفهم في وجه الشرطة وأصبحت الهجمات كلها على رجالها بعد أن كانت على بعضهم ووقع ضحايا كثيرة من بين الجميع.

ثم قلت بأني أعطيتُ أمر الإستعداد إلى وحدة الطوارىء بمجرد إخباري من الدكتور السمان، وهي جاهزة للحركة، وستكون بعد دقائق في مبنى الشرطة العسكرية المقابل لمبنى الجامعة السورية، تحت تصرف رئيس الجامعة وهو الذي سيعطي لها أمر التدخل، عندما يرى أن لا مفر منه، وهو قادر على تقدير الموقف أكثر مني، وهذا رقم هاتف مدير الشرطة العسكرية حيث سيكون قائد هذه الوحدة موجوداً انتظاراً للأوامر.

لاحظ الطلبة من سور الجامعة مفرزة الأمن بلباسها الميداني، وهي تدخل بسياراتها مبنى الشرطة العسكرية، فهدأت الإشتباكات فيما بينهم وتوحدت صفوفهم ضد رجال الشرطة وأصبح الضرب إلى خارج سور الجامعة بعد أن كان بداخله، الأمر الذي أتاح دخول رئيس الجامعة وموجه شؤون الطلبة وبعض الأساتذة بين صفوف الطلاب وفعلت النصائح فعلها، في عقلائهم. وانتهت هذه الاشتباكات بأقل خسائر منتظرة بين الطلاب

وبأقل حتماً مما لو دخل رجال الشرطة بينهم ودون أن يصاب شرطي واحد.

هذه الإضرابات في مذكرات زهر الدين:

قال زهر الدين في الصفحة ٣٣١ من مذكراته بمعرض الهجوم على رئيسه الأستاذ خالد العظم وعلى وزرائه:

«كثرت إضرابات الطلاب والمعلمين والعمال، ونشبت معارك دامية في جامعة دمشق وكانت الحكومة عاجزة كل العجز عن السيطرة على الموقف، تلك الحكومة التي حاولت مراراً عديدة زج الجيش في المعركة لخلق هوة ما بينه وبين الشعب الذي كان يعطف عليه وذلك بمحاولة تكليفه بقمع بعض المظاهرات الشعبية. غير أنني وقفت وقفة صارمة (هكذا) وقلت للحكومة بأن الشرطة والدرك هما المكلفان بالأمن الداخلي، وأن للجيش واجبات ومهمات يؤديها ضد أي عدو يحاول اجتياز الحدود. وهكذا حلت دون استخدام الجيش لقمع المظاهرات الشعبية والطلابية» انتهى كلام زهرالدين.

من المؤسف أن يكون قائد جيش غير دقيق ولا يعرف حدوده ولا واجباته لأن:

١ـ الإضرابات العمالية لم تحصل في عهد وزارة خالد العظم، وإنما حصلت بجماعها في وزارة الدكتور بشير العظمة، ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل السيد رفعت زريق، وقد تمت السيطرة عليها كلياً دون طلب تدخل الجيش لأننا لم نكن بحاجة إليه.

٢ـ حكومتا العظم والعظمة لم تكونا عاجزتين عن السيطرة على الموقف بواسطة قوات الأمن الداخلي ولم تطلبا ولم تحاولا إدخال الجيش وزجه في إضرابات العمال والأساتذة والطلاب، وإني كنت قائد قوات الأمن في كل سورية في عهديهما، والطلب عند وجوده، يجب أن يصدر عني إلى الحكومة بواسطة وتأييد من وزير الداخلية، لتكليف الجيش بما عجزنا عنه، وهذا لم يحصل إطلاقاً. ولم يخطر على بالنا.

٣ـ ليت هذا القائد، الذي لا يعرف واجباته ويعرف واجبات غيره، أخبرنا عن وكيفية وقوعها، وعن كيفية إنهاء هذه الإضرابات التي عجزت الحكومة كل العجز عن السيطرة عليها؟ ما دام هو لم يوافق على زج الجيش في معركتها، وحال دون استخدامه من قبل الحكومة في قمعها، ووقف وقفته الصارمة في وجهها... وأنه ذو بأس شديد، وهل موقفه هذا، إن صح ادعاؤه، يدعو إلى الافتخار أم إلى الرثاء والإحالة أمام القضاء؟ لأنه لم ينفذ أوامر رؤسائه بالتدخل لفرض سلطان الأمن عندما اختل زمامه في البلاد حسب ادعائه المهزوز... ليته سيطر على الجيش الذي هو قائده لكان قد جنب الوطن الكثير من الأهوال.

٤ـ في بلاد الدنيا كلها عندما تعجز قوات الأمن الداخلي عن السيطرة على الأمن في البلاد تأمر الحكومة جيشها بالتدخل لفرضه واستتبابه وليس لقائد الجيش أن يقف وقفة صارمة كوقفة زهر الدين في مذكراته، لأن الجيش جيش الوطن، والحكومة أدرى بمصالح هذا الوطن أكثر من هكذا قائد حتماً.

المعرض الياباني العائم:

أثناء ولاية الدكتور ناظم القدسي وفي وزارة خالد العظم، دعينا لزيارة المعرض الياباني العائم في ميناء مدينة اللاذقية.

لبى هذه الدعوة فخامة الدكتور القدسي بدون أية مراسم، وذهب بمفرده ونزل في بيت صهره الدكتور...... وابنته...... رحمهما الله. وقد زرته في هذا البيت الذي انطفأت أنواره في وقت مبكر، لا حول ولا قوة إلا بالله، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

كما لبى هذه الدعوة رئيس الوزراء الأستاذ خالد العظم مع لفيف من الوزراء والمسؤولين وكانت زيارة للمتعة وللعمل. ورافقه فيها من الوزراء عبد الحليم قدور وأسعد محاسن وخليل كلاس وروبير الياس وعزيز عبد الكريم وغيرهم، كما رافقه المستشار القانوني لمجلس الوزراء فؤاد محاسن والمستشار الصحفي سعيد التلاوي والمستشار الفني المهندس رياض المالكي، والصحافيون بشير العوف ووديع صيداوي وأحمد عسه، وقائد قوى الأمن الداخلي مطيع السمان.

تجمعنا في بيت المرحوم العظم وغادرنا دمشق حوالى السابعة والنصف صباحاً. صعد الوزير الكلاس إلى جانب العظم بالسيارة، كما كنت بسيارتي الرسمية مع الأستاذ فؤاد محاسن. عند وصولنا إلى مدينة قارة دعانا الوزير عبد الحليم قدور إلى مائدة إفطار عامرة وكان يشرف هو وأهله ولفيف من جماعته على اكرامنا وضيافتنا بكل أصالة.

عند خروجنا من داره أخذني خالد العظم من يدي أمام جميع الوزراء والمرافقين وأركبني على يساره في سيارته وفهم الكلاس منها، بأن يذهب إلى سيارته. وأثناء الطريق تحدثنا عن أشياء كثيرة إلى أن سألني عن السبيل الذي أرتأيه لإخلاء سبيل موقوفي قنبلة حماه، الذين كانوا موقوفين بأمر عرفي، بموجب قانون الطوارىء، بناء على طلبي، أجبته بأن هذا الإخلاء مرهون بيد وزير الداخلية، اللواء عزيز، وهو صاحب الصلاحِية، قال: هذا صحيح إلا أن الوزير أوقفهم بناء على طلب خطي منك، هل من الممكن إعطاؤه كتاباً مغايراً من أجل إخلاء سبيلهم؟ قلت: لا، هذا الموضوع طرح أكثر من مرة، وأصبح جوابي معروفاً، لأني لن أسعى إلى حتفي بيدي، وفي القضية قتلى وجرحى وأصحاب حقوق،

وتأكد يا دولة الرئيس بأن ليس بيني وبينهم أو أحد أنصارهم عداوة، ولم أتعرف عليهم وأشاهد وجوههم إلا بعد توقيفهم والتحقيق معهم، واعترافاتهم كانت بدون ضغط أو إكراه.

قلتُ وهل تكلمتم مع وزير الداخلية بهذا الشأن وماذا كان جوابه؟ فلم يجب ثم كررت السؤال عينه، هل تكلمتم مع وزير الداخلية بهذا الموضوع وماذا كان جوابه؟ فلم ينبث ببنت شفة، وفهمت من سكوته بأن وزير الداخلية لم يوافق أيضاً، أو ينتظر كتاباً مني ليستند عليه في تلبية الطلب، ولن أفعل.

كان المرحوم المعظم حريصاً في معظم الأمور على الإستجابة لطلبات السيدين أكرم الحوراني وخليل كلاس لأن العلاقة معهما مستمرة، ومعي مؤقتة طارئة.

أثناء سيرنا في طريقنا إلى اللاذقية كان يحدثني رحمه الله عن مشاريعه وآماله في مستقبل سورية وشبابها ومما قاله بأن سورية أغنى من الكويت ذات الموارد البترولية الكثيرة بالنسبة لتعداد السكان وأن بترولها سينضب يوماً، أما سورية فأرضها طيبة ومواردها متعددة وخاصة الشباب الذين أعلق عليهم كل الآمال في تطوير سورية ودفعها دوماً إلى العلى، والرجال هم أغنى ثروة في الأوطان على أن لا تُقيّد حريتهم ويحد من نشاطهم الخلاق والمبدع.

في طريقنا زرنا سدّ الرستن ومشروع الغاب حيث استقبلنا المشرف عليه المهندس عبد الباسط الخطيب استقبالاً طيباً شرح لنا خلاله كثيراً من الأعمال وما ينتظر منها لتكون خيراً على سكانه بخاصة وعلى جميع المواطنين دون استثناء.

ثم حضرنا وليمة أقامها محافظ اللاذقية السيد هشام السمان ضمت وجوه وأعيان محافظة اللاذقية ألقى فيها رئيس الوزراء كلمة جميلة، حمل خلالها كأساً من الماء، وكان طعمها غير مستساغ، وخاطب المستمعين بأني أعدكم في زيارة قريبة إلى مدينتكم العامرة، أن نشرب فيها معاً من مياه السن العذبة التي ستمدد إلى بيوتكم. كما أقام النائب السيد رياض عبد الرزاق وليمة سخية ثم عرجنا على بعض قرى هذه المحافظة ومدنها الجميلة.

أثناء هذه الزيارة عقد رئيس الوزراء جلسات عمل مع محافظها وكبار موظفيها وأعضاء غرفها التجارية والصناعية والزراعية وحلَّ كثيراً من مشاكلهم واستجاب لكثير من طلباتهم.

ولخالد العظم أدبيات جد عالية عند سكان محافظة اللاذقية لأنه أنشأ مرفأها مما أفاد سكانها كثيراً وذلك عندما كان رئيساً لوزارة سابقة، على أثر القطيعة الاقتصادية مع لبنان.

وفي المساء زرنا المعرض الياباني العائم فشاهدنا فيه ما أذهلنا وأسعدنا، وألقى الرئيس العظم في نهاية هذه الزيارة كلمة باللغة الفرنسية شكر فيها أصحاب الدعوة، لاقت الاستحسان من الجميع.

وقبل عودتنا إلى دمشق حرص على زيارة جوبة البرغال ليأنس سكانها الذين استقبلوه أحسن استقبال.

وعند مرورنا ليلاً في طريق العودة من مرتفعات النبك والقسطل فاجأتنا غيوم واطئة كثيفة جداً أجبرتنا على البطء في سيرنا وتكليف شخص بالسير على قدميه أمام السيارة الأولى من رتلنا لنتجنب الحوادث، والله هو الحافظ.

نقل بعض ضباط الانفصال إلى وزارة الخارجية:

بعد مدة من تسفير النحلاوي ثانية إستمزج اللواء زهر الدين رأيي بنقله مع رفاقه إلى الخارجية، فلم أنصح به وقلت:

«لا تجعلوا من وزارة الخارجية مستودعاً للضباط المبعدين عن الجيش لكي لا يصبح وجهنا عبوساً وحضورنا غير مفيد في الخارج، لا تكرروا خطيئة الشيشكلي عندما سرح ملحقنا العسكري في واشنطن العقيد محمد صفا، لأنه خصمه، فجعل منه ثائراً على الحدود العراقية السورية، حيث أنشأ محطة إذاعة بمساعدة الحكومة العراقية، تكشف عيوب الحكم وتهاجم الحاكم وتحض الأحزاب ورجالاتها والجيش وضباطه على التكتل ضده للإنقلاب عليه وعلى ديكاتوريته».

إن هذا التسريح حل قيود صفا ومنحه حرية التنقل ووجد من يتبناه ويساعده، فلا تحلّوا قيود هؤلاء المبعدين من قيود العسكرية وتمنحوهم حرية الحركة المدنية. فلم يسمع مني لأنه كان يراهم في نومه، لذا سعى وكان وراء صدور المرسوم رقم ٣٣٧٢ تاريخ ٦٢/١٢/٣١ بنقل الدهمان والنحلاوي والآخرين إلى وزارة الخارجية.

لم يمض سوى أيام حتى جاء النحلاوي مع رفاقه إلى سورية بحجة عدم رغبتهم التوظف بالخارجية وأنهم لم يطلبوها ويصرون على تسريحهم منها كما جرى تسريحهم من الجيش.

إن كلام زهر الدين في مذكراته بأنه أصدر الأوامر إلى وزير الداخلية (هكذا) وإلى قائد قوى الأمن بعدم السماح لهؤلاء بدخول الأراضي السورية، كلام لا تؤيده الحقيقة، وهو من باب صرف الكلام لأنه لا يملك سلطة إصدارها، كما أن القوانين لا تمنع السوريين من دخول بلادهم، فعلى السلطات أن تسهل لهم ذلك أو سوقهم مقيدين عند وجود ما

يتطلب هذا الإجراء، مع الإشارة إلى أن حالة الطوارىء كانت قد انتهت في البلاد اعتباراً من ١٩٦٣/١/١.

ترقية اللواء زهر الدين إلى رتبة فريق:

استدعاني مرة، رئيس الجمهورية، إلى داره مساءً، وقال لي: «لقد إستمزجت أراء المعنيين من رجال الحكم والسياسة وبعض كبار قادة الجيش بصدد ترفيع اللواء زهر الدين إلى رتبة فريق، أو صرفه من الخدمة، فلم يستصوب أحد ترقيته، وبعضهم قال: هذه مناسبة للخلاص منه، فما هو رأيك؟».

قلت: فخامة الرئيس، لقد علمت بالأمر، وأنه حردان في داره منذ أيام، لأنه حان موعد ترفيعه آلياً منذ ٦٣/١/١ ونحن اليوم في ٤ـ ٦٣/١/٥، والرتبة لا أهمية لها أمام المنصب الذي يشغله، وهو غير جدير به أصلاً، وقد برهنت الأيام على ذلك كما سبّب وجوده فيه الكوارث، وأنت أدرى به اليوم من سائر الآخرين على الإطلاق، وأول من انتبه إلى هذه الأخطار من السياسيين، هو الأستاذ هاني السباعي، الذي يعرفه جيداً، وقد كلف هاتفياً، لأنه كان بحمص، صديقه السيد رشاد جبري بنقل التحذير إلى ضباط حركة ٢٨/أيلول/ ٦١، في أول يوم من تعيينهم له، وذكر الأسباب، ولكن مع الأسف، لا أذن سمعت بعقل، ولا عقل أدرك ما سمع من الأستاذ جبري ومن غيره، وكان ما كان.

أما اليوم فيجب أن لا يغيب عن البال بأنه قائد لجيش له أوضاع غير مستقرة، أحسبه كذا وكذا (قلت كلمات لا يصح تدوينها) لذا يجب أن تحزم الأمر فوراً إما بترقيته أو بصرفه من الخدمة، لأن التردد بهذا الأمر لا يجوز أبداً.

هزّ الرئيس برأسه، وتفرس في ملامحي، قائلاً: طيب... طيب، دون أن ينطق بقراره، ثم وقف وصافحني، إشارة لانصرافي، ثم سمعت في اليوم الثاني خبر ترقيته كما سمعه غيري.

كان الدكتور ناظم القدسي كثير التردد، يخشى اتخاذ قرار، وكان هذا من أكبر عيوبه وأخطرها، لأنه رئيس دولة. وأرجو أن لا يخطر على بال القارىء بأني أهدف إلى النيل من الدكتور القدسي بهذا القول لأني أحترمه وأقدره إلى حد بعيد مع حرصي على تسجيل رأيي بكل صدق وأمانة.

جاء في ذيل الصفحة رقم ٣٥١ من مذكرات الفريق بصدد هذه الترقية كلام عن لسان المقدم المسرح حيدر الكزبري، ولا أدري إن كان هذا الكلام اختلاقاً على لسان الكزبري، أم صدر عن الكزبري فعلاً، وإن كنت أرجح الرأي الأول.

يدعي زهر الدين بأن الكزبري قال له عندما كانا بسجن المزة بعد ٨/آذار/٦٣:

«أتذكر يا سيدي عندما أتيتَ وزوجتك إلى بيت ناظم القدسي لتناول طعام العشاء مع عائلته، وعندما وقع مرسوم ترفيعك وقبّلك مهنئاً؟ قلت:... نعم وماذا؟ أجاب: كنت أيضاً أنا في غرفة ثانية، لأن رئيس الجمهورية استدعاني وأخذ يستشيرني بخصوص انتقاء قائد للجيش خلفاً لزهر الدين الذي قرر إقالته...! نعم يا سيدي لقد استعرضنا لائحة كانت تحمل على ما أذكر الأسماء التالية: عمر قباني، مطيع السمان، مسلم الصباغ، عزيز عبد الكريم، جودت أتاسي، مصطفى الدواليبي، طالب الداغستاني الخ».

انتهى كلام زهر الدين المدون عن لسان الكزبري.

١ـ أعتقد بأنه لا مكان لأخذ رأي واستشارة المقدم المسرح حيدر الكزبري في انتقاء قائد للجيش لأسباب كثيرة.

٢ـ من غير المعقول أن يُستدعى الكزبري لهذه الاستشارة في الليلة نفسها التي يدعي زهر الدين بأنه دُعي وزوجه لتناول العشاء وتوقيع مرسوم الترقية فيها بعد التقبيل.

٣ـ من يعرف الدكتور ناظم القدسي وأخلاقه يجزم بأنه ليس من الذين يُجلسون شخصاً في غرفة ثانية ليُسمعوه كلام آخر، بدون علم من المتكلم.

٤ إن زهر الدين كان يخشى الضباط الذين ذكرهم وغيرهم من أن يتسلم واحد منهم، قيادة الجيش، لذلك ذكرهم على النحو الذي تقدم، وهم غافلون عن هذا المنصب.

٥ـ إن هؤلاء الضباط ليسوا على مستوى متقارب، لانتقاء أحدهم لمنصب قيادة الجيش، وعندما يجري الحديث بهذا الصدد، لا محل لذكر اسمي إلى جانب اللواء عزيز عبد الكريم، واللواء طالب الداغستاني، والعميد عمر قباني، وهؤلاء من رؤسائي سابقاً. وقدماء، على كفاءة عالية. أما الآخرون فهم من رفاقي بالكلية الحربية وأصلحنا بحق هو جودت الأتاسي.

بعد ترفيع زهر الدين أعلن بأنه يستقبل المهنئين مساءً، وزوجه تستقبل المهنئات عصراً، لأيام ثلاثة في نادي الضباط، مهزلة لم نعرف لها سابقة، وكانا يتصلان هاتفياً بمعارفهما ويرسلا سيارات الجيش من أجل الحضور بدون مستجيب يذكر.

ولن أبخس الناس أشياءهم بعدم ذكر مجيء ملحقنا العسكري من موسكو بدون إذن ولا استئذان، ببطاقة طائرة على حساب صندوق خزينة الدولة، لتقديم التهنئة والهدية الثمينة، كعادته في كل مجيء،، التي تليق بالمقام، وليحمل في عودته من الأحمر الرنان

ما يساعد على شراء المزيد وما يفيض، وقد ظهرت آثاره بأجلى معانيها، بعد رقة الحال منذ الجدود. وأما بنعمة ربك فحدث.

مجيء النحلاوي ثانية إلى سورية مع ثلاثة من رفاقه:

في ٦٣/١/١٣ كنت مدعواً إلى وليمة أولمها العقيد غسان حداد في مقر حرس البادية في قرية الضمير، بمناسبة ترفيع اللواء زهر الدين، بعد صعوبة وتأخير، إلى رتبة فريق، وأسلوب الولائم بهذه المناسبة غير معروف وتتغذ، لذا كانت مداهنة ورياءً له، أو بقصد اغتياله على مفرق قرية حرستا عند عودته، كما توهم وقال في مذكراته.

ذهبت إلى هذه الوليمة وبرفقتي العميد مسلم صباغ الذي جاء خصيصاً إلى مكتبي للذهاب معاً لأني كنت غير راغب في حضورها، وأثناء تناول الطعام جاءني هاتف من مكتبي الخاص يعلمني خبر دخول النحلاوي والهندي والرفاعي وعمر إلى سورية، وأنهم موجودون الآن في دمشق، ومصدر الخبر أحد المقربين إليهم وهو العقيد سعيد عاقل، رئيس سلاح الإشارة.

أبلغتُ هذا الخبر إلى قائد الجيش ورئيس الأركان العامة الذي أخبر قائد سلاح الطيران بها وكان يجلس بجانبه كما أخبرت العميد مسلم صباغ عندما سألني عن سبب الهاتف، ولاحظ الجميع ما دار بيننا من همسات، فجرت الوشوشات وامتقعت بعض الوجوه وانتهى هذا الإحتفال بأسرع مما خطط له. وكنتُ أول المغادرين بعد الشكر والإستئذان. ثم شاهدت سيارة قائد الجيش من خلفي وسيارات أخرى تطوي الطريق طياً.

في طريق عودتي وأنا في السيارة تلقيت هاتفاً لاسلكياً يطلب إليّ فيه رئيس الجمهورية الحضور إليه بأسرع ما يمكن. وعند مثولي أمامه قال لي: «إذهب الآن إلى معسكرات قطنا وأخبرني عما يجري فيها».

قبل ذهابي إلى قطنا عرجت على مبنى قيادة الجيش فوجدت العمداء صباغ والخطيب وأبو علوان والتل والعقيد الكنج عند العقيد عقيل يتكلمون بأحداث الساعة وأن النحلاوي أتى إلى هذا البلد وأن معسكرات قطنا والكسوة والقابون، بعد نهاية الدوام فيها وانصراف كثير من رجالها، بقي فيها المتفقون على البقاء، ووضعوا حراسات مشددة عليها للسيطرة على الخارجين والداخلين إليها إلا بعد الموافقة منهم، وأنهم استنفروا قطعاتهم وجمّدوا الأخرى.

مطالب ضباط قطنا:

وصلت إلى مدخل المعسكرات ومُنعتُ من الدخول، لذا ترجلت من سيارتي وتقدمت

من المسؤول وكشفت له عن هويتي وطلبت إليه الاتصال برؤسائه الذين سمحوا لي بالدخول. شاهدت على الطريق رتلاً من الدبابات والآليات، أسلحته مشرعة إلى السماء جاهزاً للحركة، ولما دخلت إلى مقر الضباط وجدت عدداً محدوداً من الشباب أصحاب الرتب الصغيرة، ولما سألت عن الأسباب أجابني أحدهم:

«بأن حالة الجيش أصبحت لا تطاق في ظل هذه القيادة التي يتصرف بشؤونها ضباط شيوعيون وآخرون ضعفاء والأمور تسير من سيىء إلى أسوأ بعد أن أُبعد عنه الضباط المخلصون الشرفاء المعروفون بوطنيتهم واستقامتهم، لذا نطالب بإعادتهم وتبديل هذه القيادة».

قلت وكيف السبيل؟ قال:

«اجتمعوا أنتم الضباط الكبار وقرروا ونحن من ورائكم».

قلت ليس هذا شأننا، وغداً سيجتمع آخرون مثلكم وينادون بمنا تنادون ولن ننتهي من هذه الدوامة.

وكان حواراً كحوار الطرشان لم أستطع إقناعهم ولم يستطيعوا إقناعي والحقيقة بأن أحوال الجيش في تلك الفترة كانت على أتعس ما يكون من حال، لم يسبق لها مثيل. قلت: إتركوا هذا الأمر إلى الحكومة وهي أدرى وصاحبة الشأن والمسؤولية. قال آخر: نحن موافقون إلا أننا لن نتراجع عن مطالبينا بإعادة الضباط المخلصين إلى الجيش وتبديل هذه القيادة ورأسها، وإذا لم تستجيبوا فسوف نسير إلى دمشق ونبدل أوضاعها بأيادينا.

قلت يجب عليكم أن تتذكروا دوماً بأنكم لستم وحدكم في هذا الجيش وهناك عناصر ستقف بوجهكم قال: «نحن متفقون مع الجميع على هذه المطالب»، قلت: قد يكون هذا فخاً لكم والرأي الأمثل ترك هذه الأمور إلى الحكومة، وقد سُفِّر النحلاوي في المرة الأولى بعد مؤتمر حمص، كما سفَّرته في المرة الثانية بعد مجيئه من كراتشي، وفي المرتين كان غير مأسوف عليه، وإذا كان يملك قدرة على البقاء وله من التأثير الذي تزعمون، لماذا سافر وغادر وترككم تتخبطون؟

عدت إلى القصر الجمهوري وأنا أرثي حال الوطن والجيش في ظل هذه الأوضاع وسلطة تنفيذية غير متفقة فيما بينها وتخشى من أية خطوة، وقائد جيش يتطاول وينتفخ أمام المدنيين، وهو غير ذلك أمام بعض كبار العسكريين الذين لا يوجد بينهم من يفكر بانقلاب مخافة أن يجر البلاء على نفسه وعلى غيره وله عبر بمن سبقه.

بكاء رئيس الجمهورية ألماً من أوضاع الجيش وخوفاً على الوطن:

دخلت القصر الجمهوري فوجدت الرئيس في الصالة الرئيسية وعنده وقوفاً رئيس الوزراء الأستاذ خالد العظم والسادة أكرم الحوراني، وأسعد الكوراني وعزيز عبد الكريم

وأسعد محاسن ورشاد برمدا وعصام العطار و... و... ومن العسكريين الفريق زهر الدين واللواء نامق واللواء مقعبري والعميد هاشم آغا وآخرون.

بعد أداء التحية وقفت جانباً ثم تقربت من اللواء عزيز وزير الداخلية وأوجزت له مشاهداتي ونتيجة مهمتي، فقال لي همساً، بأن النحلاوي قابل رئيس الوزراء وأعلمه بأنه يرجو العودة إلى وطنه فقط ليعيش مع عياله ولا يريد العمل في الخارجية ولا الرجوع إلى الجيش.

ولما هدأ الحضور خاطبتُ الدكتور قدسي، هل تسمح لي فخامة الرئيس؟ قال تفضل... وبقي واقفاً في مكانه إشارة لكلامي أمام الجميع، وقد أحرجني وكنت أريد التحدث إليه على انفراد، قلت: بناء على أوامرك ذهبت إلى معسكرات قطنا واتصلت بغيرها فوجدتها مستنفرة جميعها، وبعض قطعاتها على أهبة الحركة باتجاه دمشق، تكلمت مع ضباطها وهم يحصرون طلباتهم، بالإتفاق فيما بينهم، بإعادة الضباط الذين نقلوا أخيراً إلى الخارجية، وتبديل قيادة الجيش التي وقع في زمانها كثير من الأهوال يهون أمامها كل ما وقع في السابق، وهم يخشون على مستقبلهم ووطنهم من هذه الأوضاع.

انفعل رئيس الجمهورية وكأنه تذكر كل ما أصابه بفعل العسكر، من سجن واعتداءات واتهامات بدون حق، وإصابة زوجته بمرض خطير عندما اقتحمت غرفة نومهما الشرطة العسكرية، بقيادة الملازم عبد الحق شحادة في منتصف ليل في فندق الشرق بدمشق (أوريان بالاس) بأمر من الشيشكلي، وكانت حادثة اعتقال حسني الزعيم والبرازي وإعدامهما لم يمر عليها زمن بعيد، والرئيس القدسي وطني صادق يتحسس معاناة الوطن، لذا أخرج كل ما في نفسه من آلام، وبأعلى صوته وبلهجة منفعلة عنيفة قال:

«الله يخرب بيتكم يا عسكر، رايحين تضيعوا استقلال البلاد بتصرفاتكم، استقدمنا الوفد الاقتصادي الألماني للمساهمة بتعزيزه وانتم تدمرونه بسوء أعمالكم، هذه صورة من صوركم أمام الأجنبي أيضاً».

وانهمرت دموعه وعلا نحيبه ألماً من هذه الأوضاع المأساوية، وحاول ترك الحضور ليخفي عبراته خلف جدران غرفة مكتبه، وكان الجو مخزياً ومحزناً بسبب تصرفات بعضنا نحن العسكر، ثم اتبعت كلامي سيدي فخامة الرئيس، نحن سيف بيدك على رقبة كل من يعصي أمرك، آن للحكومة والدولة أن تعالج أوضاع الجيش، وأن تأتي بقائد جيش لا أن يأتي قائد جيش بها، وهذا رأي جميع كبار القادة ما عدا واحداً أو إثنين في نفسهما مرض ولا قيمة لهما.

قال زهر الدين: أنا لا أقبل ولي كلام مع ضباطي... فأجبته بأعلى صوتي من هم

ضباطك؟ قال وبسرعة وبدون تفكير، زياد الحريري ونور الدين الكنج، وغادر المكان، ثم غادرناه نحن العسكريين وذهبنا إلى قيادة الجيش لمتابعة الأمور، ودخلنا مكتب قائد الجيش بكل تصميم، فوجدناه يجمع أوراقه الخاصة، إشارة إلى أنه تارك.

رن هاتف المكتب فتناوله صاحبه وقد ظهر بأنه سمع كلاماً غير ذي مستوى، فأجاب مخاطبه بالمستوى نفسه مع قوله من أنت يا كذا وكذا؟ وذاك يزيد من كلامه وعباراته، وزهر الدين يجيب عليها بمثلها ويسأل من أنت؟ ثم أغلق الهاتف وقال لنا تصوروا (المقدم) موفق الدقر من قطنا يخاطب قائد الجيش بهذا الكلام...!!

كان مشهداً يدعو للأسف، وهذه أيضاً صورة من صور ذاك الجيش وينطبق على قائده قول الشاعر:

ومن لا يُكرّم نفسه لا يُكرّم

غادر قائد الجيش المكتب وغادرناه من بعده والكل ينتظر حلولاً جذرية من الحكومة. واقترح أحدنا إبلاغ المستنفرين بما وصلنا إليه وبما آلت إليه الأمور. ولنحول دون أية حركة طائشة أثناء الليل باتجاه دمشق، شكلنا ثلاث مجموعات كل واحدة من ثلاثة ضباط واتجهنا إلى المعسكرات الثلاثة، وبدأنا بالإقناع وبالإتصالات الهاتفية لترطيب الأجواء وتمت التهدئة وانتهى ذاك الليل ونحن في مكاتب المعسكرات لا نعرف للنوم مذاقاً وللراحة طعماً.

عود على بدء:

ذهبتُ إلى مكتبي صباحاً وأنا تعب محطم، وإذ بهاتف من رئيس الوزراء يطلب إليّ تسهيل سفر النحلاوي والهندي والرفاعي وعمر، بعد أن جرى إفهامهم وإقناعهم بضرورة مغادرة البلاد فوعدته بعمل اللازم وعادوا من حيث أتوا بشكل مكتوم وأنا ألاحق إجراءاتهم وأخبارهم وتسهيل مغادرتهم للبلاد.

ثم بدأت الإشاعات تنتشر والتفاسير المبالغ بها والبعيدة عن الواقع تتناقلها الألسن، بأن تبديل قائد الجيش يستفيد منه فلان وعلان ومن هو البديل له وللقيادة؟ التي يتضرر منها آخرون وهكذا عشنا في دوامة من الأفكار والأفكار المضادة، ولم يجر تغيير أو تبديل كأنه لم يحصل شيء.

واتفق الرأي أولاً على معاقبة الضباط الذين قاموا بهذه الأعمال وكلهم من دمشق ومن صغار الرتب وأدخلوا السجن لمدة موقتة جرى تحديدها بأوامر العقوبات الإنضباطية، ولم

يخل سبيلهم بانتهائها ثم تقرر إحالتهم إلى المحكمة العسكرية، وكان هذا القرار من أكبر الأخطاء، واستمر توقيفهم، وخلت الساحة أمام غيرهم الذين فعلوا فعلتهم.

تطبيق التجربة:

أثناء الإستنفار في كل من قطنا والكسوة والقابون، تنادي بعض ضباط الجبهة وشكلوا رتلاً للتدخل عند اللزوم ليشاركوا بالأحداث، ولما انتهت انفرط عقد هذا الرتل. كما انفرط الإستنفار في المعسكرات الثلاثة، غير أن أحلام مشكليه لم تتبخر من رؤوسهم، بعد أن خبروا الأمر واستسهلوه.

كانت الأخبار ترد تباعاً عن تفكيرهم ومؤامراتهم وتطبيقاتهم، دون أن يأبهوا لقيادة الجيش لأنها كانت غائبة، وأصبح الحديث عن انقلاب وشيك الوقوع على كل شفة ولسان إلى أن وقع، وكان رئيس شعبة المخابرات، عين الجيش وأذنه المسؤول عن أمنه، العميد قطيني على رأس المتآمرين وأول الناهشين من الوطن بحصوله على رتبة عالية بدون حق، ومركز كبير بدون جدارة.

ولما كرر تآمره بعهد واع وقادر على محاسبة المتآمرين حاسبه على أعماله وأحاله إلى القضاء ونال جزاءه العادل. والمتآمر على وطنه دوماً من الخاسرين وإن ربح لحين.

إن مهمة استطلاع الموقف في المعسكرات ودواعي التمرد فيها التي كلفني بها رئيس الجمهورية لم تسلم من التشويه في مذكرات الفريق زهر الدين عندما اتهمني بأني كنت وراء هذا التمرد ووراء عودة النحلاوي ورفاقه إلى البلد، كما كان الاتهام عينه لأمين عام القصر الجمهوري الأستاذ رياض الميداني ووزير الداخلية اللواء عزيز وقائد القوى الجوية اللواء مقعبري والعمداء مسلم صباغ ومحمد التل وأكرم الخطيب ومصطفى الدواليبي وعبد الكريم عابد وهاشم آغا وسعيد العاقل وعبد الحميد كيلاني وغيرهم، إنه خلط عجيب من صاحبه دون أن يعي بأنه لو كان بعضنا خلف هذا التمرد، لما كان الناتج الفشل، وعند صدق ادعائه، وهو البطل الصنديد ذو البأس الشديد، لماذا لم يعتقلنا، أو بعضنا مع الذين جرى إعتقالهم... ألعدم القدرة علينا والاكتفاء بالمستضعفين؟ أم لاختلاق بالاتهام الذي جاء في الصفحة رقم ٣٧١ من مذكراته؟

وكرّت الأيام ولم يتخذ رجال تلك الدولة والحكم أي إجراء يبدل الأوضاع ويحول دون تكرار ما حدث رغم خطورته، وقد حدث بعد شهر ونصف، وعدنا كما كنا، وكأننا لا رحنا ولا جئنا.

وهنا لا بد لي من الإدلاء برأيي الصريح، كضابط قديم نسبياً، وقد عايشتُ معظم

أحداث وطني وأنا في الظل في معظمها، إنسجاماً مع طبيعتي، بأن هذه الحكومة أو أية حكومة سابقة، لو حزمت أمرها لمرة واحدة، وأعطت ما لقيصر لقيصر وما لله لله، مع تقديري للصعاب والأخطار، وذلك بتعليق المشانق لمن يستحقها بعدل وحق، من أجل سلامة الوطن والابتعاد به عن اللعب في مصيره، لجنبت البلاد والعباد الكثير من الأهوال والبلاء.

وبرأيي قد تهون الأخطار عند عدم وجود سياسة وتخطيط لجميع مؤسسات الدولة ومرافقها أمام عدم وجودهما في القوات المسلحة وبخاصة في إسناد قيادتها وقيادات أسلحتها الرئيسية وقطعاتها الضاربة فلا حصانة ولا سيادة لوطن بدون جيش منضبط تتحاكى قوته بل تتفوق على العدو المنتظر، وهو بقائده فإذا استقام القائد استقامت جميع عناصره وإذا انحرف أو هزل انحرفوا وكانت الفوضى والانهيار.

لقد كان حظ الدكتور ناظم القدسي في رئاسة الجمهورية من أتعس الحظوظ بالمقارنة مع حظوظ الآخرين من رؤساء الجمهورية السابقين، بسبب تردي أوضاع القوات المسلحة في زمانه أكثر من غيره بما لا يقاس، وأنه سجن خلالها مرتين قبل أن تُنهى ولايته، ليس بسبب أعماله وإنما بسبب تجاوزات غيره وتآمرهم، وكان الإعدام في المرة الثانية أقرب إليه من حبل الوريد. وقد لمس ذلك هو بنفسه، ويشهد الله بأنه لا يستحقه. وإني على يقين بأنه يستحق كل إكرام وتقدير، والكمال لله وحده.

الدكتور قدسي رجل علم وأخلاق وسياسة ووطنية سليمة، متواضع نظيف اليد وكريم النفس، عنده كثير من الصفات الحميدة، إلا أنه ينقصه الحزم ويخشى اتخاذ قرار وهو في أعلى مسؤوليات الدولة، وهو جدير برئاستها للتمثيل وليس لتقرير المصير عندما يتطلب الموقف إقداماً وقراراً.

لم يستخدم أحد من أولاده أو عائلته سيارة الحكومة أثناء عهده، ومن يمنع ذلك ويترفّع عنه بحق، وليس من باب الخداع، لا يمكن أن يُقدم على الكبائر من المغانم المحرمة، وكثيراً ما كنا نشاهد أولاده يذهبون إلى مدارسهم على أرجلهم أو بواسطة النقل المشترك. في الوقت الذي يتبجح فيه قائد الجيش في مذكراته من أجل ابنه فؤاد في استخدام سيارة الدولة ويعتبره حقاً من حقوقه وهذا غير صحيح نظاماً.

أخبرني مرة بأنه سيصلي صلاة الجمعة في جامع المرابط المجاور لقصر الرئاسة بالمهاجرين، وبعد أداء هذه الفريضة اتجهنا إلى مكان وضع الأحذية، فلم يجد حذاءه، ظهر عليه الارتباك، قال له الشرطي المرافق ها هو بيدي، صاح بصدق: «من أمرك أن تأخذه من أجلي»؟ من الذي رفعني وأنزلك؟ قد تكون أنت أعلى مني مقاماً عند رب

العالمين، لا مكان لك عندي غداً، تدخلت من أجل هذا الشرطي وقلت: «هذا بدافع المحبة»، أجابني: «هذا لا يجوز إلا للوالد من قبل ابنه فقط».

عندما لجأنا إلى لبنان عاش فيه حياة البساطة في حدود امكاناته المادية، بعد عمل بالسياسة والرئاسة وأعلى مراكز الدولة لكثير من السنين، بينها النيابة ورئاسة مجلسها والوزارة ورئاستها ومن ثم رئاسة الجمهورية.

هذا أحد الشرفاء في وطني من رجال السياسة والرئاسة.......... وما أكثرهم وخاصة بين الذين ولدوا أغنياء وماتوا فقراء.

قبيل ٨ آذار ١٩٦٣:

في أواخر شهر كانون الثاني وفي أوائل شباط ١٩٦٣، اشتدت الأمراض على رئيس الوزراء خالد العظم وكان من السابق مصاباً بمرض القلب وبقرحة بالمعدة وبالسكر وانتفاخ بالأطراف السفلية، يسير بصعوبة وإذا جلس لا بد له من رفع رجليه إلى مستوى مقعده، ويتجنب الصعود على درج السراي، مما الجأه للدوام في مكتب أرضي في مقر المجلس النيابي المنحل.

في جلسة لمجلس الأمن السوري، وهو مؤلف من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزراء الداخلية والخارجية والمالية والدفاع و... ومن قائد الجيش ورئيس الأركان العامة ورؤساء الشعب الأولى والثانية والثالثة ومدير شؤون الضباط. اجتمع هذا المجلس في القصر الجمهوري ودعي إليه أيضاً قائد قوى الأمن الداخلي ورئيس الغرفة العسكرية، وكان العظم يجلس أمام طاولة الاجتماعات ورجلاه مرفوعتان على كرسي تحتها.

عند توزيع جدول الأعمال على الحاضرين، وقبل البدء بمعالجة بنوده، خاطب الأستاذ العظم الرئيس بقوله: «فخامة الرئيس هناك أمور أكثر أهمية وخطيرة أرى ضرورة إبلاغكم عنها لمعالجتها، وهي أن كثيراً من الناس يتحدثون عن قرب وقوع انقلاب، ويسندون المصدر إلى بعض الضباط، (وهو يعبث بقلم كان بيده كعادته وحقيقة أمره أنه كان يزن عباراته وينتقي كلماته)، ثم استأنف كلامه بأن الذي أخبره هو السفير التركي (السفارة التركية تحت دار سكنه) والكل يعرف علاقة الأتراك بالأميركان الذين لهم كثير من العملاء والمخبرين في هذا البلد».

أيد هذا الكلام وزير الخارجية الدكتور محاسن وقال نعم.. «هذا صحيح، وقد جرى نقل بعض صغار الضباط إلى أمكنة تساعدهم على الإشتراك به لضمان نجاحه».

النقيض العميد موصلي رئيس شؤون الضباط، (القسم المكلف باقتراح نقل صغار

الضباط من رتبة نقيب فما دون على رئيس الأركان ليصار إلى نقلهم بتوقيع وموافقة من هذا الأخير). وخبط بيده على الطاولة وقال له بلهجة انفعالية مستهترة خالية من كل أصول و... «تعال استلم شغلنا وقم بأعمالنا يا حضرة الوزير...!!».

أجبتُ الموصلي فوراً (وأنا أقدم منه عسكرياً)، لماذا هذا الأسلوب وهذه اللهجة يا خليل؟ لقد هزل الزمان وأصبحنا نجلس ونشارك بمثل هذه الإجتماعات والدراسات، الحكومة هي المسؤولة عن أمور الدولة كلها بما فيها الجيش، لا أنا ولا أنت ولا أمثالنا.

رفدني رأساً وزير الداخلية وقال: «يا خليل أنا لا أسمح بهذه التجاوزات بحضوري، ليلزم كل واحد حدوده»، وقضى بذلك على كلام الضباط الآخرين، وهنا تدخل رئيس الجمهورية بالاتجاه نفسه وبعبارات ملطّفة للجو ثم رفع الجلسة للإستراحة.

أومأ لي رئيس الجمهورية باللحاق به ودخل غرفته وعرف بفراسته بأني مصدر معلومات العظم والمحاسني، لذا سألني عنها، فأيدتها، فقال ما العمل؟ قلت: «بأن أكثر الذين يخططون ويتآمرون معروفون» قال ما الحل؟ قلت: «اعتقالهم بدون تأخير لأن الأمر خطير بل أخطر من كل تصور، يجب أن نتغدى بهم قبل أن يتعشوا بنا». قال: «وإذا استنكر أو تلكأ قائد الجيش» قلت: هذا دليل على عدم تقديره للأمور أو أنه متآمر معهم، فينبغي عندئذ وضع حد له أيضاً. وأرى عدم مفاتحته بشيء الآن، وأن ما سمعه وشاهده اليوم زيادة عن اللزوم، لترى وتلمس رد الفعل عنده، وتأكد يا فخامة الرئيس بأن الجيش معك وبيدك وليس معه أبداً، وليس له أدنى سيطرة عليه، وأن قادة الجيش وأولهم رئيس الأركان وقائد سلاح الطيران ينتظرون كلمة منك، وتأكد بأنهم لو جاءوا إلى سلطاتهم بانقلاب من صنعهم لدافعوا عنها باعتقالات للمتآمرين بدون استئذان... مرنا بتنفيذ الاعتقالات ونحن على استعداد تام لها، فإن نجحنا جعلناهم بين يديك وستحيلهم إلى محاكمات عادلة، وتحت أيدينا أدلة كافية، وإن فشلنا حمّلونا المسؤولية عندئذ. فقال: طيب.. طيب... منشوف..!».

ثم عدنا إلى اجتماع مجلس الأمن، وكأنّ الطير على رؤوسنا لا كلام ولا حركة وانتهت تلك الجلسة بسرعة وبجو مكهرب دون البت بشيء يذكر.

تكرر هذا الحديث مع خالد العظم الذي حذر منه أشد الحذر وقال: «إني قصدت التنبيه والتيقظ ليقيني بأن الذين تكلمت أمامهم سيكونون أول الضحايا إن حصل شيء». (هذه خطة إتبعتها آخر حكومة للعسلي مع الجيش قبل الوحدة) ومع ذلك أجبته عندما تبدأ حركة غيرنا لنكون نحن غارقين في نومنا وأحلامنا.

كان العظم لا يريد أن يتورط بمثل هذه الأعمال ولا التحدث عنها أو سماعها لعدم

ثقته بجميع العسكر وبخاصة بمثل هذه المواضيع، كما كان رئيس الجمهورية متردداً بطبعه ويحسب ألف حساب لأبسط الأمور، فكيف بأخطرها؟ قد يتحمس بالبدء ثم يتلاشى حماسه، ويعود إلى قواعده، وتبقى الأمور على حالها مهما كانت أخطارها.

أعود إلى متابعة حديثي بعد الاجتماع بالقصر الجمهوري في مجلس الأمن بقولي بأن الثقة بين الرئيسين كانت غير موجودة بالقدر اللازم والضروري وأن معظم إجراءاتهما لم تكن متسايرة وكثيراً ما كانت متناقضة لأسباب لا محل للخوض بها الآن، وهي عميقة الجذور وبعيدة العهود.

أصبح كثير من المطلعين ينتظر أحداثاً خطيرة بين دقيقة وأخرى ويستيقظ صباحاً ويده على مفتاح المذياع لسماع الخبر المنتظر، ثم يسأل هل حصل شيء؟ ما هو سبب هذا التأخير؟ حتى أن رئيس الوزراء قال لي مرة: «إذا وقع انقلاب أخبرني فوراً دون تأخير لأذهب إلى السفارة التشيكية، وكان رئيس جمهوريتها صديقه، والسفارة على بعد لا يتجاوز مئة متر من الجهة المقابلة لداره، ويوم حدوث المتوقع وبعد إخباره لم يستطع الوصول إليها لشدة مرضه وضعف قواه، لذا لجأ إلى السفارة التركية الموجودة في أسفل عمارة بيته.

اللجوء إلى القوتلي للتوفيق وتوقيف النزيف:

ونحن على هذه الأحوال الفظيعة للأخطار المحدقة والمحيطة بنا، وبعد تفكير طويل لاح لي رأي وجدته أقرب الحلول وأصوبها، هو الطلب والرجاء من الرئيس شكري القوتلي للتدخل والتوفيق وإيجاد حل مشترك بين الرئيس الدكتور القدسي وبين رئيس الوزراء الأستاذ العظم، لما له من مكانة عندهما وعند غيرهما، وهو الوحيد مهما قيل، القادر على جمعهما ولفت نظرهما إلى الأخطار بلغة قد لا تُقبل من غيره.

كنت قد اجتمعت به يوم دعاني مع آخرين إلى داره لتناول طعام العشاء على شرف المناضل الجزائري السيد محمد بو خيضر (الذي قتل فيما بعد في اسبانيا بسبب أموال الثورة الجزائرية)، وقد حضر هذه الوليمة بالإضافة إلى المحتفى به، رئيس الجمهورية الدكتور قدسي ورئيس الوزراء الأستاذ العظم ووزير الخارجية الدكتور أسعد محاسن ووزير الداخلية اللواء عزيز عبد الكريم، والمفوض العام لمكتب مقاطعة «اسرائيل» الدكتور عبد الكريم العائدي، وقائد الجيش الفريق عبد الكريم زهر الدين وصهر الرئيس القوتلي السيد فايز العجل وكاتب هذه السطور مطيع السمان فقط.

اتصلت هاتفياً بالدكتور العائدي ورجوته المجيء إلى مكتبي ودار الحديث بيننا عن

الأوضاع السائدة وخطورتها، وكانت حديث الساعة في مجتمعاتنا، وكنا على آراء متطابقة، وأذكر بأنه قال لي بأن الناس يتحدثون عن قرب وقوع انقلاب عسكري يطيح بالأوضاع القائمة. قلت له من أجل هذا رغبت التحدث إليك لنقل هذه الصورة إلى شكري بك، لأني أعرف صلتك به، لتلافي الأخطار قدر المستطاع، أرجو أن لا تخيب رجائي، وهو القادر الوحيد من وجهة نظري على معالجة الشؤون بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والتوفيق بينهما أكثر من غيره على الإطلاق، علّه يوفق بينهما رحمة بهذا الوطن الذي وضعهما في أعلى المسؤولية لأن الإتفاق بينهما على حلول يجنب البلاد الكثير من الهزات واالكوارث فالدولة تنزف وتتآكل من الداخل.

جاءني الدكتور العائدي برده وأبلغني بأن الرئيس القوتلي يرغب الإستماع مني بالذات في الوقت الذي أريد، وبعد تبادل الرأي قلت بأن الأمر لا يحتمل التأخير، أبلِغه بأني سأكون عنده اليوم في الساعة الخامسة مساءً.

استقبلني في داره استقبالاً كريماً، ولدى عرض الأحوال على مسامعه أجابني بأنه لم يكن يتصور أن تبلغ الأمور إلى هذه الدرجة من السوء...!! ثم قال «والآن سمعت منك الأوجاع، فما هو الحل والدواء من وجهة نظرك؟» قلت فخامة الرئيس... «إن قاعدة الإستقرار المتينة في هذا البلد هي الجيش، وسبب الإضطرابات ومنطلقها هو الجيش أيضاً، فإن أُحسنتْ معالجة أموره كنا بمنأى عظيم عن الأخطار، وإن أهملناها أو عجزنا عن معالجتها نكون قد سعينا إلى حتفنا بظلفنا، ودمرنا الوطن بأجهزتنا وبأيدينا».

قلت: «الجيش بلا قائد فعلي منذ ٢٨/أيلول/٦١ وإن الذين تسلطوا عليه هم الذين عينوا له قائداً بدون فاعلية، وقد أصبحوا خارج البلد. وازدادت أحوال الجيش سوءاً بعد ٢٨/آذار/٦٢ عندما أصبح كل فرد فيه يعتقد بنفسه بأنه قادر بمفرده على رسم سياسة الدولة وتحقيق أمانيها الوطنية والقومية من وحدة واشتراكية وحتى الانتصار على «إسرائيل»».

فلا الجيش حاكم، ولا يترك الحكم لغيره، وعلّة العلل قائده، الذي يعتقد بنفسه أيضاً بأنه أكفأ رجال زمانه وهو القادر على كل شيء، بغرور لا يعادله غرور، وهو دون هذا الاعتقاد بما لا يقاس، والحل هو تبديله للخلاص من رأس غير صالح وللحد من تصرفات وتجاوزات الآخرين، ولا يكفي تبديل هذا الرأس فقط بل يجب دعم الجديد بمجموعة قادرة تمكنه من السيطرة على كل أمور الجيش، على أن تلتفت إلى واجباتها المقدسة وتترك واجبات ومسؤوليات غيرها إلى أصحابها وأربابها.

قال من ترى أن يكون؟ قلت يا فخامة الرئيس هذا أمر يجب أن تقرره السلطة السياسية

والحكومة المدنية، ولا يجوز أن يتدخل به ضابط أو يُرشّح له قائد. وعدد الضباط الصالحين لهذه القيادة غير قليل، وخاصة بين المتقاعدين أصحاب الرتب الكبيرة، الذين أُخرجوا من الجيش على مراحل لأسباب غير وجيهة ولا صحيحة في كثير من الأحوال، وهم في ريعان الشباب والعطاء، فعودة واحد منهم لاستلام القيادة لا تكفي من وجهة نظري، فلا بد من اختيار رأس قادر صالح يعاونه أخيار يضعون نصب أعينهم مصلحة الوطن في المقام الأول، وبذلك تكونون قد غيّرتم تركيبته المهترئة اليوم، وأدخلتم على دمه دماً جديداً صالحاً، الجيش بحاجة إلى عملية جراحية مستعجلة أكثر من أي زمن مضى، لتردي الانضباط والتسلسل العسكري بين صفوفه. أصبحت السياسة عمله اليومي. وقبل أن أودعه وأنصرف، حدثني كيف أقال واستبدل برئيس الأركان شوكت شقير في أوائل تموز ١٩٥٦ اللواء نظام الدين، وكذلك حدثنا مستفضياً بأن الاستقلال لم يكن سهلاً هيناً ولا رخيصاً لنضيّعه بخطأ الأعمال وبسوء تصرفات البعض. كما حدثني عن أمور كثيرة وسيرد ذكرها، وطال الحديث من أجلها وتشعب وتخلله طعام عشاء خفيف مع الفواكه.

لم يعلم أحد بهذا المسعى والحديث مني إلى الرئيس القوتلي سوى الدكتور عبد الكريم العائدي والرئيس القوتلي عينه الذي قابلته وأسمعته ما أريد قوله وأنا أحترق على وطني لأني كنت قريباً من الجيش ورجال الحكم، وأعيش ما يقلق كل مخلص، مما جعلني أرى بالقوتلي الأمل الوحيد الذي افتقدته عند الآخرين.

دعا الرئيس القوتلي كلاً من الدكتور ناظم القدسي والأستاذ خالد العظم إلى اجتماع عاجل في داره تم الاتفاق عليه، وفي صباح يوم الدعوة طلب حضوري إليه ثانية قبل ساعة من موعدها واستوضح مني عن بعض الحوادث وأسماء الضباط الذين أعتقد بصلاح إعادتهم إلى الجيش، فعددت له أكثر من عشرين شاباً من أصحاب الرتب الكبيرة من مختلف المناطق والطوائف والمذاهب ومعظمهم أقدم من دورتي لمساعدة القائد الجديد بتسليمهم قيادات فاعلة، لتغيير تركيبة الجيش.

أثناء هذا الحديث دخل الخادم السوداني الذي كان عنده وقال له: «لقد جاء الدكتور قدسي» فنظر إلى ساعته وقال: «ليصعد إلى فوق» وبعد دقائق أعلمه بوصول الأستاذ العظم، فكرر له القول نفسه (بيت القوتلي مؤلف من طابقين الأول لاستقبال الضيوف والحياة النهارية والثاني للإستقبال أيضاً عند اللزوم، وكنت بالطابق الأول).

بدا عليّ الرغبة بالإستعجال والانصراف، فقلل منهما قائلاً «معليش اكمل...» وهكذا إلى أن انصرفتُ بدون زيادة أخرى بالتأخير.

وقبلها كان قد قدّم لي من أجل الضيافة على عربة ضيافة قالباً من الكاتو على شوكولاته (فوريه نوار) مع الشاي، اعتذرتُ بإصرار لكي لا يقطع هذا القالب، ليبقى على حاله، من أجل الضيفين، واكتفيت بفنجان من الشاي فقط.

قد يظن القارىء بأني أذكر تفاصيل تافهة لا لزوم لها، ووجهة نظري فيها بأن هذه الأحداث مرّ عليها زمن طويل، ومعظم المشاركين فيها يعتقد بأنه إنفرد بها ولايعلم بها غيره، ويجهل بأني كنت خلفها، لذلك ذكرت تفاصيلها ليعرف بأن لغيره علاقة بها، ولتذكيره بدقائقها عند التحدث عنها أو رغبته بتدوينها وخاصة المتعلقة بالدكتور القدسي، أطال الله عمره، وكنت حريصاً في السابق على عدم كشفها في وقتها، احتراماً لمقامه كما يقتضيني الواجب والأصول.

بعد اجتماع الثلاثة الكبار، بل أكبر الكبار في وطني من حيث المقام والخبرة والتجربة، رئيس جمهورية سابق لمرتين أو ثلاث وهو القوتلي، ورئيس جمهورية حالي هو القدسي، ورئيس دولة قبلهما ورئيس وزراء حالياً هو العظم، لمعالجة الأمور المستعصية وأولها قضية الجيش، تم الاتفاق بينهم على إبعاد ضابط ثبت فشله في النهوض بمسؤولياته والإستعاضة عنه بتعيين العميد عمر قباني بعد ترقيته إلى رتبة لواء في منصب قيادة الجيش يعاونه اللواء نامق كمال، وترفيع العقيد جودت أتاسي إلى رتبة عميد وتسليمه منصب رئاسة الأركان العامة، ثم يجري بحث إعادة آخرين من المتقاعدين الذين يسمح وضعهم بإعادتهم إلى الجيش، على أن يكلف اللواء عزيز عبد الكريم بالإعداد وترتيب هذه الأمور.

جاءني الدكتور العائدي مبلغاً وشاكراً مقدراً وسعيداً بما تحقق من وفاق بهذا اللقاء وراجياً منه كل خير.

الضابطان عمر قباني وجودت أتاسي من خيرة ضباط الجيش من وجوه كثيرة، وقد أُبعدا عنه لأسباب لم تكن في مصلحة الجيش.

هذا الاجتماع في مذكرات العظم:

سجل خالد العظم في الصفحة رقم ٣٦٠ من مذكراته الجزء الثالث قوله:

«وأذكر أنني طلبت ذات مرة من السيد شكري القوتلي أن يتوسط بيننا (القدسي والعظم الذي توفي ولم يعرف من كان خلف هذا الاجتماع) لإزالة ما في قلب القدسي من الشكوك ولحمله على التعاون المجدي. فدعانا القوتلي إلى داره وطرح الموضوع بكل صراحة وأكد أننا نحن الإثنين إذا ما أخلصنا، واحدنا للآخر، وأزلنا ما بيننا من سوء

تفاهم، حمينا كيان البلد، فلا يصل أعداء سورية إلى غايتهم (واضاف قائلاً) بأن دفع الخطر الناصري هو أهم ما يجب على الجميع التعاون في سبيله» (الخطر الناصري كان وقتها ودائماً في أعماق العظم).

إن حماية البلد يوم هذا الاجتماع لم تكن باتفاق الرئيسين على دفع الخطر الناصري والتعاون في سبيله وإنما كانت بتعاونهما وتفاهمهما، بالدرجة الأولى في معالجة شؤون الجيش التي كانت متردية وقريبة من الهاوية، لأن غيرها سهل هين بالمقارنة.

إن الرئيسين القدسي والعظم لم يعلما مني بهذا المسعى وطبيعي أن لا يعلما من القوتلي والعائدي، بأني كنت خلفه. كما أن العظم لم يكن ليلجأ إلى القوتلي لطلب التوفيق بينه وبين القدسي لأسباب كثيرة معلومة.

جرى الاعداد لتحقيق رأس هذا الوفاق بتحضير من اللواء عزيز الضابط البارز المميز في كل الأوقات، استدعى إليه القباني والأتاسي، وهما بمكانة مرؤوسيه عندما كان وكانا في الجيش وموضع احترامهما، وذلك بقصد ترتيب الأمور.

الرئيس يخشى تصاعد الروائح:

في المقابلة الأولى الطويلة لي مع الرئيس شكري القوتلي للتحدث عن الخطر الرهيب الواقف على الأبواب، والذي كان يهدد البلاد بنسف الأوضاع إلى المجهول والقضاء على الإستقرار الهش بسبب ما كان يجري في صفوف الجيش، ورجاء فخامته للتدخل والتوفيق بين رئيس الجمهورية الدكتور قدسي ورئيس وزرائه الأستاذ خالد العظم لإيجاد الحلول للإنقاذ والخلاص قال لي فخامته:

«لماذا الاحتفاظ بهكذا ضابط طوال هذه المدة، ومن الذي أتى به؟ وأنتَ لستَ الأول الذي أسمع منه هذه الأقوال».

ثم أردف قائلاً:

«سبق أن حاول اللواء شوكت شقير أن يتجاوز حدوده مباشرة معي، عندما وضعني أمام أحد خيارين، إما الرضوخ إلى اعتراضه على تعيين وزير دفاع (عبد الحسيب رسلان) لأنه يعرفه عند ما كان قائداً للمنطقة العسكرية الوسطى بحمص، أو قبول استقالته مع الإصرار، وناولني إياها، ولما اتجهت إلى معالجة الموضوع مع المعنيين لاتخاذ قرار، أخبرت بأنه ترك وظيفته وغادر البلاد، التي ليس له فيها غير سيارته الخاصة، وبعد تعيين اللواء توفيق نظام الدين خلفاً له، سمعت بأن له علاقة مع القصيباني ورفاقه الذين كانت تجري التحقيقات معهم لأمور مادية».

قلت هذا صحيح إلا أن أمره مختلف، لأنه كان عازماً على ترك وظيفته ومغادرة سورية قبل مجيئه إليكم، منتهزاً فرصة اعتراضه على هذا التعيين، لأن المقدم قصيباني أرسل له من سجنه رسالة شفاهية مع مدير الشرطة العسكرية، المقدم هشام العظم، يعلمه فيها بنفاد صبره وأنه أصبح مكرهاً على الكلام إن لم يسارع شقير إلى إنقاذه، وإني كنت أحد عضوي المحكمة، برئاسة بديع بشور وعضوية درويش الزوني أيضاً، التي كلفت بمحاكمته مع شركائه فؤاد الزعبي ومحمد أسرب وسابا الصباغ اللبناني، وقد دافع عنهم أمامنا بعض كبار المحامين منهم الأساتذة مظهر القوتلي ورياض المالكي وهاني البيطار وغيرهم، وقد أصدرنا بحقهم أحكاماً أصبحت مبرمة، وأنتقدنا عليها وقتها بأنها كانت خفيفة، حسب اعتقاد المتطرفين، ومع ذلك صدر عفو خاص عن أحدهم مع آخر حُكم بقضية ثانية مماثلة، لوجود سند لهما في مجلس الدفاع الجديد.

وكان هؤلاء متهمين برشاوي حققت بها لجنة برئاسة عمر قباني وعضوية بهجت المسوتي من أجل صفقات منها صفقة سيارات دودج، قبضها أحدهم من شركة ا.ف. كتانة من يد مدير مبيعاتها جميل كريمة، ووزعها فيما بينهم، وصفقة قنابل لطائرات الفيات من شركة إيطالية، مطلع على تفاصيلها قائد سلاح الطيران وديع مقعبري، وأخرى لشراء آليات وقطع تبديل لها من مخلفات الجيش الأميركي، من شركة يمثلها اللبناني ادوار بارودي، الذي مُنح وسام الإخلاص عليها بناء على طلب من رئيس الأركان شقير، وقد ظهر بأن هذه الشركة وهمية يقوم عليها في أميركا محتالون، وقد جرى سحب كامل مبلغ الصفقة لعيب في العقد مقصود، دون توريد شيء منها ذي شأن، ومطلع على بعض جوانبها ملحقنا العسكري في واشنطن العقيد محمود شطرا، وكذلك الذي كُلف باستلامها من أميركا العقيد فيصل أتاسي الذي رفض الاستلام رغم المحاولة برشوته، ومن بعده المقدم طه نور الله.

وكذلك على اطلاع بأحد فصولها أحد موظفي ديوان وزارة الدفاع يوسف خباز الذي ضاعت برقية هامة بينه وبين القصيباني بعد توقيعها من شقير، كانت معدة للإرسال إلى ملحقنا العسكري بواشنطن ولم تُرسل. وصاحب المصلحة في ضياعها القصيباني، وقد سألت شخصياً الخباز أثناء المحاكمة عن أسباب ضياعها وعدم إرسالها لعلاقته بذلك.

كما عثر المحقق العدلي في مكتب أحد الشركاء على رسائل خطية كانت مرسلة من ألمانيا، كتبها محمد اسرب أحد هؤلاء الشركاء، لهم، وأرسلت إلى دمشق باسم مستعار (محمد قباني) من أجل الإخبار والمتابعة والتثبيت، وفيها كل التفاصيل و... و....

بعد أيام من صدور أحكامنا على الشركاء الأربعة قصيباني وزعبي واسرب وصباغ،

صدرت أحكام أخرى على العقيد الطبيب توفيق عز الدين ومعاونه العقيد أديب سمكري الأيوبي والملازم المجند الدكتور الصيدلي أميل أيوب، لرشاوي ثبت دفعها وقبضها من أجل صفقات أدوية ومن أجل نقل بعض عناصر مديرية الصحة إلى الأماكن التي يريدونها منهم الدكتور معطي الساطي.

اجتمع مجلس الدفاع بدون تلكؤ وكان قد استلم رئاسته حديثاً رئيس الأركان العامة الجديد اللواء عفيف البزري يعاونه العميد أمين نفوري، كما كان بعضويته الضباط عرنوق والسراج وجادو وحمدون والصوفي وغيرهم. وطلبوا إلى فخامتك إصدار عفو خاص عن المحكومَيْن عز الدين واسرب فقط...، دون باقي المحكومين، لأن الأول ابن عم ووالد زوجة جادو عز الدين والثاني صديق حميم لجمال الصوفي، وإكرام الخواطر كان موجوداً بين الأعضاء الكرام.

صدر عفو خاص عن هذين الشخصين فقط وفاقاً للطلب رغماً عن ارتكاباتهما الثابتة بحكم قضائي صادر عن محكمتين منفصلتين، كما أنها لم تكن أقل من غيرها عند باقي الشركاء المحكومين، الذين استمر سجنهم، ونفذوا عقوباتهم بالتمام والكمال.

قال:

«كنت، والله، طوال عهدي الأخير مع بعض الضباط، كالسائر على بيض فاسد أخشى أن أُثقل على إحداها فتنكسر ويفوح منها ما لا نريد شمه وسماعه. لقد دعيت للقيام بالواجب ومن عادتي الإقدام لا الإحجام وخدمة وطني بأكبر قدر من الاستطاعة والتضحية وأرجو من الله العفو وحسن الختام.

لقد كان انقلاب حسني الزعيم، مهما قيل فيه ومن أجله، لأني وضعت يدي على صفقات مشبوهة ومريبة وأصررت على محاسبة مرتكبيها، وكان للزعيم وبعض أعوانه علاقة بها، أسلحة فاسدة ونحن بحرب مع «اسرائيل»، اشترتها لجان من الجيش واستلمتها ودفع الشعب ثمنها، وكذلك سمن مغشوش كريه، أرفض أن يتناوله عيالي، فكيف بي بجنود يدافعون حتى الموت عن حدود الوطن وكرامته ويستشهدون بكل شجاعة في سبيله».

«وشعوري بأني مسؤول عنهم كأولادي بدون تفريق، فضلاً عن مؤامرات دولية كانت تحاك بالخفاء لتمرير صفقات كلها ضد مصلحة الوطن، وقد جرى تمريرها فيما بعد، وهكذا أُدخل السجن الأبرياء، وأُخرج منه فوراً وبدون تأخير المتهمون، بدون محاكمة ولا مساءلة ولا عقاب، وذلك بعد يوم من الإنقلاب».

الملك عبد العزيز يتدخل من أجل سورية:

قلت للرئيس القوتلي في معرض كلامي عن الأوضاع التي كنا نعاني منها بسبب تصرفات البعض بدون إدراك مما كان يهدد بسوء المصير، وكذلك فقدان الثقة والإنسجام بين رئيس الدولة ورئيس وزرائه في غياب المجلس النيابي، صاحب السلطة في مراقبة الخطوات وسد الثغرات مما عطل أهم الإجراءات والضرورات.

قلت يا فخامة الرئيس «لقد حصلنا على الاستقلال قبل الأوان، وأقصد بأننا حصلنا عليه قبل الإعداد له إيجابياً، انتفض الرئيس بشدة وقال:

«لا.. لا... هذا كلام لا أقبل به أبداً وخاصة من أمثالك وأنت من عائلة كانت في مقدمة من ضحى وثار في وجه المستعمر ورفض وجوده لنعيش أحراراً أسياداً في وطننا، ولقد كان عمك مصطفى وصفي باشا قائدنا في ثورتنا في الغوطة عام ١٩٢٥، كما استشهد شقيقه عمك محمود حمدي بك أمامي وعلى بعد خطوات مني برصاص الفرنسيين، نحن أمة جديرة بالإستقلال والحياة الكريمة الحرة قبل كثير من الأمم، وهذا ما قلته وأنا قانع به، وأسمعته لكثير من زعماء العالم عندما اجتمعت بهم ولم يستطع أحد أن يعترض أو أن يدحض أقوالي، لذا ينبغي أن لا يتكرر هذا القول على لسانك ثانية».

«التقصير في حفظ الاستقلال وتعريضه للمخاطر من البعض يجب أن لا ينسحب على الجميع، لقد ضحى الشعب السوري بكل فئاته وطوائفه وريفه وحواضره، بالأرواح والمال والممتلكات والراحة حتى انتزع استقلاله انتزاعاً، وقدم في سبيله ما لم يقدمه شعب آخر».

«إن استقلالنا ليس منحة من أحد ولا نتيجة لمعاهدة مع محتل، إننا لم نستكن منذ ما قبل عام ١٩٢٠ حتى عام ١٩٤٥ إلى أن رحلت عنا فرانسا ونحن نقاتلها ونفجر الأرض تحتها، وتحمّلنا منها ما لا يُحتمل، يؤيدنا كل صاحب ضمير بعد أن فهم حقيقة أمرنا».

«لقد اجتمعت أثناء الحرب العالمية الثانية بتشرشل، رئيس وزراء بريطانيا، مرتين، أولاهما في السعودية عام ١٩٤٣، والثانية في مصر عام ١٩٤٥ بحضور الملك عبد العزيز وآخرين، وفي المرتين حاول أن يستجرني إلى عقد معاهدة مع فرنسا، بحجة توفير الهدوء في منطقتنا، فرفضت وقلت كيف نوفر الهدوء والإستقرار لعدو محتل؟ نحن أمة حرة نطالب برحيله عنا، ماذا فعل شعبنا حتى يُفرض عليه هذا البلاء وتقييده بالأصفاد، لن نرضخ ولن نقبل بهذا الطلب، ثم قلت وأشرت بيدي إلى الملك عبد العزيز، إن هذا الإنسان هو أغلى إنسان عندي في هذا الوجود، لو طلب مني هذا الطلب لما سمعت منه ولقاتلته، وهو الذي لو طلب مني عيني لقلعتها باصبعي وقدمتها له، لو طلب التضحية

بابني في سبيله لما ترددت، ثم التفتُ إلى البحر وأشرتُ بيدي ثانية وقلت، لو اصطبغ هذا البحر بالدماء وتبدلت زرقته إلى احمرار فلن أعقد معاهدة مع فرنسا، وكان الترجمان يلاحق كلامنا بشكل يدعو للإعجاب».

«وقف تشرشل وانتصب وهجم عليّ كأنه يريد أن يفترسني قائلاً: ماذا تقول؟ هل تهددني؟ أنت تعرف مع من تتكلم؟ أنا القائد العام لجيوش الحلفاء».

وهنا تدخل الملك عبد العزيز، رحمه الله، وكان له حضور وشخصية مهيبة، قلّما توفرا لآخر، كما كان يتمتع باحترام كبير عند الجميع، ولطّف الجو بيننا، ثم قلت:

« أنا أعرفك جيداً وأحترمك يا مستر تشرشل، وليس من المعقول أن أتحداك، إلا أنني لا يمكن أن أقدم على عمل يرفضه شعبي ويبرر إعدامي وسحقي، وأملي من عظيم مثلك أن يكون بجانب الحق في تحقيق حريتنا وسيادتنا في بلادنا، وأنت على رأس من يضحون ويحاربون لرد العدوان عن شعبكم وأوطانكم والعالم الحر، فقال: طيب.. طيب لا معاهدة ولا قيد والذي نطلبه منكم هو تأمين الهدوء في منطقتكم لأنها استراتيجية ولها تأثير كبير على مجرى حربنا مع أعدائنا وأعداء البشرية جمعاء، لن نزعجكم ولن نطلب منكم ما تكرهون، وبإمكانكم الاعتماد علينا وعلى وعودنا».

رجعت إلى دمشق في أواخر شباط ١٩٤٥ واستسلمتْ المانيا للحلفاء وألقتْ سلاحها أمام أعدائها وتوقف إطلاق النار منها في ٧/أيار/١٩٤٥. في هذا الشهر بالذات استقدمت فرنسا قوات عسكرية جديدة إلى سورية من جنسيات مختلفة من مستعمراتها، استعداداً لنوايا خبيثة مما دعا الحكومة السورية إلى الاحتجاج، وتوترت الأحوال وأضربت البلاد ورفع المواطنون العلم السوري بدلاً عن العلم الفرنسي على قلعة حلب، فوقعت اشتباكات دامية بين الأهالي وبين الفرنسيين وكان حصيلتها عشرات القتلى والجرحى ثم انتشر الخبر إلى حماه وحمص ودمشق فعمّت الاصطدامات بشكل واسع وعنيف، إلى أن كان يوم ٢٩ أيار ١٩٤٥ حيث اصطنع عسكر الفرنسيين حادثاً مع حماة المجلس النيابي وحراسه من الشرطة فهجموا عليهم وأعملوا بهم قتلاً وذبحاً وهم يدافعون إلى أن أبيدوا كلهم بعد أن أظهروا من ضروب البسالة والشجاعة والبطولات ما نفخر به على مدى الأيام جيلاً بعد جيل.

كما قصف الفرنسيون من قلعة المزة، مدينة دمشق بالقنابل المدمرة والمحرقة بوحشية مستنكرة فوقعت الضحايا بين النفوس الآمنة وانتشرت الحرائق في أحياء كثيرة من دمشق واستهدفت في جملة ما استهدفت بيت خالد العظم في حي سوق ساروجة، حيث تجمع الوزراء ونواب الأمة للتشاور وقرروا اللجوء إلى الغوطة لإشعال نار الثورة في البلاد جميعها

في وجه الفرنسيين، وكنت مريضاً في فراشي لا أستطيع الحركة وأعاني من حرارة مرتفعة بسبب قرحة في معدتي، فاستدعيت سفير المملكة العربية السعودية الشيخ عبد العزيز بن زيد وطلبت منه نقل هذه الصورة المفجعة الدامية إلى الملك عبد العزيز لينقلها بدوره إلى حكومة بريطانيا بشخص المستر تشرشل خاصة. ليقف على معاناتنا من جرائم الفرنسيين وعدوانهم علينا، وأن ليس أمامنا غير الثورة المسلحة للدفاع عن أنفسنا وكرامتنا، كما استدعيت باقي الممثلين الأجانب المعتمدين لدينا لنفس الغرض وقد أتاني الإنكليزي مستر شون بمصفحة بعد رسالة بعثتها إليه مع أحد موظفي الخارجية السيد هشام دياب.

وبعد يومين تماماً في ٣١/أيار/٤٥ أذاعت محطة الشرق الأوسط نص الإنذار الذي وجهه تشرشل إلى الجنرال ديغول رئيس حكومة فرنسا بالكف عن متابعة الإعتداء وإراقة الدماء وأنه أمر قائد جيوشه في الشرق الأوسط للتدخل عسكرياً لوضع الأمور في نصابها، وطلب من ديغول أن يأمر جنوده بالتوقف عن إطلاق النار فوراً والإنكفاء إلى ثكناتهم، والشروع بمحادثات تجري بين الأطراف المعنية في لندن. وقد أخبرني بالانذار قبل إذاعته الشيخ ابن زيد بأن الملك عبد العزيز أجرى الإيجاب وقال انتظروا الفرج من الله قريباً.

وجاءت قوات بريطانية من سهل البقاع في لبنان بقيادة الجنرال باجيت ودخلت دمشق وألزمت القطعات الفرنسية على العودة إلى ثكناتها والتوقف عن اطلاق النار وانفرجت الأزمة ومن ثم جرت المباحثات وكان الجلاء».

قلت والله يا فخامة الرئيس بأني عشت هذه الأحداث بكل وجودي وجوارحي، فقال يا ابني إن استقلالنا غال جداً وحصلنا عليه بعد تضحيات كثيرة بالأرواح والدماء والأموال التي لم نبخل بها. وقد حصلنا عليه بعد تأخر إلى أن واتتنا الظروف وجاء اليوم الموعود بفضل من رب الوجود. والأمانة أصبحت بأعناقكم وأملي أن تحافظوا عليها وأن تسلموها مبرأة من كل شائبة إلى من بعدكم وأن توصوهم بالمحافظة عليها.

حراسة العظم والحوراني وغيرهما:

وصلتني معلومات نسبة صحتها مرجحة، باحتمال وقوع اعتداء على حياة بعض الشخصيات السورية منهم الأستاذين خالد العظم وأكرم الحوراني وغيرهما من السياسيين وكذلك بعض العسكريين.

بعد التداول مع وزير الداخلية تقرر إبلاغ المستهدفين ليتنبهوا إلى أحوالهم وتنقلاتهم ولأخذ موافقتهم على وضع حراسة لهم، إذا رغبوا، وبالنسبة للعسكريين فقد كانت التدابير متخذة في السابق في تنقلاتهم وفي حلّهم وترحالهم، ومع ذلك فقد جرى إخبارهم لتعزيز

حراستهم والإنتباه إلى أوضاعهم لكي لا أتحمل وزر عدم إبلاغهم نفسياً وأخلاقياً وقانوناً.

أخبرت الأستاذ العظم بما وصل إلى علمي وأستأذنته باتخاذ اللازم وكنت قبلها قد أصدرت قراراً بتعيين أحد مراقبي الأمن بأن يكون الحارس الخاص لرئيس الوزراء وقد أجريت الإيجاب بشكل جيد فيما بعد بمفرزة مرافقة تتنقل معه بدون مظاهر ولا ضجيج.

ثم زرت الأستاذ أكرم الحوراني في بيته وأبلغته بما أنا قدمت من أجله، فاتفقنا على ضرورة وضع حراسة له، واعتذرت عن أن تكون برجال من عندي وقلت اختر من تشاء من جماعتك أو ممن تثق بهم لأسلّحهم وأدفع رواتب شهرية لهم. ولما استغرب، قلت له: أخشى وقوع مكروه، لا سمح الله، وأن نتهم بالإشتراك أو بالإهمال والتقصير بدون حق.

في اليوم الثاني جاءني السيد مصطفى حمدون وأعطاني لائحة بأسماء وقع الإختيار عليهم لحراسة الأستاذ الحوراني، قلت له: بلّغهم المجيء إلينا لإجراء الإيجاب، ولما استغرب أيضاً، قلت هكذا تقتضي الأمور يا أخ مصطفى وهو صديقي وله معزة خاصة عندي.

ولما جاء بالأشخاص تبين بأنهم غير الذين أعطاني أسماءهم، فجرى تسجيل أسماء الذين جاؤوا من هوياتهم، وأصدرت أمراً سرياً بتكليفهم والجهة التي اختارتهم على مسؤوليتها، مع أخذ تواقيعهم وذكر الراتب الشهري الذي كانوا يأتون شهرياً لاستلامه وفق الأصول، وهكذا استمر الحال إلى أن تبدلت الأحوال وسبحان مبدلها.

اعتقال زهر الدين ومحاولة اغتياله في مذكراته فقط:

أما بالنسبة للعسكريين فقد كانت حراستهم مؤمنة دائماً، بل أكثر من اللازم بما يحفظهم من أي اعتداء إن كان من خارج جهازهم ومرؤوسيهم، أما المشكلة الخطيرة إن كان هذا من الداخل وبتخطيط من كبار المرؤوسين وأقدرهم كما حصل لقائد جيشنا المغوار.

ففي الصفحات ١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٦ من مذكراته روى لنا كيف كان مستهدفاً للإعتقال والإغتيال من أقرب المقربين الذين ليس بينه وبينهم حراسة ولا حجاب. ومع ذلك فقد كانت مؤامراتهم تتلاشى على صخرة صموده ورجولته، لذلك لم ير ضرورة لمحاسبتهم ومفاتحتهم والحمد لله الذي حفظ قائد جيشنا «الصادق» من بعض مرؤوسيه المعجبين أو المجرمين.

في تلك الصفحات أخبرنا للمرة الأولى بأنه في أوائل عام ١٩٦٢، بينما كان يغط بنوم

عميق بعد معركة حربية في الجبهة، قادها بمفرده، بانتصار ليس له سابق ولا شبيه، لذا لم يسمع دق الباب ولا رنين الهاتف ولا الصياح، عندما أتى إلى داره في منتصف الليل رئيس مخابرات الجيش العقيد محمد منصور ومعه المقدم عبد الكريم النحلاوي وضابط ثالث لم يعد يتذكر اسمه، وهم مدججون بالسلاح من أجل اعتقاله، فلولا بسالة حراسه الذين منعوهم من تحقيق جريمتهم وحالوا دون اقتحام داره، كما روت له زوجته وكذلك رئيس حرسه، لقضي الأمر، ولم يفاتح هؤلاء المرؤوسين على مجيئهم ليلاً لاعتقاله ولم يحاسبهم عليه لأنه طيب القلب وذو بأس شديد حسب أقواله الخطية.

وهذه ليست يتيمة ولا وحيدة وقد ذكر غيرها: «وهو صادق دائماً» في الصفحة رقم ٣٦١ من مذكراته الأمينة، بأنه كان في طريق عودته إلى مكتبه من وليمة كان قد أقامها في قرية الضمير، رئيس حرس البادية العقيد غسان حداد، على شرفه بمناسبة ترقيته، عندما وقفت في أحد بساتين حرستا، خمس مصفحات من الجيش كلفت باعتقاله أو اغتياله، لكن رئيس هذه المفرزة الرعديد جبن وخاف عندما اقتربت سيارة القائد من الكمين ولاحت طلعته، وهكذا تلاشت هذه المؤامرة على صخرة بأسه وصموده أيضاً ولم يفاتح بها ولم يحاسب عليها أحداً لأنه طيب القلب، وذلك حسب مذكراته حرفياً، لقد كان أمره عجيباً وتفكيره أعجب.

اعتداء على راتب الحسامي:

بينما كان الأستاذ راتب الحسامي، نائب رئيس مجلس الأمة في عهد الوحدة، ونائب مدينة حمص في عهد الإنفصال، وأحد أعضاء الخماسي الناصري ـ نهاد القاسم، علي بوظو، عبد الصمد الفتيح، عبد الوهاب حومد، راتب الحسامي ـ ماراً بسيارته في حي الحلبوني بدمشق، تعرض له شاب وانهال عليه شتماً وضرباً، بعد إنزاله عنوة من سيارته، ثم فر هارباً دون ترك أثر. كما قال الحسامي بأن المجرم أشهر عليه سلاحاً نارياً وكان ينوي القضاء عليه، إلا أنه لم يتمكن من إطلاق النار من مسدسه لأنه استعصى. ولكن التحقيق والشهود لم يؤيدوا قوله بإشهار السلاح.

لدى المتابعة والتقصي اتجهت الشبهة نحو ضابط عقيد متقاعد، شيوعي المسلك السياسي، سجن وعذب وسرح في الماضي القريب، قيل بأنه كان ماراً من مكان الحادث، ولما سمع الحسامي، المعتدى عليه، باسمه ركز عليه وأصرّ بأنه هو الفاعل، لأنه كان من ضحايا عهد عبد الناصر.

أصدرتُ أمراً باستدعائه والتحقيق معه فلم يجنح التحقيق إليه، استقدمت صوراً له ولآخرين من إدارة شؤون الضباط، وأمرت بعرض قسم منها على المعتدى عليه، دون أن

تكون بينها صورة المتهم، فتعرف على إحداها، وقال بأن صاحبها هو المجرم، وعند السؤال عنه تبين أنه خارج سورية منذ مدة، ثم جرى عرض قسم آخر من الصور بينها صورة المتهم، فلم يتعرف عليها. وعند عرضه عليه شخصياً مع آخرين، لم يتعرف عليه أيضاً، وأثبت التحقيق بأنه كان في مكان آخر ساعة الحادث لذا أمر المحقق بالإفراج عنه مع استمرار بالمتابعة.

وانتهى ذلك العهد والحسامي يتهمنا بأننا وراء إفلات هذا المجرم.

تفجير سيارة عبد الوهاب حومد:

ثم وقع حادث آخر في حي المزرعة بدمشق وهو تفجير سيارة الوزير السابق السيد عبد الوهاب حومد، وهذا عضو في التجمع الخماسي الناصري، وهي واقفة أمام داره، ولما أبلغوني بالحادث أمرتُ مدير شرطة مدينة دمشق ومدير الأمن الجنائي بأن يخبرا فوراً قاضي التحقيق المناوب في وزارة العدل ليقوم بالتحقيق اللازم وأن يقدما له كل مؤازرة يطلبها للوصول إلى الحقيقة، وبعد جهد وطول تحقيق قيل بأن صاحب السيارة لم يكن بعيداً عن مسببات الحادث، وهو وزير عدل سابق، كما أشيع بأنه قبض ثمن سيارة جديدة بأمر من سيادة الرئيس الزعيم تعويضاً عن سيارته الأثرية التي أصلحها وصلح حالها، فكانت صفقة رابحة، وقد سألني أحد الصحفيين عن هذه الإشاعة فنفيت علمي بها، كما قال لي بأنها صفقة رابحة في الوقت الذي كانت تجارة زميله الحسامي غير منتجة، وقد اجتمعت مصادفة بشقيقه الدكتور أسعد منذ وقت قريب، فقال لي: «بأن أخاه عبد الوهاب ما زال يعتقد بأنك كنت خلف هذا التفجير»، قلت له سامحه الله، وفتح بصيرته على الحقائق، ما أكثر الإشاعات والإتهامات التي كنا نعيش في دواماتها والله أعلم بالظالم والمظلوم.

الإعتداء على اللواء جراح:

كما جرى اعتداء بالضرب والإهانة على ناصري ثالث هو اللواء محمد الجراح، قائد قوى الأمن الداخلي في عهد الوحدة، والساعد الأيمن لوزير الداخلية عبد الحميد السراج، بينما كان محمد الجراح ماراً من شارع الحجاز، بعد أن أصبح من غلاة الناصريين، وركب موجتهم لا حباً بهم وقناعة باتجاههم، بل لتحقيق المكاسب عند التوزيع. وقد كان على رأس المتجمهرين الذين استنكروا إقالة السراج في أواخر أيام الوحدة وهاجموا الناصرية والناصريين والأعمال التي صدرت عن زعيمهم ثم تبدلت الأهواء والأجواء.

قلت بأن سيادة اللواء كان ماراً قرب بناء محافظة دمشق، شاهده الشرطي السابق الشيخ حسن عطايا، خطيب جامع عين الفيجة اليوم، فانهال عليه شتماً وضرباً وألقاه

أرضاً، والناس فرحون بهذا المشهد اللعين كرهاً بالناصري الجديد.

أخبرني مدير شرطة مدينة دمشق بالذي حصل، فأمرته التوسع بالتحقيق واعتقدتُ كما اعتقد بأن الاعتداء عليه كان بسبب ناصريته الجديدة، ثم تبين بأن هذا الشرطي كان قد سرح ظلماً من وظيفته، حسب اعتقاده، ورفع دعوى أمام القضاء من أجل إعادته، وقد ربحها إلا أن هذا القائد الذي كان قد سرحه رفض الإنصياع لحكم قضائي مبرم، بتأييد من رئيسه، ولا علاقة للأهواء والميول الناصرية بهذا الحادث من قريب أو بعيد، رغم الإدعاء بأنه كان بسببها وبترتيب من مكافحيها، وقد نال كل منهما نصيبه الذي يستحقه.

إلغاء قانون الطوارىء ومحاولة إعادته:

لا شك بأن الأستاذ خالد العظم يكره الجور والتعدي على الحريات الخاصة والعامة، كما يكره أصحاب النزعات الديكتاتورية، وأنه ديمقراطي التفكير والروح والمنهج والسلوك، حتى آخر خلية من جسمه بأمور الدولة، وقانع بأن الديمقراطية هي خير للأوطان ولكل إنسان، وأن نتاجها مهما تدنى، أفضل كرامة لبني البشر، من أي نظام آخر، وأن الإنسان بتكوينه لا يستطيع الاستمرار بالحياة في جو متعسف خالٍ من الحرية، في حدود القانون، وهي له كالماء وأوكسجين الهواء.

وكان يعلن عن ذلك في جميع بياناته الإنتخابية والوزارية، وهو صادق، وعندما يصل إلى السلطة في أعلى قممها لم يكن ليقلب ظهر المجن لهذا المبدأ، بل يبقى من أشد المتمسكين به، رغم أن الإنسان مهما حاول الحياد يبقى إنساناً له عواطفه وشعوره وله ما يسعده ويكدر صفوه، مما ينعكس على بعض أعماله وأقواله الخاصة مهما سعى إلى التجرد.

ألف آخر وزارة في حياته وهو يشكو من الطغيان ويحاول الحد منه، بجد وقدر الإمكان، بأسلوب مرن رغم أن وزارته كانت وزارة استنفار، لذلك كان تفكيره من قبل تشكيلها العمل على توقيف مفعول قانون الطوارىء، وقد ناصره فيما بعد، جميع الوزراء باستثناء اثنين، ولكل من الجميع رأيه وأسبابه:

١ـ الاشتراكيان ومعهم النفوري كانوا يريدون إنقاذ جماعة قنبلة حماه من السجن الذي أُوقفوا فيه بموجب قانون الطوارى بعد اعترافاتهم بدون ضغط أو إكراه، والله خير الشاهدين.

٢ـ وزيرا الإخوان المسلمين بدفع من مرشدهما العطار كانا يودان مزيداً من التحرر لأغراضهما الخاصة الإخوانية الناصرية المبطنة.

٣ـ العسكريان نائبا الحاكم العرفي وأعني بهما وزير الداخلية والمكلف بتسيير أمور وزارة الدفاع اللذين كانا يريدان استمرار نفاذ هذا القانون لأنهما يحسنان تطبيقه بدون شطط حسب اعتقادهما.

٤ـ الوزراء الباقون يريدون توقيف سريانه، ولكن بدون إصرار لعدم وجود خلفيات لهم بهذا المضمار، تأييداً لآراء ورغبات رئيسهم الطيبة.

أصرت الفئتان الأولى والثانية وعلى رأسهما رئيس الوزراء ومؤيدوه على توقيف مفاعيل هذا القانون فوراً، وقبل إجراء التصويت، وسعياً وراء إجماع وحل وسط، اقترح وزير الداخلية أن يكون هذا التوقف اعتباراً من فاتح عام ١٩٦٣ أي بعد عشرة أيام تقريباً من هذه الجلسة لمعالجة شؤون الموقوفين بموجبه، على أن يبقى نافذاً في الجبهة وقرى الحدود.

وزير الداخلية، وأنا من بعده كنا نصرّ على تسليم الموقوفين إلى القضاء قبل تجميد هذا القانون ولو بساعة واحدة، والإشتراكيان مدفوعان من أكرم الحوراني يلحان بلسان الكلاس على إخلاء طرفهم قبل إلغائه ومن دون إحالتهم إلى القضاء، وكان ما أردناه لمسؤولياتنا القانونية وقد سلمناهم إلى القضاء وفق الأصول وقبل سريان الإلغاء بساعات.

جرى التصويت في هذه الجلسة فنال موافقة الجميع حسب اقتراح وزير الداخلية واستنكف عن التصويت المكلف بتسيير أمور وزارة الدفاع اللواء زهر الدين. ولم يلتفت رئيس الوزراء إلى استنكافه لأنه ليس وزيراً بمعنى الكلمة الدستورية كالآخرين وأنه لا يحمل حقيبة وزارية بالأصالة.

بعد انقضاء أقل من شهر على هذا الإلغاء استدعى رئيس الوزراء، وزير الداخلية وقائد قوى الأمن وقال لهما بأن رئيس الجمهورية يريد مقابلتنا.

عند دخولنا على رئيس الجمهورية في مكتبه وجدنا عنده الفريق قائد الجيش والعقيد عقيل معاون رئيس شعبة المخابرات العسكرية ولم يحضر رئيسها ولا أدري السبب وأرجح لخلاف بالرأي.

ابتدأ رئيس الجمهورية الحديث قائلاً: استدعيتكم لأسمع رأيكم بما يطلبه قائد الجيش بإعادة إعلان الأحكام العرفية، وبعد حديث مفصل طلب إلي العقيل أن يدلي برأيه، فأيد طلب قائد الجيش بإعادتها، ثم سألني رأيي فلم أؤيده وقلت بأن الأحوال الأمنية لم يطرأ عليها جديد يوجب العودة إلى الوراء، ثم سأل اللواء عزيز وزير الداخلية وكان رأيه بأن إعادتها الآن بدون سبب معلوم تخلق بلبلة بالرأي العام وتفسر تفاسير ليست في مصلحة

الحكم، وختم كلامه بأنه لا يوافق على إعادتها، وكذلك أجاب رئيس الوزراء وقال بأنه لا يوافق على هذه الإعادة، وأن قانون الطوارىء لا يطبق عملياً إلا على المدنيين والجيش بمنأى عنه رغم أحواله.

إنبرى له زهر الدين دون أن يُطلب إليه الكلام وخاطب رئيس الوزراء بقوله بأني أحملكم مسؤولية عدم إعادته، فنظر إليه خالد العظم نظرة فيها معنى واضح وتنطق بدلاً عن لسانه (لا أريد أن أصفها احتراماً للرتبة الجديدة التي كان قد وضعها الفريق زهر الدين على كتفيه بموافقة وتوقيع من هذا الرئيس) قائلاً له «أنتَ أنتْ تحملنا المسؤولية؟» ووقف واستأذن من رئيس الجمهورية وانصرف.

تدخل اللواء عزيز وقال له: «لقد تجاوزت كل حد يا زهر الدين» (عندما كان اللواء عزيز ضابطاً مرموقاً كان الفريق زهر الدين غير ذلك رغم قدمه الزمني بالجيش)، كما تدخل رئيس الجمهورية معترضاً على ما تفوه به السيد الفريق ثم وقف وصافحنا إشارة لنا بالإنصراف، ولم نكد نخرج من غرفته حتى سمعنا صوته قائلاً له: «يمكنني أن أتحمل كل شيء إلا قلة الاحترام والذوق يا زهر الدين كفانا... كفانا... إلزم حدودك».

وانتهى هذا اللقاء على النحو الذي قَدَّمتُ ولم يُعدْ تطبيق أحكام قانون الطوارىء الذي كان قد تقرر في ٦٢/١٢/٢٢ توقيف مفاعيله اعتباراً من ٦٣/١/١ بموجب المرسوم التشريعي رقم ٥١ تاريخ ٦٢/١٢/٢٢ المعدل لذلك القانون. ومن ثم صدر المرسوم رقم ٣٢٧٦ في ٦٢/١٢/٢٢ بالاستناد على المرسوم التشريعي الآنف الذكر وعلى قرار مجلس الوزراء رقم ٨٦٧ في ٦٢/١٢/٢٢ بإنهاء حالة الطوارىء في جميع البلاد ما عدا الجبهة ومخافر الحدود. ثم أعيد تطبيقه بُعيد غروب ذاك العهد.

دخول العظم إلى المستشفى بحالة اسعاف:

لأمر يريده الله وقبل تبديل قائد الجيش أصيب خالد العظم بنوبة قلبية حادة أُدخل على إثرها غرفة العناية المشددة في مستشفى المواساة ومنعت عنه الزيارات، وتجمدت الإجراءات وكثير من أعمال الوزارات، ثم اتجهت الآراء إلى تسفيره للخارج لمتابعة العلاج عندما تسمح ظروفه الصحية بالسفر، وجرى الإعداد وتهيئة جوازات السفر له ولعائلته، ولم يسافر، وكان يمارس منصب رئاسة الوزارة بالوكالة الأستاذ أسعد الكوراني بموافقة خالد العظم وموافقة رئيس الجمهورية.

وقبلها كانت الخلافات على أشدها بين الوزيرين الاشتراكيين ومؤيديهما من جهة وبين برمدا ووزيري الإخوان المسلمين ومسانديهم من جهة أخرى، وكانت تجمعهم على

مضض شخصية خالد العظم ودرايته واحترامه.

في هذه الظروف غير السعيدة في سورية وقع في الثامن من شباط انقلاب عسكري في العراق على عبد الكريم قاسم وصحبه، وهذا ما زاد من نشاط المعارضين العاملين وأدخل الهلع في نفوس الحاكمين وأحلّ الموازين في سورية أكثر مما هي مختلة، فبدلاً من لملمة الصفوف والوقوف بوعي وبحزم من هذه الأحداث للسيطرة على الأوضاع استقال بعض الوزراء وأقدمت قيادة الجيش على خطوة غير سليمة زادت الطين بلّة بقصد التقرب من الناصريين والمناهضين.

ارسال وفد عسكري للتهنئة لثورة العراق:

بدون استئذان من الرؤساء وبدون موافقة مجلس الوزراء ولا استمزاج رأي قادة ثورة العراق، وبارتجال دونه أي ارتجال أقدمت قيادة الجيش السوري على إرسال وفد عسكري إلى العراق لتقديم التهاني والتبريك والمشاركة بالأفراح برئاسة العميد محمد التل وعضوية نورالله حج إبراهيم وعادل حج مراد وفرحان الجرمقاني وغيرهم.

ردّ هذا الوفد عندما وصل إلى الحدود العراقية ولم تسمح له سلطاتها من تخطيها وأعادته من حيث أتى، فلطمت بذلك وجه صاحب الفكرة الأمر الذي زاد في إضعاف الحاكمين ومسانديهم وقوّى من عزيمة الآخرين، وبخاصة عندما فُتحت أبواب الحدود لوفد سوري آخر استقبل بكل تكريم وحفاوة، فكانت إشارة لمن يفهم بالإشارة، وكان هذا الوفد حزبياً مؤلفاً من عفلق والبيطار والأطرش والعيسمي وغيرهم، كما كان كالماء لشجرة عطشى، فازدهرت الآمال وأورقت الأغصان ونضج الثمر وتواعدوا على القطاف.

استقالة بعض الوزراء:

كان رئيس الوزراء العظم يتلوى على فراش المرض والوضع في البلد على أسوأ ما يكون عندما تقدم الوزراء الكلاس والقدور والنفوري ومن قبلهم رشاد برمدا، باستقالاتهم وزاد تمسك وزيري الإخوان المسلمين الطويل والخطيب بموقعيهما، فدخل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء بالوكالة بحالة من القلق لذا ارتأيا أن يتخلصا منهما أيضاً لتصبح الوزارة وزارة اختصاصيين فنيين ليس فيها أحد من الأحزاب أو السياسيين، وكان هذا رأي رئيس الجمهورية منذ البدء ويسعى إليه بكل جهد.

هتف لي وكيل رئيس الوزراء الأستاذ الكوراني وتواعدنا على لقاء وبعد حديث تم الاتفاق على ضرورة إبعاد الإخوان المسلمين عن الوزارة، علّ التراشق الكلامي بينهم وبين

الاشتراكيين يخف أو يتلاشى، وإن استمر يصبح بين أشخاص خارج الحكم. وقد أيد رئيس الجمهورية هاتفياً لي هذا الرأي. ولما عرضته على وزير الداخلية بوجود صديقنا الأستاذ المحامي إحسان قواص بالمصادفة، أيده بدون أية ممانعة في الوقت الذي لم يستصوبه القواص.

من مكتبي وحوالي الساعة الرابعة عصراً اتصلت هاتفياً بالوزيرين الدكتور نبيل الطويل وعمر عودة الخطيب وزيري الإخوان المسلمين ورجوتهما الحضور وأني بانتظارهما، فحضرا ومعهما الأستاذ عصام العطار، وتكلمنا بما آلت إليه الأمور ثم قلت للوزيرين المحترمين من الأفضل تقديم استقالتيكما من الوزارة ومتابعة ما بينكم وبين الاشتراكيين من خارجها إذا شئتم الاستمرار، وأني انتظرهما خلال ساعة، ووقفت ووقفوا، قال الأستاذ عصام «يجب علينا التشاور مع اخواننا» أجبته هذا شأنكم.

ثم ذهبت إلى دار الأستاذ كوراني، أطال الله عمره، لأعلمه بالذي حصل، وفيما وأنا عنده رن هاتفه وكان مخاطبه عصام العطار الذي قال له وبصوت مسموع مني: «أنت رئيس الوزراء أم مطيع السمان»؟ أجابه خيراً خيراً، فأعلمه العطار بالذي حصل فقال له: «اعمل بالذي طلبه منكم» وأغلق الهاتف.

لم أشاهد بعدها الإخوان الثلاثة العطار والخطيب والطويل، ثم علمت بأن الاستقالتين قدمتا إلى فخامة الرئيس مباشرة.

وصدرت المراسيم التالية تسوية للأوضاع:

١ـ مرسوم رقم ٢٤٩ تاريخ ٦٣/٢/١٣ يسمى أسعد الكوراني وزير العدل نائباً لرئيس مجلس الوزراء اضافة إلى عمله ويعهد إليه بوكالة رئاسة مجلس الوزراء مدة غياب رئيس مجلس الوزراء الأصيل.

٢ـ مرسوم رقم ٢٥٢ تاريخ ٦٣/٢/١٦ تعيين الكوراني وزيراً للإعلام وكالة بالإضافة إلى العدلية ورئاسة الوزارة وكالة.

٣ـ مرسوم رقم ٢٥١ تاريخ ٦٣/٢/١٦ بقبول استقالة رشاد برمدا وخليل كلاس وعبد الحليم قدور وأمين نفوري ونبيل الطويل وعمر عودة الخطيب.

٤ـ مرسوم رقم ٢٥٣ تاريخ ٦٣/٢/١٦ تعيين فرحان الجندلي وزيراً للصحة وكالة بالإضافة إلى وزارة البلديات.

٥ـ مرسوم رقم ٢٥٤ تاريخ ٦٣/٢/١٦ تعيين جورج خوري وزيراً للعمل وكالة بالإضافة إلى وزارة الصناعة.

٦ـ مرسوم رقم ٢٥٥ تاريخ ٦٣/٢/١٦ تعيين صبحي كحالة وزيراً للإصلاح الزراعي وكالة بالإضافة إلى وزارة المواصلات.

٧ـ مرسوم رقم ٢٥٦ تاريخ ٦٣/٢/١٦ تعيين عزيز عبد الكريم وزيراً للتعليم وكالة بالإضافة إلى وزارة الداخلية.

٨ـ مرسوم رقم ٢٥٧ تاريخ ٦٣/٢/١٦ تعيين عزت طرابلسي وزيراً للمالية، وكالة بالإضافة إلى وزارة الاقتصاد.

٩ـ مرسوم رقم ٢٥٨ تاريخ ٦٣/٢/١٦ تعيين مظهر العظمة وزيراً للتموين وكالة بالإضافة إلى وزارة الزراعة.

قبل الاستقالات وقبل دخول المشفى:

لم تتوقف سابقاً التراشقات وتبادل أعنف الكلام على صفحات الجرائد، وخاصة الرأي العام والشام والمنار واللواء لأصحابها على التوالي، عسه والمرادي والعوف والعبّار، بين الاشتراكيين وبين الإخوان المسلمين، فالأولون كانوا يتهمون الآخرين بأنهم ناصريون عملاء يريدون عودة الوحدة مع عبد الناصر والآخرون يتهمون الأولين بالزندقة والإلحاد وبتهديم الوطن بحقدهم على كل من عداهم.

كما وصلتنا التقارير متضمنة هجوم العطار على الحكومة ومؤيديها في خطبته يوم الجمعة في جامع الجامعة السورية بقوله إن الوزارة تحت قدمه ولا يقيم لها وزناً ولا بالاً (لأن رئيس الوزراء كان قد رفض تعيين الصيرفي وهو من جماعة العطار، وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل بدلاً عن الوزير المستقيل).

استدعى العظم العطار وكلمه بما يليق ويتناسب مع الحال فاعتذر بنعومته المعهودة ومراوغته المعروفة.

ثم تكرر هذا الهجوم من قبل الأستاذ الشيخ علي الطنطاوي في خطبة يوم الجمعة اللاحقة في جامع الجامعة السورية نفسه عندما وكلّه صهره زوج ابنته عصام العطار بإلقائها.

تحدثت مع الرئيس العظم عن هذا الهجوم وطلب إليّ استدعاء الأستاذ الطنطاوي من أجله وهذا استاذ جيلي وقاضي دمشق الشرعي ومن الشخصيات المحترمة في مجتمعه، وهو ذرب اللسان قوي البيان وله موقف مشهود قل نظيره، يوم الانفصال نقداً لعبد الناصر وزبانيته، ومع ذلك فقد استدعيته تلبية لرغبة رئيس الوزارة ولأطلع منه على الأسباب وأقف منه على الدوافع لمعالجتها، فنفى لي جوهر ما نقل عنه وقد شُوهتْ مقاصده من أقواله، ولم يفهم هذه المقاصد ناقلها وأن هجومه كان على الفسق والانحراف مهما كان مصدرهما وليس على غيرهما وأفهمني هدفه، واكتفيت منه بهذا التعليل، وفوزي بإفهامه

بأنه مسؤول عن التجاوزات التي لا تليق بمقامه، وودعته بمثل ما استقبلته من إكرام واحترام من أعماق قلبي وهو جدير، ورافقته مودعاً إلى خارج غرفتي حتى نزوله الدرج، فلاح إلينا صعود الأستاذ العطار عليه وبإشارة ناعمة وغمزات رمزية بينهما، فهمت منها بأن مجيء الأستاذ الكبير الطنطاوي لعندي لم يكن بدون إخبار لصهره الكريم، وكان جواب العم عليها بحركة ناعمة من طرف فمه ووجنته بما تعني بأنها بسيطة وأنتهت. وعدت إلى مكتبي وأنا أضحك في سري.

كما جرى توقيف أحد مخبري جريدة محلية المدعو مطيع النونو بعد عودته من بيروت وإعطاء أخبار غير صحيحة إلى جريدة لبنانية لقاء دريهمات، لنشرها بما يسيء إلى الحكم والحكومة في سورية وبعد التحقيق معه تبين بأنه مرسل من بعضهم لتحقيق أغراض غير مقبولة، وبعد توسط أحد المعارف الذي رثى لي حاله وحال أطفاله، استقدمته من سجن القلعة وأفهمته خطأ عمله ووعدني بأن لا يعود إليه ثانية، لذا أخليتُ سبيله، فمن عفا وأصلح فأجره على الله.

نشر الأستاذ بكري المرادي مقالاً مع صورة كريكاتورية مهزوزة للرئيس مما أزعجه، لذا طلب إليّ استدعاء صاحب هذه الجريدة وسؤاله عن الأسباب واتخاذ ما يلزم لكي لا يعيدها، فاستقدمته واستقبلته استقبالاً طيباً وطلبت إليه عدم التكرار فوعد وأنجز وعده. كما نشر نزيه الحليم بجريدته رسالة مكشوفة بلسان نبيه العظمة المريض جداً إلى رئيس الجمهورية يطالبه فيها بإعادة الوحدة ويحمله مسؤولية تأخيرها بعبارات غير مقبولة. لذا أغلقت الحكومة جريدته مع جريدة أخرى.

ثم كان من مجلة المضحك المبكي لصاحبها الأستاذ حبيب كحالة، أن نشر صورة كاريكاتورية لخالد العظم وزوجه نائمين في سرير واحد وفوقهما غطاء قصير وضيق، مما كشف عن قدمي الرئيس، لأنه طويل وغطاؤه قصير، وعن مؤخرة الزوجة لأنها سمينة وقصيرة وغطاؤها ضيق، مما أزعج الرئيس كثيراً.

استقدمت الأستاذ كحالة وكلمته بلهجة غير لينة، لكي لا يعود إلى مثلها، جارحاً فقال لي: «إما أن يستمر على هذا المنوال أو يُغلق مجلته» فقلت له بحدّة «إغلقها» وحقيقة أمري بأني لا أقصد إغلاقها، لأني لا أملك هذا، وإنما أقصد عدم الاهتمام عند إغلاقها، وقد توقفت عن الصدور ذاتياً ولم تستأنفه إلا بعد٨/آذار/٦٣ ثم أُغلقت نهائياً.

إني لم أهدف في كل ما تقدم التعرض إلى حرية الصحافة والخطابة والإعلام وإنما التلطيف قدر الإمكان للحال الذي كنا تحت وطأته، واستجابة لرغبات الرئيس والحد من الهجوم بشكل جارح، لأنه كان في بعض خواص أموره في بيت زجاجي، وللصحافة

والخطابة قوانين تعالج شؤونها، لا سلطان لقيادة قوى الأمن عليها من قريب أو بعيد إلا في حدودها القانونية.

والصحافة فيها كثير من الكرام وفيها من غيرهم بطبيعة الحال، وقانا الله شرهم، وعندما وقعت الواقعة جاء أحد مخبري الصحافة إلى داري بمفرزة من الجيش لاعتقالي، ولما أنبه جاري، أحد الوزراء السابقين «سامي كبارة»، أجابه بأعلى صوته بأنه يستغني عن إحدى عينيه لقاء اعتقالي، لأني سجنته بحق، وأخليته بدون حق عطفاً على عياله، وإني أعرفه... رغم احتفاظه بصور له مع كرام الشخصيات ليتباهى بها في بلاد الاغتراب، ليرفع من شأنه، أمام الذين لا يعرفون حقيقته، وهي تؤخذ بسهولة بالسابق، لكل من يندسُّ من المخبرين الصحفيين بين الصفوف الرسمية.

وعندما كنت مختبئاً في دمشق من الملاحقة من دون جريمة اقترفتها وأنا أشكو إلى الله ظلم البشر، وقد حماني من شرهم، قرأت بصحيفة دمشقية، اشترتها سفارة مصر في لبنان لأحدهم للهجوم على حكام سورية، عنواناً كبيراً يسألني فيه صاحبها: «أين الملايين يا مطيع السمان» قرأت التفصيل وبه يدعي كاتبه بأن خالد العظم وضع ملايين الليرات تحت تصرفي، من صندوق التأمينات الاجتماعية للعمال، لصرفها على مكافحتهم ومكافحة الأحرار. وبعد أيام ثلاثة قرأت تكذيباً خجولاً لهذا الخبر أرسله المسؤول وقتئذ عن هذا الصندوق الدكتور «موفق الحوراني»، ينفي فيه دفع أي مبلغ لي أو إلى آخرين بغير طريقه السوي. وهذا يعني بأن صاحب ذلك الخبر وكاتبه لم يكن عند كتابته نزيهاً ولا حكيماً.

وإلى ذلك الصحفي أكتفي بالإجابة عليه بما كتبه عنه الأمير عادل أرسلان سفير سورية الأسبق في تركيا عندما كان هذا الصحفي عنده قنصلاً في استنبول.

قال الأمير عادل ارسلان في الصفحة رقم ١٠٤٩ الجزء الثاني من مذكراته:

«السبت ٢٣ أيلول ١٩٥٠ عدت الليلة إلى دار القنصلية قبيل منتصف الليل فوجدت باب الدائرة مقفلاً من الداخل فقرعته حتى جاء القنصل نزيه الحكيم ففتحه، فسرت إلى غرفتي وهو ورائي فلما دخلتها وقف أمام بابها وقال، لا تؤاخذني معالي الأمير عندي شخص، فأجبته وأنا أحسب عنده ضيفاً، ولا أريد شيئاً إذهب إلى ضيفك»، فإذا به يدخل غرفة الطعام وهي مظلمة، وإذا بي أسمع صوت امرأة، فناديته وسألته «هل الشخص أمرأة؟ قال نعم، فكدت أصفعه على وجهه ولكني فضلت ألا يُعلم شيء عن عمله، فقلت له: كيف تجيز لنفسك أمراً كهذا في القنصلية؟ أخرج بالأمرأة فوراً، وخرجا.

هذا شاب تبعث به وزارة الخارجية إلى مدينة كاستنبول، يا خجلي من بواب البناية

الذي رأى القنصل نزيه الحكيم والمومس في دخولهما».

تدخل زهر الدين بما لا يعنيه:

إن مركزي الوظيفي كقائد عام لقوى الأمن في كل سورية وارتباطي بوزير الداخلية يساوي مركزه كقائد عام للجيش السوري المرتبط بوزير الدفاع، دون أي نقصان، مع ملاحظة بأن لكل منا ميدانه ومسؤولياته، لا سلطة وظيفية لأحدنا على الآخر قانوناً. وقد يكون مركزي عملياً واجتماعياً، في زمن السلم، أهم وأخطر من مركزه.

أنا أخضع وظيفياً بصورة مباشرة لوزير الداخلية، وهو يخضع مباشرة لوزير الدفاع، ولا سلطة لوزير الدفاع على وزير الداخلية، وعلاقتنا إن وجدت هي علاقة شخصية كعلاقة أحدنا مع سائر الموظفين في الدولة من غير المرؤوسين، وسائر الناس أجمعين.

صحيح بأني ضابط من الجيش ولكن الأصح بأني موظف في الدولة أخضع ووظيفتي إلى أنظمة وقوانين وإلى من ألقيت على كاهله ممارستها، شأني في ذلك شأن زهر الدين دون تفريق، ووجودي اليوم في وزارة الداخلية يجعلني أخضع لسلطاتها التسلسلية، ولا عبرة لما سبق ولما سيلحق، وعند عودتي إلى وزارة الدفاع فلكل حادث حديث.

لو كان يشغل مركزي شخص ليس من تعداد ضباط الجيش، فهل عندئذ لقائد الجيش أن يتدخل بأموره وأعماله وينصب نفسه بالوهم، قيّماً عليه؟

إن تدخله بشؤوني الوظيفية وبأموري وتقييمه لأعمالي وأنا في وزارة الداخلية تدخل خارج عن كل حدود وأصول ولباقة، ولا قيمة له، لذلك لم أعره اهتماماً، كما لم يلتفت إليه غيري فعلياً من أصحاب السلطة في الدولة الذين بيدهم القرار. فالدولة لها رجالها ومسؤولوها. ومن ينصب نفسه سلطة فوق السلطات وبغير حق، يحصد الخسران والهوان.

ذو العقل يشقى في النعيم بعقله وأخُ الجهالة في الشقاوة ينعم

تجاه هذا التدخل من زهر الدين لم يكن أمامي سوى:

١ ـ تقديم استقالتي وانتظار مرسوم بقبولها، وإني على يقين بأن هذا القبول لم يكن وارداً وقتها، للظروف العصبية التي كنا نمر بها وهذا معروف وخاصة ممن هم بالسلطة المدنية الذين بيدهم قبولها. والسلطة العسكرية هي التي يجب عليها أن تخضع للسلطة المدنية في أمور الدولة وليس العكس أبداً.

٢ ـ أو تقديم استقالتي، وترك عملي، قبل البت بها، أو بدون تقديمها لأبتعد بشخصي عن الأحداث الخطيرة التي كانت سائدة وهذا ما لا أقدم عليه أبداً لأني لست جباناً ولا قليل وفاء لأتخلى عن الذين وقفوا مع الحق بعناد من أصحاب السلطة المدنية.

٣ـ أو الاستمرار بعملي الذي هو عمل عام في الدولة، انتظاراً لما سيستجد ولما سيصدر عن أصحاب الشأن، لكي لا أستجيب لمسعى حسود يعرف ما بيني وبينه من فوارق لا تنكر، أصبحت معروفة من رجال الدولة كما كانت معروفة من جميع معارفي ومعارفه في السابق.

قد يلاحظ البعض قسوتي على زهر الدين ببعض العبارات والكلمات قبل أن يعرف ما سبب للجيش والوطن، ومن يرد أن يسعى وراء الحقيقة فليسأل عنها ضباط ذلك العهد وجميع مسؤوليه، كيف كان حال الجيش يوم أجلسه صغارهم، على كرسي قيادته، وكيف كانت ممارساته خلالها، وكيف كانت حال هذا الجيش يوم جرى سحب هذا الكرسي من تحته؟ بانقلاب عسكري بالجيش الذي هو على رأسه.

أغراني بما لا يملكه ولا أريده:

بعد صدور نشرة تنقلات الجيش بأيام قليلة، صادف حلول عيد رمضان عام ١٩٦٣، وبعد أداء صلاة عيد الفطر بمعية رئيس الجمهورية في الجامع الأموي، حضرت إلى مكتبي في السراي لتقبل التهاني من ضباطي، كما هي العادة، ثم ذهبت مع عدد منهم لتبادل التهنئة مع قائد الجيش وضباطه في قصر ضيافة الجيش في حي القصور بالقصّاع لأني كنت خالي الذهن من تفاصيل أعماله ضدي.

بعد تبادل التهاني مع الحضور، انفرد بي قائد الجيش وحدثني عن التنقلات وأنه لايضمر لي غير كل خير وأنه يقدرني و... وأن المصلحة العامّة هي التي اقتضتها، فلم أنبث ببنت شفة، سوى نظرة في وجهه ذات معنى، ثم تابع أقواله على الوتيرة نفسها إلى أن قال: بأن «الحريري رفض الإنصياع إلى نقله محتجاً بك»، انفعلت وقلت: ما علاقة لمثل هذا بي؟ وتأكد بأني غير متمسك بمركزي، وأني أنتظر بفارغ الصبر صدور مرسوم جمهوري بإنهاء انتدابي لأنفذه بمنتهى السرعة وبدون تلكؤ، رغم عدم تعيين مركز جديد لي في النشرة، خلافاً للأصول، فقال: «بأنه سيعينني سفيراً في الدولة التي أختارها، وهذا سبب عدم ذكر مركز جديد لي في الجيش بنشرة التنقلات». قلت شكراً... شكراً. وهل تعتقد بأن هذا بيدك...؟!!! ومع ذلك لا يمكن أن أترك مسؤولياتي الجسام إلى فراغ، وقبل تعيين خلف لي من السلطة صاحبة الحق دستورياً بهذا الترك وبهذا التعيين.(كان في كلامه نبرات خداع لا تخطئها الأذن، ووهم، بأنه قادر على إغرائي وخداعي).

قال: «لو كنتَ في مكاني ماذا تفعل ألا ترى رأيي؟» قلت أبداً، لو كنتُ مكانك لاستصدرت مرسوماً بإنهاء الندب قبل أن أتورط بما أقدمتَ عليه، بإدراج اسم بنشرة

تنقلات ليس لها أي مفعول بالنسبة لمن هو بوضعي، لو كنتُ مكانك أيضاً لوضعت الحريري بالسجن بدون تردد، إن هذه الميوعة في القيادة والاختفاء خلف أصبع سيجر البلاء على الجميع. لقد قال لي العميد مسلم صباغ قائد الجبهة، عندما سمع بهذا الرفض عن لسان مرؤوسه زياد الحريري رئيس أركانه المنقول من عنده:

«بأنه استدعاه مع العقيد سليم إبراهيم وأمرهما بالاستلام والتسليم فوراً لستييره. وبأنه أي العميد مسلم، على استعداد لتوقيف زياد وإرساله إلى سجن المزة موجوداً، إن طلبت القيادة منه ذلك، أو عند تفوهه بأنه يرفض تنفيذ أمرها بالتسليم والانتقال» (مع الأسف لقد تعشى به الحريري فيما بعد قبل أن يتغذى به الصباغ).

بعد أيام قليلة جاءني شريف العظم مرسلاً من الحريري وقال لي: «بأن زياداً يقدم احتراماته ويريد إبلاغك بأن كل ما يشاع حوله غير صحيح وأنه من إختلاق زهر الدين». فأجبته لو كان زياد بأمرتي لكان أمره على غير ما يتصور ويتفوه. (علمت فيما بعد بأن حديثي مع زهر الدين نُقل إليه، دون إكتراث مني).

لقد كان زهر الدين، يخشى تعييني أو أحداً غيري في منصب قائد للجيش بدلاً عنه، من قبل السلطات المدنية صاحبة الصلاحية الدستورية بهذا التعيين، وكنت أنا بشغل شاغل عنه، ويشهد الله بأني كنت لا أريده، لذا كان يسعى للتخلص مني في القوات المسلحة، وتعييني خارج البلاد، ليتخلص مني بأي شكل من الأشكال، ولا يوجد سبب آخر أبداً، وشهادة رؤسائي المطلعين على أداء أعمالي، وأعني بهم وزير الداخلية ورئيس الوزراء ورئيس الجمهورية، خير دليل على أقوالي.

وقد حاول النيل أيضاً بأقواله وإشاعاته من غيري، وخاصة من عزيز عبد الكريم وجودت أتاسي، لا أبيح لنفسي ذكرها وتسجيلها لأنه كان غير صادق فيها كما كان يخشاهما في جملة من كان يخشى لأنهما كانا مرشحين لمنصب قيادة الجيش من أصحاب الشأن والصلاحية.

إن هذا الخوف أعمى بصيرته وجعله لا يرى ولا يدرك المؤامرات التي كانت تحاك في وضح النهار، في الجيش الذي هو قائده، لقلب الأوضاع، وأن يُقدم، بدون وعي ولا بصيرة، على تعيين رئيس مخابرات للجيش من عُرف طيلة حياته بالتآمر والذي أخفى عنه ما وصل إلى علمه من تهيئة لتفجير الأحوال ولم يكن قد مضى على استلامه منصبه الجديد سوى سبعة أيام دون مزيد، وكان هذا أحد المتآمرين.

كما كان زياد الحريري بالحقيقة ستارة مهترئة تستر خلفها آخرون قادرون، بدليل عدم استمراره بالإنقلاب الذي حمل اسمه بلسان بعضهم، ولا فخر، وبدون أن يملك اتخاذ

قرار ذي شأن، من يوم فعلته الهزيلة وحتى يوم ترحيله، وهؤلاء هم الذين أخرجوا العقيد لؤي الأتاسي من سجن المزة، وكان قيد المحاكمة على جرائم اتهم بها بعد تحقيق قضائي، ورقوه إلى رتبة فريق، وعينوه رئيساً لمجلس قيادة الثورة وقائداً للجيش يعاونه القطيني، رئيس مخابرات زهر الدين، فكان الأتاسي والقطيني من رؤساء الحريري الجدد، الموهوم بأنه صاحب هذا الانقلاب، والذي لم يكن يملك منه غير المشاهدة والانصياع إلى أن أصبح خارج الحدود، بدون صوت معارض أو مستنكر غير صوت صوص واحد أو جاجة.

قال زهر الدين في العدد رقم ٧٣٤ لعام ٦٨ الصفحة (١٣) من مجلة الجمهور الجديد اللبنانية:

«بأن العقيد في الجيش جرمقاني أعلمه بوجود انقلاب يُعدّ في الخفاء وأنه استدعى مطيع السمان وسأله عنه فنفاه له... ثم وقع هذا الانقلاب».

من المعروف بأن جميع الانقلابات العسكرية قامت بها وتقوم بها قطعات من الجيش، وأنا بعيد عنه، لأني كنت منتدباً في وزارة الداخلية وأعمل فيها، وأن هذا القائد الذي يعرف واجباته ومسؤولياته بشكل «لا ينافسه عليه أحد»، حسب أوهامه، إستدعاني ليسألني عن أمر خطير من هذا الوزن، لا شأن لي به عملياً ووظيفياً، ولم يخطر على باله استدعاء رئيس مخابراته المسؤول عن أمن الجيش. هل هذا الإستدعاء اختلاق أم تحميل مسؤولية؟ أم استسلام لي بلا حدود؟ أم جهل بالواجبات والمسؤوليات؟ هذا هو قائد جيش الإنفصال..!!

قائد جيش يشوه الأحداث:

لقد ملأ الفريق عبد الكريم زهر الدين مؤلفه بادعاءات وروايات تفتقر إلى الموضوعية والصدق، وبخاصة تلك التي تخصني، وأتذكرها جيداً، والتي دوّن بعضها في صفحاته من رقم ٣٩٣ إلى رقم ٤١٠ وأسند بعض حوادثها إلى رئيس الوزراء الأستاذ خالد العظم، في الوقت الذي كان فيه هذا الرجل مسجى على فراش المرض في غرفة العناية المركزة في مستشفى المواساة دون السماح لزائر بمقابلته.

يقول الفريق زهر الدين في الصفحة ٣٩٦ من مذكراته:

«لم يكن رئيس الجمهورية مرتاحاً لحديثي الذي طلبتُ فيه إصدار مرسوم بإعادة مطيع السمان إلى وزارة الدفاع. غير أنه لم يمانع ولكنه اشترط موافقة رئيس الوزراء على ذلك... زرت خالد العظم فأجاب بأنه لا يمانع طالما الجيش يرى أن سلامة الأمن تتحقق بهذا الإجراء».

ثم يقول بالصفحة رقم ٣٩٧:

«كنت منهمكاً (أي زهر الدين) بتشكيل القيادة الجديدة بينما كان مطيع السمان وهاشم هاشم آغا منهمكين بإقناع كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الداخلية بضرورة التمسك بهما (هكذا). أردت أن أقف على القرار النهائي لرئيس الجمهورية بخصوص مطيع السمان الذي لا يمكن إعادته إلى الجيش إلا بمرسوم جمهوري ثم بخصوص هاشم هاشم آغا بصفته مرؤوسه المباشر».

وفي الصفحة رقم ٣٩٨ يقول:

«لقد انحاز الضباط الدمشقيون إلى العميد مطيع السمان وأطلعوه على مقررات لجنة الضباط كما انحازت الفئة الثانية إلى زياد الحريري، لا حباً به، بل كرهاً للفئة الأولى (لقد أصبح جيشنا جيش الكراهية أيام زهر الدين)، وأخذ كل من العنصرين المذكورين يخطط مع أنصاره للقيام بانقلاب يطيح بزهر الدين والسيطرة على الحكم من بعده».

وفي الصفحة عينها قال زهر الدين:

«أصدرنا النشرة رقم ٢٠٤ تاريخ ٢٢/شباط/٦٣ التي فرضت التنقلات التالية:

١ـ تجري التعيينات التالية اعتباراً من ١٩٦٣/٣/١

ـ اللواء ميخائيل بن اندراووس ورد مفتشاً للمشاة.

ـ العميد محمود بن حسين صبري السيد رئيساً لهيئة التدريب.

ـ العميد درويش بن ذياب الزوني مديراً لإدارة القضاء العسكري.

ـ العميد ا.ح توفيق بن رفيق الشواء رئيساً لشعبة العمليات.

ـ العميد ا.ح مسلم بن عبد الفتاح الصباغ قائداً للجبهة.

ـ العميد ا.ح سيف الدين بن رسمي الحموي مديراً لإدارة المدفعية.

ـ العميد ا.ح هاشم هاشم آغا قائداً للمنطقة الساحلية.

ـ العميد خليل بن رضا الموصلي رئيساً لهيئة الإمداد والتموين.

ـ العميد ا.ح راشد بن عبد القادر قطيني رئيساً لشعبة المخابرات.

ـ العميد ا.ح ممدوح بن رشدي الحبال رئيساً لشعبة التنظيم والإدارة.

ـ العقيد عدنان عقيل نائباً لرئيس شعبة المخابرات.

ـ العميد ا.ح نور الله حاج إبراهيم مديراً لإدارة شؤون الضباط.

ـ العميد ا.ح أكرم بن أديب الخطيب ملحقاً عسكرياً في موسكو.

ـ العقيد ا.ح زياد الحريري ملحقاً عسكرياً في بغداد.

ـ العقيد مروان كيلاني ملحقاً عسكرياً في عمان.

٢- إنهاء انتداب:

- ينتهي انتداب محمد مطيع بن شكري السمان في قيادة قوى الأمن الداخلي اعتباراً من ١٩٦٣/٣/١ ويوضع اعتباراً من نفس التاريخ تحت تصرف القيادة العامة».

وفي الصفحة رقم ٤٠٠ قال زهر الدين:

«أصرت القيادة على تنفيذ النشرة التي أصدرتها، وأصر القصر ومجلس الوزراء على التمسك بمطيع السمان وهاشم هاشم آغا (أرجو ملاحظة هذا التناقض من حيث تمسك القصر ومجلس الوزراء بنا، وبين القول بأن العظم لا يمانع طالما...) أصبحت الصورة واضحة لي وتأكدت من تصميم الحكومة وضباط دمشق مع بعض أعوانهم على التخلص مني بأي شكل من الأشكال لاستبدالي بعنصر بعيد كل البعد عن السير نحو الأهداف التي وردت في بيان قيادة الجيش بعد حركة ٦١/٩/٢٨...».

ثم يقول في الصفحات ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣:

«ما ملخصه بأنه وضع خطة لتوجيه سياسة الدولة نحو الطريق الوحدوي الإشتراكي العادل وكتب بنودها التي تزيد على خمسة عشر بنداً وحدوياً ومالياً واقتصادياً وقومياً وعسكرياً وحكومياً و...».

ورسم طريق تنفيذها بشكل يحاكي الجهل والغباء والبطولات الفارغة وعمم هذه الخطة على كافة وحدات الجيش - (قائد جيش يضع خطة بمفرده للسير بأمور الدولة ومرافقها ويعممها على جميع قطعات الجيش. ورئيس الجمهورية في قصره ووكيل رئيس الوزراء في السراي والوزراء في مقارهم لا يعرفون شيئاً عن هذه السخافات والتجاوزات غير التي يرويها بعض الضباط والجند إلى بعضهم وإلى ذويهم. وهو في مذكراته).

ثم يستأنف كلامه بقوله في الصفحة ٤٠٣:

«بأنه وضع مشروع مرسوم بإنهاء انتداب العميد مطيع السمان في وزارة الداخلية (هل هذا من مسؤوليته أم من مسؤولية وزير الداخلية). وذهبتُ إلى مجلس الوزراء، وجلست على يمين رئيس الجمهورية (يجلس على يمين رئيس الجمهورية وجميع الوزراء مقدمون عليه رسمياً، أهذا خلط أم عدم معرفة حدوده؟) وعرض عليه مشروع المرسوم الذي قرأه الرئيس وسلمه باليد إلى المرحوم خالد العظم. (كان خالد العظم آنئذ في مستشفى المواساة وكان وكيله في رئاسة الوزارة السيد أسعد الكوراني منذ ٦٣/٢/١٣) الذي طلب تأجيل الموضوع إلى ما بعد الجلسة».

ثم قال له رئيس الجمهورية ص ٤٠٤:

«إسمح لخالد بك بالذهاب إلى القيادة للإتصال بلجنة الضباط علّه يتمكن من إقناعها بالتراجع عن الأمر» فأجبته ـ (أي زهر الدين) ـ «بأن التراجع مستحيل».

(هذا هو موقف قائد الجيش أمام رئيس الجمهورية وإني على يقين بأن فيه كثيراً من مجانبة الحقيقة والتبجح بدون إدراك) وهنا أسرع خالد بك (الغائب واقعاً، والحاضر بادعاء زهر الدين) إلى الاعتذار.

لذا وجه رئيس الجمهورية كلامه إلى اللواء المتقاعد عزيز عبد الكريم وزير الداخلية قائلاً له:

«اذهب أنت يا عزيز وحاول إقناعهم بالتراجع، وإذا تعذر ذلك فاطلب تأجيل التنفيذ بضعة أشهر».

(هذا هو كلام زهر الدين بالحرف الواحد ص ٤٠٤).

في الصفحة رقم ٤٠٤ نفسها يقول زهر الدين:

«وافق اللواء عزيز على القيام بهذه المهمة، وأنا (أي زهر الدين) أخذت الموضوع بطيبة قلب إذ كنت متأكداً من موقف ضباط قيادتي، ووافقت على إجراء المقابلة ما بين لجنة الضباط ووزير الداخلية في مكتبي ولم أنتبه للمعنى العميق المبطن لكلام رئيس الجمهورية وإصراره على جعل أحد المسؤولين من السلطات المدنية يقابل لجنة الضباط. وكان يجب أن أنتبه إلى أن وراء الأكمة ما وراءها، **وأن رئيس الجمهورية لم يبد هذا الإصرار إلا لأنه مرتبط مع قسم من لجنة الضباط بخطة مدروسة».**

هذا هو كلام زهر الدين المؤسف السخيف الذي يتهم فيه رئيس الجمهورية بهكذا ارتباط مع لجنة الضباط من خلف ظهره، كلام يدل على مستوى تفكير صاحبه.

ساعات النزاع الأخير عند زهر الدين:

«حضر اللواء عزيز إلى مكتبي (مكتب زهر الدين) في الساعة المحددة حيث جمعت لجنة الضباط المؤلفة من السادة المذكورة أسماؤهم أدناه:

- الفريق عبد الكريم زهر الدين قائد الجيش.
- اللواء نامق كمال رئيس الأركان العامة.
- اللواء وديع مقعبري قائد القوى الجوية والدفاع الجوي.
- العميد مسلم صباغ قائد الجبهة الجنوبية الغربية.
- العميد توفيق الشوا رئيس شعبة العمليات.
- العميد سيف الدين الحموي قائد سلاح المدفعية.

ـ العميد نور الله حج إبراهيم مدير إدارة شؤون الضباط.

ـ العميد صبري السيد رئيس هيئة التدريب.

ـ العميد راشد قطيني رئيس شعبة المخابرات.

ـ العميد خليل موصلي رئيس هيئة الإمداد والتموين.

ـ العميد ممدوح حبال رئيس الشعبة الأولى.

قال زهر الدين في الصفحة رقم ٤٠٥:

«باشرتُ بالحديث، وأطلعت لجنة الضباط على ما دار في الاجتماع الذي عقد في القصر الجمهوري والذي ضم كلاً من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الداخلية وأنا».

ثم قلتُ:

«ها هو وزير الداخلية اللواء عزيز يُلبي رغبة رئيس الجمهورية ويأتي للإستماع إلى آرائكم بصورة مباشرة فيما يتعلق بالنشرة العسكرية ثم يطلب منكم إلغاء الفقرة المتعلقة بالعميد مطيع السمان أو على الأقل تأجيل التنفيذ لفترة يتفق على تحديدها».

«وعقّب اللواء عزيز عبد الكريم على حديثي (حديث زهر الدين) منوهاً بالظروف الصعبة التي تمر بها البلاد وبتمرس العميد مطيع السمان، وقيامه بأعباء وظيفته خير قيام، وإلى ما هنالك من الكلام الذي يدعم موقف مطيع السمان».

(هذه شهادة أفتخر بها مدى حياتي لأنها صدرت في غيابي عن ضابط من وزن اللواء عزيز عبد الكريم الذي لا ينطق إلا بما يعتقد، دون أي اعتبار آخر، في الوقت الذي كان فيه زهر الدين يهاجم كل من عداه في غيابه، لأنه كان يؤرقه نجاح غيره ويخشاه).

ثم قال زهر الدين: «مرت فترة سكوت دامس أعقبت حديث اللواء عزيز، ثم حطمتُ (أي زهر الدين) هذا السكوت عندما طلبتُ آراء لجنة الضباط بصورة شكلية (هكذا) إذ كنت جازماً بأن الإجابة ستكون واحدة وستكون غير ملبية لنداء رئيس الجمهورية ولنداء اللواء عزيز وزير الداخلية، لأن القيادة كانت متفقة على ذلك، إلا أن النتيجة خيبتني» (أي خيبت زهر الدين) ثم يتابع:

«فقد أجاب اللواء وديع أنه لا يمكن إلغاء الأمر، ولكنه لا يرى مانعاً من تأجيل التنفيذ إلى التاريخ الذي تصبح فيه وزارة الداخلية قادرة على استبدال العميد مطيع السمان ص ٤٠٥. أدلى مقصبري برأيه هذا وهو ينظر إلى الأرض وكأنه لم يعد يجرؤ على الالتفات نحوي» (أي نحو زهر الدين).

«ثم تكلم اللواء نامق ص ٤٠٦ فقال: «لا أريد أن أوافق على الإلغاء ولكن أوافق على التأجيل لمدة شهر»، وتكلم العميد شوا فوافق على رأي نامق. وتكلم كل من خليل موصلي وممدوح حبال ونور الله حج إبراهيم ووافقوا على رأي نامق، ثم تكلم كل من مسلم صباغ وسيف الدين حموي وكان رأيهما يشير إلى ضرورة تنفيذ النشرة بعد شطب اسم مطيع السمان وهاشم هاشم آغا منها وإبقائهما في مركزيهما». ثم تكلم العميد راشد قطيني فقال: «بأنه يرى ضرورة تنفيذ النشرة كما صدرت. وبصفته رئيساً لشعبة المخابرات فإنه يتنصل من مسؤولية ما سيحدث في حال عدم تنفيذها». (بعد أربعة أيام فقط انكشف تآمر وشراكة القطيني بثورة ٨ آذار ١٩٦٣).

يقول زهر الدين: «وكان العميد صبري السيد آخر المتكلمين إذ قال: «إنني يا سيدي أستغرب هذا الاجتماع وأستغرب هذه الآراء التي أدلى بها في هذه اللحظة أعضاء لجنة الضباط»... ثم نظر إليّ (أي نظر اللواء عزيز إلى اللواء زهر الدين) قائلاً: «أرأيت بأنك لا تمثل القيادة يا زهر الدين... أرأيت بأن الدكتور القدسي كان على حق؟» ثم وجهتُ الكلام (أي زهر الدين) إلى لجنة الضباط وبحضور اللواء عزيز قائلاً: «يؤسفني أن تكون قيادتي من هذه النوعية، ويؤسفني أن تراجعت عن استقالتي الأولى والثانية، ويؤسفني أن أبشركم بالشر المستفيض الذي سينالكم وينال هذا الجيش وهذا البلد بكامله طالما تتمتع عناصره القيادية بهذه النوايا التي لا ترتكز إلا على الغش والخداع والأنانية والمراوغة والتقلب وعدم الصراحة». (هذا هو كلام زهر الدين، على ذمته إلى ضباطه ونظرته إلى أركانه. وكانت عاقبة أمره خسراناً مبيناً وانتهى قبل إنهاء غيره وهذا يشير بوضوح إلى الكيفية التي كانت عليها قيادة زهر الدين بلسانه بالذات).

لقد كان الجو العسكري مشوشاً ومضطرباً بشكل ليس له سابق، ليس على مستوى القمة فحسب بل في مختلف المستويات لذا كان الطريق ممهداً للعبث بالجيش واستخدامه في تحقيق الأهواء والأغراض

لو كان زهرالدين على شيء من المعقولية لما استقوى بالجيش والحكومة في نزاع شخصي بينه وبين مطيع السمان، ومع ذلك لم يناصره أحد من الحكومة ولا ذو شأن من ضباط قيادته الذين وصفهم جميعاً في مذكراته، يبعض صفاته من غش وخداع و.........

حافظت من طرفي على إنقاذ المظاهر معه حتى آخر لحظة متمثلاً بالقول «عدو ما من صداقته بد» وكانت اتهاماته السخفية لي تأتيني بأني «ناصري ليهز صورتي أمام خالد العظم، الذي رد عليه إتهامه، وبأني انفصالي أمام الناصريين ليستقوي بهم عليّ، وبأني أطمع بمنصب قيادة الجيش ليستعدي عليّ من هو أقدم مني من الضباط، وهذا ما قاله هو

بالذات إلى كثير من أصدقائي، وبأني خلف دخول النحلاوي إلى سورية وخلف عصيان المعسكرات لإزاحته من منصب القيادة، وبأنني جعلت من قيادة قوى الأمن دولة ضمن دولة، وبأني وقفت بوجهه ووجه مخابراته إضعافاً لشأنهم، وبأنني... وبأنني....» مسكين هذا الشخص الذي وصل بعد حرمان بدون استحقاق لهذا كانت أعماقه وحقيقته تهدّه هداً وقد قضت عليه.

لقد كانت أقواله وأخباره تأتيني من أحد أنسبائه الموظف عندي بالرقم والذي زرعته متأخراً في بيته وفي كواليسه، ولا أرى اليوم كشفه لأنه ما زال على صلة به، وهو طبعاً غير معزى زهر الدين ابن شقيقته حسيبه، كما كانت تأتيني نسخة عن الاستماع على اتصالاته الهاتفية بواسطة أحد ضباط سلاح الإشارة عنده بالتنسيق مع رئيس الإشارة في قوى الأمن الداخلي.

أما القطيني، فقد كان معروفاً بتآمره على العهد، لو جرى اعتقال المتآمرين في تلك الأيام لكان أحدهم، ويوم ٨/آذار/٦٣ رقي إلى رتبة لواء قفزاً وبدون استحقاق رغم حداثته في رتبته السابقة، واستلم منصب معاون قائد جيش، وقائد الجيش الأتاسي في شغل شاغل عنه، ولهذا أصبح عملياً هو القائد بعد سبعة أيام فقط من تعينه رئيساً لشعبة المخابرات. ولم يكن هذا بسبب كفاءته، وإنما بسبب مؤامراته، هنيئاً لزهر الدين على ذكائه وحسن اختياره لرئاسة مخابرات الجيش.

وكان القطيني عديم وفاء لزهر الدين، كما كان عديم الإخلاص والأمانة لواجبه الوظيفي، بدليل سجن زهر الدين وتوقيفه، ولما أخرجه منيب الرفاعي أعاده ثانية لأسباب مادية وتجاوزات ذكر بعضها في مذكراته وأخضعه للتحقيق من أجلها.

ثم لحق به القطيني بعد أقل من شهرين إلى سجن المزة وجلس بجانبه لأنه تآمر من جديد على العهد الذي رقاه رتبة ومركزاً. ثم أحاله إلى القضاء العادل. لقد أمهل أولاً ولم يهمل أخيراً، ومن شبّ على شيء شاب عليه.

مرة قال لي القطيني وكان ملحقاً عسكرياً في الأردن «سيدي لماذا تأمر بمراقبتي كلما جئتُ إلى سورية؟» فأجبته «وهل أنت تقوم بأعمال تستوجب ذلك؟» والحقيقة بأني لم آمر بذلك، فلفتني إلى ما يجب، ولم تكن فكرتي عنه حسنة، لمعرفتي بأنه لعب أدواراً متعددة ومزدوجة كالعادة بالاشتراك مع عبد الكريم دباح الدندشي في مؤامرة ستون الأميركية كما أرسله قبلها عبد الحميد السراج إلى لبنان مع خمسين ألف ليرة رشوة لمساعدته في اختطاف غسان جديد فخطفه غسان معها ومع مفرزته وغيبه في بيت مري لأيام أزعجه كثيراً خلالها وقد أصيب من شدة هلعه بمرض السكري الذي ما زال يعاني منه إلى الآن، عافاه

الله من جميع أمراضه. ثم أفرج عنه قرب المتحف ببيروت وطلب منه التوجه إلى فندق البريستول، حيث يوجد الاستاذ رشاد برمدا والأمير مجيد إرسلان اللذان توسطا لاعادته.

كما عينه المشير لأيام رئيساً لمخابراته، بعد إقالة السراج وجماعته، لأنه كان عيناً من عيونه على الضباط في هذا الإقليم، ثم وقع الإنفصال فانكشف أمره بأنه أحد عناصر النحلاوي الذي عينه مديراً للأمن العام ثم عينه ملحقاً عسكرياً بالأردن لحسن خدماته له، مما دفع رئيس محكمة أمن الدولة التي حاكمته بأن يخاطبه ما هو مبدؤك؟ أنت سراجي مع السراج وعامري مع عامر وانفصالي مع النحلاوي وزهر الدين، وناصري مع الناصريين و.... فما هي أسباب هذا التلوّن والاستزلام.....!!؟؟

مساء ٥ـ ٦/آذار/٦٣ استطاع الرائد عبد الرحمن السعدي، أحد ضباط شعبة المخابرات، أن يحصل على لائحة بأسماء المتفقين على قلب الأوضاع وعلى كلمة السر بينهم، فأعطاها إلى رئيسه المقدم هواش وهذا بدوره إلى المقدم خشفة اللذين نقلاها إلى القطيني رئيس شعبة المخابرات الجديد فأعلم هذا شركاءه بدلاً من رؤسائه ومن المذهل بأن المتلاعب عمداً في واجباته ومسؤوليته الرسمية يعتبر نفسه وطنياً.

هنا ظهر رأيان: أحدهما سرعة التنفيذ لكي لا يُلقى القبض عليهم وتحبط أعمالهم، أو الإرجاء لافتضاح أمرهم، فرجح الأول وكان ما كان. وكوفيء رئيس مخابرات الجيش ترفيعاً وتعييناً. هذه هي أخلاقه وهذه هي ثمرة من ثمرات خدماته وأعماله. إن تآمر رئيس المخابرات على العهد الذي ائتمنه على أمن الجيش يكشف عن سوء الأمانة عنده.

في هذا المساء نفسه أخبرتني زوجة الرئيس العظم ومن ثم صديقتها زوجة أحمد عسه بأن مخابرات الجيش أوقفت زوج الأخيرة وترجتا التدخل.

اتصلت هاتفياً بالعميد القطيني الذي أعلمني السبب فقلت له هذا لا يستوجب توقيفه من قبلكم ويجب أن لا يطول التوقيف بعد سؤاله عنه، ويجب أن يطلق سراحه، (وقد أطلق) ولولا هذا لبقي سجيناً لسنوات.

ـ لقد كان أحمد عسه كصحفي قريباً من خالد العظم الذي كان يستكتبه بكل الأمور والمواضيع التي يريد نشرها عن غير لسانه، لذا فإن هذا الاعتقال هو مسّ لشعوره، لا سيما وأنه رئيس للوزارة رغم تجميد نشاطه بسبب مرضه ولهذا السبب تدخلت.

بهذه المناسبة تحضرني حادثة أرى ذكرها وهي، في بدء تشكيل وزارة الأستاذ خالد العظم، كان فيها الأستاذ عبد الحليم قدور وزيراً للإعلام، وقد تم الاتفاق في مجلس الوزراء على أن يكون هذا الوزير هو الناطق الرسمي باسم الحكومة، بكل ما تريد نشره وإعلانه، وليس لأحد سواه ذلك. وذات مرة صدرت جريدة الرأي العام لصاحبها أحمد

عسه بأخبار اتفق في مجلس الوزراء على عدم نشرها، مما دعا وزير الأخوان المسلمين بهذه الوزارة الأستاذ عمر عوده الخطيب أن يتأبط نسخة عن هذه الجريدة ويأتي بها إلى مجلس الوزراء، ليهاجم الوزير القدور ويتهمه بالانحياز لأحد من جماعتهم وتخصيصه بأخبار منعها عن باقي الصحفيين.

تنبه لذلك الوزير الكلاس، زميل القدور الحزبي، بذكائه المعروف، واستأذن الكلام وقال: «ليس هذا الخبر صادراً عنا، وعسه ليس من جماعتنا إطرحوا الآن موضوع إلغاء امتياز جريدته لنكون أول المصوتين على هذا الإلغاء.

تنحنح العظم وقال «الحقيقة بأنني صاحب هذا الخبر لأحمد عسه..... وطوي الموضوع عند هذا الحد احتراماً لشخصية العظم.

كما كان أحمد عسه قريباً دوماً من الضباط النافذين وكان ينشر لهم ما يريدون بقلمه وبجريدته. وهذا هو سر انتشارها والإقبال عليها لأنها كانت تحمل ما تفتقر إليه باقي الجرائد المحلية من أخبار وهجوم، وصاحبها وهي بمأمن.

ما زلت أتذكر يوم الإفراج عن خالد العظم ومغادرته السفارة التركية بدمشق، التي لجأ إليها، ووصوله إلى بيروت ونزوله ضيفاً في بيت السيد عبد الرحمن العظم.

في اليوم الثاني ذهبت لزيارته والترحيب به، وبعد فترة قدم أحمد عسه للغرض نفسه، وبعد حديث متشعب ألتفت عبد الرحمن العظم إلى أحمد عسه وقال له «ألم تنشر بجريدتك بأن الإنكليز كانوا هم الممولون لي في الانتخابات النيابية وأنت تعرف بأن هذا اختلاق وغير صحيح وتعد على الحقيقة والواقع» أجابه عسه «هذا ما كان يتطلبه الموقف» (أي موقف من يريد إبعاد شخص كعبد الرحمن العظم عن الندوة النيابية، وزلفى للجهات التي لا تريد خيراً بالوطن) وفشل العظم في تلك الانتخابات..... هذه أمثولة من التضليل وذر الرماد في العيون لكي لا ترى الصواب وتبتعد عنه.

أعود إلى ساعات النزاع الأخير عند قائد الجيش:

يتابع زهر الدين قصة وسرد محاولته لإنهاء ندب مطيع السمان في وزارة الداخلية على الصفحات ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ ما ملخصه، خرج اللواء عزيز من مكتبي (مكتب زهر الدين) وجمعت لوازمي الخاصة من مكتبي وقلت للموصلي: «عد إلى مكتبي لأسلمك كتاب استقالتي (كان الموصلي رئيساً لهيئة الإمداد والتموين، فما علاقته باستلام استقالة زهر الدين؟) بعد أن اكتشفتُ (أي زهر الدين) مؤامرة الجميع... وذهبتُ إلى البيت معتبراً نفسي مستقيلاً».

ـ لا أرى ضرورة للإفاضة بالتعليق على هذه المواقف وعباراتها التي صدرت عن زهر الدين، بغير كلماتها، لأن فيها أجوبة كافية من ذاتها عليه، ألم أقل بأنه كان يفتقر إلى تأييد رؤسائه وجميع من كانوا حوله بسبب تصرفاته وأعماله؟ كم صرف من زمن وأضاع من وقت وأراق من ماء الوجه من أجل إنهاء انتداب مطيع السمان في وزارة الداخلية وهو غير مسؤول عنها وعن رجالها وعن القائمين بأمورها، مسكين لأنه انتهى قبل أن يستطع تحقيق غرضه وقبل الوصول إلى غايته اللذين لم يكونا على شيء من النبل والمسؤولية.

ألم يكن هذا تخريباً وتآمراً منه على مصلحة الوطن وعلى الأمناء المخلصين له بدءاً من رئيس الجمهورية وحكومته؟

هذه أمثولة من حقده الأسود الذي كان يغلي في صدره وفي سوداء قلبه على كل ناجح. إن الذين لم يستجيبوا لطلبه ولم يمكنوه من تحقيق مآربه، وهم من مشارب مختلفة وأصحاب مسؤوليات متفاوتة، لم يهدفوا من الوقوف بوجهه وعدم الإلتفات إلى طلبه، محاباة مطيع السمان، وإنما قصدوا مصلحة الوطن التي هم مسؤولون عنها وقيمون على شؤونه كل في موقعه وحدوده.

أقسم بأني لم أسمع مفصلاً عن موافقة هذه بالنسبة لي إلا من مذكراته وأني اليوم بين مصدق ومكذب لها، ولو علمت بها أيام ذاك العهد لكان لي شأن معه، وكذلك غيري ممن تناولهم في مذكراته، بدون استغلال للقوى الفاعلة التي كنتُ على رأس قيادتها قانوناً وفعلاً، والكل يعرف بأنها كانت بكلمة مني وتدعمني إلى جانب سلطات الدولة العليا، أكثر من التي كانت بأمرته نظرياً وبدون دعم له يُذكر، وقد انقلبتُ عليه، وليس غرضي منها التمسك بالوظيفة التي هي في جميع الأحوال ملك للدولة، وإنما بسبب مواقفه الصغيرة من أجلي وفي غيابي فقط. ومن يتعدى حدوده فقد أهان نفسه كما فعل زهر الدين.

استصدار مرسوم عفو عن الجرائم:

ثم يتابع زهر الدين روايته بقوله: «أتاني (أي إلى زهر الدين) أحد الضباط إلى داري لم أعد أذكر اسمه وقد رجاني إستصدار قانون عفو عن أعمال ٢٨/آذار/٦٢، بعد قوله لي (لزهر الدين): «بأنه قد سمع من مصدر موثوق بأن خطة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء محاكمتكم على هذا الإنقلاب»... لذا قررتُ (أي زهر الدين) العودة في اليوم الثاني إلى مكتبي لمطالبة رئيس الجمهورية بعقد جلسة طارئة لمجلس الوزراء.. وحدد الرئيس الجلسة بعد بضع ساعات ثم وضعت مرسوم عفو لكي لا يحاكمنا أحد» (المجرم يعرف

نفسه وجرائمه ويخشى السؤال والمحاكمة على الدوام».

مرسوم تشريعي رقم ٧٩:

أصدر مجلس الوزراء ونشر رئيس الجمهورية المرسوم التشريعي التالي:

مادة - ١- يمنح عفو عام:

أ - عن الأفعال والجرائم المرتكبة منذ تاريخ ٢٨/أيلول/١٩٦١ في سبيل مقاومة الحكم الفردي وإعادة الحريات العامة حتى تاريخ إعلان نتائج التصويت على الدستور.

ب - عن الأفعال والجرائم المرتكبة منذ تاريخ ٢٨/آذار/٦٢ حتى ١٢/نيسان/٦٢ والمنصوص عنها في المواد: ٢٩١- ٢٩٣- ٢٩٤- ٢٩٦- ٢٩٧- ٢٩٨- ٢٩٩- ٣٠٤- ٣٠٥- ٣٠٧- من قانون العقوبات والجرائم المتلازمة معها بما فيها التوقيف الغير مشروع (أي توقيف رئيس الجمهورية والحكومة).

مادة - ٢- تستثنى من هذا العفو الأفعال والجرائم التي جرت فيها تتبعات قضائية سواء صدر فيها حكم أم كانت لا تزال قيد التحقيق أو المحاكمة لدى السلطات القضائية (أي حوادث حلب وقطنا).

مادة - ٣- لا تأثير لهذا العفو على الحقوق الشخصية.

مادة - ٤- ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية.

دمشق ٩/١٠/١٣٨٢ و ٤/٣/١٩٦٣

يقول زهر الدين في الصفحة ٤٠٩:

«كان مشروع المرسوم محبوكاً بشكل يشمل العسكريين فقط. وما كاد الوزراء يطلعون عليه حتى ابتدأت المساومات... ثم انتقلنا إلى مناقشة صيغة القانون فتمنعوا تمنعاً باتاً عن تشميل حركة عصيان حمص وحلب واللاذقية بهذا القانون» (الحقيقة هو الذي تمنّع لأنها كانت عصيانات ضده ومن أجله).

ثم يقول في الصفحة ٤١٠:

وبأن حركة ٨/آذار/٦٣ أوعزت بسحب وإتلاف عدد الجريدة الرسمية الذي نشر هذا المرسوم، غير أن الدكتور عبد الوهاب حومد وزير مالية هذه الحركة أعلمه أثناء وجودهما في السجن بغرفة واحدة بأن الرائد منيب الرفاعي أتى يوم انقلاب ٨/آذار/٦٣ إلى إدارة

الجريدة الرسمية وسحب المرسوم قبل النشر».

١- يوم ٨ آذار ٩٦٣ كان يوم جمعة أي يوم عطلة، وكانت أبواب الجريدة الرسمية مغلقة حتماً وليس فيها موظفون لتلبية وتنفيذ هكذا طلب.

٢- إن مدير الجريدة الرسمية لا يستجيب لمثل هذا الطلب إلا إذا كان صادراً خطياً عن وزير المالية وقد كان وزير المالية الشرعي حتى نهاية يوم ٧ آذار هو الدكتور عزت طرابلسي الذي كان في بيروت وقتها والذي لم يعد إلى سورية بعدها لمدة طويلة...، ومن بعده أتى السيد عبد الوهاب حومد، وزير مالية العهد الجديد، الذي تستر خلف الرفاعي (حسب كلام زهر الدين) وإذا كان هذا الفعل وقع فعلاً من الرفاعي تلقائياً، فما هو موقف وزير المالية الجديد من هذا التجاوز الفظيع على الجريدة الرسمية الحكومية في سحب قانون منها قبل نشره لتعطيل سريانه ونفاذه، لا سيما بعد توقيعه من رئيس الجمهورية وأعضاء حكومة كانت قائمة دستورياً؟ رحم الله من قال عش رجباً تر عجباً، والدكتور حومد أستاذ قانون ووزير عدل سابق.

أعود ثانية إلى قصة محاولة إنهاء انتدابي في وزارة الداخلية وإعادتي إلى وزارة الدفاع خلافاً لإرادة رئيس الجمهورية ورئيس وزرائه ووزير داخليته، أصحاب السلطة الدستورية، وخلافاً لآراء المخلصين الصادقين الأمناء على مصلحة وطنهم.

١- لقد وصلتني مباشرة من قيادة الجيش وحوالي ٦٣/٢/٢٥ نسخة عن نشرة تنقلات الضباط رقم ٢٠٤ تاريخ ٢٢/شباط/١٩٦٣ موضوعة ضمن ظرف مختوم ممهور بعبارة خاص بالضباط الأمراء يفتح بالذات.

٢- دخلت على وزير الداخلية ورجوته سرعة إصدار مرسوم بإنهاء انتدابي لأني أريد العودة إلى الجيش والتخلص مما أنا فيه من إرهاق ومسؤوليات جسام. دون علمي بالخلفيات، فقال لي: «لماذا هذا الاستعجال؟» ولم يفاتحني بشيء آخر أبداً.

٣- زرت مساء اليوم الثاني رئيس الوزراء الأستاذ خالد العظم في المستشفى، وكان على حال أحسن وبعد سؤاله عن صحته، حدثته بما حصل فقال هذا تخريب من زهر الدين ولن أوقع مرسومك ولا أوافق على إعادتك وهذا قرار رئيس الجمهورية أيضاً الذي كان بزيارتي قبل ساعة وحدثني بهذا الموضوع.

اجتماع في بيت رئيس الأركان:

دعاني اللواء نامق رئيس الأركان العامة إلى اجتماع بداره حضره اللواء وديع مقعبري قائد القوى الجوية، وطلبا إلي ترك وظيفتي في وزارة الداخلية والعودة إلى جيشي، فقلت

لهما وكيف السبيل؟ وأنا لا أستطيع تركها قبل صدور مرسوم بإنهاء تكليفي بها، وقبل تعيين خلف لي فيها، لأسلمه ما بعهدتي كقائد عام لقوى الأمن الداخلي في سورية. وأنتما تعرفان الظروف الخطيرة التي نحياها، كما أني لا أستطيع الإلتفات إلى أمر صادر عن سلطة غير مسؤولة بما يتعلق بشخصي ما دمت منتدباً بمرسوم جمهوري إلى وزارة الداخلية، والجيش مؤسسة من مؤسسات الدولة وليس قيّماً عليها.

وتأكدا بأن مصلحتي الخاصة تتطلب الإبتعاد عن هذه الوظيفة بأسرع مما تطلبان، ولكنني لن أفعل ولن أتخلى عن أشخاص مدنيين في أعلى قمة المسؤولية الدستورية والوطنية في الدولة. واعلما بأن تمسكهم بي ليس من أجلي، وإنما بسبب إخلاصي في مسؤولياتي وكفاءتي في وظيفتي وبسبب ما يشعرون به من أخطار تحيق بهذا الوطن. وإني لن أكون من الجبناء ولا من المتآمرين عليهم والخاذلين لهم بالإستجابة لطلبات غيرهم.

لم يؤثروكَ بها إذ قدموكَ لها   لكن لأنفسهم كانت بك الأثَرُ

إن الحديث عن انقلاب عسكري وشيك الوقوع على كل شفة ولسان وفي الشارع العام بسبب تصرفات قائد الجيش، والانقلاب يقوم به جيش مختل الإنضباط ويكون على رأسه ضابط متآمر أو تافه.

إن ترك وظيفتي بالشكل الذي تطلبان هو بمثابة ضوء أخضر، مهما كان خافتاً، أمام الذين ينتظرونه لأنهم يعتقدون بأن عندي ما أستطيع به الوقوف في وجوههم وبالتالي القضاء على انقلابهم الناصري وزهر الدين ليس بعيداً عنهم وسيلفظونه لفظ النواة عند نجاحهم.

ولا يربطني برئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الداخلية غير عملي، وكنت قبلهم بهذه الوظيفة، وهم جاءوا إلى مسؤولياتهم الحالية من بعدي، ونحن نعرف بأنهم من مشارب مختلفة سياسياً وحزبياً ومناطق، ولا يدفعهم إلى تأييدي والتمسك بي سوى قناعتهم بأني أنهض بواجباتي الوظيفية بإخلاص وبشكل يرضون به، وحرصهم على سلامة أمن الوطن في هذه الظروف العسيرة وهم مسؤولون عنها.

إن رئيس الجمهورية رجل سياسي قديم ورجل دولة متمرس وكذلك رئيس الوزراء، كما أن وزير الداخلية ضابط من أشرف ضباط الجيش وأعقلهم، لذا لا يمكن أن يقفوا وقفة واحدة بهذا الحجم من أجل الإحتفاظ بموظف بدون قناعة وضرورة، ولا يمكن أن يرضخوا إلى طلب قائد جيش إمعة لا علاقة له بهذا الموضوع سوى الحقد الأسود الذي ينفث من كبده، وفشله هو في أداء واجباته. وهل يعقل أن أرمي بنفسي ومسؤولياتي من على سطح شاهق يدفعني من عليه غير مدرك......، وأن استسلم إلى جريمته؟؟

أي حكومة توافق على سلب إرادتها في الاحتفاظ بقائد قوى أمن بلدها وأن تُقيد رغبة رئيس جمهوريتها في الإبقاء على رئيس غرفته العسكرية في قصره، لنزوات قائد جيش لا يعرف حدوده وليس له سند سوى أشخاص مخادعون أوهموه بأنهم يؤيدونه.

وانتهى هذا الاجتماع وأنا قانع بأنهما كانا من رأيي وأنهما لم يدعواني إلا لحل مشكلة كانت قائمة كما كانا يجهدان لحل غيرها. ليتهما وقفا غير هذا الموقف لكان أكرم لهما وللوطن لأنهما كانا على رأس قوات عسكرية.

وفي يوم لاحق طلب مقابلتي في مكتبي العميد موفق عصاصة وحدثني عن بعض الأمور ورجاني تقديم استقالتي من وظيفتي كما فعل زهر الدين الذي سلمها إلى العميد خليل موصلي. فقلت له يا موفق لا تكن سطحياً أكثر من اللازم كعادتك، نحن أمام لعبة خطيرة ناصريه أحد أركانها زهر الدين بغباء، فما علاقة الموصلي باستلامها وهو يعمل في هيئة الإمداد والتموين؟ وهل أصبح زهر الدين كيس رز أو كيس حمص؟ لماذا لم يتقدم بها إلى رئيس الوزراء بالوكالة وهو رئيسه أو إلى رئيس الجمهورية تجاوزاً؟

إن غاية زهر الدين ومن هم خلفه هو تهديم موقف الحكومة وقد تهدم وإني لا أقدم على عمل يزيد في هذه الكارثة مهما تحملت من نتائج.

اجتماع في بيت وزير الداخلية:

ثم دعيت إلى اجتماع عقد في بيت وزير الداخلية اللواء عزيز عبد الكريم حضره إلى جانب صاحب الدار الدكتور أسعد محاسن وزير الخارجية واللواء نامق كمال رئيس الأركان العامة وكاتب هذه السطور العميد مطيع السمان.

وبعد تداول الأمور واستعراضها تم الاتفاق فيما بيننا على العمل لوضع واستصدار مراسيم بالآتي:

أ ـ ينتهي تكليف الفريق عبد الكريم حسين زهر الدين بتسيير أمور وزارة الدفاع وتسند هذه الوزارة إلى اللواء عزيز عبد الكريم وكالة بالإضافة إلى وزارة الداخلية.

يتقدم اللواء عزيز عبد الكريم وزير الداخلية والدفاع إلى مجلس الوزراء باقتراح إحالة الفريق عبد الكريم زهر الدين والعميد مطيع السمان على التقاعد وتصفى حقوقهما التقاعدية وفق القوانين والأنظمة النافذة.

ب ـ تسند قيادة الجيش وكالة إلى اللواء نامق كمال بالإضافة إلى رئاسة الأركان العامة.

ج ـ تسند قيادة قوى الأمن الداخلي وكالة إلى العميد عبد الله جبريني بالإضافة إلى قيادة شرطة ريف دمشق، لكونه موجوداً في دمشق.

د ـ يجتمع مجلس الوزراء ليمارس صلاحياته في انتقاء قائد جيش جديد وقائد قوى أمن جديد من الذين يقترحهم الوزير المختص وتصدر المراسيم بتسميتهم.

على أن تصدر المراسيم جميعها يوم الثلاثاء في ٦٣/٣/٥، استلم هذه المقررات رئيس الجمهورية ونسّب إصدارها في ٦٣/٣/٧ على أن تذاع في نشرة أخبار مساء الجمعة ٨/ ٦٣/٣، وفي فجر هذا اليوم كان ما كان ولم تذع هذه المراسيم.

كان الرئيس القدسي لا يركن إلى ما يوحي به رئيس وزرائه، خالد العظم، ولو في ساعة رحمانية، وكان هذا قاسمهما المشترك.

عندما اخلص له النصح بالإضافة إلى معروف الدواليبي وأسعد الكوراني وعزيز عبد الكريم وأسعد محاسن وخليل كلاس وكبار قادة الجيش بضرورة عزل عبد الكريم زهر الدين، للحد من استمرار التدهور في القوات المسلحة، غاص في تفكير عميق.... عميق، دون أن يصل إلى قرار

وعندما عزم أخيراً وقرر الإقدام كانت الأخطار قد استفحلت وأمور الجيش تتدهور بتسارع ملحوظ من الجميع. وقد أشار خالد العظم إلى هذه الحال في الصفحة رقم ٢٩١ـ الجزء الثالث ـ من مذكراته بقوله: «وظل التآزر في كل مجال (بين القدسي وزهر الدين) حتى ليلة ٨ آذار ١٩٦٣ حين وافق القدسي على إقصاء زهر الدين عن وكالة وزارة الدفاع وقيادة الجيش، غير أن هذه الموافقة لم تُنفَّذ ولم تبق في المخيلة سوى بضع ساعات».

الحقيقة لم يكن بينهما تآزر في كل مجال، أبداً. وهذا معروف من كل مطلع على حقائق ذاك العهد، ولكل مطلع على مذكرات زهرالدين، اليوم.

الحقيقة كانت هي عدم وجود ثقة متبادلة بين رئيس الجمهورية ورئيس وزرائه، بالإضافة إلى تخوف الرئيس الأول من الإقدام على أية خطوة جريئة مهما كانت ضرورية.

والحقيقة التي عرفتها أيضاً من الرئيس القدسي شخصياً بأنه كان يريد التخلص من زهرالدين منذ أواخر عام ١٩٦٢، لعدم كفاءته ولسوء تصرفاته التي برهنت عليها الأحداث ولمسها الرئيس القدسي بالذات. غير أنه لم يحزم أمره في ذاك الوقت ولم يمارس أقدس واجباته وصلاحياته، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وكان قادراً على ذلك قانوناً ويملك الشرعية، وكنا مخلصين بجانبه ورهن إشارته نظاماً، فضلاً عن رصيده الكبير بين

صفوفها وعند قادتها الفاعلين الذي كان يفتقر إليه زهرالدين، وبخاصة عندما تكون الشمس ساطعة والخفافيش نائمة.

لو أقدم الرئيس لقضى على أخطر القلاقل والعيوب ولسارت أمور الجيش في طريق سليم لحين من الدهر.

ومن يجادل فليقرأ الصفحات رقم ٤٠٥ و٤٠٦ و٤٠٧ وغيرها من مذكرات زهر الدين، فسوف يجد فيها بكل وضوح وبقلمه بالذات بأنه كان يشكو ويُعرِّض بجميع الضباط المنضبطين وغير المنضبطين وكذلك برجال الدولة لأنهم لم يكونوا بجانبه ولا يؤيدون عبثه.

١ـ إن عدم استعمال رئيس الدولة لصلاحياته وتردده فيها في المواقف الفاصلة، أخطر من كل تصور، والإقدام على خطوة قد تبدو خطيرة أو كبيرة، برأي، أقل هولاً من الجمود أمامها، عندما يتطلب الموقف اتخاذ قرار حازم وسريع للقضاء على كل تآمر.

لقد سلمت ما بعهدتي إلى العميد عبد الله جبريني يوم الأربعاء في ٦٣/٣/٦ وأتلفت ما يجب إتلافه من أوراقي الخاصة غير الرسمية وقلت له بأني سأقوم بإجازة اضطرارية لأسباب عائلية لمدة خمسة عشر يوماً إلى خارج القطر بسبب مرض والدي.

ـ يوم الأربعاء في ٦٣/٣/٦ أكرمني بزيارته في مكتبي الصديق الدكتور عزت طرابلسي، وكان يحمل أعباء وزارتين هامتين، مودعاً للسفر إلى بيروت لأعمال خاصة، وقال لي: «هل لي منك كلمة مطمئنة عن الأوضاع قبل سفري ومغادرتي أرض الوطن؟» فقلت له عندما ستعود قد لا تجدني هنا، وبمناسبة ذكر اسم الدكتور عزت طرابلسي أقول بأن الأمة لم تتح لها الإفادة من جميع امكاناته وطاقاته لأسباب لا مجال لذكرها هنا، وقد رشح لرئاسة الوزارة السورية من المخلصين دون علمه، أكثر من مرة ولسوء حظ الوطن لم تتحقق واحدة منها.

ـ كما زارني الصديق الأستاذ حافظ الجمالي ليطمئن على أحوال الوطن وعندما كشفت له عن البلايا قال لي لم أكن أتصور أن تتدهور الأوضاع إلى هذا المستوى بسبب العسكر. ولم يبق أن يستلم الحكم سوى (......) وسماه لي على سبيل التهكم وقد استلمه رأساً.

عندما وقعت الواقعة فجراً فيما بعد، وعلمت بها رأساً هاتفياً من أحد أجهزتي المناوبة، أخبرت فوراً رئيس الأركان العامة ثم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الداخلية الذي

ذهبتُ إلى داره بعد اتفاق، وذهبنا منه باتجاه ساحة الأمويين للاستطلاع عن طريق شارع المالكي، وكان تقريباً وقتها خالياً من الأبنية، شاهد سيارتي التي كنت أقودها بنفسي، أحد أبناء عائلة يعرفني، وكان قادماً من طريق بيروت، استوقفني لإعادتي، وقال لنا بأن ساحة الأمويين محتلة من قبل العسكر الذين أعادوه، لذا قفلنا راجعين وبعد التداول مع الوزير اقترحت الذهاب إلى قلعة دمشق للاستعانة بقواتها وإعلان المقاومة، فلم يوافقني وفضل عليه الذهاب إلى بيت الأستاذ إحسان قواص، وكان قرب السفارة السعودية، دخلناه وتناولنا قليلاً من الشاي، ومنه اتصلت ثانية مع رئيس الجمهورية فكلمني أولاً رياض الميداني ثم هاشم هاشم آغا. رفض الرئيس قدومنا إلى داره، ثم غادرنا بيت القواص إلى بيت وزير الداخلية وكان معي أوراق خاصة تخلصت منها بحرقها بمدفأة بيت الوزير بحضوره وبحضور بعض أفراد من عائلته ثم غادرت داره وأنا هائم على وجهي لا أعرف أين أتجه.

كانت الشوارع الرئيسة محتلة ومراقبة فاستبدلت سيارتي الخاصة لأنها معروفة بسيارة أخرى تعود لأحد أخوتي، وعندما افتقدتُ الأمل بعمل شيء، أوقفتُها بشارع متفرع عن شارع بغداد، ولما سمعت آذان صلاة يوم الجمعة، ذهبتُ مشياً إلى جامع التوبة بحي العقيبة وأديت فريضة يوم الجمعة ثم اختفيت بدمشق لستة أشهر غادرتها فيما بعد إلى الحدود اللبنانية بسيارة جيب من الشرطة المدنية يقودها ضابط منها، وأنا بلباس ملازم أول، بعد أن أعلنت جميع وسائل الإعلام السورية بوضع جائزة مالية لمن يدلي بمعلومات تؤدي لإلقاء القبض عليّ وكذلك عزلي مدنياً وسياسياً والتفتيش عني في جميع دور أهلي وأصدقائي، مما أزعجهم كثيراً لذا قررت هذه المغادرة.

برتقال وخضار مباعة في القصر الجمهوري والمشتري مجهول:

بمعرض الهجوم على كفاءة خالد العظم بالوزارة، وعلى الدولة عموماً، ذكر الفريق زهر الدين في الصفحة رقم ٤١٥ (وهو صادق دائماً....!!) بأن بائعاً متجولاً يحمل كيساً من البرتقال، دخل بكل سهولة ويسر على رئيس الجمهورية الدكتور قدسي، في مكتبه بالقصر الجمهوري بالمهاجرين، بدلاً عن أحد المنازل المجاورة، وسأله أين تريد أن أضع كيس البرتقال؟

كما قال الدكتور عظمة تعريضاً بآخر، في الصفحة رقم ٢٣٦ من مذكراته (الاقتباس واضح عن مذكرات زهر الدين رغم أنه أبدل البرتقال بالخضار تمويهاً ومراعاة للموسم) بأن بائع خضار يحمل سحارة خضار على كتفه، أعطأ العنوان ودخل نهاراً على رئيس

الجمهورية في مكتبه بالطابق العلوي من القصر، وسأله أين تريد أن أفرغ سحارة الخضار؟ (بندورة).

هذ ما ورد في مذكراتيهما.... هل هذا صدق أم صف كلمات بعيداً عن الحقيقة؟ بدلاً عن القول بأن الأمور كانت سائبة في القصر الجمهوري، فلا حراسة ولا رقابة..... مع العلم بأن دخول البيوت ممنوع على غير أصحابها ولو كانت مفتوحة الأبواب، وهذا ما يعرفه بائع البرتقال وبائع الخضار وجهلَه رئيس الوزراء كما جَهِلَه من قبله قائد جيش الانفصال، لذا كانا سعيدين بروايتيهما.

في الوقت الذي كان لرئيس الجمهورية ضابط مرافق كفوء ومسؤول في جملة المسؤولين عن أمن الرئيس وعن أمن قصره إلى جانب الحراسة المشدّدة، وهذا الضابط معروف من كثيرين بأنه من خيرة ضباط قوى الأمن الداخلي كفاءة ووعياً وإدراكاً، مخلص في عمله ونشيط في أدائه بشكل يدعو إلى التقدير والثناء، وقد شغل من ذي قبل وفيما بعد وظائف مهمة عن جدارة واستحقاق، مديراً لكلية ضباط الشرطة، قائداً لشرطة مدينة دمشق ومحافظاً لمحافظة طرطوس وما زال على رأس عمل جديد كبير بكل إعجاب ونشاط، وقد برهن دوماً على قدرة بعطاء ممتاز في جميع المراكز التي شغلها.

كما كان في الوقت نفسه بالقصر الجمهوري على التتابع كرئيس للغرفة العسكرية ضابطان من خيرة ضباط الجيش ذكاء ووعياً، سبق لهما العمل في شعبة مخابرات وأمن الجيش، لذلك استبعد صحة هاتين الروايتين وإن كانتا بقناعتي هما واحدة فالأول اختلقها، بقصد الانتقاد والطعن، لأنه شبَّ على «الكره» والثاني نقلها بدون تمحيص لغاية بنفس الناقل كما كانت بنفس المنقول عنه.

بعض مشاكل لبنانية

الرئيس صبري حماده، رئيس المجلس النيابي اللبناني، يحب السفر كثيراً إلى تركيا بالسيارة عبر الأراضي السورية، وكان يوجد بلاغ صادر عن وزارة الداخلية السورية أيام الوحدة، بعدم إزعاجه عند المرور وإعلام قيادة قوى الأمن، لأن له وضعاً خاصاً.

أُخبرنا بدخوله إلى الأراضي السورية كما أُخبرنا بمغادرته لها إلى تركيا عن طريق باب الهوى، فعلى الطائر الميمون، وعند عودته منها، كان موظف الأمن العام على الحدود السورية على جانب من الغباء، لذا استوقفه حتى يتم إعلام السلطات - (عند التحقيق ادعى بأن خط الهاتف كان معطلاً ومشوشاً) - ولما طال الانتظار عاد سيادته إلى الأراضي التركية واتصل منها هاتفياً بوزير الخارجية السورية، الدكتور أسعد محاسن باعتباره غير سوري، ورئيس مجلس نيابي شقيق، له مقام عند الجميع رفيع.

اعتذر منه الوزير وأجرى اللازم على جناح من السرعة وتم عبوره على الرحب والسعة.

لم ينته هذا الموضوع عند هذا الحد، وكان الأستاذ حمادة على علاقة صميمية مع سفير مصر في لبنان، السيد عبد الحميد غالب، وعلى خلاف دائم مع حكومات الإنفصال، وخاصة مع رئيس وزرائها يومئذ، خالد العظم، لرواسب قديمة وحديثة، لذا أثار هذا الموضوع على صفحات الجرائد ومع وزارة خارجية بلده التي هرعت إلى إرسال مذكرة احتجاج خطية إلى وزارة الخارجية السورية، فرفضت هذه استلامها بإيعاز من الرئيس العظم للحساسيات المعروفة بينهما، ولمواقفه من الحكومة السورية على الدوام.

جاء السيد أديب الخطيب من بيروت، أحد أصدقاء العظم منذ كان موظفاً في سورية، وهو والد العميد أكرم، وبيده بعض الصحف اللبنانية التي حملت الهجوم على سورية وعلى حكامها ونعتتهم بشتى النعوت، كما أبلغه قدوم ضابطين سوريين إلى بيروت يوم أول من أمس، دون أن يعرف اسمهما، وقدما اعتذاراً باسم الجيش السوري إلى الأستاذ حماده، عما صدر نحوه من السلطات السورية.

استدعاني خالد العظم، لأسمع ما سمعه من زائره الكريم، وهو بحالة عصبية شديدة وألم واضح على محياه.

اتصلت هاتفياً من مكتبه برئيس مركز الأمن العام على الحدود في جديدة يابوس السورية واستعلمت منه عن أسماء الضباط الذين غادروا الحدود السورية وعادوا إليها منذ أيام، فأخبرني بأنهما عدنان عقيل ومروان كيلاني من ضباط المخابرات العسكرية، بموجب أمر مهمة موقع من الفريق زهر الدين.

ذهبت إلى اللواء نامق كمال رئيس أركان الجيش باعتبار رئاسة الشعبة الثانية مرتبطة به مباشرة وأخبرته بالذي حصل وكان عنده العميد مسلم صباغ، فثار وانزعج.

دخلنا نحن الثلاثة على اللواء زهر الدين قائد الجيش، وسأله نامق أمامنا بانفعال وبحدة عن الخبر، أنكر زهر الدين علمه به وأمارات... واضحة على وجهه وفي كلامه.

اتصل اللواء نامق بالهاتف الرباعي بالعقيد عقيل وطلب إليه الحضور فوراً إلى مكتب قائد الجيش ولما دخل، سأله عن سفره مع العقيد كيلاني إلى بيروت فأيده، ثم سأله عن الجهة التي كلفته بهذه المهمة فقال بوضوح إنه الفريق وأشار بيده إلى زهر الدين.

عندها ثارت ثائرة اللواء نامق على الفريق زهر الدين، وأسمعه كلاماً عنيفاً جداً، أقله «أنا لا أقبل بهذا التجاوز، أنا رئيس الأركان، والشعبة الثانية وضباطها مرتبطون بي...» فما كان من زهر الدين تخلصاً من هذا الموقف الذي لا يحسد عليه، إلاّ أن ترك الحضور، ودخل بيت الخلاء الموجود في غرفته نفسها، ولم يخرج منه إلا بعد خروجنا من مكتبه، وبهت الذي كفر.

عدتُ إلى الرئيس العظم وأخبرته بالذي حصل فقال: «كيف تريدون، يا ضباط جيش الوطن أن تكون لحكومتكم هيبة ولدولتكم احترام في عيون الخلق؟» وكله ألم وانفعال.

ثم تحدث الأستاذ خالد العظم مع رئيس الجمهورية بهذا الموضوع وبيده بيان أعده مسبقاً ليطلب من زهر الدين، الذي أستحضر، توقيعه ونشره تبريراً لما حدث وإنقاذاً لماء وجه الحكومة، أخذه زهر الدين ووعد بتوقيعه ونشره، ولم يوقعه ولم ينشره. وقد تنبأتُ بذلك عندما أخبرني الرئيس العظم بما فعله.

مشاكل حدودية:

الحدود السورية اللبنانية المشتركة طويلة نسبياً ومتداخلة مع بعضها البعض، وعبورها للعارفين على الأرجل والدواب سهل يسير، وللسيارات والقوافل والأرتال العسكرية عسير أو مستحيل، عند عدم استخدام الطرق الدولية. لذلك كانت وما زالت تستخدم للهروب والتهريب. وكان المطلوبون من السلطة يأتون لهذه المناطق وقراها، حتى إذا ما دوهموا فروا بأمان، إن لم تجر متابعتهم إلى خارج حدودها أو إلى داخل حدود الجوار.

كانت قرية دير العشائر اللبنانية المجاورة لقرية ميسلون السورية جسراً لعبور القادمين من لبنان إلى سورية، بدون إذن سفر، مع ما يحملونه من المتفجرات ووسائل التخريب، لذلك قمنا بالمقابل بوضع مخافر ودوريات لملاقاة القادمين، وعند فرارهم عائدين، كنا نتابعهم إلى داخل حدودهم، مما أزعج السلطات اللبنانية التي لم تضبط حركة رعاياها.

اتصلت السلطات اللبنانية بزملائها السورية للسماح لها بإدخال عناصر من قواتها، عبر طريقنا الدولي، لتتمكن من الوصول إلى حدودها والتمركز على أراضيها لأن الطقس كان شتاء والطرق الداخلية موحلة.

رفضت السلطات السورية هذا الطلب لأن ثقتها بنائب دير العشائر السيد العريان لم تكن كاملة، ولأنه من جماعة جنبلاط وشقير، وكان هؤلاء وأعضاء من حزبهم يخططون ويقدمون على كثير من مشاكلنا ومتاعبنا والإخلال بأمننا، إلى أن اتصل بي العميد انطون سعد، رئيس الشعبة الثانية في الجيش اللبناني، ومن أقرب المقربين إلى اللواء فؤاد شهاب، رئيس الجمهورية اللبنانية، وطلب إليّ الطلب نفسه، فأبلغته بأن القرار ليس بيدي، ولكونه لم يعتقد، فقد كرر الطلب إلى أن ختمه بقوله: ـ «بأن ليس لي غير لبنان، عندما تقع الواقعة» ـ فأجبته: ـ عندها سأذهب إلى كل بلاد العالم ولن آتي إلى لبنان ـ (وقد لجأتُ إلى لبنان فيما بعد).

وأرسل إليّ أحد ضباطه يعرض عليّ خدماته بكل شهامة، فشكرته على لطفه، وبالفعل كان لبنان وسورية منفذاً وملجأ طيباً لكل المعذبين من الجوار وكذلك مرتعاً للمتآمرين.

فقد لجأ إلى سورية من اللبنانيين كثيرون في عهود شتى منها أيام الثورة الشعبية على الرئيس كميل شمعون فقد لجأ الرئيسان سليمان فرنجية ورنيه معوض. كما لجأ زعيم الحزب السوري القومي أنطون سعاده ومن الضباط أميل البستاني، الضابط صاحب صواريخ كروتال.

كما لجأ من السوريين إلى لبنان الرئيسان شكري القوتلي وناظم القدسي ومن رؤساء الوزارات السادة لطفي الحفار وخالد العظم وصبري العسلي ومعروف الدواليبي ومأمون الكزبري وكذلك أكرم الحوراني ورشدي كيخيا وليون زمريا وميخائيل إليان ومنير العجلاني ورشاد جبري وصلاح البيطار ومن الدبلوماسيين عمر أبو ريشة ونادر الكزبري ومن الصحفيين نصوح بابيل وسعيد التلاوي وبشير العوف و... غيرهم كثير أيضاً من السياسيين والحزبيين والعسكريين.

كما طلبت السلطات اللبنانية إليّ بواسطة قائد منطقتها الشمالية (طرابلس) العماد أميل بستاني ـ (الذي أصبح قائد جيش لبنان بعد ذلك) ـ عندما كنت في الوقت نفسه قائداً

للمنطقة العسكرية الوسطى ـ حمص وحماه ـ بأن نسمح لقطعات لبنانية دخول الأراضي السورية من منطقة العريضة السورية ثم المتابعة والتعرج حتى دخول الحدود اللبنانية، للتمركز في مناطق وادي خالد والهرمل وبعلبك لمحاصرة المطلوبين والمحكومين، بكماشة يتقدم أحد ذراعيها من داخل لبنان والثاني عن طريق الأراضي السورية إلى داخل لبنان، ليكون التطويق كاملاً.

عرضت هذا الطلب على اللواء أنور القاضي رئيس أركان الجيش الأول الذي عرضه بدوره، وبوجودي على المشير عامر فلم يحظ بالموافقة.

استقبال النائب أميل بستاني:

في ٢٦/كانون أول/١٩٦٢ زارني السيد اميل البستاني مرتين ـ (وهذا غير أميل البستاني قائد الجيش اللبناني) ـ صاحب شركة الكات والنائب اللبناني المعروف، يرافقه في المرة الثانية النائب السوري السيد نوفل الياس، وبعد حديث مقتضب عن الأوضاع في سورية ولبنان ومنطقتنا عامة، دعاني على العشاء مساء، ولما اعتذرت باصرار قال لي: «أنا أدعو نفسي على عشاء على مائدتك فهل تردني»؟ مما أحرجني، فقلت له: أنت ونوفل بك ومن تريدان معكما، اعتذر نوفل الياس، وقال البستاني أنا وأنت فقط فشعرت عندها بالغاية وهي الإنفراد.

وتواعدنا على اللقاء مساءً في مكتبي، وكان الطقس عاصفاً ماطراً، ولم أحجز مكاناً، لأن الحجز المسبق يدعو إلى اجراءات وتنبهات، كما تجنبت نادي الشرق المميز، لأن هذا النادي كثير الأضواء السياسية والاجتماعية التي كنت أتجنبها على الدوام، وبصورة خاصة في هذا اللقاء.

إتجهنا بسيارتي الخاصة التي كنت أقودها، إلى الوادي الأخضر بربوة دمشق، وانزوينا أمام إحدى الطاولات، وكان المطعم شبه خال إلا من قليل جداً من الرواد، ودار الحديث مجدداً إلى أن وصلنا إلى بيت القصيد، وهو أن هذه المنطقة مستهدفة من الطامعين بها، ومشاكلها والمؤامرات عليها كثيرة فمنها من ظهر ومنها ما لم يظهر، والمخفي أعظم.

لذا ينبغي التهيؤ لها بصف مرصوص لكي لا تداهمنا ونحن على غير استعداد، وأن بوابة سورية الغربية هي لبنان، وهو الأهم، فإن أحسنا التعاون تجنبنا كثيراً من المخاطر وأنه على استعداد للتعاون والاتفاق، ومعركة الرئاسة الأولى قريبة وينبغي الإستعداد لها منذ الآن (كان اللواء فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية اللبنانية، والبستاني يخطط لأن يكون خليفته)، وينبغي أن لا يكون البديل مثل اللواء شهاب طيّعاً بدون إرادة بيد عبد الناصر

وسفيره في بيروت عبد الحميد غالب.

قلت: وما هو المطلوب مني، قال: التعاون والتعاون فقط لمصلحة بلدينا، قلت: بأني موظف، اليوم بهذه الوظيفة، وغداً في غيرها، كما أني أجهل لبنان وأمور لبنان، فقال: أنت أملنا والتطلع إليك كثير، قلت: هذا رداء أكبر من حجمي وأنا أعرف حقيقة أمري ووضعي، وأنا لست سياسياً ولا حزبياً والمصادفة هي التي أتت بي، وغيرها تبعدني عن كل ما أنا عليه، واستمر حديثه وعزفه على الوتر نفسه، وأنا لا أحيد، وانتهى هذا اللقاء.

تذكرت هذا الحديث بتاريخه الدقيق لأنه أهداني يومها مؤلفه - السوق العربية - الذي ألفه عام ١٩٦١ باللغة الانكليزية وقدمه لي مشكوراً بتاريخ اجتماعه معي وبخط يده وبتوقيعه وباللغة الانكليزية أيضاً وهو في مكتبتي حتى هذا التاريخ. وهو مؤلف قيم يبحث بالشؤون البترولية العربية وأسواقها.

كنت ما زلت متوارياً في دمشق من السلطات التي كانت تلاحقني بشراسة يوم قرأت، في إحدى الجرائد المحلية بعد ٨/آذار/٦٣ بأيام قليلة، خبراً أحزنني وهو سقوط طائرة اميل البستاني الخاصة وهو فيها ومعه المهندس مروان خرطبيل في البحر، عند إقلاعها مباشرة من مطار بيروت وهي في طريقها إلى دمشق وعمان.

وبعد مدة أصبحت السيدة ميرنا الخازن البستاني نائباً في المجلس النيابي بدلاً عنه. وكلما شاهدت مؤلفه في مكتبتي تذكرت هذا الرجل العصامي العظيم الذي كانت طموحاته تتجاوز عنان السماء وآماله لا يحدها حدود بذكاء وتواضع كبيرين.

الانقلابات العسكرية منذ البدء بالعهد الوطني

والآن أرجو منك أيها القارىء المحترم أن لا تستغرب مني إن رجعت بك إلى أيام جلاء الأجنبي عنا، يوم استعدنا وطننا، وامتلكنا القوات المسلحة، وأصبحنا قادتها، وأضحى أمرها بأيادينا وبكلمة منا، لكي استكمل لك الصورة، صورة «وطن وعسكر».

إن هذا القسم القادم هو بالحقيقة مقدمة موضوعية، لما قرأت بكتابي حتى الآن، ومن مسبباته بكل تأكيد، وإني أخرته لأني لم أكن فيه فاعلاً، وبحوادثه مؤثراً،، وعليه مطلعاً، بالقدر الذي يسمح لي بالتحدث عنه إليك، بكل دقة وإفاضة.

لذا قدمت لك عليه، المواضيع والحوادث التي عشتها بكليتي وأنا على رأس مسؤولياتي الرسمية التي جعلتني من القلائل الذين ساهموا بها ومكنتني من الاطلاع على حقائقها ودقائقها وخفاياها بشكل لم يتيسر لغيري، ورأيت من الأنسب إطلاعك عليها أولاً ومن ثم هذا القسم أيضاً لأن من حقك أن تعرفه قبل أن يدفن بالتراب.

كما إني زاعم بأن الذي قدمته إليك هو حقائق أجادل بها وأناقش، وأدعي بصدق، صحتها، بكل مسؤولية أدبية وأخلاقية وتاريخية. كما أعود وأؤكد بأني لا أدعي بأني الوحيد فيها وإني عرفت كل دقائقها دون غيري أبداً.

شاهدت، والألم يعصر النفوس، مجزرة حراس المجلس النيابي وقصفه مع أحياء مدينة دمشق عشوائياً في ليل ٢٩ أيار/١٩٤٥، بمختلف الأسلحة المدمرة من قبل الوحدات العسكرية الفرنسية بوحشية متأصلة عميقة الجذور، وكانت دارنا إحدى ضحاياها. والشعب لا يملك وسيلة للدفاع عن نفسه في وجه المعتدين.

كما شاهدت الدبابات الانكليزية بقيادة الجنرال «باجيت» ترفع العلم البريطاني وتجوب شوارع دمشق وتأمر المعتدين الفرنسيين، بالكف عن ذبح السوريين، ودخولهم الثكنات تحت التهديد والوعيد، وهكذا جرى إنقاذ وطننا وأهلنا بواسطة الأجانب من الأجانب.

لذا كانت النفوس تواقة لبناء جيش الإستقلال، بعد أن تقرر جلاء المحتل الفرنسي عن سورية، كما كانت استجابة الشباب هائلة عندما أعلنت الحكومة الوطنية، حكومة الاستقلال الكامل، عن قبول أول دفعة للكلية الحربية لبناء جيش الوطن، فتقدم ما يزيد

على سبعمائة طالب، من حملة شهادة نهاية التحصيل الثانوي، لاختيار ستين شاباً منهم، ليكونوا أول دفعة من ضباط الإستقلال.

وبعد فحوص ومسابقات صعبة نجح منهم ستون وكنت واحداً في عدادهم، وكان الأول فينا هيثم الكيلاني وبتاريخ ١٩٤٥/١٢/٢ التحقنا بالكلية العسكرية في حمص، حيث خضعنا لفحوص جديدة رسب بسببها عشرون. لذا استدعت إدارة الكلية أربعين آخرين لانتقاء عشرين منهم بدلاً من الذين استبعدوا وكان بين المقبولين الجدد عبد الحميد السراج وأحمد عبد الكريم وهشام العظم ونسيب المفتي وماجد عظمة وماجد ماميش وغيرهم.

في ٤٥/١٢/١٢ استيقظنا صباحاً على صوت الرصاص يلعلع في محيط الكلية العسكرية. أمرنا مدير الكلية العقيد فوزي سلو والمدربون زهير الصلح وهشام الميداني وعبد المسيح داغوم، بإغلاق النوافذ ومرادتها الخشبية والإبتعاد عنها وعدم الخروج من بناء الكلية.

ثم شاهدنا مفارز عسكرية قدمت من مدينة حمص وأحاطت بأبنية الكلية من جميع جوانبها وجردت الجند الذين أطلقوا النار من أسلحتهم وساقتهم تحت التحفظ والإعتقال لينالوا جزاءهم.

ولما استوضحنا عن الأسباب أُخبرنا بأن الجنود أشهروا السلاح وأطلقوا النار احتجاجاً على قيادة الجيش لنقل قائد سرية خدمات الكلية العسكرية الملازم أول محمد ناصر واستبدال به الملازم أول أحمد مندو العظم. ويطلبون إلغاء هذا الإجراء، وكان هذا أول عصيان عسكري عايشناه.

قبل أن يمضي عامان على جلاء المحتل الفرنسي عن الديار، الذي تم في ١٧/نيسان عام ١٩٤٦، قررت هيئة الأمم المتحدة في جلستها المنعقدة في ٢٩/تشرين ثاني/١٩٤٧ تقسيم فلسطين العربية إلى دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية صهيونية. لأن بريطانيا قررت الإنسحاب منها، في ١٩٤٨/٥/١٦ وتركها للسكان ليتدبروا شؤونها.

بدأت العصابات الصهيونية الموجودة في الداخل، وهي الأرغون زفاي ليومي وشيتيرن والهاكانا وغيرها بالاعتداء بوحشية على السكان العرب، مما فرض على القائد فوزي القاوقجي مع لفيف من رجاله دخول الأراضي الفلسطينية بعد إعلان حالة الطوارىء في جميع أنحاء البلاد.

كما لحقه كثير من المتطوعين العرب، وطغى بذلك موضوع فلسطين على غيره من

الأحداث في جميع البلاد العربية وخاصة في سورية. ثم قررت الحكومات العربية المستقلة دخول فلسطين لمنع هذا التقسيم بالقوة المسلحة.

في ١٦/أيار/٤٨ طلبت الوكالة اليهودية الإنخراط في مجلس الأمن، وقبول دولة اسرائيل التي أقامتها، في عداد الأمم المتحدة، كما طلبت فوراً تدخل مجلس الأمن لوقف الاعتداءات العربية عليها، حسب قولها، وردت الحكومات العربية بأن دخولها كان لإعادة النظام والمحافظة على الأمن في قطر عربي شقيق لا للإعتداء على أحد.

في ١٨/٥/٤٨ طالب مندوب أميركا، أرن أوستن، إيقاف القتال خلال ٣٦ ساعة وأيده المندوب السوفياتي غروميكو وسانده مندوب بولونيا بقوله إن هذه الحالة في فلسطين تهدد السلم العالمي.

في ٢٢/٥/٤٨ اتخذ مجلس الأمن قراراً بتوجيه الدعوة إلى البلاد العربية والسلطات اليهودية لإيقاف إطلاق النار بين المتحاربين.

في ٢٦/٥/١٩٤٨ تراجع الجيش السوري عن مستعمرة سمخ التي كان قد احتلها، وبسبب هذا التراجع استقال وزير الدفاع أحمد الشراباتي كما أقيل رئيس أركان الجيش العميد عبد الله عطفة وحل محله مدير الشرطة والأمن العام العميد حسن حسني الزعيم.

في ١٠ حزيران عقد الوسيط الدولي برنادوت مؤتمراً صحفياً في القاهرة، أعلن فيه قبول العرب واليهود إيقاف إطلاق النار، لمدة أربعة أسابيع، بدءاً من صباح الجمعة ١١ حزيران ١٩٤٨، وأن مؤتمراً سلمياً سيعقد في جزيرة «رودس» بين أطراف القتال لحل النزاع.

قبل ساعات قليلة من إيقاف القتال هاجمت طائرة اسرائيلية من نوع (مستر سميث) مدينة دمشق وألقت حممها قرب المجلس النيابي، ووزارة المواصلات، فوقع كثير من القتلى والجرحى والدمار.

إن هذه الهدنة أعطت اسرائيل اعترافاً عربياً بأن لها دولة على قدم المساواة مع دولهم، وكانت مع إيقاف إطلاق النار خطيئة كبرى، لأن النصر كان بيمينهم، ومكنت اليهود من جمع شملهم والتقاط أنفاسهم وجلب أسلحة ومتطوعين من أكثر من جهة، بينما العرب كانوا ينتظرون انتهاءها لاستئناف القتال بوسائلهم وأسلحتهم المحدودة نفسها.

وخلال هذه الهدنة كنتُ أرسل البرقيات من مقري في القيادة العربية المشتركة في الأردن ـ الزرقاء ـ عن التعزيزات والإمدادات بالعتاد والرجال التي كانت ترد إلى اليهود عن طريق البحر، والتي كانت تبلغني إياها قيادة القوات العربية وكنت ضابط ارتباط فيها عن الجيش السوري.

في ٩ تموز عام ٤٨ استؤنف القتال بين المتحاربين وكان القتال عنيفاً على كل الجبهات وخاصة السورية منها، حيث استعملت الأسلحة الحديثة من طيران ومدافع ودبابات التي وصلت إلى اليهود.

وبعد أيام تقدم مندوب أميركا في مجلس الأمن بطلب وقف القتال مجدداً لأن استمراره يهدد السلم العالمي وتطبيق عقوبات شديدة على الجانب الذي يرفضه.

اشتدت الضغوط على الدول العربية وفي صباح ١٩ تموز قررت اللجنة السياسية في الجامعة العربية قبول وقف القتال بعد أن قبله اليهود، وكان هذا القرار ضربة ثانية قاتلة على رأس الأمة العربية.

في الذكرى الأولى لتقسيم فلسطين قامت مظاهرات شعبية عنيفة في سورية لم تعرف البلاد مثيلاً لها وفي ١١/٣٠ صباحاً هاجم المتظاهرون سراي الحكومة ودار الشرطة وسقَّطوا الحكومة ورئيسها بالهتافات مما استدعى تدخل قوات من الدرك بعد أن فشل رجال الشرطة في قمعها، ووقع عدد من القتلى من الجانبين كما نهبت المحلات والمخازن التجارية بدمشق.

عندها استقالت الحكومة وأُمر الجيش بالتدخل لفرض هيبة الدولة وإعادة الأمن إلى ربوع الوطن. ثم أذاعت قيادة الجيش البلاغ التالي:

بلاغ من القائد العام للجيش والقوات المسلحة إلى الشعب السوري النبيل.

لقد أمرتُ قيادة الجيش أن تكون مسؤولة عن الأمن العام في جميع سورية وذلك اعتباراً من الساعة السادسة من صباح الجمعة ٣ كانون أول ١٩٤٨. إن القيادة العامة للجيش بعد أن عهد إليها بهذه المهمة فإنها تعتبر كل إخلال بالأمن ضرباً لمؤخرة الجيش السوري المرابط في ساحات القتال ومساعدة مسلحة للعدو الذي يتربص بنا الفرص.

لذلك فإني لعلى ثقة تامة بأن الشعب السوري النبيل سيقدر بلا ريب دقة المسؤولية الملقاة والتي تفرض عليّ بصفتي مسؤولاً عن سلامة الجيش والحدود أن ألجأ إلى كل ما يؤدي إلى استتباب الأمن بأقصى السرعة حتى أستطيع أن اطمئن أن مؤخرة الجيش المقاتل قد أصبحت في مأمن من كل ما يؤدي إلى عرقلة حركاته.

لقد أصدرتُ أمراً إلى قواد القطعات والقوى المسلحة التي استلمتْ زمام الأمن بأن يعتبروا كل مخل بالأمن أو محرض على الإخلال به معتدياً على سلامة الجيش وإنني أطلب من الشعب السوري الذي عُرف بيقظة ضميره الوطني وسلامة وعيه القومي حتى في أدق الظروف أن يتقيد بالتعليمات التالية:

١- يمنع التجول في المدينة اعتباراً من الساعة ١٨ إلى الساعة السادسة من صباح اليوم التالي.

٢- تمنع التجمعات منعاً باتاً فلا يزيد عدد المترافقين عن ثلاثة أشخاص.

٣ـ يحظر تحظيراً باتاً حمل السلاح مهما كان نوعه تحت طائلة أشد العقوبات.

وإن لي كل العذر بعد إذاعة هذا البيان إذا لم يشهد مني العابثون بالأمن إلا العنف الذي لا يخالطه أثر من الرحمة، فلا رحمة لمن لا يريد رحمة بوطنه وجيشه والسلام.

القائد العام للجيش والقوى المسلحة

الزعيم حسن حسني الزعيم

احتل الجيش منذ صباح الجمعة ٤٨/١٢/٣ كبريات المدن وأمكنتها الستراتيجية وطالب خطباء المساجد الأهلين قبل صلاة الجمعة بالخلود إلى الهدوء والسكينة، ولم يقع في جميع البلاد حادث، وانصاع الأهلون إلى تعليمات الجيش، مما أغراه وقائده العميد حسني الزعيم بالإقدام على أول انقلاب عسكري عرفته سورية.

أُعلنت استقالة وزارة الحرب ورئيسها جميل مردم في ٤٨/١٢/١ بعد إتهمات مشينة وحلت محلها وزارة شكلها خالد العظم في ٤٨/١٢/١٦ لمعالجة الأوضاع الخطيرة التي كانت تعاني منها البلاد.

وفي صباح ٢٩/آذار/٤٩ وقع أول انقلاب عسكري عرفته سورية على يد رئيس أركان الجيش العميد حسني الزعيم.

هذه لمحة سريعة وعاجلة عن ظروف البلاد والحكم المدني الوطني فيها منذ جلاء آخر جندي فرنسي عنها في ٤٦/٤/١٧ لغاية وقوع أول انقلاب عسكري وتدخل الجيش في شؤونها في ٤٩/٣/٢٩.

من هو حسني الزعيم؟

كان حسني الزعيم، وهو من مواليد حلب ومن أصل كردي، ضابطاً برتبة ملازم ثانٍ في الجيش العثماني، وكذلك زميله عبد الله عطفة، عندما رحلت الدولة العثمانية عن هذه البلاد نتيجة للحرب العالمية الأولى، ثم انتسب إلى الجيش الفيصلي فالجيش الفرنسي عند احتلال سورية. وتدرج بالرتب العسكرية إلى أن وصل إلى رتبة رائد «كومندان»، عندما اجتاحت القوات الحليفة، الفرنسية الديغولية والانكليزية، قادمة من فلسطين عن طريق رأس الناقورة القنيطرة، الأراضي السورية في الحرب العالمية الثانية، وطردت منها القوات «الفيشية» الفرنسية الموالية للألمان، بقيادة الجنرال الإنكليزي «ويلسون».

كان حسني الزعيم معجباً وأيّ إعجاب بمصطفى كمال أتاتورك ويسعى إلى تقليده في كثير من الأمور، فضلاً عن تهوره وجرأته التي لا تعرف الحدود، لذا وقع عليه الاختيار في تأليف عصابات تقف في وجه القادمين الجدد عند جبل المانع في حوران فاستقدمه

مندوب الفيشيين «لافوستر» والكابتين «دانجيلي»، بأمر من الجنرال «دانز»، وهذا من أصل الماني، للقيام بهذه المهمة وأعطوه المال والسلاح وبعض المتطوعين من الأكراد.

عند احتلال البلاد وفي منتصف حزيران ١٩٤١ أُلقي القبض عليه وجرت محاكمته عام ١٩٤٢ أمام محكمة عسكرية «ديغولية» وحكمت عليه بالسجن عشر سنين وجردته من جميع حقوقه ثم أخلت سبيله ووضعته تحت الإقامة الجبرية في بيروت حيث عرف الفقر والعوز والذل على حقيقتها بأجلى معانيها.

بعد جلاء الفرنسيين وصيرورة الأوضاع بيد الوطنيين سعى للعودة إلى الجيش ليتمكن من العيش والحياة فأعاده الرئيس القوتلي بتوصية من أمين قصره الكردي أيضاً محسن البرازي وعينه في دير الزور قائداً لموقعها ثم في حلب رئيساً للمحكمة العسكرية فيها ثم مديراً عاماً للشرطة والأمن العام في سورية.

وعندما استقال في ٩٤٨/٥/٢٦ أحمد الشراباتي وزير الدفاع وقُدّم بعض ضباط الجيش على مذبح الفداء ومنهم رئيس الأركان العميد عبد الله عطفة وكان الجيش بحالة معنوية تعيسة، استقدمه رئيس الجمهورية وأسند إليه رئاسة الأركان العامة للجيش، فكان هذا الخلف على طرفي نقيض مع ذاك السلف، سلوكاً وأخلاقاً وكفاءة عسكرية وحتى بالإيمان بالله الواحد القهار، إلا أنه أقوى منه شخصية وشكيمة أمام الرؤساء المدنيين والمرؤوسين العسكريين.

لأسباب ما زالت حقيقتها مجهولة، هاجمه في ١٧/آذار/٤٩ النائب فيصل العسلي في المجلس النيابي هجوماً عنيفاً، قيل وقتها لعلاقة الزعيم بالأردن، ثم أعقب هذا الهجوم حضور رئيس الجمهورية ورئيس وزرائه المعظم، تجربة صلاحية أسلحة مشتراة حديثاً، فظهرت عيوبها بشكل يدعو للأسف، ثم أعقبها دخولهما مستودعات تموين الجيش واكتشفا فساد بعض المواد والتلاعب بلقمة عيش الجنود بالإضافة إلى التلاعب بأسلحتهم بقصد الإثراء غير المشروع.

إن المسؤولية فيما ظهر تقع على عاتق بعض ضباط الجيش، فالأسلحة اشترتها لجنة من الجيش من شركة تجارية أصحابها رفيق رضا سعيد وفائز المالكي وإبراهيم مردم وعادل الحنبلي وخالد الأيوبي، واستلمتها لجنة من الجيش كانت تملك رفضها لعدم صلاحها، وكذلك السمن المغشوش اشتراه مدير تموين الجيش العقيد انطون بستاني من تجار، هم رفعت الأيتوني وحامد الصفدي وعدنان بحره، وحللها مختبر الجيش واستلمتها لجنة منه، قوامها المقدم حسن غنام والمقدم رشاد نظمي مع ثالث.

وكذلك عدم وصول شحنة عشرة آلاف بندقية وستة ملايين طلقة التي اشتراها المقدم

فؤاد مردم من أوروبا، ووصلت إلى ميناء تل أبيب بدلاً من ميناء بيروت ودون أن تصل إلى الجيش السوري، بتقصير من هذا الضابط وقد أحالته حكومة الرئيس القوتلي إلى محكمة عسكرية لينال جزاءه.

استغل العميد حسني الزعيم هذه الحوادث استغلالاً مشوهاً، يؤيده بعض الضباط أصحاب الرغبة والخطة بقلب الأوضاع، وتقدموا بمذكرة إلى رئيس الجمهورية طالبوه فيها بما يلي:

١ـ إلقاء القبض على النائب فيصل العسلي وإحالته إلى القضاء لمحاكمته لتهجمه على قائد الجيش، (رغم أن الهجوم كان عليه شخصياً وليس بصفته قائداً للجيش. والنائب لا يُسأل ولا يُحاكم على كلماته ومواقفه في المجلس النيابي).

٢ـ محاكمة المسؤولين عن عدم تسليح الجيش منذ عام ١٩٤٥ حتى البدء بمعارك فلسطين عام ٤٨.

٣ـ تصديق قانون الجيش الذي قُدم مشروعه إلى المجلس النيابي.

٤ـ عدم التعرض للجيش مستقبلاً في جلسات نيابية.

٥ـ عدم مناقشة المسائل العسكرية بلجان نيابية «جهلة» بغياب ضباط موجودين بالخدمة.

وقع هذه المذكرة ما يزيد على خمسين ضابطاً وفي مقدمتهم حسني الزعيم وحناوي وسلو وبنود وخانكان وصفا وكره موكيان وشيشكلي وبشور وعابدين وكلاس وخان تمر وبنيان وماميش وصوايا ومالكي والقدسي وشوكت وأسود وآخرون غيرهم.

وقَبْلها كان رئيس الوزراء ووزير الدفاع، خالد العظم أصدر أوامره بتوقيف الضباط والمدنيين المعنيين بالصفقات المشبوهة والتحقيق معهم توطئة لإحالتهم أمام القضاء، ولم تثنه عن عزمه وساطة حسني الزعيم؛ لذلك خشي هذا الأخير سوء العاقبة ولأسباب شتى أخرى قرر أن يضرب ضربته قبل أن يقربه غيره.

في الساعة الثانية من صباح ٢٩/آذار/٤٩ ترك رتلان عسكريان مواقعهما في الجبهة السورية الفلسطينية، أمام المواقع اليهودية، ودخلا مدينة دمشق، الأول بقيادة الضابط أديب الشيشكلي والثاني بقيادة الضابط محمود شوكت يعاونه الضابط بكري قوطرش، وكان رئيس الأركان العامة حسني الزعيم باستقبالهما عند ربوة دمشق، وقاما باحتلال الأماكن الاستراتيجية في العاصمة السورية وهي سراي الحكومة ومديرية الشرطة المدنية

وقيادة الدرك العامة وقلعة دمشق وبناء الهاتف الآلي والإذاعة والمجلس النيابي، والناس نيام.

وفي الوقت نفسه قامت مفارز من الشرطة العسكرية والشعبة الثانية بقيادة الضابط إبراهيم الحسيني يعاونه الملازمان هاني الصلح وعبد الغني قنوت، باعتقال رئيس الجمهورية شكري القوتلي ورئيس الوزراء خالد العظم ومدير الشرطة والأمن العام العقيد محمود الهندي وأمين عام وزارة الدفاع أحمد اللحام ونائب الزبداني فيصل العسلي ومدير الإذاعة فؤاد الشايب وصاحب جريدة الإنشاء وجيه الحفار، ثم انضم إليهم وزير الداخلية محسن البرازي، وكذلك عدد من الضباط وهم طالب الداغستاني وتوفيق شاتيلا وسهيل عشي وحسن عابد وغيرهم. ولو لم يكن جميل مردم وأحمد الشراباتي في هذا التاريخ في مصر لكانا على رأس المعتقلين.

أعدّ خطة الإنقلاب المقدمان أديب شيشكلي وبهيج كلاس. ومن خلفهما النائب اكرم الحوراني الذي كان على خصومة شديدة مع النائب فيصل العسلي، وكان على رأس المتحمسين لهذا الانقلاب الضابطان مالكي والقباني.

لم يقف أحد من النواب الذين عدلوا الدستور وجددوا انتخاب القوتلي لرئاسة الجمهورية (بدءاً من ١٧/آب/١٩٤٨) ولا أحد من السياسيين الذين كانوا يسيرون خلفه ويؤيدون أعماله ومواقفه وينادون بزعامته، لم يقف أحد من هؤلاء في وجه زعيم هذا الإنقلاب واستنكر عمله وشجب تصرفه في السر والعلن سوى رئيس الوزراء الأسبق النائب لطفي الحفار، أما الآخرون فقد أيدوه بشكل أو بآخر وفي المقدمة فارس الخوري الذي كان يركن الزعيم إلى آرائه وفتاويه السياسية.

في ١ نيسان ٤٩ حلّ حسني الزعيم المجلس النيابي، وانصرف أعضاؤه إلى محافظاتهم كما تقدم، وفي ٦ نيسان تقدم رئيس الجمهورية باستقالته ولحقه رئيس الوزراء بمثلها في ٧ نيسان/٤٩ وبعد سبعة أيام أفرج عن العظم من سجن المستشفى ووضع في الإقامة الجبرية في داره. وقد تأخر الإفراج عن رئيس الجمهورية أكثر من خمسين يوماً لاتهامه بأن لابنه حسان حصة في الشركة الخماسية وقد أثبت التحقيق بطلان هذا الإدعاء، الذي قامت به لجنة مؤلفة برئاسة رئيس مكتب تفتيش الدولة خليل رفعت وعضوية عبد الوهاب الطيب والمقدم عزيز عبد الكريم وأكرم الحوراني، وفي ٢٨ حزيران غادر القوتلي دمشق بصحبة عائلته إلى أوروبا للإستشفاء وكان في وداعه بالمطار محسن البرازي وفارس الخوري ولطفي الحفار وخالد العظم وصبري العسلي وآخرون كثيرون.

حاول استقطاب عهد حسني الزعيم محوران عربيان أحدهما محور القاهرة الرياض

وثانيهما محور بغداد عمان، ففاز به الأول وخاصة بعد مجيء نوري السعيد إلى دمشق بلباسه العسكري وعلى كتفيه رتبة جنرال ـ باشا ـ وخروجه منها فاشلاً، ومع ذلك فقد دعا حسني الزعيم إلى زيارة لبغداد وكان ينوي اغتياله فيها، على ذمة صبري العسلي إليّ بالذات، ليخلص سورية من شروره وجنونه. ومن ثم ذهب الزعيم إلى القاهرة، مع مرافقه العسكري فهمي سلطان، واستقبل فيها استقبال الملوك من قبل الملك فاروق، وأقام بأفخر قصورها مما أغراه أن يكون كذلك في دمشق، تدفعه أحلامه القديمة، قبل ويوم عضه الفقر بأنيابه، لذلك سعى إلى رئاسة الجمهورية واستلمها باستفتاء شعبي في ٢٥/حزيران/٤٩ ورقى نفسه إلى رتبة مشير (مارشال) دون أن ينسى عصاها التي اشتراها له المقدم عزيز عبد الكريم بمئات الدولارات وليس بآلافها كما قيل وهي اليوم بالمتحف العسكري بدمشق.

وفي ٢٦/حزيران/٤٩ استقالت وزارته التي كان يرأسها بنفسه ونائبه فيها مع وزارة الخارجية الأمير عادل أرسلان، وشكل بدلاً عنها وزارة برئاسة محسن البرازي، واستمر حكم الزعيم وهذه الوزارة إلى أن قضى عليهما انقلاب جديد في صباح ١٤/آب/١٩٤٩، من أسبابه المباشرة تسليم اللاجىء أنطون سعادة رئيس الحزب القومي السوري إلى السلطات اللبنانية وإعدامه بمنتهى السرعة والتصميم.

الأسباب الظاهرة لانقلاب حسني الزعيم:

١ـ تهجم نائب الزبداني فيصل العسلي على العميد حسني الزعيم في المجلس النيابي بعبارات قاسية.

٢ـ استقبال رئيس الوزراء المعظم لرئيس الأركان العامة حسني الزعيم، بعد إهمال مقصود وطول انتظار متعمد، وبلا مبالاة، رغم ظروف الحرب.

٣ـ الآلام العميقة التي زرعتها مأساة فلسطين في النفوس.

٤ـ عدم رضوخ الرئيس القوتلي لطلب السفير الأميركي، بحجة أنه رئيس دستوري، في الإيعاز إلى المجلس النيابي لتصديق اتفاقية التابلاين الأميركية وكذلك اتفاقية آي بي سي الانكليزية واتفاقية النقد السورية الفرنسية، والتي وقعها كلها حسني الزعيم بُعيد انقلابه خلافاً لرغبة معظم وزرائه ودون أن يستطيع أحد منهم مخالفته بعدم التوقيع.

٥ـ تآمر واتفاق محسن البرازي وحسني الزعيم، وقادة الرتلين العسكريين اللذين احتلا مدينة دمشق، العقيد أديب شيشكلي والمقدم محمود شوكت والنقيب بكري قوطرش، وكلهم من الطائفة الكردية الكريمة، للقضاء على عهد متمسك بعروبته، واستبداله بعهد يساعد على قيام دولة كردية، من أكراد سورية والعراق وإيران وتركيا، وعلى قسم من أراضي الدول التي يحملون جنسيتها، (الشك يحوم حول كردية الشيشكلي من أبيه رغم تأكيدها من العارفين، وثابتة من جهة والدته البرازية). إن دخول البرازي السجن مع القوتلي والعظم

يوم الانقلاب، لأيام ثلاثة، والإفراج عنه ليصبح رأساً المهندس الأول لعهد حسني الزعيم وبالتالي رئيساً لوزرائه، لم يجرح هذه الحقيقة بل زادها وضوحاً.

٦ـ الأسلحة الفاسدة والسمون المغشوشة التي اشترتها واستلمتها لجان من الجيش وكذلك باخرة الأسلحة التي اشتراها من أوروبا المقدم فؤاد مردم وذهبت إلى إسرائيل بدلاً من سورية بتقصير من هذا الضابط الذي أحيل إلى القضاء بإصرار من القوتلي والعظم.

٧ـ خوف حسني الزعيم من العودة إلى حياة البؤس والشقاء التي عرفها سابقاً.

٨ـ نعت رئيس الجمهورية ضباط الجيش بأنهم يتصرفون كمخاتير القرى عندما وقعوا المضبطة التي جاء بها إليه المقدم بهيج كلاس.

استغل حسني الزعيم هذه الحوادث استغلالاً مشوهاً وخاف أن تؤدي به إلى المحاكمة والتسريح.

أما الأسباب الخفية الدولية فلا أستطيع، ولا أحد غيري، الجزم بها. إلا أن بعض النتائج والأحداث اللاحقة أشارت إليها بوضوح، وللمرء أن يستنتج منها ما طاب له أن يستنتج.

تسليم سعادة للمحاكمة:

فر أنطون سعادة رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي من لبنان ولجأ إلى سورية هرباً من ملاحقة السلطات اللبنانية له، وسعيها لإلقاء القبض عليه ومحاكمته على أفعاله وأعماله.

استقبله العميد حسني الزعيم مرحباً مطمئناً له لدى حضوره عنده وأهداه مسدساً فضياً ليزيد في إكرامه.

كان سعادة متهماً بأنه وجّه حزبه إلى العصيان المسلح لتهديم الكيان اللبناني وقلب أوضاعه الدستورية بقوة السلاح. وقد ابتدأ بتنفيذ مخططه بالهجوم على بعض مخافر الدرك ومقار قوى الأمن، وقتل بعضاً من رجالها وحاول قتل آخرين.

بعد أيام من هذا اللجوء كان رئيس وزراء سورية، محسن البرازي، في زيارة خاصة لرئيس وزراء لبنان، رياض الصلح، الذي تربطه به رابطة الصداقة والمصاهرة، فكلاهما معروج بسيدة من عائلة الجابري. وبعد حديث بينهما تمنى الصلح على البرازي العمل على تسليمه أنطون سعادة لكونه مطلوباً من أجل جرائم اقترفها وجماعته في لبنان، فوعده باستمزاج رأي الزعيم في ذلك.

تكلم البرازي مع حسني الزعيم، فوافق على تسليم اللاجىء إليه، هتف البرازي إلى

زميله اللبناني وأعلمه بهذه الموافقة. لذا أرسل الصلح إليه العميد نور الدين الرفاعي، قائد الدرك العام و... شهاب (اعتقد فريد) مدير الأمن العام لاستلام الشخص المطلوب، واتفق معهما على إطلاق الرصاص عليه وقتله بعد عودتهما إلى الأراضي اللبنانية، بحجة محاولته الفرار.

تبادل الرفاعي وشهاب الرأي في هذا الاتفاق وقررا عدم اللجوء إلى هذا الأسلوب الخطر ورجّحا عليه تسليمه إلى رئيس الحكومة ليتدبر أمره مع رئيس الجمهورية وهما صاحبا هذه الخطة.

بعد أن جرى استلام سعادة والعبور به إلى الأراضي اللبنانية قُدّم صباح ٧/تموز/١٩٤٩ إلى المحكمة العسكرية التي حاكمته وحكمت عليه بمنتهى السرعة والسرية وأصدرت حكمها التالي عليه:

بالإستناد إلى قرار الإتهام وحيث أن المتهم انطون خليل سعادة، الماثل أمام هذه المحكمة، أقدم على الأراضي اللبنانية، وبتواريخ لم يمر عليها الزمن، على الحض والاشترك بثورة مسلحة لقلب الأوضاع القائمة والاستيلاء على الحكم بالقوة المسلحة، والتعدي على الثكنات ورجالها وقتل المغدور النقيب توفيق شمعون، وحاول قتل غيره من رجال الأمن وهاجم المخافر والدور العامة مما يقع تحت طائلة مواد قانون العقوبات العسكري.

وتجاه هذه الأعمال التي أقدم عليها القوميون، قامت أجهزة الأمن اللبنانية بمساعدة الحكومة السورية الشقيقة بحملة تأديب وألقت القبض على رئيسهم أنطون سعادة ولثبوت هذه الجرائم عليه.

فقد قررت المحكمة العسكرية ووفاقاً للمطالعة الحكم عليه بالإعدام حتى الموت.

أحيل ملف القضية إلى لجنة العفو الدائمة التي فحصت الأوراق ورأت أن العوقبات واقعة في محلها، وبعد أن استمع رئيس الجمهورية إلى وكيل المحكوم عليه أصدر بتاريخ ٧/تموز/٤٩ مرسوماً بتصديق وتنفيذ حكم الإعدام بحقه في ٨ تموز ١٩٤٩. أي أن تسليمه واستلامه من سورية ومحاكمته والحكم عليه بالإعدام وتنفيذ الحكم بحقه تم خلال أقل من ٤٨ ساعة.

تنفيذ الإعدام بسعادة:

مساء ٧ تموز نقل المحكوم عليه أنطون خليل سعادة إلى سجن الرمل ووضع في غرفة منفردة تحت الحراسة المشددة كما اتخذت تدابير استثنائية في السجن المذكور. ولم

يكن على علم بتصديق الحكم رغم تبلغه إياه ساعة نطقه.

في الساعة الثانية والنصف من صباح ٨ تموز/١٩٤٩ حضر ممثل الحكومة في المحكمة العسكرية ميشال ملحمة والمدعي العام غابرييل باسيلا والعقيد جواد لحود، وملازم من الشرطة العسكرية مع مفرزة عسكرية للتنفيذ، وتوجهوا إلى منطقة الجناح في بيروت حيث جرى انتقاء المكان المناسب ولوازمه لتنفيذ عملية الإعدام.

ثم توجه الجميع مع لجنة العفو المؤلفة من رضا تامر وجورج سيوفي وزهدي يكن وإحسان مخزومي وبدري معوشي ومعهم ضباط ثلاثة من الدرك ثم وافاهم الكاهن الأرثوذكسي إيليا برباري والطبيب الشرعي مع مختار محلة المزرعة، إلى سجن الرمل.

تقدم المدعي العام من المحكوم وأبلغه أن لجنة العفو صدقت حكم الإعدام وكذلك رئيس الجمهورية، وسئل عن طلباته فاعترض على تنفيذ الإعدام قبل انقضاء ٤٨ ساعة على نطقه. وكأنه كان يتأمل بإنقاذه بشكل أو بآخر.

ثم اقتيد إلى المكان المعد وجرى تنفيذ الحكم بحقه رمياً بالرصاص عملاً بقانون العقوبات العسكري، وبحضور الهيئة المكلفة بتنفيذه، وقيل يومها من كثيرين بأن هذه العملية كانت اغتيالاً وليست إعداماً.

إن تسليم اللاجىء سعادة من السلطات السورية إلى السلطات اللبنانية بدون ملف استرداد قانوني كان مخالفاً للقانون وللأخلاق وللتقاليد العربية ومنافياً لكل شهامة ووجدان وإنسانية. وفي مطلق الأحوال كان ينبغي مطالبته بمغادرة البلاد بدلاً من تسليمه.

على أثر هذه الحادثة احتج العقيد أديب الشيشكلي، المنفذ الأول للإنقلاب، على حسني الزعيم، مما سبب تسريحه ووضعه في الإقامة الجبرية بداره بحماه، ولم يعد إلى الخدمة إلا بعد الإطاحة بالمشير حسني الزعيم على يد العميد سامي حناوي وجماعته.

تذكرني حادثة لجوء أنطون سعادة إلى حسني الزعيم وتسليمه إلى أعدائه لذبحه بحادثة لجوء رشيد عالي الكيلاني إلى العاهل السعودي الملك عبد العزيز عام ١٩٤٥ وحمايته من أعتى أعدائه الإنكليز، حرصاً على التقاليد العربية، وقدسية اللجوء والحماية وسأرويها لاحقاً.

لقد كان تسليم سعادة وإعدامه حافزاً كبيراً في نفوس محازبيه للإنتقام له من قتلته، حسني الزعيم ومحسن البرازي ورياض الصلح، وعدد ونفوذ هؤلاء المحازبين غير قليل في القوات المسلحة السورية وخارجها. كما أصبح بقاء واستمرار حكم الزعيم غير مرغوب فيه على مختلف الأصعدة العربية والأجنبية لتجاوزاته الكثيرة، بالإضافة إلى عدم اتزانه في

تصرفاته مع الجميع، وقد كان يفتقر إلى كثير من القيم. لذا أصبح الخلاص منه مطلباً يسعى إليه ويخطط له كثيرون.

يجب أن لا ننسى بأن هناك دوماً مصالح أجنبية، بنسف الحاكم ونظامه وإحلال آخر محله صاحب نظام جديد، لأغراض لم تكن لمصلحة الوطن، وإن غلّفت بظواهر وطنية، وتبقى هذه المصالح في البلاد العربية هي الأهم بالنسبة لأصحابها. فقد كان الموقع الستراتيجي ثم طغى عليه البترول، وبالتالي حفظ كيان اسرائيل هي من أهم هذه المصالح بالنسبة للأجانب.

عندما كنت قائداً لقوى الأمن الداخلي في سورية، قمت مرة بتفتيش سجن القلعة بدمشق، لأتفقد أحوال السجناء وأوضاعهم، وكان يرافقني مدير السجون العام ومدير سجن دمشق العقيد وجيه برازي الذي كان يقدم لي بعض السجناء ويشرح لي أوضاعهم، ومن بينهم رئيس الحزب في سورية، عصام المحايري، والأمينة الأولى جولييت المير، زوجة سعادة، وكانت متشحة بالسواد الكامل هزيلة الجسم، شاحبة اللون، يغطي وجهها اصفرار الأموات، لا تتفوه بكلمة واحدة. وبعد الابتعاد عنها قال لي مدير السجن بأنها مصابة بالسرطان، ولا يرجى شفاؤها منه، لذا أمرته بالإيعاز إليها بأن تتقدم بطلب خطي لمعالجة وضعها الصحي قانوناً بدافع إنساني وهكذا كان، بأن تقدمت بطلب خطي للإفراج عنها لتتمكن من المعالجة الصحية على نفقتها خارج البلاد وقد أحلت طلبها إلى المرجع المختص بعد الاستئناس برأي رئيس الجمهورية الدكتور قدسي. دون أن أعرف نتيجته إلى الآن. والذي أعرفه بأن الإفراج تم عنها بعد ٨ آذار ١٩٦٣ ثم توفيت إلى رحمة خالقها بنفس المرض. رغم أن الجريمة التي حكم عليها بها مع أعضاء حزبها كانت خالية من أي شعور بالإنسانية. وكانت خلفها دولة أجنبية لا تريد الخير لهذا الوطن.

إن الحديث من أجل تسليم اللاجىء إلى سورية أنطون سعادة إلى السلطات اللبنانية كان في مصايف لبنان وبحديث دار بين محسن البرازي. رئيس وزراء حسني الزعيم وبين رياض الصلح رئيس وزراء لبنان... على أن يوافق عليه حسني الزعيم. وهذا الحديث استبعده، صديق احترم رأيه، تحليلاً وخطياً عندما أدلى بدلوه من أجله ومن أجل غيره، وكتابته تحت يدي ولم تنشر بحدود علمي.

وقد يقول قائل من الذي سمع هذا الحديث ونقله؟ إن كثيراً من الأحاديث تتسرب بلسان أصحابها لسبب من الأسباب لذلك أسأل:

١ـ لماذا قتل الدكتور البرازي إلى جانب حسني الزعيم على يد ضباط من الحزب القومي السوري، وغلف هذا القتل بمحاكمة ميدانية صورية...؟ هل اتهم البرازي أو حدثنا

مطلع بغير هذا السبب أو بغير هذا الاتفاق أو بغير دوره بهذا التسليم ليحكم عليه بالإعدام؟ هل للبرازي عداوات وارتكابات أخرى تبرر هذا المصير... وما هي؟ لقد كان إبراهيم الحسيني ونذير فنصة أقرب إلى الزعيم فعالية على صعيد التنفيذ اليومي.. وقد ألقي القبض عليهما، يوم ألقي القبض على الزعيم وعلى البرازي وأعدما، ولم يعدم الأولان، لماذا؟ الفرق بأن البرازي يتكلم لخواصه... ويتسرب هذا الكلام دوماً وخاصة إلى المتصيدين... بينما الحسيني ليس له خاصة بهذه المواضيع أبداً... بئر ليس له قرار... وإن تكلم بعد سنوات وعندما يصبح الكلام لا يقدم ولا يؤخر، يتكلم بالشكل وبالحدود التي يضمن معها خط الرجعة، مهما طال الزمن لأسبابه الخاصة، ولا يكشف أسراراً قد تضرّبه لأنه كان طموحاً ومعداً لأدوار.

٢ـ لقد كان الدكتور البرازي في عهد حسني الزعيم رئيساً للوزارة وهذا يعني بأنه المسؤول الأول في البلاد عن الحكم دستورياً وقانونياً، وهو أستاذ قانون، وأن رئيس الجمهورية، الزعيم غير مسؤول... وقد يقال بأن هذا غير متوافر في عهد ديكتاتوري، وأن هذا القول يسقط بوجود اعتراض من غيره على هذا التسليم في وجه هذا الديكتاتور وأعني به اعتراض مدير الشرطة والأمن العام العقيد أديب الشيشكلي. (علماً بأن الزعيم كان طفلاً كبيراً أمام البرازي لأسباب كثيرة، وأن قدرة هذا على لجمه، وتسديد خطواته تفوق أية قدرة عند آخرين).

٣ـ لقد كان البرازي يذهب اسبوعياً إلى مصايف لبنان، فإذا كان هو رئيس وزارة بدون رئاسة ولا فاعلية لماذا عاد منه مراراً وتكراراً، ولم يبق فيه أو ذهب إلى غيره لاجئاً، وفضّل عليه وعلى غيره بقاءه إلى جانب هذا الديكتاتور المزاجي و...؟

٤ـ أما قول صديقنا بأنه سمع من إبراهيم الحسيني عندما كانا بالرياض بأن الزعيم قال له: «أريد أن تأتيني بأنطون سعادة إلى القصر في الساعة كذا... سأسلمه إلى لبنان... سيحاكم هناك» اعترض الحسيني... «كان جواب الزعيم حازماً... سأسلمه عقاباً له لأنه أعلن الثورة ونفذها قبل أن ينال الضوء الأخضر وبدون استشارتنا.. وهذا أمر عسكري»، ثم أردف الصديق قوله: «بأن الحسيني ما عاد يملك خياراً...» ويعني بأنه قام بالتسليم إلى اللذين حضرا من لبنان وهما الرفاعي وشهاب.

هنا سؤال يطرح نفسه: إن لم يكن البرازي صاحب هذا الحديث وهذا الاتفاق بين رئيس وزراء لبنان في لبنان وبين رئيس جمهورية سورية في دمشق وكان يتنقل بينهما وعلى اتصال بأعلى المستويات فيهما، فإن لم يكن هو صاحبه، فمن يكون عندئذ؟ فهل لصديقنا أن يخبرنا عن غيره؟ أم يفضل أن نسجله على اسم مجهول؟ ليت الذي سمع هذا

الكلام من الحسيني سأله عن كيفية جري ترتيب هذا الاستلام والتسليم؟ قبل أن ينفذه الحسيني بناء على أمر من حسني الزعيم.

من يعرف الحسيني يعرف بأنه منفذ لأوامر رؤسائه بتدبر ودون أن يورط نفسه بما لا يريد وتعليلاته المخالفة فيما بعد لا يقبلها غير البسطاء أو الذين لا يعرفون حقيقته.

لجوء رشيد عالي الكيلاني إلى الملك عبد العزيز:

في نيسان ١٩٤١ أثناء الحرب العالمية الثانية، قام رشيد عالي مع أربعة ضباط، قادة فرق بالجيش العراقي، هم العقداء صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد وكامل شبيب وقائد سلاح الطيران محمود سلمان، بثورة مسلحة ضد السلطات العراقية واستولوا على الحكم وألغوا المعاهدة المعقودة مع انكلترا وعزلوا الوصي الأمير عبد الإله بن علي وأعادوا العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا، وكانت مقطوعة بسبب الحرب. واستقدم سفيرها جروبر بالاتفاق معهم طائرات ألمانية وإيطالية عبر سورية زمن الفيشيين، وسجنوا سفير الإنكليز مع لفيف من رعاياه في سفارتهم، وهدّدوا بنسفها بمن فيها، وقُتل عدد من الأجانب على أرض العراق، كل هذا والحرب العالمية الثانية على أشدها.

فشلت هذه الثورة وهرب زعماؤها في ٣٠/أيار/١٩٤١ ومنهم رشيد عالي إلى إيران فاستنبول إلى أن حط به الترحال في برلين عاصمة هتلر، وكان من المقربين إليه مع صديقه الحاج أمين الحسيني.

انتهت هذه الحرب بانتصار الحلفاء انتصاراً ساحقاً واحتلوا كل شبر من ألمانيا وهرب اللاجئون إليها في أنحاء المعمورة، ومنهم رشيد عالي بمنتهى المجازفة والسرية، وكان مطلوباً ومحكوماً بالإعدام على الغياب، وقد أُعدم بعض من شركائه، فوصل إلى دمشق واتصل بصديقه الدكتور المحامي جميل الجابي ورجاه تأمين سفره إلى السعودية.

غادر الجابي وبرفقته الكيلاني دمشق إلى الرياض، بصورة سرية وغير رسمية، واتصل فيها بصديقه الدكتور رشاد فرعون ورجاه إيصاله مع رفيقه إلى جلالة الملك عبد العزيز لأمر خطير وهام جداً، دون أن يفصح له عنه رغم الإلحاح والإصرار.

تقدم القادمان إلى جلالة الملك بعد وساطة الدكتور رشاد وبحضوره، ولدى مثولهم بين يدي جلالته جلس رشيد عالي بين رجليه ورفع الغطاء (الشماغ) عن وجهه وقال له: «أنا رشيد عالي الكيلاني أرجو حمايتي وقبول لجوئي، من بعد الله إليك.

شاح الملك بوجهه عن هذا الرجل وقال: «أعوذ بالله من هذه الساعة» وأمر بإكرامه

والمحافظة عليه. ثم ترك المجلس، وكان قد استعد للسفر براً بالسيارات إلى جدة كعادته سنوياً قبل موسم الحج لاستقبال زعماء العشائر ورجالهم، أثناء الطريق، وتفقد أحوالهم والسهر على شؤونهم وتلبية طلباتهم.

قطع من الطريق بعضه، ونصب خيامه، وبدأ يستقبل رجاله، وإذ بطائرة فوق المخيم تحط على أرض صالحة، ويتقدم السفير الإنكليزي صاحبها، من جلالة الملك قائلاً بأننا: «علمنا بوجود رشيد عالي على أرض السعودية، وأرجو تسليمه، لأنه مطلوب من حكومتي لجرائم حرب ارتكبها، وهو محكوم من أجلها».

فكر الملك عند سماعها قليلاً ثم قال له:

«إسمع نحن عرب ولنا عادات وقيم وشمائل، نحافظ عليها، نجير المستجير ونقري الضيف، قد نسمع منكم طلب أحد الأبناء، وهم أعز من في الوجود، ونرفض تسليم الضيوف ونكرمهم ولا نغدر بهم».

رحم الله الملك عبد العزيز... أين مثله من الرجال؟ لا يعرف المآسي غير من عاناها وكابدها ولا يقدر قيمة من بَلْسَمَها وخفف من بلواها غير الذي تربى على الوفاء.

عاد السفير بخفي حنين وتحرك ركب جلالة الملك بجد نحو جدة، خلافاً لعادته، ولم تسفر المحاولات وما أكثرها، عن تسليم الضيف.

أُكرم رشيد عالي أيّ إكرام، واستقدمت عائلته وأولاده، وأقاموا على أرض المملكة على الرحب والسعة، وسعدوا بجنسيتها، وأُهدي قصراً من قصورها وسجل باسمه، ثم باعته أسرته وقبضت ثمنه ملايين من الريالات، وهو بجانب مؤسسة كهرباء الرياض اليوم بحي المربع.

تحركت في نفس رشيد عالي غريزة الانتقاد والغرور، وعدم مراعاة حرمة الضيافة والإكرام، وعدم مقابلة الإحسان بالإحسان، لذا أُفهم بلطف، أن يكون عند حدوده، إلى أن حدث انقلاب ١٤/تموز/١٩٥٨ في العراق وعاوده الإعتقاد بأنه أجدر من يكون وصياً عليه أو ملكاً فيه، كما ذكر هو، في مذكراته عندما تعرض إلى أحلامه.

أعلم مضيفه بأنه سيغادر المملكة السعودية إلى العراق، لأن الساعة ساعته، والفكرة فكرته، والرجال بحاجة إلى جديد من ثورته. نصحه العقلاء بعدم الإقدام على مغامرة يشوبها كثير من الأوهام، فلم يع ولم يرعوِ، وغادرها إلى حيث لم يستمع أحد إليه ولم يأبه بنصائحه، فبدأ بالتفتيش عن طريق للتآمر، فوجد بشواف الموصل ضالته المنشودة التي

أدّت به إلى السجن لمدة غير قصيرة بعد أن نجا منه بعد ثورته العتيقة.

هاتان حادثتان من حوادث اللجوء السياسي، أردت التعرض لهما للمفارقات الفظيعة بينهما أولهما لجوء أنطون سعادة إلى رئيس الجمهورية السورية، حسني الزعيم، والثانية لجوء رشيد عالي إلى عاهل الجزيرة العربية الملك عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية، مع الفوارق الكبيرة الشاسعة بين أشخاصها ورجالها وأسبابها.

الأول سلم للنحر ونُحر ومطلوب من دولة لا تُقدم ولا تُؤخر، والثاني تم إيواؤه والمحافظة عليه وأُكرم، ومطلوب من دولة كانت الدنيا كلها بيدها وتأتمر بأمرها.

الفرق دوماً بين الرجال وأعمالهم، وما أعظم الفوارق والخوارق.

الانقلاب الثاني انقلاب الحناوي:

كان الأردن في الأربعينات من هذا القرن مركزاً للمخابرات الانكليزية وعملائها وكان يجري التخطيط على أرضه للمشرق العربي كله، لتأمين مصالح انكلترا وتنفيذ سياستها في المنطقة، كما كان موطن تهيئة الإنقلابات السورية وحتى انقلاب قاسم العراق.

بعد قيام حسني الزعيم بانقلابه (وكان للإنكليز أصابع فيه) وبعد أن تحققت أغراضه وتبين لهم أنه ليس من اليسير السيطرة على زعيمه، لأنه قُلّب حُوّل، مزاجي الطباع، وقد انقلب في مدة حكمة القصيرة، على مسانديه ومعارضيه أكثر من مرة، فجعل من الصديق عدواً ومن العدو قريباً بدون استقرار، لذا أصبح التخلص منه هدفاً منشوداً، وقد تهيأت الأسباب:

١ـ وجود ضباط فاعلين في الجيش من حزب أنطون سعادة، أقسموا الأيمان على الإنتقام له من حسني الزعيم ومحسن البرازي.

٢ـ نشاط السفارة العراقية بدمشق، ورجلها في الجيش الضابط عصام مريود، والتي تحرص حكومة العراق على أن لا يستقر هذا الإنقلاب، لكي لا تنتقل العدوى إليه، وقد جر بها أكثر من مرة وعانى منها أشد المعاناة، ومنها بسبب انقلاب بكر صدقي الكردي، ومن ثم الكيلاني.

٣ـ وجود قطعات اللواء الأول بالقرب من دمشق على رأسها ضابط بسيط، طيب

القلب، واقع تحت تأثير عديله، المدعو أسعد طلس، الناقم على حسني الزعيم وعلى رئيس وزرائه محسن البرازي، وهو العميد سامي الحناوي.

٤ـ بروز تقارب كبير بين الملك فاروق وبين حسني الزعيم بعد الزيارة المشهورة الناجحة التي قام بها هذا الأخير إلى مصر مما أغاظ الهاشميين في العراق والأردن ومن خلفهم الإنكليز.

٥ـ رغبة الحناوي وجماعة حزب الشعب، زعماء سورية الشمالية، بالمحافظة على العلاقة الطيبة مع العراق من أجل مصالح الشمال السوري الاقتصادية والتجارية.

تجمعت هذه الأسباب وجعلت من التفكير بالتخلص من حسني الزعيم ضرورة يجب الإقدام عليها بدون تأخير.

أعدّت مؤامرة لاغتياله في الجبهة وأخرى على طريق عودته، بعد سهرة عامرة، من بلودان إلى دمشق، إلى أن رجح عليهما انقلاب عسكري، يطيح بحسني الزعيم ويُعدم كما أُعدم سعادة ويشرب من الكأس نفسها التي سقى بها سعادة.

التحضير وتوزيع الأدوار:

تقرر أن تقوم بهذا الإنقلاب قطعات اللواء الأول المحيط بدمشق ووحداته الموجودة في معسكر القابون ومعسكرات قطنا بعد استقدام كتيبة المدرعات الموجودة في الجبهة إلى مقر اللواء بحجة الصيانة والكشف عليها دورياً لإعادة تجهيزها.

استطاع عصام مريود شراء ضمير رئيس حرس حسني الزعيم، النقيب الشركسي خالد عيسى بأموال قبضها من السفارة العراقية، واتفق معه على سحب الأسلحة من يد الحراس مساء اليوم الذي يسبق الإنقلاب بحجة تبديلها صباح الغد باكراً، بأسلحة حديثة وقد تم جمعها في الوقت المناسب.

هيأ عصام مريود طائرة في مطار المزة جاهزة للإقلاع باتجاه بغداد للفرار بها مع الضباط الرئيسيين عند فشل الإنقلاب لسبب من الأسباب.

تم الإتفاق مع الملازم حسين حدّة، بغياب قائد كتيبته، برفع فحمات موزع الكهرباء من محركات المصفحات الباقية في معسكر القابون لكي لا تستجيب للحركة عند استنجاد حسني الزعيم أو مريديه بها. وقد رفعت مساءً قبل موعد تنفيذ الإنقلاب.

وزعت القطعات التي تقرر إشراكها على مجموعات تنطلق برتل واحد من معسكرات قطنا ولدى وصولها إلى دمشق شارع دمشق بيروت تنفصل هذه المجموعات عن الرتل الأساسي وتتجه إلى أهدافها للتنفيذ.

التوزيع:

١ـ برأس قيادة الرتل والمجموعة الأولى العميد سامي الحناوي ومعه الضباط علم الدين قواص، وأمين أبو عساف وخالد جادة ومحمد معروف ومصطفى كمال المالكي ومعهم خمس مصفحات وثلاث سرايا مشاة منقولة لاحتلال مقر رئاسة الأركان، وفيها الاحتياط.

٢ـ المجموعة الثانية وعليها المعوّل بقيادة فضل الله أبو منصور ومعه ست مصفحات وخمسون جندياً ومهمتها اعتقال حسني الزعيم وقتله إن قاوم.

٣ـ مجموعة مصطفى الدواليبي ومعه خمس دبابات وخمسون جندياً مهمتا تغطية مؤخرة مجموعة أبي منصور والحؤول دون الوصول إليها وضربها من الخلف والسيطرة على الشوارع المؤدية إلى بيت الزعيم.

٤ـ مجموعة حسين الحكيم وعصام مربود وعبد الغني دهمان ومعهم ثلاث مصفحات وثلاثون جندياً مهمتها اعتقال محسن البرازي من داره.

٥ـ مجموعة محمد دياب ونور الدين كنج ومعهما خمس مصفحات وخمسون جندياً للإحاطة واحتلال مقر الشرطة العسكرية.

٦ـ مجموعة محمود الرفاعي وبكري الزبري ومعهما ثلاث مصفحات وثلاثون جندياً لإلقاء القبض على إبراهيم الحسيني.

٧ـ مجموعة فريد سيد درويش ومعه ثلاث مصفحات وثلاثون جندياً للمحافظة على البنك السوري.

التنفيذ وإعدام الزعيم والبرازي:

قبيل هذا الانقلاب بأيام استدعى حسني الزعيم الضابط الأرمني ألبير كيلاجيان وكلفه بانتقاء عناصر غير عربية من الجيش السوري لتكوين حرس خاص له وبقيادته، على أن تكون من الشراكس والأكراد وغيرهم دون عربي واحد، كما قال له: «وإن استطعت أن لا يكون بينهم من يتكلم العربية يكون أحسن»، وكان قد بدأ بالتجميع والاختيار.

ليلة هذا الانقلاب أي في مساء ١٣/آب/٤٩ وكان الضابط كيلاجيان في أحد مقاهي

حي القصاع، حيث يسكن، عندما أتاه عصام مريود وحسين الحكيم ومحمد دياب وجلسوا معه لسبر خباياه، وعند اطمئنانهم، أوصلوه إلى داره بسيارتهم للمبيت، ومن ثم ذهبوا إلى معسكرات قطنا حيث كان الرفاق بانتظارهم للبدء بالتنفيذ.

في هذه الليلة حضر الضباط عصبة الإنقلاب بشكل سري وموّه إلى معسكرات قطنا وشرب بعضهم المسكر للسيطرة على أعصابه والتخلص من خوفه من حسني الزعيم البطاش، واستلموا قيادة مجموعاتهم.

في الساعة الثانية صباح ١٤/آب/٤٩ تحركت هذه المجموعات برتل واحد ودخلت مدينة دمشق النائمة الوادعة، وأثناء عبورها شارع الرئيس شكري القوتلي (طريق دمشق بيروت) أخذت تفترق عن بعضها.

افترقت مجموعة أبي منصور ودخلت شارع أبي رمانة باتجاه بيت حسني الزعيم وخلفها مجموعة مصطفى الدواليبي لحماية المؤخرة والسيطرة على هذا الشارع.

أثناء عبورها صادفت دورية من الشرطة العسكرية فاعتقلتها دون معارضة ثم تابعت سيرها وأحاطت ببيت الزعيم دون أية مقاومة، وكان بين عدادها ضابط صف شركسي، خاطب جماعته من الحرس بلغتهم وطمأنهم على حياتهم وأن المستهدف هو حسني الزعيم بمفرده وطلب إليهم عدم المقاومة، فأفسحوا لها الدخول إلى حديقة المنزل بعد فتح الباب الرئيسي، وكان رئيس الحرس غائباً مع ثمنه الذي قبضه من السفارة العراقية بواسطة عصام مريود ثمناً لخيانته.

على أثر الأصوات والضوضاء أطّل حسني الزعيم من شرفة غرفته بعد إضاءة الأنوار مستوضحاً عن الأسباب، فصعد إليه ثلاثة جنود والسلاح بيدهم، ولدى إنزاله صفعه أبو منصور على وجهه قائلاً له هذه أولها من سعادة، ونحن بعض من جنده، ثم اقتادوه ببنطال وقميص شيال، حافي القدمين، إلى مصفحة والمسدس مصوب إلى رأسه من الرقيب فايز عدوان، وهذا من دروز الكفر.

خاطب الزعيم حارسه بأنه بردان فخلع أبو منصور رداءه وألبسه إياه، ثم طلب سيكارة وإنزاله من المصفحة لحاجة، وهو مصاب بمرض السكري، فلم يُستجب طلبه وقضاها في المصفحة بلباسه.

ثم توجهوا به إلى المكان المعد بالمزة وبعد دقائق وحوالى الرابعة صباحاً وصل أيضاً محسن البرازي ومعه بالمصفحة نفسها ابنه خالد، وكان في الرابعة عشرة من عمره، وقد قام باعتقاله عصام مريود وحسين الحكيم.

عند إنزال الزعيم والبرازي من مصفحتيهما وشاهدا مفرزة الإعدام، انهار البرازي، فخاطبه الزعيم باللغة الفرنسية التي يتقنانها وقال له: «كن رجلاً، الموت واحد». ولم تكن تنقص البرازي الشجاعة في حياته؛ ومن لا ينهار في مثل هذا الموقف من غير المؤمنين بالقدر؟ كما أن البرازي كان يخشى على أولاده من زوجته الأولى الفرنسية من ظلم زوجته الثانية. لذلك كان خوفه مضاعفاً.

ثم التفت حسني الزعيم إلى الجنود والضباط وخاطبهم بصوت كالرعد وحازم قائلاً: «ماذا عملت لكم غير الدفاع عن حقوقكم وكرامتكم لتكونوا أعزة في وطنكم، هذه مؤامرة ضدكم»، وقد أثر بكلامه على مستمعيه، وكاد أن ينقلب السحر على الساحر، والجنود على إمّارهم، لذا عاجله مع البرازي، عصام مريود وفضل أبو منصور وحسين الحكيم بالرصاص الغزير من أسلحتهم وأسلحة مصفحاتهم وكانت القاضية.

ومن يرد التفصيل والمزيد فليسأل عنهما خالد محسن البرازي المقيم في سويسرا والذي شاهد هذه الواقعة بكاملها.

دفن محسن البرازي في مكان مقتله، وأقيم له ضريح في المنطقة التي تقع فيها حديقة طلائع البعث في المزة اليوم، وأعتقد بأنه نقل إلى مكان آخر فيما بعد.

كما دفن حسني الزعيم قرب قرية أم الشراطيط عند نهر الأعوج على طريق القنيطرة دمشق ثم نقلت رفاته في أول عهد الشيشكلي إلى مشفى المزة حيث جُهّز وكُفّن ومنها إلى جامع لالا باشا بشارع بغداد للصلاة عليه وكانت بإمامة شقيقه الشيخ صلاح ثم استراح في مقبرة الدحداح بدمشق الإستراحة الأبدية. بالنسبة للأحياء أما بالنسبة إليه فعلمه عند خالقه ومميته.

وقد شاع بالجيش بأنه لدى الكشف عليه في المستشفى العسكري تبين بأن أكثر من مئة وسبعين رصاصة كانت قد اخترقت جسمه يوم مقتله.

بعد إنجاز عملية قتل الزعيم والبرازي جاء محمد معروف إلى سامي الحناوي بالخبر فانزعج منه كثيراً وقال له: نحن متفقون على محاكمتهما فقط ولسنا متفقين على قتلهما، وأمر عندئذ بعدم إرسال الضابط عبد الإله رسلان أحد ضباط الشعبة الثانية في عهد حسني الزعيم، وكذلك بعدم إرسال عديله نذير فنصه إلى المزة لكي لا يكون مصيرهما القتل وكان قد أعتقلهما وأتى بهما الضابط مصطفى كمال المالكي مع مفرزة من الجنود.

كما قيل بأن فضل الله أبي منصور قد أخذ قميص حسني الزعيم الملطخ بدمه

والمثقوب كالمصفاة وقدمه إلى جوليت المير زوجة أنطون سعادة ليشفي غلّها ويطفىء لهيب حقدها.

كان أول المهنئين المباركين على هذا الإنقلاب من الأردن الملك عبد الله، ومن العراق نوري السعيد، وشاء القدر أن يُقتلا أيضاً.

كما نسبت إحدى الصحف الباريسية هذا الإنقلاب إلى مجموعة إنكليزية في المنطقة قوامها الجنرال سبيرس والجنرال كلوب (أبو حنيك) وستيرلينغ، الذي كان يقيم في دمشق، والذي أُطلق عليه الرصاص فيما بعد لقتله ولم يُقتل.

عصام مريود ضابط عراقي من أصل سوري من إحدى قرى الجولان، لجأ مع أهله إلى العراق أيام الثورة السورية الكبرى عام ١٩٢٥، وقد عاد إلى سورية بعيد استقلالها واستعاد جنسيته وانتسب إلى سلاح الطيران السوري بتأييد ودعم من الرئيس القوتلي. وبقي محافظاً على صلاته مع السفارة العراقية طيلة وجوده في الجيش السوري.

فضل الله أبو منصور وحسين الحكيم من ضباط الجيش، الأول من جبل الدروز والثاني من محافظة حماه ـ مدينة السلمية ـ وكلاهما من الحزب القومي الاجتماعي.

من المؤكد بأن الذين لعبوا دوراً رئيساً بالتخطيط وإحكام الإنقلاب على حسني الزعيم كان أمير الدروز، حسن الأطرش، لما له من تأثير على جماعته من الضباط، وكذلك أسعد طلس، عديل سامي الحناوي، الذي كان قد سرحه من وزارة الخارجية رئيس الوزراء محسن البرازي، وأكرم الحوراني القومي الاجتماعي سابقاً، الذي أقصاه حسني الزعيم بعد انقلابه، واعتمد على أحد خصومه السياسيين بحماة، وهو محسن البرازي.

كان للأطرش ومريود وطلس وغيرهم صلات غير سورية، كما كان لهذا الأخير تأثير كبير على عديله الحناوي، البسيط الطيب أكثر من اللازم، وكان الضباط ومنهم حسني الزعيم ينادونه بابا سامي، كما كان دمية كبيرة في نظر الآخرين.

بعد نجاح انقلاب الحناوي على الزعيم:

دعا الحناوي رجال السياسة في البلاد وبعد مماحكات وطول مخاض شكل السيد هاشم الأتاسي وزارة كان بين أعضائها السادة ناظم القدسي وخالد العظم ورشدي كيخيا وفيضي الأتاسي وسامي كبارة ومجد الدين الجابري وفتح الله أسيون وعبدالله عطفة وعادل العظمة وأكرم الحوراني وميشيل عفلق.

كان باكورة أعمالها:

١ـ السماح بعودة السياسيين المبعدين عن وطنهم.

٢ـ رفع الحظر الذي فرضه الزعيم على الأحزاب، ما عدا الحزب الشيوعي والتعاوني الاشتراكي.

٣ـ إخلاء سبيل مساجين الزعيم.

٤ـ إعادة أسعد طلس إلى وزارة الخارجية وتعيينه أميناً عاماً لها.

٥ـ إعادة أديب الشيشكلي إلى الجيش وتسليمه قيادة اللواء الأول ومقره في قطنا، ومعسكر القانون عائد له.

٦ـ إجراء انتخابات لجمعية تأسيسه وضعت دستوراً للبلاد وانتخبت رشدي كيخيا، زعيم حزب الشعب، رئيساً لها. وهاشم الأتاسي رئيساً للدولة ثم رئيساً للجمهورية وتكليف ناظم القدسي بتشكيل وزارة جديدة.

بعد أيام حطت طائرة وصي العراق، الأمير عبد الإله، في مطار دمشق في طريق عودتها من لندن إلى بغداد، فاستقبل بكل حفاوة وتكريم وكان على رأس المستقبلين هاشم الأتاسي وناظم القدسي وأعضاء حكومته بالإضافة إلى فارس الخوري وصبري العسلي وزعيم الانقلاب سامي الحناوي وعدد من ضباطه بينهم عصام مريود.

لما كان رئيس وزراء العراق وقتها، نوري السعيد، شخصية غير موثوقة في سورية فقد أوحى رئيس وزرائها إلى الوصي بلزوم تبديله بشخص آخر من أجل التقارب بين القطرين فكان علي جودت الأيوبي خلفه.

كان حزب الشعب ورجالات سورية الشمالية يعملون بخطى حثيثة للتقارب بين القطرين العراقي والسوري واتحادهما تأميناً لمصالحهم الاقتصادية وعلاقاتهم العائلية وشؤونهم السياسية ولأن محافظتي الجزيرة ودير الزور كانتا من محافظات القطر العراقي كما كانت محافظة الموصل من محافظات القطر السوري قبل أن تتفق فرانسا وانكلترا بُعيد الحرب العالمية الأولى على تبديل هذا الانتماء والإلحاق بترتيبات انكليزية بسبب بترول الموصل فأصبحت دير الزور والجزيرة مع سورية تحت الانتداب الإفرنسي والموصل مع العراق تحت السلطة الانكليزية.

وكان يؤيد هذه الخطى زعيم الانقلاب الحناوي وجماعته من الضباط ويعارضها خالد العظم وأكرم الحوراني يعاضدهما من العسكرين أديب شيشكلي وعزيز عبد الكريم وشوكت شقير وأمين أبي عساف وتوفيق نظام الدين ومحمود بنيان وغيرهم لذا أخذت

التجمعات والتربصات تظهر إلى أن تفتق تفكير الحناوي بالقضاء على مناوئيه ومعارضيه من العسكريين بدعوتهم إلى وليمة مسائية في داره لاعتقالهم دفعة واحدة عند حضورهم، وكلف النقيب محمد معروف مدير الشرطة العسكرية بتحضير مفرزة من جماعته مع جامعات حديدية (كليشات) لوضعها بأيديهم وسوقهم إلى سجن المزة.

علم المدعوون بهذه الخطة المبيتة لذا لم يلبوا الدعوة، وبعد ساعة متأخرة واتخاذ الحيطة اللازمة، حضر إلى بيت الحناوي العقيدان أديب الشيشكلي وعزيز عبد الكريم فقط وبعد أحاديث شتى أشعراه بفشل خطته، وأنهما لا يخرجان عن إرادته، لنيل ثقته.

وفي مساء لاحق سعى أكرم الحوراني للاجتماع مع أمين أبي عساف وفضل الله أبي منصور ليشرح لهما خطورة الحالة بعد أن شاع خبر مهاجمة وانتقاد الشيشكلي للحناوي وزمرته في نادي الضباط وهو بحالة السكر الشديد، مضيفاً بأن كل تأخير سيتيح الفرصة أمام جيش العراق الذي يتهيأ لدخول سورية عسكرياً بناء على طلب من حكومتها وقائد جيشها، فطمأنه أبو عساف بأنه سيجتمع مع الشيشكلي لعمل اللازم وأنه وجماعته ساهرون على إحباط هذه الخطة مهما كانت النتائج.

ثم ابتدأ العد العكسي عندما حضر الشيشكلي وأبو عساف إلى بيت أبي منصور في معسكر القابون وقرروا متابعة التحضير والحركة لقلب الأوضاع، وهذين الأخيرين من المرؤوسين المباشرين للشيشكلي.

كما حضر ليلاً، من جهة أخرى إلى القابون، العقيد حمد الأطرش قائد سلاح المدرعات ومعه المقدم صبحي عبارة، وهما من مؤيدي الحناوي، لانتزاع كتيبة المدرعات من أبي منصور ليستلمها عبارة؛ أظهر أبو منصور استعداده للرضوخ مع المراوغة لكي لا يكشف عن كامل وجهه.

دخل الضابطان مصطفى الدواليبي وحسين حده على عبّاره في مكتبه فاستقبلهما بكل أنس وأخذ يقنعهما بأن الشيشكلي سائر في طريق خاطىء ويتآمر مع الأعداء ضد أماني البلاد القومية وأن الحناوي هو الذي أعاده إلى الجيش بعد تسريحه من قبل حسني الزعيم. دون تعليق منهما على الإطلاق وانصرفا.

ثم عادا إليه وبرفقتهما بكري الزبري فوجدوه مستسلماً للنوم فقادوه إلى بيت أبي منصور تحت تهديد السلاح وقدموه إلى الشيشكلي وأبي عساف اللذين طلبا منه عدم الإتيان بحركة ليسلم بجلده وأنه غير مستهدف.

هذا ما قاله لي شخصياً صديقي وابن دورتي في الكلية العسكرية، مصطفى الدواليبي.

الانقلاب الثالث بقيادة الشيشكلي:

بعد مرور أربعة أشهر وخمسة أيام من انقلاب الحناوي على حسني الزعيم وفي ظلام ليل ١٩٤٩/١٢/١٩ تحركت جمهرة مدرعات من معسكر القابون القريب من دمشق ونفذت انقلاباً عسكرياً ثالثاً جديداً على اللواء سامي الحناوي وزمرته من الضباط وحجزتهم في سجن المزة العسكري بيسر ما بعده يسر.

وقيل يومئذ بأن تخطيط السفارة الأميركية بدمشق كان من وراء هذا الانقلاب قبل أن تتمكن انكلترا أو عملاؤها العراقيون من أحكام قبضتهم على سورية.

ثم أذاع راديو دمشق على العالم البلاغ التالي:

إلى الشعب السوري الأبي:

«ثبت لدى الجيش أن رئيس الأركان العامة اللواء سامي الحناوي وعديله أسعد طلس وبعض ممتهني السياسة في البلاد، تآمرهم على سلامة الجيش وكيان البلاد ونظامها الجمهوري مع بعض الجهات الأجنبي، وأن ضباط الجيش على علم بهذا الأمر منذ بدايته. وقد حاولوا بشتى الطرق بالإقناع تارة والتهديد الضمني تارة أخرى أن يحولوا دون إتمام المؤامرة وأن يقنعوا المتآمرين بالرجوع عن غيّهم فلم يفلحوا. فاضطر الجيش حرصاً على سلامته وسلامة البلاد. وحفاظاً على نظامها أن يُقصي هؤلاء المتآمرين، وليست للجيش أية غاية أخرى. وأنه يعلن أنه يترك أمر البلاد في أيدي رجال الشرعيين ولا يتدخل إطلاقاً في القضايا السياسية اللهم إلا إذا كانت سلامة البلاد وكيانها يستدعيان ذلك».

العقيد أديب شيشكلي

كان من المعتاد أن تأتيني سيارة الجيب العسكرية في السابعة صباحاً للذهاب إلى بيت المقدم عمر قباني وبالتالي إلى مقر عملنا في أركان اللواء الأول بقطنا.

يوم هذا الانقلاب أتاني سائقها في الخامسة صباحاً واعلمني بأن الجيش قد احتل البلد، وأن العقيد أديب الشيشكلي قائد لوائنا طلب منه إبلاغنا للقدوم إلى مديرية شرطة دمشق حيث هو موجود هناك مع بعض الضباط.

ذهبت إلى بيت القباني فوجدت عنده المقدم جمال فيصل، وهما من دورة واحدة في الكلية العسكرية، ثم اتجهنا نحن الثلاثة إلى مديرية الشرطة حيث كان العقيد الشيشكلي وبجانبه عدد من العسكريين ومنهم النقيب حسين الحكيم الذي كان يكتب البلاغات والشيشكلي يعطي الأوامر ويتلقى النتائج.

ثم أعطى أمراً أمامي إلى المقدم علاء الدين ستاسيس للذهاب إلى دار محمود الرفاعي

بالروضة لإلقاء القبض عليه، كما طلب إلى عمر قباني الصعود إلى معسكرات قطنا لتسيير أمورها وإخباره بما قد يطرأ عليها، وبهذه المناسبة فإن قطعات اللواء المتمركزة بقطنا لم تشترك بأي عمل في دمشق لتنفيذ هذا الإنقلاب وأن التي نفذته كانت من التي هي متمركزة في القابون فقط وكانت من مرتبات اللواء الأول وقتئذ.

ثم أتى العقيد أحمد العظم مدير الشرطة والأمن العام فاستقبله أديب شيشكلي بكل لطف وقال له: إستلم مديريتك ونحن ذاهبون إلى الأركان، كما جاء العقيد خانكان قائد سلاح الطيران فطلب إليه العقيد شيشكلي أن يبقى في داره وطلب من المقدم أكرم طرابيشي أن يقوم مقامه وأبلغه الأمر الذي أعطاه إلى رئيسه المعزول خانكان.

ذهبنا إلى مقر رئاسة أركان الجيش ودخل الضباط الكبار إلى مكتب رئيس الأركان العامة وهم العميد فوزي سلو رئيس ديوان وزارة الدفاع والعميد أنور بنود والعقداء أديب شيشكلي وعزيز عبد الكريم وشوكت شقير وتوفيق نظام الدين وسعيد حبي وآخرون.

وجلست أنا في مكتب النقيب خالد جادا مرافق رئيس الأركان السابق للإطلاع على موجودات مكتبه من مستندات وأوراق بناءً على أمر من العقيد أديب الشيشكلي.

توزيع المناصب العسكرية القيادية:

في جلسة الضباط القادة تقرر تسليم رئاسة الأركان العامة للعميد أنور بنود يعاونه فيها العقيد أديب شيشكلي وتسليم قيادة سلاح المدفعية إلى العقيد عزيز عبد الكريم بدلاً من العميد كره موكيان، وتسليم سلاح الطيران إلى العقيد محمد ناصر (كان مع آخرين بدعوة في إيران) بدلاً من العقيد صلاح الدين خانكان، وتسليم رئاسة الشعبة الثانية إلى العقيد سعيد حبي بدلاً من محمود الرفاعي، وتسليم الشعبة الثالثة إلى المقدم هشام السمان بدلاً من العقيد محمد ناصر، والشرطة العسكرية إلى المقدم إبراهيم حسيني بدلاً من محمد معروف، وتسليم اللواء الأول إلى المقدم أمين أبو عساف بدلاً من العقيد شيشكلي، وتسريح الضباط المعتقلين والعقداء خانكان وحمد الأطرش. وتعيين وتسريح آخرين لم أعد أتذكرهم.

دخلت على العقيد أديب وأعطيته برقية أرسلها العقيد ناصر من إيران إلى اللواء سامي الحناوي يطلب فيها إرسال أوسمة إليه لتقديمها إلى ضباط إيرانيين فقال: «أرسل له برقية لعودته بالسرعة للحاجة إليه».

وهكذا نجح انقلاب الشيشكلي وهو الإنقلاب الثالث خلال تسعة أشهر، دون وقوع قتلى أو إراقة نقطة من دماء.

كان رد الفعل لانقلابه على صعيد الجيش التأييد الفاتر الذي لا يقارن بالتأييد العارم لانقلاب حسني الزعيم ولا بالشجب الكاسح لعمل الحناوي وجماعته.

أما على صعيد النواب والأحزاب والأهليين فقد اختلف التأييد والاستنكار حسب الميول والأهواء فمنهم من ارتاح إليه لأنه جاء متفقاً مع الرغبات بالابتعاد عن اتحاد أو تقارب مع العراق ونظامه، ومنهم من استقبله بحذر وتأمل لأنه قضى على ما كان قد يورث خيراً لقطرين عربيين حسب تفكيره.

أديب شيشكلي يختلف عن سابقيه، الزعيم والحناوي، فهو على العموم رجل وطني ورجل مبادىء، نظيف اليد، يعرف ما يريد، مناور، يحسن الكر والفر، يتقدم إلى هدفه خطوة خطوة، دون جموح أو تهور، لا يلتفت إلى ضحاياه، ليس بالشجاع ولكنه إلى المسالمة أقرب، يعرف كيف يكسب الأصدقاء، وكيف يتخلص من الأعداء، يحسن استخدام الأعوان والإفادة منهم لتحقيق الأغراض. بارع في حياكة المؤامرات وتوظيفها لصالحه.

وصمه أكرم الحوراني بالخيانة عندما أختلفا وكذلك جماعته من الضباط عندما أصبح خارج سورية وحكموا عليه بها. مع قبض الأموال في مؤامرة ستون.

اغتيال العقيد محمد ناصر:

بعد تسعة أشهر من نجاح انقلاب الشيشكلي وقعت جريمة اغتيال العقيد محمد ناصر قائد سلاح الطيران وآخر معه من دير الزور من بيت عيروض، على طريق ربوة دمشق، مفرق قرية كيوان. نقل المغدور على أثرها إلى المشفى الإفرنسي بالقصاع وقبل أن يلفظ أنفاسه الأخيرة كتب بخط يده اسميّ اثنين من «قتلته» وهما المقدم حسيني والملازم قنوت، أمام عدد من الشهود لأنه كان لا يستطيع الكلام لإصابته برصاصة في فكه ولسانه كما قيل بأن خلف هذه الجريمة العقيد شيشكلي الذي فكر جدياً بمغادرة البلاد ابتعاداً عن ذيولها وترجى تعيينه في إحدى السفارات السورية بالخارج، فنصحه أحد زعماء حزب الشعب بالحكومة الإقلاع عن هذا التفكير، كما وقف إلى جانبه وقتها أكرم الحوراني فشد من أزره وقوّى من عزيمته ومعنوياته.

إن أديب الشيشكلي يكره العنف ولا يحب الدم، وعلاقته بمقتل ناصر إن وجدت فهي علاقة جانبية وليس هو الأصل فيها، وقد يكون أظهر اللامبالاة بها، أو أعطى الضوء الأخضر من أجلها إلى إبراهيم الحسيني وشركائه لأسبابه الخاصة.

إن من يعرف الحسيني يجزم بأنه ليس من الذين يندفعون في ارتكاب جريمة من هذا الوزن ليس له فيها مصلحة، إن كان هو فاعلها، وقيل يومها بأن السبب هو:

١ـ مهاجمة العقيد ناصر للعقيد الشيشكلي وللمقدم حسيني، رئيس الشعبة الثانية في الأركان العامة، عندما اختلفا في مجلس الدفاع بسبب مغالاة الحسيني بطلب زيادة مخصصات شعبته المالية زيادة كبيرة، فتعرض له ناصر بقوله «لماذا هذه الزيادات وأنت لا تهتم بغير ملاحقة الضباط؟» (وكان يلاحقه عند ذهابه إلى معسكرات قطنا لأسباب شخصية) «فإذا سألتك عما عند جماعتك من أنواع الطائرات وعددها من أجل أن أبني سلاحاً جوياً يتفوق على سلاحهم، فإنك لن ترد ولن تستطيع الجواب....» وكانت هذه غمزة قاتلة من ناصر له.

٢ـ إن ناصر قال له مرة، «بأني أعرف بأن لك صلة مع عائلة المسلماني في عكا»، وهذه حقيقة... ولها معنى أيضاً لا يريد إبراهيم شيوعها وانتشارها.

٣ـ إن ناصر تحدث أمام أكثر من شخص عن علاقة إبراهيم بالإمرأة القتيل التي وجدت جثتها في ساقية أحد النوادي الليلية بدمشق. والتي حفظت قضيتها، حتى اليوم ضد مجهول، لعدم الإعلان عن مرتكبها.

٤ـ إن ناصر له علاقة بدولة عربية مجاورة اتفق معها على الإطاحة بالشيشكلي وبأعوانه مما دفع هذا الأخير للتخلص منه بأن فتح الضوء الأخضر أمام الحسيني الذي كان ينتظره.

بعد مقتل ناصر استلم العقيد سعيد حبي قيادة سلاح الطيران.

كما قام الملازم أول رفعت خيري مدير الشرطة العسكرية لموقع دمشق باعتقال الحسيني وقنوت وآخرين ثم كلف بالتحقيق معهم المستنطق العسكري مظهر وصفي الجابي الذي تحمل من أجله ما لا يحتمل، وكثير من التفاصيل عند صديقه الأقرب الدكتور شاكر مصطفى، وقد كنا معاً، يومها مساءً في نادي الضباط عندما أتانا الخبر. مظهر وشاكر وصلاح يوسف آغا وأنا.

كان ناصر رأس جماعته من الضباط لما يتمتع به من ذكاء حاد وثقافة واسعة وشخصية حاضرة وكان له مؤيدون في الجيش.

كنت يومها معاوناً لمدير العقود في الأركان العامة، المقدم فيصل الأتاسي، عندما دخل المقدم غسان جديد والرائد سليم ماء البارد على الأتاسي، وهما من جماعة ناصر، وقد أرغدا وأزبدا وأقسما على قتل الشيشكلي. وقد خشيت يومها من تفاقم الأمور وشيوع الفتنة، وبعد تردد كثير، نقلت هذه الصورة إلى رئيس الشعبة الأولى في الأركان العامة، المقدم عمر قباني الذي أخبر عنها العقيد أديب الشيشكلي، معاون رئيس الأركان وقتها،

فاستدعاني هذا وسألني عنها، فأيدتها، ثم اختفى وأخذ الحيطة والحذر لنفسه.

بعد مدة استطاع الشيشكلي تقريب غسان جديد إليه ثم أرسله إرضاءً له إلى نيويورك ليكون العضو العسكري في الوفد السوري بالأمم المتحدة برئاسة فارس الخوري، عند النظر في شكوى سورية ضد «إسرائيل» ولما عاد من أميركا أصبح يركب سيارة «لينكولن» أخرجها من وكالتها.

ثم أحيلت دعوى هذا الاغتيال إلى المحكمة العسكرية فصدر الحكم ببراءة المتهمين بالأكثرية وبمخالفة رئيس المحكمة القاضي اسماعيل القولي، مما يشير إلى استقلال القضاء وتجرده في ظل ذاك الحكم العسكري، ونطق القاضي برأيه، الذي لا سلطان عليه سوى سلطان الضمير والقانون.

عندما كنت قائداً لقوى الأمن الداخلي في سورية، أرسل إليّ إبراهيم الحسيني، وكان موجوداً في المملكة العربية السعودية، مكتوباً مع صديقي المهندس أكرم بقاعي أحد شركاء ابن لادن، يرجوني فيه النظر بوضعه، وأنه على استعداد للمثول أمام محكمة عادلة، لإعادة النظر في علاقته بقضية ستون التي حكم بها مع أديب الشيشكلي غيابياً، لأنه بريء من كل ما اتهم به، ولما اطلعت على إضبارته وتكلمت من أجله لم أصل إلى ما يشجع لتلبية طلبه.

لقد كان إبراهيم الحسيني لغزاً كبيراً عجيباً، لا يعرف أحد أين كان وأين هو صائر، ذا قدرة على كسب ثقة الناس، وخاصة رؤسائه ومرؤوسيه، كما كانت له قدرة على تقمص شخصية محدثه والتجاوب معه بما يريد، وكان يطمع ويوهم الناس بأنه سيكون ديكتاتور سورية يوماً، وله بحسني الزعيم قدوة. وكان له بصمات واضحة على جميع الانقلابات السورية ومسارها.

إلى أن قتل وآخرون بحادث سيارة، كان يقودها بنفسه في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، وهكذا طويت صفحته.

كما حكم على شقيقه عصام حكماً أصبح مبرماً بجريمة تجسس على الجيش السوري، وقد كنت في البدء أحد أعضاء محاكمته، ثم انتدبت لدعوى أخرى لمحاكمة قصيباتي وأسرب والزعبي وصباغ، لأهميتها، وكانت برئاسة بديع بشور وعضوية درويش الزوني وعضويتي.

وجريمة أخرى ارتكبها ملازم أول في الشرطة العسكرية، من جماعة الشيشكلي، عندما أقدم على اغتيال مجيب، أحد أبناء سلمان المرشد في قرية البرغال بالجبل العلوي، بدافع

الطيش والتهور وبدون سبب موجب، وقد اتهم أديب الشيشكلي بأنه الدافع لارتكابها أيضاً وحقيقة الأمر بأنه فوجيء بها واستنكرها أشد الاستنكار عندما أعلمه بها مدير الشرطة العسكرية المقدم حسن عابد وهذا هو الذي حدثني بذلك.

كما حدثني بأن الشيشكلي أرسله إلى بيروت ليحذّر سامي الحناوي من اغتياله عندما علم بوجود مؤامرة بذلك، ولم يتمكن العابد من الاجتماع به رغم الجهد الكبير الذي بذله للعثور عليه، إنه القدر، وقد اغتيل الحناوي وقتها على يد حرشو البرازي في حي المصيطبة ببيروت في ١٩٥٠/١٠/٣١ والشيشكلي يعرف بأن الحناوي بريء من دم الزعيم والبرازي.

استطاع الزعيم أديب الشيشكلي أن يستولي بمهارة على الحكم بمساعدة قليل من قادة الجيش وأن يُحكم قبضته في البلاد تدريجياً لما يزيد على أربع سنوات حتى وصل في آخرها إلى رئاسة الجمهورية.

هو أول من وأد انضباط الجيش وخلخل تسلسله بالانقلابات وبتجريح كبار القادة بغيابهم وأمام مرؤوسيهم، وبالسكوت على تجاوزات المحاسيب بما فيهم أخيه صلاح إلى أن قُضي عليه بالطريقة التي قضي بها على غيره.

تعرض الشيشكلي خلال حكمه إلى محاولتي اغتيال بإطلاق الرصاص عليه إحداها في مدخل مقهى بدمر والثانية في طريق ربوة دمشق، ولم يصب بأذى، وفي الثانية جرح الملازمان حسين حده وبكري الزبري جراحاً بسيطة.

كان المتهمون في الثانية الدكتور أمين رويحة وأحمد الشراباتي وجهاد ضاحي وهاني الهندي وحسين توفيق (وهو المصري الذي اغتال رئيس وزراء مصر أمين عثمان) وصياح عامر وآخرون وكان يطلق عليهم اسم «كتائب الفداء العربي» وقد جرت محاكمتهم في نادي ضباط حامية دمشق.

كما جرت مؤامرة للقيام بانقلاب عليه سميت «بمؤامرة الحمام» وكان فيها الدكتور منير العجلاني والعقيد بهيج كلاس وبهجت العلبي والملازم أول بهيج كلاس (الصغير) وابنه وآخرون.

ثم شكل حركة التحرير في سورية وأخذ يجمع الأشخاص فيها دون أن يتمكن من سياسي بارز ما عدا الدكتور مأمون الكزبري وبعض المثقفين التواقين للقيام بأدوار سياسية، وخاصة من الذين درسوا في ألمانيا أثناء الحرب العالمية الثانية وقبلها.

كان أكرم الحوراني يصفه بعدما اختلف معه بأنه خائن وعميل للاستعمار. وكان

الشيشكلي يرد عليه «إذا صح هذا الاتهام فإن الحوراني مثلي لأننا رفاق درب واحد طويل، منذ نعومة أظفارنا ونحن من مدينة واحدة (حماه) ولم نختلف ولم نفترق إلا أخيراً».

كان الحوراني يريد أن يستغله مع القوة العسكرية التي كانت بيده، ليحقق أغراضه، والشيشكلي لم يمكنه من ذلك، لأنهما فرسا رهان بالسعي للوصول إلى الحكم، وقد فاز به الثاني بمفرده دون أن يُمكِّن الأول من مشاركته.

وقد نُعت الشيشكلي بالديكتاتورية رغم أنها غير متأصلة في أعماقه وأنها عند الحوراني أعمق نفسياً وأرسخ جذوراً. والشيشكلي لا يحب الحقد والضغينة بمقدار رفيقه السابق.

عهد الشيشكلي:

ابتدأ الشيشكلي بالتدخل بشؤون الدولة منذ انقلابه الأول في ٤٩/١٢/١٩ واستمر هذا التدخل باستمرار وإحكام، على تعاقب الأيام، وبخاصة بعد انقلابه الثاني في ٥١/١١/٢٩ إلى أن وجد نفسه مبعداً عنها مساء ١٩٥٤/٢/٢٥.

لم يقض على جميع الأحزاب والتنظيمات ورجال السياسة في الأيام الأولى من انقلابه كما فعل الديكتاتور الجامح حسني الزعيم، ولم يرتم في حضن أحدها (حزب الشعب) كما فعل سامي الحناوي، لأنه كان مهادناً لمعظمهم ومتودداً إليهم بأدب ظاهر مع إجراءات مرحلية غير عنيفة.

كان يكشف عن وجهه ونواياه تدريجياً ببطء ويتقدم نحو مزيد من السلطة خطوة خطوة بتؤدة، متقناً لعبة القط والفار، يضع الفيتو على الأشخاص والوزارات والحكومات مستنداً في ذلك على بعض صغار الضباط الذين كان يحركهم حسب رغباته.

حكم بالبدء من وراء عدد من السياسيين المحترفين على اختلاف انتماءاتهم وميولهم مستغلاً التناقض بينهم وشهوة الحكم عند بعضهم، إلى أن استبعدهم كلهم ووضع بدلاً عنهم ستارة عسكرية برتبة لواء، شفافة جداً، وجلس خلفها يحركها كيف يشاء وينطقها بما يريد ليحقق عن طريقها كل الغايات.

وضع دستوراً للبلاد، فصّله على قياسه وهواه ثلاثة من الممالقين، وهم غير مؤهلين، أحدهم شيوعي تاب وثانيهم حقوقي لا يعرف حقوق الآخرين وثالثهم بدون بكالوريا وما زال لأنه..... فانكشف أمره، نقلوا بنوده من هنا وهناك، ثم أجرى تصويتاً عليه في ٢١ حزيران ١٩٥٣ حاز على النسبة العظمى، كالعادة في بلاد العربان، سبقه تشكيل حزب وحيد هجين، من رجال أكثرهم من المغمورين، استدعاهم للاشتغال بالسياسة كما دعا

غيرهم ليكونوا نواباً مشرعين بدون سلطة تشريعية حقيقية، ووضع على رأسهم الدكتور مأمون الكزبري وأجلسهم على مقاعد نواب الأمة بعد سحبها من تحت النواب المعروفين.

كان عدد النواب الجدد اثنان وثمانون نائباً منهم ستون من حركة التحرير وواحد من الحزب السوري القومي الاجتماعي، والباقون من العشائر. هذا على الصعيد المدني.

أما على الصعيد العسكري فقد استبعد، بقدرة فائقة، شركاءه في الانقلاب، العقداء الخمسة، واستبدل بهم مجلساً ثورياً عسكرياً صورياً وكلهم من الملازمين من أبناء مدينته وريفها وآخرين على نفس الشاكلة، كان بينهم نقيب واحد، فأصبحوا من السعداء عندما وجدوا أنفسهم فجأة من قادة البلاد سياسياً وعسكرياً وسلمهم الأسلحة والأركانات والوحدات الضاربة وظهرت الأخطاء والتجاوزات.

وكبار رجال السياسة والقادة العسكريين يتهامسون وينتقدون.

إلى أن تجرأ عليه أحد الشجعان، «المقدم عدنان المالكي»، وأفهمه بأن الجيش ليس سلعة للاستغلال وينبغي عدم مس انضباطه، وله قادته كما للبلاد رجالها وأحزابها وديمقراطيتها، فشعر بالخطر يدق باب وجوده وكيانه.

جمع أعضاء مجلسه في داره ليوهمهم بأنه يعمل برأيهم وبإدارتهم وقال لهم بأنهم أصبحوا أمام انقلاب وشيك الوقوع، لذا ينبغي وضع حد لهذا الخطر وأمرهم باعتقال هذا الضابط وشقيقه المحامي الحزبي وآخرين على نفس النهج والمسار.

كما اعتقل عدداً من المحامين في دمشق وحلب لأنهم استنكروا أعماله وأساليبه في القضاء على الحريات والأحرار وتغييب الديمقراطية وقمع الأصوات المعادية لحكمه.

ولما تعاظم الأمر عليه وخاف استفحاله، ولإحكام قبضته على السلطة وترويع الناس، أعلن الأحكام العرفية في جميع أنحاء البلاد وسمى قادة المناطق العسكرية في مناطقهم، نواباً للحاكم العرفي العام.

فرّ كثير من رجال السياسة من البلاد إلى لبنان حيث أتهمه أكرم الحوراني ومحازبوه على صفحات الجرائد بكبت الحريات ومصادرة الديمقراطيات الشعبية خدمة لسياسة الاستعمار، إلى أن طلبت حكومة لبنان من الحوراني وعفلق والبيطار وآخرين مغادرة لبنان فذهبوا إلى إيطاليا ولم يعودوا منها إلى سورية إلا بعد صدور عفو عام بمناسبة إعلان دستور الشيشكلي الرئاسي وانتخابه رئيساً للجمهورية.

لم يستسلم قادة البلاد إلى كل هذه الأحوال واستمروا على العمل في السر للخلاص

من هذه الأوضاع إلى أن جمع عقدهم اجتماع في بيت الرئيس هاشم الأتاسي في حمص، حضره مندوبون عن جميع الأحزاب والمنظمات ووفد باسم سلطان الأطرش وقرروا القيام بعصيان مدني في أمهات مدن المحافظات ثم القيام بثورة تنطلق رصاصتها الأولى من جبل الدروز وتعم كافة أنحاء القطر إلى أن تتوج بالقضاء على هذا الديكتاتور وأعوانه وحكمه.

وصل خبر هذا الاجتماع إلى علمه ففرض الإقامة الجبرية على هاشم الأتاسي في داره كما اعتقل جميع الذين حضروه، وهم رشدي كيخيا وصبري العسلي وإحسان الجابري وأكرم الحوراني وميشيل عفلق وصلاح البيطار وشاكر العاص وعدنان الأتاسي وفيضي الأتاسي ومنير العجلاني وعلى بوظو ورشاد جبري وعبد الوهاب حومد وليون زمريا وحسن الأطرش ووضعهم في سجن مستشفى يوسف العظمة العسكري. وكان يزورهم فيه بين الفينة والفينة ويؤانسهم ويتبادل معهم بعض الأحاديث رغم أنهم من مساجينه.

ثم وقعت اصطدامات في حلب بين رجال الشرطة والطلاب من أجل تمثيلية في إحدى مدارسها «مدرسة الأميركان».

كما وصل لعلمه اجتماع وتآمر بعض ضباط حامية حلب من أجل القيام بانقلاب عليه يؤازرهم بعض السياسيين.

ألقى القبض على بعض الحزبيين من أجل نشرات جرى توزيعها ضده مما نبهه إلى حركة الأفعى، حسب تعبيره، لذا أمر بإلقاء القبض عليهم، فوقعت مصادمات مسلحة دفعت الشيشكلي إلى استعمال القوة للقضاء عليها ظناً منه بأن الثورة عليه قد ابتدأت لذا يجب وضع حد لها قبل استفحال أمرها (كما سيأتي)، إلى أن قضى عليها تقريباً في أواخر شباط ١٩٥٤ وفر كثير من قادتها إلى الأردن المجاور.

كان لأكثر المعتقلين السياسيين صلات مع العراق الذي كان يدفع...... ويشجع على الخلاص من الشيشكلي بتخطيط من الوصي، الأمير عبد الإله، الطامع بالعرش السوري والساعي للوصول إليه، بدعم إنكليزي ملموس ومعارضة أميركية واضحة، قبل أن يبلغ الملك فيصل الثاني سن الرشد ويستلم عرش والده، الملك غازي، ويصبح الوصي بلا عرش ولا وصاية. وقد كشفت هذا الأمر ثورة العراق فيما بعد، مع الأموال التي كان قد تناولها بعض السياسيين والعسكريين السوريين لجعلهم موالين ومؤيدين عندما تحين الساعة. وقد أصبح بعضهم أصحاب شأن في أول حكومة مصرية سورية وحدوية.

هذا عدا عن تشكيل حكومة حرة شكلها العقيد المسرح محمد صفا مع إذاعة أنشأتها

له حكومة العراق على الحدود للكشف عن سيئات وعيوب حكم الديكتاتور السوري الذي طغى وبغى.

وقد كنت أحد أعضاء المحكمة العسكرية التي حاكمت فيما بعد أعوان العقيد صفا منهم العقيد بشير الحواصلي والمقدم حشمت كمال وغيرهما والثاني يعمل اليوم في مؤسسة عين الفيجة بدمشق:

طالبت حكومة العراق الجامعة العربية ببحث القضية السورية لأنها ليست داخلية فقط كما يدعي الديكتاتور، وإنها تهم العرب في جميع أمصارهم.

بعد يوم أو يومين طلبت الحكومة السورية من زميلتها العراقية سحب ملحقها العسكري من دمشق لتجاوزه مسؤولياته ومهماته.

كما هاجم كمال جنبلاط في الجرائد والمنتديات السلطات السورية هجوماً عنيفاً كان جواب السلطات السورية عليه بأن أغلقت الحدود الدولية بين القطرين الجارين، إلى أن توسط السفير السعودي الشيخ عبد العزيز بن زيد في حل الموضوع وفتحت الحدود ومهّد لزيارة قام بها رئيس وزراء لبنان إلى دمشق الأستاذ عبدالله اليافي.

وكانت حوادث جبل العرب مرشحة للاستفحال بتفكير كل متتبع ومطلع.

ثم وصل خبر توقيف نايف جربوع ومنصور بن سلطان مما أزعج والده قائدها العام سلطان باشا كثيراً لذا توسط بعضهم عند المحافظ وعند قائد موقع السويداء المقدم البير كيلاجيان للإفراج عنهما.

قابل المقدم كيلاجيان الأمين العام للداخلية عبد الحميد خليل ومن ثم العميد الشيشكلي من أجل ذلك، وصدر الأمر بالإفراج عنهما، وتوجها مع كيلاجيان إلى السويداء، وقابلوا المحافظ وكان عنده قائد درك المحافظة المقدم شريف وانلي.

وبعد أيام أخبر المقدم شريف المقدم كيلاجيان بوصول سيارة ركاب عمومية فيها منصور الأطرش ومعه نشرات حزبية، تهاجم الحكم والعهد ورأسه، وجرت مصادرة المناشير وتمكن صاحبها من الإفلات والذهاب إلى بلدته، القريا. وباجتماع عقد في مكتب المحافظ وبوجوده ووجود قائد الموقع وقائد درك المحافظة المقدم طاهر، تقرر إرسال مفرزة من الدرك لإلقاء القبض على منصور من داره وعلى أن يكون ذلك في السابعة من صباح اليوم الثاني وفي ضوء النهار تجنباً للمضاعفات والإصطدامات في الظلام.

كلف قائد درك المحافظة مفرزة بأمرة ضابط برتبة نقيب بهذه المهمة الذي استعمل

بديهته بدون نجاح، وقام بها قبل بزوغ الفجر والناس نيام، وكان للمصادفة غير السعيدة، وفي منطقة بيت سلطان، التي تمّ تطويقها لإلقاء القبض على منصور، أحد المطلوبين جنائياً مع بعض من خلانه، ومعهم السلاح لحمايته، وظن هذا البعض بأنهم مستهدفون بالتوقيف مع سلطان باشا وهو زعيم وطني له مقامه عند الجميع.

عند بدء التطويق وقعت المفاجأة واستيقظ الناس وسلاحهم بأيديهم والوقت ظلام وجرى تبادل إطلاق النار فوقع قتلى وجرحى من الطرفين وارتدت المفرزة على أعقابها تجر جرحاها وخسائرها.

علم رئيس الجمهورية الشيشكلي بالحادث فأمر قائد الموقع العسكري بتجريد حملة عسكرية على القريّا لفرض هيبة الدولة وإلقاء القبض على المسؤولين قبل استفحال الأمور التي كان ينتظرها بين ساعة وساعة منذ مؤتمر حمص، في دار الرئيس الأتاسي.

كما أمر بإرسال سرية إلى القريّا من فوج درعا الذي كان بأمرة المقدم سهيل برازي تعزيزاً للقوة العسكرية التي سارت نحوها. وكانت هذه السرية بأمرة الضابط نسيب المفتي يعاونه الملازم أشرف حمدي، الذي استشهد فيما بعد في جسر بنات يعقوب.

لم يتخذ المفتي الحيطة ولم يتبع الأصول العسكرية قبل خروجه من ثكنته وهو ذاهب إلى منطقة حوادث، لإركابه الجنود بسيارات بدون ذخيرة، التي تركها مع تموين الطوارىء بالسيارة الأخيرة من الرتل، ولدى عبوره محافظة السويداء قادماً إليها عن طريق بصرى، هاجمه رجال مسلحون من جبل العرب في مؤخرة الرتل واستولوا على الذخيرة وتموين الجند ووقع قتيل واحد وعدد من الجرحى برصاص المهاجمين.

استفحل الأمر وعظم في تفكير الشيشكلي وخياله، لذا أمر بإرسال فوجين من المشاة إلى جبل الدروز أحدهما بأمرة المقدم ممدوح براقي والثاني بأمرة المقدم فيصل نوري الحسيني للسيطرة على الأحداث فيها والقضاء عليها.

كما طلب من العقيد فؤاد الأسود قائد اللواء السادس في إزرع الانتقال إلى السويداء واستلام قيادة القطعات في جبل العرب وأرسل إليه كرئيس أركان له، رئيس شعبة العمليات في الأركان العامة، المقدم رياض كيلاني ومعه الملازم أول شوقي الدقاق.

مضت خمسة أيام أو يزيد والأحداث تتطور باتجاه الإستفحال وصعد عدد القتلى والجرحى وكانا بازدياد مستمر.

تكليف العميد رسمي القدسي بإنهاء أحداث السويداء:

في منتصف ليل شديد البرودة والثلوج تغطي مدينة القنيطرة استيقظتُ هاتفياً على صوت العميد أديب الشيشكلي، رئيس الجمهورية، وأنا أعرف صوته جيداً، سألني عن

العميد رسمي القدسي، قائد الجبهة السورية الفلسطينية لأني أحد ضباط أركانه، فقلت له في داره ويقطع هاتفه عند نومه، طلب إلي إبلاغه أن يكون عنده في السابعة صباحاً.

كان العميد أديب شيشكلي منذ عرفته يسهر الليل أكثره وينام في النهار وقد تأصلت فيه هذه العادة عندما قام بانقلاباته، وعندما صار رئيساً للجمهورية فهو يخشى الليل من انقلاب غادر وأن يخطف منه السلطة، مغامر مثله، وقليلاً ما بات ليلتين متتاليتين في مكان واحد.

كما كان العميد رسمي القدسي أعزب يبتدىء مبكراً بشراب المسكر بمفرده في داره، على خلاف الشيشكلي، لا يؤم الملاهي، حتى إذا قدم منتصف الليل، كان يستسلم للرقاد بعد قطع الاتصال الهاتفي عنه، لكي لا يزعجه أحد، ويتركه لأحد الضباط في أركانه.

حوالى الرابعة صباحاً ارتديت ملابسي وقدت سيارتي بصعوبة من كثرة الثلوج، واتجهت إلى بيت قائد الجبهة وقرعت جرس داره فاستيقظ قبل حارسه، بصوت مستنكر ومستعلم عن الطارق، فلما عرفني فتح الباب وأبلغته بما كلفت به فاستغرب وقال لي: سيارتي البويك معطلة وسيارة الجيب لا تصلح لهذه المغادرة، استأجر لي سيارة مدنية وزوّدها ببنزين عسكري تخفيفاً للأجرة (كانت السيارات العسكرية حتى عند كبار الضباط نادرة وقديمة ومن يحصل على واحدة جيدة يكن من أسعد ضباط زمانه).

استأجرت له سيارة تكسي وطلبت إلى آمر سرية المقر الملازم أول حيدر الكزبري تزويدها بالبنزين اللازم وهكذا اتجه القدسي لمقابلة رئيس الجمهورية.

وعند الغروب هتف لي العميد رسمي من دمشق وطلب إلي تحضير مفرزة من الشرطة العسكرية بأمرة ضابط صف مع العناصر اللازمة من التي تعمل بأمرتي في قيادة الجبهة، مع لوازم عملها ومبيتها ميدانياً، لأنه كُلف باستلام قيادة القطعات التي أرسلت إلى جبل الدروز لوضع حد لما يجري فيه من إخلال بالأمن والقتال.

كما طلب إليّ إصدار أمر خطي، بعد أن تلقى أمراً شفوياً من رئيس الجمهورية، إلى قائد كتيبة مصفحات الجبهة التي استلم قيادتها النقيب ممدوح جابر من النقيب أحمد حنيدي الموفد ببعثة إلى فرنسا، لتتحرك باتجاه المنطقة الجنوبية ـ (محافظتي حوران وجبل العرب) ـ عن طريق الرفيد، نوى، الشيخ مسكين، درعا، بصرى، لتتمركز جنوب محافظة السويداء في صلخد خط إمتان، مشقوق، ذيبين. بمهمة تطويق هذه المحافظة جنوباً والسيطرة على محاورها وطرقاتها ومنع العبور عليها إلا تحت الرقابة العسكرية.

السير إلى السويداء:

حوالى السادسة مساءً وصل العميد قدسي من دمشق، وأطلع على التحضيرات واتجهت مفرزتنا القيادية لأداء المهمة التي كلفنا بها، ولدى وصولنا إلى مدينة أزرع، مقر اللواء السادس، كان فيه رئيس أركان اللواء، المقدم حسين الحكيم، ومعاونه الملازم أول نور الدين الدسوقي، وكان قائد اللواء فؤاد الأسود موجوداً في السويداء على رأس قطعاتها، وكانت وحدات هذا اللواء موزعة بين فيق وأزرع ودرعا والسويداء.

اتصل العميد قدسي هاتفياً بالمقدم رياض كيلاني في السويداء، وسأله عن الأوضاع فيها وأخبره بأنه يتكلم معه من أزرع وأنه في طريقه إليه، فرجاه عدم المجيء ليلاً لخطورة الطريق، ولكونه لم يلتفت إلى كلامه، أغلق الهاتف معه، وخلال ثوانٍ كان العميد شيشكلي يتكلم مع القدسي ويكرر كلام الكيلاني ويطلب إليه عدم التحرك ليلاً تجنباً للخطورة أثناء الطريق.

في هذه الأثناء وصلت كتيبة مصفحات النقيب عدنان مراد من قطنا إلى أزرع في طريقها إلى السويداء وكان الجو ممطراً، فأصدرنا الأمر إليه بالتوقف في مكانه واستئنافه غداً صباحاً معنا.

نَصَبَ العميد قدسي طاولته يشاركه بشرابها المقدم حكيم، واستسلمنا نحن للنوم، وفي السادسة من صباح اليوم الثاني نظمت الوحدات وتهيأنا للحركة بشكل منتظم، تتقدمنا مفرزة شرطتنا العسكرية تتبعها طليعة الكتيبة فسيارتنا ومن ثم باقي عناصر الكتيبة مع اتخاذ كافة تدابير الحيطة والأمن.

أشرفنا على مدينة السويداء (أزرع ـ السويداء ٣٧ كلم) وقبل دخولنا إليها أصدرنا الأمر إلى قائد الكتيبة بالتوقف والإنتشار للسيطرة على المحاور والأماكن المرتفعة ومنع كل حركة عليها وتطويق مدينة السويداء ومحافظتها شمالاً.

دخلنا المدينة مع مفرزة القيادة وعناصر الشرطة العسكرية وذهبنا رأساً إلى مقر قيادة الفوج الخامس، وكنت أعرفه، كان فيه العقيد فؤاد الأسود قائد اللواء والقطعات، والمقدم كيلاجيان والمقدم كيلاني فسألهم القدسي عن الوضع مفصلاً، أجابه الكيلاني بالذي ذكرته آنفاً مع إيضاح بالأسباب، وعدد القتلى والجرحى والمعاناة، وكيف تعرض لفيف من الدروز لقوة الدرك التي كلفت بالقبض على منصور الأطرش وسأله عن القوات الموجودة فقال:

١ـ أربعة أفواج مشاة منها ثلاثة بالسويداء وهي بأمرة المقدمين ألبير كيلاجيان وفيصل

نوري الحسيني، ممدوح البراقي والرابع في بصرى بأمرة موفق قدسي.

٢ـ فوج مدفعية بأمرة المقدم فايز قصري يعاونه الياس بيطار وبدر أعسر في السويداء.

٣ـ وحدات من حرس البادية بأمرة الرائد صلاح شيشكلي على حدود المحافظة جنوباً.

٤ـ سرية مشاة من درعا بأمرة النقيب نسيب المفتي متمركزة في جنوب المحافظة.

٥ـ وحدة هندسة بأمرة ... موجودة في السويداء.

٦ـ وحدة إشارة بأمرة ... موجودة في السويداء.

٧ـ كتيبتا مصفحات وصلتا حديثاً، الأولى بأمرة النقيب عدنان مراد منتشرة شمال السويداء والثانية بأمرة النقيب ممدوح جابر منتشرة جنوب محافظة السويداء.

وضع أمر عمليات لتمشيط مدينة السويداء:

كانت الساعة تجاوزت الثانية عشر ظهراً عندما أمرني العميد رسمي القدسي بوضع أمر عمليات للدخول إلى مدينة السويداء وتمشيطها، وكانت أصوات الرصاص من المدينة ومن الأسلحة الفردية والآلية لا تنقطع. وقال لنا بأنه ذاهب إلى دار المحافظة (دار المحافظة ولكنة فوج المشاة الخامس بالطرف نفسه من المدينة، شرقاً. وقد يكون قد تبدل موقعهما بعد انقضاء ما يقارب من أربعين سنة على هذه الأحداث والصورة وثكنة الفوج الخامس مشرفة تمام الإشراف على المدينة لعلو موقعها).

وكانت الخطة بأن قسمت مدينة السويداء إلى قسمين رئيسيين شمالي وجنوبي محددين بوضوح بواسطة الشوارع وأماكن مميزة معروفة فيها. وعُهد بالقسم الشمالي إلى فوج المشاة الذي يقوده المقدم فيصل نوري الحسيني كما عُهد بالقسم الجنوبي إلى فوج المشاة الخامس بقيادة المقدم ألبير كيلاجيان وأن يكون فوج مشاة المقدم ممدوح براقي، احتياطاً بأمر قائد مجموعة القوى العميد رسمي القدسي مع بطارية من فوج مدفعية المقدم قصري.

جرى توزيع لوائح بأسماء المطلوبين على قادة السرايا والفصائل أعدّها رئيس شعبة مخابرات محافظة السويداء الملازم أول أسعد الحكيم.

قبل البدء بالحركة جمع القدسي قادة الوحدات المكلفة بالمهمة وأفهمهم ضرورة السيطرة على جندهم وأنه لا يوافق على إطلاق رصاصة واحدة إن لم يسبقها إطلاق النار عليكم، لأننا نحن في وطننا وبين أهلنا والضرورة هي التي أملت علينا هذا المسلك.

المهمة: دخول مدينة السويداء وتمشيطها لفرض هيبة الدولة ومصادرة الأسلحة وإلقاء القبض على المطلوبين المتهمين بالإخلال بالأمن وسوقهم إلى مقر الفوج الخامس مع الحرص الشديد على حياة المواطنين.

تحركت القطعات المعتمدة من أماكن وجودها لأداء مهمتها في الساعة الرابعة عشرة عصراً من يوم وصولنا، وكان الفصل شتاء والظلام مبكراً وكنا نتجنب حلول الظلام والجند في المدينة بين أهاليها لذلك كان الإعتراض من الكثيرين على هذا التوقيت، وطلبوا تأجيل التنفيذ إلى صباح الغد، وانفرد القائد القدسي بالرأي وأصر على التنفيذ دون تأخير ولم أستطع ثنيه عن إصراره.

لم يمض وقت ذو شأن حتى كان بعض الجنود عائداً إلى الثكنة وأمام كل واحد منهم عدد من سكان المدينة من الرجال. فجرى جمعهم في باحة الثكنة ورئيس المخابرات الحكيم يجوب بين جموعهم ويقبض على المطلوبين من بينهم ويعزلهم عن جماعتهم.

كما كان القائد القدسي يحثهم على الخلود إلى السكون والهدوء والمحافظة على أمن الوطن لأن التصرفات غير السليمة لا تصدر عن غير الأعداء، وذكرهم بمواقفهم الخالدة في وجه المستعمر الفرنسي بكل رجولة وكرامة والحكم اليوم بيد أهله ثم طلب إلى الباقين الإنصراف إلى بيوتهم بأمان بعد أن وعدوه بالتزام السكينة والهدوء وعدم الإخلال بالأمن، وهو يهددهم إن بدت منهم بادرة غير مستحبة أو سمع إطلاق رصاصة واحدة.

انتهت تلك الليلة بسلام ودوريات كتيبة المصفحات تجوب الشوارع.

لا أريد الدخول بتفاصيل أكثر لحساسية الموضوع، فهذا ملخص الملخص وموجز الموجز لأن الحادث أصبح في ذمة التأريخ ومعظم أصحابه انتقلوا إلى دار الخلود.

مكثنا أياماً ثلاثة وكانت الوفود لزيارة القائد العسكري كثيرة، ويتبادلون معه أطيب الأحاديث ويعلنون الولاء عندما قررنا القيام بجولة في أمهات القرى لفرض هيبة الدولة عليها، وقد اشترك بهذه الجولة كتيبة مصفحات عدنان مراد وفوج مشاة المقدم فيصل نوري الحسيني وفوج المقدم ممدوح براقي ووحدة هندسة ووحدة إشارة.

غادرنا السويداء صباحاً باتجاه قرية الأمير حسن الأطرش، قرية عُري، فاستقبلنا ابنه أحسن استقبال وفتحت أبواب البيوت أمامنا على الرحب والسعة ولم ندخل إلى أحدها أبداً، ثم تابعنا السير باتجاه القريّا، عرين سلطان باشا، (لشخص سلطان الأطرش بالنسبة لي ولعائلتي ووطني مقام كبير جداً وهو عنوان كبير لمواقف كريمة ووطنية خالدة)، وعند وصول طليعة الرتل إليها، تلقيت برقية من قائدها يعلمنا فيها دخولها ووضع أصابع

الديناميت لنسف دار زعيمها. (فسقط الأمر من يدي لأن البرقيات مسجلة والقرار للقدسي قائد الرتل) لذا عرضت البرقية عليه فقال: «أعوذ بالله» وسألني عن الضابط صاحبها، فقلت لا أعرف عنه شيئاً، وكانت طائرة أديب شيشكلي تحوم فوقنا، بقيادة الطيار موفق الخاني، فقال لنخبر العميد أديب لنقف على رأيه، ولم يكن الإتصال ميسراً بيننا وبينه، فاتصلنا لاسلكياً بالأركان العامة ومنها بقيادة القوى الجوية ومن ثم بالعميد الشيشكلي وهو بالطائرة وكان قراره بعدم الموافقة على هكذا تصرفات التي أبلغناها إلى قائد الطليعة مع تكرار الأمر بمتابعة المهمة مع الحفاظ على الأرواح والأموال، ما دام لم يتعرض لنا أحد بسوء.

ثم وصلنا إلى صلخد وبتنا فيها، وفي صباح اليوم الثاني ذهبنا شرقاً باتجاه قرية مصطفى علي الأطرش التي لم أعد أتذكر اسمها وفتشناها ثم تابعنا سيرنا باتجاه سهوة الخضر حيث جرت معركة حامية قتل فيها عدد من الجنود، كما قتل عدد من الثائرين الذين تعرضوا لنا من على تلالها ومن بينهم جهاد الأطرش، وكاد العميد رسمي القدسي أن يقتل يومها، عندما مرّت رصاصة قرب رأسه فأصابت غطاء باب نافذة المصفحة التي كان واقفاً بقربها، ويعطي الأوامر، وكنت بالقرب منه، لتلقيها وصياغتها وإبلاغها إلى أصحابها.

فاجأنا حاجز إصطناعي في طريق سيرنا وفي ممر إجباري (عنق زجاجة) على جسر تشرف عليه من جهتي اليمين واليسار هضبتان محتلتان من الثائرين الذين يطلقون عليه النار منهما بغزارة لمنع تقدمنا ووضعنا تحت رحمة نيران أسلحتهم.

ولكي لا يتوقف الرتل كثيراً طلب قائد الحملة من قائد المصفحات وكان بقربه أن يعمل على إزالة هذا المانع من الطريق بطليعته، فطلب التريث بداعي الخطورة، ولكونه محسوباً على الشيشكلي ومن مدينته، انفعل العميد قدسي وقال لي «انزل بسيارتك الجيب وافتحه» استخفافاً بهذا الضابط، أمرت عناصر الطليعة بعد تعزيزها، بفتح نار غزيرة على الهضبتين لإسكات نيرانهما باتجاه هذا الحاجز، وتقدمت مع ثلاثة عناصر بسيارة جيب كنت أقودها، وفتحنا الطريق بإزالة الأحجار من عليه، وبعد القضاء على المقاومة، تابعنا السير نحو قرية الكفر، (القرية التي انطلقت منها الرصاصة الثائرة الأولى، في وجه المحتل الفرنسي في الثورة السورية الكبرى، من يد سلطان باشا الأطرش عام ٢٥- ١٩٢٧) حيث أستقبلنا أحسن استقبال وطاف علينا النشامى بالشراب، بأيادي الكرام ثم استرحنا وتناولنا الطعام، ومن ثم تابعنا الطريق، وقبل دخول السويداء بثلاثة كيلومترات تقريباً، أعطى القدسي الأوامر بإيقاف الرتل وإعادة ترتيبه وتفتيشه... لأسباب لا لزوم لذكرها.



ياسين السمان أحد شهداء حادثة الطيران في ١٧/ ١٢/ ٥٢
ويرى في الصورة مع اللواء محمد نجيب أول رئيس للجمهورية المصرية



سفير الهند في الوسط وعن يساره مدير المراسم
وليد ماجد وعن يمينه ياسين السمان



في إحدى المناسبات من اليمين اللواء عبدالكريم زهرالدين - اللواء عزيز عبدالكريم -
اللواء زيد الأطرش - العميد مطيع السمان - العقيد برهان بولص

حديث بين وزير الخارجية الدكتور اسعد محاسن وبين قائد قوى الامن العميد مطيع السمان



الدكتور عبدالسلام العجيلي وزير الثقافة والإعلام يتحدث إلى العميد مطيع السمان قائد قوى الأمن الداخلي



في قصر الضيافة من اليمين الوزير ـ المهندس صبحي كحاله ـ المهندس شكيب العمري ـ العميد مطيع السمان ـ الوزير المهندس وجيه السمان



في إحدى المناسبات من اليمين العميد مصطفى شاكر ـ اللواء نامق كمال ـ العميد مطيع السمان



اللواء نامق كمال رئيس أركان الجيش وعن يساره العميد مطيع السمان



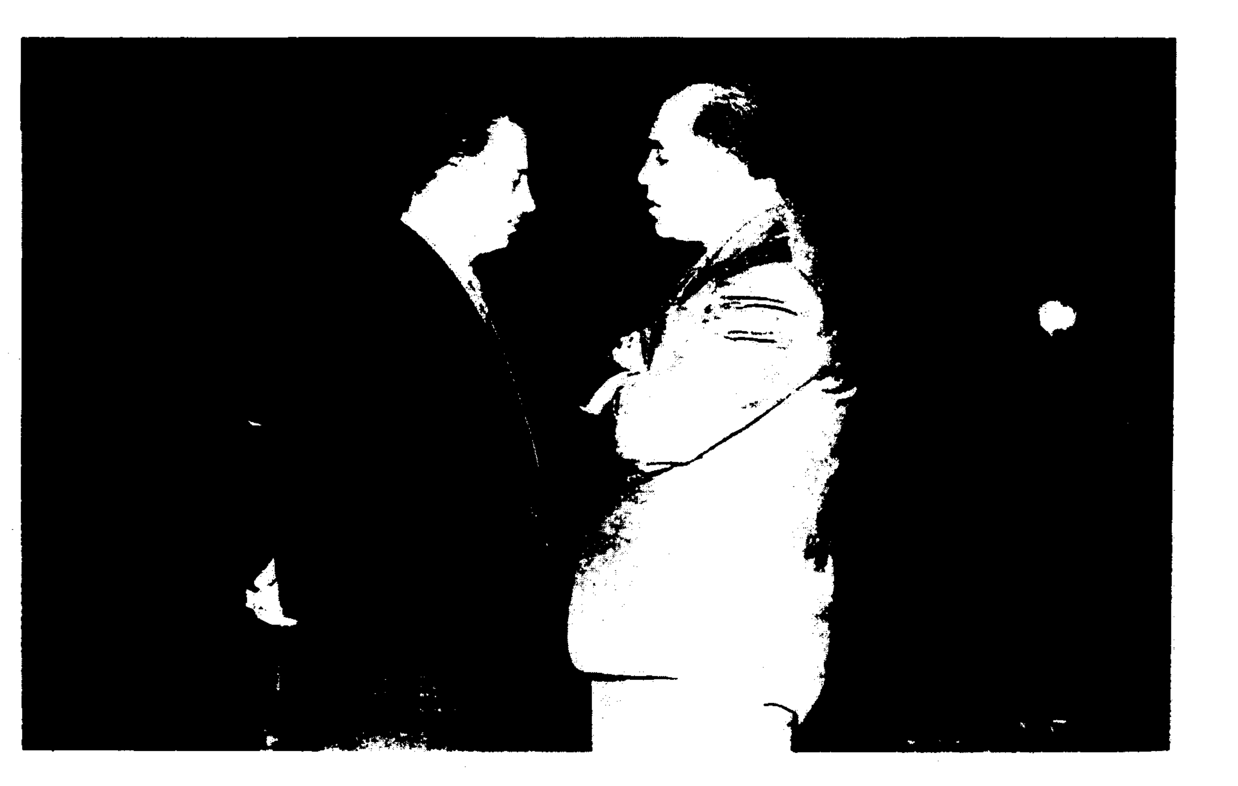
اللواء هشام الميداني وعن يمينه العميد مطيع السمان



بمناسبة تحضير احدى المناورات العسكرية في الجبهة ربيع عام ١٩٥٤ ويظهر من اليمين النقيب عواد باغ - النقيب مضيه السمان - الخبير الالماني العميد شريتز - العقيد توفيق شحم - قائد الجبهة اللواء طالب الداغستاني ومن ثم ضابطين اخرين



العميد مطيع السمان قائد قوى الأمن الداخلي يلقي كلمة توجيهية بلفيف من رجال الأمن



في احدى المناسبات.. مطيع السمان مع امين عام وزارة الاقتصاد
السيد عبدالستار تربلاني



في إحدى المناسبات، العميد مطيع السمان قائد قوى الامن وعن يساره العميد
هاشم هاشم آغا رئيس شعبة المخابرات فأحد المدعويين فالعميد محمود صبري
السيد رئيس شعبة العمليات فالعميد خليل موصلي مدير شؤون الضباط



في إحدى المناسبات العميد مطيع السمان قائد عام قوى الأمن الداخلي
مع لفيف من ضباط قيادته



العميد مطيع السمان قائد قوى الأمن الداخلي

مع بعض أركانه من ضباط الأمن



في مجال نادي الفروسية رئيس حرس الشرف يستقبل قائد قوى الأمن ويرى من اليسار العقيد جميل ملحم ومن اليمين الرائد فؤاد أبو الخير

استرحنا ثلاثة أيام، وفي اليوم الرابع شكلنا رتلاً جديداً وقمنا بعمل مماثل في اتجاه قرية شهبا. ثم بدأ العميد قدسي بضع الخطط لتحسين الوضع في الجبل وفتح طرقات فيه بإشراف الجيش.

بوادر الإنقلاب على الشيشكلي:

أحمد الله على الدوام، لكوني أنام مبكراً وأن إيقاظي في منتصف الليل وقبل صياح الديكة لا يزعجني كثيراً وقدري أن أتلقى الأوامر في هذه الأوقات من الذين طار النوم من عيونهم.

حوالى الساعة الثالثة من صباح ٢٥/شباط/٥٤ أيقظني هاتف من العميد أديب شيشكلي، وكنت أبيت في مكتبي بالسويداء، وطلب إليّ إبلاغ العميد قدسي بالتوجه إليه فوراً إلى دمشق وكذلك المقدم موفق القدسي الذي كان في بصرى الشام وأخوه صلاح شيشكلي الذي كان مرابطاً على الحدود السورية الأردنية.

ايقظت هاتفياً العميد رسمي وأبلغته الأمر وكذلك المقدم موفق والرائد صلاح لتنفيذه، وبعد ساعة أو تزيد، جاءني المقدم ألبير كيلاجيان قائد فوج المشاة الخامس، وأبلغني بأن الإذاعة من حلب تهاجم الشيشكلي، وأعلنت العصيان عليه وتطلب إلى باقي المناطق الوقوف بصفها للخلاص من حكم الطاغية الذي طغى وبغى، وأن المذيع هو النقيب مصطفى حمدون.

حاولت إبلاغ القدسي بهذا الخبر، فوجدته قد غادر السويداء، لذا طلبته من الشرطة العسكرية بأزرع، فقيل لي أيضاً، بأنه مرّ منذ دقائق لذا طلبته من مخفر شيخ مسكين، وعند وصوله إليه كلمته بالفرنسية وكان بجانبي المقدم كيلاجيان وقلت له يظهر بأنه قد وقع انقلاب في حلب، ثم تابع سيره إلى دمشق وقد علمتُ فيما بعد بأن الشيشكلي قد استدعاه والآخرين لتشكيل مجموعة قوى جديدة للإتجاه بها إلى حلب لضرب الإنقلابيين فيها.

حوالى الساعة التاسعة صباحاً اتصل بي العميد الشيشكلي وطلب إلي إعطاء الأوامر إلى النقيب عدنان مراد قائد كتيبة المصفحات والمقدم فائز قصري قائد فوج المدفعية والمقدمين ممدوح براقي وفيصل نوري الحسيني قائدي فوجي مشاة، للتحضير والتهيؤ للحركة والسير باتجاه دمشق عند أمر لاحق، وأن يتجمعوا في الكسوة لتلقي الأوامر الجديدة منه بالذات.

بدأت التحضيرات وشاع الخبر، وأعلن المقدم عبد الإله رسلان، قائد فوج إسناد في

إزرع، بأنه سيقف في طريق هذه القطعات عند تحركها باتجاه دمشق، حاولت الاتصال به هاتفياً، للوقوف منه على الخبر، فتوارى. وكذلك كان موقف الملازمين الأولين كنعان حديد ومحمد هواش وعدنان حمدون، شقيق النقب مصطفى حمدون، وهم يعثيون وقادة سرايا في فوج المقدم ألبير. وكاد أن يختلط الحابل بالنابل، إلا أن تصميم قادة الأفواج على السير نحو دمشق لم يخالطه ضعف يذكر أو تردد، وهدّدوا في سحق كل من يقف في سبيلهم.

ونحن على هذه الحال اتصل بي اللواء شقير رئيس الأركان العامة وأبلغني إلغاء الأوامر التي أعطاني إياها الشيشكلي، فشعر بأني لم أرتح إليه، لذا كلمني الشيشكلي وكان بجانبه على ما ظهر لي، وألغاها بنفسه وكذلك فعلت أنا في السويداء.

حضر الضابط جمال فيصل من دمشق ومعه النقيب المسرح عبد الغني قنوت، ونحن أمام مكتب المقدم ألبير في باحة الثكنة نتمتع بحرارة الشمس، حاول الضابط جمال انتزاع قيادة كتيبة المصفحات من عدنان مراد وتسليمها إلى عبد الغني قنوت فوقف عدنان مراد في وجههما وخاصة في وجه عبد الغني بكل عنف وتهديد، ولم تثمر هذه المحاولة.

اتصل بي اللواء شقير مستفسراً عن الأحوال وقال لي بأن العميد شيشكلي قرر الرحيل، كما كان معظم الضباط يتلقّطون الأخبار من مختلف المصادر وكثرت الإشاعات ونحن في دوّامتها، حضرنا دعوة غداء متأخر في نادي الضباط لغسل ما في القلوب، ترأسها الضابط جمال فيصل.

مساءً سمعنا بلاغاً من راديو دمشق بمغادرة أديب شيشكلي البلاد إلى لبنان وكادت أن تدب الفوضى قبلها في دمشق وأدخل شقير السجن، وأُعلن تعيين رسمي القدسي رئيساً للأركان محله، ثم أفرج عنه وذهب إلى حمص، كما جمع الدكتور مأمون الكزبري رئيس المجلس النيابي بعض النواب وأعلن نفسه رئيساً للجمهورية بصورة موقتة حسب منطوق الدستور، إلى أن تقرر في حمص من قبل قادة البلاد الفعليين عودة الرئيس هاشم الأتاسي إلى رئاسة الجمهورية، لإتمام مدة ولايته، والتي قطعها انقلاب الشيشكلي.

كما شكلت وزارة برئاسة صبري العسلي لمعالجة الأوضاع المضطربة كثيراً. وكان تشكيلها على النحو التالي: صبري العسلي للرئاسة، معروف الدواليبي وزيراً للدفاع، فيضي الأتاسي للخارجية، منير العجلاني للمعارف، حسن الأطرش للزراعة، عبد الرحمن العظم للمالية، علي بوظو للداخلية، عفيف الصلح وزير دولة، محمد سليمان الأحمد (بدوي الجبل) للصحة، عزت صقال للعدلية، فاخر الكيالي للإقتصاد، رشاد جبري للأشغال العامة والمواصلات.

أغلقت حكومة العسلي مكاتب حركة التحرير وصادرت محتوياتها وسرحت بعض الموظفين الذين كانوا يسيرون في ركاب الشيشكلي منهم عبد الحميد الخليل أمين عام الداخلية، ومدير شرطة وأمن عام سورية حمدي الصالح وقائد الدرك العام فيها، ومدير عام الإذاعة، وسرحت من الجيش العميدين رسمي القدسي وعمر خان تمر والعقيد قاسم الخليل وغيرهم، كما عينت العميد طالب الداغستاني قائداً للجبهة وأمين أبو عساف قائداً لسلاح المدرعات وأحمد العظم قائداً للواء الأول وفيصل الأتاسي قائداً للمنطقة الشمالية، وأعادت إلى الجيش العقيد نوفل شحم وعينته رئيساً لأركان الجبهة، والمقدم زياد الأتاسي وعينته مديراً لمصلحة النقل، والمقدم هشام السمان وعينته رئيساً للشعبة الثانية، والمقدم عدنان المالكي الذي استلم رئاسة الشعبة الثالثة في الأركان العامة، وقد لعب دوراً هاماً وذكياً في الإنقلاب على الشيشكلي وأصبح الضابط البارز في رئاسة الأركان، وكان الشيشكلي قد اعتقله مع أخيه المحامي الأستاذ رياض ولجأ إلى كثير من العنف معهما وشكل لجان تحقيق من أعوانه الضباط برئاسة المقدم أمين نفوري وعضوية الملازمين عبد الحق شحادة وهشام كيالي وحسين قاضي لانتزاع الاعترافات من المحامي رياض، لتبرير محاكمتهما، فلم يمكناه من الوصول إلى مآربه وأغراضه.

كما أبعدتْ حكومة العسلي عبد الحميد السراج وعبد الحق شحادة عن سورية وقطعت دراسة الأركان عن أمين النفوري وأحمد المصري وأحمد عبد الكريم ووضعت مشروع مرسوم بتسريحهم مع آخرين من جماعة الشيشكلي، وقبل توقيعه جرت مساومات كثيرة معهم وانكشفت وأعلنت العداوات بينهم وبين خصومهم الاشتراكيين، إلى أن تمكن المقدم عدنان المالكي الذي أصبح له أدبيات عندهم، من جمعهم في مكتبه وأصلح الحال فيما بينهم وقرر إرسال أمين نفوري ملحقاً عسكرياً إلى العراق وتعيين أحمد عبد الكريم في أركان المنطقة الشمالية بحلب وأحمد المصري في سلاحه سلاح المدفعية. وكان أحدهم قد قابل وزير المالية عبد الرحمن العظم، وهذا خصم لدود لأكرم الحوراني في حماه، وقال له: «إن الوحيد الذي يستفيد من هذا التسريح هو الحوراني وجماعته بالجيش، لأننا من معارضيه ومن خصومه وستكون أنت الخاسر الأكبر، لأن هذا التسريح تقوية لهم وتعزيز لمراكزهم بالجيش، وهكذا وقف عبد الرحمن مع الواقفين في وجه هذه الخطوة وبقيت جماعة الشيشكلي بالجيش مما مكّنها من لعب أدوار هامة وخطيرة فيما بعد.

وهكذا تخلصت سورية من الانقلابي الأول في حياتها العسكرية والسياسية هو العميد أديب الشيشكلي صاحب اليد الطولى فى انقلاب حسني الزعيم في ٢٩/آذار/٤٩ وصاحب

انقلاب ١٩٤٩/١٢/١٩. وقد قتل الأول مع رئيس وزرائه محسن البرازي، كما قتل الثاني الحناوي في حي المصيطبة في بيروت صيف عام ١٩٥٠ على يد حرشو البرازي، وقتل الثالث، وكان أطولهم حكماً وسيطرة، في البرازيل في منطقة غويّانا أنابولس في ٢٧/أيلول عام ١٩٦٤ على يد نواف أبو غزالة ولم يكن، حسب اعتقادي، بسبب ضربه لجبل الدروز عسكرياً في شباط عام ١٩٥٤، لأنه كان قبل هذا التاريخ ولغاية يوم مصرعه، سهل المنال وغير متحفظ أو متخفي في إقامته وتنقلاته، وخاصة عندما كان في أوروبا ينتقل بين شوارعها ومطاعمها وحاناتها في الليل والنهار، بدون حراسة، وكان بمفرده على الدوام، كما كانت الجراح ما زالت ساخنة من أعماله ولم يتعرض له أحد أبداً خلال هذه المدة الطويلة التي قاربت من عشر سنوات كما تقدم. وإذا كان الهدف من هذا الإغتيال هو الانتقام على أعماله السابقة، فلماذا هذا الإنتظار؟

والذي علمته أخيراً من صديقي الدكتور شاكر مصطفى الوزير والسفير والقنصل العام الأسبق في البرازيل بأن للقاتل غزالة مزرعة مجاورة لمزرعة الشيشكلي وقد اختلفا على ماء المزرعتين مما أدى إلى هذه الجريمة التي طلاها محامي الدفاع طلاءاً خادعاً تخفيفاً للعقوبة.

كما قال لي هذا الصديق عن ملايين دولارات الشيشكلي التي أتهموه بها جماعته في سورية عند محاكمته غيابياً من أجل مؤامرة ستون، بأنها فقط إثنا عشرة ألفاً أعطاه إياها أحد الحكام العرب اشتري بها مزرعة هناك ليعيش حياة الكريم والمزارع البسيط مع إبنه موفق لضآلة إمكاناتهما المادية.

الأيام الأخيرة من حكم الشيشكلي:

بعد المؤتمر الذي عقده معظم رجال السياسة السورية في بيت هاشم الأتاسي في حمص، وبعد اعتقالهم، وصل للشيشكلي خبر تآمر بعض العسكريين عليه في مدينة حلب لذا أرسل إليها رئيس الشعبة الثانية النقيب مصطفى رام حمداني للاستطلاع.

دخل العميد عمر خان تمر قائد المنطقة الشمالية ومعه رام حمداني إلى بيت أحد الضباط العزبان حيث قيل لهما بوجود اجتماع فيه فوجدا مجموعة من الضباط الصغار يلعبون الورق ويختلفون ويتصايحون. وكان هذا بعد نهاية حديثهم عن ترتيب المؤامرة وتوزيع الأدوار والمهام ـ وقد حدثني بهذا أحد المتآمرين بحلب النقيب مصطفى كمال المالكي كما أخبرني المالكي بأنه ومصطفى حمدون قد استطلعا طريق الفرار إلى تركيا عند فشل هذه الحركة ووضعا بعض ملابسهما، وكانا أعزبين في سيارته البويك، ليلة

الحركة استعداداً للجوء إلى تركيا.

في ساعة مبكرة من صباح ١٩٥٤/٢/٢٥ تم تكليف النقيب مصطفى حمدون، وكان يعمل في أركان اللواء الثاني بحلب، بإذاعة الإنذار التالي:

«أيها الشعب الكريم ليس هذا بيلاغ إنه اعتراف وعهد وتقرير بالحال التي وصل إليها الجيش والشعب في عهد ديكتاتوري أشرف عليه حفنة من رجال أشرار. هذا عهد بمحي الخزي والعار اللذين لحقا بالجيش، وعهد لاستعادة طهارته ونبله لكي يعود إلى ثكناته بنظام كما هو نداء إلى الجميع لحمل السلاح في وجه ديكتاتور أذاق الشعب مرّ الهوان وإنذار إليه بمغادرة البلاد قبل إلقاء القبض عليه وإحالته إلى المحكمة على جرائمه».

وفي الوقت نفسه أقدم رئيس أركان المنطقة الشمالية العقيد فيصل الأتاسي، ابن شقيق الرئيس هاشم الأتاسي، على اعتقال رئيسه العميد خان تمر ومحافظ حلب كمال نورالله ورئيس بلديتها قطره غاسي وآخرين من أعضاء حركة التحرير المناصرين للشيشكلي كما احتل مصطفى المالكي المراكز الرئيسية في المدينة ودور الحكومة يساعده ضباط متقاعدون.

وبعد ساعة أعلن بالتتابع تأييد هذا الانقلاب العقيد أمين أبو عساف قائد منطقة دير الزور وكذلك العقيد عبد الجواد رسلان قائد المنطقة الساحلية، ومن ثم العميد محمود شوكت قائد المنطقة الوسطى يؤيده ضباطه بقوة، وعلى رأسهم المقدم غسان جديد وجماعته من القوميين الاجتماعيين، وأقدموا على وضع لغم في سد الرستن إستعداداً لنسفه إن تحركت قوى عسكرية ضاربة في اتجاه الشمال السوري من دمشق.

ومن درعا أعلن العقيد عمر قباني، وكان قد جاء إليها من الأردن وهو ملحق عسكري سوري فيه، تأييده للحركة ضد الشيشكلي يناصره أمين الحافظ وأحمد الكزبري، بعد أن جمدوا حركة رئيسهم المقدم سهيل البرازي لأنه من مؤيدي الشيشكلي.

وفي السويداء كادت أن تضطرب الأحوال فيها لو لم يلغ الشيشكلي أوامره بتحريك قطعات منها باتجاه دمشق للسير بها باتجاه حلب.

ثم وجه قادة المناطق الوسطى والشمالية والساحلية والشرقية بلاغاً موجهاً إلى الشيشكلي بواسطة إذاعة حلب وبعض الإذاعات الأجنبية يطالبون فيه بإحالته إلى المحكمة لمحاكمته بتهمة خيانة الوطن وأمانيه القومية وينادون بعودة الحكم الشرعي إلى البلاد برئاسة الرئيس هاشم الأتاسي الذي انتزعه منه هذا الديكتاتور.

وفي دمشق اتصل الشيشكلي بالسفارات الأجنبية المعتمدة في سورية وبأعوانه من

مختلف المستويات فنصحوه بعدم استعمال القوة التي كان قد جنح إليها بتشكيل مجموعة قوى جديدة برئاسة العميد رسمي القدسي للاتجاه بها إلى الشمال لإعادة الأمور إلى نصابها. كل هذه الأمور هدّت من عزيمته وقضت على قراره بالمقاومة.

لم يكد يرحل عن دمشق باتجاه السفارة السعودية في بيروت حتى صعد اللواء شوكت شقير، رئيس الأركان العامة، إلى سجن المزة وأخرج الموقوفين السياسيين منه الذين كان قد سجنهم الشيشكلي فيه.

جن جنون بقايا الشيشكلي ومخلفاته ومنهم مأمون الكزبري الذي أعلن نفسه رئيساً للجمهورية بالوكالة بموجب المادة ٨٦ من الدستور، بتأييد مسلح من الضباط طعمة العودة الله وعبد الحق شحادة وحسين حده ومصطفى رام حمداني. وتسليم رئاسة المجلس النيابي إلى نائب الكزبري سعيد إسحق، بحضور أربعين نائباً من أصل اثنين وثمانين.

في المساء أذاع راديو دمشق نبأ رحيل الشيشكلي عن سورية وتلا المذيع قسماً من استقالته التي وجهها إلى الشعب وملخصها بأنه بدافع من حقن الدماء والمحافظة على الشعب الذي أحبه والجيش الذي ضحى من أجله والأمة العربية التي خدمها بكل إخلاص يتقدم إلى الشعب السوري باستقالته من رئاسة الجمهورية.

وفي منتصف الليل حضر اللواء شوكت شقير إلى حمص حيث تم الاتفاق بين الجميع على عودة الحياة الدستورية بإعادة المجلس النيابي السابق الذي حله الشيشكلي، وعودة الرئيس هاشم الأتاسي إلى رئاسة الجمهورية، التي انتزعها منه الشيشكلي أيضاً، لاستئناف سلطاته الدستورية. وهكذا عاد الأتاسي وساسة البلاد ورجالها، إلى دمشق ودخلوها دخول الفاتحين. ومن ثم شكل وزارة التجمع برئاسة صبري العسلي كما سبق ذكره.

كما قامت طائرات عسكرية بإلقاء المناشير على الأهالي بدمشق تعلن لهم النبأ السعيد بعودة الحياة الدستورية إلى البلاد بعد خلاصها من حياة الحكم الديكتاتوري، وتطلب من مأمون الكزبري التراجع عن خطوته من نفسه لكي لا يكره عليها.

وهكذا طويت صفحة الشيشكلي من سورية التي حاول العودة إليها من لبنان بعد وصوله إليه فلم تمكنه سلطاته من ذلك، كما أبلغه القائم بأعمال السفارة السعودية في بيروت المدعو سعيد الرشاش.

ثم غادر الشيشكلي لبنان على متن طائرة خاصة تحت حراسة مشددة يرافقه بعض من جماعته، الذين تركوه فيما بعد بديار الاغتراب، وعادوا إلى وطنهم بدونه بعد أن اطمأنوا

إلى وطن أصبح سيده القانون والديمقراطية السليمة الصحيحة لا خوف عليهم ولا هم يحزنون.

كما حاول الشيشكلي العودة ثانية إلى سورية عن طريق اشتراكه بمؤامرة ستون الأميركية الشهيرة، فلم يكتب له ولرفيقه الحسيني النجاح بسبب مقاومة أعوانه السابقين وكشفه ممن اعتمد عليهم في نصرته ومساندته في محاولته الأخيرة. ثم هاجر إلى البرازيل حيث قتل في أيلول ١٩٦٤، كما سبق الإشارة إليه، وذلك بعد إقامته فيه ما يزيد على أربع سنين. وعاد جثة هامدة، إلى وطنه الذي أحبه، وأخلص له، بدون شك، وإن كنت لا أؤيده في أسلوبه وأعماله.

هكذا كانت أيضاً نهاية الانقلابي الثالث، فقد قتل قتلاً كسابقيه الزعيم والحناوي.

عدنان المالكي والجيش:

أثناء حكم الشيشكلي كان للجيش رأس واحد هو أديب الشيشكلي، بعد رحيله برز اسم العقيد عدنان المالكي كرأس جديد، بدون تمرس، والتف حوله بقايا ضباط الشيشكلي استغلالاً وحفاظاً على مكاسبهم ونفوذهم، وكذلك كتلة الاشتراكيين والبعثيين الحزبيين تعاطفاً معه قلباً وقالباً، بوجود رئيس الأركان العامة، شوكت شقير، الذي كان بهلواناً يتمتع بثقافة وذكاء بارزين، دون تأثير ملموس على مرؤوسيه من بقايا الحزبيين، لنقائصه المعروفة ولضعفه بسبب جذوره.

كان المالكي طيب القلب ليس عنده مستودع أسرار ولا قدرة على خداع، يمتاز على أقرانه السابقين بيتاً وتربية وسلوكاً ووطنية ،ومفهوماً للحياة العسكرية والاجتماعية واليومية.

عنده مزايا مسلكية عالية، حارب في فلسطين فكان من المجلين وجرح فيها، له محبون كثيرون بين الضباط وضباط الصف الذين تدربوا على يديه في الكلية الحربية ومدارس الرتباء. لذا خشيه الشيشكلي عندما وقف في وجهه فسجنه مع شقيقه المحامي رياض وعدد من جماعته، ثم سرحه من الجيش والجيش بحاجة إليه.

بعد رحيل الشيشكلي عاد بقوة وتأييد إلى الجيش، وكان فيه من يسلط الأضواء عليه لأغراض ليست نبيلة، ويتهمه بكل ما يصيب الآخرين من أضرار وما يحجب عنهم من فوائد، بقصد حرقه وخلق المطبات أمامه وتعميق الخلافات بينه وبين سواه.

إلى أن جرى تسريح المقدم غسان جديد بمفرده، عميد القوميين الاجتماعيين في الجيش، لأسباب مسلكية ليست حزبية، وكان من وراء هذا التسريح جميع السلطات التي بيدها أمره ومن بينهم العقيد عدنان، الذي اعترض عليه بدون محاكمة ليكون التسريح إذا

حصل، بعدل على ضوئها، غير أن الآخرين جنحوا إليه بدونها، ابتعاداً عن كشف الفضائح.

تألم الذين تضرروا من هذا التسريح ووضعوا خططاً للانتقام، للوقوف في وجه المالكي والحد من تماديه.

الجيش في سورية هو القوة الرئيسة الفاعلة بالأحداث السياسية فيها، ومن يبغي أمراً في الوطن يجب عليه أن لا يهمله ولا يبتعد عنه. وكانت الحزبيات والتكتلات تعمل عملها فيه رغم تناقضاتها، وكان، يوماً، أقواها الحزب القومي السوري قبل القضاء عليه، وكان له أضعاف أضعاف ما للآخرين من الضباط وضباط الصف مع مراكز جيدة، وكان يعمل بكل تخطيط ودقة وانضباط انتظاراً لساعة الصفر المناسبة. لذا كان تسريح معتمدهم في القوات المسلحة، له إشارة خطيرة وخصومة معلنة، يجب الرد عليها قبل تماديها وذلك بالقضاء على الذي كان خلف هذا التسريح حسب ظن المتضررين.

كان المالكي أيديولوجياً في أعماقه ضد أيديولوجية الحزب القومي الاجتماعي كما كان ضد الذين يستخدمون أحد أجنحته في أهدافهم ومخططاتهم بوضوح.

إن أيديولوجية البعث تنادي بالقومية العربية من المحيط إلى الخليج، فهي على طرفي نقيض مع أيديولوجية الحزب القومي الاجتماعي، الذي يرفع لواء القومية السورية فقط وكذلك الحال مع الحزب الشيوعي الأممي في كثير من مواقفه.

لقد كان عدنان المالكي غير حزبي بالتأكيد. وكان من المنادين بالقومية العربية ووحدة جميع أقطارها، كالأكثرية الساحقة من السوريين ومنهم رفيق صباه في البيت والمدرسة وزميله بالسجن، أحد المنتمين البارزين إلى حزب البعث، أعني به شقيقه المحامي الأستاذ رياض. لذا تُرجم وفُسر بأن ما أصاب غسان هو عمل حزبي ضد حزب آخر. استغله رئيس الحزب جورج عبد المسيح المرتبط خارجاً مع جهة متضررة أيضاً من استفحال أمر عدنان داخل الجيش. لذا كان القضاء على عدنان مطلباً مشتركاً بينهما قبل أن يزداد خطره بمعاداته لمخططاتهم وأحلافهم وكانت طبخة حلف بغداد على النار.

كان المالكي عربي القومية والعقيدة والمنشأ وهذا يعني بأنه خصم لكل من يعاديها، وكانت الأحلاف العسكرية الأجنبية وتشكيلها سائرة في منطقتنا على قدم وساق، وكان هو ضدها لأنها لا تهدف إلى مصلحة العروبة وإنما تهدف إلى تفتيتها وتوظيفها في مصلحة الأعداء لمواجهة أعدائهم فقط.

لم يكن بين المالكي وبين رئيس الحزب القومي عداء شخصي مستحكم، كما لم

يكن هو بمفرده الذي سرح معتمدهم من الجيش، لقد كان العداء مع الاتجاه الذي يمثله المالكي في الجيش وبين المتضررين من مواقفه فيه. لذا ينبغي القضاء عليه.

تبنى الفكرة والخطة جورج عبد المسيح ولقنها إلى محازبيه الذين لا يملكون ولا يفهمون غير تنفيذ الأوامر الحزبية، وكانت الجريمة بعد أن أقنع القاتل بأن قتل عدنان هو مطلب حزبي ويتطلب الانتحار بعد التأكد من سقوط الضحية، لدفن سره معه، وليلبس الجريمة لباس العداء الشخصي، أو السبب المجهول، كما هيأ عدداً من محازبيه في الشرطة العسكرية ليجهزوا على القاتل إن لم يحصل الانتحار، بدعوى الانتقام للقتيل من القاتل.

يوم هذه الجريمة في الملعب البلدي بتاريخ الجمعة ٢٢ نيسان ١٩٥٥، وقبل اكتشاف دوافعها وحقيقة أمرها، امتدت أصابع الاتهام والتقصير إلى:

١ـ محمود رياض سفير مصر في دمشق لأنه أقنع المالكي بإصرار عجيب على عدم سفره المقرر مع أهله إلى صيدا في لبنان، لزيارة خطيبته فيها، كما أقنعه بضرورة حضوره حفلة مباراة كرة القدم بين فريق الجيش المصري وبين فريق الجيش السوري في الملعب الذي اعتمد ليكون مسرحاً للجريمة.

٢ـ شوكت شقير رئيس الأركان العامة لكونه المستفيد الأول منها لتخلصه من منافسه في منصبه، ولأنه لم يبرىء عدنان من فاعلية تسريح غسان عندما جرت مراجعته من أجلها.

٣ـ عبد الحميد السراج لكونه كان رئيساً للشعبة الثانية (مخابرات الجيش) الجهاز المسؤول عن أمن الجيش وأمن قادته بخاصة، وشيوع تحميل عدنان مسؤولية تسريح غسان، ولأن العداء الوظيفي والسياسي بين المالكي من جهة وبين غسان وحزبه ومن هم قابعون في الخلف أصبح معلناً ومعروفاً.

٤ـ أكرم الديري آمر الشرطة العسكرية التي ارتكب بعض أفرادها هذه الجريمة. وهؤلاء الأفراد معينون بأمر يومي وظيفي حراساً للمنصة الرئيسية حيث كان من المقرر أن يجلس المالكي وحيث جرى تنفيذها.

ثم اكتشفت الحقيقة والوجه الواحد من هذه الجريمة بلسان أحد ضباط الصف القدماء في الشرطة العسكرية، والملازم وقتها المدعو «عيسى عجي»، الذي أجاب المستنطق العسكري النقيب صلاح يوسف آغا بأن القاتل والثلاثة الآخرين الذين تصدوا للإجهاز عليه بظاهر الانتقام منه، هم رفاق وأعضاء في الحزب القومي السوري الاجتماعي.

وكرت السبحة والاعترافات وظهر بأن هؤلاء الثلاثة كانوا معينين بقربه لشد أزر القاتل وشركاءه في الجريمة انتقاماً لتسريح معتمد حزبهم من الجيش، هذا التسريح الذي اتهم به المالكي بمفرده، كما ظهر بأن لأحد عملائهم علاقة مع مكتب المعلومات الأميركي بدمشق وقد حكم عليه قضائياً من أجلها.

ثم صدرت الأحكام وأعدم اثنان من الثلاثة واستبدل حكم الثالث بالمؤبد لأن إدانته قضائياً كانت بأكثرية أعضاء المحكمة وليس بإجماعهم عليها.

ثم قتل غسان في بيروت بمؤامرة خططت لها وأشرفت عليها الشعبة الثانية بدمشق على يد.... شعث كما قتل القاتل فوراً بيد أحد مساعديه بنفس الطريقة من التخطيط لإنزال الستار على من كان خلفها.

كما عقدت محكمة حزبية عام ١٩٥٧ شكلها الحزب القومي الاجتماعي كانت نتيجتها إدانة جورج عبد المسيح بتخطيط وتنفيذ جريمة قتل عدنان المالكي لدوافع خاصة بدون علم زعماء الحزب وقادته الآخرين وأنه المسؤول عنها بمفرده.

إني أميل إلى الاعتقاد بأنه لولا استشهاد المالكي، وكان في السابعة والثلاثين من عمره، لما كان للرئيس القوتلي نصيب في رئاسته الأخيرة لأن المالكي كان من معارضيه ولأنه كان يتطلع من أجلها إلى الأمام لا إلى الخلف.

ولولا القضاء على القوميين الاجتماعيين في الجيش بسبب اغتيال المالكي لما تغيرت المعادلات الحزبية فيه، وكانوا هم الأكثرية الحزبية في صفوفه التي حاز عليها غيرهم من بعدهم ولما قامت الوحدة السورية المصرية..

لقد كان المرحوم عدنان المالكي شديد التطرف بتأييد انقلاب حسني الزعيم على الرئيس القوتلي، لذا اعتمده مع محسن البرازي، الذي أُفرج عنه بعد تمثيلية سجنه، في مرافقة موفدي الملك فاروق محمد حلمي حسين بك ومحمود يوسف بك وموفد الجامعة العربية محمود عزمي، الذين قدموا من أجل:

١ـ التأكد من عدم وجود علاقة، للأردن وأميره عبدالله والعائلة الهاشمية بهذا الانقلاب وأن الحكم الجمهوري مصان.

٢ـ زيارة الرئيس القوتلي في سجنه بالمستشفى العسكري للاطمئنان على صحته وسلامة وضعه مع رئيس وزرائه خالد العظم.

حاول البرازي عند دخوله معهم على القوتلي تقبيل يده التي سحبها وتبادلا القبل أمام الجميع.

أوصى القوتلي بالمحافظة على الأوراق الرسمية الموجودة في غرفة مكتبه في القصر الجمهوري والمتعلقة بسياسة الدولة والمخابرات السرية مع رؤساء الدول العربية وعدم الكشف عنها لكي لا يفيد منها الأعداء.

كما أوصى بعدم الاهتمام بشخصه لأن الأهم هو سلامة الوطن ومستقبله والمحافظة على وحدته وأن باقي الأمور عارضة عابرة وتبديل الحاكم والحكومات أمر طبيعي.

رفض بإصرار مجيء زوجته لزيارته في مكان وجوده وطلب إبلاغها وإبلاغ والدته بأنه بخير.

إن حارسي الرئيسين القوتلي والعظم الملازمين هاني الصلح وعبد الغني قنوت اطلعا على هذه الأمور بالتفصيل، دون شك.

حدثني زميل أصبح وزيراً فيما بعد أعرف عنه دقة الكلمة أنه بعد اغتيال المالكي في عهد الرئيس هاشم الأتاسي، وقبل انتخاب الرئيس القوتلي، دعاه توفيق عزالدين وأمين أبو عساف وجادو عزالدين وآخرون من الشاكلة نفسها، إلى اجتماع في دار الأول للاتفاق معه توطئة للاتفاق مع زمرته بالجيش لأن تكون الولاية في رئاسة الجمهورية من بعد الأتاسي لشوكت شقير، إلا أنه لم يوافق ولم يقبل لاعتبارات أفصح لي عنها والله أعلم.

امرأتان قضتا على زوجيهما:

شخصيتان بارزتان في وطني قضت عليهما زوجتاهما، للسبب نفسه والدافع عينه، الأول فوزي الغزي أبو الدستور السوري عام ١٩٢٨، أحد علماء زمانه، وعظيم أقرانه وقد حكم على قاتلته بالسجن الطويل جزاءً وفاقاً.

والثاني خالد العظم رجل الدولة البارز، وقد حكم على قاتلته معنوياً بردها إلى حياة صعبة، وما زالت تنفذ عقوبتها، بعد أن تمتعت بمال وجاه، وعز ضحيتها بمستوى قلّ نظيره عند غيرها.

عرفته على السماع، ولفتني منذ نعومة أظفاري، وهو ابن حيي، إلى أن تعرفت إليه معرفة عميقة، ندر مثيلها، واطلعت منه ومن أجله على ما أذهلني.

كنت أظنه أحد أسعد رجال زمانه حتى ظهر لي بأنه من تعسائه، ومن لسانه بالذات يوم قال لي: «لقد فكرت أمس بالانتحار للتخلص من الحياة، ثم تراجعت لكي لا أزيد في الروايات».

فالسعادة ليست بالمال ولا بالجاه ولا بالشباب ولا بالصحة ولا بالزواج ولا بالأولاد

ولا بـ ...... وإن كانت كلها من مقوماتها ولها أسبقيات وضرورات، ومع ذلك تبقى سراً من أسرار هذه الحياة وربّها الخالق الوهاب.

أعتقد بأنها تبتدىء منذ الطفولة مهما كانت قاسية وتتلاشى وتتلاشى.... ولا يعيدها ويعطي قدراً منها غير الإيمان بالقدر من الله.... وأصدق القول فيها قول شاعرنا المتنبيء:

ذو العقل يشقى بالنعيم بعقله   وأخ الجهالة بالشقاوة ينعم

لست معنياً بالحديث عن طفولته السعيدة، ولا عن زواجه المبكر، وهو ابن السادسة عشرة بمن تزيد عليه بخمس سنوات، من عائلة كريمة، وهو وحيد أبويه من الذكور، ووفاة والده فجأة بعد شهرين من هذا الزواج، وتركه مع ثروة كبيرة، بمقياس عصره، إلى أحد المعارف المخلصين، لخلاف مع الأهل والأنسباء. وبعد ثمانية أشهر، لحقت زوجه بوالده، بعد أن وضعت له بنتاً، أضحت الوحيدة من صلبه، لزواجه بثانية من اللاذقية، غير منجبة، وهذا بيت القصيد، وعوضته عن هذا الحرمان ببنت أخيها، لتملأ حياته في البيت فكانت عبءاً على عبء.

إنه رجل دولة من طراز رفيع، وأحد أقدر رجال عصره في السياسة والحكم والاقتصاد، ذكي مثقف، قليل الكلام، يجيد الاستماع، عفيف اليد واللسان، قادر على ضبط انفعالاته، وجهه غير مقروء أبداً، واثق بذاته من دون غرور، مغرم بقراءة كل جديد من كتب الاقتصاد والسياسة، ومذكرات العظماء، ويفيد منها بعمق، اشتغل بالسياسة بدون حزب يدعمه، كان له تحالفات فقط، تزيد وتنقص، وتقوى وتضعف. وأكثرها مع اضداده كان بعيد النظر قوي الشكيمة لا يستسلم للصعاب ولا يضعف أمام جسام الأحداث بل يجابهها بذكاء وعقل بقدرة عجيبة بعيدة عن الديماغوجية الغوغائية.

كان يحب التخطيط للمستقبل، تعاون مع اليمينيين من سياسيي بلده، بأدب وحذر، يوم كان بحاجة إليهم، ثم التفت إلى اليساريين والشيوعيين بانفتاح كبير، وركب موجتهم، وتقدم صفوفهم، حتى لقب بالمليونير الأحمر. تعاون مع الإنقلابيين من العسكر، أكثر من غيره، لا لقلب الأوضاع كالحوراني، بل لضبط خطواتهم والصعود على أكتافهم لإشباع نهمه في الحكم وتحقيق حلمه الأكبر برئاسة الجمهورية التي أضاعها بسبب امرأة، وهذا هو الرأي الراجح على صعيد الداخل والعارف.

كان المدعوم الوحيد من العسكريين المتسيّسين وأقنعوه بأنه فارسها الوحيد بالنسبة إليهم عام ١٩٥٥، وقبيل إجرائها، خذلوه أي خذلان، على يد المناور الكبير، رئيس الأركان العامة، اللواء شوكت شقير. وابتعدوا عنه، ولم يعد يرى وجوههم، والتفتوا إلى منافسه الوحيد، بسحر عجيب، كان له مفعول أكيد.

بعد سقوط الشيشكلي في ٢٥/شباط/٥٤، جرت انتخابات نيابية في ٢٤/أيلول/٥٤ فاز بها خالد العظم فوزاً بيناً، كما فاز بها زعيم الشيوعيين خالد بكداش للمرة الأولى في حياته، فوزاً فتّح العيون وأحدث ضجة في مختلف الأوساط لأنه نجح بقوة وبأصوات تفوق أصوات محازبيه وقوتهم إكراماً لصديقه خالد العظم.

أخذ العظم يُمنّي نفسه برئاسة الجمهورية ويُعبد الطريق لتحقيق حلمه بها، مدعوماً من حلفائه النواب وخاصة الإشتراكيين والبعثيين والشيوعي الجديد في المجلس، كما عزز صلاته مع العسكر أصحاب اليد الطولى في مجريات الأحداث، وكانت الرياح كلها في صالح شراع سفينته، إلى أن تغيّر إتجاهها، عند عودة الرئيس شكري القوتلي إلى وطنه، من منفاه في مصر، بعد غياب دام خمس سنوات، واستقباله استقبالاً رسمياً وشعبياً، اشترك فيه ممثل لرئيس الجمهورية السيد هاشم الأتاسي، ورئيس الوزراء الأستاذ سعيد الغزي، ورئيس الأركان اللواء شوكت شقير، وعدد غفير من الرسميين والمواطنين على اختلاف مشاربهم. كما زاره في داره، مرحباً بعودته، وفد من ضباط القيادة، وكان محمود رياض سفير مصر غير بعيد عنهم.

بدأت الغيوم الداكنة تتجمع في الأفق، وتطلعات العظم إلى الرئاسة الأولى تتلاشى تدريجياً، حتى فكّر بالإنسحاب من معركتها، لولا أمل ما زال يدغدغ أحلامه، واتخذ دارته في دُمّر مقراً لإدارة شؤونها، حيث كانت تأتيه الوفود مُؤيدة ومُستطلعة، كما كانت ترده الأخبار عن سبب عزوف كثير من النواب عن تأييده، إلى أن جاءه صديقه منذ الطفولة، السيد فؤاد محاسن، الذي يعتمد عليه، وأفهمه بأن الكل مجمع على أن رئاسة البلاد، تختلف عن الوزارات، لها حرمة وتقاليد، لا يجوز تجاوزها أو خدشها في أي حال من الأحوال، وأن الذين يرفضون أن تكون السيدة الأولى في البلاد، غير ذات مستوى، كثيرون، وهذه هي العقبة الكأداء أمامه للوصول إلى غايته بعد استطلاع آراء أهل الحل والعقد، فما عليه إذن غير التخلص منها، واتفقا على إحضار القاضي الشرعي للعمل على إزالتها.وكان يحبها حباً عظيماً دون أن تبادله هذا الحب بكل قياس وبخاصة في غيابه.

في اليوم الثاني أخبره صديقه بقدوم القاضي الشرعي لإنفاذ ما تم الإتفاق عليه فقال له: ضيّفه بفنجان قهوة، ثم عاد إليه وقال له: لقد شربها، فقال له ثانية: قدم له فنجاناً آخر، فعاد إليه ثالثة وقال له: لقد شربها ووراءه أعمال مستعجلة، فقال له: فلينتظر لماذا هذه العجلة؟

انفعل الصديق الناصح وقال له: إني جئت بالقاضي الشرعي إليك أولاً، من أجل الطلاق، أما الآن فلا حول ولا قوة إلا بالله، وغادره ولم يعد إليه إلا بعد خسارة العظم

بمعركة الرئاسة الأولى في البلاد وإصابته بنوبة قلبية ألزمته فراش المرض لشهر ونصف وكادت أن تودي بحياته.

وكانت كلما لاحت انتخابات لرئاسة الجمهورية في البلاد، تطلعت إليه النفوس، التي يعارضها آخرون، بسبب نصفه الثاني.

يوم وفاته في بيروت، منفياً عن وطنه، في ١٨ شباط ١٩٦٥، دُعيت للإشتراك بتشييعه، وعند وصولي إلى داره، شاهدت لفيفاً من الناس، وأحدهم يصيح بغضب وانفعال، من أجل ورقة نعوة المرحوم، التي أمرت بها زوجته، واعتبرها ماسة بالسمعة، إلتفت إليه سعيد التلاوي وقال له: لماذا هذا الغضب والصياح، في مثل هذه الأحوال يا أبا فريد. أجابه المنفعل السيد عبد الرحمن العظم بقوله: لقد شرشحتنا هذه الإمرأة، بأعمالها وتصرفاتها، أجابه أبو خالد، سعيد التلاوي، وهو من الظرفاء الأذكياء، اسمع يا أبا فريد، إن كانت هذه أول شرشحة، فالحق معك، أما إن كانت آخرها بسبب هذه الوفاة، وانقطاع حبل الاتصال، فاحمدِ الله على الخلاص، واسكتْ... فسكتَ بين إندهاش الحضور.

سبب إعطاء أصوات حزب الشعب للقوتلي:

استمرت التحضيرات والتطبيقات لمعركة رئاسة البلاد، على قدم وساق، وقيل فيها ومن أجلها أقوال كثيرة، بعضها عربي، والبعض الآخر أجنبي دولي، والمطروحان لها، بعد التصفية هما السيدان شكري القوتلي وخالد العظم.

يقول العظم في الصفحة ٤٥٦ من مذكراته الجزء الثاني:

«إلا أن الذي كان يصعب على المرء معرفة كنهه، هو كيف أن جهود السفيرين المصري محمود رياض، والسعودي عبد العزيز بن زيد، كانت باتجاه مماثل لجهود وزير العراق المفوض عبد الجليل الراوي، الذي لم يكن يخفي تأييده لشكري القوتلي، عدو نوري السعيد اللدود، ومعارض فكرة الاتحاد مع العراق؟ إذ إنهم لم يدروا أن ساسة العراق تسيرهم وزارة الخارجية البريطانية، وأن بريطانيا اتفقت مع أميركا وفرنسا على إبعادي عن الرئاسة، بسبب سياستي المعارضة لسياستهم، ووقوفي ذلك الموقف الصلب، ضد حلف بغداد، وضد أي تقارب مع الغرب، يؤدي بسورية إلى الدخول في منطقة نفوذ المستعمرين».

هل كان القوتلي مؤيداً لكل هؤلاء؟ أبداً... إن القوتلي لا شك معاد لساسة العراق، على خلاف حزب الشعب، كما أنه موالٍ لساسة السعودية ومصر، وأن اللغز الذي فات على العظم حلّ رموزه، أو حله حلاً خاطئاً، هو أن أثناء تصفية معركة انتخاب الرئاسة،

وأصبحت بين رجلين، بعد استبعاد العسلي والحفار، أحدهما القوتلي، فقد أرسل هذا الأخير النائب نوفل الياس، إلى رشدي كيخيا زعيم حزب الشعب، ليسبر غوره ومعرفة شروطه للحصول على أصوات جماعته، وعددها ٤٧ صوتاً في المجلس، بعد أن فقد هذا الحزب الأمل في رئاسة البلاد، لأحد منهم، بعد تهديد العسكر المتسيّسين بانقلاب جديد، إن استلمها أحد الشعبيين، فكان جواب الكيخيا هو أن يكون حيادياً بين المعسكرين السعودي المصري والعراقي، طيلة مدة رئاسته، وعندما أقسم القوتلي يميناً مغلظاً، على التزام هذا الحياد، أثناء رئاسته للبلاد، قرر رشدي كيخيا وحزبه إعطاء أصواتهم إليه. هذه الرواية رواها لي بالذات، النائب نوفل إلياس، وقال لي بأنه سينشرها في مذكراته التي لم أعثر عليها.

انتخاب القوتلي لرئاسة الجمهورية:

حُدد موعد جلسة الانتخاب في الساعة العاشرة من صباح يوم ١٧/آب/٥٥، حضر النواب إلى قاعة المجلس. إعتلى رئيس المجلس الدكتور ناظم القدسي منصة الرئاسة، وأخذ يدق بالمطرقة على المنضدة، للجلوس والسكوت، ولما حصل على المطلوب، قال: بأن هذه الجلسة مخصصة لانتخاب رئيس الجمهورية العتيد، ولا يجوز التحدث عن غيرها أو بغير النظام الداخلي للمجلس، وأن عدد النواب الحضور هو ١٣٩ نائباً من أصل ١٤٢، عدد كامل الأعضاء، وأن عدد الأصوات المطلوبة للفوز بالإقتراع الأول، هو ثلثا عدد كامل الأعضاء وهو ٩٥ صوتاً سليماً، فإن لم يحصل، أعيد الانتخاب ثانية لحصول الفائز على الأكثرية المطلقة من الأصوات (ما يزيد على نصف الأصوات)، وهي ٧٢ صوتاً، وإن لم يحصل أيضاً جرى الإقتراع الثالث، ومن ينال الأكثرية النسبية يفوز برئاسة البلاد، وأن بين كل اقتراع غير منتج، والإقتراع الذي يليه نصف ساعة من التوقيت للإستراحة والتشاور.

جرى الإقتراع الأول فحصل السيد شكري القوتلي على ٨٩ صوتاً والسيد خالد العظم على ٤٢ صوتاً وظهرت ٦ أوراق بيضاء واثنتان باطلتان، وحيث إن أحد المتنافسين لم يحصل على أكثرية الثلثين ولم يفز أحد منهما، فقد رفع رئيس المجلس الجلسة للإستراحة والتداول.

أثناء وجودنا مبعدين في بيروت، وفي إحدى الجلسات التي كنا نتحدث فيها عن هموم الوطن ونتذكر ماضيه، قال لي السيد رشدي كيخيا، بمعرض هذا الإنتخاب، وكان لأصوات حزبه، حزب الشعب، مفعول أكيد في النجاح أو عدمه، وذكر لي، بأن النائب

الشيوعي خالد بكداش، أتاه مكلفاً من خالد العظم بعد الاقتراع الأول، ليخبره بأن هذا الأخير على استعداد لإعطائه كل الضمانات التي يريدها، لتكون رئاسة مجلس النواب ورئاسة مجلس الوزراء في البلاد لحزبه أو إلى اللذين يختارهما لهما، طيلة مدة رئاسته، إن اقترع وحزبه لمصلحته، أجابه الكيخيا: بأننا اتخذنا قرارنا بإعطاء جميع أصواتنا إلى شكري القوتلي، ولا سبيل للعودة عن هذا القرار.

جرى الاقتراع الثاني وكانت نتيجته حصول السيد شكري القوتلي على ٩١ صوتاً والسيد خالد العظم على ٤١ صوتاً وظهور أربع أوراق بيضاء وورقتين باطلتين إحداهما باسم أبي حسان (شكري القوتلي) والثانية باسم مجنون ليلى (خالد العظم) وحيث أن عدد أصوات النجاح هو ٧٢ صوتاً فقد أعلن رئيس المجلس الدكتور ناظم القدسي عن فوز السيد شكري القوتلي برئاسة جمهورية البلاد اعتباراً من ٦ أيلول ١٩٥٥.

غادر العظم الجلسة واستقال من وزارة العسلي وأصيب بذبحة قلبية كما تقدم.

في اليوم الثاني أو الثالث من فوز القوتلي برئاسة الجمهورية، تعمّدتْ عصراً سيارة باص الضباط العائدين من معسكرات قطنا إلى دورهم بالمرور أمام بيته ومنطقة سكنه وأسمعوه والحاضرين عنده وجميع الجوار، بأعلى أصواتهم، عبارات غير مهذبة ولا لائقة وكان جلّهم من الاشتراكيين، مما أثلج قلب بعض العسكريين.

أخبرني مرة الصديق أحمد عبد الكريم، بوجود صديقنا هشام العظم، بأنه عام ١٩٥٥، يوم انتخاب السيد شكري القوتلي لرئاسة الجمهورية، كان رئيساً لقوى البادية.

جاء لزيارته في مكتبه شيخ عشائر الرولا، الأمير فواز الشعلان، وقدم إليه هدية مالية كبيرة كانت ملء محفظة يده «السمسونايت» التي فتحها الزائر وقام بتقديمها إليه، لأنه وقف موقفاً معارضاً لسياسة العراق بتأييد انتخاب القوتلي.

رفض أحمد هذه الهدية بإصرار، لذا احتفظ بها الشعلان الذي قال له «لو كنت تعرف أين كنتُ قبل مجيئي لعندك، وكيف استلم هديته، لما رفضتَ قبول هديتك، ولم يدل لي باسم ذاك الشخص» (كان رئيس كتلته وقتها العقيد أمين نفوري وكان رئيس الأركان شوكت شقير).

«بعد مدة جاء لعندي ثانية وقدم لي هدية رمزية عبارة عن قداحة «دوبون» مذهبة مع راديو صغير «ترانزيستور» وقد قبلتهما تأدباً مع مقدمهما».

قلت له «هلنا للنشر» قال: «نعم لا بأس».

بعض مشاكل العظم:

ودارت الأيام، وشكل الأستاذ خالد العظم وزارته الخامسة في ٦٢/٩/١٧، وكان لي فيها مساهمة بسيطة جداً على قدر مسؤوليتي، لتكليفي من رئيس الجمهورية الدكتور ناظم القدسي بالاتصال به لتسهيل ولادتها. ـ صفحة ٣٠٣ من مذكرات العظم الجزء الثالث ـ.

بعد أيام شاهدت أمام مكاتبنا في السراي شقيق زوجته المدعو فهمي الرفاعي من اللاذقية، وهو غير ذي مستوى، جاء ليتصيد بعض المراجعين، مستغلاً نسابته لرئيس الوزراء، استقدمته وسألته عن سبب وجوده فقال لي: بأنه جاء لزيارة صهره، زوج أخته دولة الرئيس، فقلت له: إنه صهرك في البيت، وهنا رئيس وزارة إياك أن تأتي ثانية. وأمرت رئيس حرس دار الحكومة بعدم السماح له بولوجها ثانية.

وفي ليلة وأنا في مكتبي لأنجز بعض واجباتي، أتاني رئيس المباحث عندي، بالحلاق النسائي جورج، ولا أعرف باقي اسمه، وهو لبناني الجنسية ويعمل بدمشق، وقال لي: بأنه لدى تفتيشه على الحدود، للإشتباه بأمره، عثروا بحوزته على هذه الرسائل، وطرحها على طاولتي، فوجدتها تتضمن كتابات تمس حياة رئيس الوزراء الخاصة وفيها كثير من الأكاذيب والافتراءات، لنشرها في الصحف اللبنانية، ولما سألته عن مصدرها، تغطرس ورفض الإجابة بوقاحة لم أكن أنتظرها ولا أقبل بها، مما أغاظني فوضعته عند حده، وأمرت بسجنه والتحقيق معه، وإعلامي بالنتيجة فور ظهورها. ومن ثم إحالته إلى القضاء إذا لزم الأمر.

جاءني الجواب بأن مصدرها شريكه في دكان الحلاقة النسائية، المدعو نظمي الغراوي، الأول في عمله والثاني في ماله.

صباح كلّ يوم كنت أجتمع، برئيس الوزارة العظم، ومع الذي كان قبله لدقائق لأضعه بالصورة الأمنية لحال سورية، وكانت الأوضاع تتطلب هذا اللقاء اليومي، ثم وضعت على طاولته ما عثرنا عليه مع الموقوف جورج، وأنه اعترف بأن مصدرها هو نظمي الغراوي، وهذا معروف من رئيس الوزراء فهز رأسه وقال: لا لزوم للإحالة إلى القضاء، إنْهِ الموضوع ولُفَّه بمعرفتك.

لم ينته دوام ذاك اليوم حتى جاء الغراوي يطلب مقابلتي، فرفضتها أكثر من مرة، لذا وسّط من أجلها، مدير مكتب رئيس الوزراء، الموظف بوزارة الخارجية، السيد محمد علي الخطيب. فأصررت على موقفي بالرفض، إلى أن أعاد الكرّة وقال لي: «أنقذني من هذا «الغليظ»، الذي أصبح يقف أمام داري كل يوم صباحاً، وفي أي مكان آخر ينتظر وجودي

فيه من أجل هذه المقابلة، وتجاه هذه الحال، رأيت من الأصوب استقباله وسؤاله عن سبب إرسال هذه الرسائل.

لما جاء إلى مكتبي برفقة الأستاذ الخطيب معتذراً ومنوهاً بأنه صديق رئيس الوزراء وعائلته منذ وقت طويل، وأنه الخادم الأمين لكل الأصدقاء والمعارف، وأنه ينتظر مني تكليفه بأي أمر ليبرهن لي على صدق كلامه، وكان لباسه الذي كان يرتديه، رغم نوعيته الغالية الثمن، لا يتناسب مع الذوق ومع سنه، كما كانت حركاته وتنميق كلامه «السخيف» يدعو للضحك، ولما ضاق صدري من منظره وحديثه اعتذرت لانشغالي.

بعد أيام أتاني زائراً للصباح فقط على حد قوله... فقلت لنفسي حان الموعد وسألته بإصرار عن سبب كتابة الرسائل إياها وإرسالها إلى لبنان، وكانت دهشتي فظيعة عندما أخبرني بأن زوجة الرئيس هي التي أعطته إياها، وطلبت نشرها في لبنان، وأن الذي كتبها هو أخوها وبخط يده، ويمكنني التحقق من ذلك باستكتابه. لأنه رفض طلبها بتعيين أحد معارفها المحامي (هـ...) سفيراً بوزارة الخارجية، فجن جنونها فانتهرها ووقعت الواقعة بينهما. كنت لا أصدق لو لم تكن قد طلبت إلي هذا الأمر بالذات وطلبتْ إلي السعي والتوسط من أجل الموضوع نفسه، قلت له: ألا تخجل هذه الإمرأة؟ قال: «أين الخجل؟ وقد افتقدته من زمان».

قلت لنفسي ما هذا البلاء؟ ربي إني أسألك دوام الستر والعافية.

في يوم مضطرب أمنياً، أمرني رئيس الوزراء، بوجود وزير الداخلية، بإغلاق الحدود السورية اللبنانية، ومنع السفر عبرها. وحيث إن الزوجة المصون، تريد أن تُظهر بأسها وسلطانها، أمام قريناتها، هتفتْ لي وكنت في مكتب وزير الداخلية اللواء عزيز عبد الكريم، وطلبتْ إليّ إعطاء الأوامر لتسهيل سفرها، بسيارتها الخاصة بسائقها ومعها فلانة وفلانة. فقلت لها بأن السفر ممنوع والحدود مغلقة، ولما كان الإصرار من طرفينا بدون تراجع، وكنت باجتماع عمل، أغلقت الهاتف بعد اعتذار ودون الإستجابة لطلبها.

لم تمض سوى دقائق حتى رن منبه هاتف الوزير، مرة أخرى، وإذ بصوتها ونحيبها يسمعه الحضور، وهي تتكلم مع الوزير مع قولها بأنها لا تقبل هذه الإهانة، ولم يسبق لأحد أن تجرأ عليها، وهي مصرة على السفر، فطيّب سيادة الوزير الشهم، خاطرها دون الإستجابة إلى مسعاها ولم تسافر.

كان شتاء ٦٢ـ ١٩٦٣، شديد البرودة، ورئيس الوزراء يعاني من أكثر من مرض، ويداوم في مبنى المجلس النيابي المنحل، ليتجنب صعود درج السراي، عندما أخبرني رئيس الحرس المرافق، بأن رئيس الوزراء يبيت في بيته بدمر، غير المجهز لفصل الشتاء،

خلافاً للحال في بيته بشارع أبي رمانة.

بعد أداء الواجب الوظيفي صباحاً، قلت له: يا دولة الرئيس، لماذا تسكن في دمر الباردة الرطبة وهذا يؤذيك، ولما لا تذهب إلى دارك في أبي رمانة. أجابني: «أنت لست غريباً عنا، أرجو أن تفهمها (ليلى زوجته) بأن البيت للراحة من عناء العمل، وليس للسهرات اليومية ولعب الورق مع الأصوات المزعجة إلى ما بعد منتصف الليل. والله لقد فكرت ليلة أمس بالإنتحار للتخلص من هذه الحياة، ثم تراجعت لكي لا أزيد في الفضائح والروايات» وكان الألم يعصره عصراً.

غادرت مكتبه بعد كلمات مناسبة، واتصلت هاتفياً ببيت عائلة أعرف صلتها وتأثيرها على زوجته، ورجوتها إحضارها إلى دارها في الخامسة مساءً لأمر هام يتعلق بها.

اجتمعت بها وقلت لها: «يا ليلى خانم، حرام عليك هذه المعاملة لزوجك، والسهرات الليلية، إنه مريض ومسؤولياته عظيمة وكثيرة». قالت: «من أجل هذا طلبتني، لماذا هذا التدخل؟ إنه بيتي وأنا حرة فيه... (البيت بيته وسجله باسمها خوفاً عليها من التشرد والعذاب بعد مماته. ولم يمض على وفاته سوى سنوات قليلة عندما باعته بمئتين وخمسين ألف ليرة سورية أضاعتها على موائد الميسر، وتساوي اليوم أكثر من خمسة وسبعين مليون ليرة سورية، وتسكن حالياً في غرفة بسيطة تحت الأرض في حي القصاع بدمشق وبظروف صعبة). قلت لها: «إنه ليس بيتك وأنا أعرف الحقيقة، لعب القمار في البيت ممنوع، والله، أذيبك مثل الملح، وأُخفيك في بلاد ليس فيها عباد» وقد نويت إن وافق زوجها على إجبارها بالعودة إلى مدينتها باللاذقية بأي شكل، للإقامة فيها بين أهلها وتخليص هذا العملاق المريض من شرورها وآثامها ما دام رئيساً للوزارة. صدق الرسول الأعظم الذي لا ينطق عن الهوى عندما قال: «تخيروا لنطفكم».

قالت: أنا علَّمته اللبس والأكل وفتحْتُ عيونه على الحياة... هكذا صار الآن يشتكي عليّ؟» إنهمرت دموعها وأخذتْ تبكي، فتدخلتْ صاحبة البيت، وهي ذات تأثير عليها، ولطّفتْ الجو بعقل وفهم، ولما هدأت الأحوال قلت لها: «إني قادم إلى بيتكم غداً مع خالد بك لتناول طعام الغداء عندكم».

قبل انتهاء دوام اليوم الثاني، كنت في مكتبه وخرجنا منه معاً، وركبت السيارة إلى جانبه وقلت للسائق، إذهب إلى بيت دولة الرئيس في أبي رمانة.

صعدت وإياه بالمصعد الكهربائي إلى داره ولما دخلناها اعتذرتُ وانسحبتُ إلى داري مع القول بأن زوجتي بانتظاري.

استدعيت فيما بعد حارس داره وقلت له سجل أسماء الذين يأتون إلى داره ليلاً مع طلب هوياتهم، واستقدمتُ أحدهم وأفهمته سوء العاقبة. فاستبدلوا بيت رئيس الوزراء بيت آخر للسهر والسمر ولعب الورق.

أنا لا ألجأ إلى الخداع والتلون في معاملتي مع الناس، وظاهري هو عنوان صادق لكل ما في أعماقي.

كان خالد العظم بنظري عملاقاً من بقايا عمالقة السياسة في وطني، وبقدر قدرته على العطاء كان في وهن داخلي قتّال لم يلمسه إلا من أُتيح له ذلك، وقد تعاظم كثيراً في آخر أيامه ولم يعد يحتمله، وأصبح وحيداً مع كثرة الأثقال، ليس له سوى اسمه اللامع، وانفض كثيرون من حوله، وكنت أنظر إليه نظرة احترام وإعجاب وفي الوقت نفسه نظرة استحقاق وجدارة بالتضحية أمامه من أجل بلدي، وكثيراً ما أسمعني أطيب الكلام، مما أسرني، أقله قوله لي: «بأني أثق بك ولو كان عندي أخ أو ابن لما اعتمدت عليه أكثر من اعتمادي عليك» وقيل بسبب ذلك حديث الأفك، كما أنه لم يُضحِّ بي عندما طلبني عاق وعاجز، وذاك معروف بحب الذات، وبالتضحية دون الالتفات إلى ضحيته، مما دفعني إلى الاستمرار على الوفاء، ولم يتخلف عنه في ذلك رئيس الجمهورية ولا وزير الداخلية.

لذلك أرجو أن لا يستغرب أحد مني هذا الاندفاع في بعض أموري وتفكيري من أجله ما دام رئيساً للوزارة بما يتمشى ومساعدته على العطاء والطمأنينة في سبيل خدمة وطني الذي أحبه وأفتديه.

روايتان لقصة واحدة:

أولاً: يقول الأستاذ محمد حسنين هيكل في الصفحة رقم ٢٩٩ إلى الصفحة رقم ٣٠٥ من كتابه «سنوات الغليان» بالحرف الواحد:

«وصل جمال عبد الناصر إلى دمشق يوم ٢٤ فبراير وتوجه من المطار إلى بيت شكري القوتلي وصحبه معه إلى قصر الضيافة الذي أُعد لإقامته. بدأت جماهير دمشق وجماهير سوريا تزحف إلى القصر وتحيطه ببحر عارم من البشر. وظهر جمال عبد الناصر على شرفة القصر يتحدث لأول مرة إلى الشعب الذي انتخبه رئيساً له دون أن يلتقي به مباشرة وجهاً إلى وجه، وتكرر ظهوره على الشرفة. وتكررت خطاباته للجماهير في ذلك اليوم أكثر من عشرين مرة. وفي نهاية يوم حافل بالمشاعر الجياشة دخل جمال عبد الناصر إلى غرفة النوم المعدة له يلتقط أنفاسه متصوراً أن أمامه ساعات يستريح بها قبل أن يبدأ يوماً جديداً في دمشق. خصوصاً وأنه قد عرف أن وفود كل أقاليم سوريا قد بدأت مسيرات شعبية

عارمة تشق طريقها إلى دمشق.

وصحبه إلى غرفة نومه السيد عبد الحميد السراج يقول: إن لديه موضوعاً يريد أن يطلعه عليه. وسأله جمال عبد الناصر وهو يخلع ملابسه ويستلقي مرهقاً على الفراش: «ألا تنتظر للصباح؟» وقال عبد الحميد السراج فخامة الرئيس: أنا أعرف أنك مرهق ولكني أريد توجيهك بالموضوع الذي أريد عرضه عليك لأنه لا يقبل الانتظار. وسأله جمال عبد الناصر هل يضايقك أن أسمعك وأنا مستلق على السرير؟ ورد عبد الحميد السراج، سيدي إنني أريدك أن تستريح، ولم أكن لأشغلك بهذا الذي سأقوله لك لولا خطورته. ثم راح عبد الحميد السراج يروي تفاصيل ما لديه. قال وهو يُخرج مجموعة أوراق من جيب سترته الداخلي ويضعها على مائدة صغيرة بجوار السرير وقد أتى بمقعد جلس عليه قربها.

إن الملك سعود له صهر اسمه أسعد إبراهيم، والملك سعود متزوج من ابنته التي أنجبت له ابناً هو الأمير خالد، وأسعد إبراهيم هذا اتصل بي عن طريق وسيط هو النائب عزيز عباد، وعرض عليّ مبلغ مليون جنيه استرليني إذا أنا قمت بانقلاب يحول دون قيام الوحدة بين مصر وسوريا قبل إعلان نتيجة الاستفتاء، وكان العرض أن يدفعوا لنا عشرين مليون جنيه استرليني مقدماً على أن يدفع الباقي بعد نجاح الانقلاب لكي يساعد على إصلاح الأحوال... ومعي هنا كل الوثائق والمستندات».

ونهض عبد الناصر من فراشه وأخذ مقعداً في مواجهة السراج وطلب إليه أن يبدأ القصة من أولها. وأن يطلعه على وثائقها ومستنداتها وراح يسمع. ولنصف ساعة كان عبد الحميد السراج يتكلم دون مقاطعة.

قال السراج: «إن حكاية الملك سعود مع الشعبة الثانية (المخابرات العسكرية التي كان يرأسها عبد الحميد السراج طوال السنوات الثلاث السابقة على الوحدة) قصة طويلة. ويظهر أنهم كانوا يتصورون أننا العقبة التي تقف أمام مخططاتهم كلها وتقوم بكشفها. ولهذا فإنهم بعد أن يئسوا من مختلف المحاولات قرروا التوجه مباشرة إلى الشعبة الثانية.

إن الملك سعود دعاني لمقابلته مرة حينما زار دمشق قادماً من بادن بادن وكان في طريقه إلى بيروت، وقد قال لي في هذا اللقاء إنه يعتبرني مثل ابن له. وأنه يسألني إذا كنت أريد شيئاً. ووجدتها فرصة ملائمة لأقول له: يا جلالة الملك سامحني إذا أخطأت في حديثي إليك. فهذه أول مرة أتحدث فيها مع ملك، وطلبي منك أنني سوف أرجوك أن لا تصدق كلام الذين يذهبون إليكم ويقولون لكم إنهم يستطيعون أن يفعلوا كذا وكذا في سوريا. إن هؤلاء لا يقدرون على شيء. وأنتم تدفعون لهم أموالاً طائلة، ولديّ كشف بأسمائهم جميعاً كما أن لديّ بياناً بالمبالغ التي حصلوا عليها منكم. إن هؤلاء الناس

يضحكون عليكم. وهم لا يستطيعون أن يقدموا أو يؤخروا.

إنني أفهم أنك تريد أن تحارب الهاشميين، وإذا كنت تريد ذلك فإن ضمانتك هي الجيش السوري، والجيش السوري هو الذي يحمي سوريا، والشعب في سوريا فقير وهو لا يستطيع أن يعطي لجيشه كل ما يحتاج إليه. فإذا كنت تريد أن تساعد حقيقة، فما نتمناه منك هو أن تقدم مساعدة للجيش: كتيبة دبابات أو سرب طائرات أفيَدُ من كل الأموال التي تصرفونها في السر على الذين يقولون لكم إنهم يمنعون تحقيق أحلام الهاشميين في دمشق.

وفوجىء الملك سعود وقال لي: «إنني كنت أسألك عما إذا كنت تبغي شيئاً لنفسك، ولم أسألك عن الجيش السوري». وقلت له: «يا جلالة الملك إن الجيش السوري هو الذي يهمني، ونحن مستعدون أن نقيم لك تمثالاً في كل معسكر إذا ساعدت»، ولم يبد على الملك أنه استراح لما قلت له، ولم يسفر لقاؤنا عن شيء. ولكنه دعاني إلى أن أزوره في الرياض في يوم من الأيام. وقلت له: إنني على استعداد لأن أستجيب للدعوة في أي وقت تتفضل فيه بتوجيهها.

وبعد شهور وفي ذروة أزمة الحشود التركية ضد سوريا، فوجئنا برسالة من الملك يدعوني فيها، أنا واللواء عفيف البزري رئيس أركان الجيش السوري، إلى مقابلته في الرياض، واستغربنا توقيت الدعوة، وطلب إلينا شكري القوتلي أن نذهب ولو لليلة واحدة. وراح اللواء البزري يتصل بسلاح الطيران ويطلب تخصيص طائرة لسفرنا. ثم راح يدرس خط مسار الطائرة التي تحملنا إلى الرياض. وتأخرنا عن الموعد المقرر ثم تحدد سفرنا عند منتصف الليل. وقبل أن أخرج من مقر الشعبة الثانية متوجهاً للمطار أبلغت أن وكالات الأنباء العالمية نقلت برقية من الرياض تقول فيها: «إن السيد فطين زورلو رئيس وزراء تركيا قد وصل فجأة إلى الرياض» وانكشف المستور أمامنا وأصبح واضحاً أن هدفهم هو الجمع بيننا وبين الأتراك تحت رعاية الملك سعود. وطلبتُ إلغاء الرحلة ولم نذهب.

وبعد أن أعلن الاتفاق على إقامة الوحدة بين مصر وسوريا طلب النائب عزيز عباد أن يقابلني فقابلته، وقال لي: إن صهر الملك سعود هو أسعد إبراهيم يريد أن يقابلني. وأحلته إلى ضابط في الشعبة الثانية لكي يستطلع ما عنده. وطلبتُ أنا معلومات عنه وعرفت منها أنه والد زوجة الملك المعروفة بأم خالد. وأن الملك تزوج ابنته وأصبح الرجل بعد ذلك من أصحاب الملايين..... ثم رأيته بعد ذلك وجلست معه لكي أعرف بنفسي ما عنده، لأن كلامه مع ضابط الشعبة الثانية الذي كلفته باستطلاع ما عنده كان مبهماً وغامضاً، وعندما

قابلته راح يتكلم في أمور عامة، ثم خلص إلى أن الملك سعود حريص جداً على سوريا، والشعب السوري عزيز عليه. وسألني عما إذا كان لديّ مانع في أن أذهب إلى الرياض ولو سراً لمقابلة الملك لأنه يريد أن يفضي إلي بأشياء هامة، وهو يعتبرني ابناً له، وقلت له إن الظروف لا تسمح لي بمغادرة دمشق. فاذهب أنت واسأل الملك فيما يريد، فنحن نقدر آراءه ونصائحه ونحترم حرصه على سوريا وشعبها. وذهب الرجل وعاد قبل أيام قليلة من الاستفتاء. والتقيت به، ورحت أستدرجه لكي يقول لي كل ما عنده. وبدأ يحدثني عن حرص الملك على سوريا وشعبها مرة أخرى. وعن أن الاستقلال الذي تحقق لهما جاء بعد جهاد عنيف وأنه لا يصح التفريط به بسهولة. وأن هذا الذي يجري تحت اسم الوحدة هو محاولة من عبد الناصر لإقامة أمبراطورية مصرية. وقلت له: «شو بيريد الملك؟» وشرح لي ما يريد الملك. وقلت له إن الأمور بيدنا وليست في يد غيرنا ولكن أي عمل يقتضي ترتيبات، فقال لي: إن الملك على استعداد لأن يساعد مادياً وسياسياً على تحقيق الهدف. ثم راح يعرض مائة مليون جنيه استرليني يسلم لنا منها عشرين مقدماً والباقي بعد نجاح الإنقلاب وقبل إتمام الوحدة. ثم أضاف إن الملك يضمن لنا: «إن السفير الأميركي سوف يقدم لنا اعترافه بنظامنا فور إعلان الإنقلاب، وكذلك اعتراف كل الدول الصديقة للولايات المتحدة. وبعد يومين عاد أسعد إبراهيم وسلمني شيكاً بمبلغ مليون جنيه استرليني مسحوباً من البنك العربي المحدود في الرياض على بنك ميدلاند في لندن. وكان مدفوعاً لحامله (شيك رقم ٨٥٩٠٢/٥٢) ثم عاد بعد ذلك بشيك بمبلغ ٧٠٠ ألف جنيه استرليني مسحوباً من البنك العربي المحدود في الرياض على بنك ميدلاند في لندن (شيك رقم ٨٥٩٠٣/٥٨) ثم عاد بشيك آخر بمبلغ ٢٠٠ ألف جنيه استرليني مسحوباً من البنك العربي بالرياض على بنك ميدلاند في لندن (شيك رقم ٨٥٩٠٤/٥٩). وسألت أسعد إبراهيم عن بقية المبالغ. فقال هذه ٢ مليون جنيه والباقي عندما يحدث شيء. ولم تكن الشيكات التي سلمها لي بـ ٢ مليون جنيه وإنما بمليون و ٩٠٠ ألف فقط. وابتسم وكان عليّ أن أفهم أنه اختصم لنفسه مائة ألف جنيه استرليني عمولة. وقلت له: إننا لا نستطيع أن نتحرك الآن لأن الاستفتاء سوف يجري غداً والجيش سيستنفر وهذا هو أسوأ وقت يمكن أن نتحرك فيه. وعلى أي حال فلا بد أن تثقوا بنا. وأنتم تعرفون بأن الشعبة الثانية في يدها كل شيء في أي وقت وأخرج من جيبه رسالة قال لي بأنها موجهة من الملك إلي. وكان مضمونها: إن الملك في كل الظروف لن يتخلى عنا إذا مشينا معه كما لم يتخل والده الملك عبد العزيز عن شكري القوتلي. ثم سألني عما إذا كنا نستطيع فور وقوع الإنقلاب أن نسلمهم عدداً من اللاجئين السياسيين السعوديين؟ وأعطاني قائمة

بأسمائهم. ثم عاد يكرر أن السفير الأميركي سوف يكون جاهزاً لتقديم اعتراف بلاده بالإنقلاب فور حدوثه.

وتوقف عبد الحميد السراج في روايته ليسلم جمال عبد الناصر الذي كان يسمع مبهوتاً مجموعتين من الوثائق.

ـ مجموعة لصور الشيكات وأذونات الدفع المتعلقة بها.

ـ ومجموعة من اشارات تحركات الطائرة الملكية السعودية الخاصة التي وضعت تحت تصرف أسعد إبراهيم، والتي كانت تنتقل ذاهبة قادمة من دمشق إلى الرياض وبالعكس عدة مرات كل يوم. ثم عاد إلى استئناف روايته للوقائع فقال:

«الحقيقة إنني بعد أن تسلمت الشيكات كنت أريد أن أتأكد أن قيمتها سوف تنتقل إلى حوزتنا فعلاً. وكنت في بيتي مساء ليلة أول أمس أفكر في الموضوع. ثم تذكرت أن جاري في الدور الأسفل من البيت هو السيد واصف كمال وهو مدير البنك العربي المحدود في دمشق (وهو البنك الذي تمت عن طريق فرعه بالرياض عملية سحب الشيكات على بنك ميدلاند في لندن) ونزلت إليه أطرق بابه. وكانت الساعة الثانية بعد منتصف الليل. وايقظته من النوم، وقلت له: إن لدي شيكات وأنا أخشى أن يتدخل أحد لإيقاف دفع قيمتها ولذلك فأنا أريد إتمام التحويل الآن. وكان الرجل في حيرة من أمره لا يدري كيف يستجيب لما طلبت منه في هذه الساعة من الليل. وأخذته إلى فرع البنك العربي بدمشق ومعي بعض الضباط واستدعينا في الوقت نفسه بعض معاونيه. وأولهم نائب مدير البنك الذي استطاع للحق أن يستوعب الموقف بسرعة. وهكذا في أول ساعة من الصباح كانت عملية سحب المبلغ من بنك ميدلاند برقياً وإيداعه باسمي في حساب في سويسرا قد تمت».

وتوقف عبد الحميد السراج عن روايته للرئيس الذي كان يتفحص الشيكات ولا يصدق ما يسمعه. ثم قدم للرئيس إيصالات باتمام الإيداع في حساب باسمه فتح في البنك العربي المحدود في سويسرا تحت رمز (ع.س أي عبد الحميد السراج) وكان أول سؤال وجهه جمال عبد الناصر لعبد الحميد السراج بعد أن أكدت له الوثائق حقائق ما سمع: «هل يعرف شكري القوتلي؟» قال عبد الحميد السراج: إنه لم يذكر الموضوع لأحد على الإطلاق وفيما عدا ثلاثة من ضباط شعبته الموثوقين ومدير البنك العربي في دمشق ونائبه فإن أحداً في سوريا كلها لا يعرف شيئاً.

وطلب الرئيس من عبد الحميد السراج أن يروي القصة لـ شكري القوتلي، وأبدى عبد الحميد السراج مخاوفه من أن يقوم شكري القوتلي بإبلاغ السعوديين بانكشاف المؤامرة

وقال له الرئيس جمال عبد الناصر: إن شكري القوتلي رجل عاقل وأنت دائماً سيئي الظن به وعلى أي حال فإن شكري القوتلي سوف يجيء إلي في الصباح. وسوف أطلب منك أن تحكي له كل شيء أمامي.

ولم ينم عبد الناصر بقية الليل وإنما تزاحمت الخواطر والذكريات في مخيلته ولعله فهم وقتها لماذا لم يتلق رداً من الأمير فيصل بعد آخر مرة التقاه في القاهرة، وكان فيصل قد وعده بأن يرد عليه وأن يجيء له بالملك سعود ليتكاشفا في كل ما بينهما.

وفي الصباح جاء شكري القوتلي لتناول الإفطار مع جمال عبد الناصر وفوجيء بوجود عبد الحميد السراج، وفوجيء أكثر عندما قال له الرئيس إن لدى عبد الحميد شيئاً وأريد أن أسمع رأيك فيه»، وأعاد عبد الحميد السراج رواية قصته على شكري القوتلي وسلمه صور الشيكات وأمسك شكري القوتلي بالشيكات يقلبها بين أصابعه ثم نظر إلى الرئيس جمال عبد الناصر وقال له كيف نتأكد أن هذه الشيكات صحيحة، وأن التوقيعات عليها أصلية؟ وتضايق عبد الحميد السراج وقال للقوتلي سيدي هذه إيصالات إيداع المبالغ في حسابات باسمي بسويسرا وهي حول ٢ مليون جنيه استرليني. وأبي مات على حصيرة لم يترك لي أبيض ولا أحمر وراح شكري القوتلي يضرب كفاً بكف ويقول: «لا حول ولا قوة إلا بالله».

وبعد الظهر عاد عبد الحميد السراج إلى الرئيس جمال عبد الناصر يحمل إليه نص برقية مرسلة من السفارة السعودية في دمشق إلى الديوان الملكي بالرياض وكان نصها: «تأكد أن البناية مفشوشة»، وأضاف عبد الحميد السراج أن كلمة البناية كانت هي الاسم الرمزي لعملية الإنقلاب. ومن المؤكد أن شكري القوتلي أبلغ السفارة لكي ينبه الملك أن الموضوع قد انكشف.

ولم يكن هذا هو كل شيء فقط مع عبد الحميد السراج وإنما كانت معه أيضاً تفاصيل مؤامرة أخرى أعدها أسعد إبراهيم بالإتصال مع أحد ضباط الطيران، وقد وعده بأن يعطيه نصف مليون جنيه إذا قام بضرب طائرة جمال عبد الناصر في الجو إذا جاء إلى دمشق بعد الاستفتاء (ولم تكن المؤامرة الكبرى للإنقلاب قد نجحت).

وبعد أقل من ساعة كان جمال عبد الناصر في شرفة قصر الضيافة في دمشق يروي للجماهير المحتشدة «في ساحته والمزدحمة حتى سفوح جبل قاسيون» تفاصيل القصة كلها وأسرارها. ولم تصل الحقيقة إلى الجماهير التي سمعته وحدها وإنما وصلت في الوقت نفسه إلى كل أطراف الأمة العربية وإلى كل أركان الدنيا بما فيها السعودية».

ويتابع محمد حسنين هيكل قوله بأنه كان مع جمال عبد الناصر في قصر الضيافة وقد سمع بالقصة منه، وفيما بعد طلب من عبد الحميد السراج أن يعيد روايتها له كما رواها للرئيس، أمام جهاز تسجيل، والتفاصيل المذكورة هنا وكذلك السياق منقولة عن تفريغ لهذا التسجيل.

ثانياً: كما روى أحمد عبد الكريم هذه القصة في كتابه: «أضواء على تجربة الوحدة» في الصفحات رقم ١٠٣ إلى رقم ١٠٧ بالنص التالي:

«مهمة في مصر بعد المؤامرة السعودية»:

اكتشفت في أوائل عام ١٩٥٨ مؤامرة جديدة يشرف على تنفيذها الملك سعود الذي ذهل من هول مفاجأة الوحدة، واهتز عرشه من تحته عندما لمس بوادر الثورة بين صفوف الشعب السعودي نتيجة تفاعله مع عملية الوحدة بين مصر وسورية. فبادر إلى العمل ليل نهار وبكل الوسائل من أجل الحيلولة دون تنفيذ الوحدة، وقاده هذا الحقد إلى السعي لشراء قادة الجيش وخاصة منهم الكتلتين الهامتين فيه وهما كتلة الضباط المستقلين والضباط البعثيين. وخُيل إليه إن الفرصة واتته عندما وقع على شخص سوري اسمه عزيز عباد، وكان عضواً في المجلس النيابي آنذاك... يدعي الصداقة مع ضباط القيادة - فوضع تحت تصرفه مليون جنيه استرليني ليدفعها لضباط الأركان مقابل القيام بحركة عسكرية تؤخر تنفيذ الوحدة. وعندما عرضت المسألة علينا في اجتماع مجلس القيادة قررنا تكليف السراج بمتابعة المؤامرة ومحاولة الحصول على أكبر مبلغ ممكن من سعود الذي يبدو أنه كان مستعداً لدفع أي مبلغ للقيام بانقلاب يمنع الوحدة بين مصر وسورية ويحول دون وصول نفوذ جمال عبد الناصر إلى سورية، وصدق ظننا إذ ما كاد يبلغ سعود أن المليون الأولى لم تكف الضباط وأنهم يطلبون المزيد من المال حتى بادر بتحويل شيك آخر على البنك العربي في دمشق بمبلغ مليون جنيه استرليني آخر، وفي اليوم نفسه سجل هذان المبلغان باسم رئيس الشعبة الثانية عبد الحميد السراج بناء على قرار القيادة العامة للقوات المسلحة. وفي اليوم الثاني قرر مجلس القيادة وضع المبلغ تحت تصرف الرئيس عبد الناصر وإطلاعه على تفاصيل المؤامرة التي كانت تهدف:

- إما القيام بانقلاب يمنع الوحدة أصلاً.

- أو قتل عبد الناصر بتدمير طائرته أو بأية وسيلة أخرى لمنع هذه الوحدة والتخلص نهائياً من عبد الناصر.

ومن أجل ذلك سافرتُ والعميد عبد المحسن أبو النور إلى القاهرة وكان آنذاك ممثلاً

للقيادة المشتركة في سورية. وفور وصولنا إلى المطار ذهبنا مباشرة لمقابلة الرئيس عبد الناصر في بيته حيث استقبلني بمفردي فسلمته الشيك بـ ٢ مليون جنيه استرليني وأطلعته على المؤامرة بناء على قرار مجلس القيادة الذي كلفني بذلك... ثم بدأنا بالحديث عن الوضع في سورية. وكان الرئيس يستمع ليّ بصمت يدل على منتهى الإنتباه والإخلاص، وكان يشجعني على الصراحة اللامتناهية، بل لقد كنت أشعر بأنني أتحدث مع أخ لي يؤمن بكل ما أؤمن به ويحمل الرسالة التي يحملها كل اخواني بل كنت أراه أجدر من الجميع بحمل مسؤولية تنفيذ الثورة العربية نحو التحرر والاشتراكية التي طالما حلمنا بها.

وجرى حديث بيني وبينه طويل أذكر منه النقاط الرئيسية التالية:

١- هل من الضروري ذهابه إلى دمشق أم لا. وكنت مكلفاً من قبل إخواني بإقناعه بعدم الحضور في تلك الأيام إلى سورية خوفاً عليه من مؤامرات الاستعمار وعملائه من الحكام العرب المحيطين بسورية والذين قامت قيامتهم بسبب إعلان الوحدة... وأصر هو على زيارة سورية والإجتماع بالشعب الذي انتخبه رئيساً للجمهورية دون أن يراه. وكان يقول إن هذا الشعب يستحق كل تضحية ولو دفعت حياتي ثمناً للإجتماع به.

٢- كيفية تنظيم الحكم في الجمهورية وخاصة في سورية ومسألة نيابة رئاسة الجمهورية في الإقليم السوري وصلاحيات نواب الرئيس والأشخاص الذين يمكن ترشيحهم لهذا المنصب الخطير في نظره.

وشعرت بأنه يخشى تسليم الأمور في سورية لأكرم الحوراني ولا يثق بصبري العسلي، كما لا يطمئن إلى اجماع الرأي عليه وخاصة في الجيش، وشعرت بأن هذه المسألة تشغل فكره وتستأثر بكل اهتمامه. وناقش معي فكرة تعيين شخص مصري كالبغدادي أو عامر ولكنني قلت له بأن تعيين مصري لتصريف شؤون سورية سيكون له وقع سيىء في نفوس المواطنين جميعاً، وخاصة في نفوس القادة السياسيين الذين عملوا لتحقيق الوحدة والذين يشعرون بأهليتهم وحقهم في هذه المهمة... وكان يلح عليّ لكي اسمي شخصاً بالذات. إلا أنني كنت أصر على أني اعتقد بأن ذلك من مسؤوليته هو، وأنني ورفاقي جميعاً نثق به كل الثقة وأن الشخص الذي سيعينه سيشفع له، مهما كانت نوعيته، بأنه موضع ثقة جمال عبد الناصر. وسيتعاون معه الجميع.

٣- كما تعرضنا لمشكلة الأحزاب وموافقتها جميعها على حل نفسها باستثناء الحزب الشيوعي. والحقيقة أنني كنت آنذاك كبقية زملائي أؤمن تماماً بضرورة تجميد نشاط الأحزاب بعد قيام الجمهورية، لكي نفسح المجال خلال الفترة الإنتقالية ـ أمام الحكم الجديد لتنظيم شؤون البلاد وإقامة الوحدة الفعلية تدريجياً بين البلدين، وخاصة فيما يتعلق

بالدفاع، والسياسة الخارجية، والاقتصاد والتعليم والتشريع بشكل عام. ووضع الأسس لتطوير البلاد اقتصادياً واجتماعياً عن طريق إدخال مبادىء التخطيط في جميع أوجه نشاط الدولة، والتمهيد للحياة الدستورية الديمقراطية في الجمهورية.

زيارة الرئيس لسورية:

عدت إلى دمشق ولم يمض إلا ٤٨ ساعة حتى أبلغتُ صباح ١٩٥٨/٣/٥، وكنت في مكتبي في الأركان العامة، بأن الرئيس عبد الناصر وصل إلى سورية وهو في المطار فاتجهت فوراً إلى المطار ولكني صادفت موكب الرئيس أمام منزل السيد شكري القوتلي في شارع الجلاء... وما هي إلا دقائق حتى كانت دمشق وضواحيها تتدفق كالسيل إلى منطقة أبو رمانة... وخيل إلينا بأن تياراً كهربائياً مس قلوب الناس فزحفت دون وعي إلى لقاء زعيم طالما حلموا بلقائه... وأمل طالما داعب أفكارهم. جمال في دمشق... إن ذلك عيد وأي عيد».

انتهت رواية أحمد عبد الكريم بما يتعلق بمؤامرة الملك سعود والتي سردها في كتابه أضواء على تجربة الوحدة الصادر عام ٦٢ وأضيفُ عليها ما رواه لي شخصياً بحضور صديقنا هشام العظم بإحدى الزيارات بيننا.

بأنه في يوم وصول الرئيس عبد الناصر إلى دمشق، وبعد الخطب التي ألقاها على الجماهير المحتشدة أمام قصر الضيافة، والتي أعلن فيها عن مؤامرة الملك سعود، قام المشير عامر بجمع أعضاء لجنة القيادة في إحدى غرف قصر الضيافة وبعد حديث مستفيض عن هذه المؤامرة قرر إعطاء أوسمة إلى هؤلاء الضباط، وكذلك توزيع جزء من المبلغ الذي دفعه الملك سعود على أعضاء مجلس القيادة لشراء بيت لكل واحد منهم فرفضوا هذا العرض ولم يقبل به أحد منهم.

حرصت هنا على اعادة كتابة روايتين بحروف صاحبيهما المميزين، بدون زيادة أو نقصان، لحادثة واحدة مهمة جداً بالنسبة لوطني، بدون تعليق مني، وقد تركته للقارىء الكريم... ليقف على كيفية تدوين تاريخنا من صانعيه وشهوده ومعاصريه... ليسعى من يريد أن يسعى وراء الحقيقة فيما كتبنا وقرأ. وأنا أدعو الله له أن يعينه ويفتح عن بصيرته للوصول إليها مبرأة من كل غرض أو تشويه، لأنها ضالتنا جميعاً. «إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد» صدق الله العظيم.

انتهى القسم الأول من ذكرياتي وأنا أرجوه تعالى أن يساعدني على انهاء القسم الثاني والأخير وأنا محرر من كل قيد.

ملحق
الحكومات التي تعاقبت على سورية العربية[1]

من يوم أفلول سلطة الدولة العثمانية في ٢٧ أيلول ١٩١٨ لغاية ٨ آذار ١٩٦٣.

أسماء رؤساء السلطة التنفيذية ورؤساء الوزارات والوزراء الذين تعاقبوا على الحكم وأهم الأعمال والحوادث في عهودهم.

عهد الاستقلال عن الدولة العثمانية

رئاسة الأمير فيصل بن الحسين

١ـ: حكومة الأمير سعيد الجزائري من ٢٧ أيلول ١٩١٨ لغاية ٣٠ أيلول ١٩١٨ مع شكري باشا الأيوبي وشاكر الحنبلي وفارس الخوري وسعدي كحالة وجميل الألشي.

٢ـ: حكومة رضا باشا الركابي من ٣٠ أيلول ١٩١٨ لغاية ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٠ يعاونه الأمير عادل أرسلان ـ ياسين باشا الهاشمي ـ بديع المؤيد ـ فارس الخوري ـ عطا الأيوبي.

في عهد هذه الوزارة:

أ ـ احتل الفرنسيون كامل الساحل السوري اللبناني.

ب ـ وقعت معارك شديدة مسلحة بين الإسماعيليين بتأييد من فرنسا وبين العلويين بتأييد من الحكم العربي.

ج ـ احتل الفرنسيون مدينة اللاذقية.

د ـ قامت ثورات مسلحة في وجه فرنسا بتأييد وتمويل وتسليح من حكومة الأمير فيصل بن الحسين وهي:

(١) ثورة صالح العلي في قرية الشيخ بدر.

(٢) ثورة إبراهيم هنانو في جبل الزاوية بالشمال.

---

(١) بعضها من أوراق مصطفى وصفي باشا السمان مع مصادر أخرى.

(٣) ثورة عمر البيطار في منطقة صهيون في وسط الجبل العلوي.

(٤) ثورة صبحي بركات في منطقة انطاكية وضواحيها.

٣ ـ: **حكومة الأمير زيد بن الحسين** من ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٠ لغاية ٨ آذار ١٩٢٠ يعاونه أمين التميمي نائباً للرئيس ـ رشيد طليع للشؤون الداخلية ـ اسكندر عمون للشؤون العدلية ـ رضا الركابي للشؤون الحربية ـ يوسف العظمة رئيساً لأركان الجيش العربي.

٤ ـ: **وزارة رضا الركابي الثانية** من ٩ آذار ١٩٢٠ لغاية ٣ أيار ١٩٢٠ يعاونه علاء الدين دروبي رئيساً لمجلس الشورى ـ رضا الصلح وزيراً للداخلية ـ سعيد الحسيني وزيراً للخارجية ـ عبد الحميد باشا القلطقجي حاكم حلب العسكري وزيراً للحربية، على أن يديرها في غيابه يوسف العظمة رئيس أركان الجيش ـ فارس الخوري وزيراً للمالية ـ جلال زهدي وزيراً للعدلية ـ ساطع الحصري وزيراً للمعارف ـ يوسف الحكيم وزيراً للتجارة والأشغال والزراعة.

٥ ـ: **وزارة هاشم الأتاسي الأولى** من ٣ أيار ١٩٢٠ لغاية ٥ أيار ـ هاشم الأتاسي للرئاسة ووزيراً للداخلية ـ رضا الصلح رئيساً لمجلس الشورى ـ عبد الرحمن الشهبندر وزيراً للخارجية ـ يوسف العظمة وزيراً للحربية ـ فارس الخوري وزيراً للمالية ـ جلال زهدي وزيراً للعدلية ـ ساطع الحصري وزيراً للمعارف ـ جورج رزق الله وزيراً للنافعة.

٦ ـ: **وزارة هاشم الأتاسي الثانية** من ٥ أيار ١٩٢٠ لغاية ٢٤ تموز ١٩٢٠ ـ هاشم الأتاسي للرئاسة ـ علاء الدروبي رئيساً لمجلس الشورى ـ رضا الصلح وزيراً للداخلية ـ عبد الرحمن الشهبندر وزيراً للخارجية ـ يوسف الحكيم وزيراً للتجارة والأشغال والزراعة ـ يوسف العظمة وزيراً للحربية ـ فارس الخوري للمالية ـ جلال زهدي للعدلية.

في ١٤ تموز ١٩٢٠ أرسل الجنرال الفرنسي غورو من بيروت إنذاراً إلى ملك سورية الملك فيصل بن الحسين يطلب فيه منه:

(١) وضع سكة حديد رياق ـ حلب وتمديداتها تحت تصرف الجيش الفرنسي لمتابعة فلول الجيش العثماني.

(٢) تسليمه مدينة حلب دون مقاومة.

(٣) حل الجيش العربي وإلغاء التجنيد الإجباري إضعافاً لكل مقاومة وطنية.

(٤) قبول التداول بالعملة الورقية التي أصدرتها فرنسا للسيطرة على الاقتصاد الوطني.

(٥) الرضوخ لانتداب فرنسا على سورية تكبيلاً لكل حركة ومقاومة شعبية في وجه فرنسا.

(٦) تأديب اعداء فرنسا الذين ابتهجوا ورفعوا الرايات العربية يوم خروج الترك ودخول طلائع الجيش العربي في ٣ أيلول ١٩١٨ بقيادة الأمير فيصل بن الحسين، ومعه كثير من رجالات العرب الذين أعلنوا عداءهم لكل أجنبي يريد شراً بيلادهم.

وحدد أربعة أيام للإستجابة لها وقبولها مجتمعة ثم أضاف يومين آخرين مع إضافة طلب جديد وهو إقالة وزارة هاشم الأتاسي.

لاك قبولها والرضوخ لها وإبلاغها للجنرال غورو أقوال كثيرة تبعتها محاكمة ظالمة لمدير البرق والبريد الذي اتهم بتأخير الإبراق بالجواب عليها.

بعد هذا الإنذار استقالت حكومة الأتاسي وحُلّ الجيش واضطربت الأحوال في دمشق وفي ٢٤ تموز تحرك الجيش الفرنسي من لبنان (البقاع) باتجاه دمشق واحتلها بعد معركة حامية في ميسلون، غير متكافئة بأي وجه من الوجوه، سقط فيها كثير من الأبطال الوطنيين المدنيين والعسكريين وعلى رأسهم البطل يوسف العظمة وزير الحربية المستقيل.

في عصر يوم الأحد ٢٥ تموز ١٩٢٠ جرى احتلال دمشق عسكرياً بقيادة الجنرال الفرنسي «غوابيه» مع ذهول الدمشقيين وانكفائهم إلى دورهم مع آلامهم التي كانت تعتصرهم عصراً وقد رفعوا الأعلام السوداء في بعض أحيائها.

انتهاء عهد الاستقلال وبدء عهد الانتداب
برئاسة الجنرال غورو مفوضاً سامياً

قبل مغادرة الملك فيصل دمشق بالقطار من محطة الحجاز باتجاه درعا أعلن قبول استقالة وزارة هاشم الأتاسي وشكل وزارة برئاسة علاء الدروبي، لكي لا يدخل المحتل سورية وليس فيها حكومة.

٧ــ: علاء الدروبي للرئاسة والخارجية ـ عبد الرحمن اليوسف لرئاسة مجلس الشورى ـ جميل الألشي وزيراً للحربية ـ عطا الأيوبي وزيراً للداخلية ـ فارس الخوري وزيراً للمالية ـ جلال زهدي وزيراً للعدلية ـ بديع المؤيد وزيراً للمعارف ـ يوسف الحكيم وزيراً للتجارة والزراعة.

على أثر احتلال دمشق قام سكان حوران بثورة ضد فرنسا، ذهبت الحكومة لتهدئتها، فقتلوا رئيسها الدروبي ووزيره اليوسف وكاد أن يكون الأيوبي ثالثهما، وذلك في قرية خربة الغزالة في محافظة حوران، كما أقدم المحتل على:

(١) الاستيلاء على سلاح الجيش العربي.

(٢) إلغاء وزارة الخارجية.

(٣) فصل أقضية بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا عن سورية والحقها بلبنان الذي سماه لبنان الكبير اعتباراً من أول أيلول ١٩٢٠.

(٤) الإبقاء على ما تبقى من وزراء الدروبي بوزارة رئسها الألشي لغاية ٦ أيلول ١٩٢٠

٨ ـ: وزارة جميل الألشي الثانية من ٦ أيلول ١٩٢٠ لغاية ٣٠ تشرين الثاني ١٩٢٠.

جميل الألشي للرئاسة ووزيراً للحربية ـ عطا الأيوبي وزيراً للداخلية ـ حقي العظم لرئاسة مجلس الشورى ـ حمدي النصر وزيراً للمالية ـ بديع المؤيد وزيراً للعدلية ـ محمد كرد علي وزيراً للمعارف ـ شاكر القيم وزيراً للنافعة والزراعة.

في عهد هذه الوزارة أقدم المفوض السامي الفرنسي على:

(١) سلخ لواء طرابلس عن سورية وإلحاقه بلبنان.

(٢) تقسيم سورية اعتباراً من ١٩٢٠/١٢/١ إلى دولة دمشق ويرأسها حقي العظم ـ ودولة حلب ويرأسها كامل القدسي، ودولة العلويين ويرأسها العقيد الفرنسي نيجر ـ ودولة جبل الدروز ويرأسها سليم الأطرش ـ ولواء اسكندرون ويرأسه صبحي بركات.

(٣) أصبح المفوض السامي هو الكل في الكل في هذه الدويلات يعين رؤساءها ويقيلهم وهو مصدر جميع السلطات الإدارية والسياسية ومرجعه وزارة الخارجية في باريس.

(٤) استبدال كلمة وزير بكلمة مدير عام.

٩ ـ: حكومة حقي العظم الأولى من ١ كانون أول ١٩٢٠ لغاية ٢٨ حزيران ١٩٢٢.

يعاونه: عطا الأيوبي مديراً عاماً للداخلية ـ بديع المؤيد مديراً عاماً للعدلية ـ حمدي النصر مديراً عاماً للمالية ـ محمد كرد علي مديراً عاماً للمعارف ـ نصوحي البخاري مديراً عاماً للشؤون العسكرية ـ شاكر القيم مديراً عاماً للنافعة. في عهد هذه الحكومة جرى:

(١) في ٢١/١/١٠ استقال عطا الأيوبي وعين بدلاً عنه رؤوف الأيوبي وفي ١٠/٣/١٩٢٢ عين محمد كرد علي رئيساً للمجمع العلمي فاستلم نصوحي البخاري مديرية المعارف وكالة.

(٢) في ٢٣/حزيران/١٩٢١ جرت محاولة لاغتيال الجنرال غورو، وهو في طريقه من دمشق إلى القنيطرة فأصيب بطلق ناري في كم يده اليمنى المقطوعة كما أصيب حقي العظم بثلاث رصاصات لم تكن واحدة منها قاتلة في الوقت الذي قتل المرافق العسكري للجنرال.

(٣) في مطلع عام ١٩٢٢ جاء مستر كراين الأميركي إلى سورية لتقصي الحقائق وسماع رغبة الشعب السوري بالإستقلال التام ورفض الانتداب الفرنسي. ورفض التجزئة والوقوف بوجه الهجرة اليهودية.

(٤) في ٢٨ حزيران ١٩٢٢ صدر قرار المفوض السامي بتأليف الاتحاد السوري من دولة دمشق ودولة حلب ودولة العلويين. وانتخب صبحي بركات رئيساً لهذا الاتحاد.

(٥) في آب عام ١٩٢١ اعتقل الإنكليز إبراهيم هنانو في الأردن وسلموه للفرنسيين حيث جرت محاكمته في حلب.

١٠ ـ: حكومة صبحي بركات الأولى: من ٢٨ حزيران ١٩٢٢ لغاية ١٠ كانون الأول ١٩٢٤.

يعاونه: نصري بخاش مديراً للإتحاد ـ محمد علي العابد مديراً للمالية ـ حسن عزت باشا مديراً للأشغال ـ عطا الأيوبي مديراً للعدلية ـ مصطفى نعمت العباسي قائداً عاماً للدرك.

في عهد هذه الحكومة قام سلطان الأطرش بثورة مسلحة على السلطات الفرنسية لأنها اعتقلت من داره أدهم خنجر التي لجأ إليها لاتهامه بالاشتراك مع جماعة من الوطنيين باطلاق النار على الجنرال غورو وصحبه لقتلهم.

١١ ـ: حكومة صبحي بركات الثانية من ١٠ كانون الأول ١٩٢٤ لغاية ٣١ آب ١٩٢٥.

يعاونه: نصري البخاش وزيراً للداخلية ـ عطا الأيوبي وزيراً للعدلية ـ رضا سعيد وزيراً للمعارف ـ جلال زهدي وزيراً للمالية ـ حسن عزت باشا وزيراً للأشغال ـ حقي العظم رئيساً لمجلس الشورى.

في ٢١ تموز ١٩٢٥ انطلقت رصاصات جديدة في وجه فرنسا من قرية الكفر بجبل الدروز بقيادة سلطان الأطرش احتجاجاً على ممارسة وتعسف حاكم الجبل الكابتين الفرنسي «كاربييه»، الذي لم يترك وسيلة إلا استعملها لإذلال السكان الكرام. ثم امتدت ثورة وطنية إلى غوطتي دمشق والأقاليم الشمالية بقيادة مصطفى وصفي السمان، باتفاق زعماء البلاد المثقفين والمتنورين وأصبح مطلبها وطنياً وهو استقلال سورية.

١٢ ـ: حكومة صبحي بركات الثالثة من ٣١ آب لغاية ٢١ كانون أول ١٩٢٥.

صبحي بركات لرئاسة الدولة ورئاسة الوزارة ـ نصري البخاش وزيراً للداخلية ـ جلال زهدي وزيراً للعدلية ـ حمدي النصر وزيراً للمالية ـ رضا سعيد وزيراً للمعارف ـ حسن عزت باشا وزيراً للأشغال والزراعة.

(١) في عهد هذه الوزارة استفحلت الثورة السورية الكبرى مما أقلق مضاجع الفرنسيين الذين قاموا بضرب دمشق وإحراقها بنار القنابل بوحشية لم يسبق لها مثيل. وطوقوا الغوطة الشرقية وعملوا بها ذبحاً وتدميراً.

(٢) في ٢٥/١٢/٢١ استقال صبحي بركات بسبب هذه الوحشية بكتاب عنيف معلل قدمه إلى المفوض السامي دي جوفنيل، طالباً إليه الإستجابة إلى مطالب السوريين العادلة بالاستقلال والسيادة والوحدة، بدفع وتحريض وطني من صديقه مصطفى وصفي السمان (ص ٥٥٨ تاريخ الثورات السورية لأدهم الجندي الصادر عام ١٩٦٠).

(٣) نظراً للفظائع التي وقع تحت وطأتها الشعب السوري وبعد استقالة وزارة صبحي بركات لم يقبل ولم يجرؤ أحد من السوريين على تشكيل وزارة جديدة، لذا استمر الفرنسيون بالحكم بصورة مباشرة دون معونة أحد من الأهليين وذلك لغاية ٩ شباط ثم عين المفوض السامي دي جوفنيل حكومة برئاسة فرنسي.

١٣ ـ: حكومة الفرنسي بيير آليب يعاونه الجنرال آندريا حاكماً عسكرياً على دمشق وذلك من ٩ شباط ١٩٢٦ لغاية ٢٦ نيسان ١٩٢٦.

١٤ ـ: حكومة الداماد أحمد نامي الأولى، وهو شركسي لا يحمل الجنسية السورية وهو صهر السلطان العثماني عبد الحميد الثاني، من ٢٦ نيسان ١٩٢٦ لغاية ١٩٢٦/٦/١٢.

بعد تعيين الداماد من المفوض السامي، بدلاً عن آليب، ألف حكومته في ٤ أيار ١٩٢٦ على النحو التالي:

أحمد نامي رئيساً للدولة والوزارة ـ حسني البرازي وزيراً للداخلية ـ لطفي الحفار وزيراً للأشغال والتجارة ـ فارس الخوري وزيراً للمعارف ـ شاكر نعمت الشعباني وزيراً للمالية ـ واثق المؤيد وزيراً للزراعة.

في ١٢/حزيران /٢٦ استقال الوزراء الوطنيون الحفار والخوري والبرازي لنكول المفوض السامي دي جوفنيل عن الميثاق الوطني المتفق عليه وساقهم إلى الحسكة في شمال سورية للإقامة الجبرية.

١٥ ـ: حكومة الداماد أحمد نامي الثانية من ١٢/حزيران/١٩٢٦ لغاية ٢ كانون أول ١٩٢٦.

يعاونه: واثق المؤيد وزيراً للداخلية ـ نصوحي البخاري وزيراً للمعارف ـ يوسف الحكيم وزيراً للعدلية ـ عبد القادر العظم وزيراً للمالية ـ شاكر الجنبلي وزيراً للزراعة ـ شكيب ميسر وزيراً للأشغال العامة.

١٦ -: حكومة الداماد أحمد نامي الثالثة من ٢ كانون أول ١٩٢٦ لغاية ٨ شباط ١٩٢٨.

يعاونه: حمدي النصر وزيراً للمالية - رؤوف الأيوبي وزيراً للداخلية - يوسف الحكيم وزيراً للعدلية - شاكر الحنبلي وزيراً للمعارف - رشيد المدرس وزيراً للأشغال العامة - نصوحي البخاري وزيراً للزراعة والتجارة.

في ٨ شباط ١٩٢٨ استقال رئيس الوزارة مع وزرائه وبقي يُسيِّر الأمور حتى تشكيل وزارة جديدة.

١٧ -: وزارة الشيخ تاج الحسيني الأولى من ١٥ شباط ١٩٢٨ لغاية ١٤ آب ١٩٣٠.

يعاونه: سعيد محاسن وزيراً للداخلية - جميل الألشي وزيراً للمالية - صبحي النيال وزيراً للعدلية - محمد كرد علي وزيراً للمعارف - عبد القادر كيلاني وزيراً للزراعة - توفيق شامية وزيراً للأشغال العامة.

أهم ما تم في عهد هذه الوزارة:

(١) في ٢٤ نيسان ١٩٢٨ جرى انتخاب جمعية تأسيسية نجح الوطنيون في أكثر مقاعدها، وعقدت أول اجتماع لها في ٩ حزيران ١٩٢٨، وكلفت لجنة منها بوضع مشروع دستور برئاسة فوزي الغزي.

(٢) رفضت هذه الجمعية اعتراض المفوض السامي بونسو على بعض مواد هذا الدستور لذا أجل انعقادها أكثر من مرة إلى أن أجله إلى أجل غير معين.

١٨ -: حكومة الشيخ تاج الحسيني الثانية من ١٤ آب ١٩٣٠ لغاية ٢٧ تشرين الأول ١٩٣٠.

الشيخ تاج الحسيني للرئاسة ووزيراً للداخلية - عبد القادر الكيلاني وزيراً للزراعة - محمد كرد علي وزيراً للمعارف - توفيق شامية وزيراً للمالية - فؤاد العادلي وزيراً للأشغال العامة - شاكر الحنبلي وزيراً للعدلية.

في عهد هذه الوزارة أصدر المفوض السامي قراراً بحل الجمعية التأسيسية كما وضع دستوراً جديداً لسورية وثلاثة قرارات تخص لواء اسكندرون وحكومتي اللاذقية وجبل الدروز ونظاماً خاصاً بالمصالح المشتركة.

١٩ -: حكومة الشيخ تاج الدين الحسيني الثالثة من ٢٧ تشرين الأول ١٩٣٠ لغاية ١٩ تشرين الثاني ١٩٣١.

تاج الدين الحسيني للرئاسة والداخلية - شاكر الحنبلي وزيراً للعدلية - توفيق شامية

وزيراً للمالية ـ محمد كرد علي وزيراً للمعارف ـ بديع المؤيد وزيراً للزراعة ـ فؤاد العادلي وزيراً للأشغال العامة.

٢٠ ـ: حكومة سولو ميال الفرنسي من ١٩ تشرين الثاني ١٩٣١ لغاية ١١ حزيران ١٩٣٢.

يعاونه: بديع المؤيد وزيراً للزراعة ووكيلاً للداخلية ـ توفيق شامية وزيراً للمالية ـ شاكر الحنبلي وزيراً للعدلية ـ محمد كرد علي وزيراً للمعارف ـ توفيق الحياني أميناً للسر العام.

في عهد هذه الحكومة جرت انتخابات نيابية وانعقد مجلسها في ٧/حزيران/١٩٣٢ وانتخب صبحي بركات رئيساً له، وفي ١١ حزيران انتخب محمد علي العابد رئيساً للجمهورية السورية الأولى في عهد الإنتداب على أن يتسلم حقي العظم رئاسة الوزارة بناء على إصرار المفوض السامي بونسو على ذلك، لأنه من أنصاره، ولأن العابد يمثل وجهاً وطنياً.

الجمهورية الأولى في عهد الانتداب

برئاسة محمد علي العابد

٢١ ـ: وزارة حقي العظم الثانية. من ١٥ حزيران ١٩٣٢ لغاية ٣ أيار ١٩٣٣.

حقي العظم للرئاسة والداخلية ـ مظهر رسلان وزيراً للعدلية والمعارف بالوكالة ـ جميل مردم وزيراً للمالية والزراعة بالوكالة ـ سليم جنبرت وزيراً للأشغال العامة.

٢٢ـ: وزارة حقي العظم الثالثة. من ٣ أيار ١٩٣٣ لغاية ٧ آذار ١٩٣٤.

حقي العظم للرئاسة والداخلية ـ شاكر نعمت الشعباني وزيراً للمالية ـ يحيى الأطه لي وزيراً للزراعة والتجارة ـ سليمان الجوخدار وزيراً للعدلية ـ سليم جنبرت وزيراً للمعارف ـ لطيف غنيمة وزيراً للأشغال.

في عهد هذه الوزارة في ١٤ تشرين أول ١٩٣٣ سُحب المفوض السامي بونسو وعين محله المفوض السامي دي مارتيل، الذي اتفق مع هذه الحكومة على وضع معاهدة صداقة وتحالف وقدمها إلى المجلس لإقرارها فردها هذا المجلس بتأثير من رئيسه صبحي بركات، لأنها لا تضمن مصالح البلاد والإستقلال والسيادة.

٢٣ـ: وزارة الشيخ تاج الدين الحسيني الرابعة من ١٧ آذار ١٩٣٤ لغاية ٢٤ شباط ١٩٣٦.

الشيخ تاج الدين الحسيني للرئاسة والداخلية ـ عطا الأيوبي وزيراً للعدلية ـ هنري هندية

وزيراً للمالية ـ جميل الألشي وزيراً للأشغال العامة ـ حسني البرازي وزيراً للمعارف ـ يحيى الأطه لي وزيراً للزراعة والتجارة.

٢٤ ـ: وزارة عطا الأيوبي الأولى من ٢٤ شباط ٣٦ لغاية ٢١ كانون أول ١٩٣٦.

عطا الأيوبي للرئاسة والداخلية ـ سعيد الغزي وزيراً للعدلية ـ أدمون حمصي وزيراً للمالية ـ مصطفى الشهابي وزيراً للمعارف ـ مصطفى القصيري وزيراً للإقتصاد.

في عهد هذه الوزارة:

(١) أضربت سورية لمدة ستين يوماً مما أقضّ مضاجعَ المفوض السامي دي مارتيل ورضخ أخيراً لمطالب الزعماء المواطنين.

(٢) في ٢٢ آذار ١٩٣٦ ذهب وفد وطني إلى باريس لمفاوضة الحكومة الفرنسية من أجل عقد معاهدة تعترف فرنسا بموجبها باستقلال سورية وسيادتها، وقد ترأس هذا الوفد هاشم الأتاسي وضم في عضويته فارس الخوري وسعد الله الجابري وجميل مردم والمستشار العسكري أحمد اللحام وأمين السر نعيم الأنطاكي عن الكتلة الوطنية، ومصطفى الشهابي وأدمون حمصي عن حكومة الأيوبي. وهما من الوطنيين أيضاً.

استمرت المفاوضات ما يزيد على ستة أشهر إلى أن تمّ عقد معاهدة بين فرنسا وبين هذا الوفد الذي عاد إلى الوطن في ٢٧ أيلول ١٩٣٦.

(٣) جرت انتخابات نيابية في ١٩٣٦/١١/١٤ فاز بأكثرية مقاعدها أعضاء من الكتلة الوطنية وانتخب فارس الخوري رئيساً لمجلسها.

(٤) انتخب هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية واستقال محمد علي العابد منها، كما استقال عطا الأيوبي من رئاسة الوزارة.

الجمهورية الثانية في عهد الانتداب

برئاسة هاشم الأتاسي

٢٥ ـ: عهد الرئيس الأتاسي إلى جميل مردم بتشكيل وزارته الأولى فشكلها في ٢١ كانون أول ١٩٣٦ لغاية ٢٦ تموز ١٩٣٨.

جميل مردم للرئاسة والاقتصاد الوطني ـ سعد الله الجابري وزيراً للداخلية والخارجية ـ شكري القوتلي وزيراً للمالية والدفاع الوطني ـ عبد الرحمن الكيالي وزيراً للعدلية والمعارف ـ ثم استقال منها شكري القوتلي بعد عودته من الحج واستلم جميل مردم مهامه.

٢٦ ـ وزارة جميل مردم الثانية من ٢٦ تموز ١٩٣٨ لغاية ٢٣ شباط ١٩٣٩.

جميل مردم للرئاسة والدفاع ـ سعد الله الجابري وزيراً للداخلية والخارجية ـ لطفي الحفار وزيراً للمالية ـ فائز الخوري وزيراً للاقتصاد الوطني ـ عبد الرحمن كيالي وزيراً للعدلية والمعارف.

في عهد هاتين الوزارتين:

(١) شكل الوطنيون فرق القمصان الحديدية. لتكون نواة للجيش الوطني.

(٢) أثارت الأجهزة الاستعمارية في الجزيرة وحلب فتنة الشارة البيضاء التي شكلها المسيحي الكاثوليكي عبود قنبار.

(٣) سمح المفوض السامي بقرار منه بدخول الآشوريين إلى الجزيرة في سورية بعد طردهم من العراق.

(٤) خُطف محافظ الجزيرة توفيق شامية.

(٥) أُنزل العلم السوري في جبل الدروز بإيعاز من المفوض السامي بيو، إعلاناً لفصل هذا الجبل عن الدولة السورية.

(٦) هرب محافظ اللاذقية إحسان الجابري منها خوفاً من اغتياله.

(٧) تم استبدال ملايين الليرات الذهبية بالعملة الورقية التي أصدرتها فرنسا بإغراء كبير.

(٨) عاد في ١٤ أيار ١٩٣٧ الدكتور عبد الرحمن الشهبندر إلى الوطن بعد غياب إجباري قارب من اثني عشر عاماً، بعد فشل الثورة السورية الكبرى، كما عاد في ١٧ منه سلطان الأطرش إلى دمشق بعد حفلة وداعية له في سينما البتراء بعمان، اقترح فيها أحد الخطباء المدعو عجاج نويهض تسمية جبل الدروز بجبل العرب ومن يومها أُطلق هذا الاسم عليه وشاع.

(٩) فرض جميل مردم الإقامة الجبرية على الشهبندر في داره ببلودان في تموز عام ١٩٣٨.

(١٠) سُلخ لواء اسكندرون عن الوطن الأم سورية في ١٩٣٩ وأُلحق بتركيا بمؤامرة فرنسية تركية.

(١١) أصدر المفوض السامي قراراً بالأحوال الشخصية للطوائف بعيداً عن التعاليم الإسلامية مما أثار هياج المسلمين وبالتالي إعفاءهم منه.

(١٢) أقدم جميل مردم على تعديل معاهدة عام ١٩٣٦ بالإتفاق مع الفرنسيين، دون

علم الزعماء الوطنيين وحكومتهم، ودون تفويضه من أحد مما أقام النكير عليه.

(١٣) وقع جميل مردم اتفاقيتي البترول والبنك السوري مع فرنسا في غياب وزير المالية شكري القوتلي بالحج، مما دفع القوتلي إلى الاستقالة احتجاجاً.

٢٧ ـ: وزارة لطفي الحفار الأولى من ٢٣ شباط لغاية ٥ نيسان ١٩٣٩.

لطفي الحفار للرئاسة ووزيراً للمعارف ـ مظهر رسلان وزيراً للداخلية والدفاع ـ فائز الخوري وزيراً للمالية والخارجية ـ نسيب البكري وزيراً للعدلية ـ سليم جنبرت وزيراً للإقتصاد الوطني.

٢٨ ـ: وزارة نصوحي البخاري الأولى من ٥ نيسان ١٩٣٩ لغاية ٨ تموز ١٩٣٩.

نصوحي البخاري للرئاسة والداخلية والدفاع ـ خالد العظم وزيراً للعدلية والخارجية ـ حسن الحكيم وزيراً للمعارف ـ سليم جنبرت وزيراً للاقتصاد ـ محمد خليل المدرس وزيراً للمالية.

بعد تشكيل هذه الوزارة سافر المفوض السامي بيو إلى باريس وعاد منها في ١ أيار ١٩٣٩، وألقى بياناً من إذاعة بيروت نكث بموجبه عهود فرنسا باستقلال سورية ومعاهدتها. لذا قدمت وزارة البخاري استقالتها فتريث رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي في قبولها انتظاراً لوصول المفوض السامي إلى دمشق التي وصلها في ١٥/٥/١٩٣٩.

أهم الأحداث في عهد هذه الوزارة:

(١) اجتمع المفوض السامي بيو مع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وطلب إليهما تعديل معاهدة ١٩٣٦ لإعادة الحكم الذاتي إلى منطقة اللاذقية وجبل الدروز وتعديل الإتفاق العسكري، لأن الحالة الدولية تنذر بنشوب حرب عامة فرفضوا طلبه.

(٢) في ٧ تموز ٣٩ قدم رئيس الجمهورية استقالته إلى المجلس النيابي وغادر دمشق إلى حمص، مما دعا رئيس السلطة التشريعية الخوري إلى دعوة الوزارة المستقيلة، والتي لم تقبل استقالتها، للإستمرار بالحكم والاضطلاع بمهام رئاسة الجمهورية مجتمعة وفق منطوق الدستور.

(٣) في ٩ تموز ١٩٣٩ حلّ المفوض السامي المجلس النيابي وتولى بنفسه مهام السلطتين التنفيذية والتشريعية وشكل حكومة مديرين.

(٤) في ٢ أيلول ١٩٣٩ أعلنت الحكومتان البريطانية والفرنسية الحرب على ألمانيا النازية بعد اجتياحها الأراضي البولونية.

٢٩ ـ: حكومة مديرين برئاسة بهيج الخطيب من ٩ تموز ١٩٣٩ لغاية ١ نيسان ١٩٤١.

بهيج الخطيب رئيساً ومديراً عاماً للداخلية ـ خليل رفعت مديراً عاماً للعدلية ـ يوسف عطا الله مديراً عاماً للاقتصاد ـ حسني البيطار مديراً عاماً للمالية ـ عبد اللطيف الشطي مديراً عاماً للمعارف ـ نوري المدرس مديراً عاماً للأشغال العامة. وفي عهد هذه الحكومة حصلت الأمور التالية:

(١) في ٦ تموز ١٩٤٠ اغتيل الدكتور عبد الرحمن الشهبندر في عيادته على يد أحمد عصاصة وشركائه، واتهم بتدبيرها جميل مردم وسعد الله الجابري ولطفي الحفار الذين فروا إلى العراق، إلا أن التحقيقات لم تؤيد هذا الإتهام وما زالت الأصابع تشير إلى السلطات الفرنسية الفيشية في سورية وقتها بأنها كانت خلف هذه الجريمة النكراء.

(٢) في ٣ شباط ١٩٤١ نفذ حكم الإعدام شنقاً بالقتلة أحمد عصاصة وصالح معتوق وأحمد الطرابيشي وسعيد الحصري أما الخامس محمد الحرش فقد كان فاراً كما حكم بالسجن على باقي الشركاء الحافي والشماع والغندور وسامي الحفار وتبرئة جميل مردم ولطفي الحفار وسعد الله الجابري وعاصم النائلي وفوزي القباني.

٣٠ ـ: حكومة خالد العظم الأولى من ٥ نيسان ١٩٤١ لغاية ١٢ أيلول ١٩٤١ بأمر من الجنرال دانز، خالد العظم للرئاسة ووزيراً للداخلية ـ حنين صحناوي وزيراً للمالية ـ نسيب البكري وزيراً للاقتصاد والأشغال ـ صفوت قاطر أغاسي وزيراً للعدلية ـ محسن البرازي وزيراً للمعارف.

في عهد هذه الحكومة:

(١) طُرد الفرنسيون الفيشيون من سورية واحتلها بعدهم الفرنسيون الديغوليون والانكليز بدءاً من ليل الخميس ١٩ حزيران ١٩٤١.

(٢) أعطى ضابط المخابرات الفيشي دانجيلي مبلغاً من المال إلى الرائد (كومندان) حسني الزعيم لتنظيم مقاومة من الأكراد في وجه دخول الانكليز والديغوليين إلى سورية.

(٣) ألقي القبض على حسني الزعيم بعد هذا الدخول واستعيد المبلغ منه، وحكمت عليه محكمة عسكرية فرنسية بالسجن لعشر سنين.

الجمهورية الثالثة زمن الانتداب ـ تعييناً ـ

الشيخ تاج الدين الحسني

في ١٢ أيلول ١٩٤١ أقدم المفوض السامي الفرنسي الجنرال كاترو على تعيين الشيخ تاج الحسني رئيساً للجمهورية السورية كما أقدم هذا الرئيس على تكليف حسن الحكيم بتشكيل الوزارة.

٣١ -: وزارة حسن الحكيم الأولى من ٢٠ أيلول ١٩٤١ لغاية ١٧ نيسان ١٩٤٢.

حسن الحكيم للرئاسة ووزيراً للمالية - فائز الخوري وزيراً للخارجية - بهيج الخطيب وزيراً للداخلية - زكي الخطيب وزيراً للعدلية - عبد الغفار الأطرش وزيراً للدفاع - فيضي الأتاسي وزيراً للمعارف - محمد العايش وزيراً للاقتصاد - منير العباس وزيراً للأشغال - حكمت الحراكي وزيراً للإعاشة.

في عهد هذه الوزارة:

(١) أعلن الجنرال كاترو بتاريخ ٤١/٩/٢٧ في سراي الحكومة بدمشق وباحتفال رسمي استقلال سورية.

(٢) كانت المملكة العربية السعودية ومملكة مصر ومملكة اليمن أول من اعترف بهذا الاستقلال، ثم اعترفت به انكلترا واليونان وبلجيكا ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وتركيا وإيطاليا.

٣٢ -: وزارة حسني البرازي من ١٨ نيسان ١٩٤٢ لغاية ٨ كانون الثاني ١٩٤٣

حسني البرازي للرئاسة والداخلية - محمد العايش وزيراً للاقتصاد - منير العجلاني وزيراً للدعاية والشباب - حكمت الحراكي وزيراً للتموين والإعاشة - فائز الخوري وزيراً للمالية والخارجية - راغب الكيخيا وزيراً للعدلية - حسن الأطرش وزيراً للدفاع - منير العباس وزيراً للأشغال العامة والبرق والبريد - خليل مردم وزيراً للمعارف.

في عهد هذه الوزارة تم التالي:

(١) في منتصف شهر أيار ١٩٤٢ قدم الجنرال سبيرس أوراق اعتماده إلى رئيس الجمهورية كأول وزير مفوض لملك انكلترا في سورية.

(٢) في ٥ كانون الثاني ١٩٤٣ ابتدأ الوزراء بتقديم استقالاتهم الواحد تلو الآخر بالإتفاق مع رئيس الجمهورية ليصبح رئيس الوزارة البرازي رئيساً بلا وزراء، لأنه رفض تقديم استقالته عندما طلبها منه الشيخ تاج فأصبح مستقيلاً حكماً.

٣٣ -: وزارة جميل الألشي الثانية من ٨ كانون الثاني ٩٤٣ لغاية ٢٥ آذار ١٩٤٣

جميل الألشي للرئاسة ووزيراً للداخلية - منير العباس وزيراً للأشغال وزيراً للعدل وكالة - فائز الخوري للخارجية - مصطفى الشهابي للمالية - محمد العايش وزيراً للاقتصاد الوطني - خليل مردم وزيراً للمعارف - منير العجلاني وزيراً للشؤون الاجتماعية.

وأهم مجريات عهد هذه الوزارة:

(١) في ١٧ كانون الثاني ١٩٤٣ توفي رئيس الجمهورية الشيخ تاج الحسني مسموماً

من كمية الدواء الداجنان التي تجرعها بناء على رأي الطبيب المعالج، وكان يشكو من احتقان بالرئة، وحامت الشكوك إن كان هذا جهلاً أم قتلاً من الطبيب.

(٢) في ٢٢ آذار ٤٣ استقال مصطفى الشهابي من هذه الوزارة.

(٣) أعيد العمل بالدستور المعطل وتقرر إجراء انتخابات نيابية في ظل حكومة جديدة.

وهكذا استمر الالشي برئاسة الوزارة بعد وفاة رئيس الجمهورية واستلم رئاسة الدولة مع مجلس الوزراء وكالة لغاية ٢٤ آذار ١٩٤٣.

٣٤ ـ: حكومة عطا الأيوبي الثانية من ٢٥ آذار ٤٣ لغاية آب ١٩٤٣

عطا الأيوبي رئيساً للدولة ووزيراً للداخلية والدفاع ـ مصطفى الشهابي وزيراً للمالية والاقتصاد والأعاشة والتموين بالوكالة ـ فيضي الأتاسي وزيراً للعدلية والمعارف والشؤون الاجتماعية بالوكالة ـ نعيم الأنطاكي وزيراً للخارجية والأشغال العامة بالوكالة.

في عهد هذه الوزارة:

(١) جرت انتخابات نيابية واجتمع مجلسها في ١٧ آب ٤٣ وانتخب فارس الخوري رئيساً له.

(٢) انتخب شكري القوتلي بأغلبية ساحقة رئيساً لجمهورية البلاد بدون منافس.

الجمهورية الرابعة زمن الانتداب ـ انتخاباً ـ

شكري القوتلي

٣٥ ـ: وزارة سعد الله الجابري الأولى من ١٩ آب ١٩٤٣ لغاية ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٤

يساعده جميل مردم وزيراً للخارجية ـ خالد العظم وزيراً للمالية ـ عبد الرحمن كيالي وزيراً للعدلية ـ لطفي الحفار وزيراً للداخلية ـ نصوحي البخاري وزيراً للمعارف والدفاع بالوكالة ـ مظهر رسلان وزيراً للأشغال العامة والتموين ـ توفيق شامية وزيراً للزراعة والتجارة بالوكالة.

في ٧ تشرين الأول ١٩٤٤ اجتمع في الاسكندرية بدعوة من حكومتها ممثلون عن الحكومات العربية ـ مصر والسعودية وسورية والعراق ولبنان والأردن واليمن ـ وقرروا تأليف جامعة لهم تجمعهم على قدم المساواة في جميع إجراءاتها وقراراتها تحت اسم الجامعة العربية.

٣٦ ـ: وزارة فارس الخوري الأولى من ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٤ لغاية ٧ نيسان ١٩٤٥

فارس الخوري للرئاسة والداخلية والمعارف ـ جميل مردم وزيراً للخارجية والدفاع والاقتصاد ـ عبد الرحمن كيالي وزيراً للعدلية والأشغال العامة ـ خالد العظم وزيراً للمالية والإعاشة والتموين ـ.

وفي ٢٢ آذار ١٩٤٥ اجتمع ممثلو الدول العربية السبع المستقلة في القاهرة ووقعوا ميثاق الجامعة العربية.

٣٧ ـ: وزارة فارس الخوري الثانية من ٧ نيسان ١٩٤٥ لغاية ٢٤ آب ١٩٤٥.

يعاونه: جميل مردم وزيراً للخارجية والدفاع ـ سعيد الغزي وزيراً للعدلية والإعاشة والتموين ـ صبري العسلي وزيراً للداخلية ـ حكمت الحكيم وزيراً للأشغال ـ أحمد الشراباتي وزيراً للمعارف والاقتصاد ـ نعيم الأنطاكي وزيراً للمالية وفي ٢١ نيسان أضيف إليها حسن جبارة كوزير للإعاشة والتموين.

في عهد هذه الوزارة كانت الأحداث التالية:

(١) في أول نيسان ١٩٤٥ شُكل وفد سوري وسافر إلى سان فرانسيسكو واشترك باسم سورية المستقلة في جلسات مجلس الأمن المنعقد فيها. وقد أُلِّف من فارس الخوري رئيساً وعضوية كل من نعيم الأنطالي وناظم القدسي، ومن الخبيرين نور الدين كحالة وفريد زين الدين والملحق توفيق الهندي.

على أثر سفر رئيس الوزراء بمهمة إلى سان فرانسيسكو استلم رئاستها بالوكالة الاستاذ جميل مردم بك.

(٢) في ٢٩ أيار ١٩٤٥ وقع عدوان وحشي من القوات الفرنسية على مدينة دمشق دمر المجلس النيابي فيها، بعد ذبح ٢٨ شخصاً من حراسه، وقصفت مدفعيتها أحياء المدينة وأشعلت الحرائق في بيوتها ومتاجرها، إلى أن تدخلت قوات انكليزية أتت من البقاع في لبنان ووضعت حداً لهذه الجرائم المنكرة على شعب آمن ينادي بحريته واستقلاله ويعارض بدخول قوات فرنسية جديدة إلى بلاده.

٣٨ ـ: وزارة فارس الخوري الثالثة من ٢٤ آب ١٩٤٥ لغاية ٣٠ أيلول ١٩٤٥

يساعده: خالد العظم وزيراً للمالية ـ لطفي الحفار وزيراً للداخلية ـ ميخائيل إليان وزيراً للخارجية ـ صبري العسلي وزيراً للعدلية ـ أحمد الشراباتي وزيراً للمعارف ـ حسن جبارة وزيراً للاقتصاد والإعاشة والتموين ـ حكمت الحكيم وزيراً للأشغال العامة.

في جلسة الثقة التي طلبتها هذه الوزارة من المجلس النيابي استقال أحمد الشراباتي بسبب الاعتراض على عدد أعضائها دستورياً. وكانت تضحية منه دون أن يطلب أحد منه ذلك.

٣٩ ـ: وزارة سعد الله الجابري الثانية من ٣٠ أيلول ١٩٤٥ لغاية ٢٧ نيسان ١٩٤٦.

سعد الله الجابري للرئاسة والخارجية والدفاع ـ لطفي الحفار وزيراً للداخلية ـ نعيم الأنطاكي وزيراً للمالية والاشغال العامة ـ صبري العسلي وزيراً للعدلية والمعارف ـ حسن جبارة للاقتصاد والإعاشة والتموين.

(١) في أول كانون أول ١٩٤٥ استقال الأنطالي واستلم وزارة المالية حسن جبارة، كما استلم فتح الله آسيون وزارة الأشغال العامة.

(٢) في نيسان ١٩٤٦ تم جلاء آخر القوات الفرنسية عن سورية التي احتلتها وفرضت هيمنتها عليها بدءاً من عصر الأحد ٢٥ تموز ١٩٢٠ بعد معركة حربية فرنسية خسيسة وقعت في ميسلون على الحدود السورية اللبنانية، واعتبر يوم ١٧/نيسان/يوماً وطنياً تحتفل به الأمة من أقصاها إلى أقصاها باسم عيد الجلاء.

٤٠ ـ: وزارة سعد الله الجابري الثالثة من ٢٧ نيسان ١٩٤٦ لغاية ٢٧ كانون الأول ١٩٤٦

سعد الله الجابري للرئاسة والخارجية ـ خالد العظم وزيراً للعدلية والاقتصاد ـ نبيه العظمة وزيراً للدفاع ـ صبري العسلي وزيراً للداخلية ـ أحمد الشراباتي وزيراً للمعارف ـ ميخائيل اليان وزيراً للأشغال العامة ـ أدمون حمصي وزيراً للمالية.

٤١ ـ: وزارة جميل مردم الثالثة من ٢٨ كانون الأول ١٩٤٦ لغاية ٦ تشرين الأول ١٩٤٧

جميل مردم للرئاسة والداخلية والصحة ـ سعيد الغزي وزيراً للمالية ـ نعيم الأنطاكي وزيراً للخارجية ـ أحمد الشراباتي وزيراً للدفاع ـ حكمت الحكيم وزيراً للاقتصاد ـ عادل أرسلان وزيراً للمعارف ـ عدنان الأتاسي وزيراً للأشغال العامة.

في ١٦ نيسان استقال الأنطاكي فتولى الرئيس وزارة الخارجية.

٤٢ ـ: وزارة جميل مردم الرابعة من ٦ تشرين الأول ١٩٤٧ لغاية ٢٢ آب ١٩٤٨

جميل مردم للرئاسة والخارجية ـ وهبي الحريري وزيراً للمالية ـ منير العجلاني وزيراً للمعارف ـ سعيد الغزي وزيراً للاقتصاد ـ أحمد الشراباتي وزيراً للدفاع ـ محسن البرازي وزيراً للداخلية والصحة ـ أحمد الرفاعي وزيراً للعدلية والأشغال.

وفي عهد هذه الوزارة:

(١) جرى تعديل الدستور ليتسنى للرئيس شكري القوتلي تجديد رئاسته للجمهورية السورية وذلك في جلسة المجلس النيابي التي عقدت في ١٩٤٨/٣/٢٠.

(٢) اجتمع المجلس النيابي في الوقت المحدد دستوراً وأعيد انتخاب شكري القوتلي

رئيساً للجمهورية للمرة الثانية بدءاً من ١٧/آب/١٩٤٨.

(٣) وفي ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ قررت هيئة الأمم المتحدة تقسيم فلسطين إلى قسمين أحدهما لليهود والثاني للعرب بدءاً من ١٥/أيار/١٩٤٨، بمؤامرة خسيسة على الأمة العربية أصحاب البلاد الشرعيين.

(٤) وفي ١٥/أيار/١٩٤٨ دخلت الجيوش العربية ومنها الجيش السوري لمنع هذا التقسيم بالقوة العربية المسلحة، وللحيلولة دون قيام دولة اسرائيلية على أرض فلسطين العربية لأنها دولة غربية دخيلة.

(٥) في ١٠/حزيران/١٩٤٨ فرضت الأمم المتحدة هدنة أولى على المتحاربين على أرض فلسطين العربية أعقبتها بهدنة ثانية طويلة ما زلنا تحت وطأتها حتى اليوم.

(٦) أعلنت الأحكام العرفية في الجمهورية السورية اعتباراً من ١٥/أيار/١٩٤٨ وسمي رئيس الوزراء جميل مردم حاكماً عسكرياً عرفياً فيها.

(٧) جرى تعيين حسني الزعيم رئيساً لأركان الجيش بدلاً عن الزعيم عبد الله عطفة. عارض هذا التعيين وزير الدفاع أحمد الشراباتي، الذي لم يلتفت إليه رئيس الجمهورية شكري القوتلي ورئيس الوزراء جميل مردم في هذه المعارضة.

٤٣ ـ: وزارة جميل مردم الخامسة من ٢٢/آب/١٩٤٨ لغاية ١٦/كانون الأول/١٩٤٨.

جميل مردم للرئاسة والدفاع ـ لطفي الحفار نائباً للرئيس ووزير دولة ـ سعيد الغزي وزيراً للعدلية ـ صبري العسلي وزيراً للداخلية ـ محسن البرازي وزيراً للخارجية ـ عادل ارسلان وزيراً للصحة والشؤون الاجتماعية ـ وهبي الحريري وزيراً للمالية ـ منير العجلاني وزيراً للمعارف ـ محمد العايش وزيراً للدولة والزراعة ـ مخائيل اليان وزيراً للاقتصاد ـ أحمد الرفاعي وزيراً للأشغال العامة.

في ٩ تشرين الثاني ٤٨ استقال منها الحفار والعسلي واليان وفي ١٨ منه استقال الحريري.

٤٤ ـ: وزارة خالد العظم الثانية من ١٦ كانون أول ٤٨ لغاية ٢٩ آذار ١٩٤٩

خالد العظم للرئاسة والخارجية والدفاع ـ محمد العايش وزيراً للزراعة ـ محسن البرازي وزيراً للمعارف ـ عادل العظمة وزيراً للداخلية ـ أحمد الرفاعي وزيراً للعدلية والشؤون الاجتماعية والصحة ـ حنين صحناوي وزيراً للاقتصاد الوطني ـ مجد الدين الجابري وزيراً للأشغال ـ حسن جبارة وزيراً للمالية.

في عهد هذه الوزارة جرت الأحداث التالية:

(١) في ٧ شباط ١٩٤٩ جرى توقيع اتفاقية النقد بين سورية وفرنسا، وتم فك ارتباط العملة السورية بالفرنك الفرنسي الذي كان يقوم بمهمة تغطية الليرة الورقية السورية.

(٢) في الساعات الأولى من فجر ٢٩ آذار/١٩٤٩ زحف رتلان عسكريان من الجيش السوري من الجبهة السورية الإسرائيلية واحتلا مدينة دمشق وكان الأول بقيادة الضابط أديب الشيشكلي والثاني بقيادة الضابط محمود شوكت يعاونه الضابط بكري قوطرش، بالاتفاق مع آخرين من الضباط وعلى رأسهم رئيس الأركان العامة العميد حسني الزعيم.

(٣) جرى اعتقال رئيس الجمهورية شكري القوتلي ورئيس الوزراء خالد العظم. وكان هذا أول انقلاب عسكري في سورية.

(٤) استلم الجيش صلاحيات السلطة التنفيذية في البلاد يعاونه الأمناء العامون في وزارات الدولة، هنري رعد أمين عام وزارة المالية ـ حسني الصواف أمين عام وزارة الاقتصاد ـ أسعد الكوراني أمين عام وزارة العدلية ـ جمال الفرا أمين عام وزارة المعارف ـ نور الدين كحالة أمين عام وزارة الأشغال العامة ـ توفيق الأحدب أمين عام وزارة الزراعة ـ فؤاد شباط أمين عام وزارة الداخلية ـ إبراهيم الأسطواني أمين عام وزارة الخارجية ـ أنور حاتم أمين عام مجلس الوزراء.

(٥) في ١٩ نيسان استعيض عن الأمناء العامين بمجلس وزراء شكله حسني الزعيم برئاسته على النحو التالي:

٤٥ ـ: العميد حسني الزعيم رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية والدفاع ـ عادل أرسلان نائباً للرئيس ووزيراً للخارجية ـ فيضي الأتاسي وزيراً للمعارف والصحة والشؤون الاجتماعية ـ أسعد الكوراني وزيراً للعدلية والأشغال ـ حسن جبارة وزيراً للمالية ـ نوري الأيبش وزيراً للزراعة ـ فتح الله صقال وزيراً للاقتصاد.

(٦) في ١٨ نيسان استقال فيضي الأتاسي وحل محلّه خليل مردم في وزارة المعارف والصحة والشؤون الاجتماعية.

الجمهورية الخامسة واول رئيس عسكري لها بطريقة الإستفتاء

حسن حسني الزعيم

(١) ١ نيسان ١٩٤٩ صدر أمر عسكري بحل المجلس النيابي.

(٢) ٦ نيسان ١٩٤٩ قدم شكري القوتلي استقالته إلى الشعب السوري من رئاسة الجمهورية.

(٣) ٧ نيسان ١٩٤٩ قدم خالد العظم استقالته من رئاسة مجلس الوزراء.

(٤) ٢٥ حزيران ١٩٤٩ جرى استفتاء شعبي انتخب بنتيجته حسني الزعيم رئيساً للجمهورية مع لقب مشير دون منافس له.

٤٦ـــ: وزارة محسن البرازي الأولى، من ٢٦ حزيران ٤٩ لغاية ١٤ آب ١٩٤٩.

بعد تولي حسني الزعيم رئاسة الجمهورية عهد إلى محسن البرازي بتشكيل وزارة فشكلها على النحو التالي:

محسن البرازي رئيساً للوزراء ووزارتي الداخلية والخارجي - مصطفى الشهابي وزيراً للعدلية - خليل مردم وزيراً للمعارف والصحة والإسعاف - حسن جبارة وزيراً للمالية والاقتصاد - نوري الأيبش وزيراً للزراعة - فتح الله صقال وزيراً للأشغال - عبد الله عطفة وزيراً للدفاع.

أهم أحداث عهد هذه الوزارة:

(١) تم في تموز ٩٤٩ تسليم اللاجىء السياسي أنطون سعادة إلى الحكومة اللبنانية وجرت محاكمته وإعدامه خلال ٤٨ ساعة من استلامه من قبل قائد الدرك العام ومدير الأمن العام اللبنانيين.

(٢) صباح ١٤ آب ١٩٤٩ وقع الانقلاب العسكري السوري الثاني برئاسة العميد سامي الحناوي قائد اللواء الأول، وأطاح بعهد حسني الزعيم وبرئيس وزرائه محسن البرازي اللذين قتلا رمياً بالرصاص الغزير في سهل المزة بضاحية دمشق على يد ثلاثة ضباط.

(٣) عهد رئيس هذا الانقلاب ومجلسه العسكري إلى هاشم الأتاسي بتشكيل حكومة، مع ممارسته ومجلس وزرائها صلاحيات رئيس الجمهورية والسلطتين التشريعية والتنفيذية في آن واحد، فشكلها على النحو التالي:

٤٧ ـ: حكومة هاشم الأتاسي من ١٤ آب ٤٩ لغاية ١٤ كانون الأول ١٩٤٩.

هاشم الأتاسي للرئاسة - خالد العظم وزيراً للمالية - ناظم القدسي وزيراً للخارجية - رشدي كيخيا وزيراً للداخلية - عبد الله عطفة وزيراً للدفاع - عادل العظمة وزير دولة - فيضي الأتاسي وزيراً للاقتصاد - فتح الله أسيون وزير دولة - مجد الدين الجابري وزيراً للأشغال العامة والمواصلات - سامي كبارة وزيراً للعدلية والصحة - أكرم الحوراني وزيراً للزراعة - ميشال عفلق وزيراً للمعارف.

وفي عهد هذه الوزارة جرت الأحداث التالية:

(١) أعاد الحناوي العقيد أديب الشيشكلي إلى الجيش الذي كان قد سرحه منه حسني الزعيم، وسلمه قيادة اللواء الأول في قطنا الذي نفذ بواسطته انقلابه.

(٢) في ١٤ كانون الأول، انتخبت الجمعية التأسيسية هاشم الأتاسي رئيساً للدولة السورية، لما انتهت مهمة وزارته، مع التمتع بصلاحيات ومسؤوليات رئيس الجمهورية إلى أن يتم وضع دستور.

(٣) كلف الأتاسي الدكتور ناظم القدسي بتشكيل وزارة جديدة، قبل أن تجري المباركة والتهاني، وفي ١٩ كانون الأول ١٩٤٩ قام العقيد أديب الشيشكلي بالإنقلاب العسكري الثالث في سورية واعتقل اللواء سامي الحناوي، الذي أعاده إلى الجيش، ومجموعة من ضباطه وأعوانه وزج بهم في سجن المزة العسكري.

رئيس الدولة السورية

هاشم الأتاسي

٤٨ ـ: وزارة ناظم القدسي الأولى، من ٢٤ كانون الأول ١٩٤٩ لغاية ٢٧ كانون الأول ١٩٤٩.

ناظم القدسي للرئاسة ووزارة الخارجية ـ فيضي الأتاسي وزيراً للدفاع والاقتصاد الوطني ـ زكي الخطيب وزيراً للعدلية ـ محمد المبارك وزيراً للأشغال العامة ـ هاني السباعي وزيراً للمعارف ـ شاكر العاص وزيراً للمالية ـ أحمد قنبر وزيراً للداخلية ـ محمود العظم وزيراً للزراعة ـ جورج شلهوب وزيراً للصحة.

٤٩ ـ: وزارة خالد العظم الثالثة من ٢٧ كانون أول لغاية ٤ حزيران ١٩٥٠.

خالد العظم للرئاسة ووزيراً للخارجية ـ فتح الله أسيون وزيراً للصحة ـ فيضي الأتاسي وزيراً للعدلية ـ سامي كبارة وزيراً للداخلية ـ هاني سباعي وزيراً للمعارف ـ أكرم الحوراني وزيراً للدفاع ـ محمد المبارك وزيراً للأشغال العامة ـ عبد الباقي نظام الدين وزيراً للزراعة ـ معروف الدواليبي وزيراً للاقتصاد ـ عبد الرحمن العظم وزيراً للمالية.

وفي عهد هذه الوزارة:

(١) شُكلت شركة سورية مساهمة ذات منفعة عامة مشتركة في إنشاء واستثمار مرفأ بحري في مدينة اللاذقية، بموجب المرسوم التشريعي رقم ٣٨ تاريخ ١٩٥٠/٢/١٢.

(٢) حصلت القطيعة الاقتصادية بين حكومتي سورية ولبنان، وقد أقرتها الجمعية التأسيسة السورية في جلستها المنعقدة في ١٩٥٠/٣/١٨.

٥٠ -: وزارة ناظم القدسي الثانية من ٤ حزيران ١٩٥٠ لغاية ٨ أيلول ١٩٥٠.

ناظم القدسي رئيساً ووزيراً للخارجية - حسن جبارة وزيراً للمالية - زكي الخطيب وزيراً للعدلية - جورج شلهوب وزيراً للأشغال العامة - شاكر العاص وزيراً للاقتصاد والزراعة - فرحان الجندلي وزيراً للمعارف والصحة والإسعاف العام - فوزي سلو وزيراً للدفاع - رشاد برمدا وزيراً للداخلية.

أهم ما حصل في عهد هذه الوزارة:

(١) وضعت الجمعية التأسيسية دستوراً جديداً رسخت بموجبه سيادة الشعب ودعائم نظامه الجمهوري.

(٢) تحولت الجمعية التأسيسية إلى مجلس نيابي.

(٣) انتخبت رشدي كيخيا رئيساً لهذا المجلس.

(٤) انتخب رئيس الدولة هاشم الأتاسي لرئاسة الجمهورية السورية.

الجمهورة السادسة انتخاباً

هاشم الأتاسي

عهد رئيس الجمهورية، فور انتخابه، إلى ناظم القدسي بتشكيل وزارة جديدة.

٥١ -: وزارة ناظم القدسي الثالثة من ٨ أيلول ١٩٥٠ لغاية ٢٧ أذار ١٩٥١.

ناظم القدسي للرئاسة ووزيراً للخارجية - زكي الخطيب وزيراً للعدلية - حسن الحكيم وزير دولة - هاني السباعي وزيراً للمعارف - فرحان الجندلي وزيراً للاقتصاد - فوزي سلو وزيراً للدفاع - رشاد برمدا وزيراً للداخلية - علي بوظو وزيراً للزراعة.

في عهذه الوزارة:

(١) أُحدثت إدارة ذات شخصية مستقلة إدارياً ومالياً لإدارة مشروع الغاب وتجفيف أراضيه واستخدام قواه المائية في توليد الطاقة الكهربائية.

(٢) جرى تأميم حافلات وكهرباء دمشق وحافلات وكهرباء ومياه حلب.

(٣) ألغي امتياز إدارة حصر التبغ والتنباك وألحقت بوزارة المالية، بموجب المرسوم رقم ٤٢٨ لعام ١٩٥١.

٥٢ - : وزارة خالد العظم الرابعة من ٢٧ آذار ١٩٥١ لغاية ٩ آب ١٩٥١.

خالد العظم رئيساً للوزارة ووزيراً للخارجية - سامي كبارة وزيراً للداخلية - عبد الباقي

نظام الدين وزيراً للزراعة ووكيلاً للعدلية ـ عبد الرحمن العظم وزيراً للمالية ـ فوزي سلو وزيراً للدفاع ـ رئيف الملقي وزيراً للمعارف والاقتصاد وكالة ـ سامي طبارة وزيراً للصحة ووكالة الأشغال.

٥٣ ـ : وزارة حسن الحكيم الثانية. من ٩ آب ١٩٥١ لغاية ٢٨ تشرين الثاني ١٩٥١.

حسن الحكيم رئيساً للوزارة ووزيراً للمالية ـ فيضي الأتاسي وزيراً للخارجية ـ فتح الله أسيون وزيراً للصحة ـ شاكر العاص وزيراً للاقتصاد والزراعة بالوكالة ـ فوزي سلو وزيراً للدفاع ـ رشاد برمدا وزيراً للداخلية ـ حامد الخوجة وزيراً للأشغال العامة والمواصلات ـ عبد الوهاب حومد وزيراً للمعارف ـ عبد العزيز حسن وزيراً للعدلية. ثم أضيف إليها محمد المبارك كوزير للزراعة.

وكانت أهم الأحداث في عهد هذه الوزارة كما يلي:

(١) أضرب الموظفون إضراباً شديداً مطالبين بزيادة رواتبهم وتحسين أوضاعهم. ولم يحصلوا على نتيجة إيجابية.

(٢) في ١٠ تشرين الثاني ١٩٥١ استقالت الوزارة واستعصى تشكيل غيرها مدة ثمانية عشر يوماً.

٥٤ ـ : وزارة معروف الدواليبي. من ٢٨ تشرين الثاني لغاية ٢٩ تشرين ثاني ١٩٥١.

معروف الدواليبي رئيساً للوزارة ووزيراً للدفاع ـ منير العجلاني وزيراً للعدلية ـ هاني سباعي وزيراً للمعارف ـ أحمد قنبر وزيراً للداخلية ـ محمد مبارك وزيراً للزراعة ـ شاكر العاص وزيراً للخارجية ـ عبد الرحمن العظم وزيراً للمالية ـ علي بوظو وزيراً للاقتصاد ـ محمد الشواف وزيراً للصحة ـ جورج شلهوب وزيراً للأشغال والمواصلات.

في عهد هذه الوزارة وقبل أن ترى ضياء شمس يوم ميلادها:

(١) صباح ٢٩ تشرين ثاني باكراً جرى اعتقال رئيس الوزراء الدكتور معروف الدواليبي وأكره على تقديم استقالته إلى رئيس الجمهورية الذي كلف حامد الخوجة بتشكيل غيرها دون نجاح.

(٢) في ٢ كانون الأول قدم رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي استقالته إلى المجلس النيابي.

(٣) في ٢ كانون الأول أيضاً صدر بلاغ عسكري رقم واحد عن رئيس الأركان العامة العقيد أديب الشيشكلي، رئيس مجلس العقداء، استولى بموجبه على السلطة التنفيذية في البلاد وتولى مهام رئاسة الدولة.

(٤) وفي ٢ كانون أول أيضاً أصدر الشيشكلي مرسوماً بوصفه رئيساً للسلطة التنفيذية

عسكرياً حل بموجبه مجلس النواب، وعهد إلى العميد فوزي سلو بتشكيل الحكومة.

٥٥ ـ : حكومة العميد فوزي سلو من ٣ كانون أول ١٩٥١ لغاية ٨ حزيران ١٩٥٢.

في ٣ كانون أول ١٩٥١ صدر أمر عسكري رقم اثنين استلم بموجبه العميد فوزي سلو السلطتين التشريعية والتنفيذية، يعاونه في هذه الثانية الأمناء العامون كلٌ في وزارته.

في ٦ نيسان ١٩٥٢ صدر مرسوم بحل جميع الأحزاب والمنظمات السياسية.

٥٦ ـ : حكومة فوزي سلو الثانية من ٨ حزيران ١٩٥٢ لغاية ١١ تموز ١٩٥٣.

في ٨ حزيران ١٩٥٢ صدر مرسوم تشريعي يقضي بأن يؤازر رئيس الدولة في ممارسة السلطتين الشتريعية والتنفيذية مجلس وزراء يعين وتقبل استقالته بمرسوم، بالإستناد على الأمر العسكري رقم اثنين تاريخ ٣ كانون أول ١٩٥١.

(١) في ٨ حزيران ١٩٥٢ صدر مرسوم رقم واحد عن رئيس الدولة سمي بموجبه فوزي سلو رئيساً للوزارة ووزيراً للداخلية والدفاع ـ سامي طبارة وزيراً للمعارف ـ مرشد خاطر وزيراً للصحة ـ ظافر الرفاعي وزيراً للخارجية ـ سعيد الزعيم وزيراً للمالية ـ منير دياب وزيراً للاقتصاد ـ عبد الرحمن هنيدي وزيراً للزراعة ـ منير غنام وزيراً للعدل ـ توفيق هارون وزيراً للأشغال والمواصلات.

وفي عهد هذه الحكومة:

(١) في ٢٨ آذار ١٩٥٣ تم وضع نظام أساسي للعملة السورية وأحدث بنك مركزي سوري.

(٢) في ١٦ حزيران ١٩٥٣ أرسل رئيس الأركان العامة، العميد أديب شيشكلي، إلى رئيس الدولة رئيس الوزراء فوزي سلو، مشروع دستور جديد رئاسي ليكون بديلاً لدستور عام ١٩٥٠، للجمهورية السورية.

(٣) أسفر التصويت بالموافقة على الدستور الجديد وأعلن انتخاب الشيشكلي رئيساً للجمهورية بدون منافس. كما انتخب مأمون الكزبري رئيساً للمجلس النيابي الجديد.

(٤) صدر مرسوم بتعيين قائد المنطقة الوسطى العميد شوكت شقير رئيساً لأركان الجيش.

الجمهورية السابعة استفتاء ورئاسياً

برئاسة أديب الشيشكلي

٥٧ ـ : حكومة العميد أديب الشيشكلي الرئاسية من ١٩ تموز ١٩٥٣ لغاية ٢٥ شباط ١٩٥٤.

يعاونه الوزراء: خليل مردم وزيراً للخارجية ـ فتح الله أسيون وزيراً للأشغال العامة والمواصلات ـ نوري الإيبش وزيراً للداخلية ـ عبد الرحمن الهنيدي وزيراً للزراعة ـ نظمي القباني وزيراً للصحة ـ رفعت خانكان وزيراً للدفاع ـ جورج شاهين وزيراً للمالية ـ عون الله الجابري وزيراً للإقتصاد ـ أسعد محاسن وزيراً للعدلية ـ أنور إبراهيم باشا وزيراً للمعارف.

في عهد أديب الشيشكلي:

(١) تم وضع اللبنات الأولى لإقامة معرض دمشق الدولي تتجمع فيه الدول في مظاهرة اقتصادية يفيد منها المواطن السوري بعرض منتوجاته ويتطلع على منتوجات غيره. وكان قد سبقه معرض سوري واحد فقط بعهد الشيخ تاج كان مقره بناء مدرسة التجهيز الأولى بدمشق.

(٢) قبل فترة من الإطاحة بحكم أديب الشيشكلي، تجمع لفيف من رجال السياسة والأحزاب في بيت هاشم الأتاسي بحمص، وتداولوا في الأوضاع السياسية والديمقراطية وقرروا القيام بثورة مسلحة للقضاء على حكمه العسكري فاعتقل بعضهم ووضعهم في سجن المستشفى العسكري بالمزة، وفرض الإقامة الجبرية على هاشم الأتاسي في داره.

(٣) قامت حركة مسلحة في جبل العرب، عظم أمرها في نظر الشيشكلي، لذلك أرسل كثيراً من القطعات العسكرية لقمعها، وقبل انتهاء أمرها قام عصيان عسكري في حلب وحمص وديرالزور رافعاً لواء الإطاحة به وبعهده، فرضخ لبوادره الأولى وغادر البلاد إلى لبنان ومنه إلى أوروبا. عن طريق السعودية.

(٤) أعلن رئيس المجلس النيابي مأمون الكزبري نفسه رئيساً للبلاد، لساعات، عملاً بمنطوق الدستور، ثم عدل عن هذه الخطوة تحت ضغط من الرأي العام السياسي والشعبي.

عودة إلى الجمهورية السادسة
ورئيسها هاشم الأتاسي

بعد القضاء على عهد الشيشكلي في شباط ٥٤ عاد هاشم الأتاسي إلى رئاسة الجمهورية لإتمام مدة ولايته التي قطعها الشيشكلي، وعهد إلى صبري العسلي بتشكيل وزارة جديدة.

٥٨ ـ : وزارة صبري العسلي الأولى ١ آذار ١٩٥٤ لغاية ١٩ حزيران ١٩٥٤.

صبري العسلي رئيساً للوزارة ـ معروف الدواليبي وزيراً للدفاع ـ فيضي الأتاسي وزيراً للخارجية ـ منير العجلاني وزيراً للمعارف ـ حسن الأطرش وزيراً للزراعة ـ عبد الرحمن العظم وزيراً للمالية ـ علي بوظو وزيراً للداخلية ـ عفيف الصلح وزيراً للدولة ـ محمد سليمان الأحمد (بدوي الجبل) وزيراً للصحة ـ عزت صقال وزيراً للعدلية ـ فاخر الكيالي وزيراً للإقتصاد ـ رشاد جبري وزيراً للأشغال العامة ووزيراً للمواصلات.

٥٩ ـ : وزارة سعيد الغزي الأولى من ١٩ حزيران ٥٤ لغاية ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٤.

سعيد الغزي للرئاسة ووزيراً للدفاع ـ عزت صقال وزيراً للخارجية والمالية ـ أسعد الكوراني وزيراً للعدل والاقتصاد ـ نهاد القاسم وزيراً للمعارف والزراعة ـ إسماعيل قولي وزيراً للداخلية ـ نبيه الغزي وزيراً للأشغال العامة والمواصلات.

في عهد هذه الوزارة:

(١) في ١ أيلول افتتح معرض دمشق الدولي بحفل عام اشترك به ما يزيد على ثلاثين دولة أجنبية بغياب الآمر بتأسيسه الشيشكلي.

(٢) لانتهاء مدة ولاية المجلس النيابي الحالي جرت انتخابات نيابية جديدة في ٢٤ و٢٥ أيلول، والانتخابات التكميلية في ٤ و٥ تشرين الأول ١٩٥٤ وعقدت أول جلساته في ٥٤/١٠/١٤ وعدد نوابه ١٤٢ نائباً منهم ١٦ نائباً للمسيحيين.

٦٠ ـ : وزارة فارس الخوري الرابعة من ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٤ لغاية ١٣ شباط ١٩٥٥.

فارس الخوري للرئاسة ـ فيضي الأتاسي وزيراً للخارجية ـ رزق الله انطاكي وزيراً لمالية ـ أحمد قنبر وزيراً للداخلية ـ رشاد برمدا وزيراً للدفاع ـ علي بوظو وزيراً للعدلية ـ محمد سليمان الأحمد (بدوي الجبل) وزيراً للصحة ـ فاخر الكيالي وزيراً للإقتصاد ـ مجد الدين الجابري وزيراً للأشغال والمواصلات ـ منير العجلاني وزيراً للمعارف ـ عبد الصمد الفتيح وزيراً للزراعة.

٦١ ـ : وزارة صبري العسلي الثانية، من ١٣ شباط ١٩٥٥ لغاية ١٣ أيلول ١٩٥٥.

صبري العسلي رئيساً للوزارة ووزيراً للداخلية ـ خالد العظم وزيراً للخارجية والدفاع وكالة ـ عبد الباقي نظام الدين وزيراً للأشغال العامة والمواصلات ـ رئيف الملقي وزيراً للمعارف ـ حامد الخوجة وزيراً للزراعة ـ فاخر الكيالي وزيراً للإقتصاد ـ ليون زمريا وزيراً للمالية ـ مأمون الكزبري وزيراً للعدل ـ وهيب الغانم وزيراً للدولة ووزيراً للصحة بالوكالة.

(١) في ٢٢ نيسان جرى اغتيال العقيد عدنان المالكي في الملعب البلدي بدمشق

على يد الرقيب من الشرطة العسكرية يونس عبد الرحيم واعتقل كثير من القوميين الاجتماعيين وحلّ حزبهم.

(٢) حيث إن ولاية هاشم الأتاسي في رئاسة الجمهورية تنتهي في ١٩٥٥/١٢/٦ فقد عقد المجلس النيابي برئاسة ناظم القدسي جلسة في ١٩٥٥/٨/١٨ لانتخاب رئيس جمهورية جديد، وكان المتنافسان عليها شكري القوتلي وخالد العظم. ففي الاقتراع الأول حصل شكري القوتلي على ٨٩ صوتاً وخالد العظم على ٤٢ صوتاً ولم يفز أحد منهما بالرئاسة، وفي الاقتراع الثاني حصل القوتلي على ٩١ صوتاً وخالد العظم على ٤١ صوتاً وعلى هذا فاز القوتلي برئاسة الجمهورية وأصبح رئيساً لها ووجد ست أوراق باطلة وبيضاء وغاب أربعة نواب عن الجلسة.

الجمهورية الثامنة انتخاباً

برئاسة شكري القوتلي

من ١٩٥٥/١٢/٧ لغاية ١٩٥٨/٢/٢٢ حيث تنازل عنها للرئيس عبد الناصر:

٦٢ــ : وزارة سعيد الغزي الثانية من ١٣ أيلول ١٩٥٥ إلى ١٤ أيلول ١٩٥٥.

سعيد الغزي للرئاسة ووزيراً للخارجية ـ منير العجلاني وزيراً للعدل ـ حسن الأطرش وزير دولة ـ عبد الباقي نظام الدين وزيراً للأشغال والمواصلات ـ رشاد برمدا وزيراً للدفاع ـ علي بوظو وزيراً للإقتصاد ـ عبد الوهاب حومد وزيراً للزراعة ـ محمد سليمان الأحمد وزير دولة ـ رزق الله انطاكي وزيراً للمالية ـ مأمون الكزبري وزيراً للمعارف ـ أسعد هارون وزير دولة ـ عبد الحسيب رسلان وزيراً للداخلية ـ بدري عبود وزيراً للصحة.

عدلت هذه الوزارة يوم تشكيلها وقبل مباشرتها العمل، فأخرج منها عبد الحسيب رسلان وأدخل مصطفى ميرزا في الوزارة المعدلة وقد شكلت على النحو التالي:

٦٣ــ : وزارة سعيد الغزي من ١٤ أيلول ١٩٥٥ لغاية ١٤ حزيران ١٩٥٦.

سعيد الغزي رئيساً للوزارة ووزيراً للخارجية ـ منير العجلاني وزيراً للعدلية ـ حسن الأطرش وزير دولة ـ عبد الباقي نظام الدين وزيراً للأشغال والمواصلات ـ رشاد برمدا وزيراً للدفاع ـ علي بوظو وزيراً للداخلية ـ عبد الوهاب حومد وزيراً للمالية ـ محمد سليمان الأحمد وزيراً للدولة مشرفاً على الدعاية والأنباء والإذاعة ـ رزق الله انطاكي وزيراً للاقتصاد ـ مأمون الكزبري وزيراً للمعارف ـ أسعد هارون وزير دولة ومشرفاً على الأوقاف الإسلامية والإفتاء ـ بدري عبود وزيراً للصحة ـ مصطفى ميرزا وزيراً للزراعة.

قدم الغزي استقالة حكومته في ٢ حزيران ٥٦ فحصلت أزمة وزارة دامت عدة أيام إلى أن شكل الوزارة صبري العسلي.

٦٤ـ : وزارة صبري العسلي الثالثة. من ١٤ حزيران ١٩٥٦ لغاية ٣١ كانون الأول ١٩٥٦.

صبري العسلي رئيساً للوزارة ووزيراً للمالية ـ محمد العايش وزيراً للدولة ـ عبد الباقي نظام الدين وزيراً للصحة ـ مجد الدين الجابري وزيراً للأشغال العامة والمواصلات ـ أحمد قنبر وزيراً للداخلية ـ عبد الوهاب حومد وزيراً للمعارف ـ رشاد جبري وزيراً للزراعة ـ مصطفى الزرقا وزيراً للعدل ـ صلاح البيطار وزيراً للخارجية ـ خليل كلاس وزيراً للإقتصاد ـ عبد الحسيب رسلان وزيراً للدفاع.

وقد تم في عهدها ما يلي:

(١) أقيم في شهر آب ١٩٥٦ احتفال على مدرج الجامعة السورية تحت رعاية رئيس الجمهورية شكري القوتلي لافتتاح مصرف سورية المركزي.

(٢) في أول تموز استقال رئيس الأركان العامة شوكت شقير، وعيّن بدلاً عنه توفيق نظام الدين يعاونه عزيز عبد الكريم.

(٣) حصل عدوان ثلاثي على جمهورية مصر العربية وجرى احتلال صحراء سيناء حتى شرق قناة السويس وتعطلت الملاحة فيها.

(٤) نسفت أنابيب شركة النفط الانكليزية المارة في الأراضي السورية من قبل العسكريين أحدهم توفيق عرنوس الذي قتل في حلب يوم ١٩٦٢/٣/٣٠.

٦٥ ـ : وزارة صبري العسلي الأخيرة في ٣١ كانون أول ١٩٥٦ لغاية ٦ آذار ١٩٥٨.

صبري العسلي رئيساً للوزارة ووزيراً للداخلية بالوكالة ـ خالد العظم وزيراً للدولة ووزيراً للدفاع ـ هاني سباعي وزيراً للمعارف ـ حامد الخوجة وزيراً للزراعة ـ فاخر الكيالي وزيراً للأشغال العامة والمواصلات ـ مأمون الكزبري وزيراً للعدل ووزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل وكالة ـ صلاح البيطار وزيراً للخارجية ـ أسعد محاسن وزيراً للمالية ـ خليل كلاس وزيراً للإقتصاد ـ صالح عقيل وزيراً للدولة ـ أسعد هارون وزيراً للصحة.

في ٢٦ حزيران ١٩٥٧ استقال أسعد محاسن وعهد بوزارة المالية إلى خالد العظم وكالة.

أهم ما جرى في عهد هذه الوزارة:

(١) جرى محاكمة منير العجلاني وعدنان الأتاسي وسامي كبارة وآخرين على مدرج

الجامعة السورية، وحكم عليهم بأحكام متفاوتة بمحكمة عرفية عسكرية ترأسها العقيد عفيف البزري وعضوية العقيد أمين نفوري والمقدم صلاح يوسف آغا ومثل النيابة فيها المقدم محمد الجراح.

(٢) أعلن عن اكتشاف مؤامرة أميركية اشترك فيها ستون وأديب شيشكلي وإبراهيم الحسيني لقلب الأوضاع.

(٣) رُفّع العقيد عفيف البزري استثنائياً إلى رتبة لواء ورُفّع العقيد أمين النفوري استثنائياً أيضاً إلى رتبة عميد، واستلم الأول منصب رئيس أركان الجيش خلفاً للواء توفيق نظام الدين والثاني معاوناً له خلفاً للواء عزيز عبد الكريم.

(٤) حشدت الحكومة التركية قطعات عسكرية على حدود سورية الشمالية بدفع أميركي تهديداً لأوضاعها السياسية الداخلية.

(٥) طار تكتل عسكري من الضباط برأسه عفيف البزري بدون إذن من الحكومة وسلطاتها الدستورية، وبدون علمها وبدون جوازات سفر وذهب إلى القاهرة، وعرض على الرئيس عبد الناصر توحيد سورية مع مصر وتم التوحيد في ٢٢/ شباط/ ٥٨ بعد استفتاء شعبي في الإقليمين السوري والمصري وانتخب الرئيس جمال عبد الناصر رئيساً لجمهورية الوحدة بينهما.

(٦) في ٥ آذار ١٩٥٨ صدر دستور رئاسي موحد للجمهورية العربية المتحدة.

(٧) في ٦ آذار ١٩٥٨ صدر قرار جمهوري بتشكيل وزارة مركزية للجمهورية المتحدة ووزارة تنفيذية لكل إقليم فيها.

عهد الوحدة بين مصر وسورية

الجمهورية العربية المتحدة استفتاء

رئيسها جمال عبد الناصر

٦٦ ـ : يعاونه: عبد اللطيف البغدادي نائباً للرئيس ـ أكرم الحوراني نائباً للرئيس ـ المشير عبد الحكيم عامر نائباً للرئيس ـ صبري العسلي نائباً للرئيس.

(١) الوزراء الاتحاديون المركزيون: زكريا محي الدين وزيراً للداخلية ـ كما الدين حسين وزيراً للتعليم ـ فتحي رضوان وزيراً للإرشاد القومي ـ محمود فوزي وزيراً للخارجية ـ صلاح البيطار وزيراً للدولة. أحمد حسن الباقوري وزيراً للأوقاف ـ علي صبري وزيراً للشؤون الجمهورية ـ عزيز صدقي وزيرا للصناعة ـ فتحي رزق نائباً لوزير الحربية.

(٢) وزراء تنفيذيون للإقليم الشمالي (سورية) عبد الحميد السراج وزيراً للداخلية - حسن جبارة وزيراً للتخطيط - مصطفى حمدون وزيراً للشؤون الاجتماعية - شوكت القنواتي وزيراً للصحة - عبد الوهاب حومد وزيراً للعدل - نور الدين كحالة وزيراً للأشغال - أحمد عبد الكريم وزيراً للشؤون القروية - خليل كلاس وزيراً للإقتصاد والتجارة - أحمد الحاج يونس وزيراً للزراعة - أمين نفوري وزيراً للمواصلات.

(٣) وزراء تنفيذيون للإقليم الجنوبي (مصر) حسين الشافعي وزيراً للتخطيط ووزيراً للشؤون الاجتماعية - نور الدين طراف وزيراً للصحة - أحمد حسني وزيراً للعدل - أحمد الشرباصي وزيراً للأشغال - محمد أبو نصير وزيراً للشؤون القروية - عبد المنعم القيسوني وزيراً للإقتصاد والتجارة - كمال ستينو وزيراً للتموين - سيد مرعي وزيراً للزراعة - حسن عباس زكي وزيراً للفرانة - مصطفى خليل وزيراً للمواصلات.

٦٧ - : ثم عدلت هذه التشكيلات في ٧ تشرين أول ١٩٥٨ بخمسة قرارات:

من ٧ تشرين أول لغاية ٢٨ كانون أول ١٩٦١.

(١) القرار الأول: عبد اللطيف البغدادي نائباً لرئيس الجمهورية ووزيراً للتخطيط - عبد الحكيم عامر نائباً لرئيس الجمهورية ووزيراً للحربية - أكرم الحوراني نائباً لرئيس الجمهورية ووزيراً للعدل - زكريا محيي الدين وزيراً للداخلية - حسين الشافعي وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل - كمال الدين حسين وزيراً للتربية والتعليم - محمود فوزي وزيراً للخارجية - حسن جبارة وزيراً للخزانة - عبد المنعم قيسوني وزيراً للإقتصاد - أحمد عبده الشرباصي وزيراً للأشغال - أحمد حسن الباقوري وزيراً للأوقاف - فاخر الكيالي وزيراً للدولة - صلاح البيطار وزيراً للثقافة والإرشاد - علي صبري وزيراً لشؤون رئاسة الجمهورية - أمين نفوري وزيراً للمواصلات - بشير العظمة وزيراً للصحة - أحمد عبد الكريم وزيراً للشؤون البلدية والقروية - عزيز صدقي وزيراً للصناعة - كمال رمزي ستينو وزيراً للتموين - سيد مرعي وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي - كمال رفعت وزيراً للدولة - نور الدين طراف رئيساً للمجلس التنفيذي للإقليم المصري - نور الدين كحالة رئيساً للمجلس التنفيذي السوري ووزيراً للأشغال (ويعتبر الطراف والكحالة وزراء دولة في حكومة الجمهورية الصادرة بالقرار الأول).

(٢) القرار الثاني أسماء وزراء المجلس التنفيذي للإقليم المصري نور الدين طراف رئيساً - أحمد حسني وزيراً للعدل - عباس رضوان وزيراً للداخلية - توفيق عبد الفتاح وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل - أحمد نجيب هاشم وزيراً للتعليم والتربية - حسين صلاح الدين وزيراً للخزانة - حسن عباس زكي وزيراً للإقتصاد - موسى عرفة وزيراً للأشغال -

ثروت عكاشة وزيراً للثقافة والإرشاد القومي ـ ومصطفى خليل وزيراً للمواصلات ـ محمد نصار وزيراً للصحة ـ محمد أبو نصير وزيراً للشؤون البلدية والقروية ـ فتحي رزق وزيراً لصناعة ـ أحمد المحروقي وزيراً للزراعة ـ حسن بغدادي وزيراً للإصلاح الزراعي.

(٣) القرار الثالث أسماء وزراء المجلس التنفيذي للإقليم السوري، نور الدين كحالة رئيساً للمجلس التنفيذي ووزيراً للأشغال والتخطيط بالوكالة ـ نهاد القاسم وزيراً للعدل ـ عبد الحميد السراج وزيراً للداخلية ـ عبد الغني قنوت وزيراً للشؤون الإجتماعية والعمل ـ أمجد طرابلسي وزيراً للتربية والتعليم ـ عبد الوهاب حومد وزيراً للخزانة ـ خليل كلاس وزيراً للإقتصاد ـ رياض المالكي وزيراً للثقافة والإرشاد القومي ـ محمد العالم وزيراً للمواصلات ـ شوكت القنواتي وزيراً للصحة ـ طعمة العودة الله وزيراً للشؤون البلدين القروية ـ وجيه السمان وزيراً للصناعة ـ أحمد الحاج يونس وزيراً للزراعة ـ مصطفى حمدون وزيراً للإصلاح الزراعي.

(٤) القرار الرابع: يعين حسين ذو الفقار صبري وفريد زين الدين نائبين لوزير الخارجية.

٦٨/١ ـ : القرار الخامس: اعتباراً من ٢٠ أيلول ١٩٦٠ يصبح:

١ـ نور الدين كحالة نائباً لرئيس الجمهورية ووزيراً مركزياً للتخطيط.

٢ـ كمال الدين حسين رئيساً للمجلس التنفيذي المصري.

٣ـ نور الدين طراف وزيراً للصحة عوضاً عن بشير العظمة المستقبل.

٤ـ عبد الحميد السراج رئيساً للمجلس التنفيذي ووزيراً للداخلية في الإقليم السوري ووزير دولة في الجمهورية بإقليميها.

٥ـ فاخر الكيالي وزيراً مركزياً للعدل مكان أكرم الحوراني المستقبل.

٦ـ طعمة العودة الله وزير الشؤون البلدية والقروية السوري وزيراً مركزياً لها أيضاً بدلاً عن أحمد عبد الكريم المستقيل.

٧ـ محمد العالم وزير المواصلات السوري وزيراً مركزياً أيضاً مكان أمين النفوري المستقيل.

٨ـ جادو عز الدين وزيراً لشؤون رئاسة الجمهورية ووزيراً للأشغال العامة في الإقليم الشمالي.

٩ـ ثابت العريس وزير الثقافة والإرشاد السوري وزيراً مركزياً للإرشاد مكان صلاح البيطار المستقيل.

١٠ـ عبد القادر حاتم وزير دولة.

في ١٤ شباط ١٩٦٠ قدم الرئيس عبد الناصر إلى الإقليم السوري على اليخت الحرية ونزل في اللاذقية، وألقى خطاباً شهيراً ثم زار القامشلي ودير الزور وحلب وحماه وحمص، ووصل دمشق في ٢٢ شباط ١٩٦٠ ثم زار السويداء ودرعا وعاد إلى دمشق وأصدر فيها قراراً صباح ١٨ آذار ١٩٦٠ بتعيين سبعة وزراء سوريين للإقليم السوري هم:

١ـ حسني الصواف وزيراً للإقتصاد مكان خليل كلاس المستقبل.

٢ـ العقيد أكرم الديري وزيراً لشؤون العمل مكان عبد الغني قنوت المستقبل.

٣ـ العقيد جادو عز الدين وزيراً لشؤون رئاسة الجمهورية في الإقليم السوري.

٤ـ العقيد أحمد حنيدي وزيراً للإصلاح الزراعي مكان مصطفى حمدون المستقبل.

٥ـ يوسف مزاحم وزيراً للأوقاف (وزارة محدثة).

٦ـ العقيد جمال الصوفي وزيراً للتموين (وزارة محدثة).

٧ـ ثابت العريس وزيراً للثقافة والإرشاد القومي مكان رياض المالكي المستقيل.

كما غادر الرئيس الإقليم الشمالي في ١٨ آذار عن طريق اللاذقية بحراً عائداً إلى الإقليم الجنوبي.

انفصال اقليمي الجمهورية

أفاق الناس والعالم صباح ١٨ أيلول ١٩٦١ على أخطر حدث وقع في العالم العربي والجمهورية العربية المتحدة بخاصة. إنه انشطار الجمهورية المتحدة إلى إقليمين بعد وحدة دامت أقل من أربع سنوات بينهما، وإعلان بأن الجيش قام بحركته الثورية لإزالة الطغيان والفساد وإعادة حقوق الشعب السوري إليه بعد أن جرى سلبها منه بيد الرئيس (البكباشي أو المقدم) جمال عبد الناصر.

يوم الجمعة ٦١/٩/٢٩ صدر بلاغ عسكري بتكليف مأمون الكزبري بتشكيل وزارة انفصالية بالإستناد إلى البلاغين العسكريين ١٧ و١٨. وألفها على النحو التالي:

٦٨ــ : حكومة مأمون الكزبري من ٢٩ أيلول ١٩٦١ لغاية ٢١ تشرين الثاني ١٩٦١.

مأمون الكزبري للرئاسة والخارجية والدفاع ـ ليون زمريا وزيراً للمالية والتموين ـ فرحان الجندلي وزيراً للصحة ـ عدنان قوتلي وزيراً للداخلية ـ عزت النص وزيراً للتربية والتعليم والإرشاد القومي ـ عوض بركات وزيراً للإقتصاد والصناعة ـ أمين ناصيف وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي ـ أحمد سلطان وزيراً للعدلية والأوقاف ـ عبد الرحمن حورية وزيراً

للأشغال العامة والمواصلات ـ نعمان الأزهري وزيراً للتخطيط والشؤون البلدية والقروية ـ فؤاد عادل وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل.

في ٦١/١١/٢٠ زج بالمقدم حيدر الكزبري في سجن المزة العسكرية بخديعة.

في ٦١/١١/٢١ صدر مرسوم تشريعي بأحداث منصب نائب رئيس مجلس وزراء يقوم مقام رئيس الوزراء عند استقالته أو غيابه، لأي سبب من الأسباب، وأجبر مأمون الكزبري على الاستقالة تحت التهديد بالقتل.

في ٦١/١١/٢١ سمي عزت النص نائباً لرئيس الوزراء واستلم الوزارة من ٦١/١١/٢١ لغاية ٦١/١٢/٢٣ بقصد إنهاء الانتخابات النيابية.

٦٩ ـ: عزت النص رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع والخارجية ـ فتح الله آسيون وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل ـ عوض بركات وزيراً للإقتصاد والصناعة ـ أحمد سلطان وزيراً للعدلية والأوقاف ـ عبد الرحمن حورية وزيراً للأشغال والمواصلات ـ نعمان الأزهري وزيراً للمالية والتموين ـ مصطفى البارودي وزيراً للدعاية والأنباء والإذاعة والتلفزيون ووزيراً للشؤون البلدية والقروية ـ سعيد السيد وزيراً للإصلاح الزراعي والزراعة ـ أحمد السمان وزيراً للتربية والتعليم والثقافة والإرشاد ـ عبد السلام الترمانيني وزيراً للداخلية والصحة.

الجمهورية العربية السورية

برئاسة ناظم القدسي

في عهد هذه الوزارة جرى الإستفتاء على الدستور كما جرت انتخابات عامة في ١/ ٦١/١٢، وانتخب في ٦١/١٢/١٢ مأمون الكزبري رئيساً للمجلس النيابي، وفي ١٢/١٤/ ٦١ انتخب ناظم القدسي رئيساً للجمهورية، وفي ٦١/١٢/٢٢ عهد إلى معروف الدواليبي بتشكيل وزارة فشكلها على النحو التالي:

٧٠ ـ : معروف الدواليبي رئيساً للوزارة من ٢٢/ كانون أول ١٩٦١ لغاية ٢٧/ آذار/ ١٩٦٢.

معروف الدواليبي رئيساً للوزارة ووزيراً للخارجية ـ جلال السيد نائباً للرئيس ووزيراً للزراعة ـ رشاد برمدا وزيراً للدفاع ووزيراً للتربية والتعليم ـ أحمد قنبر وزيراً للداخلية ـ محمد الشواف وزيراً للأشغال العامة ـ عبد الرحمن الهنيدي وزيراً للصناعة ـ مصطفى الزرقا وزيراً للعدل والأوقاف ـ عدنان القوتلي وزيراً للإقتصاد ـ فؤاد عادل وزيراً للثقافة والإرشاد ـ محمود العظم وزيراً للدولة ووزيراً للصحة بالوكالة ـ نعيم سيوفي وزيراً

للتخطيط ـ أحمد علي كامل وزيراً للمواصلات ـ سهيل الخوري وزيراً للشؤون البلدية والقروية ـ بكري قباني وزيراً للإصلاح الزراعي ـ رشيد الدقر وزيراً للمالية والتموين بالوكالة ـ محمد عابدين وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل.

في عهد هذه الوزارة:

(١) قام ثلاثة ضباط بزيارة القاهرة واجتمعوا بالرئيس عبد الناصر من خلف حكومة الدكتور دواليبي ودون علمها، كما اتصل آخر بسفير مصر بلبنان عبد الحميد غالب.

(٢) في الساعات الأولى من فجر ٢٨/آذار/ ١٩٦٢ قام رهط من عسكريي الانفصال واعتقل رئيس الجمهورية ورئيس المجلس النيابي ورئيس الوزراء ومعظم رؤساء الوزارات والوزراء السابقين، وأصدر بلاغات عسكرية بتقديم استقالاتهم وقبولها، بعد اتهامهم بالتآمر وسوء استعمال السلطة وعجزهم عن القيام بأعبائها، وإعلان استلام الجيش للسلطتين التنفيذية والتشريعية في البلاد.

وبينما كانت تجري الترتيبات لتسفير وفد إلى عبد الناصر لتقديم سورية إليه مجدداً تكفيراً عن فصلها، قام عصيان مسلح عسكري مرتجل في كل من حمص وحلب واللاذقية نجم عنه مؤتمر عسكري في حمص تقرر فيه إبعاد الضباط الذين قاموا بالإعتقالات، وقد أبعدوا عن سورية في ٣/٤/٦٢.

لقد كان على رأس مهندسي الاتصال بين دمشق والقاهرة وبالتالي الاعتقالات والإعداد لتشكيل وفد سوري للذهاب إليها السيد فريد زين الدين، ولم يتحقق شيء من هذا التشكيل والسفر بسبب ما استجد وقد ذكر التفصيل فيما سبق.

(٣) رغم إعلان استقالة رئيس الجمهورية وقبولها فقد أعيد إلى منصبه في ١٢/٤/٦٢، وكلف الدكتور بشير العظمة بتشكيل وزارة انتقالية جرى تشكيلها في ١٦/٤/١٩٦٢ على النحو التالي:

٧١ ـ : بشير العظمة رئيساً ـ رشاد برمدا نائباً للرئيس ووزيراً للتربية والتعليم ووزيراً للزراعة بالوكالة ـ أحمد عبد الكريم وزيراً للإصلاح الزراعي ووزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل بالوكالة ـ رياض الميداني وزيراً للشؤون البلدية والقروية ـ عدنان الأزهري وزيراً للخارجية ـ رشيد حميدان وزيراً للعدلية والأوقاف بالوكالة ـ عبد السلام العجيلي وزيراً للثقافة والإرشاد ـ جورج خوري وزيراً للمالية ـ صبحي كحالة وزيراً للمواصلات والتخطيط بالوكالة ـ نهاد سباعي وزيراً للإقتصاد ـ إحسان الرفاعي وزيراً للصحة ـ عبد الحليم قدور وزيراً للداخلية ـ روبير الياس وزيراً للأشغال ووزيراً للصناعة بالوكالة ـ عبدالله

عبد الدائم وزيراً للإعلام - عبد الكريم زهر الدين مكلفاً بتسيير أمور وزارة الدفاع.

في عهد هذه الوزارة:

(١) كلف عدنان الأزهري بالذهاب إلى القاهرة لإعادة ما انقطع معها فرد منها رداً غير جميل، لأنها كانت تريد من سورية الخنوع لا الرجوع لذلك قدم استقالته، كما استقال من هذه الوزارة لأسباب مختلفة نهاد السباعي وعبد الحليم قدور وعبدالله عبد الدائم.

(٢) أعيد تشكيل هذه الوزارة مضافاً إليها كل من الوزراء عزيز عبد الكريم وإحسان الرفاعي وعمر شخاشيرو وجمال الفرا وعبد الوهاب العقاد ورفعت زريق.

(٣) قدمت هذه الوزارة شكوى إلى الجامعة العربية ضد حكومة الرئيس عبد الناصر لتدخلها بشؤون سورية الداخلية وحض جيشها على الإنقلاب عليها بشتى الوسائل. وانعقد مجلس الجامعة في شتورا لبنان، ولظهور بوادر الإدانة ولضعف موقف وفد مصر فقد انسحب من المؤتمر قبل صدور القرار بالإدانة.

(٤) دعي المجلس التأسيسي النيابي، رغم حله ببلاغ عسكري، إلى الانعقاد في بيت خالد العظم في أبي رمانة، لإغلاق قاعة المجلس في وجه أعضائه، وذلك في أيلول ٦٢ حيث تقرر اعتبار دستور عام ١٩٥٠ دستوراً للبلاد بعد تعديل بعض مواده، وقبلت استقالة مأمون الكزبري من رئاسة المجلس، وجرى تكليف خالد العظم بتشكيل وزارة جديدة بعد قبول استقالة وزارة بشير العظمة، وقبل تشكيلها نال ثقة المجلس عليها مسبقاً خلافاً للمعتاد.

٧٢ - : وزارة خالد العظم الخامسة من ١٧/ أيلول/ ٦٢ لغاية ٨/ آذار/ ١٩٦٣ وشكلت كما يلي:

خالد العظم للرئاسة - بشير العظمة نائباً للرئيس - رشاد برمدا وزيراً للتربية والتعليم - أسعد الكوراني وزيراً للعدل ووزيراً للأوقاف بالوكالة - فرحان الجندلي وزيراً لشؤون البلدية والقروية - أسعد محاسن وزيراً للخارجية - خليل كلاس وزيراً للمالية - أمين نفوري وزيراً للإصلاح الزراعي - جورج خوري وزيراً للصناعة - صبحي كحالة وزيراً للمواصلات - عبد الحليم قدور وزيراً للإعلام - روبير الياس وزيراً للأشغال العامة - عزيز عبد الكريم وزيراً للداخلية - رفيق بشور وزيراً للثقافة والإرشاد القومي.. مظهر العظمة وزيراً للزراعة - عزت طرابلسي وزيراً للإقتصاد الوطني - منصور الأطرش وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل - نهاد إبراهيم باشا وزيراً للتخطيط - عمر عودة الخطيب وزيراً للتموين - نبيل الطويل وزيراً للصحة - عبد الكريم زهر الدين مكلفاً بتسيير أمور وزارة الدفاع.

في عهد هذه الوزارة:

(١) سافر بشير العظمة إلى الأمم المتحدة وحضر دورتها في نيويورك كمندوب عن سورية ثم استقال فور عودته إليها.

(٢) امتنع خليل كلاس وعبد الحليم قدور عن الإشتراك بهذه الوزارة أولاً ثم عادا إليها، أما منصور الأطرش فقد أصر على استقالته منها يوم تشكيلها.

(٣) مرض خالد العظم مرضاً شديداً وأدخل غرفة العناية المشددة مما فرض تعيين أسعد الكوراني نائباً له، على أن يقوم برئاسة الوزارة وكالة عند غياب الرئيس الأصيل لأي سبب من الأسباب.

(٤) استقال منها على مراحل الوزراء رشاد برمدا وعبد الحليم قدور وخليل كلاس وأمين نفوري وعمر عودة الخطيب ونبيل الطويل ولم يعين غيرهم، وأسندت وزاراتهم وكالة إلى آخرين أعضاء في هذه الوزارة، إلى أن أطيح بها وأنتهت مهمتها في الساعات الأولى من يوم ١٩٦٣/٣/٨.

(٥) كان في منصب قيادة الجيش في تلك الآونة ضابط على جانب كبير من الضعف والغرور عينته فئة صغيرة من الضباط، بعد انقلاب على الوحدة السورية المصرية، مما جرّ على الوطن كثيراً من الأهوال.

(٦) كما كانت السلطات المدنية الدستورية في هذه الوزارة بطيئة الإجراء لأسباب عدّة، مما أدى إلى القضاء على العهد بكامله بأهون الأسباب في فجر يوم الجمعة من الثامن من آذار.

انتهى هذا القسم من الكتاب في ١٩٩٣/١٠/١٢.

فهرس الأعلام

- خ -

- د -

- ش -

- ص -

- غ -

- ف -

- ل -

- م -

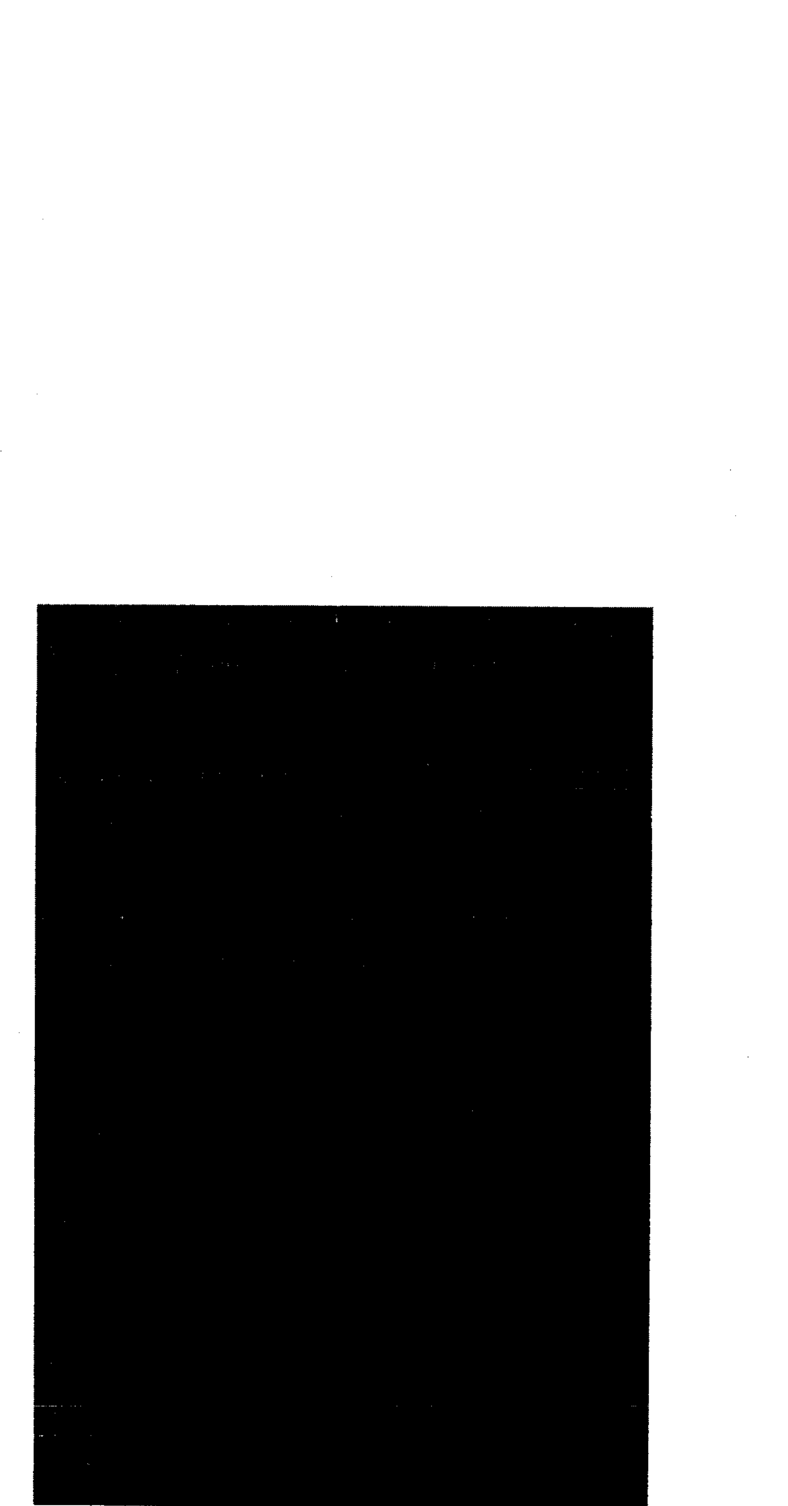
- ن -

فهرس المواضيع









الانفصال. كما
قبل هذا
المقام الأول في

الدورة الأولى من
على مسرح

معامل
الدفاع وقائداً

بالتكتلات
من دون

سورية بعد

الناشر